

# فَيْضُ الْفَتْحِ

## عَلَى حَوَاشِي شَرْحِ نَدِيحِيصِ الْفَتْحِ

هو تقرير قد أحرز قصب السبق في مضمار التحقيق. وحوى من براعة المباحث احاسن التدقيق. على مواد المطول  
شرح تلخيص المفتاح. في علم البلاغة الذي هو لتصديق قطب دائرة الفلاح. تكتمل ببيان واضع التي لم يتعرض  
لها العلامة عبد الحكيم. وتحرير ما في الحواشي عليه من صحيح وسقيم. لحضرة صاحب الفضيلة  
عمدة المحققين. وعلامة الزمان على اليقين. الاستاذ الاكبر. شيخ مشايخ الجامع الازهر

عَبْدُ الْحَمْدِ الشَّيْبَانِي

المصري حفظه الله

— ❦ —

طبع هذا التقرير مع الشرح والحاشية المذكورين باذن من حضرة المؤلف  
بمطبعة مدرسة المغفور لها والدة المرحوم عباس باشا الاول على نفقة المدرسة

— ❦ —

تنبيه - - قد حصل البدء في الطبع بشرح المطول ثم بحاشية انظمة عبد الحكيم مرسومة عنه بخط امين  
ثم بالتقرير كذلك ولاغتراد التقرير بالكلام على الخطبة اقتضى تأخير وضع الحاشية الى انتهاء الكلام عليها

— ❦ —

في الطبعة الاولى - - حق اعادة الطبع محفوظة لادارة أوقاف الحلية

( القامة : )

مُطْبَعَةُ مَدْرَسَةِ وَالِدَةِ عَبَّاسِ الْأَوَّلِ

سنة ١٣٢٣ هجرية - ١٩٠٥ ميلادية



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي ألهمنا حقائق المعاني ودقائق البيان :

( بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم )

(قال الشارح) الحمد لله الذي ألهمنا : الإلهام لغة الإعلام مطلقا وعرفا لقاء الخير في قلب الغير بلا استفاضة فكرية منه ولا يخفى ان الخير ليس داخلا في حقيقة الإلهام بل في مفهومه وكذلك النسبة اليه انما هي داخلة فيما يعبر به عنه والا لكان أمراً نسبياً فالإلهام أمر بسيط حقيقته لقاء خاص يعنون عنه باللقاء الخير فالخير والنسبة اليه داخلان في هذا المفهوم العنواني خارجان عن حقيقته وقولهم الحمد متحد مع المحدود انما هو فيما اذا كان المحدود مركباً أما اذا كان بسيطاً في الخارج فالأجزاء الحدية فرضية محضة قال الشيخ في التعليقات الحد له اجزاء والمحدود قد لا يكون له أجزاء وذلك اذا كان بسيطاً وحينئذ يختلج العقل شيئاً يقوم مقام الجنس وشيئاً يقوم مقام الفصل وأما في المركب فان الجنس يناسب المادة والفصل يناسب الصورة فظهر ان التركيب الذهني قد يكون من الجنس والفصل وقد يكون مما يقوم مقامهما والاول يستلزم التركيب الخارجى ولا يكون بحدونه والثاني غير مستلزم له بل تجب أن يتحقق بحدونه انتهى ولما كانت الالفاظ موضوعة للحقائق دون عنوانها كان دلالة الإلهام على الخير والنسبة اليه دلالة على خارج الموضوع له ولما كان الخير والنسبة اليه مأخوذتين في المفهوم امتنع صدق على كل لقاء خاص اذ الصدق من عوارض المفهوم لا الذات وبهذا اندفع ما قيل انه يحتاج في تساطعه على المعمول الى التجريد وكذا ما قيل انه ان اريد به الحقيقة صدق على كل لقاء خاص واما ما قيل انه لولا التجريد للزم التكرار فهم لان المأخوذ في المفهوم الخير المطلق لا المقيد بكونه حقائق المعاني ثم ان المراد بالإلهام هنا اما المعنى الاول وهو ظاهر أو الثاني وأريد كما نقل عن الخليل أن معرفتهما بعد استعمال طريقتي بتألق الله تعالى بطريق جري العادة لا بطريق التوليد ولا بطريق الوجوب فهو مجاز وله وجه آخر وهو ان الاعلام يطلق بمعنيين الأول تحصيل صورة من الشيء في الذهن والعلم حينئذ هو تلك الصورة من حيث قيامها بالذهن وهذا المعنى فيما اذا كان المعلوم خارجياً وحينئذ فالاعلام يتعلق بالامر الخارج أولاً لانه اذا حصل في ذهنك صورة شيء يقال ان ذلك الشيء معلم به بفتح اللام ومعلوم لك وما في ذهنك من صورته آلة للملاحظة ولا تصير تلك الصورة ملحوظة معلومة الا ثانياً والثاني تحصيل ذات الشيء في الذهن والعلم حينئذ هو نفس ذلك الشيء من حيث قيامه بالذهن وهذا فيما اذا كان المعلوم قائماً بالنفس كالمعاني الملقاة هنا فانه يكفي في علمها حصول انفسها بناء على ما قالوا ان العلم بالامور الخارجية عن النفس علم انطباعي وبالامور القائمة بها علم حضوري يكفي فيه حضورها بنفسها عند النفس بمعنى أنه لا يحتاج الى حصول صورة منتزعة منها لا بمعنى أن مجرد قيامها

بالنفس كاف حتى يرد أنه لو كان كذلك لكان جميع الصفات القائمة بالنفس معلومة لنا والوجدان يكذبه فلما كان ما هنا من القيل الثاني عبر عنه بالالهام اشارة الى كفاية الالبقاء في حصول العلم بدون تلك الصورة المنتزعة تنصيصاً على المراد فتأمل (قوله) حقائق المعاني ودقائق البيان : المراد بهما خواص التراكيب بقرينة الشروع في العلم المتكفل ببيانها دون غيرها لخصائص المعاني في الخصوصيات أعني المعاني الثواني المفادة بالتراكيب وهي محولات مسائل هذا العلم أعني علم المعاني وعلم موضوعاتها علم المعاني الاول كما نقل عن الشارح عند مفتتح الفن الاول حيث قال أن وجه تسميته بعلم المعاني انه يبحث عن الكيفيات والخصوصيات التي تعتبر في المعاني أولاً وبالذات وفي الالفاظ ثانياً وبالعرض فنبهوا على أن هذا العلم يتعلق بالمعاني وكيفياتها لا بالالفاظ أنفسها على ما سبق الى بعض الاوهام اتعنى فلما لم يكن للمعاني الاول اعتبار إلا عند أغراضها لها لأنها التي بها يتفاضل الكلام ويتحقق الإعجاز سماها حقائق المعاني كأن المعاني الاول لا حقيقة لها سواها مشيراً باضافتها اليها الى ما هو التحقيق من أنها تعرض لها أولاً وبالذات وللألفاظ ثانياً وبالعرض وحينئذ فالإضافة لامية والمراد بالمعاني المعاني الاول و بالحقائق ما به الشيء هو هو ويحتمل أن المراد بالحقائق ما يقابل الجاز لانها لما كانت المرادة بالتركيب البليغ كانت المعاني الاول كأنها مجازات بالنسبة اليها فالإضافة على معنى من أو اضافة الصفة الى الموصوف ويحتمل أن الإضافة ثانية على سبيل المبالغة كأن غيرها ليس بمعنى والمراد بالحقيقة الشيء الثابت الذي لا يتبدل كما انه ملحوظ أيضاً على المعنيين الاولين لمقابلتها بدقائق البيان أعني كيفيات الدلالة فانها متبدلة باختلاف الاوازم وعلى هذا فالإشارة لعلم المعاني من جهة المعنى لأنه المتكفل ببيانها دون غيره ويحتمل أن المراد بالحقائق المعاني مسائل علم المعاني بناء على أن حقيقة كل علم مسائله وجمع الحقائق اشارة الى أن كل مسألة بمنزلة علم وهذه المسائل موضوعها المعاني الاول على ما مر عن الشارح أو الالفاظ العربية من حيث مطابقتها لمقتضى الحال نظراً للظاهر كما سيأتي عن عبد الحكيم وعليه فالإشارة لعلم المعاني من جهة اللفظ والمعنى ودقائق البيان هي كيفيات الدلالة المختلفة بالوضوح والخفاء الباحث عنها علم البيان فانه انما يطلع على تمام المراد من الكلام أعني ما يعتبر في دلالة الكلام على ذلك المراد من مراتب الوضوح وزيادة وتقصاً وانما كانت دقائق لدقة مسلكتها لا ابتنائها على اللوازم بخلاف الدلالات الوضعية وفي الكلام اشارة الى أن المعاني انما يبحث عن أصل افادة المراد بخلاف البيان ثم ان أريد بالبيان اللفظ الذي به البيان أو كشف ما في النفس بالكلام الحسي كانت الاشارة الى علم البيان من جهة المعنى وان أريد الفن كانت من جهة المعنى واللفظ ولا يخفى على الفطن بعد ذلك حسن تقديم حقائق المعاني على دقائق البيان إذ يعتبر المعنى ثم يدل عليه والتعبير عن الاولى بالحقائق لثبوتها وعدم تبدلها وعن الثانية بالدقائق لما مر ولعدم مناسبة الحقائق لها لتبدلها باختلاف اللوازم وانما لم يذكر البديع باسمه السريح بل أشار له ببدائع الايادي اشعاراً بكونه من قبيل الواحق والتوابع لا دخل له في البلاغة فهو ذاتي الحل عن أن يجعل علماً برأسه كما به عليه في شرح المفتاح هذا وفي قوله المعاني والبيان اشارة الى أن الاسم هو المعاني والبيان بدون لفظ العلم ويدل له قول السكاكي في المفتاح اعلم ان علمي المعاني الخ كما به عليه الشارح في الشرح قال اللهم إلا أن يحمل على حذف ما هو المضاف كما يقال رمضان مع ان العلم شهر رمضان واعلم انه يستفاد من كلام البيضاوي والزنخشري ان اضافة العام الى الخاص بمعنى من اليانية حيث جملا اضافة الاله الى الحديث على تقدير ارادة الحديث المنكر يانية وكذا اضافة البهيمية الى الانعام في قوله تعالى أحلت لكم بهيمة الانعام مع انهم من اضافة العام الى الخاص وهو الظاهر لان شرط من التبيين ان يصح اطلاق المجرور بها على المبين كما في قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان لكن المذكور في كتب النحو ما عدا —



## وخصصنا ببدائع الايادي وروائع الاحسان :

الرضى انها لامية وقد جربنا على كل من القولين فيما قررنا وبه تعلم وجه التسمية بالبيان وبالي لبيان وهو ان الاولى على معنى من البيان والثانية على معنى لام التبيين

(قول الشارح) وخصصنا ببدائع الايادي : قال الشريف قدس سره تخصيص الشيء بالشيء جعل الاول خاصاً بالثاني لا يتجاوز لغيره وهو على عكس المراد في نحو قولنا خصصت فلاناً بالذكر اذ المطلوب جعل الذكر قاصراً عليه لا يتجاوز لغيره لا جعله هو مقصوراً على الذكر فاما أن يجعل التخصيص مجازاً عن التمييز مشهوراً في العرف حتى صار كأنه حقيقة فيه واما أن يجعل من باب التضمن بشهادة المعنى فيلاحظ المعنيان .. وتكون الباء المذكورة صلة للتضمن ويقدر المضمن فيه أخرى فيقال في تخصك بالعبادة تميزك بها تخصصين ايها بك اه وبقوله تخصصين ايها بك اندفع ما يقال انه اذا تعلق الباء المذكورة بالتمييز احتاج لفظ التخصيص الى باء أخرى ويعود المحذور لانه انما يعود لو قدرنا تخصصين لك بها لا ايها بك قال عبد الحكيم فيما سيأتي التخصيص جعل الشيء مختصاً والباء ليست صلة له حتي يصير الاول مختصاً والثاني مختصاً به بل هي باء السببية والآلة فيكون مدخول الباء مختصاً ليصير سبباً وآلة لتخصيص الشيء الاول وحينئذ فالتخصيص باق على معناه لا انه مجاز عن التمييز لكونه لازماً له أو مضمن معنى الامتياز اذ في كلا الوجهين تكاف اما الاول فلان المجاز يحتاج الى القرينة وادعاء انه مجاز مشهور حتى صار حقيقة عرفية غير محتاج الى القرينة كما لا دليل عليه والتضمن يحتاج الى قرينة لفظية على اعتبار المضمن كما صرح به الشارح في شرح الكشف اه . يعنى ان التخصيص معناه القصر بالنسبة للمقصور عليه جعله مختصاً أي مقصوراً عليه وبالنسبة للوصف جعله مقصوراً فاذا قلت خصصت فلاناً كان معناه الحقيقي جعله مختصاً أي اختص به غيره فهو مقصور عليه غيره وحينئذ يجب أن يكون الباء الآلة أو السببية لأجل أن يكون هو مقصوراً عليه فانها لو كانت للتعدي كان هو مقصوراً على غيره وهو خلاف المراد واذا قلت خصصت الذكر كان معناه الحقيقي جمات الذكر مختصاً بغيره على انه اسم فاعل فهو مقصور على غيره فيتعين أن يكون الباء للتعدي وليس في الاول تنزيل المتعدي منزلة اللازم على ما وهم بل هو من الحذف والايصال اذا عرفت هذا فالتخصيص باق على معناه وهو القصر وقول السيد انه مجاز فيه انه لا قرينة عليه كما اعترف به حيث التجأ الى كونه مجازاً مشهوراً وما قيل من ان ظهور الباء في التعدي قرينة المجاز ففيه انه كما يحتمل مع التعدي المجاز يحتمل التضمن على ان ظهور الباء في التعدي انما هو عند دخولها على الذات نحو خصصت الذكر يزيد دون ما اذا دخلت على الوصف نحو خصصت زيدا بالذكر فانه يتعين مع بقاء معنى التخصيص كما عرفت أن لا تكون للتعدي بشهادة المعنى وقوله واما أن يجعل من باب التضمن لا يرضى به السعد الذي أراد السيد بيان مراده لانه يحتاج عنده الى قرينة لفظية على اعتبار المضمن ومع امكان بقاء المعنى الاصيل على حاله لا يكون هناك تلك القرينة وما قيل انه لا وجه لهذا الاشتراط ولعله رجع عنه ففيه ان التضمن مجاز عند الحاجة أو تقدير لفظ عند البيانين فكيف لا يحتاج لقرينة ولا يخفى ما في الاعتذار بأنه لعله رجع عنه فانه عذر لا يعجز خرقاً والمراد بالقرينة اللفظية هو كون الحرف المذكور لا يناسب العامل الموجود في اللفظ نحو أحمد اليك زيدا ولا تأكلوا أموالكم الى أموالكم أحل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم واعلم انه على التضمن إما أن يجعل في حل التركيب المحذوف أصلاً والمذكور حالاً كما صنع السيد وقد عرفت أنه لا اعتراض عليه وإما أن —

أثقف بمحكمته نظام العالم على وفق ما اقتضته الحال، وأورد برأفته فرق الانام في طرق الانعام والافضال

يمكس فيقال في المثال نخصك أي نجهلك مختصاً أي به فحذف الجار واتصل الضمير بمميز لك بالعبادة فلا اعتراض أيضاً وما قبل ان التخصيص حينئذ معناه الحبس فإخراج للفظ عن مدلوله لا تضمنين تأمل (قول الشارح) الايادي : أي النعم أطلقت عليها محاراً لأن اليد بها تظهر النعمة كما يظهر الشيء بصورته فاليد بمنزلة العلة الصورية قاله الشارح في البيان وفي الفكري زيادة (قول الشارح) وروائع الاحسان : جمع رائئة أي معجبة أو زائدة وال في الاحسان للاستعراق ومعناه العطايا أو المرات من الاحسان أي الاعطاء والاضافة يائية أو لبيان بناء على الفرق بينهما واعلم ان فوائد قياس جمع المونث فلا يجمع عليه وصف المذكور لثلاث يلتبس إلا اذا كان وصف غير العاقل لتنزله منزلة المونث لكن هذا اذا كان وصفاً فان كان اسماً جمع عليه إذ لا مؤنث للاسم أي لا يفرق فيه بين مؤنث ومذكر بعلامة قيل جمع عليه في وصف العاقل فارس وهالك وناكس قال الرضي يمكن أن يكون كل قد غلب في شيء حتى جمع هذا الجمع

(قول الشارح) أثقف بمحكمته نظام العالم الخ : الاثنان الاحكام والحكمة علم الاشياء على ما هي عليه في نفس الأمر مع العمل على وفق الصواب والبناء للسببية والنظام ما ينظم به اللؤلؤ كالسلك والمراد هنا ما ينتظم به أمور العالم والوفق من الموافقة والفرق بين الايجاب والاقتضاء ان الايجاب يستعمل فيما يكون اللازم متأخراً نحو هذا الطعام يوجب الشبع والاقتضاء يستعمل فيما يكون اللازم متقدماً نحو التصديق يقتضي التصور والاستدعاء يراد به والمراد بالحال حال العالم السابق في علمه انه يكون عليه ولا يلزم من اقتضاء الحال هذا النظام أن يكون علة لفعله بل ولا ان تكون أفعاله تابعة للمصالح فتفلسف واحسناً وان قال به الفقهاء إذ اثنان النظام بالحكمة غاية الموافقة لما اقتضاه الحال فيكون حكمة مترتبة على الفعل لا داعية اليه نعم قال الشارح في شرح المقاصد الخ ان تعليل بعض الافعال سيما شرعية الاحكام بالحكم والمصالح ظاهر كاجتناب الحدود والكفارات وتحريم المسكرات وما أشبه ذلك والنصوص أيضاً شاهدة به وما خلقت الجن والانس إلا ليعبدون من أجل ذلك كتبنا الخ واعلم ان عطف قوله وخصصنا الخ على ما قبله من عطف العام على الخاص إذ بدائع الايادي تم الاطعام المتقدم وغيره وانما فصل قوله أثقف الخ لأنه كالنتيجة لما قبله فهو كبذل الاشتغال ولم يورد الفاء لتخييل المدلول الى أقوى الدليلين فيعلم بالتفكير انه مترتب على ما قبله وعطف قوله وأورد الخ لكونه من تمة تلك النتيجة والكل صلة الذي هذا هو الموافق الظاهر ويجوز أن تجعل الجملة المذكورة أعني أثقف الخ صلة بعد صلة وترك العطف لتلاشع لكونه ليس من نوع ما قبله بعدم استقلاله بالحمد عليه بخلاف خصصنا فان للعطف وجباً يحمل عليه وهو انه وما قبله من نوع واحد تدبر (قول الشارح) وأورد برأفته هذا ناظر لقوله وخصصنا الى آخره : كما ان أثقف ناظر لالهمنا ويحتل ان المجموع

للمجموع الرأفة رحمة مخصوصة هي دفع المكروه والرحمة أتم نقله الرازي عن القفال والفرقة الجماعة والالام جميع الخلق والافضال مرادف الانعام واطافة الطرق الى الانعام اضافة مشبه به الى مشبه فخي لا دنى ملاسة ليست على معنى حرف ويمكن أنه شبه الانعام بموضع له طرق على طريق المكنية والطرق أو اثباتها تخيل وحينئذ لاضافة لامية ثم ان الابرار جعل الشيء مشرفاً على شيء اذ الورد الاشراف كما في القاموس وقيل الادخال وكل موجود في الكافر وغيره إذ ادخال الطريق المراد هنا بالنسبة للايمان هو نصب الادلة مع التمكن منها فان وجد الايمان تحقق الانعام والا فلا تدبر

والصلاة على نبيه محمد خير من نبع من ضئضئ الكرم والسماحة ، واشرف من نبع من دوحة  
اللسن والفصاحة :

( قول الشارح ) على نبيه : النبي انسان بعثه الله الى الخلق لتبليغ ما أوحاه اليه أي الحكمة والصلاة في بعثه ذلك  
وعدم ترتيبها بواسطة مصلحة أخرى لا يضر كما في بعض أنبياء بني اسرائيل الذين ماتوا قبل الوصول الى المرسل اليهم وعلى  
هذا لا يشمل النبي من أوحى اليه لكلامه في نفسه فيلزم أن لا يكون نبياً إلا أن يدعى التغاير الاعتباري واشتقاق النبي بهذا  
المعنى المذكور من النبأ بمعنى الخبر اليه ذهب سيويوه ويؤيده جمعه على نبأء كعلماء وقراءة نافع في جميع القرآن بالهمزة إلا  
أنه لما ألزم العرب ابدال الهمزة بالياء وادغامه إلا أهل مكة جمع على أنبياء كجمع ما أصل لامة حرف العلة نحو سخي  
واسخياء وما قيل انه اشتق النبي بمعنى الخبر من النبأ بمعنى الخبر ففيه انه لم يثبت فعيل بمعنى مفعول إلا عند البعض حيث قال  
الشاعر أمن ربحانة الداعي السميع نعم لو ثبت نبأ بمعنى أخبر كما في الصحاح كان النبي مشتقاً من النبأ بمعنى الاخبار  
فيكون فعلاً بمعنى فاعل لكن صاحب القاموس والبيهقي ينكروا وقيل من النبوة بالواو أو الهمزة بمعنى ما ارتفع من الارض  
كما في القاموس فهو اشتقاق من الجامد كاشتقاقه من النبأ بمعنى الخبر وما قيل من انه من النبوة بمعنى الارتفاع ففيه انه لم  
يوجد في الكتب المتعارفة من اللغة النبوة بهذا المعنى كذا في عبد الحكيم على الدواني ويصغر على نبئ بضم النون وفتح  
الباء وشد الياء مهموزاً عند من جمعه على نبأء كأسراء وعلى نبئ بلا همز مع حذف الحرف الزائد تخفيفاً لاجتماع ثلاث  
ياء آت أو تصغير الترخيم عند من جمعه على أنبياء كذا في القاموس فما أفاده كلام الجوهرى ان تصغيره على نبئ جائز  
عند من جمعه على أنبياء وعند من جمعه على نبأء وكذا تصغيره على نبئ خطأ كما في القاموس ( قول الشارح ) محمد : عطف  
بيان لا صفة لأن العلم لا ينعت به وما وقع في الكشف في قوله تعالى ذلكم الله ربكم من انه يجوز في حكم الاعراب  
اتباع اسم الله صفة لاسم الإشارة أو عطف بيان إلا ان المعنى يأباه فبقي على تأويله بالمعترف باللام كالسحق للعبادة وإلا  
فنع نعت اسم الإشارة بغير المعرف باللام والموصول محل اجماع وقد صرح هو أيضاً في المفصل بامتناع ما غير الامرين  
ويجوز أن يكون بدلاً إلا ان المقصود الاصل هنا ايضاح الصفة السابقة وتقرير النسبة حاصل تبعاً بتكرار النسبة مرتين  
وان لم يكن التكرار مقصوداً في البيان بخلاف الدل فان المقصود فيه تقرير النسبة والايضاح تبع والاول اختاره الشارح  
فيما سيأتي في كل موصوف أجرى على صفته نحو جاءني الفاضل زيد وقوله والمؤمن العائذات الطير الخ وقال انه الاحسن  
واختار بعضهم البدل لان أصل الصفة أن تجرى على موصوفها ويقادها معنى فيه فاذا عبر عن الذات بها فالاولى أن تجعل  
الذات متممة بالنسبة كذا قيل وفي عبد الحكيم على القاضي ان عطف البيان لا تقرير فيه للنسبة أصلاً بل هو لجرد البيان  
والايضاح اذ لا قصد فيه للاسناد مرة أخرى . وفي حاشية الرضى بخلاف البدل ففيه التقرير لانه انما جيء بالاول  
مبالغة في الاسناد وهذا هو المقصود به أما الريح فهو فيه تابع تدبر ( قول الشارح ) من ضئضئ الكرم : الضئضئ  
كزبرج الاصل و اضافته الى الكرم لامية ويجوز أن تكون بيانية من اضافة العام الى الخاص أي منشأ هو الكرم على  
طريق التجريد فان الاصل هو الذات والكرم فرع لكنه لغاية كماله جرد عن الذات وجعل منشأ لها بمنزلة الوالد فهو  
ابلق من رجل عدل واعلم أنه لا بد في الاضافة اللامية من الاختصاص التام وحينئذ تكون حقيقة نحو مال زيد وجل  
الفرس واهنامنه فان الاصل يختص بالكرم والدوحة بالفصاحة فان لم يوجد اختصاص تام نحو كوكب الخرقاء كانت مجازية

وعلى الله واصحابه الذين بهم تلاًلاً غرة الحق وأشرق وجه الدين ، واضمحل دجى الباطل ولمع نور اليقين :

( قول الشارح ) غرة الحق : الحق في اللغة الثابت من حق بمعنى ثبت وهو صفة للواقع أعني النسبة الخبرية الثابتة مع قطع النظر عن اعتبار المعتبر اذ الكلام الذي دل على وقوع النسبة بين الشئين إما بالشبوت أو الانتفاء مع قطع النظر عن حصولها في الذهن لا بد أن يكون له نسبة ثبوتية أو سلبية لانه اما ان يكون هذا ذاك أولاً يكون وتلك النسبة هي الواقع في الخارج ونفس الأمر ومعنى ثبوتها وتحققها انها ثابتة مع قطع النظر عن اعتبار المعتبر لا انها موجودة في الخارج ثم ان اعتبر ان هذه النسبة التي هي الواقع طابقت نفسها من حيث انها قائمة بذهن المتكلم كان الواقع مطابقاً بالكسر والحكم القائم بذهن المتكلم مطابقاً بالفتح وهذه المطابقة القائمة بالحكم وهي كونه مطابقاً بالفتح معنى مصدري نقل اليها لفظ الحق من معناه اللغوي تسمية للشئ ، بوصف ما هو منظور في حصوله أولاً لأن الذي ينظر اليه ويلاحظ أولاً في حصول هذا الاعتبار للحكم أعني كونه مطابقاً بفتح الباء هو الواقع فان الحكم انما يصير مطابقاً بفتحها اذا نسب اليه الواقع واعتبر من جهة الفاعلية صريحاً فيقال طابق الواقع الحكم والواقع متصف بالمعنى اللغوي كما عرف ثم اشتق من ذلك المعنى المصدري الصفة المشبهة ووصف العقد والحكم به فلحق معان ثلاثة أحدها اللغوي وهو الثابت المنقول عنه والثاني كون الحكم مطابقاً والثالث الصفة المشبهة المأخوذة من هذا المعنى وبه يوصف الحكم بالحق مواطأة فيقال حكم حق وان اعتبر ان الحكم القائم بذهن المتكلم طابق نفسه من حيث هو في الواقع سميت هذه المطابقة القائمة بالحكم وهي المعنى المصدري المبرر عنه بكون الحكم مطابقاً بكسر الباء الواقع بالصدق لأن المحوظ في هذا الاعتبار أولاً هو الحكم فانه انما يصير الحكم مطابقاً بكسرهما اذا نسب الى الواقع واعتبر من جهة الفاعلية صريحاً فيقال طابق الحكم الواقع والحكم متصف بالمعنى اللغوي للصدق أعني الانباء عن الشئ ، على ما هو عليه فيكون تسميته بهذا الاعتبار بالصدق أيضاً تسمية للشئ ، بوصف ما هو منظور في حصوله أولاً وانما لم يجعل الأمر بالعكس بأن يسمى كون الحكم مطابقاً بفتحها بالصدق وكون الحكم مطابقاً بكسرهما بالحق تسمية للشئ ، بوصف ما هو منظور فيه ثانياً لأن التسمية بوصف المنظور فيه أولاً أرجح لقرينه وانسياقه الى الفهم من وصف المنظور فيه ثانياً فان قلت الانباء صفة المتكلم والمقصود بيان حال الصدق الذي هو صفة الحكم قلت الانباء مصدر مبني للمفعول أعني كون الشئ ، مخبراً عنه على ما هو عليه ولا شك في كونه صفة الحكم كذا في حاشية عبد الحكيم عن لحيالي مع ايضاح يسير من السيد على المطالع قال عبد الحكيم بقى ان كون الانباء معنى لغوي بالصدق محل تردد اذ لم يوجد في الصحاح وغيره من الكتب المشهورة انتهى لكن قال السيد الزاهد فيما نقل عنه على حاشيته لرسالة العلم المنسوبة للرازي للصدق معنيان في اللغة الاول وصف القضية وهو بمعنى مطابقة القضية للواقع والثاني وصف القائل وهو بمعنى الاخبار عن قضية مطابقة انتهى وحينئذ لا حاجة في تسمية مطابقة الحكم للواقع صدقاً الى قولهم تسمية للشئ ، بوصف ما هو منظور في حصوله أولاً واندفع قول عبد الحكيم بقى الخ هذا وقد عرفت أن المطابقة نسبة يصح أن تعتبر لكل من الجانبين فان اعتبرت من جانب الواقع وصف الحكم بالحق وان اعتبرت من جانب الحكم وصف بالصدق كل ذلك لما مر من التوجيه وأما ما وجه به الفري فزيادة على انه لا فرق عليه بين الحق والصدق يلزمه أن لا يكون التوجيهان على سنن واحد فان توجيه الصدق يرجع لما قلنا بخلاف توجيه الحق كما يعرفه التأمل فيه فليأمل

وبعد فإن أحق الفضائل بالتقديم، واسبقها في استيجاب التعظيم، هو التحلي بمقتضى العلوم والمعارف:

(قول الشارح) وبعد فإن الخ: هذه الفاء إما على توهم أما على تقديرها في نظم الكلام لكن التوهم توهم لأن غايته أنه عذر عن وقوعها في غير محابها إذ معناه حكم العقل بواسطة الوهم أنها مذكورة في النظم بواسطة اعتيادهم بها في أمثال هذا المقام فهو حكم كاذب وخطأ لا يحمل الكلام عليه خصوصاً وقد كثرت التقدير اشتراطه الرضى بأن يكون بعدها الأمر أو النهي لأن الأمر لا يلزم الفعل لفعله والنهي لا يلزم ترك الفعل لفعله فناسب إلزام الفعل أو تركه للمفعول وذلك بأن يقدر إما قبل المنصوب وتدخل فاءها على الأمر والنهي فإن ما قبل فاءها ملزوم لما بعدها وعلى التقدير فالواو عوض عن أما إذا يجوز الجمع بينها وبين أما لأنها في أوائل الكتب إما من الاقتضاب أو فصل الخطاب وكلاهما يقتضيان الانقطاع عما قبله فالظاهر أنها لأجاء الطرف مجرى الشرط كما في قوله تعالى وإذا لم يهتدوا به فسيهون هذا كذا في عبد الحكيم على الخيال والقاضي مع زيادة من الرضى وحينئذ قالوا عاطفة لقصة على قصة والجامع أن ما سبق تمهيد للتصنيف وهذا بيان لسببه ويجوز أن يكون من عطف حاصل إحدى الجملتين على الأخرى وحينئذ لا حاجة إلى الجهة الجامعة بين الجملتين واعلم أن من يقول بالتوهم يوجب فعل الشرط وجوابه إجراء التوهم مجرى الحق نه عليه بعض حواشي الفري وهو مأخوذ من كلام عبد الحكيم السابق في توجيه التوهم وإن المقصود من التعليق بناء عليه تأكيد أمر القول المذكور والافلم يقع قول بعد تأمل (قول الشارح) أحق الفضائل: الحق الثابت وهو غير مقول بالتشكيك حتى يتأتى التفضيل فلزم أن يكون بمعنى الإليق والسين والتاء في استيجاب زائدتان أو للطلب أي سبق الفضائل في السبب لا ليجاب أي إلزام التعظيم أو أنسبها في طلبها لإلزام التعظيم هو ما ذكر

(قول الشارح) التحلي هو التزین بخصوص الحلى فاستعاله في الاتصاف بالحقائق مجاز مرسل أو استعارة وبما تقدم في الإلهام يندفع لزوم التجريد

(قول الشارح) هو التحلي والتصدي الخ: كل منهما خبر عن كل من الأحق والأسبق ويحتمل أن الأول خبر عن الأول والثاني عن الثاني قال السيد في حاشية الرضى في مثل ذلك فإن قلت إذا كان من قبيل العطف في المفردات وجب تشارك المفردين في الإسناد إلى شيء واحد وهو باطل قطعاً قلت ربما يعتبر العطف بينهما ولا حتى يصير به كشيء واحد فيسند المجموع إلى مجموع المبتدأ على إرادة التفضيل اعتماداً لهم على فهم السامع وفي شرح الكشاف للشارح أنه لا بد في مثله من اعتبار التقديم والتأخير ورده الشريف بأنه إذا اعتبر تقدم خبر المعطوف عليه على المعطوف لم يبق للواو في خبر المعطوف وجه وجعله لتأكيد لصوق الخبر بالخبر عنه قصور وعجزاً له وحاصله أنه إن أراد التوزيع فهو ممكن بدون اعتبار تقديم خبر المعطوف الأول على المبتدأ الثاني بل يكفي فيه ملاحظة رجوعه إليه مع توسط المبتدأ الثاني وإن أراد حقيقة اعتبار التقديم والتأخير لزم المحذور المذكور (قول الشارح) بمقتضى العلوم والمعارف: المراد بها ما ليس آلة لغيره بل مقصود لذاته وهو العلوم المترتبة على الصناعات الآتية فأنها المقصودة منها ولذا أثرها بالتحلي والحقائق فإن الحلي إنما هو تلك الحقائق أما الصناعات فآلة لها ولذا عبر فيها بالتصدي وقدم الحقائق وما يتعلق بها لشرفها وإن تأخر وجودها الخارجي عن آلائها ويحتمل أن يراد بمقتضى العلوم مسائل جميع العلوم وقواعدها آلية أولاً وعطف عليها ودقائق الصنائع لاحتياجها إلى عمل زائد فهو من عطف الخاص للكتبة

## والتصدي للاحاطة بما في الصناعات من النكت واللطائف ، لاسيما علم البيان ،

( قول الشارح ) بما في الصناعات : العلوم اما ان لا تكون في نفسها آلة لتحصي شئ ، آخر بل تكون مقصودة بذواتها وتسمى غير آلية كالحكمة وهي العلم الباحث عن أعيان الموجودات التي ليس وجودها بقدرتنا واخبارنا وإما أن تكون آلية غير مقصودة في انفسها بل آلة لتحصي غيرها مما هو باختيارنا ونخص باسم الآلية والصناعة وتنقسم الى قسمين أحدهما ما يكون حصوله بمجرد النظر والاستدلال والثاني ما لا يكون حصوله الا بمزاولة العمل كالخياطة والقسمان صناعة عند الخاصة والثاني صناعة عند العامة ثم انه لا يلزم من تعلقه بكيفية العمل ان يكون العمل موضوعه فان موضوع المنطق المعقولات الثانية والعمل فيه هو الفكر نه عليه السيد في حاشية المطالع وبهذا ظهر أن المراد بالعمل هو تحصيل غيرها وأن إطلاق الصناعة على علم التفسير لاشبهة فيه اذ الغرض منه أي من العلم الذي به يمكن التفسير بيان معاني كتاب الله سبحانه وتعالى وهذا هو المراد بالعمل بالنسبة اليه وكيفيته نحو تقييد المطلق وتخصيص العام مما يترتب عليه بيان المراد قال في الاتقان قال ابو حيان التفسير علم يبحث فيه عن كيفية النطق بالفاظ القرآن وعن مدلولاتها واحكامها الافرادية والتركيبية ومعانيها التي تحمل عليها حال التركيب وتتم لذلك فتولنا علم جنس وقولنا يبحث فيه عن كيفية النطق بالفاظ القرآن هو علم القراءات وقولنا ومدلولاتها أي مدلولات تلك الفاظ هو متن علم اللغة الذي يحتاج اليه في هذا العلم أي الذي يخص ما في القرآن من الفاظ وقولنا واحكامها الإفرادية والتركيبية هذا يشتمل على التصريف والبيان والبدیع وقولنا ومعانيها التي يحمل عليها حالة التركيب يشتمل على ما دلالاته بالحقيقة ومادلاته بالمجاز فان التركيب قد يقتضي بظااهره شياء يصعد عن الحمل عليه صاد فيعمل على غيره وهو المجاز وقولنا وتتمت لذلك هو معرفة الناسخ وسبب النزول وقصته توضع بعض ما بهم في القرآن ونحو ذلك وقال الزركشي التفسير علم يفهم به كتاب الله المنزل على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم أي بيان معانيه واستخراج احكامه وحكمه واستمداد ذلك من علم اللغة والنحو والتصريف وعلم البيان واصول النقه والقرآن يحتاج لمعرفة أسباب النزول والناسخ والمنسوخ اه ولعل المراد بالعلم على الثاني الملكة . في شمس العلوم الحرفة اسم من الاحتراف وهو الاكتساب بالصناعة أو بالتجارة والصناعة ما يرتزق منها فعليه هما متغايران وفي القاموس الحرفة الصنعة والصناعة ما يرتزق منها وعليه هما متحدان وكلاهما في صناعة العامة ( قول الشارح ) بما في الصناعات من النكت واللطائف : المراد بكونها في الصناعات انها تعرف بها فيما كانت الصناعة آلة له كما ينه عليه قوله المطلاع على نكت نظم القرآن كذا قيل ولا حاجة اليه بل من مسائلها ككون التأكيذ لدفع الانكار فيعلم منه أن ما في القرآن لذلك مثلا ( قول الشارح ) من النكت واللطائف : النكتة الامر الدقيق من نكت في الارض أثر فيها لتأثيرها في النفس والاطيعة الاشارة الدقيقة المعنى تلوح للهنم ولا تسعها العبارة فهي أخص

( قول الشارح ) لاسيما علم البيان : هذه الكلمة ينه بها على اولوية ما بعدها بالحكم المنسوب لما قبلها وذلك يقتضي انها ليست من ادوات الاستثنا لان تنافي اللوازم يدل على تنافي المزومات قال ابن مالك في شرح التسهيل يدل على فساد كونها استثنائية ان أصل أدوات الاستثنا الا فما وقع موقعه مغنياً عنه فمن ادواته ومالا فلا ومعلوم وقوع الا موقع حاشا واخواتها فوجب الاعتراف باستثنائيتها بخلاف لاسيما فلا يعد منها بل مضاد لها لدخول تاليه في متلوه مشهوداً له بأحقته بذلك من غيره فما قيل انها للاستثناء والاخراج من المساواة الى الاولوية كاف فيه لبس بشي ، اذ ليس شي من أدوات —

الاستثناء تلك المثابة وكذا ما قاله خطاب المريني كغيره ان ما بعد لاسيا مسكوت عنه فاذا قلت جا القوم ولاسيا زيد  
فمعناه ولا مثل زيد في من جاء فهو بمنزلة لم يجي مثل زيد فانما نغيت ان احداً من جاء شبيه بزيد ولعل زيدا جاء أو لم  
يجي، فانه يخالف لمواقع سببا من الكلام كما لا يخفى على العارف بها وعلى هذين المذهبين لا بد من الخبر وهناك مذهب  
ثالث وهو ان لا سببا بمنزلة الا وما بعدها منصوب على الاستثناء المتصل فلا خبر لها وهو ممنوع ايضاً بما منع به الاول  
وحينئذ فلا محيد عما مال اليه ابن مالك وبه ظهر وجه منع الاندلسي انتصاب المعرفة بعدها على الاستثناء وفهم بعضهم من  
قوله لا ينتصب بعد لاسيا الا النكرة انه يمنع انتصابه بتقدير اعني وهو خطأ لان كلامه في الانتصاب الكائن من تعلقات  
لاسيا وهو الانتصاب قياساً على انه تميز بنا على ان ما بتقدير التنوين فيكون نكرة أما الانتصاب بتقدير فعل فالمعرفة والنكرة  
فيه سواء ولا يخص هذا التركيب به عليه الرضي والجمهور مع الاندلسي فيما قال فمن وهم قدوهم وسي كمثل لفظاً ومعنى  
وعينه واو قلبت يا، لاجتماعها ساكنة مع الياء، وتشديد يائها ودخول لا عليها والواو على لا واجب قال ثعلب من استعماله  
على خلاف ما جاء في قوله ولا سببا يوم بدارة جلجل فهو مخطي، قال الشيخ الاثير، من أحكامها انها لا ترد بعدها الجملة  
منصوبة بالمعطف وقال بعض المحققين من النحاة ما بعدها خبر لمضمر محذوف وظاهر كلامه انه يحذف وجوبا ولعل وجه  
ذلك كله ان التركيب جري مجرى الامثال وما تقدم من أن الجملة لا تقع بعدها منصوبة بالواو قال به المرادى وسلمه  
الداميني واما ما قاله الرضي من أنه يتصرف في هذه الانظة تصرفات كثيرة منها انه ينقل سببا الى معنى خصوصاً معمولاً  
لاخص مقدراً باقياً على نصبه الذي كان له مع لا مع كونه منصوب المحل على المصدر ومع حذف ما بعدها واهمال لا فاذا  
قلت زيد شجاع لاسيا راكبا فراكبا حال من معمول الفعل المقدراى اخصه خصوصاً حال كونه راكبا بزيادة الشجاعة  
ولفظ زيد محذوف بعد لاسيا فالنقل مقيد بحذفه وحينئذ يندفع ما قيل ان النقل انما يكون اذا هجر المعنى الاول لانه اذا  
كان النقل مقيداً بما اذا حذف ما بعده لاشبهة في ترك المعنى الاول حينئذ فليس فيه جحاية ذلك عن العرب ولا عن  
ائمة اللغة فيحمل على انه من كلام المولدين ولذا قال الدماميني انه لم يوجد في كلام المتأخرين من علماء العجم فينبغي تحريره  
قال بعض المتأخرين من شرح التسهيل قد حررناه فوجدناه لا أصل له في اللغة العربية اصلاً وحسبك اثر الدين وعدم  
اطلاعه على وزوده مع تضلعه وغفارة علمه وبه تعلم أن من تمسك في رد كلام المرادى بكلام الرضي فقد وهم وذكر  
الفارسي ان لاسيا يجوز أن يكون نصباً على الحال واعترض بدخول الواو وهي تنافي الحال المفردة وبعدم تكرار لاوهي  
مهالة بمعنى غير وما أجاب به الدماميني من أن الفارسي يشترط حين الحالية عدم الواو وان تكرار لا موجود معنى وذلك  
كاف على ما ذهب اليه الزمخشري فلهذا قال في فلا اتهم العقبة انه في معنى فلا فاك رقة ولا أظعم مسكينا ووجه ذلك هنا  
أن قام القوم لا مماثلين زيدا في معنى لا مساوين لزيد في حكم القيام ولا أولى منه بل هو أولى منهم فقد رده الشمني بان كلام  
الفارسي لا اشعار له في الفرق بين سي مدخولة الواو وبينها غير مدخولة وبان الزمخشري انما اكتفى بالتكرير معنى لتفسير  
مدخولها بمتعدد فكانها تعددت لفظاً وهو في لاسيا زيد متنف واعلم ان ما بعد سببا إما مضاف اليه وما زائدة أو بدل من  
ما وهي نكرة غير موصوفة أو مرفوع خبر مبتدا محذوف والجملة صلة أو صفة لما موصولة أو نكرة موصوفة وحذف صدر  
الصلة أو الصفة هنا واجب لما تقدم انه جرى مجرى الامثال والخبر محذوف أي موجود وقال الاخفش ما خبر فيكون  
المعنى لا مماثل شيء هو علم اليان ويلزمه قطع سي عن الاضافة بلا عوض ويجب أن يكون ما نكرة موصوفة وما قبل يحتمل  
أن تكون موصولة وان الاخفش رجع الى قول سيبويه من ان العامل في خبر لا هو ما كان شاملاً قبل فيه أن خبر لا —

المطلع على نكت نظم القرآن ، فانه كشف عن حقائق التنزيل رائق ، مفتاح لدقائق التأويل فائق ،  
تبيان لدلائل الاعجاز وأسرار البلاغة :

لا يكون معرفة سواء كان العمل فيه لها أو لغيرها لان لا التبرئة انما تعمل إذا كان اسمها نكرة فيلزم أن يكون الخبر نكرة  
لامتناع تنكير مبتدا وتعريف الخبر والواو الداخلة عليها في بعض المواضع اعتراضية وقيل حالية وفي هذا القدر كفاية  
للفطن والله سبحانه وتعالى أعلم

( قول الشارح ) المطلع على نكت نظم القرآن : النظم تأليف الكلمات مرتبة المعاني متسقة الدلالات في الوضوح  
والخفاء . و اضاف النكت الى النظم لانها غايات مرادة من هيئته المخصوصة والمراد بها خواص التراكيب التي بها يطابق  
اللفظ مقتضى الحال فهي شاملة لكيفيات الدلالة وللمرتبة العليا التي بها الاعجاز والمعاني الكثيرة في اللفظ القليل والنكتات  
التي خفيت بسبب اشكال اللفظ وغموضه والنكتات التي في المجمل من حيث الاجمال والتي في المفصل من حيث التفصيل  
يدل على هذا تعليل الاطلاع بالتعاليات الآتية فالمراد بنكات النظم جميعها كما أفاد ذلك تعليله بقوله قواعد كافية الخ :  
فلا يحتاج الى غيره ثم ان سبب اطلاعه عليها في نظم القرآن أنه يبحث عنها في اللفظ العربي من حيث مطابقتها مقتضى  
الحال بتلك الخواص لانها محمولات مسائله كما عرفت ولفظ القرآن منه

( قول الشارح ) فانه كشف الخ : أي مبالغ في الكشف عن حقائق أي معاني التنزيل وقد علمت أن المراد بنكت  
النظم النكت الداعية لهذا النظم أي تأليف المؤلف المخصوص فكأنه قال أخص المطلع على نكت النظم بزيادة فضل لانه  
متي اطلع عليها من جهة انها السبب في اختيار ذلك النظم أي التأليف فقد كشف عن معاني الفاظ التنزيل اذ كون التأليف  
لها انما هو لاجل أن تنقاد بالالفاظ فاختلف المعلول والعللة ولا حاجة الى ما تكلفوه هنا فليأمل ومعنى المبالغة أن الكشف  
وكاله ثابت له لا الكمال فقط اذ لا يشاركه غيره الا أن تكون المبالغة بالنسبة لعلم الاصول كما سيأتي في الشارح ثم ان هذه  
الفقرة ناظرة لقوله الهمنا حقائق المعاني

( قول الشارح ) مفتاح لدقائق التأويل : المناسب لما قبله أن يكون من إضافة المسبب الى السبب أي المعاني الدقيقة  
التي حصلت بسبب التأويل أي صرف اللفظ الى ما يؤول اليه وانما كان مفتاحا لها لانه يبين فيه العلاقات التي بسببها  
يستعمل اللفظ في معناه الجازي الذي يؤول اليه المعنى الحقيقي بواسطة تلك العلاقات نحو قولهم لما كان الاستواء على العرش  
وهو سرير الملك مما يرادف الملك جعلوه كناية عن الملك فقالوا استوي فلان على العرش يريدون ملك وان لم يقعد على  
سرير البتة وحينئذ فالمراد بنكات النظم المطلع عليها بالنسبة لهذا هي وجوه الدلالات على المعنى المراد فكأنه قال اخص  
المطلع على نكت اللفظ وهي وجوه الدلالات لانه يبين المعاني الدقيقة التي ينصرف اليها اللفظ بسبب تلك الوجوه فهذه  
الفقرة ناظرة لقوله ودقائق البيان

( قول الشارح ) تبيان لدلائل الاعجاز الخ : أي المراتب العليا من البلاغة التي هي وجوه الاعجاز وهذه المراتب  
أسرار البلاغة يعني أنها المقصودة من مطابقة الكلام لمقتضى الحال اذ المقصود بالكتاب الاعجاز فالمغايرة بحسب العنوان  
فقط في الرضى شرح الشافية ان التبيان ليس ببناء مبالغة والا لا افتح تأوه بل هو اسم أقيم مقام مصدر بين كما أقيم نباتا  
مقام إنباتا فالمبالغة من الاخبار به لا من صيغته



ايضاح لمعالم الايجاز وآثار الفصاحة ، تلخيص لغوامض مشكل كتاب الله تعالى ومعضله ، تقريب  
للعنوص على فرائد مجمله ومفصله ، قواعد كافية في ضوء المصباح الى انوار التأويل !

( قول الشارح ) ايضاح لمعالم الايجاز : أي العلامات الدالة على. الايجاز بأن يبين المقضى لاحتواء اللفظ القليل على  
المعنى الكثير وهي النكات المرادة في التركيب كما في قوله تعالى ولكم في القصص حياة فانه يبين في المعاني ان فيه نصا  
على المدلول الذي هو الحياة بخلاف قولهم التل اني للقتل وان التنوين فيه للتعليم فيمنعهم عما كانوا عليه من قتل جماعة  
بواحد وانه مطرد لان القصص مطلقا سبب للحياة بخلاف القول المار لان القتل ظلما ليس اني للقتل بل هو ادعى له  
وغير ذلك. وآثار الفصاحة خلو الكلام عن التعقيد لخال في النظم أو الانتقال بسبب تقديم أو تأخير أو حذف في الاول  
أو إيراد اللوازم البعيدة في الثاني والاول يبحث عنه في علم المعاني كما في قوله ولكل كلمة مع صاحبها مقام الى اخره والثاني  
يبحث عنه في علم البيان وما قيل ان المراد بها الاطاب والمساواة ففيه انهما أثر البلاغة لا الفصاحة كما سيأتي إن شاء الله  
تعالى وإرادة البلاغة من الفصاحة وان اطلقت بمعناها كما سيأتي بأباه السياق مع لزوم التكرار في المعنى هذا ووجه اطلاعه  
من هذه الجهة على نكات النظم ظاهر

( قول الشارح ) تلخيص لغوامض الخ : هذه الاضافات على معنى من أي تلخيص للغامض الكائن من المشكل الكائن  
من الكتاب وحينئذ يلخص غيره بالاولى يعني ان بيان المشكل انما يكون بعد بيان ماسبق له النظم الخصوص من الاغراض  
وذلك البيان متكفل به هذا العلم والتلخيص التبيين والشرح والتحليل على ما في الجوهرى والقاموس والاختصار من القول  
على ما يحتاج اليه على ما في النهاية ولا شك ان الاشكال والغموض راجع الى المعنى فالاختصار على المحتاج اليه فيه يكون  
بدفع الزائد الذي به الاشكال غايته أن استعماله في المعنى مجاز والمعضل بكسر الضاد المعنى فيكون متعديا أو المشتد المستقل  
فيكون لازما وتنتج الضاد على الاول مبالغة في اعضاله كأن اعضاله أعظمه وعطفه تفسيري ويحتمل انه أغعض الغامض- تدير  
( قول الشارح ) تقريب للعنوص : أي في عباراته أي الاطلاع على فرائده أو لاجل فرائده فاما أن تجعل على على بابها  
ويحتاج للتضمن أو تجعل بمعنى اللام وقوله مجمله ومفصله أي النكات المتعلقة به من حيث الاجمال كالنكات المتعلقة  
بالفصل والوصل أو من حيث التفصيل كالنكات المتعلقة بالمفردات وفي الكلام تشبيه الفكر في معاني عباراته بالعنوص  
وهو النزول في قاع البحر ويحتمل أن لا تضمن والعنوص مجاز عن الوقوف على المراد وما في القنرى من أن فيه تضمينا  
ثم تشبيه الاطلاع بالاستخراج لوجه له اذ لا حاجة في التضمن للتشبيه وما قيل ان الاطلاع المضمن مطلق والمشبّه اطلاع  
آخر. متبدل لا حاجة اليه بل لا وجه له أيضاً نعم يمكن أن يكون وجه آخر بان يستعمل العنوص في ثمرته وهو الاستخراج  
مجازاً ثم ينقل منه الى الاطلاع فهو مجاز على مجاز تأمل ثم ان العنوص على الفرائد انما يكون بعد معرفة الاغراض التي  
سبق لها النظم للخصوص والحاصل ان هذه التعاليل من قبيل البرهان الاتي فكنايا ثمرات الاطلاع على نكت النظم فان  
جعل قواعد الخ : كلاما مستأنفاً فالامر ظاهر وان كان من المعلن به فكذلك اذ الكل مرتب على بيان الاغراض  
( قول الشارح ) قواعد كافية الخ : بيان لعدم احتياج غيره معه في معرفة دقائق التأويل فان الاستفادة مما سبق انه  
مفتاح لما ولا ينزم منه كفايته فيها ومعنى كفايتها في ضوء المصباح أن هذا المصباح لا يحتاج في حصول الضوء له الى  
غيرها وحينئذ فليس مصباحا الا بها وقوله الى انوار متعلق بضوء لما فيه من معني الاضواء أو بمقدور أي المصباح الموصل -

موارده شافية عن التهاب الاكباد الى اسرار التنزيل، به ظهر اباب آثار تراكيه وصفنا، ومنه عذب عباب  
بحار أساليه وصفنا، لا يدرك الواصف المطري خصائصه \* وان يكن سابقاً في كل ما وصفنا  
ثم انه قد وقع في ايدي جماعة هم اسراء التقليد :

ان جوز حذف الموصول مع بعض الصلة ثم ان المراد بانوار التأويل إما الدقائق المقدمة وكفاية القواعد فيها بان تجعل كبرى  
لصغرى سهلة الحصول كأن يقال في زيد أسد الشجاع بينه وبين الأسد علاقة وكل معنى بينه وبين غيره علاقة يصح  
اطلاق لفظه عليه فالقواعد تدل على الجزئيات الموصلة الى الانوار وهي الدقائق فقواعد كافية في نور العقل الحاصل من  
معرفة الجزئيات بواسطتها الموصلة الى الانوار ونلى هذا لم يلاحظ أن الجزئيات طريق وإما تلك الجزئيات بان تجعل  
طريقاً للوصول الى التأويل فضوء المصباح مظهر للطريق التي تسلك للتأويل فتلك القواعد كافية في نور العقل الذي يتبين  
به الجزئيات التي تسلك للتوصل الى التأويل. والقواعد والكافية والضوء والمصباح أسماء لبعض كتب النحو كما أن ما قبل أسماء  
لبعض كتب البلاغة واليك تقرير المجازات

( قول الشارح ) موارده شافية الموارد جمع المورد وهو محل ورود الماء والمراد بها الفاظه شملت بالموارد مجامع نيل ما  
يزيل التهاب الاكباد من كل فاطق اسمها عليها استعارة أصلية أو شبه النظر والتأمل في الالفاظ لئلا يورود ليل الماء  
واستعير الورود للنظر والتأمل واشتق من الورود بمعنى النظر في الالفاظ للمعاني مورد بمعنى مكان النظر استعارة تبعية وأخطأ  
بعض الناظرين هنا فاحذره ( قول الشارح ) شافية عن التهاب الخ : ضمنه معنى الابعاد فعداه بمن والالتهاب الاحتراق  
والكبد عضو اودعه الله سبحانه وتعالى قوة ينحذب اليه بواسطتها الجزء النافع من الاغذية ثم بعد فتنه فيه بما اودعه الله  
من الحرارة يتفرق الى أجزاء البدن فشبه أسرار التنزيل التي بها قوام النفس بذلك الجزء النافع الذي به قوام البدن في أنه لو لم  
ينله الكبد قوت حرارته فاحترق. واسرار التنزيل دقائقه المحتجبة وراء الاستار والشافية اسم لمقدمة التصريف لابن الحاجب  
( قول الشارح ) به ظهر الخ . كانه علة لما قبله ويحتمل رجوعه للاسماء والالباب الخالص وآثار التراكيب المعاني الاول  
ولبابها المعاني الثواني وفيه اشارة لما مر من أن المعاني الثواني انما تعرض أولاً وبالذات للمعاني الأولى . وثانياً وبالعرض  
للالفاظ وصفنا كثر وفي تقديم المعمول مع الظهور والكثرة اشارة الى انها جميعاً تختصان به لا الكثرة فقط لما سيأتي أن  
أسرار البلاغة انما تعرف بهذا العلم ومثله ما بعده ومن فيه ابتدائية وقوله عذب أي طاب وهو فرق الظاهر والكثرة والعباب  
الماء الكثير وبحار الاساليب من اضافة المشبه به الى المشبه والمعنى منه لامن غيره عذب أي طاب اسم الكثير المأخوذ  
من أساليه أي فنونه وطرقه التي كالبحار وصفاً خلص

( قول الشارح ) لا يدرك الواصف الخ : اذئذار عما وقع منه من الاوصاف بانه ليس تقديمياً بل قسور عن ادراك  
كيف صفاته وليس المراد الاعتذار عن قلة كم ما وصف به اذلا يلائم قوله وان يكن سابقاً في كل ما وصفنا اذ معناه وان  
كان مبالغا في كل وصف وصف به ولا دخل للمبالغة في نفس الوصف في الاتيان بجميع الاوصاف نعم جمع الخصائص  
مع لفظ كل يقتضى ان له أوصافاً كثيرة تدبر

( قول الشارح ) ثم انه وقع الخ : ثم للترتيب في الرتبة وهو عطف على ان أحق الفضائل الخ : باعتبار ما انساق  
له الكلام من تخصيص علم البيان بمزيد الأحقية عطف القصة على القصة وهو أن يعطف جعل مسوقة لعرض على جعل —

فطفقوا يتعاطونه من غير توثيق وتسديد ، يحومون في تحرير مقاصده حول القيل والقال ،  
ورقة تصرون من تقرير لطائفه على ذكر المقام والحال ، لا تخرج عن ربة التقليد اعناقهم حتى تسرح في  
رياض التحقيق احداقهم

مسوقة لغرض آخر لمناسبة بين الغرضين كما بينه الشريف نقلا عن صاحب الكشاف والغرض هنا من الاولى مدح العلم  
ومن الثانية بيان ضياعه بوقوعه في أيدي الجلبة والمناسبة بينهما دعاء كل من الغرضين الى الاشتغال به لفضله وحفظه عن  
الضياع فما قيل انه على هذا اقتضاب بعض وهم وانما كان مدحه مقدم الرتبة لان اقتضاء الاشتغال به ذاتي بخلاف وقوعه  
في أيدي الجلبة فانه بحسب ما عرض له ويحتمل انه عطف على انه كشاف المعالي به تخصيص علم البيان أي أخصه لانه  
كشاف ولانه وقع الخ فيه تعليل بعد تعليل ( قول الشارح ) في أيدي جماعة هم اسراء التقليد لا يخفى ما في التعبير بالوقوع  
في الايدي وتذكير الجماعة وضمير الفصل والاسراء والتقليد والاقصار على ذكر المقام والحال أي بمجرد القول اللساني من  
غاية التقدير لثانهم والوقوع في الايدي مجاز عن قدرتهم على التكلم فيه إذ حقيقته غير ممكنة الا أن يكون تمثيلا وطفق  
من افعال الشروع لا المقاربة فاطلاق المقاربة عليها تغليب كذا قيل وفيه انه وان استعمل بمعنى الأخذ في الشيء ، لكنه  
في الاصل بمعنى الدنو . في التاموس طفق يفعل كفرح وضرب طفقاً وطفوقا اذا واصل الفعل والاتصال بالفعل بان يتلبس  
بجزء من أجزائه أو بما يفضي اليه في دنو حصوله كذا في عبد الحكيم على الجامي وقوله يتعاطونه يفعلون به ما يفعله الاحد  
بيده اشارة الى عدم تعقلهم له كما افاده التعبير بالايدي من غير توثيق إحكام وتسديد توفيق للسداد أي الاستقامة وفاء  
طفقوا تفريعية لا لتفصيل المجلد اذ لا يناسبه التعبير بطفق يحومون يدورون في تحرير مقاصده وتهذيب قواعده حول  
القيل والقال لا يتدبرونها بل يدورون حولها فقط وهذه الجملة بيان ليتعاطونه من غير توثيق وتسديد أو بدل منها أو  
جواب سؤال عن كيفية التعاطي لا كنيته اذ لا يصلح لها أو تعليل للتعاطي من غير توثيق الخ : فلم ان الاستشاف البياني  
قد يكون جوابا عن السؤال عن الكيفية فمنع صاحب الكشاف الاستشاف في لا يسمعون الى الملاء الاعلى راسا معلا  
بانه لا يستقيم جوابا عن العلة غير مستقيم ويحتمل أن يحومون صفة لجماعة وقدم فطفقوا عليه لعدم صحة تفرعه عليه والتحرير  
التخلص من المفسد على وجه محمود والتفحيط التخلص مطلقا وقيل مترادفان والتحقيق المعاني والتهذيب للالفاظ وقيل  
كلاهما للمعاني والترتيب للالفاظ وقد يطلق التحرير على البيان بالكتابة كما أن التقرير البيان بالعبارة والقيل والقال اسمان  
بمعنى القول ولذا دخلها آل والتنوين وقيل فعلا استعمال الاسماء وتركها على ما كانا عليه من البناء والمقام والحال  
الامر الداعي الى خصوصية كانكار المنكر الداعي الى التأكيد لرده

( قول الشارح ) لا تخرج عن ربة التقليد أي لا يمكن أن تخرج وهو تعليل لما افاده يحومون من الاستمرار على ذلك  
أو جواب سؤال عنه أو خبر ثان لهم افاد به انهم دائمون كما شرعوا مع بيان وجه تفرع قوله طفقوا على ما قبله ولا شك  
ان المقلد يتعصب لمن قلده فلذا ذكر التعصب في البيان والربة العروة والحبل ذو العرى ربق كرفق وقوله تسرح أي  
ترعى والمراد تأمل أبصارهم ففيه استعارة ظاهرة كما في رياض التحقيق فان المراد بها كتب المحققين المصنفة في هذا الفن  
بدليل سروح الاحداق وانما رتب السروح فقط على الخروج من ربة التقليد لان انطباع دقائق التعلل موقوف بعد  
ذلك على زوال المشاوة

ولا ترفع غشاوة التعصب عن بصائرهم ، حتى تنطبع دقائق التعقل في ضمائرهم ، كل بضاعتهم اللجاج والعناد ، وجل صناعتهم الانحراف عن منهج الرشاد ، فبهيات التنبيه للرمزة الدقيقة الشأن :

( قول الشارح ) ولا ترفع غشاوة التعصب الغشاوة الغطاء ، واضافتها للتعصب اضافة مسبب الى سبب وهي مستعملة في معنى مجازي هو الهيئة الحادثة في القلب بسبب التعصب وهو الحاماة المانعة من ادراك الحق شبهت بالغشاوة المانعة من ادراك البصر بجامع منع الادراك قال الامام الغزالي ادراك البصيرة شبيه بادراك البصر فكما انه لا معنى للابصار الا انطباع صورة المبصر أي مثاله المطابق في القوة الباصرة كانطباع الصورة في المرآة كذلك العلم عبارة عن انطباع صورة المعقولات في العقل فالنفس بمنزلة حديدة المرآة وغير يزنها التي بها تتبين القبول الصور أعني العقل بمنزلة صقالة المرآة واستنارتها وحصول الصورة في مرآة العقل هو العلم اه وهو يفيد ان البصيرة هو العقل والضائر هي النفوس وارتفاع غشاوة التعصب عنها زوال تلك الهيئة وقال بعضهم البصيرة عين للقلب والقلب الذي به الادراك هو العقل كما نص عليه الغزالي والسعد والعقل قوة للنفس تدرك بواسطتها الاشياء كليات بلا استئانة وجزئيات بمعونة الوهم فصور الاشياء تحصل في البصائر فتحصل في العقل فتحصل في النفس والبصائر نور للعقل به يكون آلة في إدراك النفس والى هذا الترتيب يشير كلام الشارح بقول بعضهم إنه شبه البصائر بالمرآة فأثبت لها الغشاوة يريد أن البصيرة كالمرآة فكما ان الحائل يمنع الانطباع في المرآة كذلك يمنعه في البصيرة فيمنع التعقل فيمنع الانطباع في النفس التي هي المراد بالضائر ثم إن المراد بالانطباع الحصول مع التمكن لاحقيقته لانه قول الحكماء دون أهل السنة وإضافة الدقائق الى التعقل لادنى ملاسة لان المراد بها المعقولات الدقيقة ويحتمل أن المراد بالدقائق تعقلاتها

( قول الشارح ) كل بضاعتهم اللجاج بالغ في البضاعة حتى جعلها نفس اللجاج كقولهم سقابه السيف ولعاب الافاعي القاتلات لعابه وليس على التشبيه لانه يفسد معناه نص عليه الشيخ

( قول الشارح ) فبهيات اسم فعل بمعنى بعد وقيل اسم بمعنى البعد وقيل ظرف بمعناه أيضاً بني لان مدلوله الفعل المبني على الاول ولانه مصدر ساد مسد الفعل على الثاني ولاحتياجه الى ما يبين معناه على الثالث ويقع الجازيون تأهها ويتفنون بالهاء وهي حينئذ مفردة أصلها هيبة كركلة ويكسرهما تميم ويتفنون بالهاء فهي جمع هييت مفتوحة التاء وكان القياس هييات الا انهم حذفوا الالف لكونها غير متمكنة كما حذفوا الف هذا ويا الذي في المثني لانتفاء الساكنين ولم يردوها لأصلها لذلك وبعضهم يضمها ويحتمل الافراد والجمع قال الرضى وكله تخمين وتوهم ولا منع من كونها في جميع الاحوال مفردة مع زيادة التاء فقط أصلها هيبة وفتح التاء على الاكثر نظراً الى أصله حين كان مفعولاً مطلقاً فبني على الفتح ليقى مبنياً على الاعراب الذي استختمه حال المصدرية مع الفعل سواء قلنا انها بعد اقامتها مقام الفعل بقيت مصدراً أو جعلت اسماً للفعل أو ظرفاً وكسرت للساكنين لان أصل البناء السكون وأما الضم فلتنبيه بقوة الحركة على قوة معنى البعد فيه إذ معناه ما أبعد وإثما وقف عليها بالتاء في الاكثر على هذا تنبيهاً على التناقض بقسم الافعال من حيث المعنى فكان تأوها مثل تأه قامت وحكى الصفاني فيها ستا وثلاثين لغة هيهاه وأيهاه وهييات وإيهات وهيهاه وإيهان مضمومة الآخر ومفتوحته ومكسورته وعلى كل منونة وغير منونة وحكى غيره هيهاك وإيهاك وإيهيا وهيها والرمز الاشارة بالشفة والحاجب الدقيقة الشأن أي الخفي شأنها والشان القصد يقال شانت شأنه قصدت قصده والمراد به المقصود أي الخفي المقصود بها

أو التفدان للمحة الخفية المكان، وإني بعد ما قضيت من بعض الفنون وطرى، وأجلت في مستودعات أسرارهِ قداح نظرى، بعثى صدق الهمة في الارتقاء إلى مدارج الكمال، وفرط الشغف بأخذ العلم من أفواه الرجال، على الترحل إلى جرجانية خوارزم محط رحال الأفاضل، ونعيم أرباب الفضائل، صرف الله عنها بوائق الزمان، وحرسها عن طوارق الحدثنان، فشمردت عن ساق الجد إلى اقتناء ذخائر العلوم والمعارف، وافتلاد الاناسى من عيون اللطائف، وصرفت شطرا من الزمان، إلى الفحص عن دقائق علم البيان، أراجع الشيوخ الذين حازوا قصب السبق في مضماره، وأباحث الحذاق الذين غاصوا على غرر الفرائد في بحاره:

ويحتمل أن القصد خفي خلفاء دليله والمحة الابصار بنظر خفيف من غير إمعان فهي أبلغ في الخفاء من الرمزة وخفاء مكانها كناية عن خفائها للزومه له لكن خفاء مكانها أبلغ في خفائها من خفائها وأثر أو في قوله أو التفتن على الواو لان هيات بمعنى النفي وأووان كانت لاحد الشئين الا انها بعد النفي تفيد العموم في غالب الاستعمال واحتمال الاحد مرجوح بخلاف الواو فان الاحتمالين فيه على السواء الا اذا زيدت لابين المتعاطفات فانها تكون نصا في نفي الكل كذا في الرضى

(قول الشارح) وإني بعد ما قضيت عطف على إنه

(قول الشارح) في مستودعات أسرارهِ أي التراكيب التي تحفظ فيها أسرارهِ. وقداح الانظار كلبين المأني الانظار التي كالسهم في سرعة الوصول وكال التأثير ويحتمل أن المراد تشبيه أنظارهِ بقداح الميسر أو فعله بفعل الياسر فانه يردد قداحه حال تفكرهِ في الميسر

(قول الشارح) بعثى أي حملني صدق الهمة أي تصميمها والهمة صفة قائمة بالنفس تتبعها قوة إرادة وغلبة انبعاث إلى بلوغ مقصود ما فثبة الهمة في بقاء تصميمها إلى وقوع متعلقه بالخبر خبرا صادقا على طريق المكتنية والصدق تخيل. في الارتقاء يصح تعلقه بكل من الصدق والهمة والمدايح الطرق أو مراتب الكمال وفرط الشغف مجاوزة الحد والشغف حرقه القلب من الحجة يقال شغفه الحب دخل شغاف قلبه أي جلده والمراد هنا شدة الحرص فالعنى شدة الحرص ولا ضرر فيه لان الشدة مقول بالتشكيك

(قول الشارح) على الترحل أي تكلف الرحيل مع ما فيه من المشقة في القاموس الجرجانية قصبه بلاد خوارزم معرب كركانج والقصب المدينة وفي غيره جرجان بلدة في مملكة خوارزم يقال لها أركنج ينسب إليها تلك المدينة فجرجانية مدينة منسوبة إلى جرجان التي في ولاية خوارزم وخوارزم بلاد على جيحون وهي بضم الخاء أو فتحها تكتب بالواو وينطق بها الفا كما به عليه بعض حواشى حاشية الفنزري والمخط المنزل والمخيم موضع نصب الخيمة والمراد به موضع الإقامة والحدثنان الامور الحادثة والطوارق المصائب الحادثة ليلا فالعنى صرف الله عنها المصائب الحادثة بالليل الكائنة من جملة الامور الحادثة مطلقا وقد يراد بالحدثنان البشى. الحادث ويراد منه الزمان مطلقا ليلا أو نهاراً وتجرد الطوارق عن التقييد بالليل ولعله مراد من قال المراد بالحدثنان الليل والنهار وقوله عن ساق الجد أي عن ساق الجد فإضافة لادنى ملاسة وبعد ذلك في كلام استعارة تمثيلية أو شبه الجد بانسان له ساق يعتمد عليه في المعامات واثبات الساق تخيل والتشهير ترشيح أو من اضافة المشبه به للشبه والافتناء الاتخاذ والمراد به الاكتساب وهو متعلق بالجد او شمردت على تضمين معنى —

وكثيراً ما كان يخالج قلبي أن أشرح كتاب تلخيص المفتاح المنسوب إلى الامام، العلامة عمدة الاسلام قدوة الانام، أفضل المتأخرين أكمل المتبحرين، جلال الملة والدين، محمد بن عبد الرحمن القزويني الخطيب، بجامع دمشق افاض الله تعالى عليه شأبيب الغفران، واسكنه فراديس الجنان، اذ قد وجدته مختصراً جامعاً لغز أصول هذا الفن وقواعده، حاوياً لنكت مسائله وعوائده، محتوياً على حقائق هي لباب آراء المتقدمين:

الميل والأنسي جمع الانسي فلا تكون الياء بدلا من النون قاله المبرد ويجوز أن يكون جمع انسان والاصل اناسين قال ابن الحاجب وهو مسموع لكنه قليل ولعله مراد من قال انه شاذ ووجه القلة انه لا داعي للقلب والادغام والمراد بالانسان انسان العين وهو نقطة في سوادها بها الابصار والمراد بالعين خيار الشيء، والاطائف أحاسن الاشياء فلا ناسي خيار خيار الخيار والصرف البذل والشرط النصف فان كان المراد بالزمان العمر أمكن حمله على حقيقته والا فالمراد به البعض الكثير وفي الصرف إلى النقص أي التفتيش مجاز استعارة وازدادة قصبات السبق لأدنى ملازمة أي القصبات التي يأخذها من سبق والمضار أصله موضع تضم فيه الخيل أي تعد فيه للسباق والمراد به هنا موضع اجرائها وفي الكلام استعارة تمثيلية أو مكنية أو تصريحية والبحث التفتيش والمراد به المناظرة أي نظر كل من الطرفين في دليل صاحبه والمراد بالفرائد المسائل الدقيقة وبقررها احسنها وعلى للتعليل والبحار الافكار العميقة المتعلقة بعلم البيان وعليك باجراء الاستعارات

(قول الشارح) وكثيراً ما كان الخ: يحتمل انه منصوب على الظرف أي في كثير أو زمناً كثيراً ويحتمل انه صفة مصدر مخذوف أي مغالطة كثيرة وما زائدة لتوكيد العموم والناصب على كل بخالج وهو اما بمعنى أصل الفعل أي يخالج ويضطرب فان فاعل يجيء كذلك نحو سافر فقلبي فاعل وان اشرح منصوب بنزع الخافض أو عكسه وكذلك إن كان يخالج بمعنى يجذب لكن الاظهر حينئذ ان الشارح فاعل وإما للمشاركة في الفعل إقامة للقبول والتأثر بتمام الفعل كما نص عليه السعد في حواشي المضد فيكون مجازاً وحينئذ فالمنصوب منهما منصوب لانه مشارك بفتح الزا في الخالج وهو الجذب لان تعلق الفعل به انما هو لاجل المشاركة التي تضمنها لا لكونه مخلوجاً لان فاعل موضوع للنسبة المشتق منه وهو الخالج هنا إلى احد الامرين متعلقا بذلك الاصل بالآخر كنسبته للاول فليس فيه ما يقتضي المفعولية الا معنى المشاركة فلو قلت شارك زيد عمراً احتجت إلى مشاركة أخرى وان شئت قلت ان فاعل موضوع لتعلق مشاركة احد الامرين بالآخر في أصل الفعل بذلك الآخر صريحاً فيجىء العكس ضمناً وفي شرح الشافية للرضي زيادة (قول الشارح) أيضاً وكثيراً الخ: عطف على اباحث على نسخة اسقاط كان وعلى صرفت على اثباتها للتناسب مضارعية وماضوية (قول الشارح) المنسوب فيه أي لعدم تحقق نسبته

(قول الشارح) قدوة الانام الخ: فصل هذه النعوت اشارة لكفاية كل منها في بيانه لكماله فيه واشتباره به ولذا اقدمها على اسمه

(قول الشارح) فراديس الجنان الفردوس الحديقة والسعة يقال صدر مفردس اذا كان واسعاً فهو مأخوذ منها (قول الشارح) حاوياً أي جامعاً لنكت أي دقائق مسائله وعوائده فوائده العائدة على الناظر فيه (قول الشارح) محتوياً الاحتواء افتعال وهو يجيء للاجتهاد في تحصيل أصل الفعل فعنى كسب أصاب ومعنى اكتسب اجتهد في تحصيل الاصابة بأن زاول أسبابها فهذا قال الله تعالى لها ما كسبت أي اجتهدت في الخير أولاً فانه —

منطويا على دقائق هي نتائج افكار المتأخرين ، مائلا عن غاية الاطناب ونهاية الایجاز ، لانما عليه مخائل  
السحر ودلائل الاعجاز \* ففي كل لفظ منه روض من المنى \* وفي كل سطر منه عقد من الدرر \*  
وكان يعوقني عن ذلك أني في زمان أرى العلم قد عطلت مشاهدته ومعاheadه ، وسدت مصادره وموارده ،  
وخلت دياره ومراسمه ، وعفت اطلاله ومعامله ، حتى أشفت شموس الفضل على الافول ، واستوطن الافضل  
زوايا الخمول ، يتأفون من اندراس اطلال العلوم والفضائل

لا يضيع وعليها ما اكتسبت أي لاتؤخذ الا بما اجتهدت في تحصيله وبالف في المعاصي كذا في رضى الشافعية فالمعنى  
هنا انه مبالغ في الاشتمال على تلك الحقائق والقول بأنه هنا للمطوعة بعيد من المقام مع أن مجيئه لها قليل كما نص عليه  
سيويه ولباب الآراء خالصها

( قول الشارح ) منظويا على دقائق الخ : لا يخفى حسن الحقائق مع آراء المتقدمين والدقائق مع أفكار المتأخرين  
والاحتواء مع الاولى كالانطواء مع الثانية فتأمل ثم الظاهر ان قوله محتويا ومنطويا الخ المقصود منه بيان حقيقة غير الاصول  
والقواعد والنكت والعوائد والانطواء لازم يتعدى بعلى لاحاجة فيه الى التضمن بخلاف الاحتواء

( قول الشارح ) مائلا أي عادلا والغاية ما انتهى الى الفعل كظهور الماء بالنسبة للعنبر والنهاية جزء الشيء ، الأخير كلمة الاخيرة  
من الحفر فها متقاربان والمعنى انه ان وقع فيه اطناب أو ايجاز لنكتة لم يبلغ الغاية والنهاية تجافيا عن الملل والخلل لكن خلوه  
عن الغاية بالمعنى المذكور لا يقتضي خلوه عن آخر مراتب الایجاز لانه غير الغاية فاعمل تفسير الغاية بذلك بالنظر لذهاتادون  
ما هنا فتأمل وفي كلام الفاضل عبد الحكيم في حواشي القطب ان الفرق بين الغاية والنهاية اعتبارى فالغاية يقال للشيء  
من حيث انه على طرف الفعل والنهاية يقال له من حيث ترتبه عليه

( قول الشارح ) مخائل السحر أي علامات السحر وهو العمل الذى يخلق الله عقبيه خارق العادة وقال بعضهم السحر  
الأخذة لكن في القاموس أن الأخذة الرقية أو خرزة يؤخذ بها أي يرقى بها الا أن يريد أن السحر كالأخذة وانما عبر  
بالمخائل لان المراد ما يوقع في الخيال انه سحر وهو ما فيه من العجائب المشبهة لما يخلق عقيب السحر ودلائل الاعجاز الامور  
الدالة على عجز غير مؤلفه عادة عن الاتيان بمثله ولا يخفى حسن للمخائل المنبئة عن الضعف مع السحر والدلائل المنبئة عن  
القوة مع الاعجاز

( قول الشارح ) ففي كل لفظ منه الخ : يعنى أن معنى كل لفظ منه في حد ذاته يروق البصائر كما ان الروض يروق  
الابصار ومعاني الألفاظ مجتمعة كمقد الدرر في حسن الانتظام وحاصله مدح معانيه من حيث الافراد ومن حيث التركيب  
( قول الشارح ) تنقد من الدرر العقد القلادة والمعد كمجلس محله وهو العنق ( قول الشارح ) وكان يعوقني عطف على  
كان يمتلج ( قول الشارح ) عطلت اختاره على تعطلت ايذا بان ذلك لظلم وقع والمشهد مجامع الناس والمعاهد ما كان  
يمهد فيها الشيء فهو أخص مما قبله والمصادر والموارد الابواب التي يقع فيها الصدور والورود فشبه العلم بدار خربت سدت  
أبوابها التي يقع منها الصدور والورود وقدم المصادر لان انسدادها هو السبب في انسداد الموارد وخلت دياره لازم لما  
قبله والمراد بها المدارس والمراسم ما يتعلق به كدار الكتب والكتابة ونحوهما والاطلال ما بقي من آثار الديار بعد خرابها —

لاسلام  
لطبيب  
أجامعاً  
تدوين:  
مين قال  
بالانسان  
إلى خيار  
كثير وفي  
المضمار  
عسريحية  
بغيرها  
نه صفة  
يختلج  
ن كان  
كما نص  
لجوهو  
له وهو  
ركبة قلبه  
الآخر  
الخ:  
سبب  
ولدا  
ذمنها  
يعني  
—

ويتأسفون من انعكاس أحوال الازكيا والافاضل ، وهكذا يذهب الزمان على العبر ، ويفنى العلم فيه ويندرس الاثر : لكن لما رأيت توفر رغبات المحصلين على تعلم هذا الكتاب وتحصيله ، وامتداد أعناقهم نحو الاحاطة بجملة وتفصيله ، وأكثرهم قد حرموا توفيق الاهتداء الى ما فيه من مطويات الرموز والاسرار ،

أي زال حتى آثاره الضعيفة التي كانت باقية بعد زواله والمعالم الطرق وشموس الفضل كنجين المأوى والمراد بالشموس العلماء وبالفضل العلم وعطف الفضائل على العلوم تفسيري كمطف الافاضل على الازكيا أو المراد بالفضائل الصفات التابعة للعلم كالعلم والزهد والافاضل أو بابها

( قول الشارح ) من انعكاس أحوال الازكيا شبه أحوالهم أي ما يصدر عنهم بالنور فانه اذا صادفه جسم صقيل صادله انعكس الى ما خرج منه والتلف الحسرة والحزن على فوات المطلوب والتأسف هم على نزول المكروه فالتلف على فوات بقا العلوم والفضائل

( قول الشارح ) وهكذا يذهب الزمان أي عادته ذلك والعبر بكسر العين جمع عبرة بكسر هاء أيضاً اسم من الاعتبار وفتحها جمع عبرة بفتحها أيضاً بمعنى الدمع وفي القاموس أن جمعها عبرات وهذا تضمن بيت من قسيده رجل من بني أسد يرثي بها أخاه مطلعها أبعدت من نومك الفرار فما جاوزت حيث انتهى بك القدر يعني انه ترك النوم وفر منه فرارا بعيداً متنتهاه تخذراً من أن يبيته العدو فما نفعه ذلك الجذر وضبطه بالعين المحجمة بمعنى حد السهم أو النوم القليل ياباه قوله فما جاوزت الخ : الا أن يكون من نومك على الثاني بيانا مقدماً وابعاد القليل كناية عن ابعاد الكل ويحتمل أن من بمعنى في والمعنى أنه أبعد الفرار من قاتله في ذلك النوم فما نجا وأصل البيت الذي هنا هكذا يذهب الزمان ويفنى العلم فيه ويدشب الاثر

فقول الشارح على العبر بيان لمعنى هكذا والمراد بالعلم بالنسبة للقاتل علمه بأحوال أخيه الموجب له التأسف فكأنه تسليه لنفسه أو علم أخيه بمنيته التي كان يحذرهما أو بمكارم الاخلاق التي كانت عادته معه وبالاثر متعلق ذلك العلم ( قول الشارح ) لكن الخ : لا ينافي ما تقدم إذ لا يلزم منه عدم رغبة الطالبين في التعلم ( قول الشارح ) رغبات المحصلين : إما أن يكون من اضافة الكل الجموعي الى مثله فيقسم الآحاد على الآحاد أو المجمعي الى الكل الافرادي فيه زيادة مبالغة بدعوي ان لكل واحد رغبات كثيرة أو اضافة الافرادي الى الجموعي فكأنهم لا ينفقون في هذا الامر رغبة كل منهم رغبة جميعهم أما اضافة الافرادي الى الافرادي فلا تسقيم إذ لا يمكن أن يرغب أحد رغبة كل أحد إلا أن يدعي المبالغة أو يراد الاستغراق العرفي أي كل رغبة يمكن أن يسعى بها كل أحد ( قول الشارح ) على تعلم هذا الكتاب : متعلق بتوفر تضمنين معني الاجتماع أو بالرغبات وفيه عليهما مجاز ظاهر وامتداد الاعناق الذي هو تطاولها كناية عن كمال الميل أو استعارة مكنية وتخييل أو تمثيلية

( قول الشارح ) بجملة وتفصيله لم يقل بجملته وتفصيله وان كانا أوفق بتحصيله للتفصيل على الاحتياج الى حل المفردات أيضاً إذ يكفي في تفصيل جملة أي مجموعه بيان جملة ( قول الشارح ) توفيق الاهتداء أي خلق قدرة الاهتداء أي الوصول الى ما فيه والاهتداء الوصول الى المطلوب بلا خلاف إنما الخلاف في الهداية أي الدلالة الموصلة أو مطلقاً كذا في بعض حواشي التهذيب وفيه نظر إذ الاهتداء مطاوع —



إذ لم يقع له شرح يكشف عن وجوه خرائده الأستار ، ترى بعض متعاطيه قد اكتفوا بما فهموه من ظاهر المقال ، من غير أن يكون لهم اطلاع على حقيقة الحال ، وبعضهم قد تصدوا لسلوك طرائقه من غير دليل ، فأضلوا كثيراً وضلوا عن سواء السبيل ، اختلست من أثناء التحصيل فرصاً ، مع ما أتجرح من الزمان غصصاً ، وطفقت أفتحهم موارد السهر غائصاً في لجج الافكار ، وألتقط فرائد الفكر من مطارح الأنظار ، وبذلت الجهد في مراجعة الفضلاء المشار اليهم بالبنان ، وممارسة الكتب المصنفة في فن البيان ، لا سيما دلائل الاعجاز وأسرار البلاغة ،

الهداية فيلزم اتحاد المعنى والعلم ان الخير معتبر في مفهوم التوفيق عرفاً فعليك بما مر أول التعليق في بيان صحة التعانق بالفعول ( قول الشارح ) عن وجوه خرائده الاستار شبه المسائل المشكلة بالخرائد في الاستار ثم لك بعد ذلك أن تشبه وجوه الخرائد أي طرق معرفتها بالاشياء المخفية تحت الاستار تشبيهاً مضمراً في النفس على سبيل الاستعارة بالكناية وإثبات الاستار لها استعارة تخيلية والتعبير بالوجوه عن الطرق ايها لأن الوجود تستعمل جمعاً للعضو الخصوص وهو قريب وجمعاً للوجه بمعنى الطريق وهو مع كونه بعيداً المراد وطرق الخرائد بمعنى المسائل إما الالتقاط أو الادلة ولك أن تشبه الخرائد التي أريد منها المسائل على سبيل الاستعارة المصرحة بالصورة الحسنة استعارة بالكناية وإثبات الوجود استعارة تخيلية وذكر الاستار ترشيح والمراد بها الصعوبات مجازاً فإن الترشيح قد يكون باقياً على معناه الحقيقي وقد يكون مجازاً كما هنا فهو ترشيح نظراً للمعناه الاصلي استعارة نظراً للمعنى المقصود في لفظ الخرائد على هذا استعارتان مصرحة وفائدتهما ان المسائل مستترة إذ الجامع فيها الاستار ومكنية وفائدتهما ان المسائل حسنة إذ الجامع فيها الحسن فلم ان كلا من الوجبين انما هو بعد الاستعارة المصرحة فلا بد منها حتى يكون ما نحن فيه مثل تركيب المصنف الآتي وما قيل من أن المراد من أنه يحتمل الوجبين الآتين في الشرح انه يحتمل تشبيه المسائل بالعذراء أو بالاولاد ، بل ان المراد مطلق وجبين لخصوص الوجبين الآتين ولا يخفى بعده

( قول الشارح ) حقيقة الحال أي حال الكتاب أو مراد المصنف

( قول الشارح ) لسلوك طرائقه الطرائق جمع طريقة وهي الشيء الذي فوقيه مثله عبر به اشارة الى تعدد طرق المعنى الواحد فيه وفوقية بعضها لبعض لتوقف بعضها على بعض ( قول الشارح ) من غير دليل لعل المراد به التأمل التام مع مراجعة الفضلاء والكتب وقرائن السياق والسباق

( قول الشارح ) فأضلوا كثيراً قصد به موافقة بعض قوله تعالى ولا تتبعوا أهواء قوم قد ضلوا من قبل أي قبل البعثة وأضلوا كثيراً ممن شايهم على ادعاء التلث وضلوا عن سواء السبيل بعد البعثة وسواء السبيل وسطه الذي يقضي بسالكة الى مقاصده والاختلاس الأخذ خفية خصه كأنه يخفيه عن حوادث الدهر لئلا تمنعه عند اطلاعها عليه والفرصة الغنمة والتجرج الشرب شيئاً فشيئاً والغصة ما يتوقف في الحلق وموارد السهر المسائل التي يطلب لها السهر لتحصيل المقصود شبهها بالموارد استعارة تصريحية أو شبه الاشتغال بها بالورود الماء بجامع تحصيل ما يشي الغايل فسري التشبيه للمكان بأن يشتق من الورود بمعنى الاشتغال بتلك المسائل مورد أي موضع يطلب فيه السهر ثم هناك مكنية بأن شبه تلك الموارد بعقبة يشق —

فقد تناهيت في تصفحها غاية الوسع والطاقة. ثم جمعت لشرح هذا الكتاب ما يذلل صعاب عويصاته الآية ، ويسهل طريق الوصول الى ذخائر كنوزه الخفية ، وأودعته فرائد نفيسة وشحت بها كتب القدماء ، وفوائد شريفة سمحت بها أذهان الاذكياء ، وغرائب نكت اهتديت اليها بنور التوفيق ، ولطائف فقر اتخذتها من عين التحقيق ، وتمسكت في دفع اعتراضاته بذيل العدل والانصاف ، وتجنبته في رد ما أورد عليه مذهب البني والاعتساف ، وأشرت الى حل اكثر غوامض المفتاح والايضاح ، ونهت على بعض ما وقع من التسامح للفاضل الملامة في شرح المفتاح ، وأومأت الى مواضع زلت فيها أقدام الآخذين في هذه الصناعة ، وأغمضت عما وقع لبعض متعاطي هذا الكتاب من غير بضاعة ،

طلوعها والافتحام تخيل لأنه الدخول في الشيء بمشقة فاجتمعت مكنية وتبعية كمافي قوله تعالى فإذا قام الله لباس الجوع الآية وقيل الافتحام الدخول في الشيء بلا روية وهو دليل فرط الشغف والحرص . ومطارح الانظار المواضع التي تطرح فيها الانظار العديدة لدقتها فلشغلها الانظار وأخذها بمجامعها كأنها أقيت فيها والفكر انتقال النفس من المطالب المجهولة المشعور بها من وجه الى مبادئها ومن مبادئها اليها لتعرفها بوجه اكمل فهو مجموع الحركتين ثم الانتقال من المبادي يلزمه ترتيبها وقيل ان الفكر هو ذلك الترتيب أما الانتقالان فخرجان عنه ويرادفه النظر في المشهور وقيل هو الانتقال المذكور والنظر هو ملاحظة المعقولات الواقعة في ضمن ذلك الانتقال فانك اذا قنشت حالك في الفكر وجدت انك في تلك الحال تلاحظ الامور المعلومه على ترتيب معين وتنقل من بعضها الى بعض وح فالمراد الفرائد التي حصلت من الانتقال بواسطة تلك الملاحظات ( قول الشارح ) غاية الوسع متعلق بمعنى تناهيت أعني بلغت النهاية أي بلغت بلوغاً بحسب غاية وسمي نهاية تصفحها فما قيل انه جرد تناهيت عن جزء المعني وهو النهاية أو صرح به للتأكيد وهم منشاؤه جعل النهاية والغاية لشيء واحد ( قول الشارح ) لشرح هذا الكتاب لم يقل لشرحه اشارة لاحضار المجهود بالصفات السابقة أي المعلوم غاية صوبته ( قول الشارح ) صعاب جمع صعب صفة مشبهة أي ثاببات الصعوبة

( قول الشارح ) فرائد نفيسة الخ عبر في جانب القدماء بالفرائد وفي جانب الاذكياء بالفوائد لأن شأن الفرائد أن تدخر من قديم وهو حال القدماء وشأن الفوائد الاستحداث وهو هنا لا يستحدث إلا بأذهان الاذكياء . وفي سمحت بها أذهان الاذكياء مكنية شبه الذهن بانسان جاء بما يخجل به لعزته وثبات الساحة تخيل

( قول الشارح ) وشحت بها كتب القدماء أي جعلت نفسها وشاحاً وهذا اشارة لما أخذه بممارسة الكتب وما بعده اشارة لما أخذه من مراجعة الفضلاء وما بعده لما سنج له بلا نظر وما بعده لما كان بالتفكر والنظر

( قول الشارح ) في دفع اعتراضاته أي ما اعترض به على غيره كالشيخ عبد القاهر والسكاكي والرنخري ( قول الشارح ) زلت فيه أقدام الخ شبه الذهن في الاعتماد عليه بالقدم استعارة تصريحية أو الآخذين بمن زلت أقدامهم فهي مكنية أو شبه الخطأ بالزلل واستعار اسمه له واشتق منه زلت بمعنى أخطأت استعارة مصرحة تبعية والاقدام ترشيح على هذا باق على معناه أو مستعار للاذهان فهو ترشيح باعتبار المعني الاصلي وعلى ما قبله تخيل وزلت عليه وعلى الاول ترشيح بمعناه أو مستعار للخطأ أو تمثيلية وهو ظاهر

ورفضت الناسى بجماعة. حظروا تحقيق الواجبات ، وما فرضت على نفسي سنتهم في تطويل الواضحات ،  
وحين فرغت عن تسويد الصحائف ، بتلك اللطائف

رماني الدهر بالأرزاء حتى فؤادى في غشاء من نبال  
فصرت اذا أصابتى سهام تكسرت النصال على النصال  
وذلك من تواردا الاخبار بتمام المصائب في العشار والاخوان ، عند تلاطم أمواج الفتن في بلاد خراسان  
لا سيما \* ديار بها حل الشباب تيمتى وأول أرض مس جلدى ترابها \*  
فلقد جرد الدهر على أهاليها سيف المدوان ،

(قول الشارح) ورفضت الناسى الرفض صفة الروافض مقابل أهل السنة فيه مراعاة النظير بحسب المعنى والباقي ظاهر  
(قول الشارح) وما فرضت على نفسي الخ معناه الاصلى نفي الفرض ومعناه التعريض أي المفهوم من سياق الكلام  
بدون استعمال اللفظ فيه تحريره على نفسه كما في قولهم لا أعلم من زيد أي هو الا أعلم بقرينة سياق المدح فهو معنى تعريض أيضاً  
(قول الشارح) وحين فرغت انظ حين مضاف لمصدر فرغت على انه ظرف له فلا يحتاج الى عائد بل هو شاذ  
والذا حكم بالدور على قول النافذة الجعدي يخبر عن طول عمره وقد عمر في الجاهلية والاسلام نحو الماني سنة كما في الاغاني  
مضت مائة عام ولدت فيه. وعشر بعد ذاك وحجتان. وقد عمر بعد ذلك الى أن بلغ ما تقدم وكان صحابياً دعا له النبي صلى  
الله عليه وسلم وثله في وجوب عدم الاتيان بالضمير أجمع وما تصرف منه في باب التوكيد فانه يجب تجريده من ضمير  
المؤكد لأنها معارف إما بنية الاضافة أو بالعلمية الجنسية لمعنى الاحاطة فلا تنصرف للعلمية والوزن وقولهم جاء القوم بأجمعهم  
هو بضم الميم جمع جمع كفلن وأفلن كذا في المعنى لكن في الرضى قديضاف اجمع معنى مفتوح الميم اضافة ظاهرة فيؤكد  
به لكن ياء زائدة أما بدونها فلا

(قول الشارح) دار بها حل الشباب تيمتى أي أقمت بها حتى حل أي فك الشباب تيمتى وهي ما يجعل في عنق  
النسي لأجل الحفظ الى أن يشب فإذا شب حلت عنه فلما كان الشباب سبباً لحلها أسند الحل اليه على طريق المجاز العقلي  
(قول الشارح) وأول أرض مذهب البصريين ان أول افعل ثم اخلقوا على ثلاثة أقوال جمهورهم على انه من تركيب وول  
كددن ولم يستعمل هذا التركيب إلا في أول ومتصرفاته فليس أول مشتقاً من شيء. مستعمل فلم يستعمل منه فعل ولا  
اسم وهذا هو الصحيح وقال بعضهم أصله أوأل على وزن افعل من وأل أي نبالان النجاة في السبق فقلت الهمزة واواً  
وفيه ان وجه قلب الهمزة توالي همزتين ولا توالي مع الواو الساكنة وقال بعضهم أصله أوأل من آل أي رجع لان كل شيء  
يرجع الى أوله فهو افعل بمعنى المنعول كأشهر واحمد وفيه ان قياس الهمزة الثانية الساكنة ابدالها مدلاً لا قبلها واوا وقال  
الكوفيون هو فوعل من وأل فنقلت الهمزة الى موضع الفاء وقال بعضهم فوعل من تركيب وول فقلت الواو الاولى همزة  
قال الرضى وتصريفه كتحريف افعل التفضيل واستعماله بمن يطلان كونه فوعل أي لقضاء ذلك بزيادة الهمزة على خلاف  
ما اقتضاه ذلك الاصل وهذا المصراع تضمنين لقوله. أحب بلاد الله ما بين صارة الى قفوان أن يسبح سبحها . بلاد بها  
نزلت على تمانى وأول الخ : وقوله أحب بلاد الله أي أحوالها وان يسبح بدل منه (قول الشارح) فلقد جرد الخ تعليل لقوله

وأباد من كان فيها من السكان ، ولم يدع من أوطانها إلا دمنة لم تكلم من أمّ أو في ، ولم يبق من حزبها إلا قوم ببلدح عجي ، كأن لم يكن بين الحجون إلى الصفا ، أنيس ولم يسمر بمكة سامر ، فطرح الأوراق في زوايا الهجران ، ونسجت عليها عناكب النسيان ، وضربت بيني وبينها حجاباً مستوراً ، وجعلتها كأن لم تكن شيئاً مذكوراً وإلى الله تعالى المشتكى من دهر إذا أساء أصر على أسائه ، وإن أحسن ندم عليه من ساعته ، ثم ألقاني فرط الملل ، وضيق البال ، إلى أن تلفظني أرض إلى أرض ، وتجبرني من رفع إلى خفض ، حتى انخبت بمجروسة هرات ، حماها الله تعالى عن الآفات :

لا سيما الخ (قول الشارح) على أهاليها أهالي جمع أهل على غير قياس وقياسه أن يكون جمع أهلة كأراني جمع ارطاة بأن تحذف تاء التأنيث في الجمع تخفيفاً وتقلب المدة قبلها ياء ، وأما جمع أهل القياسي فأهلون لأنه في الأصل اسم دخله معنى الوصف وتدخله التاء فيقال أهلة قال وأهلة وقد تبرت ودهم . وأبليتهم في الحمد جهدي . ونائي أي وجماعة مستأهلة للود ويجمع على أهلات قال . فهم أهلات حول قيس بن عاصم . إذا أدجوا بالليل يدعون كثيراً . وقد تسكن الماء أيضاً اعتداداً بالوصف المارض كذا في الرض ، على الشافية والكافية وقال بعضهم الأهالي جمع أهلة على خلاف القياس فكأنها جمع أهلات . وسيف المعدوان إضافة مشبهة به أو مسبب بسبب

(قول الشارح) إلا دمنة الخ : في كلامه استعارة تمثيلية والفقرة تليح لقول زهير أمن أم أوفى دمنة لم تكلم بحومانة الدراج فالمثلث بضم الميم وفتح التاء المثناة ورواه بعضهم بالسين المهملة اسم موضع أيضاً فكانه قال بالأرض الغليظة المنسوبة للدراج فالمثلث وكان الفا للترتيب في الموضعين (قول الشارح) يلدح اسم موضع وعجني مياذيل صفة قوم وهو من أمثالهم في التحزن على الأقارب أصله رجل من فزارة يلتقب بنعمة كان سابع سبعة أخوة يرعون ابلاهم بمكان يقال له بلدح فأغار عليهم قوم من أتبع قتالوا منهم ستة وابتوا هذا الرجل ثم نزلوا فحزروا وقالوا ما أطيب يومنا وأخصبه فقال نعمة تحزنا على أخوته لكن يلدح قوم عجي يريد أخوته

(قول الشارح) فطرح الأوراق الخ : أي نسيت ما كتبت نسيان شيء ملقي في زاوية بيت مظلم نسج عليه العناكب تشبيهاً لها في الهجران وعدم الالتفات إليها

(قول الشارح) كأن لم تكن الخ : السمر الحديث ليلاً والكلام على التشبيه التمثيلي والبيت لعمر بن حارث الجرهمي قاله تحزنا بعد ما نفي مع عشيرته من مكة إلى اليمن كما أشار إليه بقوله

وكنا ولادة البيت من بعد نابت نطوف بذاك البيت والخير ظاهر  
فاخرجنا منها المليك بقدره كذاك بالانسان تجري امتنادر  
بلى نحن كنا أهلها فابادنا صروف الليالي والجدرود العواثر

ونابت بالنون قيل إنه ابن سيدنا اسماعيل عليه السلام والتندر بفتح القاف وسكون الدال هناما قدره الله تعالى والابادة الإهلاك والجدرود جمع الجد بالكسر وتشديد الدال أي البخت والطالع والعواثر من العثر بمعنى السقوط

ففتح الله تعالى منها عيني على جنة النعيم ، بلدة طيبة ومقام كريم ،  
لقد جمعت فيها المحاسن كلها وأحسنها الايمان واليمن والأمن

فشاهدت أن قد سطعت أنوار العلم والهداية ، وخدمت نيران الجهل والغواية ، وظل ظل الملك  
ممدوداً ، ولواء الشرع بالزمعة ودأ ، وعاد عود الاسلام الى روائه ، وآض روض الفضل الى مائه ، ونظم  
شمل الخلائق بعد الشتات ، ووصل حباهم عقيب البتات ، واستظل الانام بظل العدل والاحسان ،  
وارتبعوا في رياض الأمن والأمان ، كل ذلك بيمين دولة سلطان الاسلام ، ظل الله تعالى على الانام ،  
مالك رقاب الامم ، خليفة الله في العالم ، حامى بلاد أهل الايمان ، ماحى آثار الكفر والظلم ، ناصر الشريعة  
القوية ، سالك الطريقة المستقيمة ، باسط مهاد العدل والانصاف ، هادم أساس الجور والاعتساف ، والى لواء  
الولاية في الآفاق ، مالك سرير الخلافة بالاستحقاق ، المجتهد في نصب سراق الأمن والأمان ، الممثل  
لنص إن الله يأمر بالعدل والاحسان ، الخالص طوبته في اعلاء كلمة الله ،

(قول الشارح) ففتح الله منها عيني الخ : كلمة من تجريدية وهي من الابتدائية ويحتمل انها بمعنى في والكلام على  
التجريد أيضاً كما في قوله تعالى لهم فيها دار الخلد ويحتمل أن المراد من جبتها ولا تجريد بل شبهها بجنة النعيم ولزوم الجمع  
بين الطرفين حيث ابدل منها بلدة أو عطفها عليها بيانا لها مدفوع بما دفع به الجمع في زيد أسد

(قول الشارح) بلدة طيبة عطف بيان لجنة النعيم ان لم يشترط في عطف البيان الموافقة في التعريف والتكثير كما  
اختاره الرضي بناء على أن النكرة قد نفيد مالا نفيد المعرفة كما في قولك مررت بزيد رجل عاقل وخالفه في ذلك جميع  
الغاة لكن لابد من التوافق في الافراد والتذكير وأما قول الزنجشري إن مقام ابراهيم عطف بيان على آيات فخالف  
للإجماع لعدم التوافق المتقدم واعتذار صاحب المغني عنه بأن مراده انه بدل عبرته بالبيان لتأخيهما في كثير من الاحكام  
لا يصح لنصهم على أن المبدل منه اذا تعدد ولم يف البدل بالعدة تعين قطعه فيخرج عن البدلية واعلم أن مذهب البصريين  
ومن وافقهم وجوب تعريف عطف البيان مطلقاً أي سواء كان المبين معرفة أو نكرة أما الكوفيون فيرون ان عطف  
البيان في الجوامد كالنعت في المشتقات فيكون في المعارف والنكرات وعليه جرى الزنجشري في قوله تعالى من ماء صديد  
وقوله تعالى كفارة طعام مساكين نص عليه في المغني (قول الشارح) ومقام كريم صفة مشبهة من كرم اللازم وليس رحيم  
منها لقولهم رحيم فلانا

(قول الشارح) وعاد عود الاسلام المراد به ما يعرف به الاسلام واحكامه وهو العلم أو ما به تنفذ احكام الاسلام  
وهو العدل

(قول الشارح) وآض روض الفضل أي الروض الذي ثماره الفضل ولعل المراد به العلم أو العلماء والظاهر أن يقال  
عاد الماء الى روض الفضل ففيه قلب اشارة الى أنه عاد في غاية الاستثناء حتى كأن المحتاج هو الماء  
(قول الشارح) وارتبعوا في رياض الأمن أي اخذوا ربيعهم أي منزلهم ويروى بناءين أي اكلوا ماشاؤا قال النابغة —

الصادق نيته في احياء سنة رسول الله ،

خليفة ملك الآفاق سطوته	والحق كانت مداه آية سلما
يحوم حول ذراه العالمون كما	ترى الحجيح بيوت الله ممترا
يمحي نسيم رضى منه الزمان وكم	مكافح بلظى من سخطه هلكا
أطار صاعقة من نصله فيها	الى السماك لو آالشرع قد سمكا
وصادف الرشد منها كل متسف	قد كان في ظلمات النى منهمكا
فالدين صار قرير العين مبتسما	والملك أقبل بالاقبال ممتسكا
علا فاصبح بدعوه الورى ملكا	ورثما فتحوا عينا غدا ملكا

تحمطني ذنب امريء وتركته كذي العريكي غير وهو رافع

والمر بضم العين داء يصيب البعير فلا يبرأ منه الا اذا جىء بغير آخر فيكوى والمعنى أن المخاطب حمل الشاعر ذنبا لم يفعله وترك فاعله وقال الجوهرى تكوى الصحاح لثلاث تعديها المراض والأمن صفة الشخص والأمان كانه مبالغة فيه بيمان جمع بمن بمعنى البركة والدولة ما يتداوله الناس وهو هنا التسايط على الغير بتنفيذ الاحكام ونيل الله الاضافة للتشريف لأن الله جملة رحمة يتسارع اليه كما يتسارع الى الظل وقاية من حر الشمس والولاية بالكسر اسم لما نولت به كالسلطنة هنا ( قول الشارح ) في احياء سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الكلام في الاحياء ظاهر والرسول من انزل عليه كتاب أو امر بحكم لم يكن قبله وان لم ينزل عليه كتاب أو انزل عليه جبريل وأمره بالتبليغ لما كان قبله كسيدنا اسماعيل فانه كان رسولا لقوله تعالى وكان رسولا نبيا ولم يكن صاحب شريعة متجددة ولا كتاب وانما كان معه صحف سيدنا ابراهيم والنبي أعم وقد يراد بالرسول الاعم كما في حديث أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله بان يراد القدر المشترك وهو المرسل من عند الله لغيره أو لنفسه

( قول الشارح ) خليفة ملك الخ : الخليفة كل من خلف غيره ثم نقل وجعل اسما لشيء مخصوص وهو من خلف غيره في الملك قال الرضى في لفظ الذبيحة انما قلنا انها انتقلت الى الاسمية لانها ليست بمعنى المذبح فقط حتى يقع على كل مذبح كالمضروب الذي يقع على كل من يقع عليه الضرب بل الذبيحة مختص بما يصلح للذبح ويعد له من النعم فهذه هي العلة في خروجها عن مذهب الصفات الى حيز الاسماء والدليل عليه ان نحو الذبيحة ليست بمعنى اسم المفعول لان حقيقة هو ما وقع عليه الفعل وأما ما لم يقع ويقع بعد عليه فالظاهر ان اسم المفعول فيه مجاز واذا كان التاء لتقل كان اللفظ معها صالحا للمذكر والمؤنث اه قال عبد الحكيم في لفظ كافية إن اعتبرت زيادة التاء حين النقل فهي إما للمبالغة في كفايته أو لتقل من الوصفية الى الاسمية وإن اعتبرت سابقة عليه فهي لتأنيث الموصوف وحينئذ فاعلم المراد بان التاء لتقل هنا أن أصل خليفة فاعل بمعنى فاعل وهو خليف نقل من المعنى الأول الى المعنى الثانى وأدخل فيه التاء لتقل من الوصفية الى الاسمية كما قاله في لفظ الحقيقة وقد جا خليف في قوله

ان من القوم موجوداً خليفته وما خليف ابى موسى بموجود

وهو ال  
المسلمين : بو  
بسحاب أفق  
وجمه الجارى  
لانه وإن كان  
بمعنى فاعل تلغ  
فيه المذبح وا  
ما بمعنى فاعل  
فيستوي : ا  
والمؤنث كالرك  
والمؤنث : و  
دون معز الله  
فيه المطالب ل  
ينته وبينه الا  
مكتنظهن ق  
أيضا كما يش  
بقى ان التاء  
الشارح : ركم  
الرضى ( قول  
الشارح ) فلا  
الخشارة  
مصدره : ا  
خروجي حتى  
( ل  
للساكين و  
( ل  
وخواتن ال  
( ل  
زوال الحزن

وهو السلطان النازي المجاهد في سبيل الله تعالى معز الحق والدنيا والدين ، غياث الاسلام ومغيث المسلمين ، ابو الحسين محمد كرت لازالت افطار الارض مشرقة بانوار معدلته ، وأغصان الخيرات مورقة بسائب رافته ، فهو الذي صرف عنان العناية نحو حماية الاسلام ، وشيد بديان الهداية اثره . أشرف على الانهدام ،

وجمعه الجاري على الاصل خلائف ككريمة وكرائم ويجمع ايضاً على خلفاء قال الرضى قالوا وانما جا خلفاء في جمع خليفة لانه وإن كان فيه التاء الا انه للمذكر فهو بمعنى المجرد ككريم وكرما فكأنهم جمعوا خليفة على خلفاء ، واعلم ان فعلاً الوصف بمعنى فاعل تلحقه التاء للمؤنث اجزى على موصوفه اولاً حملاً على الفعل لتضمنه لحدثه بخلاف فعل يعنى مفعول فيستوي فيه المذكر والمؤنث ان اجزى على موصوفه والاوجب التاء دفعاً للالتباس وذلك لبعده عن معنى الفعل وقد يحمل ما بمعنى فاعل عليه فيحذف منه التاء ان اجزى على موصوفه نحو ملحفة جديد قال الرضى ومما لا يلحقه التاء غالباً مع كونه صفة فيستوي فيه المذكر والمؤنث فعول بمعنى فاعل وقد تلحقه كما قالوا عدوة الله وأما فعل يعنى مفعول فيستوي فيه ايضاً المذكر والمؤنث كالركوب والجزور لكن كثيراً ما يلحقه التاء علامة للنقل للاسمية لا للتأنيث فيكون بعد الحاق التاء ايضاً حالاً للمذكر والمؤنث اه وظاهر كلامه في فعول بل صريح أمثله ان ذلك حكمه وان لم يجز على موصوفه ولعل ذلك لوضعه للبالغة دون معنى الفعل (قول الشارح) معتركا ضميره عائد للحجيج بتأويل الجمع وقيل انه صيغة نسب كئنا مرولابن لا يشترط فيه المطابقة لكنهم انما صرحوا بعدم وجوب مطابقتها تأنيثاً وتذكيراً فقط كما قال الجار بردي انه محمول على اسم الفاعل لافرق بينه وبينه الا أنه لا يؤنث ان كان بمعنى ذي كذا على أن هذا الباب ساعى ولم يسمع . فقتل بهذا المعنى انما المسموع منفعل كمنفطر بل قال بعضهم ان ما هو بمعنى النسبة إما على فعال مبالغة فاعل أو فاعل فقط وبه يعلم أن فعل لم يجز . للنسب ايضاً كما يؤخذ من رضى الشافعية فما قيل ان الحجيج صيغة نسب ومعتركا حال منه فلا تشترط فيه المطابقة ليس بشيء . بقى ان انشأ ابننا يجزى . للاجتهاد في تحصيل أصل الفعل فمعناه ترى الحجيج مجتهداً في تحصيل العراك ففيه مبالغة (قول الشارح) وكما فتحكم خبرية معناها الحكم بحصول ما بعدها واستكثاره والاول خبر والثاني انشاء به عليه السيد في حواشي الرضى (قول الشارح) اطار الخ : شبه سخطه بالرد الشديد والظاهر انه تجريد فالسيف هو الصاعقة في الواقع (قول الشارح) علا من العلاء وهو الشرف كما قال وباع بنيه بعضهم بخشارة . وبعت لذيان العلاء بمالك

الخشارة بخاء وشين الشيء الردي ، وذيان اسم قوم المدحج (قول الشارح) وريثاً فتحول الخ : في الرضى ريث مدحج بمعنى البطء أقاموه مقام الزمان المضاف فاصل ريث اخرج اليك توقف ريث خروجي أي مدة أن يبطىء خروجي حتى يدخل في الوجود

(قول الشارح) والدنيا تأنيث الأدنى والجمع دنى أصله دنو كعمر تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت الفا وحذفت الساكنين وقيل حذفت الواو لالتقاء الساكنين أي بعد حذف ضممتها استغناء لا يطردها لالتقاء الساكنين إلا أن يحمل على الرفع (قول الشارح) غياث الاسلام أصله غواث في المصادر الاغاثة فرياد خواستن وفرياد رسيدين ومعنى فرياد اغاثاة وخواستن الطلب ومعنى رسيدين التوصل

(قول الشارح) على الانهدام الانهدام ويران شدن ومعنى ويران خراب وشدن حصول وقوله فقرات كناية عن اظهار زوال الحزن والحزن انما يكون على الواقع فقوله تعالى اني يحزنني الحزن فيه في المستقبل على الواقع فيه وهو دليل للبصريين —

ذنباً  
بامن  
يف  
هنا  
به  
عيل  
يدنا  
ترك  
لف  
كل  
هي  
بقته  
مها  
ايت  
هنا  
نية

وأمر على العالمين سحائب الافضال والانعام ، وخص من بينهم العالمين بمزيد الاشبال والاكرام ،  
أقامت في الرقاب له الايادي هي الاطواق والناس الحمام

فقرأت الحمد لله الذي أذهب عنا الحزن ، ووسمت بنسيان الاحبة والوطن ، وصرت بعميم لطفه  
مغبوطا محظوظا ، وبمين عنايته ملحوظا محفوظا ، فشد ذلك عضدى وهز من عطفي ثم هداني الله سبحانه  
سواء الطريق ، وافاض على سجال التوفيق ، حتى رجعت الى ما جمعت ، وشمرت الذيل لتسجيحه وترتيبه ،  
واستنهضت الرجل والخليل في تنقيحه وتهذيبه ، واضفت اليه ما سمع به في انشاء ذلك الفكر القاتر ،  
وسنح بعون الله تعالى للنظر القاصر ، فجاء بحمد الله تعالى كنزا مدفونا من جواهر النوائد ، وبحرا مشحونا  
بنفائس الفرائد ، فجعلته تحفة لحضرة العلية . وخدمة لسدته السنية ، لازالت ملجأ لطوائف الانام . وملاذا  
لهم من حوادث الايام ، وحصنا حصينا للاسلام ، بالنبي وآله عليه وعليهم السلام . والمرجو من خلاني :

في قولهم إن لام الابتداء لتخلص المضارع للحال بل هي لجرد التوكيد فيصح عندهم دخولها على المضارع مع سوف خلافا  
للكوفيين المانعين بنا على ان اللام تخلصه للحال

(يقول الشارح) هداني الله سبحانه سواء الطريق الهداية موضوعة للقدرة المشترك بين الدلالة الموصلة الى المطلوب  
والدلالة على ما يوصل اليه والمعنى الأول مستلزم للوصول بخلاف الثاني وانما قلنا بوضعها للقدرة المشتركة لانها مستعملة في  
كل منهما والقول بكونها موضوعة لاحدهما بخصوصه يوجب الاشتراك أو الحقيقة والمجاز والاصل بينهما ما قد نقل الجوهراني  
ان الهداية تعدى بنفسها في لغة المجاز وبالحرف في غيرها فيقال في لغة المجاز هدته الطريق وفي غيره تعدى الى الطريق وبمعناه  
ان الهداية بأى معنى أخذت تعدى بنفسها في لغة المجاز وبالي في غيرها فطلت الضابطة التي ذكرها الشيخ في شرح الكشاف فمن  
ان المعنى يتبدل بتعدد الاستعمال لأن أهل المجاز يستعملونها في كلا المعنيين عند تعديتها بنفسها وغيرهم كذلك عند تعديتها  
بالحرف وقد اغتر بعضهم بها فقال الهداية في لغة المجاز مطلقا بمعنى الايصال وفي لغة غيرهم بمعنى الارادة إلا أن يعتذر  
عن الشارح بأن هذا الفرق الذي ذكره بحسب الاستعمال دون الوضع كما يؤخذ من قوله بتعدد الاستعمال ومما يؤيدانه  
بحسب الاستعمال فقط ان الافعال في وضعها من حيث المادة تابعة لوضع المصادر وفي وضع المصدر لا يلاحظ صلات  
الافعال فيجوز أن يكون اللفظ الموضوع لمعنى كلي شائعا استعماله في فرد باعتبار التعدية بحرف الجر وفي فرد منه باعتبار  
الحذف وتعديته بنفسه على ان هذا الفرق الذي ذكره الشارح في شرح الكشاف من ان معنى التعدى بنفسه الدلالة  
الموصلة وبالحرف الدلالة على ما يوصل منقضى بما بينه الفري هنا وبهذا ظهر أيضا ان مقاله الشارح في شرح المقاصد من  
ان القول بأنها الدلالة الموصلة مما اخترعه بعض المعتزلة أي لا أصل له في وضع اللغة وان استعماله في محاوراتهم على سبيل  
المجاز لا دليل عليه فأنمل وسبحان نصب على المصدر بمعنى التنزيه والتباعد من السوء أي أسبح سبحانه حذف الفعل ابانة  
لقصد الدوام والثبات بحذف ما هو موضوع للحدث صرح به الشيخ الرضى وأقيم المصدر مقامه وأضيف الى المفعول وحذفه  
واجب قياسا لان حق المفعول أن يتصل به الفعل فلما أضيف اليه المصدر قبح اظهار الفعل فهو مصدر من الجرد يستعمل  
بمعنى المزيد كما في أنبت الله نباتا ويجوز أن يكون مصدر سجع في الارض وفي الماء اذا ذهب فيها وابتعد أي ابتعد من السوء —



وخلص اخواني ، أن يشيرونى بصالح الدعاء ، ويشكروا لى ما عانيت في هذا التأليف من الكد والعناء ،  
والى الله تعالى اتضرع فى أن ينفع به المحصلين الذين هم للحق طالبون ، وعن طريق العنادنا كبون ، وغرضهم  
تحصيل الحق المبين ، لاتصوير الباطل بصورة اليقين ، وهذا لعمري موصوف عزيز المرام ، قليل الوجود  
في هذه الايام ، فلقد غلب على الطباع اللد والعناد ، وفشى الجدال والحسد بين العباد ،

اباداً أو من ادراك العقول واحاطتها وقيل معناه السرعة والخفة في الطاعة ولا يجوز أن يكون من سبج كنع أو سبج تسبيحاً  
بمعنى قال سبحان الله لازوم الدور كذا في عبد الحكيم على المواقف ونقل الفنري أنه علم للتسبيح مصدر سبجه بمعنى نزهه من  
سبج اذا ذهب وبعد لانك أبعدت من سبجته عما نزهته أو من السبج بمعنى الفراغ من الشغل كأنك جعلته فارغاً عنه اه وانما  
قال مصدر سبجه الخ لأن التسبيح في اللغة مطلق التباعد وسبحان علم للتباعد الخصوص وهو تباعد الله عن السوء ، وقوله  
من سبج يعني ان التسبيح منقول من سبج بني على التفعيل للتمدية وقوله لأنك أبعدت الخ بيان للمناسبة بين المقول عنه  
والمقول اليه قال البيضاوي وابن الحاجب هو علم للتسبيح ما لم يضاف وإلا كان اسم جنس قل بعض تحقيق النحاة وعليه فهذا  
ما التزم فيه المخالفة بين وضعه واستعماله كغير العلم من المعارف على رأي الاقدمين القائلين بأن غيره موضع لمعنى كلي  
بشرط استعماله في جزئي وقال الدماميني هو علم ولو أضيف لأنها للبيان كحاتم طي ، والبطلان العلمية انما هي المعرفة والخصصة  
ويرد عليه ان هذا ليس موضعاً لان يقال فيه اضافة بيان لكون الثاني ليس عين الاول ولا اخص منه لا مطلقاً ولا من  
وجه ثم قال الفنري وانتصابه دائماً بفعل مضمر اه وهو على رأي القاضي وابن الحاجب ظاهر ويكون جعله علماً بحسب  
أصل الوضع دون الاستعمال إذ لم يستعمل في اللغة الفصحى غير مضاف وعلى رأي الدماميني يكون هذا حكاية لحاله قبل  
تقايه العلمية ثم أبقي عليها بعد النقل هذا واعلم ان الاولى حذف قول الفنري مصدر سبج الخ لانه لو كان مدلوله مدلول المصدر  
لما كان دائماً بل مصدراً وانما مدلوله الماعية مع التعيين الذهني . في الاشباه للسيوطي السبحان اسم للتسبيح الصادر عن المسبح  
لا لفظ التسبيح بل المعبر عنه بهذه الحروف اه قال الرضي ولا دليل على علميته لانه اكثر ما يستعمل مضافاً فلا يكون  
علماً واذا قطع فقد جازمونا كما في قوله . سبحانه ثم سبحانا نعوذ به . وباللام كقوله . سبحانك اللهم ذا السبحان . وما قالوا من  
انه يدل على علميته قوله سبحان من علقة الفناخر فيمكن أن يقال حذف المضاف اليه وهو مراد للعلم به وأبقى المضاف  
على حاله مراعاة لأغلب أحواله أعني التبرز عن التنوين كقوله . خالط من سلمى خياشيم وفا . وسواء إما بمعنى مستو أو استواء  
فاضافته الى السبيل اضافة صفة الى موصوف مع المبالغة في الثاني

( قول الشارح ) اخواني جمع أخ ويقال في جمعه أخون أيضاً

( قول الشارح ) يشكروا لي ما عانيت ما عانيت بدل من ضمير المتكلم إذ الشكر انما يتعلق بالنعمة وما عاناها نعمة باعتبار  
ما ترتب عليه وعلى مثل هذا يحمل قول الشارح في قول القائل سأشكر عمراً البيت ان أيادي مفعول ثان يعني انه توجه  
اليه العامل ثانياً والاوّل توطئة وفي بعض النسخ بما عانيت أي بمقابلة ما عانيت وعليه المفعول محذوف

( قول الشارح ) وهذا لعمري الخ هذه اللام لاابتدا دخلت للتوكيد فالمقصود من الكلام التوكيد لا القسم إذ  
لا قسم لغير الله بغير الله أما الله سبحانه فيقسم بما شاء

( قول الشارح ) اللد والعناد اللد شدة الخصومة وألد الخصام شديده وليس اسم تفضيل على ما في البيضاوي بدليل —

ولئن فاتني من الناس الثناء الجميل في العاجل، فحسبي ما أرجو من الثواب الجزيل في الآجل، وما توفيقى الإله عليه توكلت وإليه انيب : قال المصنف

( بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله ) . افتتح كتابه بعد التيمن بالتسمية بحمد الله سبحانه وتعالى ،

( قال العلامة عبد الحكيم بسم الله الرحمن الرحيم افتتح كتابه الخ ) . أي كتابه المقدر في الذهن ان كانت الخطبة ابتدائية أو المحقق ان كانت الحاقية. والافتتاح التصدير ومعنى افتتاح الكتاب بالحمد بعد التيمن بالتسمية أي بعد الافتتاح بها . ذكر الحمد عقيب التسمية بلا فصل مقدم على ما سواهها .

جمعه على الداعي، مؤثته لدابل هو صفة وإضافته من إضافة الصفة الى فاعلها كحسن الوجه على الاسناد المجازي لأن الاله الخاصم كجد جده ويجوز أن يجعل على الظرفية التقديرية أي شديد في الخصومة وفي حواشي القاضي زيادة ( قول الشارح ) وما توفيقى إلا بالله أي كوني موفقاً ليس إلا بخلق الله أو ليس التوفيق وهو خلق قدرة الطاعة إلا بالله أي منه والله سبحانه وتعالى أعلم

( قول الشارح ) افتتح كتابه في تفسير القاضي الكتاب مصدر سمي به المفعول للبالغة أو فعال يني للمفعول قال المحشي أي اسم أو صفة بمعنى المكتوب قال القاضي ثم عبر به عن المنظوم عبارة قبل أن يكتب لأنه مما يكتب قال المحشي أي الكتاب اسم للمنظوم كتابة وقد يعبر عن المنظوم عبارة قبل أن يكتب بالكتاب

( قول المحشي ) أي كتابه المقدر في الذهن الخ يعني انه ان كانت الخطبة ابتدائية فليس المتبدأ بها منظوماً كتابة حقيقة حتى يطلق عليه الكتاب فلا بد أن يكون اطلاق الكتاب عليه لتقدير انه منظوم كتابة اطلاقاً مجازياً لأنه مما ينظم كتابة فهو كتاب مقدر أي منوي أن يكون كتاباً أما ان كانت الخطبة الحاقية فالفتح كتاب حقيقة لأنه منظوم كتابة حقيقة فهو كتاب محقق وهذا سواء قلنا ان النقش الكتابي نظم للالفاظ الذهنية أو الخارجية فما قيل ان معناه انه ان كانت الخطبة ابتدائية كان كتاباً مقدرًا لأن الالفاظ الذهنية التي هي مسمى الكتاب لم تكن موجودة في ذهن المصنف وان كانت متأخرة فالكتاب الذي هو الالفاظ الذهنية موجودة حقيقة في ذهنه فالمراد المحقق في الذهن لا في الخارج إذ الكتاب اسم للالفاظ الذهنية لا الخارجية كما هو الراجح بعيد عن المقصود بمراحل وكذا ما قيل انه على الاول يكون الكتاب عبارة عن الله أي وعلى الثاني يكون عبارة عن النقوش مع ان المختار انه عبارة عن الالفاظ فالاولى أن يحمل على مجاز الاول على الاول وعلى المجاز باعتبار ما كان على الثاني ان كان الكتاب عبارة عن الالفاظ القائمة بالمصنف لما عرفت انه على كل منهما عبارة عن المنظوم كتابة إلا انه على الثاني عبارة عن المنظوم حقيقة وعلى الاول تقديرًا وعبارة العظام الكتاب اسم للعبارات المكتوبة بين الدفتين فتدبر ( قول المحشي ) والافتتاح التصدير التصدير جعل الشيء، صدرًا أي جعله قبل غيره سواء كان جزءاً مما جعل صدرًا له أو خارجاً عنه وأخذ المحشي هذا المعنى من نسبة الافتتاح إليهما كما سيأتي له وصرح به القاضي البيضاوي واعلم ان ههنا مواضع ثلاثة افادة كلام الشارح جزئية شيء، منهما من الكتاب ومعنى الباء في بسملة المصنف ومعناها في الحديثين وتكلم على ذلك على الترتيب

( قول المحشي ) ذكر الحمد عقيب التسمية يفيدان الجار والجور في قوله بحمد الله وقوله باء بسملة واقع موقع المفعول به فالباء صلة افتتح ليست للملابسة ولا الاستمانه في كلام الشارح كما نص عليه المحشي في مثله من حاشية الخياي أما باء بسملة بالنسبة —

وهذا الكلام لا دلالة له على جزئية شيء منهما. ولا على عدمها. على ما وهم. وزاد لفظ التين إشارة إلى أن الافتتاح بالتسمية. للتين والتبرك. سواء قلنا أن الباء للملابسة. كما هو مختار صاحب الكشاف والشارح رح.

لكلام المصنف ففيها الاحتمالات فليتأمل قوله أيضاً ذكر الحمد الخ الذي ذكر بعض من التصدير وتامه يؤخذ من قوله مقدماً لما ذكره إما على وجه الكتابة أو العبارة على ما مر وقوله عقيب التسمية أخذه من الافتتاح بها بعد التسمية إذ لو ذكر غير الحمد عقيب التسمية لم يصدق أنه افتتح الكتاب بعد التسمية بالحمد وقوله بالأفضل تفسير له هذا أن جعل عقيب بالغة في العقبة فإن جعل بمعنى بعد كان بلا فصل محتاجاً له لبيان معنى الافتتاح أيضاً.

(قول المحشي) وهذا الكلام لا دلالة له الخ لأن حاصل معناه أنه قدمها على غيرها من أجزاء الكتاب فيحتمل أن من في قولنا من أجزاء الكتاب يانية فلا يكونان منه ويحتمل أن تكون تبعيضية فيكونان منه.

(قول المحشي) ولا على عدمها أي بناء على عدم نسبة الشارح الافتتاح للتسمية فيدل على أنها ليست بجزء. ووجه عدم الدلالة أن الافتتاح منسوب إليهما جميعاً بمعنى التصدير فلا يقتضي شيئاً من الأمرين وإنما زاد لفظ التين إشارة لما ذكره المحشي.

(قول المحشي) على ما وهم الواهم الخطابي حيث قال افتتاح الشيء بالشيء يستلزم أن يكون الثاني جزءاً من الشيء. والتسمية لما كانت خارجة عنه لم يقع الافتتاح بها ولعل مستنده في الخروج عدم نسبة الشارح الافتتاح إليها وقد علمت رده وما قيل الظاهر أن قوله بحمد الله أن كان ظرفاً مستقراً حالاً من فاعل افتتح فالدلالة على عدم جزئية كل من التسمية والحمد ظاهرة وإن كان ظرفاً لغواً صلة لافتتح فالدلالة على جزئية الحمد دون التسمية واضحة إذ المفتوح به جزء من المفتوح اه كلام باطل بثبوتيه أما الأول فلا يخلو أن يكون الباء للاستعانة أو للملابسة وعلى الأول يتعين أن لا يكون شيء منهما جزءاً على ما سيأتي وعلى الثاني إن أريد الملابس الحقيقية فلا بد أن يكون الحمد جزءاً وإت أريد الملابس بمعنى التبرك فلا حاجة إلى جعل أحدهما جزءاً وسيأتي بيان ذلك وأما الثاني فلأن اللغوية لا تدل على الجزئية إلا إذا كان معنى ابتدأت الكتاب بكذا جعلته مبدأ له وعليه كلامه في حاشية الكافية بخلاف ما إذا كان معناه قدمته كما هو مراده هنا فإنه لا يقتضي الجزئية ولهذا قال المحشي في حاشية اتقاضي أنه لا بد من حمل الباء في الحديثين على أنه صلة يبدأ ليم الأمور الآتية كالدخل والخروج ومعنى الابتداء التقديم إذ الحمل على الاستعانة والملابسة يقتضي أن لها ابتداء وانتهاء وليس كذلك.

(قول المحشي) وزاد لفظ التين أي لم يقتصر على قوله بعد التسمية مع أنه المناسب للمقابلة في قوله بحمد الله.

(قول المحشي) للتين صلة للافتتاح والتين في مدلول المتعلق نحو أوف هبنا وليس المراد أن المتعلق يقدر من مادة

التين على ما وهم قليل أن المتعلق إنما يقدر من مادة المشروع فيه.

(قول المحشي) سواء قلنا أن الباء الخ هذه الاحتمالات في كلام المصنف في نفسه وبعضها وهو الملابسة إن بنى على أنها الحقيقية يتعين عليه أن يكون الحمد جزءاً لكن كلام الشارح لا يدل على أنه مراد المصنف فلا ينافي قوله فيما سبق وهذا الكلام الخ:

(قول المحشي) كما هو مختار صاحب الكشاف حيث قال وهذا أعرب وأحسن وجوبه بأن الملابسة أكثر استعمالاً من الاستعانة وبأن التبرك باسمه تأدب بخلاف جملة آله وفيدانه لم يجعل آله حقيقة وبأن المشركين كانوا يبتدون بأسماء آلهتهم على —

أو للاستعانة . كما هو مختار القاضي . أو صلة للفعل المقدر كما ذهب إليه البعض فإن الملازمة والاستعانة إنما هو ببركاتها . والافتتاح بها لاجل البركة . إلا أن في الاستعانة زيادة وهو الإشارة إلى أن المشروع فيه لا يتم بدونها والاستعانة ليست حقيقة . حتى توهم عدم كونه تعالى مقصوداً بالذات . وكذا الحال في قوله بحمد الله وفي حديثي الابتداء وليس في كلام الشارح رح إشارة إلى خصوصية شيء من الاحتمالات نعم في نسبة الافتتاح إليهما مع البعديّة إشارة إلى أنه لا منافاة بينهما لأن المراد التصدير على ما سوى التسمية والحمد .

وجه التبرك فينبغي أن يرد عليهم في ذلك وفيه أن الاستعانة تفيد ذلك المعنى مع شيء زائد كما سيأتي وبأنها تفيد ملازمة جميع أجزاء الفعل وفيه أنه إنما يتم لو قدر ابتدئ . أما لو قدر اقرأ ففي تساوي الملازمة في ذلك المعنى مع إفادة الأمر الزائد وبأنه معنى مكتشف يفهمه كل أحد بخلاف الاستعانة وفيه أن الابتداء من دلائل المرجوحية

( قول المحشي ) أول الاستعانة الخ : أي من حيث أن الفعل لا يتم ولا يعتد به شرعاً ما لم يصدر باسمه فليس آلة حقيقة حتى يلزم ترك تعظيم اسمه تعالى بل شبه به من حيث توقف كمال الفعل شرعاً والاعتداد به عليه وبأنه لا يلزم الاستعانة أن لا يكون المستعان به جزءاً لأن ذلك في الآلة الحقيقية وسيأتي جواب آخر وإنما اختار القاضي هذا ما سيأتي من قوله إلا أن في الاستعانة الخ :

( قول المحشي ) أو صلة للفعل المقدر الخ : اختاره المحشي في حواشي القاضي لما تقدم نقله عنه وإنما كان زيادة لفظ التين إشارة لذلك على كل قول لإطلاق الشارح كلام المصنف المفيد احتمالاً لكل واحد مع التين فما قيل إن اختيار الشارح لفظ التين لا يخلو عن الإشارة لكون الباء للملازمة ليس بشيء . بقى أن الشارح قال في حواشي التلويح المتعلقة الحقيقي في بسم الله متروك أعني ملتبساً ومتبركاً وما قيل إن متعلق الباء ابتدئ . ليس معناه أن الجار والمجرور ظرف لغو واقع موقع المفعول به للابتداء بل المراد به أنه ظرف مستقر واقع موقع الحال والعامل فيها ابتدئ . له وجه ذلك بأن المقصود التبرك في تصنيف الكتاب كله باسم الله لا مجرد أوله اه فتوهم ملتبساً ومتبركاً يان لمعني بسم الله باعتباره قيامه مقام ملتبساً ومتبركاً لكن كلام المحشي لا يميل إليه تأمل

( قول المحشي ) والافتتاح بها لاجل البركة راجع لجمها صلة

( قول المحشي ) إلا أن في الاستعانة الخ دفع لما يتوهم من استواء الثلاثة وترجيح المختار القاضي

( قول المحشي ) ليست حقيقة لأن الاسم ليس آلة حقيقة بل شبه بها من حيث توصف كمال الفعل شرعاً والاعتداد به عليه

( قول المحشي ) حتى توهم أي توقع في الوهم أي الذهن وليس المراد حقيقة الوهم فإن الاستعانة الحقيقية يلزمها ذلك لأن باء الاستعانة هي الداخلة على الآلة وهي ليست مقصودة لذاتها وأما الجواب بأن الآلة جرتين فلا يدفع الإيهام وما قيل إن الحجاز أضعف من الحقيقة فيفيد أن الاسم الشريف لم يقو قوة الآلة ففيه أن المشبه لا يلزم أن يكون أضعف من المشبه بل ذلك إنما يكون إذا لم يرد بيان مقدار قوة المشبه في وجه الشبه أما إذا أريد ذلك فلا بد أن يكون مساوياً كما سيأتي في البيان وكذا ما قيل إن الإيهام ما زال باقياً لأن قرينة التبرور تدفعه

( قول المحشي ) وكذا الحال في قوله بحمد الله الخ يعني أنه لا يدل على جعل الحمد أو البسملة جزءاً ولا على عدمه —

فلا تعارض بين الحديثين ان جعل الباء صلة ليبدأ. وأما على تقدير جمعه للملابسة أو الاستعانة فلا توهم للتعارض فانه يمكن تلبس الابتداء والاستعانة فيه بطريق التمين بأمور كثيرة

لان المراد ذكر الحمد أو التسمية مقدما له على ما سواه فالباء في الحديثين للتمدية سواء كانت الباء للاستعانة أو للملابسة أو التمدية في عبارة البادي، في بعض النسخ في حديثي الابتداء بالثنية والاولى في حديث بلا ثنية وقصر الكلام عليه لمناسبة ما الكلام فيه وهو قول الشارح بحمد الله وفي نسخة وفي حديثي الابتداء ولا معنى لها اذ مقتضى أن الباء في بحمد الله تحتل غير التمدية وهو مناف لخله الاول وليس في كلام الشارح اشارة الخ رد على الغري حيث قال ان في قوله بعد التمين اشارة الى أن باء بسم الله للملابسة

(قول المحشي) فلا تعارض بين الحديثين ان جعل الباء صلة ليبدأ وجه توهم التعارض عليه ان البدء والابتداء معناه حينئذ التصدير ومعنى بدأت الكتاب بكذا جعلته في أوله بناء على ان الجار والمجرور واقع موقع المفعول به ولا يتصور جعل كل من الامرين أولا له فاقبل المراد من أمر ذي بال في حديثي الابتداء انما هو ما عدا التسمية والحمدلة فلا يتوهم التعارض قديماً سواء جعلت الباء صلة للابتداء أو للملابسة أو الاستعانة وهم منشؤه عدم التأمل ووجه نفي التعارض الذي أشار له المحشي هو أن يحمل الابتداء في الحديثين على التصدير وهو تقديم الشيء على ما سواه لا أن يحمل أوله وهذا أمر متد يمكن الابتداء بهذا المعنى بأمور متعددة من التسمية والتحميد وغيرهما وهذا المعنى يتحقق في ضمن الابتداء الحقيقي وفي ضمن الابتداء الاضافي وعلم من هذا مع ما تقدم ان الابتداء الحقيقي والاضافي يتحققان فيما كان الشيء جزءاً لما ابتدئ به أولا اذ لا مدخل للجزئية والخروج في شيء من ذلك فتأمل بقی انه كان المناسب تأخير قوله لان المراد التصدير بعد قوله ان جعل الباء صلة ليبدأ لأن تقديمه بهم أن معناه التصدير حتى على احتمالي للملابسة والاستعانة وليس كذلك فان معناه عليهما الشروع فقوله ان جعل الباء صلة راجع لقوله المراد التصدير

(قول المحشي) وأما على تقدير جمعه للملابسة أو الاستعانة الخ: فلا ابتدائي كليهما محمول على الحقيقي لان الامر هو المبدؤ فلا يتأتى التأويل السابق على كون الباء صلة والمعنى على الملابسة كل أمر ذي بال ليبدأ ملتبساً باسم الله وحده يكون أجزم أو أقطع أي لو بدى ذلك الامر ولا يكون ذلك الشخص أو ذلك الامر ملتبساً حين الابتداء بهما يكون أجزم أو أقطع ثم ان أريد الملابسة الحقيقية أعنى الملاصقة والاتصال فلا بد من كون الحمد جزءاً من الكتاب والملاصقة والاتصال عام يشمل الملاصقة بالشيء على وجه الجزئية بأن يكون ذلك الشيء جزءاً لذلك الامر ويشمل الملاصقة بأن يذكر الشيء قبل ذلك الامر بدون تحلل زمان متوسط بينهما فيكون أن الابتداء أن تلبس المبتدئ بهما اما التلبس بالتحديد فظاهر لان أن الابتداء بعينه أن التلبس بالتحديد لان ابتداء الامر بعينه ابتداء التحديد لكونه جزءاً منه وأما بالتسمية فافكونها مذكورة قبله بلا توسط زمان وان أريد الملابسة بمعنى التبرك بهما كما هو المقصود فلا حاجة الى جعل أحدهما جزءاً كلاً يخفى ويكون على الاستعانة ان كل أمر ذي بال لم يبدأ ذلك الامر باستعانة التسمية والتحميد يكون أجزم أو أقطع ولا يلزم أن لا يكون شيء من الحمد والتسمية جزءاً من المبتدأ بنا على انه لا يجوز أن يستعان في الشيء بجزئه لان جزء الشيء لا يكون آله له انما يلزم تقدم الجزء الاول على نفسه لان ذلك انما هو في الاستعانة الحقيقية لا التي بمعنى التبرك ولان سلم ذلك فلا مانع منه ومن ادعى الجزئية فعليه البيان واعلم أنه لا تلازم بين كون الابتداء حقيقياً أي غير تمتد وعدم امتداد زمن التبرك والاستعانة بل هما —

أداء ، لحق شيء مما يجب عليه من شكر نعمائه التي تأليف هذا المختصر أثر من آثارها والحمد هو ،

اذ التمين ليس مختصاً بحال التلظ بل باق الى آخر الكتاب ( قوله أداء ) . جملة علة للافتتاح نظراً الى كونه نصب عين المصنف رح حيث قال على ما أنتم وإلا ففي الافتتاح المذكور اقتداء بأسلوب الكتاب المجيد وامثال الحديثي ابتداء وعمل بما شاع بين العلماء ( قوله لحق شيء مما يجب عليه من شكر نعمائه الخ ) . ان كانت ما موصوفة . أو موصولة للمهد أو للجنس فكلمة من في مما يجب بيانية والثانية مبنية لما يجب ان أريد بالشكر معالنه وتبعية ان أريد به الشكر الكامل وهو مجموع الاعتقاد والذكر وعمل الجوارح وان كانت للاستغراق فمن الأولى تبعية والثانية مبنية لشيء لا لما يجب .

بإقنان الى آخر الكتاب مع ذهاب آن الابتداء اذ ليست الملازمة والاستعانة بهما الا على وجه التبرك بذكرهما وهو باق من أول المشروع فيه الى آخره ولو كان التبرك والاستعانة في آن التلظ فقط يلزم أن لا يكون الأمر الذي شرع فيه متصلاً بذكر التسمية ملائماً أو مستعاناً بهما لعدم وجود التسمية وقت الشروع في ذلك الأمر

(قول المحشي) اذ التمين ليس مختصاً الخ : بخلاف الابتداء على الاحتمال الاول فانه خاص بكون الشيء . أولاً فجاء التعارض ( قول المحشي ) جملة علة للافتتاح أي جملة علة للافتتاح المذكور وهو ذكر الحمد عقيب التسمية بلا فصل مقدماً لها على ما سنواهما نظراً الى كون أداء الشكر نصب عين المصنف فلما كان أداء الشكر نصب عينه وهو يحصل بالأتان بالحمد مطلقاً سواء كان بعد التمين بالتسمية أولاً علة الشارح بالأداء اقتصاراً على ما هو الأهم لوجوب الشكر أما الافتتاح بالتسمية وتمقيها بالتعميد أي ذكر الحمد بقيد كونه عتقها فلا ينتج ذلك وانما ينتج الاقتداء أو الامتثال للحديث والعمل بما شاع وفيه إشارة لرد قول الفاضل الهروي معنى افتتح كتابه بعد التمين بالتسمية بحمد الله انه افتتح بعد التمين بالتسمية بالحمد ولم يورد بعده شيئاً آخر أداء الخ : فقوله والانفي الحمد المذكور أي التقييد بكونه بعد التسمية لان ذلك هو أسلوب الكتاب والمحقق للامتثال للحديث والعمل بالاجماع على انه اذا ذكر الحمد ذكر بعد التسمية كما يدل عليه كلام الشارح في التلويح فما قيل ان كلامه يوم ان كلام من الامور الثلاثة علة للافتتاح بالحمد فقط وهم وكذا ما قيل انه يفيد ان المصنف غير ملاحظ للامتثال وهو بعيد فالأولى أن يقال انه ترك التعليق بغير هذه العلة لشربته واقتصر على ما يخص ما هنا واعلم ان قول المحشي ان فيه امتثالاً للحديث مع قول الشارح بحمد الله دون الحمد لله إشارة الى أن الامتثال لحديث الحمد يحصل اذا قيل احمد الله مثلاً فالمراد بالحمد لله في الحديث ما يعم ما يؤدي مؤداه والا لما كان القائل احمد الله ونحوه مبتدأ بالحمد وهو خلاف المقرر عند الكل

( قول المحشي ) ان كانت ما الخ : حاصل الصور العتابة أن ما اما موصولة أو موصوفة للمهد أو للاستغراق ومن في الموضوعين بيانية أو تبعية أو الأولى بيانية والثانية تبعية أو عكسه والمراد بالشكر اما مطلق او الفرد الكامل فهي ثمانية واربعون الا ان كونها موصولة أو موصوفة لا يختلف بها الحال فتعود الى اربعة وعشرين وكلام المحشي مبني على ان الواجب هو مطلق الشكر الذي يتحقق باللساني وغيره ثم لك ان تقول ان من الثانية اما بيان لما اول شيء ، فبلغ ثمانية واربعين لكن المحشي تركه في الاول وان كان بعض صورته صحيحاً لانه خلاف المؤلف مع عدم الحاجة اليه فتأمل ( قول المحشي ) او موصولة للمهد أي المهد الذهني اذ هو المحتاج للبيان لانه في المعنى كالنكرة كما سيأتي دون المعبود —

## الثناء باللسان على الجليل ،

إذ لا إبهام فيه ولأنه لا يصح بيان العام بالخاص . وإنما كان في الافتتاح المذكور أداء ، لحق شيء ، من شكر النعمة التي تأليف هذا المختصر أثر من آثارها لأنه في حالة افتتاح الكتاب . تكون النعمة التي أثرها هذا التأليف حاضرة في ذهن المصنف رح وحق شكر كل نعمة أن يؤدي حال حضورها في الذهن ولا يؤخر عنه فأنفع العلية واندفع الشكوك التي أورد عليها الناظر من غير حاجة إلى كلمات ذكرها ، وظهر فائدة توصيف النعمة بالتأليف هذا المختصر أثر من آثارها ( قوله الثناء باللسان ) ذكر اللسان . للتخصيص بالمورد ، ولأنه قد يطلق الثناء .

بين المتكلم أو المخاطب أو الحاضر وقوله لا يهد أو للجنس راجع للموصولة أو الموصوف . فلهذا بالعهذ أن يراد أمر غير معين في نفسه معهود بعهدية الجنس وبالجنس أن يراد جنس ما يجب وبالإستغراق أن يراد جميع أفراد ما يجب وهو حقيقة المعهود بالصلة دون الأول فإن عهديته إنما هي بواسطة هذا ثم أن المعنى على الأول أداء ، لحق الواجب المعهود وهو مطلق شكر الثناء وهو ظاهر وعلى الثاني أداء ، لحق جنس ما يجب عليه وهو مطلق الشكر ولأنك أن جنس المطابق يتحقق في الفرد الذي أتى به وهو البشري لأن جنس مطلق الشكر هو الفعل المنبئ عن التعليم وهو موجود فيه وزيادة كونه إنسانياً لا تنظر والأمر على الثالث ظاهر . وبعض هنا كلام لا يلتفت إليه وقوله بياناً أي مبيناً لشيء ، وقوله أن أريد بالشكر مطلقه أي ما يتحقق بأحد الثلاثة أو اثنين منها أو كلها

( قول المحشي ) إذ لا إبهام فيه لتعيينه بعمومه وقوله ولأنه لا يصح بيان العام بالخاص أو رد بعضهم عليه أنه على احتمال الاستغراق يكون شيء أيضاً عاماً لا يصح بيانه بالخاص وأجاب بأنه اتفق عمومهم بعمل من الأولى على هذا الاحتمال تبعيضية والأولى ترك مثل هذا الكلام لأن لفظ شيء ، ليس بعام لأنه نكرة في سياق الإثبات أو جعله بياناً للكتبة جعلها تبعيضية ( قول المحشي ) وإنما كان في الافتتاح المذكور الخ : إشارة إلى دفع ما قيل أن أداء الشكر يحصل ولو في الإثناء ودفع جوابه بأنه قصد مع أداء الشكر ربط النعم الحاضرة بالشكر في الحال أما دفع السؤال فظاهر وأما الجواب فلأنه لا أثر للربط في كلام الشارح مع اقتضائه أن أداء حق الشكر وحده غير كاف على أنه لم يبين في هذا الجواب أداء حق الشكر الذي هو المقصود بالتعليل بل المبين أداء الشكر فقط

( قول المحشي ) تكون النعمة التي أثرها هذا التأليف حاضرة أي لا حضور الأثر لها بدلالته عليها وتلك النعمة هي الإقدار على التأليف برفع الموانع ونهية الأسباب التي منها احضار القواعد المحتاج إليها في ذهنه عند قصد التأليف وإعطاء الملائكة التي بها يقدر على ذلك فما قيل أن الحاضر في ذهنه وقت التأليف هو المنعم به وهو نفس المختصر الفاظ ومعاني دون الإقدار فالمداد إنما هو على تلك النعم ليس بشيء ، على أنه يخالف لما سيأتي للشارح من حمل ما فيها نعم على المصدرية تدبر ( قول المحشي ) وظهر فائدة توصيف النعمة بالتأليف إلى آخره فتأنيده الإشارة إلى وجه حضور تلك النعمة في ذهنه حال افتتاح الكتاب وهو حضور أثرها وحينئذ يكون حق أداء شكرها أن يؤدي حال الافتتاح

( قول المحشي ) للتخصيص بالمورد أي ليظهر التعميم بعد في مقابله والتفريع بقوله فمورد الخ : ظهوراً تاماً ( قول المحشي ) ولأنه قد يطلق الثناء الخ : أي إطلاقاً مجازياً كما في حاشيته على القاضي نقل عن الشارح في حاشيته على هذا الكتاب أن ذكره لدفع توهم صرف الثناء إلى ما يعي اللسان وغيره وله مجازاً ومثله يسمى ببيان التقرير وفيه أن

سواء تعلق بالفضائل أم بالفواضل والشكر فعل ينبئ عن تعظيم النعم بسبب الانعام سواء كان ذكراً  
باللسان أو اعتقاداً ،

بمعنى يشمل غير فعل اللسان والجميل صفة للفعل المحذوف . ويتبادر منه الاختياري كما صرح به التارح رح في شرح  
الكشاف ويدل عليه استعمال الكتاب الجيد . وحده تعالى على صفاته الذاتية بتنزيلها منزلة الاختيارية أو على ان المراد  
بالفعل الاختياري . المنسوب الى الفاعل المختار سواء كان مختاراً فيه أو لا ( قوله سواء تعلق بالفضائل الخ ) . تصریح بمتعلقه  
وإلا فالتعريف تصوير لماهية الحدود لا بيان لمعومه . وسواء اسم بمعنى الاستواء مرفوع على الخبرية فالنعمل المذكور بعده .  
لأنه مجرد عن النسبة والزمان فخكمه حكم المصدر والمهزة مقدرة .

الانفاظ محمولة على المعاني المتبادرة خصوصاً في مقام التعريفات كما قاله المحشي في حواشي التفسير  
( قول المحشي ) بمعنى يشمل الخ وهو اظهار صفة الكمال كما في حاشية القاضي قال الشريف في حاشية المطالع نقلا  
عن بعض المحققين ان ذلك هو حقيقة الحمد فالقول بالخصوص ليس حمداً لخصوصه بل لانه دال على صفة الكمال ومظهر  
لها والاطهار بالفعل أقوى لان الافعال التي هي آثار السخاوة تدل عليها دلالة عقلية قطعية ومنه ثناء الله على نفسه باظهاره  
صفات كماله حين بسط بساط الوجود على الممكنات فامله لهذا قوى ارادة هذا المعنى في الحمد والتأفيس باللسان اشارة  
لرده لكنه يحوج لتكلف في قول المحشي ولانه قد يطلق الثناء الخ أي اطلاقاً توهم منه بعضهم الحقيقة تدبر  
( قول المحشي ) ويتبادر منه الاختياري كما صرح به الشارح أي يتبادر من الفعل في تعريف الحمد بالثناء الاختياري  
لان الثناء لا يقع غالباً الا على فعل اختياري لانه الذي يدل على الكمال دون ما ليس بالاختيار  
( قول المحشي ) يتزيلها منزلة الاختياري أي في استقلال مبدأها وكفايتها فيها أو باعتبار ترتيب الآثار الاختيارية  
عليها ولو تغير النسبية فدخل نحو الحياة وحذت النسب

( قول المحشي ) المنسوب الى الفاعل المختار أي من حيث فعله بأن يكون له مدخل في الفعل وجميع صفات الله  
الذاتية كذلك فخرج حسن زيد فانه وان نسب الى فاعل مختار لا دخل له في الفعل لكن المحشي في حاشية القاضي ذكر  
هذا بعد ما بين ترتيبين به يسره قبل ولا شك ان قوله أي من حيث فعله دخل في قوله قبل أو باعتبار ترتيب الآثار  
ولذا قال عليه بعضهم ان هذا مبني على ان الحمد والمدح اخوان وسيأتي عن المحشي ان الحمد الذاتي ما لا يلاحظ فيه  
خصوصية صفة لا ما يكون الذات البحث مستحقاً له فان الاستحقاق انما هو على الجميل فاقيل انه يبنى الكلام في الحمد على  
ذاته تعالى فان دخلت بهذا الجواب الاخير دخلت ذات زيد أيضاً ليس على ما ينبغي لان احمد الذاتي لم يخرج عن  
ملاحظة الصفات

( قول المحشي ) تصریح بمتعلقه أي المقصود به بيان المتعاقب صريحاً وان كفى فيه الاطلاق والمراد بالتصریح بتفصيله  
وإلا فالتصریح به حصل بقوله على الجميل  
( قول المحشي ) وسواء اسم بمعنى الاستواء أي اسم بمعنى المصدر وصف به كما يوصف بالمصدر ولما كان بمعنى  
المصدر ترك ثنيته

( قول المحشي ) لانه مجرد الخ لئلا حكم بأن تعلق الخ مرتفع المحل على الابتداء مع تقدم الخبر عليه توجه عليه أسئلة —



لأن أم المتصلة لا تستعمل بدونها وربما جردنا عن الاستفهام وأريد مجرد التسوية ولذا صارت الجملة خبرية ، فكأنه قيل تعلقه بالفضائل وتعلقه بالفواضل سواء أي سيات وما قاله الرضى أن سواء في مثله خبر مبتدأ محذوف تقديره الأمران سواء ثم بين الأمرين بقوله أقمت أم قدمت ، كما في قوله تعالى « اصبروا أولا تصبروا سواء عليكم أي الأمران سواء ، والجملة جزاء للجملة التي بعدها ، تضمنها معنى الشرط ، وإفادة همزة الاستفهام معنى إن لاشتراكهما في الدلالة على عدم الجزم والتقدير أن تعلق بالفضائل أو الفواضل فالأمران سيات

الاول ان الفعل كيف وقع مسنداً الثاني ان ما ذكر يطل تصدر الاستفهام الثالث ان همزة وأم موضوعتان لاحد الامرين وما يسند اليه سواء يجب أن يكون متعدداً فأجاب عن الاول بقوله لانه مجرد عن النسبة والزمان أي أريد به الحدث تموراً بذكر لفظ الكل وإرادة الجزء ، وعن السوالين الباقيين بقوله وهما مجردتان الخ يعني انهما لما كانتا موضوعتين للاستفهام عن أحد المستويين في علم المستفهم جردتا عن الاستفهام المذكور وبقيتا مستعملتين لمجرد الاستواء مجازاً تأكيداً له فكأنه قيل سواء سواء تعلقه بالفضائل وتعلقه بالفواضل والتأكيد مطلوب في المقام دفقاً لما يتوهم من ان الحد لا يكون إلا على ما تمدي أثره ولذا صرح بالتعلق وقدم الفضائل أيضاً وخينئذ سمع وقوعها مسنداً اليه لسواء وزال المانعان المذكوران من الصدارة وكونهما لاحد الامرين كذا حققه المحشي في حواشي القاضي وأصله في الرضى حيث قال عند الحاجة قولك أقمت أم قدمت جملتان في تقدير مفردين معطوف احدهما على الآخر بواو العطف أي سواء علي قيامك وقعودك قال أبو علي انما جعل الفعلان مع الحرفين في تأويل اسمين بينهما واو العطف لان ما بعد همزة الاستفهام وما بعد عدليتها مستويان في علم المستفهم لانك انما تقول أقمت أم قدمت اذا استوى عندك قيام المخاطب وقعوده فتطلب بهذا السؤال التعيين فلما كان الكلام استفهاماً عن المستويين أقيمت همزة الاستفهام وعدليتها مع ما بعدها مقام المستويين وهما قيامك وقعودك ( قول المحشي ) فكأنه قيل الخ بيان لأصل المعنى وإلا فحقيقته أن يكرر سواء كما في حاشية القاضي

( قول المحشي ) لأن أم المتصلة لا تستعمل بدونها ليلي أم أحد المستويين والآخر همزة ليكون أم مع همزة بتأويل أي والفردان بعدها بتأويل المضاف اليه لأي نحو أزيد عندك أم عمرو أي أيهما عندك ولكونها بمعنى أي وأي يستفهم به عن التعيين فيكون المعطوف والمعطوف عليه بتقدير استفهام واحد سميت متصلة

( قول المحشي ) كما في قوله تعالى اصبروا الخ أي في مجرد الحذف لا في البيان أيضاً

( قول المحشي ) والجملة جزاء أي دالة عليه كما في حواشيه على الجامي بناء على مذهب البصريين أو هي جزاء بناء على مذهب الكوفيين لكن الذي في الرضى هو الأول

( قول المحشي ) تضمنها معنى الشرط أي معنى فعل الشرط قال الرضى لا شك في تضمن الفعل بعد سواء معنى الشرط ألا ترى الى إفادة الماضي في مثله معنى المستقبل وما ذلك إلا لتضمن معنى الشرط ولذلك استنبج الاخفش وقوع المضارع بعد سواء نحو سواء على أن تقدم أم تقدم لكن إفادة الماضي معنى الاستقبال أدل على إرادة معنى الشرط فيه ومعنى الشرط هو كونه معلقاً عليه الآخر فما قيل ان المراد بمعنى الشرط أداة الشرط وقوله وإفادة الخ بيان انضمن معنى الشرط وهم

( قول المحشي ) وإفادة همزة الاستفهام معنى ان الى آخره أي لأن إن تستعمل في الأمر المفروض وقوعه الجبول —

ومحبة بالجنان أو عملاً وخدمة بالاركان ، فورد الحمد هو اللسان وسنده ومتعلقه بعم النعمة وغيرها  
ومورد الشكر بعم اللسان وغيره ومتعلقه يكون النعمة وحدها فالحمد أعم باعتبار المتعلق وأخص باعتبار المورد  
والشكر بالمعكس ومن ههنا تحقق تصادقهما في الثناء باللسان في مقابلة الاحسان وتفاوتهما في صدق الحمد  
فقط على الوصف ، بالعلم والشجاعة ، وصدق الشكر فقط على الثناء بالجنان في مقابلة الاحسان ،

فتكلف كما لا يخفى والفواضل المزايا المتعدية ، بمعنى ان النسبة الى الغير مأخوذة في مفهومها كالانعام والفضائل  
المزايا الغير المتعدية كالعلم والقدرة ( قوله ومحبة الخ ، اشارة الى ان مجرد اعتقاد الاتصاف بصفة الكمال ليس شكراً ما لم  
تنضم اليه المحبة وميل القلب الى تعظيمه كاعتقاد الكفار الذين كانوا ينادون النبي صلى الله عليه وسلم واتوا تركوا في المشهور  
التصريح بها لانهم أرادوا من الاعتقاد التصديق والاذعان وهو يستلزم المحبة ( قوله وخدمة ) لان العمل بطريق الاعانة  
أو الترحم أو الاجرة لا يكون شكراً ( قوله فورد ) فرع على التعريفين بيان موردتهما ومتعلقتهما ثم فرع عليه النسبة بينهما  
فلا استدراك نعم انه يكفي أحدهما ( قوله بالعلم والشجاعة ) .

في الأغلب فلا يقال ان غربت الشمس وكذا حرف الاستفهام يستعمل فيما لم يتيقن حصوله بخلافه في مقامها فجردت  
عن معنى الاستفهام واستعيرت للشرط وكذا أم جردت عن معنى الاستفهام وجعلت بمعنى أو بخلافها لأنها في افادة  
أحد الشئين ولا دخل لها في افادة معنى ان وبتقرير هذا الموضع على هذا الوجه تعلم ما في كلام الفخري وغيره هنا  
( قول المحشي ) فتكلف لكنه مؤيد بلزوم الفعل بعد الهمزة لأنه لازم للشرط وقول ابن سينا

سيان عندي ان يروا وان يجرؤا إذ ليس يجري على أمثالهم قلم وان لم يكن الاستشهاد بمثابة مرثياً لانه ليس بعربي  
( قول المحشي ) بمعنى ان النسبة الخ دفع لما أورد على كلا التعريفين من أن الاثر يتعدى في كل والصفة لا تنقل في كل  
( قول المحشي ) اشارة الى أن مجرد الاعتقاد الخ يعني انه أتى بالمحبة على وجه يفيد الجزئية مبالغة في اشتراطها وان  
الاعتقاد الجرد عنها كعدم لانه تصور مجرد والمراد هنا التصديق وهو أن ينسب اليه الجميل بالاخييار كما أشار له بعطف الميل  
على المحبة والحاصل ان المراد بالاعتقاد هنا التصديق وهو أن تنسب باختيارك الشيء ، لأخر في نفس الأمر كما بينه المحشي  
في حواشي القطب فأشير بعطف المحبة لذلك لا مجرد أن يحصل في الذهن كون الشيء ، منسوباً اليه الوقوع في نفس الأمر  
لأن هذا ليس تصديقاً بل نوع من التصور يقال له المعرفة قال الله تعالى يعرفونه الآية لكنه لما أشار عليه الاعتقاد احتراز  
عنه وبهذا تعلم رد ما قاله الفخري ان الشكر هو الاعتقاد لا مجرد المحبة ولا مجموعتهما وما قاله أيضاً من أن قصد التعظيم  
لا بد منه والتعريف خال عنه إذ الفعل الاختياري الدال على التعظيم شأنه أن يكون مدلوله مقصوداً واعلم انه لا يكون  
كل واحد من الذكر اللساني والاعتقاد والعمل شكراً إلا اذا لم يخالفه الآخران كما نص عليه المحشي في حواشي القاضي  
كما انه لا يكون الذكر اللساني حمداً إلا كذلك كما في حاشية السيد المطالع فالاعتقاد والعمل لا يكون كل منهما حمداً  
أصلاً بل عدم مخالفتيهما شرط لتحقيقه ويكون كل منهما شكراً أي يطلق على كل منهما لفظ الشكر بشرط موافقة الآخرين  
بأن يلاحظ ان المسمى بالشكر الاعتقاد فقط بشرط موافقة اللسان والعمل أو العمل فقط بشرط موافقة اللسان والاعتقاد  
كما ان اطلاقه على اللسان كذلك والمراد بالموافقة عدم المخالفة فلم ان اشتراط موافقة الآخرين لا يقتضي ان مدلول —

## والله اسم ، للذات الواجب الوجود المستحق لجميع الحمد ،

أي بسبب العلم والشجاعة أي من حيث العلم والشجاعة ( قوله والله اسم ) لا صفة . على ما ذهب إليه البعض من أنه في الأصل صفة . صار علماً بالقلبة وتفصيله في التفسير ( قوله للذات ) أورد المعرف باللام إشارة إلى أنه اسم للذات المعينة بالشخص فيكون علماً ثم ذكر من صفاته ،

أن الشكر هو مجموع الثلاثة على ما وهم فقبل أن كلمة أو بمعنى الواو على أنه لا يصح مع قوله سواء ثم إن المراد بالاعتقاد هنا ما يعم الحالة الشبيهة به لنصهم على أن مدائح الشعراء لا تصديق ولا اعتقاد فيها بل تصوير وتخييل تدبر ( قول المحشي ) أي من حيث العلم والشجاعة أشار به إلى أن الباء في قوله بالعلم والشجاعة سببية لا صلة للوصف حتى يرد أن الوصف بهما يجوز أن يكون في مقابلة الانعام فيكون العلم والشجاعة محموداً به لا محموداً عليه فلا يتحقق عدم صدق الشكر في هذه الصورة وحاصل الجواب أن الباء سببية وكل منهما محمود عليه فيتحقق عدم صدق الشكر في هذه المادة ويحتمل أن قوله من حيث العلم الخ بيان للمحمود عليه يعني أن الحمد بالعلم والشجاعة وقع لأجلهما فيكون المحمود به اسناد العلم والشجاعة له والحمد عليه اتصافه بهما فلا فرق إلا بحسب الحكاية والحكي وعلى كل يندفع الاشكال تدبر ثم إن كلا من العلم والشجاعة فعل اختياري باعتبار تحصيله أو أثره وإدخال بين الحمد العرفي والشكر كذلك عمومًا مطلقاً لأن المنعم في تعريف الحمد العرفي لم يقيد بكونه منعماً على الحامد أو غيره بخلاف الشكر العرفي إذ قد اعتبر فيه منعم مخصوص هو الله سبحانه ونعم واصله منه إلى عبده الشاكر وأيضاً فعل القلب أو اللسان وحده مثلاً يكون حمداً وليس بشكر أصلاً إذ قد اعتبر فيه شمول الآلات وأيضاً الشكر بهذا المعنى لا يتعلق بغيره تعالى بخلاف الحمد وما يقال من أن النسبة بالعموم المطلق بين المرفعين إنما تصح بحسب الوجود دون الحمل الذي كلامنا فيه لأن الحمد كصرف القلب مثلاً فيما خلق لأجله جزء من صرف الجميع غير محمول عليه لامتياز في الوجود عن سائر أجزائه فلفظ من باب اشتباه مفهوم الشيء بما صدق هو عليه فإن ما ليس محمولاً على ذلك الصرف هو ما صدق عليه الحمل أعني صرف القلب وحده لا مفهومه المذكور وهو فعل يشعر بتعظيم المنعم بسبب كونه منعماً لا يقال صرف الجميع أفعال متعددة فلا يصدق عليه أن فعل واحد لأننا نقول هو فعل واحد تعدد متعلقه كما يقال صدر عن زيد فعل واحد هو ضرب القوم وتحقيقه أن المركب قد يوصف بالوحدة الحقيقية كبدن واحد والاعتبارية كسكر واحد وصرف الجميع من قبيل الثاني هذا والنسبة بين الحمدين عموم وخصوص من وجه وبين الشكرين عموم مطلق وكذا بين الشكر العرفي والحمد اللغوي وبين الحمد العرفي والشكر اللغوي أيضاً إذا قيدت النعمة في اللغوي بوصولها للشاكر وإلا كانا متخدين ولا يخفى أن النسبة الثالثة من هذه الأربع إنما هي بحسب الوجود كذا ذكره السيد في حاشية المطامع

( قول المحشي ) على ما ذهب إليه البعض كالليضاوي وقوله صفة أي من أله ياله بفتح العين فيهما بمعنى عبد فهو فعال بمعنى مفعول وقيل غير ذلك

( قول المحشي ) صار علماً بالقلبة بأن استعمل بإدخال لام العهد عليه في ذاته تعالى ليكون أولى من يوله أي يعبد حتى صار منزهاً به فلفظ الله قبل الإدغام وبعده مختص بذاته تعالى لا يطلق على غيره أصلاً إلا أنه قبل الإدغام من الأعلام الغالبة وبعده من الأعلام الخاصة هذا ما اختاره المحشي تبعاً للفاضل الميمني والزمي مخالفاً للشارح والسيد ووجهه —

ولذا لم يقل الحمد للخالق أو الرازق أو نحوهما ، مما يؤهم اختصاص استحقاقه الحمد بوصف دون وصف

ما هو مختص به لفظاً ومعنى إشارة الى طريق احضاره ، والى اشتهاره بهذين الوصفين في ضمن ذاك الاسم كحتم بالجلود ( قوله ولذا لم يقل ) ، أي لكونه اسماً للذات المعينة من غير اعتبار صفة معه لم يقل للرازق أو الخالق أو غيرهما من الاسماء الدالة على الصفة . حتى المتصف بجميع صفات الكمال ( قوله مما يؤهم اختصاص ) ،

قبل الادغام الى ثارن الغلبة وهي بدل عن العلمية الوضعية ومثلها الاضافة كلبن عباس ثم قال المحشى فما ذكره العلامة التفتازاني من أن الاله اسم لمفهوم كلي هو المعبود بحق والله علم لذاته تعالى وما ذكره السيد السند من أن الاله قبل حذف الميزة وبعبده علم لذاته تعالى الا انه قبل الحذف قد يطلق على غيره تعالى وبعبده لا يطلق على غيره أسلاً مما لا يظهر وجهه ولا يوافق ما نقلت من كلام التتاة

( قول المحشى ) ما هو مختص به لفظاً أي ذكر من صفاته مما لفظه مختص به لا يستعمل في غيره وكذلك معناه واذا اختص به كذاك صرح أن يكون طريقاً لاحضاره بخلاف ما اذا لم يختص به كذاك فإنه لا يصلح طريقاً لاحضاره مع التعيين للاشتراك فيه

( قول المحشى ) واشتهاره الخ : فهو بيان لتمام المدلول بحسب الشهرة ولا مدخل له في علة الحمد

( قول المحشى ) أي لكونه اسماً للذات المعينة أي المتقضى أن لا يكون الحمد في مقابلة وصف مختص اتى به ولم يقل للرازق والخالق بدله

( قول المحشى ) حتى المتصف عطف على الاسماء أو غيرهما وانما غيابه لانه الذى يتوهم منه ان الاستحقاق ليس بوصف دون وصف لشموله جميع الاوصاف فما قيل ان الالهام فيه أشد لانه لا يتبادر عدم الاختصاص فيه الا بعد التأمل وهم لان ذلك انما هو بعد فهم ان هذه صفة واحدة لجميع الصفات وليس الكلام الأ فيه فانه وان تبادر منه الاختصاص الا أنه اختصاص بجميع الصفات تأمل

( قول الشارح ) مما يؤهم اختصاص استحقاقه الحمد بوصف دون وصف يفيد أن المختص بوصف دون وصف هو الاستحقاق وذلك لان تعريف المسند اليه يفيد قصره على المسند واللام تفيد الاستحقاق وهو معلل بأمر خاص فيرجع له الاختصاص فإذا قيل الحمد للخالق كان المعنى الحمد مختص بثبوت استحقاقه بالله لكونه خالقاً وتحقيقه أن معنى الجملة ان الحمد لا يتجاوز الثبوت لله على وجه الاستحقاق لكونه خالقاً لشيء آخر واذا لم يتجاوز الثبوت له على وجه الاستحقاق لكونه رازقاً مثلاً افاد اختصاص استحقاقه الحمد بكونه خالقاً وهو المطلوب والله در الشارح حيث قال استحقاقه بالخير هذا والله اعلم مراد الناقل المحشى وهو منه رحمه الله توطئة لبخه الشريف الاتي آخر الكتابة على قوله وبهذا يظهر ميت قال بقى ههنا بحث شريف وهو أن قوله على ان صاحب الكشف الخ انما يتجه لو كان المراد بقوله للدلالة على اختصاص الحمد به اختصاص ثبوت نفس الحمد اما لو كان المراد اختصاص ثبوت استحقاق الحمد بان يجعل قوله وانه به حتم تفسيراً للاختصاص به الخ فمعنى قول الشارح على هذا لم يقل الحمد للخالق أو الرازق أو نحوهما مما يؤهم اختصاص ثبوت الاستحقاق بوصف دون آخر أى مما يوقع في الوهم اختصاص ثبوت الاستحقاق بوصف دون آخر لان الاختصاص مفاد بال والاستحقاق مفاد باللام وهو جهة الاختصاص فيرجع الاختصاص الى ثبوته فاذا عال ذلك بوصف كان المقاد اختصاص ثبوت الاستحقاق

بل انما تعرض للانعام بعد الدلالة على استحقاق الذات ، تنبيهاً على تحقق الاستحقاقين وقدم الحمد

لان اللام للاستحقاق فاذا قيل الحمد لله يفيد استحقاق الذات له واذا علق بصفة افاد استحقاق الذات الموصوفة بتلك الصفة له والاختصاص افاده تعريف الحمد وانما قال يوم لكون اختصاص استحقاق جنس الحمد بوصف دون وصف ، حكماً باطلاً في نفسه ، لا لان تعاقب الحكم بالوصف يدل على العلية لا على الاختصاص لانه مستفاد من تعريف المسند اليه ( قوله بل انما تعرض ) ، اضراب عن قوله لم يقل ( قوله تنبيهاً على تحقق الاستحقاقين ) فالذاتي مستفاد من اللام والوصفي من قوله على ما أنعم ، حيث جعله محموداً عليه صريحاً والاستحقاق الذاتي ، ما لا يلاحظ معه خصوصية صفة حتى الجميع لا ما يكون الذات ، البحث مستحقاً له ، فان استحقاق الحمد ليس إلا على الجليل ، سمي ذاتياً لملاحظة الذات فيه من غير اعتبار خصوصية صفة ،

بهذا الوصف فليتأمل ليتدفع تحير الناظرين ويعلم ان قولهم في حل هذه الجملة الحمد مستحق لله أو مخصص به تقريب للمسافة وإلا فحقيقته الحمد ثابت لله على جهة الاستحقاق أو الاختصاص وإلا لكان فيه تكرار أو تجريد للام عن معناها ( قول المحشي ) لأن اللام للاستحقاق فاذا قيل الخ رد على الفكري القائل بأن هذا المعنى مستفاد من الذوق وحاصل الرد انه مستفاد من الوضع لا الذوق

( قول المحشي ) حكماً باطلاً في نفسه لأنه مخالف للواقع إذ ليس استحقاق جنس الحمد مختصاً في الواقع بوصف دون آخر يعني واذا كان باطلاً في نفسه كان الدليل على تأويل التركيب بأنه اقصر على ما هو الأهم عنده موجوداً فكان موهماً فقط ( قول المحشي ) لا لأن تعليق الحكم الخ رد على السمرقندي القائل ذلك وقوله لا على الاختصاص لجواز تعدد العلال ( قول المحشي ) اضراب عن قوله لم يقل أي انتقالي وهو رد على الفكري القائل انه اضراب عن مقدر أي اضراب ابطالاً كما يفيد كلامه بأنه لا حاجة اليه مع صحة الكلام بدونه على أنك ان تأملت ما قدره الفكري من السؤال وجدته مختلاً وما قيل من أنه اضراب انتقالي للترقي من دفع الإيهام الى بيان نكتة أخرى فنيه أن الترفي لا يكون إلا اذا اتحد محل النكتتين وما هنا ليس كذلك

( قول المحشي ) حيث جعله محموداً عليه صريحاً يفيد أنه محمود عليه ضمناً قبل هذا الجمل وهو كذلك لدخوله في مطلق الجليل المحمود عليه في الحمد الذاتي

( قول المحشي ) ما لا يلاحظ معه خصوصية صفة أي بل يكون على جميل اجمالاً ضرورة أن الحمد ليس إلا على جميل ولا دلالة لاسم الذات على خصوصه وهذا رد على الفكري القائل تارة بأنه يلاحظ فيه جميع الصفات مطلقاً في ضمن الاسم أو الصفات الذاتية فقط وتارة بأنه لا يلاحظ الصفات أصلاً بأن يقطع النظر عن غير الذات ومثله في الأول صاحب الأطول واعلم ان العلية المستفادة من التعليق باسم الذات هي علية الوصف الاجمالي لثبوت الحمد لله والعية المستفادة من التعليق بالانعام علية الإينام لا ثبات الحمد الذاتي خلافاً لصاحب الأطول وسيأتي بيانه

( قول المحشي ) البحث أي التي لم يلاحظ معباً صفة أصلاً

( قول المحشي ) فان الاستحقاق ليس إلا على الجليل فلا بد من ملاحظته ولو اجمالاً لأنه من أركان الحمد

( قول المحشي ) سمي ذاتياً الخ فيه رد على الفكري القائل بأنه ذاتي لأن الاستحقاق فيه بجميع الأوصاف الذاتية بناء على ما مر له

لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به، وإن كان ذكر الله تعالى أهم في نفسه، على أن صاحب الكشف قد صرح بأن فيه أيضاً دلالة على اختصاص الحمد

أو لدلالة اسم الذات عليه أو لانه لما لم يكن مستنداً إلى صفة من الصفات المخصوصة . كأنه مستند إلى الذات ( قوله لاقتضاء المقام الخ ) ، يعني أن كلا الجزئين من جملة الحمد لله مهم . في مقام الحمد لكن الاهتمام زائد بلفظ الحمد لكونه ، بصدد صدور مدلوله في ضمن فرد ما فهو نصب العين فلا يرد أن الحمد مجموع قول القائل الحمد لله ولا اختصاص له بكلمة الحمد فإن جزئي الجملة متساويا النسبة اليها ( قوله وإن كان ذكر الله أهم في نفسه ) فهو يقتضي تقديم لفظ الله لكن المتقضى العارض بحسب المقام ، أقوى عند المتكلم ( قوله على أن الخ ) ، بآية ، أي كون تقديم الحمد لمزيد الاهتمام ، مبني على أن في الحمد لله اختصاصاً كما في الله الحمد أما إذا لم يكن فيه اختصاص بالتقديم لا يكون لمزيد الاهتمام ، بل لعدم قصد الاختصاص والقول بأن على

( قول المحشي ) أو لدلالة اسم الذات عليه لدلالته على اتصافه بصفات الكمال التي يتبع الحمد تارة على بعضها وتارة على كلها ولا تمهين في هذا الحمد لواحد منها فلم أنه لا منافاة بين عدم ملاحظة خصوصية صفة وبين كون ال في الحمد للاستغراق أو الجنس لأن معنى الاستغراق أن كل فرد من أفراد الحمد سواء كان على أي صفة واحدة أو جميع الصفات ثابت له وكذلك الجنس وذلك لا جهة فيه للخصوص أصلاً فلا ينافي ما في الأطول من أن استغراق جميع المحامد أو اختصاص جنس الحمد به إنما يكون بالنظر إلى جميع الأوصاف لأنه باعتبار الواقع والكلام في ملاحظة الحامد

( قول المحشي ) كأنه مستند إلى الذات وفي الحقيقة استناده إلى الوصف الجميل ( قول المحشي ) يعني أن كلا الخ جواب عما أورده السمرقندي بأن الحمد إنما يحصل بالجملة بتمامها فالمقام غير مقتض لتقديم المسند إليه على المسند غايته أنه يقتضي الاهتمام بالثناء وهو إنما يحصل بكلا الجزئين ( قول المحشي ) بصدد صدور مدلوله أي الكلبي وهو الثناء بالجميل في ضمن فرد ما كالحمد الذي أتى به فله اختصاص غير الجزئية وهو صدق مفهومه الذي هو بصدد صدوره على هذا الحمد

( قول المحشي ) في مقام الحمد فيه إشارة إلى أن المراد بالمقام ليس الحال الداعي لأن الاهتمام ليس مقتضى الحال بل هو الحال الداعي ومتنزه التقديم وإنما المراد به تمام الحمد وهو مفتتح التأليف فتحصل أن المقام وهو مفتتح التأليف اقتضى الاهتمام والاهتمام اقتضى التقديم ووجه ذلك الاهتمام هو كونه بصدد صدور المدلول ( قول المحشي ) أقوى عند المتكلم أي من حيث أنه متكلم وإن كان ذكر الله أهم في نفسه لأن البلاغة إنما ينظر فيها لمقام التكلم

( قول المحشي ) بآية أي لا استدراكية ( قول المحشي ) أي كون تقديم الحمد لمزيد الاهتمام مبني الخ لا يخفى بعده مع التصدير بأن صاحب الكشف وذكر لفظة قد فانه لا وجه لها حينئذ بل كان اللائق بناء على أن فيه اختصاصاً كما ذكره صاحب الكشف ( قول المحشي ) مبني على أن الخ لأنه لا داعي حينئذ إلا مزيد الاهتمام لحصول الاختصاص في كل ( قول المحشي ) بل لعدم قصد الاختصاص أي الذي يفيد التأخير وإنما كان التقديم لعدم قصد الاختصاص حينئذ



والمدلول الى الرفع للدلالة على الدوام والثبات والفعل انما يدل على الحقيقة دون الاستغراق فكذا ما ينوب منابه وفيه نظر لأن النائب مناب الفعل انما هو المصدر النكرة مثل سلام عليك وح لا مانع من أن تدخل فيه اللام ويقصد به الاستغراق ، فالاولى ان كونه للجنس مبني على انه ، المتبادر الى الفهم الشائع في الاستعمال ، لا سيما في المصادر، وعند خفاء قرائن الاستغراق أو على ان اللام لا تفيد سوى التعريف وان الاسم لا يدل إلا على مسماه فاذا لا يكون ثمة استغراق

من مداحض الافهام موقوف ، على تحقيق عبارة الكشف حيث قال ، وأصله النصب ، الذي هو قراءة بعضهم .

الاستغراق ليس مبنياً على مذهب الاعتزال لان الاستغراق لازم للجنس الذي قال به واتقاء اللازم البين يستلزم اتقاء الملزوم فان قيل أراد من الجنس الفرد الكامل بدليل المقام قلنا يمكن أن يراد الاستغراق بناء على تنزيل ما عدا محامده تعالى منزلة العدم والحاصل انه بناء على مذهبه إما أن يراد الكامل سواء في الجنس أو الاستغراق أو يكون الاختصاص ادعائي بحسب الظاهر حقيقي بالنظر الى الحقيقة سواء الجنس والاستغراق

( قول الشارح ) والمدلول الى الرفع للدلالة على الدوام والثبات عطف الثبات اشارة الى أن المدلول الدوام الثبوتي بخلاف مدلول الفعلية عند قرينة المقام فانه الدوام التجديدي لاخذ الزمن في مفهوم الفعل ثم ان الدوام ليس مدلول الجملة بالوضع بل بعمونة القرائن فهو مدلول عقلي .

( قول الشارح ) فالاولى الخ : عبر بالاولى لامكان إن يقال أنه مع ال باق على ما كان عليه من الدلالة على الماهية لتلا يخرج عن كونه مقاماً مقام الفعل

( قول الشارح ) المتبادر الى الفهم أي من اللفظ لانه الموضوع له

( قول الشارح ) الشائع في الاستعمال احتراز عن المتبادر من اللفظ غير الشائع كما بينه المحشي

( قول الشارح ) لا سيما في المصادر فانها موضوعة للماهية بقطع النظر عن وحدة وكثرة

( قول الشارح ) وعند خفاء قرائن الاستغراق أي كما هنا فان المقاد بالاستغراق مفاد بالجنس ولا دلالة للمقام الخطابي

على أزيد من ذلك حتى يصلح قرينة

( قول الشارح ) فاذا لا يكون ثمة أي في الحمد لله لاني اللام من حيث هي وهذا هو الموافق لقول الكشف مامنى

التعريف فيه والا لكان فيه لغواً

( قول المحشي ) من مداحض الافهام أي مرادها يقال دحضت رجله زلقت

( قول المحشي ) على تحقيق عبارة الكشف اي بيان الحق فيها عند كل بحسب مآظير له فانما أن الحق فيها غير

بين وعالله بحيث قال الخ : اي وهذا القول مختل

( قول المحشي ) وأصله النصب لان الشائع في نسبة المصدر الى الفاعل والمنفعل هو الجملة الفعلية سيما وقد شاع

استعماله منصوباً باضمار الفعل

( قول المحشي ) الذي هو قراءة بعضهم عبر عنه بذلك اشارة الى انها شاذة وهذا تأييد لكونه في الاصل منصوباً



على انه من المصادر التي تنصبها العرب بأفعال مضمرة ، في معنى الأخبار ، كقولهم شكراً وكفراً وعجباً ، ينزلونها منزلة أفعالها ويسدون بها مسدها ولذلك لا يستعملونها معها ويجلون استعمالها كالشرعية المنسوخة ، والعدول الى الرفع ، للدلالة على دوام المعنى واستمراره الى قوله ، والمعنى نحمد الله حمداً . ولذلك قيل « إياك نعبد وإياك نستعين » لانه يان لخدمهم له كأنه قيل ، كيف تحمدون فقيل إياك نعبد فان قلت ، ما معنى التعريف فيه قلت ، هو نحو التعريف في ، ارسالها العراك وهو تعريف الجنس ،

فان القرآت يفسر بعضها بعضاً

( قول المحشي ) على انه متعلق بقوله اصله النصب وقيل متعلق بقوله قراءة بعضهم اي قرأ كذلك بناء الخ : لكن يلزمه الجري على تجويز القراءة بالرأي وهو المشهور عن صاحب الكشف

( قول المحشي ) بأفعال مضمرة وجوبا ان بين الفاعل أو المفعول بإضافة او حرف جر كما هنا بشرط ان لا يكون ذلك المصدر لبيان النوع نحو ومكروا مكرهم وسعى لها سعيها وجوازا ان لم يبين كذلك او كان لبيان النوع وتفصيله في الرضى ( قول المحشي ) في معنى الاخبار أي تنصبها مستعملة لها في معنى الاخبار بفتح الميم اي تفيد بها معنى خبريا لان الاخبار عن الحمد حمد وليس من المصادر المستعملة في معنى الانشآت نحو ستيا لك وجداً

( قول المحشي ) كقولهم شكراً الخ : يفيد أن كلامه فيما هو أعم مما يحذف وجوباً أو جوازاً اذ لا يبان هنا لفاعل أو مفعول ( قول المحشي ) ينزلونها منزلة أفعالها أي في اللفظ ويسدون بها مسدها أي في المعنى وحينئذ استوفت الأفعال حقها في اللفظ والمعنى فيكون استعمالها معها كالشرعية المنسوخة سواء بين الفاعل أو المفعول أولاً واعلم انك ان لاحظت ما بيناه في وجه اصالة النصب وفي معنى يسدون بها مسدها وجدت قوله والمعنى نحمد الله حمداً على غاية من اللزوم لما قبله بالأماني الذي سببته فيه

( قول المحشي ) للدلالة على دوام المعنى واستمراره أي بقرينة المقام كما أنه حال النصب يفيد الاستمرار التجددى لاختلاف الزمن في مفهوم الفعل بذلك أيضاً

( قول المحشي ) والمعنى نحمد الله حمداً يعني ان العدول انما افاد دوام المعنى لاتغيره عن أصله فالجمله الفعلية لم تنزل ملحوظة ولذلك بين الاسمية بالفعلية حيث قيل إياك نعبد بيانا لخدمهم

( قول المحشي ) ولذلك قيل الخ : أي لكون المعنى نحمد الى آخره وانما كان كون المعنى نحمد الخ : علة لقول إياك نعبد الخ : لان إياك نعبد بيان لخدمهم ولا بد من التوافق بين البيان والمبين ( قول المحشي ) كيف تحمدونه سؤال عن كيفية الحمد

( قول المحشي ) ما معنى التعريف فيه أي ما المشار اليه بأداة التعريف هنا فانه اذا دخلت ال على ما فيه الوحدة كان المشار اليه بها متعينا لانها تعين تلك الوحدة أما التعريف من حيث هو فهو الإشارة الى ما يعرفه المخاطب وهو ظاهر لاحاجة للسؤال عنه

( قول المحشي ) هو نحو التعريف الخ : يحتمل ان المراد بالتحوثل كما هو الوجه الاول أو القريب منه كما هو الوجه الثاني ( قول المحشي ) أرسلها العراك صدر بيت البيد و يروى فأوردها العراك قال فارسيا العراك ولم يذدها ولم يشفق على

ومعناه الإشارة الى ما يعرفه كل أحد من ، ان الحمد ما هو والعراك ما هو من بين أجناس الافعال ، والاستغراق الذي توهمه كثير من الناس وهم منهم اتحنى قليل في توجيهه انه لما كان معناه نحمد الله حمداً كان اخباراً عن ثبوت حمد غير معين من المتكلم له تعالى ، على ان المصدر للمدد لا للتأكد فأتجه للسامع أن يقول كيف تحمدونه . أي ينووا كيفية حمدكم فاتها غير معلومة ، فبين بقوله اياك نعبد واياك نستعين أي تقول هذه الكلمات ونحمده بهذا الحمد ،

نفص الدخال يصف الحمار والأثن. والداخل في الورد أن يشرب البعير ثم يرد من القطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ، يشرب منه ما عساه لم يكن يشرب ويقال شرب دخال ويقال نفص البعير اذا لم يتم شربه فنقص الدخال عدم تمام الشرب أي أوردتها مرة واحدة ولم يخف على أنه لا يتم شرب بعضها للماء بالمراحم والعراك مصدر قال سيويه هو معرفة وضعت موضع النكرة لانه حال أي معتركة

( قول الحشي ) ومعناه الإشارة الى ما يعرفه كل أحد أي الإشارة الى الماهية مع وصف المعرفة والحضور في الذهن ففيه إشارة الى الحضور بخلاف المنكر فانه وان دل على ما هية حاضرة في الذهن الا انه لا إشارة فيه الى حضورها فيه وحاصل الجواب ان الانما نفيد تعين الوحدة اذا أشير بها اليها أما لو أشير بها الى الماهية وجرى الاسم عن وحدته فأنما يكون المتعين الماهية المتحدة في الذهن وهذا لا ينافي بقاء وحدة مبهمه دل عليها القرينة كما في ادخل السوق فالإبهام باق لم يزل فليتأمل وقوله كل أحد لان الجنس لا يختص به أحد دون أحد بخلاف المعبود الخارجي

( قول الحشي ) ان الحمد ما هو بيان لما والمراد جواب هذا الاستفهام أي معناه الإشارة الى الحمد الذي هو كيت وكيت متميزاً بذلك من بين جنس الافعال

( قول الحشي ) والاستغراق الذي توهمه كثير من الناس أي هنا لان أصل السؤال عن معنى التعريف فيه لا التعريف من حيث هو والا لكان لفظ فيه حشواً

( قول الحشي ) على ان المصدر للمدد أي يدل على عدد المرات والمراد به الوحدة فان في المصدر خلافاً قليل انه كغيره من النكرات يدل على الوحدة وقيل انما يدل على الماهية بقطع النظر عن وحدة وكثرة به عليه الحشي في حواشي الجامي وعلى أن القول الثاني قول صاحب المفتاح وغيره فان قلت هذا يخالف ما نقل عن صاحب الكشف حيث قال فان كان مسماه الماهية من حيث هي كما في المطلق الخ : فان مفاده الفرق بين المطلق كالمصدر والنكرة قلت ما سيأتي بيان من الحشي والمنقول عن صاحب الكشف هو أن اللام لا نفيد سوى التعريف والإشارة والاسم لا يدل الا على مسماه فاذا لا يكون ثمة استغراق اه كما قلناه الحشي في حواشي التاضي ثم ان المراد بالمصدر الذي للمدد شر الواقع في بيان الزنجشري بقوله نحمد الله حمداً لا مدخول أل لان الوحدة في مدخول أل ليست مدلول لفظ المصدر المعروف بل دل عليها القرينة الخارجية كما سيأتي بيانه تأمل

( قول الحشي ) أي ينووا كيفية حمدكم أي صورته التي تحققت فيها الماهية خارجا وهي الالفاظ المختصة واعلم انه لما كان الإبهام هنا في نفس الحمد كان السؤال عن بيان صورته حتى يتعين ولما حمل فيما يأتي في التقرير الثاني على الماهية وهي متعينة كان السؤال عن المبهم وهو كيفية الصدور

( قول الحشي ) فبين بقوله اياك نعبد اى هذه الالفاظ هي صورته التي تصورت بها تلك الحقيقة خارجا

فأورد عليه السؤال بأنه إذا كان المعنى ما ذكرت فما معنى التعريف فيه فإن المناسب للإبهام ثم البيان التأكيد وأجاب بأن تعريفه، مثل تعريف العراك يعني تعريف الجنس من حيث وجوده في فرد غير معين وإذا بين بقوله إياك نعبد وإياك نستعين، وهذا موافق لظاهر عبارته وقيل أنه لما كان معاندهم الله حمداً، كان المصدر للتأكيد فيكون دالا على حقيقة الحمد من غير دلالة على الفردية والسؤال المقدر، عن كيفية صدور تلك الحقيقة وحاصل الجواب بقوله إياك نعبد وإياك نستعين أنا محمده

(قول المحشي) فأورد عليه السؤال الخ : لأنه على تقدير تعريفه يكون معلوماً غير محتاج إلى البيان مع أنه بين بقوله إياك نعبد الخ : وهذا الكلام صريح في أن السؤال والجواب متعلق بمدخول اللام لا باللام نفسها ومثله ما بعده وهو صريح قول العلامة ما معنى التعريف فيه كما مر

(قول المحشي) مثل تعريف العراك يعني الخ : سيأتي للشارح والمحشي أن المعبود بلام المعبود الذهني مدلوله الحقيقة الذهنية وقد يأتي للفرد الموجود من الحقيقة باعتبار أن الحقيقة موجودة فيه فهو موضوع للحقيقة المعينة في الذهن واطلق على الفرد باعتبار وجودها فيه لا باعتبارها بخصوصه حتى يكون مجازاً والتعدد المستلزم للإبهام إنما هو من حيث الوجود لا باعتبار الوضع فاللفظ مستعمل في شيء، بعينه فصدق عليه تعريف المعرفة بقوله هنا تعريف الجنس من حيث وجوده في فرد بيان للمقصود به لا الموضوع له فالموضوع له الحقيقة المعينة في الذهن لكن قد يقصد به تلك الحقيقة من حيث هي وقد يقصد به تلك الحقيقة من حيث وجودها في الفرد الغير المعين وهذا من القرينة لا أنه من جملة الموضوع له إذ الموضوع له الحقيقة المعينة في الذهن ليكون معرفة وبما ذكرنا ظهر أن قول المحشي بناءً على أن المصدر للعدد أي في قول الزنجشيري والمعنى نحمد الله حمداً وإذا كان للعدد فيه دل على الوحدة فيلزم أن يكون المبين بذلك وهو الحمد لله دالا عليها أيضاً وإن اختلف وجه الدلالة لما سيأتي أن الدال على الوحدة إذا دخلت عليه أداة العهد الذهني جرد عنها وبقيت الوحدة التي من القرينة وبهذا علمت أن معنى قول الزنجشيري قلت هو كالتعريف في أرسلها العراك الخ : أنه مثله في أن المقصود منه تمييز الماهية من بين سائر الماهيات مع أن ذلك المقصود بالتعريف لا ينافيه الاستعمال في واحد مبهم بدلالة القرينة الخارجية لأن استعماله فيه ليس من حيث خصوصه بل من حيث وجود الماهية فيه فالمقصود بالتمييز الماهية والوحدة المبهمة ليست مدلول التعريف كما أن الكمال المراد في هذين التوجيهين ليس من التعريف بل من القرينة فاندفع ما يتوهم من أن ارادة الوحدة الكاملة أو الماهية الكاملة ينافي أن المقصود تمييز الجنس من بين الأجناس فليتأمل ليندفع ما قيل هنا

(قول المحشي) وهذا موافق لظاهر عبارته أي من وجبين الأول أن إياك نعبديان لنفس الحمد على هذا فيوافق قوله بيان لحمد الله الثاني أن التعريف في الحمد كالتعريف في العراك من كل وجه وهو تعريف الجنس من حيث وجوده في ضمن فرد غير معين بخلاف القول الثاني فإنه يخالف لظاهر عبارته من هذين الوجهين وإن كان أليق بالسؤال عن الكيفية فإن الظاهر منه السؤال عن كيفية الصدور لا عن الصورة الصادرة

(قول المحشي) كان المصدر للتأكيد أي تأكيد ما تضمنه الفعل ولم يتضمن الفعل إلا الماهية من حيث هي هي والقصد إلى الماهية من حيث هي هي يكون مع قطع النظر عن قلبها وكثرتها فلا نظر للوحدة التي تحتمت فيها خارجاً وإن دلت عليها القرينة فيكون دالا على حقيقة الحمد من غير دلالة على الفردية

(قول المحشي) عن كيفية صدور تلك الحقيقة أي لا عن صورتها كما في الوجه الأول وهذا يخالف لظاهر قول

حمداً مقارناً للعبادة التي هي فعل الجوارح والاستعانة التي هي فعل القلب ولا تقتصر على مجرد القول اللساني ، ثم أورد عليه السؤال بأنه يكفي لإفادة هذا المعنى المصدر المنكر فما فائدة التعريف فيه وأجاب بأنه تعريف الجنس للإشارة إلى الماهية المعلومة للمخاطب من حيث هي كما في المراكب إلا أنه فيه للجنس باعتبار وجودها في فرد ما بخلافه وهنا وتعريف الماهية مشترك بينهما وعلى هذين الوجهين يكون اختياره للجنس ومنعه للاستغراق لرعاية مذهبه —

الكشاف ان إياك نعبد بيان لخدمهم فيحمل على ان المراد انه بيان لكيفية صدور حمدهم

( قول المحشي ) حمداً مقارناً وهذه المقارنة هي كيفية الصدور

( قول المحشي ) ثم أورد عليه السؤال بأنه يكفي الخ : محصله انه لا حاجة للتعريف بل التذكير كاف في المقصود ( قال السيد قدس سره ) فقد حكم الخ اذ لو لم يصح حمل اللام على الاستغراق لم يصح حمله على الجنس أيضاً لأن اتفا الملازم يستلزم اتفا الملازم وحينئذ جاز أن تكون اللام مستعملة في الجنس باعتبار تحققه في ضمن جميع الافراد مجازاً مشهوراً كما جاز أن تكون مستعملة في الجنس من حيث هو حقيقة غايته أن يبقى النظر فيما هو الأول وهو مبنى على الاختلاف المذكور في الاصول من أن العمل بالحقيقة المستعملة أولى أم بالجاز المتعارف في المقامات الخطائية فاكتمى صاحب الكشاف على الاول لان مودي الاستغراق حاصل في الجنس أيضاً فلا حاجة في تأدية المقصود الذي هو تبرت الحمد له تعالى وانتفاؤه عن غيره الى ملاحظة الشمول والاستعانة بالقران هذا ما يناسب ظاهر عبارة الكشاف وعليه درج قدس سره فيما سيأتي ( قول السيد ) راجعاً اليه أيضاً أي حقيقة بحسب الحقيقة او ادعاء بحسب الظاهر فالاختصاص بالنظر الى الحقيقة فهو حقيقي ادعاء بالنظر الى الظاهر تحقيقي بالنظر الى الحقيقة وليس كلام السيد في اختصاص الاستحقاق لانه بصدد بيان تلازم الاختصاصين وعليه لا يوجد التلازم كما سيأتي عن عبد الحكيم بل معناه ان حمد زيد مثلاً ليس من افراد الحمد حقيقة بالنسبة لزيد بل هو من اسناد الشيء لغير ما هو له فليتأمل . ( قال السيد ) يدل بتقديم الخ : أي دلالة بينة والا قد صرح بان في الحمد لله اختصاصاً ( قال السيد ) في انها يتأنيان الخ : أي وان كان هناك فرق من حيث ان منافاة اختصاص الافراد لتلك القاعدة ذاتية ومنافاة اختصاص الجنس بواسطة استلزامه اختصاص الافراد لكن هذا القدر لا يكفي في اختيار أحدهما والحكم بان الآخر وهم ( قال السيد ) ليس معنى التعريف لان التعريف هو الإشارة الى ما يعرفه المخاطب من حيث تعينه لا الإشارة الى عمومته والا كانت ال اداة الاحاطة لا اداة التعريف ( قول السيد ) وذلك لا يتأني استغراقه صريح في أن قول الكشاف فان قلت الخ : سؤال عن معنى اللام في نفسها لاعتن المراد بها هنا ( قال السيد ) حيث قال بعد الدلالة الخ : عبارته وهذه الاوصاف التي أجريت على الله سبحانه من كونه ربا ومالكا للعالمين لا يخرج منهم شيء عن ملكوته وربوبيته وعن كونه منعماً بالنعم كلها الظاهرة والباطنة والجلال والدقائق وعن كونه مالكا للأمر كله في العاقبة يوم الثواب والعقاب بعد الدلالة على اختصاص الحمد به وانه به حقيق في قوله الحمد لله دليل على أن من كانت هذه صفاته لم يكن أحد أسبق منه بالحمد والثناء عليه ( قول السيد ) يكون التعريف للجنس إلا أنه على الثاني مراد في ضمن جميع الافراد فيكون مجازاً ( قال السيد ) فلا حاجة الخ : أي فيكون اقتصاره عليه لانه أولى لعدم الحاجة له لغيره وان صح ( قول السيد ) أو مدلول الاسم في نفسه أي بدون اللام فانه نكرة في سياق الاثبات بناء على انه لا فرق بين النكرة واسم الجنس أو اسم جنس مدلوله الماهية من حيث هي وعلى كل لا عموم

لرعاية مذهبه والاختصاص على الأول ، اختصاص الفرد وعلى الثاني اختصاص الجنس باعتبار الكمال ، ولا يخفى حينئذ سقوط اعتراض الشارح رحمه الله بأن الاختصاصين متلازمان وكل منهما يخالف مذهبه ظاهراً موافق له تأويلاً فلا يكون رعاية المذهب موجباً لاختيار الجنس دون الاستغراق ولا يرد ما أورده السيد قدس سره على الثاني من أنه كما يجوز الحمل على الجنس باعتبار الكمال على مذهبه يجوز الحمل على الاستغراق باعتبار تنزيل محامد غيره منزلة العدم ،

وهذا يخالف للسؤال في الوجه الأول فإن محصله أن المناسب للمقصود من الإيهام ثم البيان التأكيد بخلاف التعريف فانه غير مناسب لذلك بخلافه هنا فيكون هذا أيضاً مخالفاً لظاهر عبارة الكشاف كما عرفت

(قول المحشي) لرعاية مذهبه لأن المعنى على الأول الحمد الذي هو إياك نعبد وإياك نستعين مخصص بالله وعلى الثاني الحمد المقارن للعبادة والاستعانة مخصص بالله فيفيدان غير ذلك وهو الحمد المطلق لا يختص به وذلك هو المذهب الاعتزالي فهو الحامل على اختيار الجنس دون الاستغراق وفيه أنه لا يتوقف شيء من هذين التوجيهين على المذهب الاعتزالي لجواز أن يكون انما خص ذلك الفرد الذي هو العبادة والاستعانة أو الماهية باعتبار الكمال أعنى مقارنة العبادة والاستعانة به لعدم امكانه لغيره أما غير ذلك فيستحقه الخلق باعتبار الكسب ظاهراً إلا أن يكون المراد انه حينئذ يصلح لذلك ولا يرد عليه كلام الشارح بدليل آخر كلامه وقوله في القيل الثالث وحينئذ لا يصح أن يكون اختياره للجنس الخ وقال شيخنا ان قوله لرعاية مذهبه أي يصح أن يكون لتلك الرعاية كما يصح أن يكون لصحة البيان بقوله إياك نعبد إذ لو حمل على الاستغراق لم يصح البيان بذلك وما قيل في بيانه أي يصح أن يكون لذلك كما يصح أن يكون لما ذكره الشارح ففيه ان ما قاله الشارح مبنى على تلازم الاختصاصين بخلاف هذا فانه لا تلازم فيه لعموم الاستغراق فتأمل

(قول المحشي) اختصاص الفرد الخ فغيره لا يختص وكذا الجنس باعتبار الكمال لا يختص بغيره وهو الجنس مطلقاً به بل يكون لغيره والدليل على ارادة الكامل إياك نعبد وإياك نستعين واعلم انه يرد على هذين التوجيهين أنهما يتنافيان ما في الكشاف حيث قال: هذه الأوصاف التي أجريت على الله سبحانه من كونه رباً والكا الخ بعد الدلالة على اختصاص الحمد به وانه به حقيق في قوله الحمد لله دليل على ان من كانت هذه صفاته لم يكن أحد أحق منه بالحمد اه فانه أثبت لغيره استحقاقاً في ذلك الحمد وهو على هذين التوجيهين لا يثبت لغيره أصلاً حتى في مذهب الاعتزال ضرورة انه لا يعبد ويستعان به ولا يحمد حمداً مقارناً لذلك إلا الله سبحانه وتعالى إلا أن يكون المراد انه لم يكن أحد أحق منه بجنس الحمد فيثبت له ذلك الفرد الكامل أو الجنس الكامل فتأمل

(قول المحشي) ولا يخفى حينئذ سقوط اعتراض الشارح الخ لأنه لا تلازم بين اختصاص العبادة والاستعانة أو الحمد المقارن لهما به وبين عدم ثبوت غيرهما لغيره وهذه المقارنة مأخوذة من قوله إياك نعبد وإياك نستعين بياناً لحمدهم ثم ان سقوط اعتراض الشارح مبناه انه فهم ان المراد بالجنس الماهية من حيث هي لا في ضمن الفرد الكامل كما هو التوجيه الأول ولاهي الماهية باعتبار الكمال كما هو التوجيه الثاني وأما السيد فانه وان فهم ان الجنس باعتبار الكمال إلا انه سوى بينه وبين الاستغراق وأقيل متابعة للفنري أنه متى اختص الفرد المبهمة به لزم اختصاص جميع الافراد به فلا يستقط اعتراض الشارح بالنسبة للأول ففيه ان المراد بالمبهمة المعين في نفسه الغير المعين عند الذهن وهو لا يصدق في نفسه على كثيرين لا على وجه الاجتماع ولا على وجه البدلية بل يصدق عند الذهن عليها على وجه البدلية بسبب الشك والتجوز الواقعيين فيه كالشيخ الحاصل لضعف البصر وهذا—

لأن فيه تطويل المسافة والالتجاء الى معونة المقام من غير حاجة ، وقيل حاصل الجواب عن كيفية صدور تلك الحقيقة ، بتخصيص العبادة المشتملة على الحمد وغيره ، لأن انضمام غيره معه نوع بيان لكيفيته أي حال حمدنا انا نجمعه —

لا يستلزم اختصاص الجميع ألا ترى كيف بين بواحد معين وانما الذي يستلزم اختصاص الجميع هو المبهم بمعنى أن تكون الفردية لا على التعيين معتبرة في حقيقته وهو يصدق في نفسه على كثيرين على وجه البدلية كالصورة الحاصلة للطفل قال الشيخ في أوائل الطبيعيات أول ما يرتسم في خيال الطفل هو صورة شخص رجل وصورة شخص امرأة من غير أن يتميز له رجل هو أبوه من رجل ليس هو أباه وامرأة هي أمه عن امرأة ليست هي أمه وإذا قيل شخص منتشر لهذا وقيل شخص منتشر لما ينطبع في الحس من شخص لا يخلو من بعد إذا ارتسم انه جسم من غير ادراك حيوانية أو انسانية قائما يقع عليهما الشخص المنتشر باشتراك الاسم وذلك ان المفهوم من لفظ الشخص المنتشر بالمعنى الأول هو انه شخص ما من أشخاص النوع كيف كان وأي شخص كان وكذلك رجل ما وامرأة ما فيكون معنى الشخص هو كونه غير مقسم الى عدة من يشاركه في الحد وانضم الى معنى الطبيعة الموضوعة للنوعية أو الصنفية وحصل منها معنى واحد يسمى شخصاً منتشراً غير معين وأما الآخر فهو هذا الشخص الجسماني المعين ولا يصلح أن يكون غيره إلا أنه يصلح عند الذهن أن يضاف اليه معنى الحيوانية والجمادية لشك الذهن لا لأن الأمر في نفسه صالح فالشخص المنتشر بالمعنى الأول يصلح أن يكون في الوجود أي شخص كان وبالمعنى الثاني ليس يصلح بل لا يكون غير هذا الواحد المعين لكنه يصلح عند الذهن صلوح الشك والتجويز انتهى فالواحد المبهم هنا معناه واحد صفته في نفسه الابهام وهو قابل للبيان والتخصيص بواحد لا واحد معتبر في حقيقته أنه لا على التعيين حتى يلزم من تخصيصه تخصيص الجميع فتأمل

(قول المحشي) لأن فيه تطويل المسافة الخ أي بالانتقال من الجنس الى الاستغراق وقوله والالتجاء لأنه لا بد في الحمل على الاستغراق من قرينة المقام الخطابي ولا حاجة اليه لتلازم الاختصاصين حينئذ قيل ثم لا بد أيضاً من الالتجاء الى تلك القرينة في حمل الاستغراق على ما هو باعتبار الكمال لأن اياك نعبد واياك نستعين لا يصلح حينئذياً اذ الاستغراق يمنعه كما سيأتي بخلاف الحمل على الجنس فانه هو الاصل وكون المراد منه الكمال دل عليه الدليل وهو اياك نعبد واياك نستعين إذ هو بيان لكيفية صدور الحمد كما تقدم وفيه ان الحمل على الكمال بقرينة المقام موجود فيهما كما هو فرض كلام السيد وانما لم يورد عليه انه لا يصح البيان حينئذ لأن كلام السيد رحمه الله انما هو في الحمل على الكمال فقط بقطع النظر عن صحة البيان وعدمه فله دره

(قول المحشي) وقيل حاصل الجواب الخ هذا موافق للتاني من وجهين الأول أن المصدر التأكيد فيكون دالاً على الحقيقة دون الفردية الثاني ان السؤال عن كيفية صدور ومخالف له من وجهين الأول ان المراد الحقيقة من حيث هي بدون اعتبار الكمال الثاني ان حاصل الجواب هنا انما يخص به العبادة المشتملة على الحمد وغيره من غير اعتبار مقارنة ذلك الحمد للعبادة فلا يكون خاصاً بالجنس الكامل أعني المقارن للعبادة ويصح بناء الجهة الثانية على الأولى وعكسه تدبر

(قول المحشي) بتخصيص خبر حاصل وقوله لأن انضمام الى آخره بيان لافادة الجواب الكيفية وقوله أي حال حمدنا أي حالة وقت صدوره وقوله وتتمير السؤال والجواب بحاله أي حاله في الوجه الثاني وتقدم الفرق بينه وبين الأول (قول المحشي) لأن انضمام الخ جواب عما يقال المسئول عنه كيفية صدور الحمد فقط والجواب بتخصيص العبادة —

بأسر عبادة الجوارح والاستعانة في المهمات ونخص مجموعها بك وتقرير السؤال والجواب المذكورين بقوله فإن قلت قلت بحاله ، وحينئذ لا يصح أن يكون اختياره الجنس لرعاية مذهبه لأن الاختصاصين متلازمان بل لأن الحمد مصدر ساد مسد الفعل والفعل لا يدل إلا على الحقيقة فكذا ما ينوب منابه وإن كان معرفة ، ليصح بيانه بقوله اياك نعبد واياك نستعين والحمل على الاستغراق وهم لأنه يبطل النيابة عن الفعل المحذوف إذ يصير الكلام مسوقاً لبيان العموم فلا يصح البيان وعلى هذا سقط اعتراض الشارح رحمه الله بقوله وفيه نظر لأن النائب الخ ، وقال الشارح رحمه الله ان اختياره الجنس والمنع عن الاستغراق كما يدل عليه تقرير السؤال المذكور بقوله فإن قلت ما معنى التعريف في شرح الكشف وكلمة بل الاضراية ههنا فانه ، اضراب عن المبني عليه والمبني بحاله وقوله فالأولى .

المشتملة على الحمد فيه بيان لكيفية صدور الحمد وغيره وتلك الكيفية هي تخصيص المجموع في الجواب بيان كيفية صدور غير الحمد وهي غير مسؤل عنهم فأجاب بأن انضمام كيفية صدور غير الحمد الى كيفية صدره نوع بيان أيضاً لكيفية صدره فهو بيان زائد لكيفية صدور الحمد حيث زيد أن تخصيص الحمد به كان منضمّاً لتخصيص غيره أيضاً وليس المراد بقوله نوع بيان انه بيان نوعاً أي غير واف بالبيان كما وهم

(قول المحشي) وحينئذ لا يصح أن يكون الى آخره لأن المختص به حقيقة الحمد الغير المتقدمة بمقارنة العبادة والاستعانة كما في الوجه الثاني والغير المبينة بهما كما في الأول وحينئذ فلا اختصاصان متلازمان لعدم تخصيص الجنس بما ينقصه عن الاستغراق (قول المحشي) ليصح بيانه الخ اشارة لحل قول الكشف ينزلونها منزلة أفعالها ويسدون بها مسدها والمعنى نحمد الله حمداً ولذلك قيل اياك نعبد واياك نستعين لانه بيان لخدمه كانه قيل الى آخره يعني ان السد بها مسدها يلزمه بقاء المبدول الفعل من جهة المعنى ولذا قال والمعنى الخ والله بأنه بين باياك نعبد واياك نستعين بعد السؤال بكيف تحمدونه فلو حمل على الاستغراق لم يكن نائباً عن الفعل المحذوف بل يكون الحمد لله مسوقاً لبيان العموم وإن جميع أفراد الحمد بقطع النظر عن صدره منهم لله لا لبيان انه يصدر منهم حمد حتى يسأل عنه بكيف تحمدونه أي كيف يصدر منكم لانه لا تعرض في كلامه حينئذ للصدر منهم حتى يسأل عنه فيبين باياك نعبد فحملة على الاستغراق يلزمه عدم صحة البيان باياك نعبد فسقط ما قاله الشارح وحاصل ما عول عليه المحشي في الرد هو عدم صحة البيان فيفيد أنه لولا لصحت النيابة حال التنكير والاستغراق حال التعريف وصح ما قاله الشارح وما قيل لامانع من ملاحظة الاصل مع العموم ويكون البيان له ليس بشئ ، لما سيأتي في الشارح في بحث التعريف ان القيد في الكلام ناظر لمقابله فهو المقصود وكأنه قيل كل افراد الحمد لله لا بعضها حتى كانه وقع من سامع شك في الشمول والاحاطة

(وقال الشارح) ان اختياره الجنس والمنع أي ان مختار صاحب الكشف هو الجنس والمنع عن الاستغراق كما يدل عليه كلام الشارح في تقرير السؤال المذكور في شرحه الكشف

(قول المحشي) اضراب عن المبني عليه ابطالا له والمبني وهو أن مختاره الجنس دون الاستغراق بحاله لم يبطل فان هذا يدل على ان الشارح قائل بان صاحب الكشف يختار في المراد هنا الجنس دون الاستغراق كما أن ما في شرحه للكشاف يدل على ذلك فاندفع قول القدي ان كلام الشارح في شرح الكشف يدل على ان التخصيص انما يمنع كون الاستغراق مدلولاً وضعياً للام ولا يمنع كونه مراداً هنا وكذا كلامه هنا يدل على ذلك وبه نعلم وجه تغيير المحشي الاسلوب هنا فتأمل

أي الأولى في بيان تلك الدعوى بوجهين أحدهما أنه المتبادر إلى الفهم ، أي من نفس اللفظ وقوله الكثير الشائع في الاستعمال صفة للتبادر ، احتراز عن التبادر عن نفس اللفظ ، الذي لا يكون استعماله كثيراً كالمجاز المتعارف كما في قولنا لا يأكل من هذه النخلة فإن التبادر من نفس اللفظ الشجرة المخصوصة لكن استعماله في اليمين بهذا المعنى نادر ولذا يصح لو نوى حقيقة كلامه ( قوله لا سيما في المصادر ) ، فإنها موضوعة للحدث من غير دلالة على الوحدة والكثرة فتبادر —

( قول المحشي ) يعني الأولى في بيان الخ : أي لا الأولى مما تقدم لانه باطل عند الشارح  
( قول المحشي ) أي من نفس اللفظ فيه تخطئة للسيد في فهمه من كلام الشارح أن مراده أنه متبادر من المقام وشائع فيه حتى أورد أن التبادر منه والشائع فيه هو الاستفراق وحاصل الرد أن مراد الشارح التبادر والشيوع من اللفظ وحينئذ يعارض التبادر والشيوع في المقام ويكون الحمل على ما هو من اللفظ متعيناً لانه لا يعدل إلى المجاز بلا مرجح وبعمل التبادر والشيوع على ما هو من اللفظ ظهر بطلان قول القنري أن المراد بالقرائن في قول الشارح وعند خفاء قرائن الاستفراق القرائن المجوزة لا المرجحة والا لكان المعنى الجنس هو الشائع المتبادر سواء وجدت القرائن المرجحة للاستفراق أولاً ولا يخفى عدم استقامته لانه مبني على ما فهمه السيد من أن المراد التبادر من المقام فانه اذا كان التبادر منه فهو القرينة المرجحة وحينئذ لا معنى لقولنا انه المتبادر بسبب المقام سواء وجد المقام أم لا وبه تعلم وجه تقييد المحشي القرائن بالمرجحة وهو التنبه على هذا الفاظ مع أن الحمل على المجوزة لا يفيد السيد فائدة اذا لا يعدل إلى المجاز بمجرد قرينة تجوز الحمل عليه اذا كان المراد تبين المعنى المجازي كما هو الغرض هنا لانه لا يعدل إلى المجاز متى أمكن الحمل على الحقيقة لا يرجح نعم ان التي الكلام مع ارادة جواز حمله على المجاز لا يحتاج إلى القرينة المرجحة لكن الكلام ليس في ذلك هذا وإنما فهم القنري هذا التعميم لان قول الشارح لا سيما الخ يفيد أن ما قبله كاف في المنع عن الاستفراق الذي هو مراد الشارح من هذا التوجيه وحاصل ما حقه المحشي أن المراد التبادر من نفس اللفظ لا من المقام حتى يطل أن المراد بالقرائن المرجحة وأن المراد بالقرائن المرجحة لا المجوزة والا لما صح كلام الشارح لان مراده منع الحمل على الاستفراق وظهور القرائن المجوزة فقط لا يصحح الحمل عليه حتى يتعرض لنبه قبل لا سيما ولما صح كلام السيد أيضاً لان ذلك لا يفيد صحة الحمل على الاستفراق وبه تعلم أن قول المحشي بخلاف ما اذا كانت القرائن للاستفراق ظاهرة الخ ليس مراده منه أنه حينئذ يصح الحمل على الاستفراق بل بيان فائدة لا سيما وان كان المنع من الاستفراق بحاله للتعارض بين المقام من حيث هو بقطع النظر عن التبادر من اللفظ وبين اللفظ فليتأمل فانه من المزالق

( قول المحشي ) احتراز عن التبادر الخ أي فانه لا يترجح الحمل عليه فما هنا ليس كذلك  
( قول المحشي ) الذي لا يكون استعماله كثيراً ولو في بعض الاحوال كمال اليمين هنا وقوله كالمجاز المتعارف أي لفظ المجاز المتعارف فإن التبادر منه المعنى الحقيقي لكن ارادة المعنى الحقيقي منه في حال اليمين نادرة فهو متبادر من نفس اللفظ نادر ارادته في اليمين فلما كان متبادراً من اللفظ انعقد اليمين وحث بالاكل من نفس الشجرة لكن لكونه نادراً في اليمين لا ينمقد ولا يبحث الا ان نواه وهذا قول ضعيف في مذهب أبي حنيفة والصحيح أن هذا المعنى مهجور فلا ينمقد اليمين ولا يبحث وان نواه

( قول المحشي ) فإنها موضوعة للحدث أي على ما هو المختار عند المحققين كصاحب المفتاح والرضي وغيرها



الجنس منها من نفس اللفظ أقوى ولا سيما عند خفاء القرائن المرجحة للاستغراق كما فيما نحن فيه ، فان الاختصاصين متلازمان بل اختصاص الجنس أولى ، لأنه يدل على اختصاص كل واحد من الخامد واختصاص جميعها ، والاستغراق يدل على أحدهما بخلاف ما اذا كانت القرائن المرجحة للاستغراق ظاهرة فان المتبادر من نفس اللفظ وان كان هو الجنس لكن يكون المتبادر بالقياس الى القرائن الاستغراق وبما حررنا ، اندفع نظر السيد الشريف قدس سره أما الاول فلان تبادر الاستغراق في المقامات الخطائية ، لا ينافي تبادر الجنس من نفس اللفظ وأما الثاني فالتلازم بين الاختصاصين فلا نار ولا علم فضلا عن نار على علم وثانيهما وهو المنقول عن صاحب الكشاف في حواشيه ان اللام لا تدل إلا على التعريف والاسم لا يدل إلا على مسماه فان كان مسماه الماهية من حيث هي كما في المطلق أفاد تعيين الماهية ، وان كان مسماه الماهية من حيث الوحدة كما في اسم الجنس أفاد تعيين الواحد فإذا لا يكون ثمة أي في الحمد لله استغراق نظراً الى نفس اللفظ والحمل على الاستغراق وهم ،

(قول المحشي) فان الاختصاصين متلازمان أي يلزم من اختصاص الجنس اختصاص جميع الافراد وبالعكس فلا زيادة للاستغراق حتى يعمل بقرينة المقام الخطائي لاجلها هذا ولا دخل للمناقاة في اثبات المطلوب فيكون لزوم اختصاص الافراد لاختصاص الجنس لكنه أراد بيان الواقع

(قول المحشي) لانه يدل على اختصاص كل واحد أي على حدته واختصاص الجميع أي كل الافراد مجتمعة لانه لو لم يختص كل واحد على حدته أومع اجتماعه مع غيره لم يختص الجنس به لخروجه في ضمن ذلك

(قول المحشي) والاستغراق يدل على أحدهما أي كل واحد على حدته الذي هو مدلول كل التي اللام بمناها ولا يلزم منه اختصاص كل فرد مع الاجتماع

(قول المحشي) بخلاف ما اذا كانت القرائن الخ : بان لا يكون الكلام في اختصاص مدخول اللام كما اذا قيل حصل العلم فانه لا يلزم من تحصيل جنسه تحصيل جميع أفراداه ومقام الطلب يدل على الاستغراق وان تبادر الجنس من اللفظ فاندفع ما يتوهم من أنه لم يزل اختصاص الجنس أولى لما ذكره وبه يظهر أن قولهم العمل بالحقبة المتعارفة أولى أو الجاز المشهور انما هو في غير ما هنا لوجود المرجح للجنس وهو دلالاته على الاختصاصين

(قول المحشي) اندفع نظر السيد بوجيه أولها لان سلم أن الشائع هو الجنس بل الشائع الاستغراق ثانيهما لا نسلم أن قرائن الاستغراق هنا خفية اذ ليس هناك معنى أولى بالاستغراق من الحمد بقرينته كثار على علم واعلم أن المحشي لم يعترض هنا على السيد بان البيان بآيائك بعد ينافي الاستغراق لان الشرح لم يعول على جمل آيائك أبداً بياناً في شيء ، والالام ساغ الاعتراض المتقدم فله دره

(قول المحشي) لا ينافي تبادر الجنس أي بل هو أقوى لانه من نفس اللفظ ولانه أولى لانه يدل على اختصاص كل واحد واختصاص الجميع

(قول المحشي) وان كان مسماه الماهية من حيث الوحدة أي وأشير بال اليها من حيث تلك الوحدة بخلاف ما اذا أشير بها الى الماهية وتعيينها الذهني في ضمن وحدة مبهمه ابست مدلول اللفظ بل دلت عليها القرينة كما في ادخل السوق فانه لا يفيد تعيين الواحد لأن الاسم في هذا الاعتبار جرد عن وحدته كما نص عليه الاصوليون وابن الحاجب والرضي —

لأنه ترك الحقيقة من غير قرينة مانعة عنها وبما ذكرنا اندفع بحث السيد الشريف قدس سره بالترديد كما لا يخفى ، وكذا ما قيل لو تم هذا الوجه لدل على عدم افادة اللام للعهد الخارجي وقد ظهر لك مما ذكرنا ان ما يفهم من اختيار صاحب الكشاف الحمل على الجنس والمنع من الاستغراق . مستفاد من جمل قوله اياك نعبد واياك نستعين بيانا لخدمهم فاندفع اعتراض السيد الشريف بقوله فقول منعه للاستغراق اما ان يفهم الخ .

والشارح ولم يبق الا الوحدة المدلولة للقرينة وهي وحدة عامة فقوله افاد تعيين الواحد لا ينافي ما تقدم في التوجيه الاول من الدلالة على وحدة غير معينة لان ذلك انما كان لان الاشارة هناك الى الماهية مع تحريد الاسم عن وحدته وعدم الاشارة اليها مع بقاء الوحدة الدال عليها القرينة وليست الاشارة اليها حتى تعين لانها ليست مدلول اللفظ

( قول المحشي ) لانه ترك الحقيقة من غير قرينة مانعة عنها لا بد من انضمام تلازم الاختصاصين هنا أيضاً حتى لا يكون المقام قرينة على الاستغراق فيندفع قول السيد لكن لا يتجه به وحده اختيار جمل الحمد في هذا المقام الخ : والا فترجع المقام للاستغراق كاف الا ترى الى اختلافهم في أن العمل بالحقيقة المتعارفة أو المجاز المشهور أولى وانما ترك المحشي اعتمادا على ما سبق هذا ما يظهر بحسب جلي النظر أما بحسب النظر الدقيق فلا حاجة لانضمام ذلك التلازم بل تعويل المحشي هنا على ترك الحقيقة من غير قرينة مانعة مع أنه لا بد في المجاز من القرينة المانعة فهو توهم لاختيار المجاز المشهور بانه يلزم عليه الاخلال بالقرينة المانعة وبهذا ظهر أن مختار الشارح في هذا غير ما اختاره السيد في توجيهه خلافاً للفنري

( قول المحشي ) اندفع بحث السيد بالترديد حاصل دفعه أن قوله لكن لا يتجه به وحده الخ : ممنوع بل يتجه به ذلك لانه يلزمه ترك الحقيقة من غير قرينة مانعة وهو باطل اذ لا بد منها في المجاز فان قلت هناك قرينة مانعة وهو الترجيع بلا مرجح قلنا لا تأتي هنا لأن الاختصاصين متلازمان فليأمل

( قول المحشي ) وكذا ما قيل لو تم الخ : قائله الفنري وحاصل رده ان العهد الخارجي موضوع له اللام حقيقة كما يؤخذ من قولنا فيما سبق وان كان مسماء الماهية من حيث الوحدة افاد تعيين الواحد بخلاف الاستغراق فانه معنى مجازي لقرينة عليه وبه تعلم غلط الفنري أيضاً في فهمه من قول الزمخشري وان كان مسماء من حيث الوحدة أن مراده بالوحدة الوحدة المنتشرة الذي هو معنى العهد الذهني فليأمل

( قول المحشي ) مستفاد من جمل قوله اياك نعبد الخ : أي على كل توجيه وجه به كلامه ولهذا أخر هذه العبارة عن توجيهي الشارح وان لم يجعل لذلك مدخلا فيهما في الرد ضرورة انه توجيه لكلام الكشاف الغافل بأن اياك نعبد بيان لخدمهم فما قيل ان صح هذا فانما يصح في التوجيهات الثلاثة السابقة لا توجيهي الشارح ولو سلم فالبيان لا يمنع الاستغراق لان عموم البيان تابع لعموم المبين وهم اما الاول فلانه لا يكون حينئذ توجيهها لكلام الكشاف واما الثاني فلما تقدم من أنه يكون الكلام مسوقا لبيان الاستغراق فلا يصح بيانه باياك نعبد اذ لا تعرض فيه للاستغراق والمالم يرد به المحشي ههنا على السيد أيضاً لانه يصدد الرد عن توجيهي الشارح ولم ينظر الشارح في كلامه لان اياك نعبد بيان والا لما صح كلامه المتقدم كما سبق وبه تعلم أن قوله فاندفع اعتراض السيد بقوله فقول الخ : أي حصر الترديد في الأمرين ثم عين الثالث الذي ذكره وحاصله انه بقى شيء يفهم منه لم يذكره والمراد دفع الاعتراض بعدم الفهم من حيث شؤ لا انه اندفع من جهة الشارح لان الشارح لم يعول على جمل اياك نعبد بيانا والا لما ساء اعتراضه على توجيهه فانه من المصادر الخ : كما عرفت —

وقال السيد قدس سره في حواشي الكشف ان قوله فان قلت الخ ليس سؤالاً مبنياً على ما تقدم بل هو تفسير للام التعريف وبيان لما وضع له بعد الفراغ من بيان معنى الحمد واعرابه واورده بطريق السؤال والجواب اهتماماً بشأنه وكان الواجب أن يقول ما معنى اللام الا أنه قال ما معنى التعريف اشارة الى أن اللام للتعريف اتفاقاً فبين انه موضوع للجنس والقول بأنه موضوع للاستفراق وهم فانه انما يستفاد بمعونة الترائن ، والدليل المتقول في حواشيه ناهض عليه بلامؤونة لكن يرد عليه انه بعد ما بين ما وضع له اللام لم يبين ما هو المراد منه ههنا، مع ان وظيفة المفسر هذا، فاما ان يقال ان الحقيقة تعين الارادة ما لم يصرف عنها صارف فلم لم يحمل كلامه أولاً على أن مقصوده بيان المراد من اللام واما ان يقال لم يبين المراد اشارة الى تجويز ارادة الجنس من حيث وجوده في ضمن كل الافراد ففيه انه على تقدير الاستفراق ، كيف يصح أن يكون قوله اياك نعبد واياك نستعين بياناً للحمد ، وان الاستفراق انما يراد به الجنس كما صرحوا بأن الحكم ان لم يكن على الماهية من حيث هي بل من حيث الوجود ولم يكن قرينة البعضية وكان المقام خطاباً يحمل على الاستفراق لئلا يلزم الترجيع بلا مرجع

وما قيل انه مستفاد أيضاً من السؤال والجواب المذكورين بقوله فان قلت ما معنى التعريف الخ : ففيه أن السيد أول ذلك بما يخرج عن الافادة الا أن يكون ذلك بالنظر لما قاله المحشي في الوجهين المتقولين عن الشارح

( وقال السيد قدس سره ) في حواشي الكشف الخ : حاصله ان السؤال ليس عن معنى اللام هنا أعني في الحمد لله حتى يكون نفي الاستفراق عما هنا أيضاً فيكون المعنى انه ليس في الحمد لله استفراق بل السؤال عن معنى اللام في ذاتها بقطع النظر عما هنا فيكون المعنى نفي الاستفراق عنها بحسب الوضع وان كان مراداً هنا بحسب المقام وفيه أن هذا يلزمه لغوية لفظ فيه من قول صاحب الكشف فان قلت ما معنى التعريف فيه فانه يعني ما معنى التعريف بل هو مضر لان المسؤول عنه انما هو القيد كما هو معلوم من حكم الكلام المقيد بقيد وتوهم ان اللام له فيه بخصوصه وضع بخلاف غيره لا وجه له وحينئذ يكون قوله قلت هو كالتعريف الى آخره معناه ان وضعه هنا هو منعه المعلوم في قوله أرساليا العراك

( قول المحشي ) والدليل المتقول الخ من كلام المحشي وقوله بلا مؤونة أي حل قوله فاذاً لا يكون ثمة على معنى ان الحل هنا على الاستفراق وهم لأن ظاهر قول الكشف ان اللام لا تقيد سوى التعريف والاشارة والاسم لا يدل إلا على مسامه فاذاً لا يكون ثمة استفراق انتهى انه لا يكون في المعنى الوضعي استفراق لا انه لا يكون فيما نحن فيه استفراق لكن عرفت انه لا يلاقى السؤال مع لفظة فيه ويختل أن لكن الخ من كلام السيد وقوله فأما الخ من كلام المحشي لكنه بعيد هذا وقد تحصل الى هنا ان الشارح جعل السؤال عن معنى اللام هنا والسيد جمعه عن معنى اللام في ذاتها فورد عليه ما لم يرد على الشارح وبه تعلم ما في الغثري من أن الشارح جعل السؤال عن معنى اللام في نفسها

( قول المحشي ) مع ان وظيفة المفسر هذا وبمعينه زيادة لفظ فيه  
( قول المحشي ) فاما أن يقال أي في جواب هذا السؤال وقوله فلم لم يحمل الخ أي حتى لا يحتاج الى العذر بأن الحقيقة متعينة الارادة ما لم يصرف عنها صارف وفي نسخة اسقاط لم الثانية وهو تحريف  
( قول المحشي ) كيف يصح أن يكون قوله اياك نعبد بياناً الخ أي لأنه لا دلالة فيه على استفراق حتى بين ما أريد به الاستفراق  
( قول المحشي ) وان كان الاستفراق انما يراد الخ دفع لما يتوهم من أنه يصح البيان بالنظر للأصل وهو الجنس ووجوده —

بقي هنا بحث شريف وهو ان قوله على ان صاحب الكشف الخ انما يتجه لو كان المراد بقوله بعد دلالة على اختصاص الحمد به اختصاص ثبوت نفس الحمد اما لو كان المراد اختصاص ثبوت استحقاق الحمد بأن يجعل قوله وانه به تحقيق تفسيرا لاختصاص الحمد به او يكون المراد اختصاص اثبات الحمد به كما يدل عليه بيانه بقوله اياك نعبد واياك نستعين فلا لان اختصاص —

الاستغراق معه لا يضر وحاصله أنه متى أريد الاستغراق كان هو المقصود من الكلام وقوله كما صرحوا الخ بيان لأن الجنس متقدم في الاعتبار وفي نسخة وان الاستغراق بدون كان وهي ان بكسر الهمزة مع حذف كان أو ان المراد ان الاستغراق انما يحمل عليه بعد تمذر الجنس كما يفيد ما صرحوا به فهو عطف على انه على تقدير الخ وانما لم يتعذر الجنس هنا لأن مفادها واحد تلازم الاختصاصين كما عرفت فهذا الذي قالوه انما هو عند عدم التلازم فليتأمل

(قول المحشي) بقي هنا بحث شريف حاصله ان قول الشارح ان صاحب الكشف قائل باختصاص جنس الحمد بالله تعالى وحينئذ يستلزم اختصاص جميع الأفراد إذ لو ثبت فرد لغيره لثبت الجنس في ضمنه فلا يكون الجنس مختصاً به انما يفيد أنه ليس مبنياً على مذهب الاعتزال لو كان المراد بقوله للدلالة على اختصاص الحمد به اختصاص ثبوت نفس الحمد لأنه اذا اختص ثبوت نفس الحمد به وثبت فرد لغيره يقال ان ثبوت الفرد لغيره ينافي اختصاص ثبوت الجنس به وحينئذ يتساوى الجنس والاستغراق أما لو كان المراد اختصاص ثبوت استحقاق الحمد كما هو مفاد التركيب لاشتماله على لام الاستحقاق الراجع اليه الاختصاص فلا يتساوى الجنس والاستغراق لأن اختصاص استحقاق جنس الحمد به لكونه خالق القوى والقدر لا ينافي ثبوت الحمد لغيره خلقه الفعل الحمود عليه وان كان لا بطريق الاستحقاق لأن المستحق انما هو من خلق القدرة على الفعل بخلاف الخلق فانما يقال في حدهم مختص بهم أي واقع في مقابلة فعلهم لا مستحق لهم كما في قولك الجبل للفرس فانه مجرد اختصاص ملائمته لما لا استحقاق بخلاف الاستغراق فانه لا يترك ما كان باستحقاق ولا بغيره ضرورة انه فرد من أفراد الحمد فلو خرج لم يكن مستغرقاً لجميع الأفراد فان قلت يمكن أن يقال في الاستغراق كذلك بأن يقال كل فرد من أفراد الحمد مختص باستحقاقه بالله قلنا بعد جعله حمداً لزيد حقيقة لا معنى لتخصيص استحقاقه بالله بل لا معنى لكونه يستحقه بخلاف الجنس فانه الثناء بالجميل بلا اضافة لزيد أو غيره فهو مختص باستحقاقه بالله فان خرج في ضمن فرد كان بدون استحقاق والحاصل انه ان أراد الاستغراق فاما أن يكون المراد اختصاص ثبوت كل فرد بالله وهو مناف لمذهبه واما أن يكون المراد اختصاص ثبوت استحقاق كل فرد به حتى نحو زيد كريم وهو باطل فتمين الجنس واعلم أنه على هذا يكون عند الزمخشري الثناء على الخلق حمداً لهم حقيقة بخلافه على أن المراد اختصاص ثبوت نفس الحمد فانه لا يكون الثناء عليهم حمداً لهم وكذلك لو كان المراد اختصاص الاثبات الذي تضمنته الجملة لانها في معنى اثبت الحمد واقعه فان تخصيص اثبات الجنس به لا ينافي الثبوت لآخر ولو عند المثبت لان تخصيص اثبات الجنس به معناه انه يثبت له أي يوقعه له ولا يوقعه لغيره وإيقاعه كذلك يتحقق بان يوقع فرداً مثلاً لإيقاعه الجنس في ضمنه بخلاف تخصيص اثباته جميع الأفراد به فانه ينافي اثباته فرداً لغيره فمرجع هذا البحث الى منع قول الشارح إن الاختصاصين متلازمان بان ذلك اذا كان المراد الاختصاص في الثبوت أي ثبوت الحمد أما اذا كان المراد اختصاص ثبوت الاستحقاق فلا تلازم لبطان اختصاص الاستحقاق في الاستغراق فضلاً عن لزومه أما في الاول فلما مروا ما في الثاني فلان تخصيص اثبات كل فرد من أفراد الحمد به لا يمكن الا بأن لا يجعل لغيره شيئاً من الحمد وهو مناف لمذهبه اذ لو كان ماني مقابلة فعل —

وما في (على ما انهم) مصدرية لا موصولة أما لفظاً فلاحتياج الموصولة الى التقدير .

استحقاق الحمد به تعالى لا ينافي ثبوته لا آخر لا بطريق الاستحقاق كما في قولنا الجبل الفرس وكذا اختصاص اثباته به لا ينافي ثبوته لا آخر كما في العبادة هذا ما أفاده ذهني الكايل بعد مطالعة الكشف وما يتعلق به فعليك بالتدبر اللائق فان فيه فوائد جمة تعطيك الاقتدار على دفع ما عرض للناظرين في هذا المقام ( قوله ليس كما توهمه ) الجار والمجرور في موقع المصدر ، أي ليس مبنياً بناءً مثل ما توهمه كثير من الناس أو في موقع الحال من ضمير مبنياً أي ليس مبنياً حال كونه مماثلاً لما توهمه كثير من الناس على ما قلناه صاحب المعنى في قوله تعالى « كما بدأنا أول خلق نعيده » والقول بأنه خبر ليس ومبنياً بدل منه أو خبر بعد خبر تكلف ( قوله بل على الخ ) أي بل هو مبنى على هذا ولا يقدر منصوباً على انه خبر ليس لأنه يلزم أن يكون داخل تحت قوله وبهذا يظهر ، فيلزم أن يكون هذا أيضاً ظاهراً مما ذكر ( قوله على ما انهم ) كلمة على متعانة بقوله الحمد لله ، باعتبار الاثبات لأن القيد المذكور ، بعد الجمل قد يكون قيداً للمسند ، كما في ضربت زيداً بالسوط وقد يكون قيداً لثبوته كما في ضربت زيداً قائماً وقد يكون لاثباته ، كما في ما نحن فيه فكأنه قيل أثبت هذا الحمد ،

الغير حمداً حقيقة للغير لما امكن تخصيص اثباته به على قياس ما مر وما أجيب به عن ذلك من أن العلامة قال في سورة التغابن باختصاص الثبوت ، لا الاثبات ففيه أن كلامه هناك محتمل فيأتمل في هذا المقام فانه كما قال من مزالتق الاقدام ولعلك ان احسنت التأمل في أطراف هذه الكلمات ثبت قدمك وتندفع عنك خيالات عرضت لبعض الناظرين هنا ما أحقها بقول القائل  
أيها المنكح الثريا سهيلاً      عمرك الله كيف يلتقيان  
هي شامية اذا ما استقلت      وسهيل اذا استقل يماي

فان قلت هذه الاحتمالات الخمسة لم يتبين ما هو المختار منها قلت الموافق لقول الكشف معناه الإشارة الى ما يعرفه كل أحد من أن الحمد ما هو من بين جنس الافعال ان المراد الجنس من حيث هو كما أن الموافق للسؤال عن التعريف فيه أن يكون مراده بياز المراد هنا لا معنى للام مطالنا وهذا موجود في الثالث والرابع فتدبر ( قول المحشي ) أي ليس مبنياً الخ : أي ليس ما ذهب اليه مبنياً عندي على كذا حال كونه في بنائه على ذلك مماثلاً لما توهمه والتقص من التقييد بالحال المبالغة في نفي ذلك البناء أي وان توهمه ( قول المحشي ) فيلزم أن يكون هذا أيضاً ظاهراً أي وليس كذلك اذ لا مدخل للقول بالتخصيص في هذا البناء والقول بأنه يعتبر ان أحداً اعتقد انحصار جهة الذهاب الى أن التعريف للجنس في هذين الأمرين فلما ظهر بطلان أحدهما تعين الآخر تكلف لاداعي اليه قوله باعتبار الاثبات أي اثبات الاستحقاق للعمد أي الابيان بما يدل على ثبوته ( قول المحشي ) بعد الجمل أي انشائية أو خبرية كما هو ظاهر المحشي خلافاً للمصام القائل ان العلل بعد الانشائية قد تكون علة للانشاء كما هنا وقد تكون علة لما تعلق به الانشاء ، فالتعريف للمحشي في جملة علة للاثبات لا الانشاء ، واطلق الجمل ( قول المحشي ) كما في ضربت زيداً قائماً فان المقصود تقييد ثبوت الضرب بالقيام أما من جهة المضروب به فطلق بخلافه على الاول فانه يحس هذا

( قول المحشي ) كما في ما نحن فيه فان الحمد لله خبر أفاد ثبوت استحقاق الله للعمد لذاته حيث علق باسم الذات فمعناه الحمد سواء كان على انعام أو غيره مستحق لله فلما قال على ما انهم كأنه قال أثبت هذا الحمد الذاتي وأجعله في مقابلة

اي اذم به مع تعذره في المطوف عليه اعني علم لكون ما لم نعم مفعوله ومن زعم

اعني الحمد لله على مقابلة الانعام ، فلا يرد ان ثبوت جنس الحمد على وجه الاختصاص كيف يصح بمقابلة الانعام ، وما قيل انه تعليل لانشاء الحمد وكلمة على تعليلية كما هي في قوله تعالى «ولتكبروا الله على ما هديكم» ، ففيه انه صرف عن الظاهر المتبادر من غير ضرورة (قوله أي أنعم به) هذا ، على تقدير جواز حذف العائد المجرور مع الجار ،

الانعام أي عوضاً عنه فالواقع في مقابلة الانعام هو الحمد الذاتي الذي هو مضمون الحمد لله وهو جنس الحمد مختص بالله على وجه الاستحقاق له لذاته وإيقاعه في مقابلته ثناء في مقابلة الانعام فهو حمد وصفي وبالتعليق أولاً بالذات أفاد الاستحقاق الذاتي وبايقاع الحمد الذاتي في مقابلة الانعام أفاد الاستحقاق الوصفي فحمد حمدين وأفاد الاستحقاقين بلا تكلف والاثبات الاثنيان بما يدل على الثبوت وهو في الخارج لاخبار بان الحمد الذاتي مستحق لله ودعوى ان الاثبات هو الاذعان والتسليم مع أنه تكلف بعيد من عبارته لا يستقيم اذ لا يصح أن يكون الاذعان باستحقاق الذات للحمد على وجه مقابلة الانعام اذ لا اذعان حينئذ بالحمد الذاتي على انه لا يناسب ما عبر عنه المحشي بالاثبات في بحثه الشريف المتقدم في كتابته على وبهذا يظهر تأمل (قول المحشي) اعني الحمد لله أي ما يستفاد من الحمد لله لا الحمد فقط

(قول المحشي) على مقابلة الانعام أي اثبت الحمد الذاتي ممكننا له من مقابلة الانعام تمكن المستعلى من المستعلى عليه

فعلى للاستعلاء المعنوي متعلقة باثني

(قول المحشي) فلا يرد ان ثبوت جنس الحمد لله الخ : حاصله كما في الاطول ان ثبوت جنس الحمد لله على وجه الاختصاص لا يصح ان يكون في مقابلة الانعام بل بعض افراده ثابت في مقابلة انعام وبعضها في مقابلة صفات جميلة اخرى كالكبرياء والعلوية على ما تقدم وحاصل الرد ان الذي في مقابلة الانعام هو اثبات استحقاق جنس الحمد لله سواء كان على انعام او لا لا ثبوت جنس الحمد على وجه الاختصاص فوق وقوع الاثبات في مقابلة الانعام لا يتلصق ان ثبوت جنس الحمد على وجه الاختصاص لاجل الانعام بل ذاك الثبوت لامر آخر وهو جميل ما وبه حصل الحمد الذاتي والحاصل أنه أتى بعبرة تدل على الثبوت لله فمن جهة دلالتها على الثبوت لله هو حمد ذاتي ومن جهة أن الاثنيان لأجل الانعام حمد وصفي فتأمل وما قيل ان هذا الايراد مدفوع بالإشارة أولاً الى اختصاص جنس الحمد به تعالى بالسر الى ذاته المتصف بجميع صفات الكمال فانه يستفاد منه اختصاص جنس الحمد به تعالى في مقابلة الانعام وغيره وغم لان الكلام في الحمد في مقابلة الانعام مع أنه مراد منه اختصاص الجنس على حاله

(قول المحشي) وما قيل الخ : قاله العصام

(قول المحشي) ففيه أنه صرف الخ : اذ الظاهر ابقاء الجملة خبرية وعلى للاستعلاء فانه لا ضرورة لاجرائها عن وضعها والحمد يحصل بالخبر كالانشاء على ان الاثبات المذكور متحقق على كل حال فهو الظاهر بخلاف الانشائه على احتمال فتأمل (قول المحشي) على تقدير جواز حذف العائد المجرور مع الجار أي بناء على ما ذكره ابن مالك في التسهيل وشرحه من أنه يجوز الحذف وان لم توجد الشروط المذكورة بقوله كذا الذي جر الخ : فيما اذا تعين الحرف الجار نحو الذي سرت يوم الجمعة أي فيه قال لجنس الحذف تعين المحذوف كما حسنه في الخبر والموصول أولى بذلك لاستطاعته وانما قال مع الجار إشارة الى أن ما يتوهم من أنه حذف الجار أولاً فان نصب العائد على المعنوية توسعاً ثم حذف فيكون حذفه قياساً من باب —

ان التقدير وعلمه على ان ما لم نعلم . بدل من الضمير المحذوف او خبر مبتدأ محذوف أو نصب بتقدير اعني . فقد تعسف وأما معنى فلان الحمد على الانعام الذي هو من أوصاف المنعم .

وأما على تقدير امتناعه كما صرح به الامام المرزوقي فلا يصح قوله مع تعذره الخ ، ففيه انه يجوز أن يكون التقدير وعلم به من البيان ما لم نعلم ويكون ما علم به عبارة عما يتوقف عليه التعليم من الشعور وغيره ، فالأولى أن يقال مع تكلفه في المعطوف عليه ( قوله ان التقدير الخ ) ، تعريف التقدير يفيد ان الزاعم قائل بالتحصيص التقدير على ما ذكره فلذا قال تعسف ولو كان مراده ، جواز ذلك التقدير فلا تعسف ( قوله بدل من الضمير الخ ) بناء على جواز حذف المبدل منه ، وقد صرح بامتناعه في غير صورة الاستثناء ابن الحاجب ( قوله فقد تعسف ) أي سلك الطريق الغير المستقيم

قوله ، والحذف عندهم كثير منجمل ، في عائد متصل ان انتصب ، لا دليل عليه والذاجوز سيويه والاختش أن يكون كذلك وأن يكونا حذفاً معاً وجزم غيرهما ما عدا الكسائي بأنهما حذفاً معاً بل في الرضوي ان مذهب سيويه والاختش حذفهما معاً ( قول المحشي ) وأما على تقدير امتناعه كما صرح به الامام المرزوقي وواقفه الشيخ الاثير وقال لم يذكر هذا الذي ذكره

ابن مالك أحد في الصلة وانما ذكره في الخبر ولا ينبغي أن يقاس عليه ولا أن يذهب اليه الا بسمع من العرب ( قول المحشي ) ففيه أنه يجوز أن يكون التقدير وعلم به الخ : ذكر هذا في الاطول وقال ان الشارح ذهل عنه وأنت خير بان تعليل الشارح يكون ما لم نعلم مفعوله يدل على انه انما حكم بالتعذر عند وقوع المتعذر مفعولاً به بلا واسطة كما وقع ما لم نعلم بناء على عدم التعسف فهو يمنع تقدير الضمير من غير أن يكون مفعولاً به بلا واسطة الا مع التعسف وذلك لانه اذا قدر به كما ذكره المحشي لا يوجد له مسوع أصلاً لعدم تعيينه هنا بخلافه في انهم لانه يتمدي به التعدية الخاصة فتحصل أن الشارح حكم بان التقدير متعذر مع وقوعه مفعولاً به ثم أجاب عما يرد من منع التعذر بمقالة الزاعم بانه انما حكم بالتعذر مع عدم التعسف هذا ظاهر الشارح والمحشي قال انما حكم بالتعسف على الحصر في الموصولة لكنه خلاف ظاهر الشارح كما هو ظاهر ( قول المحشي ) فالأولى عبر به دون الصواب لاحتمال التعذر في الطريقة الجادة

( قول المحشي ) تعريف التقدير الخ: رد لما في السمرقندي من أنه يمكن أن مقصود هذا القائل أن ما قاله ممكن في الجملة فلا ينافي أنه تعسف

( قول المحشي ) جواز ذلك التقدير أي كما يجوز كونها مصدرية هذا مراده كما يعلم من كلامه الآتي فمراده بالتقدير تقدير الكلام لا تقدير الضمير اذ لو كان المراد تقدير الضمير لكان المعنى انه انما كان تعسفا لحصر تقدير الضمير على تقديره منصوباً ولو جوز تقديره مجزوراً لم يكن تعسفاً وحينئذ ينافيه ما كتبه على قوله فقد تعسف من أن وجه ترك المصدرية وجعلها موصولة وبؤيد ما قلناه قول السمرقندي ويمكن أن يقال مقصود هذا القائل ان الحكم بأن ما موصولة ممكن في الجملة وان تقدير العائد ليس بمتعذر فتأمل

( قول المحشي ) وقد صرح بامتناعه في غير صورة الاستثناء الخ: أي صرح بذلك نقلاً عن الجمهور كما قاله الفزري على الجامي فلا ينافي ما نقل عنه هو من المنع مطلقاً وهذا الكلام يقتضي أن المستثنى منه في نحو ما قام الازيد وهو لفظ احد المحذوف مبدل منه عند الجمهور والظاهر أن ابن الحاجب يحتمل الا بمعنى غير هي الفاعل والسري في منعه في غير صورة الاستثناء المنع صحة قيام البدل مقامه فلا دليل عليه حتى يفيد المقصود منه وهو تقرير النسبة بخلافه في صورة الاستثناء فان —

أمكن من الحمد على نفس النعمة . ولم يتعرض للمنعم به .

حيث ترك الأيسر وهو جعل ما مصدرية وسلك الأعرس ( قوله أمكن ) من مكن الشيء مكانة أي أخذ مكانه ( قوله ولم يتعرض للمنعم به ) ، أي صريحاً وإلا فعموم الانعام ، المستفاد من اضافة المصدر الى الفاعل مستلزم لعموم المنعم به ضمناً

الا دليل عليه لكن هذا ان بقيت الا اداة استثناء غير داخلية في البدل وابن الحاجب يجعل البدل في ما قام أحد الا زيد مجموع الا زيد حذراً من تخالف النسبة وان أجابوا عنه بوجه آخر كما في الرضى وغيره حينئذ فعند الحذف لا دليل فتأمل ( قول المحشي ) حيث ترك الأيسر أي لم يجعله من الاحتمالات ويحمل الكلام عليه وسلك الأعرس وهو حصر الاحتمالات فيما ذكره ويلزم على ما قاله المحشي ان جعل ما مصدرية من التقدير فانه قال فيما مر ان وجه التمسك بالقول بانحصار التقدير فيما قاله وقد علمت أنه يؤيده كلام السمرقندي

( قول المحشي ) أي أخذ مكانه فامكن معناه اشد أخذاً للمكان من غيره والمكان هو القلب وما قيل معناه اشد تمكن فيان لحاصل المعنى وسبب الأشدية أن ذنبا النعمة للحمد بواسطة الانعام بخلاف الانعام لارتباطه بالمنعم بنفسه ( قول المحشي ) أي صريحاً راجع للتعرض لا للمنعم به لان الكلام في التعرض

( قول المحشي ) المستفاد من اضافة المصدر الى الفاعل اعلم أنه سيأتي انه إذا لم يذكر المفعول به مع الفعل المتعدي المسند الى الفاعل فالغرض ان كان اثباته أي ذلك الفعل لفاعله أو نفيه عنه مطلقاً من غير اعتبار عموم في الفعل بان يراد جميع افراده أو خصوص بان يراد بعضها ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فضلاً عن عمومته وخصوصه نزل الفعل أي نزل المتكلم الفعل منزلة اللازم ولم يقدر مفعوله لان المقدر بواسطة القرينة كاللذكور ثم بعد كون غرض المتكلم من الكلام ثبوت أصل الفعل اذا كان المقام خطابياً يكتبني فيه بمجرد الظن لا استدلالاً يطلب فيه اليقين البرهاني أفاد المقام ذلك أي كون الغرض المقصود بالتنزيل ثبوته لفاعله أو نفيه عنه مطلقاً مع التعميم في أفراد الفعل دفماً للتحكم اللازم من حمله على فرد دون فرد لان يعطي حينئذ في قولنا زيد يعطي معناه يفعل الاسماء ، ويوجد هذه الحقيقة مصدر هذا الفعل معرف بلام الحقيقة لا منكر لدلالته على الفردية وهي غير مقصودة فيجب أن يحمل في المقام الخطابي على استغراق الاعطآت احترازاً عن ترجيح احد المتساويين ولا تنافي بين افادة التعميم في أفراد الفعل وكون الغرض ثبوته لفاعله أو نفيه عنه مطلقاً لجواز أن لا يكون التعميم مقصوداً من الكلام ولكنه مقصود مما هو مقصود من الكلام وان لم يكن داخل في لكونه من مستبعات التراكيب فالمقصود من الكلام الاثبات والنفي مطلقاً ثم يقصد بتوسطه من الكلام التعميم ايها المبالغة فانه اذا ذكر المفعول العام يحصل تعميم أفراد الفعل لكن لا احتمالاً للتخصيص لانحصل المبالغة بخلاف ما اذا نزل منزلة اللازم فان عمومته لا أفراد الفعل عتلي لا يقبل التخصيص للتعميل حينئذ على القرينة العقلية وان لم يكن الغرض ذلك أي اثباته له أو نفيه عنه . مطلقاً فان قصد تعلقه بمفعول غير مذكور وجب التقدير بحسب القرائن الدالة على تعيين المفعول ان عامافعام وان خاصاً لخاص والا بان قصد اثباته أو نفيه باعتبار خصوص أفراد الفعل أو عمومها من غير اعتبار تعلق الفعل بمفعول لم يحز تقدير المفعول لقوات المقصود للمتكلم من بيان حال كونه معطياً رداً على من نفي الاعطاء لا بيان جنس ما تناوله الاعطاء رداً على من اثبت له اعطاء غير ذلك المقدر فالفرق بين تعميم أفراد الفعل وتعميم المفعول ظاهر وهما وان فرض تلازمهما



لقصور العبارة عن الاحاطة به وكلا يتوهم اختصاصه بشيء دون شيء .

استلزاما عقليا ، لا يقبل التخصيص ( قوله لقصور العبارة الخ ) اعادة اللام تشعر باستقلال كل واحد بالعلية ، ويانه ان التعرض للنعم به بذكر البعض أو بذكر الكل تفصيلا أو اجمالا وعلى التقادير الثلاثة العبارة قاصرة اما لعدم افادة —

في الوجود فلا تلازم بينهما في الاعتبار والقصد اذ لا دلالة للمقام الخطابى على اكثر من التعميم في أفراد الفعل اذ يكفي ذلك في دفع الترجيح بلا مرجح أما قصد المفعول فمبنى على غرض التكلم لا دخل للمقام الخطابى فيه اذا عرفت هذا عرفت أن الحشى هنا قائل بأنه نزل الفعل منزلة اللازم واستغنى عن التعريف المقدر بلام الحقيقة بالتعريف بالاضافة ثم التعميم هنا في أفراد الفعل اما مقصود من الكلام مستعمل فيه اللفظ كما في قولنا والا بأن قصد اثباته الخ : أو مقصود من المقصود من الكلام كما في ما قبل ذلك وقوله مستلزم لعموم النعم به ضمنا معناه أن عموم الانعام بالطريق المتقدم مستلزم لعموم النعم به في ضمن أنعم تبعاً لا قصداً فانهم دل على أمرين أحدهما قصدي وهو عموم أفراد الفعل والآخر تبعية لهذا المقصود وهو عموم أفراد النعم به وعلى هذا فتقوله ضمنا راجع للعموم ويمكن أن يكون متعلقاً بالنعم به أي النعم به المفهوم في ضمن الانعام لا المقصود وعلى كل الاستلزام مقابل للصراحة ولما كان التعرض للنعم به معناه ان يدل على عمومه أو خصوصه بلفظ ولو على وجه اللزوم والدلالة لا يشترط فيها القصد بناء على الصحيح من عدم اعتباره فيها ولا أن تكون بالصریح وقد قال المصنف انعم وهو يدل بواسطة دلالة على عموم الانعام على عموم النعم به فقد تعرض لعموم النعم به أراد الحشى رحمه الله تقييد التعرض المنفي بالصریح تصحيحاً لعبارة الشارح وبعدم القصد لذلك العموم أو للنعم به المفهوم من ترك المفعول اندفع ما يتوهم من أن القصور عن الاحاطة تفصيلا وعدم ذهاب نفس السامع كل مذهب موجود عند ترك المفعول أيضاً من هذا اللازم لان ذلك إنما يكون عند الاعتبار والقصد وبما ذكرنا ظهر فساد ما قيل على قوله استلزاما عقليا فيه أن التعميم في أفراد الفعل وهما وان فرض تلازمهما في الوجود فلا تلازم بينهما في القصد والاعتبار كما صرح به الشارح في بحث متعلقات الفعل اه فانه غفلة عن قوله ضمنا

( قول الحشى ) استلزاما عقليا ضرورة أن الانعام لا بدله من منعم به وان لم يكن مقصودا ولا مقدراً والالزومه ملازم المذكور اذ المقدر لا بد من دلالة القرينة عليه

( قول الحشى ) لا يقبل التخصيص ظاهره انه صفة للاستلزام ولا ضرر فيه لأن تخصيص العموم يعود بتخصيص الاستلزام وان كانت عبارته في بحث متعلقات الفعل فيما اذا نزل الفعل منزلة اللازم هكذا فان عمومه لأفراد الفعل عقلي لا يقبل التخصيص ويحتمل أن المعنى لا يقبل العموم معه أي لاستلزام التخصيص وانما وصف العموم بهذا الوصف للفرق بينه وبين ما اذا صرح بالمفعول العام كما لو قال على جميع نعمه فان المصريح به يقبل التخصيص لأنه من عوارض الألفاظ ولم يعول فيه على أمر عقلي بخلاف الضمى فانه ليس بلفظ بل هو مأخوذ من الاستلزام العقلي بقى أن المراد بالعموم هنا ليس المصطلح عليه لأنه صفة اللفظ ولا لفظ هنا فاعلم معناه تحقق أثر الفعل بكل صورة كما نقله الشارح عن أبي حنيفة رحمه الله حيث قال لا عموم للمقتضى بالفتح مع قوله بالحث فيما لو حاث لا يأكل بأي اكل بناء على وجود المخلف عليه في كل صورة لا على عموم المقتضى بفتح الصاد فليتأمل

( قول الحشى ) ويانه ان التعرض للنعم به الى آخره حاصله أنه إما أن يتعرض بأن يذكر الكل أو البعض وعلى

## ولتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ثم انه

الاحاطة كما في ذكر البعض في التفصيل أو لافادة الاحاطة الناقصة كما في الاجمال وكذا توهم الاختصاص بشي، وهو المذكور دون شي، وهو المتروك متحقق على التقادير الثلاثة وكذا ذهب نفس السامع كل مذهب ممكن انما يتحقق اذا لم يذكر شي، منها (قوله ثم انه الخ) كلمة ثم :

كل إما على وجه التفصيل أو الاجمال وعلى التقدير الأربعة العبارة قاصرة إما لعدم افادة الاحاطة كما في ذكر البعض في حال التفصيل الذي فرضناه للكل أو البعض أما الثاني فظاهر لأن التعداد لا يفيد الاحاطة لاحتمال تركه بعض ما أراد ايقاع الحمد في مقابله لعدم امكان الاحاطة بالكل تفصيلاً وان كان هو في الواقع لم يحمد إلا على ما ذكره وأما الأول فلانه لا يمكن ذكر الكل على وجه التفصيل فلا بد أن يكون المذكور هو البعض فتقوله كما في ذكر البعض في التفصيل أي في صورتى تعرضه لتفصيل الكل أو البعض فجمعه واحداً لا اتحادهما في أن المذكور البعض وان كان الغرض في الأول التعرض للكل وأما لافادة الاحاطة الناقصة كما في الاجمال للكل أو البعض للنقص بعدم التفصيل في المحمود عليه وان كان هو كل المحمود عليه في صورتين وهذا لا ينافي أنه في الثانية بمحض النعم من حيث هي وقوله بعد على التقادير الثلاثة أي تقدير التعرض لذكر الكل أو البعض على التفصيل وتقدير التعرض لذكر الكل أو البعض على الاجمال وعند التعرض لذكر الكل أو البعض على التفصيل واحداً أيضاً لما مر واعلم ان الناس فهموا من قول الشارح لتصور العبارة الخ انه لا يمكن الخامد الاحاطة بجميع النعم بالعبارة فوقوا فيما لا ينبغي والمحشي رحمه الله فهم أن معناه ان العبارة المأني بها لبيان المحمود عليه سواء كان الكل أو البعض لا تفيد الاحاطة بالمحمود عليه فلذا زاد لفظ الافادة في تقريره لأنه ان جعل الكل محمداً عليه على التفصيل لا يمكنه الاثبات بعبارة تحيط به كذلك وان جمعه البعض على التفصيل فكذلك لاحتمال أن يكون حامداً على الكل واقتضاه على ما ذكره اقتضاراً على الأهم لعدم امكان الاحاطة وان جمعه الكل أو البعض على الاجمال فهو وان أفادت عبارته الاحاطة بالمحمود عليه لكنها ناقصة بسبب الاجمال واذا كانت العبارة لا تفيد المراد فتركها أولى فان قلت يمكنه في الحمد على البعض تفصيلاً أن يقول وعلى الايمان والعافية مثلاً أحمد فيفيد الاحاطة قلت افادة انه لا يحمد على غير ذلك لا يناسب مقام الحمد بل غاية عدم افادة الحمد عليه وفرق ما بين افادة عدم الحمد وعدم الافادة فليتأمل ثم ان المتروك في صورة ذكر الكل اجمالاً هو التفصيل فيتوهم اختصاص الحمد بحال الاجمال دون التفصيل وكذلك اذا ذكر البعض تفصيلاً أو اجمالاً بل لو أمكن ذكر الكل تفصيلاً لجاء ذلك التوهم وقوله وكذا ذهب الخ : أي انما تذهب نفس السامع كل مذهب ان لم يتعرض لذكر الكل أو البعض على التفصيل أو الاجمال والا فلو تعرض لذلك لكان المذكور في صورتى التعرض لذكر الكل أو البعض تفصيلاً هو البعض اذ هو الممكن في الأول والمقتصر عليه في الثاني وليكان المذكور في صورتى التعرض للكل اجمالاً والبعض اجمالاً الكل على وجه الاجمال في الأول والبعض كذلك في الثاني فيفهم ان ذلك الحمد في مقابلة هذا المذكور المخصوص فلا تذهب نفس السامع لغيره هذا ما عندي والله سبحانه وتعالى أعلم (قول الشارح) ثم انه صرح الخ : مقابل تقوله ولم يتعرض الخ : فيفيد أن نبي التعرض فيما سبق انما هو على وجه التصريح فلا ينافي التعرض له لزوماً كما قاله المحشي فيما سبق فاندفع ما في الغنى من أن المراد بالتصريح مطلق التعرض بدليل مقابله لنبي التعرض

صرح ببعض النعم إيماءاً، إلى أصول ما يحتاج إليه في بقاء النوع، بيانه أن الإنسان مدني بالطبع أي محتاج في تمييزه إلى التمدن وهو اجتماعه مع بني نوعه، يتعاونون ويتشاركون في تحصيل الغذاء واللباس والسكن وغيرها وهذا موقوف على أن يعرف كل واحد صاحبه مافي ضميره والاشارة لاتقي بالمعدومات والمعقولات الصرفة

للتراخي في الرتبة كما في قوله ان من ساد ثم ساد أبوه. اشارة الى ترقى المصنف رح في مراتب البلاغة (قوله صرح ببعض النعم) من، حيث انه نعمة وهو تعليم البيان حيث عطفه على الانعام المحمود عليه (قوله الى أصول ما يحتاج إليه الخ) وهو الغذاء واللباس والسكن وغيرها من المنكح ودفع المؤذيات، وقيد الاصول احترازاً عن الامور الجزئية التي يحتاج إليها في بقاء النوع أحياناً وإيسار علم الشرائع والشارع والمجزة داخله في أصول،

(قول المحشي) للتراخي في الرتبة يعني انها رتبة أرفع مما قبلها فالمراد بالتراخي التفاوت وحاصل مراده انه لما كان كلام الشارح حكاية عن صنع المصنف كان المقصود بيان حال المصنف من ترقيه في مراتب البلاغة بأن أتى بأمر يبلغ بعد آخر ولا شك أن مرتبة الاتيان يبلغين أعلى من مرتبة الاتيان يبلغ واحد وهذا على قياس ما قاله الرضى من أن ثم في والله ثم والله للتدرج في الارتقاء وأما ما بين به ذلك متابعة للفنري من أن رتبة تفصيل النعم متباعدة عن رتبة الاجمال فبعد عن المقصود الا أن يتكلف فيه فيرجع لما قلنا ثم إن التراخي في الرتبة لا ينافي الترتيب في الذكر بأن يكون مرتبة ذكر المتأخر بعد ذكر المتقدم كما في الشاهد الذي ذكره لان سيادة نفسه به أخص ثم سيادة الاب ثم الجد أما ما نحن فيه فلا يظهر فيه ذلك فلذا تركه المحشي والحاصل ان ثم قد تكون للترتيب في الذكر مع التدرج في مدارج الكمال وقد تكون للثاني فقط به عليه الرضى

(قول الشارح) صرح ببعض النعم أي بعض الانعامات سماه نعمة لتعلقه بها (قول المحشي) من حيث انه نعمة يعني ان الاضافة في قول الشارح ببعض النعم لاخراج ما ذكر لا بعنوان انه نعمة وان كان نعمة في الواقع ووجه انه صرح به من تلك الحثية هو عطفه على المحمود عليه وحينئذ لا يصح ادخال غير نعمة البيان في المصريح به اذ لم يذكر بعنوان انه نعمة فلا يصح حمل كلام الشارح الآتي على خلاف هذا كما صنع الفنري حتى يحتاج لما تكلفه في لفظ التصريح ثم المراد بقوله من حيث انه نعمة من حيث انه محمود عليه اذ الحمد مداره على الجليل تعلق بنعمة أولاً فصح قوله حيث عطفه الخ: ثم ان كلامه يفيد انه لا يوجد الايماء الا عند ذكره من تلك الحثية وهو ظاهر فتأمل (قول الشارح) إيماء الى أصول الخ: وجه الايماء توقف كل من تلك الاصول على البيان مع الاحتياج إليها على الدوام (قول المحشي) وقيد بالاصول احترازاً الخ: لعدم صلاحيته للايماء إليها لعدم لزومها كذلك الاصول

(قول المحشي) وإيسار علم الشرائع الخ: رد على الفنري حيث جعل الاصول شاملة لذلك ثم قال ان تبين الشارح أصالة تلك النعم ثم تنزيل كلام المصنف عليه واحداً بعد واحد منهيها الى الدعاء لمعاوني الرسول ثم تغير الاسلوب فيه تنبيهاً على أن أصالة معاونتهم ليست كإصالة تلك النعم صريح في الشمول المذكور وحاصل الرد ان المراد بالاصول ما يحتاج إليه في بقاء النوع كما هو صريح الشارح لافي انتظام أمر الاجتماع فلا صحة لهذا الاستدلال يدل عليه تفريع قوله فانم الله فقط وعطف ما بعده ثم وانما تعرض لكون الاجتماع انما ينتظم الخ: بياناً للوجه العقلي كما سيأتي وبهذا ظهر فساد ما قيل ان البقاء محتاج للقوانين الشرعية وما تتوقف عليه نعم البقاء على الوجه الاكمل متوقف على ذلك لكن لا تعرض له في كلام الشارح

## وفي الكتابة مشقة فانم الله عليهم بتعليم البيان

ما يحتاج اليه فان الاحتياج اليها لا تنظام أمر الاجتماع على ما ينبغي وعدم اختلاله يدل على ما قلنا ذكر قوله فانم الله بعد ذكرها وتفريمه عليها وعطف قوله ثم ان هذا الاجتماع على قوله ثم انه صرح الخ : وعدم ادخاله تحته ( قوله يتعاونون الخ ) : عطف بيان لقوله يحتاج أو جملة مستأنفة وجعله حالا ركيك من جهة المعنى ( قوله وفي الكتابة مشقة ) لانه يحتاج الى الآلات والحركات الغير الضرورية بخلاف البيان ، فانه متعلق بالتنفس الضروري غير محتاج الى آلة مع أن في الكتابة ضرراً وهو بقاؤها بعد تحصيل الاعلام ، ثم ان فهم المعاني ، من الاشارة والكتابة

( قول المحشي ) عطف بيان لقوله يحتاج الخ : يعني أنه بيان للمحتاج اليه وهو التعاون الواقع بينه وبين بني نوعه فكل انسان يحتاج الى أن يعين الغير في عمل لتحصيل فائدة له بذلك كالخذ الاجرة على عمله وأن يعينه الغير في عمل آخر لذلك فعبّر عن هذا المعنى أولاً باجتماعه مع بني نوعه ثم بين يتعاونون الذي هو المقصود من الاجتماع وليس المراد انه بيان لقوله كل انسان كما وهم حتى يلزم اختلاف الزاجع والمرجع اذلا وجه حينئذ لقول المحشي الخ : وتفسير الاجتماع بالمقصود منه لا يضر بل هو المحجوج الى البيان كيف وقد قيل ان عطف البيان هو البدل ولم يجب أحد بدل الاشتغال فما قيل إن التعاون غير الاجتماع فلا معنى لتفسيره به لافعى له .

( قول الشارح ) والاشارة لاتني بالمعدومات الخ : يعني ان الاشارة لو وضعت للافادة لم توضع الا لما هو مشار اليه باليد مثلاً وهو المحسوس اذلا تصلح للمعقول وحينئذ لاتني الخ : ثم انه يفيد انها قد تودي بعض المعقولات والمعدومات الصرفة ويمكن أن يكون بطريق لزومه للمحسوس

( قول الشارح ) والمعقولات الصرفة قيد به لاجراج المعقول المحسوس من بعض الوجوه كالكلبي الطبيعي على القول بتحقيقه في الجزئيات فانه يمكن تأديته بالاشارة

( قول المحشي ) فانه متعلق بالتنفس الضروري لان الصوت وتقطيعه كيفية للتنفس

( قول المحشي ) وهو بقاؤها الخ : أي فربما يطع عليها من لا يراد اطلاعه

( قول المحشي ) ثم إن فهم المعاني الخ : دفع لما يقال ان كلام الشارح يقتضي انه على تقدير وضع الاشارة والكتابة للمعنى لاحاجة للفظ مع انها يتوقفان على التعليم والتعلم المتوقفين على اللفظ وحاصله انها كاللفظ سواء بسواء فما دفع به ترتيب الفهم من اللفظ على لفظ سابق يدفع به توقف الفهم منهما عليه وحاصله ان طريق الفهم لا ينحصر في لفظ سابق بل يكون بتكرز الاطلاق مع القرائن كان يشار باليد الى داخل البيت ولم يكن فيه سوى الكتاب فيعلم أن الاشارة اليه فهو المعنى بها

( قول المحشي ) من الاشارة والكتابة المراد بالاشارة الاشارة باليد مثلاً لا اسم الاشارة لان الكلام في غير اللفظ وبالكتاب نفس النفس بدون توسط الدلالة على اللفظ

( قول المحشي ) أصول ما يحتاج اليه الاضافة يانية أو على معنى من التبعية ولا يظهر أن يكون بمعنى اللام لانه لا يوافق قوله بعد التي يحتاج اليها وقوله فان الاحتياج الخ : وعلى التبعية فالمراد البعض المحتاج اليه في بقاء النوع دائماً وقوله وهو الغذاء الخ : تفسير للاصول وقوله الامور الجزئية الخ : كالأدوية

وهو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير. ثم ان هذا الاجتماع انما ينظم اذا كان بينهم معاملة. وعدل يتفق الجميع عليه لان كل واحد يشتهي ما يحتاج اليه ويفض على من يزاحمه فيقع الجور. ويختل امر الاجتماع والمعاملة. والعدل لا يتناول الجزئيات الغير المحصورة بل لابد لها من قوانين كلية وهي علم الشرائع ولا بد لها من واضع يقررها على ما ينبغي. مصونة عن الخطأ وهو الشارع ثم الشارع لابد أن يمتاز باستحقاق الطاعة وهو انما يتقرر بآيات تدل على ان شريعته من عند ربه وهي المعجزات وأعلى معجزات نبينا عليه الصلاة والسلام القرآن الفارق بين الحق والباطل فقوله (وعلم) من عطف الخاص على العام.

على تقدير فرض وضعها لما كلفنا اياها من الالفاظ، بتكرار اطلاقها عليها مع القرائن (قوله وهو المنطق الفصيح الخ) أي المنطق الظاهر، الذي لا يلتبس بعضه ببعض كما في ألحان الطيور المظهر عما في الضمير بدلالات وضعية اما من الله أو من أهل اللغة على ما حقق في موضعه (قوله ثم ان هذا الاجتماع الخ)، بيان لوجه عقلي للتعرض للصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وتخصيص الصفات الثلاثة المذكورة من نعوته (قوله معاملة)، بأن يأخذ واحد منهم ما يحتاج اليه من آخر ويطلبه ما عنده فاضلا عن حاجته عوض ما أخذ منه (قوله وعدل يتفق الجميع عليه) أي استواء في المعاملة يتفق الكل على انه عدل وليس بخروج عن الاستواء. (قوله والعدل) ابتداء كلام كأنه قيل فلا بد من العدل والعدل الى آخره وليس عطفًا على المعاملة.

(قول المحشي) على تقدير فرض وضعها لم أعرف وجها للجمع بين التقدير والفرض (قول المحشي) بتكرار اطلاقها عليها مع القرائن عدل عن قول الفري بان يخلق الله علما ضروريا في كل أحد بحيث يعلم دلالة كل نقش على معناه من غير توسط الالفاظ لانه خلاف اعتاد فلو لم تقطع بعده فلا أقل من مخالفته للظاهر مخالفة قوية قاله ابن الحاجب حيث دفع به توقف فهم المعنى من اللفظ على لفظ سابق

(قول الشارح) فانعم الله عليهم بتعليم البيان أي انعاما مصورا بتعليم البيان فظهر ان وعلم من عطف الخاص تدبر (قول المحشي) أي الذي لا يلتبس الخ: تفسير للظاهر الذي هو تفسير الفصيح وهو شامل لما فيه أكنة والغايات منها وغير المعرب لانه المظهر فاندفع ما قاله الفري وكون الفصاحة الظهور هو ما سيأتي عن دلائل الإعجاز سواء كان معنى مجازيا كما سيأتي عن الأساس أو حقيقيا كما هو ظاهر التاموس والصحاح فاندفع توقف بعضهم

(قول المحشي) بيان لوجه عقلي الخ: فيه رد على الفري حيث جعل ذلك من جملة الاصول المومي اليها كما مرت الإشارة اليه وحاصل الوجه العقلي انه كما يحتاج الى تلك الاصول في بقاء النوع يحتاج الى علم الشرائع والشارع والمعجزات في كون ذلك البقاء على الوجه الأكمل وأشار الى الصفة الاولى بقوله مصونة عن الخطأ والثانية بقوله بل لابد لها من قوانين كلية الخ: والثالثة بقوله وأعلى معجزات نبينا الخ

(قول المحشي) بان يأخذ واحد منهم الخ: فسر هذا التفسير لان الكلام في ما قبل الشرع ومثله يقال في تفسير العدل بالاستواء وضمير حاجته راجع لكل من الأخذ والمأخوذ منه وقيد به لان هذا هو ما ينتظم به الاجتماع قوله يتفق الكل على انه عدل فضمير عليه راجع للعدل باعتبار صفته

رعاية لبراءة الاستهلال وتبنيها على جلالة نعمة البيان كما اشير اليه في قوله تعالى خلق الانسان علمه البيان  
(من البيان) بيان لقوله (ما لم نعلم) قدم عليه رعاية للسجع (والصلاة على نبينا محمد خير من نطق بالصواب)  
دعاء للشارع المقتز للقوانين (وافضل من أوتي الحكمة) اشارة الى القوانين لان الحكمة هي علم الشرائع على  
ما فسر في الكشف ؛

على ما وهم (قوله رعاية لبراءة الى آخره) المفعول له سبب حامل على الفعل وهو ، قد يكون غاية مترتبة معلولا  
له في الخارج وقد يكون علة بائنة فالاول من الاول والثاني من الثاني ، فان الرعاية . مترتبة على عطف الخاص على العام  
باشتماله على لفظ البيان والتنبية باعث على العطف المذكور وليس معلولا له في الخارج انما المعلوم له التنبية . فاندفع ما قيل  
ان الرعاية انما تحصل بايراد لفظ بيان ولا مدخل للعطف المذكور فيه (قوله ما لم نعلم) ،

(قول المحشي) على ما وهم جملة وهما لان المعاملة بمعنى الاخذ المتقدم مضبوطة لاحاجة لها لقانون كلي ولا للاتفاق  
عليها بخلاف المدل

(قول المحشي) على ما وهم أيضاً الواهم الفكري وقد تكلف لافراد ضمير يتناول فقال انه باعتبار ما ذكر أو كل واحد

(قول الشارح) على ما ينبغي كان يفصلها ويبين شروطها

(قول الشارح) لا بد أن يمتاز الى آخره لاجل اتقياد الباقي له

(قول الشارح) فتقوله علم الخ : تفريع على قوله ثم إنه صرح الخ : بيان للكيفية التي وقع التصريح عليها وهو أنها  
طريق عطف الخاص ولعلها وهي التنبية وما ترتب عليها وهو البراءة والحاصل ان مطلق التصريح علة الائتماء المتقدم لكن  
لما كان وجه الائتماء توقف تلك الاصول على البيان اذ ان يكون ذكره بطريق بذه على جلالاته وهو عطف الخاص  
وترتب عليه حفظ براءة الاستهلال وهذا لا يتافي امكان ترتبها على مطلق الذكر فليتأمل

(قول الشارح) رعاية أي حفظاً كما في حواشي المختصر

(قول المحشي) قد يكون غاية مترتبة أي لا دخل له في إيجاد الفعل بخلاف الباعث فان له دخلاً فيه

(قول المحشي) فان الرعاية مترتبة فانه ترتب على ذكر خصوص تعلم البيان بطريق عطف الخاص الذي علة  
التنبية حفظ براءة الاستهلال ولا دخل لذلك الحفظ في العطف المذكور لحصوله بغيره أما التنبية فلا يكون إلا به لأنه  
يوهم أنه بلغ في الشرف والكمال الى حيث يرفع عن الدخول تحت العام وبهذا ظهر وجه عدم جعل الرعاية بمعنى الملاحظة  
علة بائنة على العطف إذ لا دخل لها فيه قوله والتنبية بائنة أي وقصد التنبية علة بائنة على العطف المذكور لأنها تقتضيه  
بخلاف ملاحظة البراءة كما مر

(قول المحشي) مترتبة على عطف الخاص على العام باشتماله الخ يعني أن عطف الخاص هنا لما كان علة قصد التنبية  
على جلالة نعمة البيان كان لا بد أن يشتمل على لفظ البيان فقام ذلك العطف مشتتاً عليه ترتب عليه حفظ براءة  
الاستهلال فظهر وجه الترتب على العطف المذكور وان ما قيل ان الترتب انما هو على الاشتغال على لفظ البيان فيكون  
التعليل له لا العطف وهم

(قول المحشي) فاندفع ما قيل ان الرعاية الخ يعني اننا وان قلنا ان الرعاية غاية مترتبة لكنها لم ترتب على العطف —

ولفظ أوتي تنبيه على أنه من عند ربه لا من عند نفسه . وترك الفاعل لأن هذا الفعل لا يصاحبه إلا الله  
( وفصل الخطاب ) إشارة إلى المعجزة لأن الفصل التمييز ويقل للكلام البين فصل بمعنى مفسول ففصل  
الخطاب البين من الكلام الملخص

أي في الزمان السابق على التعليم بوجه من الوجود يدل عليه نفي العلم المطلق وذلك بخلق علم ضروري في أبناء آدم  
عليه السلام بجميع الاسماء والسميات من كل لغة ( قوله ولفظ أوتي الخ ) . يعني أن في لفظ الالاء تنبيهاً على أنه ليس من  
عند نفسه ومعلوم أنه لا يتصل لهذا الفعل غيره تعالى فيكون منه تعالى . فالظاهر أن يقدم قوله لا من عند نفسه على قوله  
من عند ربه إلا أنه قدمه للتأدب ولكونه اثباتاً ( قوله وترك الخ ) . دفع لما يترأى من أن اللائق للتنبيه المذكور التصريح  
بالفاعل بأن في عدم التصريح به نكتة أخرى وهي الإشارة إلى أن هذا الفعل لا يصلح لغيره ( قوله إشارة إلى المعجزة )  
بإسماله على القرآن الذي هو معجزة لا أن كل فصل الخطاب معجزة لعدم اعجاز ما سوى القرآن ولا أن المراد منه القرآن  
بل على إيراد لفظ البيان وحاصل الدفع أن إيراد لفظ البيان إنما كان بسبب كونه من عطف الخاص فهو المترتب عليه  
الرعاية في الحقيقة فتحصل أن العلة في عطف الخاص هو قصد التنبيه على جلالة نعمة البيان وغاية العطف المعلل بالتنبيه هي  
تلك الرعاية وما قبل عطف الخاص على العام مشتمل على أمرين المذكور في الجملة والذكر بالطريق الخصوص فالرعاية  
للأول والتنبيه للثاني وكل منهما حالة بائنة والمبني على جلالة نعمة البيان هو الثاني ففيه أنه غير مستحسن كما نقل عن السمرقندي  
لخالفته ظاهر العبارة من رجوع التعليين لعطف الخاص

( قول المحشي ) أي في الزمان السابق الخ بيان لطرف انتفاء العلم وقوله بوجه من الوجود متعلق بالعلم المنفي وإنما خصه  
بهذا لأن ذلك التعليم لا يتأتى إلا من الله فإن المعلم إنما يعلم بوجه ما ما نعلمه بوجه آخر فلا يكون ذكره تطويلاً بل بيان  
لكمال المنه وعلم أنه لا تنافي بين قوله هنا بخلق علم ضروري وقوله فيما تقدم كنهنا إياها من الألفاظ الخ لأن الكلام  
هنا في علم أول من تعلم وما تقدم في فهمنا معنى الألفاظ التي استعملها ذلك المعلم تدبر  
( قول المحشي ) يعني أن في لفظ الالاء أي بخلاف من له الحكمة ومن جاء بالحكمة وإنما عبر بيمني إشارة إلى مخالفته  
ظاهر الشارح حيث قدم من عند ربه لكن لما كان لنكتة كان كأنه مؤخر فاحتاج إمعاناً

( قول المحشي ) فالظاهر أن يقدم الخ وجه تفرعه على ما قبله أن كونه ليس من عند نفسه مفهوم من لفظ الالاء بلا  
واسطة بخلاف كونه من عند ربه فإنه بواسطة علم أنه لا يصلح لهذا الفعل غيره تعالى وما بالذات مقدم على ما بواسطة قاله  
شيتنا وإنما كان بواسطة لأن مفاد المبني المفعول وقوع الفعل على المنعول أما الوقوع من الفاعل فليس مراداً من اللفظ  
لخلف الفاعل نسباً ونسباً ولذا لا يحتاج للقرينة كإسباني وقيل وجه الظهور أنه يلزم من كونه من عند ربه كونه ليس من عند نفسه  
فتقديم من عند ربه على لا من عند نفسه يلزم عليه ضياع لا من عند نفسه بخلاف ما لو أخر من عند ربه فإنه لا يلزم من كونه  
ليس من عند نفسه كونه من عند ربه وفيه أنه لا وجه حينئذ لتفرعه على ما قصده بالعمانية من التغير بل ذلك ظاهر مطلقاً  
حتى لو قال من آناه الله وعلى كل الجواب قوله إلا أنه قدمه الخ لأنه باعتبار مكانة الأصلي وبالذات مقدم ولا ضياع تدبر  
( قول الشارح ) وترك الفاعل الخ أما الفعل فباق غايته أنه تغيرت هيئته فليس من تبديل التركيب بتركيب آخر كإسباني  
( قول المحشي ) دفع لما يترأى الخ رد لما في القاري من أن دلالة الالاء على أنه ليس من عند نفسه ظاهر وأما

الذى يتبينه من يخاطب به ولا ياتبس عليه او بمعنى فاصل اى الفاصل من الخطاب الذى يفصل بين الحق والباطل والصواب والخطأ. ثم دعا لمن عاون الشارع فى تنفيذ الاحكام وتبليغها الى الابداء بقوله ( وعلى آله ) . أصله أهل بدليل أهيل . خص استعماله . فى الاشراف ومن له خطر وعن الكسائى سمعت اعرابيا فصيحاً يقول أهل واهيل وآل وأويل ( الاظهار ) .

لعدم صحة المعنى ( قوله الذى يتبينه من يخاطب به ) أى يفهمه ، وإيتاء الكلام البين لا يقتضى أن يكون كل كلام يرد على ذلك حتى ترد المتشابهات على رأي من وقف على الآلة ( قوله بين الحق والباطل الخ ) . الحق والباطل فى الاعتقادات والصواب والخطأ فى الاعمال ( قوله أصله أهل ) أبدلت الهاء همزة فتوات همزتان أبدلت الثانية ألفاً ( قوله خص استعماله الخ ) . يعنى أنه فرق بينهما فى الاستعمال فيقال أهل الحجام ولا يقال آله ( قوله فى الاشراف ) فى التاموس الشرف محركة الملو والمكان العالي والجحد ،

دلالة على أنه من عند ربه فبالحظ أن إيتاء الحكمة لا يكون إلا من الله فكان قوله وترك الفاعل الخ مستغنى عنه اللهم إلا أن يجعل توضيحاً لسابقه

( قول المحشي ) لعدم صحة المعنى لاقتضائه أن غير النبي عليه الصلاة والسلام أوتي القرآن وفيه رد على الأطول حيث فسر فصل الخطاب بالخطاب المفصول التميز عن غيره بحيث لا يشبهه بكلام البشر لا عجزه ( قول الشارح ) لأن الفصل التميز بيان للمعنى اللغوي وقوله ويقال الخ بيان لوجوده فيما نحن فيه فحصلت المناسبة ( قول الشارح ) البين من الكلام أى ظاهر الدلالة وقوله المختص أى الخالص من الحشو وحينئذ يكون مفصولاً من جهة دلالة ولفظه وقوله الذى سنينه تيمية ذلك تدبر وإنما لم يقل الكلام البين رمزاً الى أنه يجوز أن يكون من اضافة الصفة الى الموصوف أو على معنى من

( قول المحشي ) وإيتاء الكلام البين لا يقتضى الخ فتقوله فيما تقدم بأشتماله على القرآن أى من حيث ما فيه من البين وحينئذ فالمعجزة المشار اليها هو ذلك البين أو الكل بطريق التنبيه بالبعض عليه فليس فى كلامه جعل القرآن كله بياناً حتى يبقى الاشكال وأجاب الغزالي بأن المراد بفصل الخطاب هو المراد بقوله تعالى لا ريب فيه أى لا ريب فى حقيقته وأنه من عند الله وإن كان فيه متشابه لا يفهم وكذا يقال هنا أى يتبين حقيقته وفيه ان هذا خاص بالمعجز وقد مر أن غير النبي عليه الصلاة والسلام لم يكن كتابه للإعجاز وبأن الكلام مبني على مذهب المتأخرين من أن الراغبين فى العلم يملكون تأويل المتشابه وهم الخاطبون بها فيقيدونها ولا تلبس عليهم وبأن المخاطب بها هو الرسول عليه الصلاة والسلام وهو يتبينها والكل خلاف الظاهر إذ لا دليل عليه

( قول المحشي ) الحق الخ يتأمل مع ما مر فى بيان الحق والصدق من أنه مطابقة الواقع النسبة الكلامية أو عكسه ومع ما فى كلام النجاشي من وصف العمل بالبطلان والأمر هين

( قول المحشي ) يعنى الخ بين بهذه العناية أن التفرقة انما هي فى الاستعمال أما الوضع فعام وان معنى اختصاصه بالاشراف أن المضاف اليه لا بد أن يكون شريفاً لا ما يصدق عليه الآل نعم يكتسب الشرف من المضاف اليه



## جمع طاهر كصاحب وأصحاب ،

أو لا يكون إلا بالآباء ، أو علو الحسب انتهى فقوله ومن له خطر ، دفع اتوهم تخصيص الاشراف بشرف الآباء ، أو بعلو الحسب وبيان أنه مختص ، بالعلاء وفي الكشف ، ينافي تصغيره اختصاصه بالاشراف فدبر (قوله جمع طاهر) في القاموس الطاهر بالضم تقيض التجاسة كالطاهرة طهر كنصر وكرم فهو طاهر وطهر وطهير

(قول المحشي) ولا يكون إلا بالآباء ، أي لا يكون المجد إلا بالآباء ، أو علو الحسب فقوله أو علو الحسب عطف على الآباء ، وفي بعض النسخ أولاً يكون إلى آخره وهو الذي في القاموس أي أولاً يكون الشرف إلا بالآباء ، وفي بعض النسخ أو بعلو الحسب والمجد كما في القاموس قبل الشرف والكرم أولاً يكون إلا بالآباء ، أو كرم الآباء ، خاصة (قول المحشي) أو علو الحسب الحسب ، مفاخر الرجل من جبة آباءه فقوله ولا يكون إلا بالآباء ، أي بشرف الآباء ، مطائناً سواء ، علا أولاً وعلى كونه بعلو الحسب لا بد أن يكون بالشرف للآباء ، بشرط أن يكون عالياً (قول المحشي) دفع اتوهم تخصيص الخ لا يتوهم تخصيص إلا إذا كان هناك قولان فيتعين نسخة أو في قوله أولاً يكون الخ أما على الواو فهو قول واحد مردد فغاياته الاحتمال لا التوهم

(قول المحشي) بالفضلاء ، بالناء ، والضاد وفي نسخة المعتلاء ، وهي أولى إذ لا وجه لقصر بيان الاختصاص بالفضلاء على قوله ومن له خطر دون الاشراف بخلاف الاختصاص بالمعتلاء ، فانه مستفاد من من (قول المحشي) ينافي تصغيره الخ لأنه وإن كان التصغير في آل والشرف فيما أضيف إليه إلا أنه اكتسب الشرف من المضاف إليه وأجيب بأن التصغير يأتي للتعظيم من باب الكناية فانه يكتفي بالتصغير عن بلوغ الغاية في العظم لأن الشيء إذا جاوز حده جانس ضده ومنه قوله ، داهية قد صغرت من الكبر صل صفا ما تنطوي من القصر كذا في رضى الشافعية فما قيل من أن آتيانه للتعظيم فرع آتيانه للتحقير فلا يصح إلا بعد الحكم به ليس بشيء لأنه إنما يتوقف على آتيانه للتصغير ولا يلزم منه التحقير وأجيب أيضاً بأن الشرف مقول بالتشكيك

(قول الشارح) جمع طاهر الخ اعلم ان اللائق بقول الشارح في شرح الكثاف الحق ان جمع فاعل على أفعال لم يثبت كما نص عليه الجوهري أي حيث قال جمع الصاحب صحب مثل راكب وركب وصحبة بالضم كفاره وفرهة وصحاب مثل جائع وجياع وصحاب مثل شاب وشبان والاصحاب جمع صحب مثل فرخ وأفراخ والصحاب بالفتح الأصحاب وهي في الأصل مصدر اه أن يكون معنى كلامه هنا أن اطهاراً جمع طهر ساكن الماء مخفف طهر بضمها الذي هو جمع طاهر فان فعل ساكن المين يجمع على أفعال كثيراً كقمر ، واقراء ، ومعنى قوله كصاحب وأصحاب انه مثله في أن أصحاب جمع صحب الذي هو جمع صاحب وانما عبر بذلك في كل قصراً للمسافة كما نبه عليه في شرح ديباجة المصباح ومما يعين ذلك قول المحشي في حاشية الدواني الأصحاب جمع صاحب عند من يجوز جمع فاعل على أفعال وأما عند من لا يقول به فهو إما جمع صحب بسكون الخاء كقمر وأنهار أو جمع صحب بكسر الخاء مخفف صاحب كقمر وأنهار اه وان قال ابن الطيب شارح القاموس انه لم ينطلق أحد بصحب مخفف صاحب أصلاً حتى يكون جمعاً له وما قيل انه جمع طهر مصدراً بمعنى طاهر ففيه مع مخالفة القيس عليه ان المصدر يستوي فيه الواحد والجمع ولا نوعية هنا ويمكن دفعه بأن المتعجم جمعه المصدر بمعناه الحقيقي أما هنا فهو مختلف باعتبار انجاده بتلك الذوات

(وصحابه الاخبار) . جمع الخير بالتشديد (أما بعد) ، اصله ، مهما يكن من شيء ، بعد الحمد والثناء ،

والجمع اطهار وطهارى وطهرون ، فلا ينافي ما في شرح الكشف من أنه جمع طهر كتمر وأنمار ولا حاجة الى ما قيل انه جمع لظاهر من حيث المعنى ، فانه يخالفه اتنايد بصاحب وأصحاب ( قوله وصحابه ) بفتح الصاد وكسرهما يستعملان . في الرفع والجر والمراد أصحاب الرسول عليه السلام . وهم الذين طالت صحبتهم مع النبي عليه السلام مسلمين ، وقيل بشرط الرواية ، وقيل هم مسلمون رأوا النبي صلى الله عليه وسلم ( قوله جمع خير ) بالتشديد قيد بالتشديد لما في القاموس من أن الخفة في الجمال ، والمبسم والمشدة في الدين والصلاح وما ذكرناه أولى مما قيل انه احتراز عن خبر أفعل التفضيل . فانه لا يثنى ولا يجمع لكونه في التقدير أفعل من ، فان المذكور في النسخة المصححة . جمع الخير معرفاً باللام ( قوله أصله ) أي غالباً اذ لا يطرء في نحو أما قريباً فانا أفضلها فان التقدير مهما ذكرت قريباً

( قول المحشى ) والجمع اطهار راجع للمفردات الثلاثة وقوله وطهارى بفتح الطاء كما في القاموس وهو راجع لظهر كفرح وكذا طهرون راجع لطهر اه شيخنا والاول كوجع ووجاعي وحبط وحباطي والثاني كفرح وفرحون وهذا التخصيص مستند السماع كما في شرح الكافية ولم يستوف صاحب القاموس الجوع كما يعلم من موضعه

( قول المحشى ) فلا ينافي ما في شرح الكشف لعله رد قول الشارح فيه الحق ان جمع فاعل على أنفعال لم يثبت بما نقله عن صاحب القاموس فلم يبق إلا منافاته لما هنا بقوله انه جمع طهر كفرح فدفعها بقوله فلا ينافي الخ ( قول المحشى ) فانه يخالفه القياس فيه أن صاحب وأصحاب عند المعترض كذلك كما عرفت

( قول المحشى ) في الرفع في نسخة ثم الصحابة في الاصل مصدر أطلق على الجماعة واليهما ينسب الصحابي اه والمراد بالجماعة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة فهو كالمعلم بالعبادة عليهم لا يطلق على غيرهم لا علم بالعبادة اذ لم يوضع لكلي ثم غلب في فرد منه لأن مدلوله الاصل الحداث ثم غلب على الذوات المحصورة ومراده بذلك دفع ما قيل الجمع لا ينسب اليه وحاصل الدفع أنه صار كالمعلم على أنه ليس بجمع بل مصدر أطلق على الجماعة

( قول المحشى ) وهم الذين طالت صحبتهم هذا معنى عرفي فاصحاب فانه لا يقال في العرف صاحب الا لمن كان كثير الصحبة كما يقال خادم لمن كان كثير الخدمة لا لمن يخدم يوماً ( قول المحشى ) وقيل بشرط الرواية أي مع طول الصحبة

( قول المحشى ) وقيل هم مسلمون الخ : هذا معنى لغوي واختاره النووي والمحدثون وكان أهل الرواية عنه صلى الله عليه وسلم عند وفاته مائة الف وأربعة عشر الفا وجعلهم الحاكم اثني عشر طبقة واختلف في حد التابع فتبين من صحب صحابيا وقيل من لقيه كذا في شرح الديباجة

( قول المحشى ) جمع الخير بالتشديد وهو ليس باسم تفضيل وكذا مخففه الذي ذكره بعد بل اسم فاعل أو صفة مشبهة كما يدل عليه كلام البيضاوي حيث حكى هذا بقيل بعد قوله انه اسم تفضيل

( قول المحشى ) والمبسم بكسر الميم أثر الحسن قاموس

( قول المحشى ) فانه لا يثنى ولا يجمع أي وقد جمع هنا فدل على أن مفردة ليس أفعل تفضيل

( قول المحشى ) فان المذكور في النسخة المصححة جمع الخير معرفاً أي واسم التفضيل المعرف لا مانع من جمعه كما قال —

معنى

الثالث

وتلوا

في ثناء

الخطا

على

التفض

فكل

يقضي

وفن

صاح

والشر

في ما

أصل

فانا

الظرف

في

مه

قابل

في

بسيطة لا مركبة من ، مه وما ، ولا من ما ما خلافا لزاعمها ولها ثلثة ممان الاول مالا يعقل غير الزمان مع تضمن معنى الشرط كقولته تعالى ، مهما تاتنا به من آية ، الثاني الزمان والشرط فيكون ظرفا لفعل الشرط كقولته ،

وانك مهما تعط بطنك سؤله وفرجك نالا منتهى الدم أجمعا

المثالث الاستفهام كقولته مهمالي الليـة مهماليه أودي بهـي وسرنايه

وتلو آل طبق . فلا يصح الاحتراز عن خير أفعال التفضيل وهذا تعليل لقوله أولى وفيه أن خير من بين أفعال التفضيل لا يتغير في التأنيث والجمع والثنية سواء كان منصوبا بأل أو مضافا لمرفة أو مجردا على في الصحاح وخسرو وغيرهما فهو مستثنى وتعلل الخطأى استثناءه بأن صورته الحالية منعت من اجراء التصرف فيه على طريق جريانها في أفعال التفضيل وكبره في الاصل على أفعال من منع من اجرائها فيه على حسب صورته الحالية وحاصله ان الصورة الحالية منعت من اجراء تفصيل أفعال التفضيل فيه الذي هو مقتضى الصورة الاصلية والصورة الاصلية منعت من التصرف التام الذي هو مقتضى الصورة الحالية فكل من الصورتين منع مقتضى الاخرى فالزم حالة واحدة هي الافراد والتذكير ويرد عليه ان مراعاة صورته الاصلية يقتضي أن لا يجمع هذا الجمع لان أفعال التفضيل لا يجمع على أفعال لاقتضاء جمعه عليه زيادة الهمة كغصن وأغصان وفن وأفنان ونحو ذلك وفي اليساوي التصريح بجمع الخير أفعال التفضيل ولا تضرب مخالفة الصحاح فان الزنجشري قال ان صحاح الجوهري مشحون بالخطأ

( قول الشارح ) أصله مهما يكن من شيء ، هذا تفسير سيديويه والجمهور وخصت مهما لعدم مناسبة غيرها لان ان للشك والشرط هنا محقق وايا تستدعى زيادة المقدر للزومها الاضافة وغيرهما خاص بقيل كالزمان في متى والعاقل في من وغيره في ما والمراد هنا التعميم ووجود شيء ، ما لكن هذا انما يتم على القول بأن مهما أعم من ما لا على انها بمعناها والمراد بالبيان أصل اما التي هنا بدليل قول الشارح مهما يكن من شيء ، بعد المجد فلا يلزم أن يقتيد بالبالا كما صنع المحشي لاخراج اماقر يشا فانا أفضاها وأما العلم فعالم ونحو ذلك وانما التزم حذف فعلها لكونه فعلا عاما على طريقة واحدة في جميع المواضع كملق الظرف المستقر وانما قدر عاما لانها اشعرت بالشرط من غير تعيين تدبر

( قول المحشي ) بسيطة على وزن فعلى لفتحها على هذا أن تكتب بالياء

( قول المحشي ) من مه بمعنى كنف وما الشرطية وفيه أنه لا معنى للكف مع معنى الشرط الا على بعد وهو أن يقال في مهما نفعل أفعال انه رد على كلام مقدركانه قال لك قائل أنت لا تقدر على ما أفعال قتلتم مهما تفعل أفعال وقيل إن مه مجرد عن معناه الا على وحدث للمركب معنى آخر هو التعليق

( قول المحشي ) ولا من ماما أي ما الشرطية وما الزائدة التي تلحق كلمات الشرط نحو متى ما ثم استكره تنايع المثليين فابدل الالف بالهاء انتقار بهما في الخمس

( قول المحشي ) نحو مهما تاتنا به من آية انما كانت الآية من القسم الاول لعدم صحة تناول الزمان مع التفسير بمن آية

( قول المحشي ) الثاني الزمان والشرط شدد الزنجشري التكرير على من قال بهذه المقالة وهو ابن مالك وغيره ولا دليل

في البيت لجواز كونها المصدر بمعنى أي اعطاء كثيرا كان أو قليلا

( قول المحشي ) الثالث الاستفهام ذكره ابن مالك وغيره لكن لا دليل في البيت لاحتمال أن مه اسم فعل ثم استوفى السوال بما

( قول المحشي ) أودي الخ : أي هلك وباء ، يعني زائدة في الفاعل

## فوقمت كلمة أما

ويكن تامة فاعله ضمير راجع الى مهما ، ومن شيء ، بيان لمهما لتأكيد العموم ، ولادخال الزمان أيضاً ، وان كان مهما للزمان والشرط ففاعله من شيء ، ومن زائدة لان الشرط في حكم غير الموجب (قوله فوقمت كلمة أما) أي في نحو هذا التركيب

( قول الشارح ) فوقمت كلمة اما الخ : يقتضى أن كلمة أما ليست موضوعة للشرط وانما افادته لوقوعها موقع ما وضع له وهو مهما وهذا مذهب سيبويه وتبعه الزنجشيري وقال ابن الحاجب انها حرفا وضع للشرط

( قول المحشي ) وفاعله ضمير راجع الى مهما لم يجعل من زائدة والفاعل شيء ، وقد حكم عليه في حواشي الجامي بأنه وهم مع أنه يكنى في الربط اشتغال الجملة على ما يدخل فيه المبتدأ ولعله لان وضع الظاهر موضع الضمير انما يجوز قياسا اذا كان في معرض التخييم نحو الحاقة ما الحاقة والا فعند سيبويه يجوز في الشعر بشرط أن يكون بلفظ الاول والذي فسر اما بمهما يكن الخ : هو سيبويه دون غيره ولانه يلزم في هذا التركيب الاكتفاء بالظاهر عن الضمير مطردا وهو لا يطرده على الاصح كما بينه الرضى

( قول المحشي ) ومن شيء ، بيان لمهما فهو متعلق بمحذوف حال

( قول المحشي ) أو لادخال الزمان أيضاً أي فيكون مهما مستعملا في أعم من المعنى الوضعي وقوله أيضاً أي كما دخل غيره أو كما انها لتأكيد العموم والاولى لادخال غير مالا يعقل ليشتمل مع الزمان العاقل  
( قول المحشي ) وان كان مهما للزمان والشرط الخ : ومهما حينئذ ظرف لفعل الشرط كما صرح به أولا والتقدير إن يوجد شيء في زمن ما فاقول الخ : ولم يجعل الفاعل على هذا الوجه ضمير مهما ومن شيء ، بيان لانه يكون معناه ان يوجد زمن ما في نفسه لان مهما ظرف لفعل الشرط ولا معنى له واما لزوم ان يكون في الجملة زمانان من غير عاطف فلا مانع منه اذا كان الثاني اخص من الاول كما هنا ويكون الثاني وهو بعد بدل من الاول او اتصافه على معنى من تأمل

( قول المحشي ) لان الشرط في حكم غير الموجب لانه اشبه التكررة الواقعة في النبي من حيث العموم فهو في حكم المنفي

( قول المحشي ) وهو ما يكون الفاصل بين أما والفاء معمول الشرط انما عين الشارح معمولية الظرف للشرط وصرح به

في المختصر وتابعه المحشي لانه لو كان معمول الجزاء لكان معمولاً لكون علم البلاغة بتلك الصفات ثابت قبل الحمد وبمده فلا معنى أو للارتباط الواقع بين الجزاء والشرط والاول باطل لان كون علم البلاغة بتلك الصفات ثابت قبل الحمد وبمده فلا معنى انقيده ببعديه الحمد وما معه والثاني والثالث وان صح معها التقييد الا أنه يلزم تقدم بعض الجزاء على الشرط وهو لما وقد منعه جميع البصر بين فان قلت يقدر القول بأن يكون المعنى فأقول لما الخ : ويكون معمولاً له قلت أولا هو تقدير مستغنى عنه وثانيا غير صحيح الا بتكلف بعيد لانه ليس المقصود تعليق القول على وجود شيء ، بل التأليف وأيضاً لم يوجد هذا القول بعد فلا بد أن يكون المقصود لازم ذلك وهو وجود التأليف فان قلت اذا كان معمول الشرط تقييد كون النبي ببعديه الحمد وتبعه الجزاء في ذلك بخلاف ما اذا كان معمول الجزاء فان كون الشيء مطلقاً قلت هذا أمر تفيد العبارة لكن الواقع ان التعليق وقع بعد الحمد وما معه والكون مستقبل فهما سواء على أن ذلك لا يقاوم المانع المتقدم فالحاصل أن ما هنا وجد فيه مانع من كونه جزءاً من الجزاء وهو تقدم جزء الجزاء على الشرط فوجب أن يكون من متعلقات الشرط بخلاف ما سيأتي من متعلقات الفعل فان الكلام هناك فيما اذا لم يوجد مانع سوى التقدم على الفاء فانه مقتدر وهذا كله

موقع اسم هو المبتدأ وفعل هو الشرط، وتضمنت معناها فتضمنها معنى الشرط لزمتها الفاء اللازمة للشرط،

وهو ما يكون الفاصل بين اما والفاء معمول الشرط بخلاف ما اذا كان جزءا من الجزء فان اما فيه واقعة موقع مهبما فقط والفاصل في موقع الشرط كما سيبي. في بحث متعلقات الفعل وانما وقعت اما موقعها للاختصار مع كون الشرط من الافعال العامة التي يدل عليها الفاء الجزائية وكذا المبتدأ (قوله موقع اسم) ، اشارة الى انه ، ليس مغيرا من مهبما بطلب الفاء موضع الميم والفاء همزة وادغام الميم في الميم (قوله وتضمنت معناها) ، كتضمن نعم جملة الجواب (قوله غالباً) أي في الشرط وأما في أما فلازم دائماً ،

مذهب سيويه كما يؤخذ من شروح الكافية وغيرها واعلم انه اذا كان الفاصل بين اما والفاء معمول الجزء فقد قال الشارح فيما سيأتي انه انما قدم لغرض افادة انه ملزوم الحكم المذكور بعده فهو الحقيق بالقيام مقام الشرط لان كلا ملزوم أحدهما في الكلام وهو الشرط والآخر في القصد وهو معمول بخلاف ما اذا كان معمول الشرط فانه لا وجه لقيامه مقام الشرط لقراره في مكانه الأصلي فاثبت اما مقامه وما قيل انما قامت اما مقامه لاجل أن تعمل في بعد فيرد عليه انه لا مانع من عمل فعل الشرط مع حذفه فيه تدبر

(قول المحشي) وكذا المبتدأ أي انه من الاسماء العامة الدالة عليها الفاء الجزائية واعلم المراد انه لا أنعم منه بناء على أعميته من ما والا فلا دليل على خصوصيته تدبر

(قول المحشي) اشارة الى أنه الخ : لان المغير لا يقال انه واقع موقع ما غير عنه

(قول المحشي) ليس مغيراً الخ : لان التغير لا دليل عليه لا لأن الاسم لا يصير حرفاً بالتغير لانه انما يرد لوقال من قال بالتغير بحرفيتها بخلاف ما اذا قال باسميتها كما قال بعضهم ان أصل اما أي ما أي الشرطية وما الزائدة الابهامية بمعنى شيء. (قول المحشي) كتضمن نعم جملة الجواب فالمراد بالتضمن الافهام والدلالة عليه بواسطة الدلالة على مادلا عليه لوقوعها موقعها لا اشراكها معناها لعدم امكان أن يدل الحرف على معنى الاسم أو الفعل ولما عرفت أن التعليق ليس مدلولاً لها عند سيويه (قول المحشي) وقيل فيه أيضاً غايباً أو الواو القائمة قام أو فلزمها الفاء لزوماً كما يقال المحشي في حواشي الجامي لم يسمع اسقاط الفاء معها (قول الشارح) وفعل هو الشرط اي ليتحقق ما هو الميعاد عندهم من شغل حيز واجب الحذف بشيء آخر الا ترى ان خبر المبتدأ بعد لولا وبعد القسم لم يحذف وجوباً الا مع سد جواب لولا وجواب القسم مسد

(قول الشارح) وتضمنت معناها عطف مسبب على سبب صرح به لبيان ما يترتب عليه

(قول الشارح) لزمتها الفاء اللازمة الخ : أي لزم دخولها في الجواب لفظاً أو تقديرًا ولا تقدر الا في ضرورة الشعر أو مع تقدير قبول لدلالة المقول عليه فاللزم لا ما كلي بخلاف الشرط فانه غالباً والفرق ضعف الشرط في أما لعدم ذكره فلزمت الفاء لتدل على الشرط المحذوف بخلاف غيرها فتقوله غالباً راجع للشرط لا لأنما واحترز به عن المواضع المعروفة التي لا تحتاج الفاء لفظاً ولا تقديرًا تدبر واعلم أن الشرط في اما لكون التصدد منه بتحقيق وقوع الجزء لا لمخالفة ليس على أصل الشروط من تخصيص وقوع الجزء بحالة وقوع الشرط دون غيرها اذ تقول اما عاملاً فعالم والمراد انه عالم ذكرت العلم لم تذكره فالمقصود من التركيب لزوم وجود شيء ، شيء ، لا على وجه التعليق فلا يشترط حينئذ استقبال الجزء عن الشرط بل هي خالية عن التعليق كما في قولهم اما بعد فهذا شرح فهو مستعمل في لازم معناه اذ المقصود منه تحقيق وجود الشيء.

غالبا واتضمنها معنى الابتداء لزومها لصوق الاسم للالزام للمبتدأ ، قضاء ، لحق ما كان ، وابقاء له بقدر  
الامكان وسيجيء . لهذا زيادة تحقيق في أحوال متعلقات الفعل ( فلما كان ) لما ، ظرف ،

وقيل فيه أيضاً غالباً ( قوله لصوق الاسم للالزام للمبتدأ ) . لصوق شيء بشيء أعم من أن يكون باعتبار مفهومه ،  
كلصوق الاسم للمبتدأ أو باعتبار تحققه كلصوقه لأما فان المصاح له فرد من الاسم فلا غبار على هذه العبارة سواء  
جعل لفظ الالزام صفة للاسم ، أو للصوق ولا حاجة الى ما تمحلوا به ثم ان لصوق الاسم لا ما أكثرى لقوله تعالى « فأما  
ان كان من المقرين فروح وريحان » الآية وقال الشارح رحمه الله التقدير فأما المتوفي ان كان الخ ولا يخفى ان التقدير  
مستغنى عنه ، ولا دليل عليه إلا اطراد الحكم ( قوله قضاء ) ، علة لما فهم من قوله لزومها الفاء ولزومها لصوق الاسم أي فعل  
ذلك قضاء فان اللزوم انما هو بجعل الجاعل ( قوله لحق ما كان ) أي الشرط والمبتدأ وحقها الفاء والاسمية ( قوله وابقاء له )  
أي لما كان بقدر الامكان وهو ابقاؤه باعتبار ابقاء لازمه ( قوله ظرف ) ،

لاقولك هذا شرح كذا يؤخذ من الدمامي والرضي وبه يندفع شبه كثيرة فليتأمل  
( قول الشارح ) غالباً أي في المواضع التي لا تصلح للجزاء بنفسها كالاسمية والظلية  
( قول الشارح ) وتضمنها معنى الابتداء الخ : يقتضى أن المراد بمعنى الشرط والمبتدأ اللذين تضمنتهما أما هو كون  
الاول سبباً والثاني واقعا في ابتداء الكلام محكوماً عليه فالمراد المعنى العارض لا الوضعي الاصلى وانما كان هذا هو المراد  
لان السبب في لزوم الفاء هو السببية وفي لصوق الاسم هو الابتداء لا المعنى الوضعي للكلمتين فإضافة معنى الابتداء بيانية  
( قول الشارح ) وتضمنها معنى الابتداء لزومها الخ : يعني أن لصوق الاسم بالمبتدأ أي من جهة خصوص انه مبتدأ  
انما هو للابتداء فلما تضمنت اما معنى الابتداء لزومها لصوق الاسم كما لزم المبتدأ لذلك فاعتبار تضمن الابتداء لتحدد جهة اللزوم  
وان كان لصوق الاسم لا يخص المبتدأ فتدبر

( قول الشارح ) وابقاء له بقدر الامكان أي ابقاء . لما كان باعتبار خصوصيته فان خصوصية الشرط تلزمها الفاء وخصوصية  
الابتداء تلزمها الاسمية وهذا لا يعني عنه قيام أما مقامهما لأن ذاك من جهة المحل فقط وأما ما قيل ان الابقاء من جهة  
الدلالة إذ الالزام له دلالة على المزوم فهو وان سلم في الفاء لا يسلم في لصوق الاسم فانه لا دلالة له على محها  
( قول المحشي ) لصوق شيء بشيء أعم الخ : فهو مستعمل في معنى واحد له اعتباران اعتباره في نفسه واعتباره باعتبار  
تحقيقه فلا وجه لما في الفري من جعل اللصوق لأما غير اللصوق في المبتدأ وأن في الضمير استخداما  
( قول المحشي ) كلصوق الاسم للمبتدأ فان الالزام للمبتدأ نفس كونه اسماً أعني ما دل على معنى في نفسه غير مقتدر بزمن  
( قول المحشي ) أو باعتبار تحققه أي وجوده فان الالزام لأما وقوع فرد من أفراد الاسم بمبتدأ وهو بعينه حقيقة  
الاسم باعتبار وجودها

( قول المحشي ) أو للصوق فان للصوق اعتبارين أيضاً تابعين لاعتباري الاسم ولذا تركهما  
( قول المحشي ) ولا دليل عليه الا اطراد الحكم أي ولا يصح ذلك دليلاً لانه الدعوى وهي لا تصلح دليلاً وفيه أن  
قضاء حق ما كان وابقاء أثره يصلح دليلاً  
( قول المحشي ) علة لما فهم الخ : به يندفع عدم اتحاد فاعل الفعل والمفعول لاجله وقوله فان اللزوم الخ تعليل لقوله

بمعنى اذا استعمل استعمال الشرط، بآية فعل ماض لفظاً ومعنى، قال سيبويه لما وقع أمر لوقوع غيره وانما تكون مثل لو فتوهم منه بعضهم انه حرف شرط كلوا إلا ان لا لا تنفاه الثاني لا تنفاه الاول ولما ثبت الثبوت الثاني اثبوت الاول والوجه ما تقدم

أى فيما اذا وقع بعد جملتان فانه يحكى ، بمعنى لم نحو ندم زيد ولما ينفعه وبمعنى الان نحو ان كل نفس لما عليها حافظ (قوله بمعنى اذا) . اليه ذهب ابن مالك وفي المعنى انه أحسن مما قيل انه بمعنى حين فانه حينئذ . يكون ظرفاً محضاً ولا يكون لازماً للاضافة الى الجملة (قوله بآية فعل ماض الخ) وجزاؤه فعل ماض غالباً بدون الفاء وبالفاء قليلاً وقد يكون جملة اسمية اذا أوالفاء كما في قوله تعالى « فلما نجاهم الى البر فمنهم مقتصد » وقيل الجواب محذوف أى انقسموا قسمين أو مضارعاً مؤنثاً بالماضي وجميع الاستعمالات واقع في التنزيل (قوله فتوهم منه بعضهم) وهو ابن خروف جعله توهماً لتبادر

أى فعل ذلك يعنى ان التزم ليس بعقلى وهو امتناع الانفكاك في ذاته بل هو جملي فيكون المفهوم من ذلك ما ذكر قوله وهو بقاؤه باعتبار ابقاء لازمه يفيد أن الامكان راجع لابقاء فقط وقال بعضهم يصح رجوعه للقضاء أيضاً لأن محل الاسمية وضع أما فهو قضاء بحسب الامكان أما الفاء في محله

(قول المحشي) أى فيما اذا وقع الخ المناسب أن يزيد بعد قوله ظرف الى آخره لأن مجرد الظرفية تكون وان لم يقع بعد جملتان نحو جئتك لما ضرب زيد أى حين ضرب وانما تلزم الجملتان اذا استعمل استعمال الشرط (قول المحشي) بمعنى لم نحو ندم زيد الخ لكنها اختصت عن لم بأشياء ابتداء فبها من حين الابتداء الى حين التكلم . جواز حذف الفعل المضي بها في الاختيار ان دل عليه دليل استثناء به نحو شارفت المدينة ولما بخلاف لم لا يجوز حذف . ولما في السعة واستعمالها في الأغلب يكون في الأمر المتوقع بخلاف لم قيل ان أصلها لم زيدت عليها ما فبسبب هذه الزيادة اختصت بما مر كذا في شرح ديباجة المصباح

(قول الشارح) بمعنى اذا في المختصر بمعنى إذ بدون ألف ولعله أراد بما في المختصر بيان أصل معناها وهو الظرفية لا ماضى وأراد بما هنا الفرق بينهما وبين إذ بأنه يدخل عليها معنى الشرط كذا بخلاف اذا فانه لا يدخلها معنى الشرط أصلاً قوله تستعمل الخ بيان لكونها بمعنى اذا

(قول الشارح) وانما يكون مثل لو أى في أنه للتعلق في الماضى دون المستقبل (قول المحشي) اليه ذهب ابن مالك أى ذهب الى أنه يدخل عليها معنى المجازاة كاذوان قال ابن مالك انها بمعنى اذا بدون ألف لأن مراده به أنها ظرف مختص بالماضي كاذوا ليست كمين في عدم الاختصاص به وانما قلنا ذلك لتصریح ابن مالك بأن لها معنى جوازيماً كما في المعنى وغيره بما حررنا دظير فساد ما قبل من أن الصواب للشارح ابدال اذا باذوان ما نسبة المحشي لابن مالك فهو بقى أنه قال صاحب الباب لا يضاف لما الا الى فعلية لضررها بعرق الى المجازاة قال شارحنا لم يقل لما فيها من معنى المجازاة لأن في قولك لما جئتني اكبرتك ليس بمعنى الشرط حقيقة بل معناه وقعت اكرامي في زمان جئتك فكان حقه أن يقال نس فيه معنى المجازاة ولكنه لما كان متضمناً لتقييد وقوع أمر بوقوع أمر آخر أشبه الشرط والجزاء لأنه أيضاً تقييد أمر بآخر فله اشتراك في أصل التقييد حمل على الجزائية والا فليست هي بالحقبة الجزائية انتهى وهذا المعنى ظاهر جداً في نحو لما رأيتني رأيتك فاعلم ما قل عن سيبويه هو أغلب أحوالها ويشير اليه قول الشارح تستعمل الخ دون أن يقول فيها معنى الشرط تدبر (قول المحشي) يكون ظرفاً محضاً أى غير مضمن معنى الشرط مع انه ليس كذا

( علم البلاغة ) هو علم المعاني والبيان ( و ) علم ( توابعها ) هو البديع ( من أجل العلوم ،

معنى الظرفية منه وقال في التحفة القول بأنها حرف هو مذهب سيبويه قال بعضهم وهو الصحيح لأنه لو كان ظرفاً مضافاً الى الجملة التي تليه كان عامله الجزاء مع انه قد يكون مصدراً باذا المفاجأة وما النافية نحو قوله تعالى « فلما أحسوا بأسنا اذا هم منها بركضون » وقوله تعالى « فلما قضينا عليه الموت ما دلهم على موته » ، وما بعدهما لا يعمل فيما قبلهما ، وأيضاً قد يقع الفصل بين لما وشرطه بكلمة أن زائدة نحو فلما ان جاء البشير مع انه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه وأيضاً لو كان ظرفاً لما صح قولنا لما أسلم دخل الجنة لعدم اتحاد الزمان اللهم إلا أن يدعي المبالغة ( قوله علم البلاغة ) بالمعنى الاضافي أي العلم ، الذي له مزيد اختصاص بالبلاغة بأن دون لاجلها وتقدير لفظ علم في قوله وتوابعها للدلالة على انه مجرور معطوف على البلاغة دون العلم كما يتوهم من كون المضاف مقصوداً بالذات . لا ان لفظ العلم في الكلام مقدر وحمله على المعنى العلمي تكلف لأنه يلزم حينئذ ، تقدير لفظ العلم في قوله وتوابعها ، لئلا يلزم العطف على جزء العلم وارجاع ضميرها الى البلاغة باعتبار المعنى الاصلي وعدم صحة افراد ضمير به وفيه . الا بتكلف على ان كون علم البلاغة علماً لهذين العلمين ،

( قول المحشي ) وما بعدهما لا يعمل فيما قبلها رد هذا بأنه يقتصر توسطهما في الظروف كما قاله ابن هشام في آية ثم اذا دعاكم دعوة من الأرض اذا أنتم تخرجون وبأننا لا نسلم ان العامل ما بعدهما بل هما لما فيهما من رائحة الفعل وهو المفاجأة في اذا والنفي في ما ويكفي الظرف رائحة الفعل

( قول المحشي ) وأيضاً قد يقع الفصل رد أيضاً بأنه لا ضرر فيه كما في آية وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم برفع قتل وجر شركائهم ونصب أولاد هذا والحق انه اسم لاستقلاله بالمفهومية لا حرف شرط وان قال بعضهم باحتماله

( قول المحشي ) الذي له مزيد اختصاص الخ بأن يكون الغرض منه تحصيل ملكة تأدية المعاني الزائدة على أصل المراد مطابقة لمقتضى الحال وتحصيل ملكة تأدية المعنى الواحد بطرق مختلفة مع تلك المطابقة أيضاً وما ذاك الا المعاني والبيان أما ما سواهما مما الغرض منه تأدية أصل المعنى على وجه الصواب فليس له مزيد اختصاص بها بأن دون لأجلها بل هي وغيرها فيه سواء فاندفع ما في الأطول من أن ماله مزيد اختصاص ليس له ضابط يقتضى دخول المعاني والبيان وخروج غيرها

( قول المحشي ) لا ان عطف على للدلالة

( قول المحشي ) لئلا يلزم العطف على جزء العلم ولا معنى له الآن

( قول المحشي ) تقدير لفظ العلم وتوابعها اما أن يقرأ مجروراً ان كانت الرواية كذلك وابقاؤه على الجر مذهب سيبويه واما أن يقرأ مرفوعاً ان لم تكن

قول المحشي ( ضميرها أي ضمير توابعها أو الاضافة بيانية قيل يحتمل رجوع الضمير الى علم البلاغة وانث باعتبار انه صناعة وتأنيت المذكر وعكسه اذا كان كل منهما مجازياً قال الفخر الرازي شائع في القرآن نحو ان هذه تذكرة فمن شاء ذكره فما قيل انه لا يرتكب الا في ضرورة الشعر ليس على ما ينبغي

( قول المحشي ) الا بتكلف بأن يؤول بالمذكور



قدراً وادقها سرّاً) لاجابة الى تخصيص العلوم بالعربية ، لانه لم يجعله اجل جميع العلوم ، بل جعل طائفة من العلوم اجل ما سواها وجعله من هذه الطائفة ، مع ان هذا ادعاء منه وكل حزب بما لديهم فرحون (اذ به) اي بعلم البلاغة وتوابعها لا بغيره من العلوم (تعرف دقائق العربية واسرارها) ، فيكون من ادق العلوم سرا (و) به (يكشف عن وجوه الإعجاز في نظم القرآن أستارها) فيكون من اجل العلوم قدراً ،

مما لم يثبت وقول الشارح رحمه الله فيما سياتي وسموها علم البلاغة بمعنى الاطلاق لا الوضع (قوله قدراً) تمييز من نسبة الأجل الى العلم مزال عن الفاعل أي من طائفة علوم أجل قدرها من العلوم وكذا قوله سرا أي من طائفة علوم أدق سرها من العلوم ولا يلزم عمل اسم التفضيل في الظاهر ، فان التقدير اعتبار لا استعمال على ما وهم الفاضل الاسفرائيني والسر ما يكتم أبواب الشيء (قوله لأنه لم يجعله الخ) حتى يرد أنه ليس أجل من علم الكلام والفقه والتفسير والحديث (قوله بل جعل طائفة الخ) ويكون بعض تلك الطائفة أجل من بعضها فلا يلزم تفضيله على العلوم المذكورة ، وعلو مرتبته لأنه من تلك الطائفة (قوله مع ان هذا الخ) ليس المراد انه ادعاء أمر مخالف للواقع فان العالم ، لا يفرح بشيء باطل بل المراد انه اكتمال عنايته وفرحه بذلك العلم يدعى ظاهراً أجليته بالنسبة الى كل العلوم ترغياً لطالبه والمراد أجليته بالنسبة الى البعض كالوعيدات الواقعة من الشارع طلقاً والمراد التقييد (قوله فيكون من أدق العلوم سرّاً ،

(قول المحشي) مما لم يثبت كما انه لم يثبت تسمية العالمين بالبلاغة بدون لفظ العلم (قول المحشي) من نسبة الأجل الى العلوم أي المفضلة وهي ما دلول ضمير أجل لا المضاف اليها أجل كما يدل عليه قوله أجل قدرها من العلوم وفي نسخة تمييز من نسبة الاجل الى الضمير الذي هو عبارة عن طائفة من العلوم (قول المحشي) فان التقدير اعتبار لا استعمال أي فالمدار على صحة المعنى وان بطل الاستعمال وأورد عليه ان الاصل أن لا يقدر الا ما يصلح أن يظهر وان كان التقدير اعتباراً وفي كون ذلك هو الأصل شيء فانهم صرحوا بأن التمييز على تقدير من ولا يصح اظهارها في التمييز المحول عن الفاعل والمبتدا والمفعول وبأن الاضافة التي على معنى اللام لا يصح فيها اظهارها قال الشيخ الأثير في شرح التسهيل كم من مقدر لا يظهر أصلاً (قول المحشي) بل جعل طائفة الخ أي ويكني في الداعي للتأليف فيه كونه من تلك الطائفة أما بيان مزيته عن سائر العلوم العربية فغير محتاج اليه ولو سلم فيكني في بيانها التعليل بأن به يكشف الخ (قول المحشي) وعلو مرتبته أي ولا يلزم علو مرتبته عليها ويحتمل أن يكون مستأنفاً أي وعلو مرتبته على غير هذه الطائفة لأنه الخ فتقوله لأنه هو الخبر

(قول الشارح) مع ان هذا الخ جواب بالتسليم فع بمعنى على أي ولنا أن نجري على انه جعله أجل جميع العلوم بناء على ان من في من أجل بيانية ولا ضرر فيه لأنه أمر ظاهري وقع للترغيب فيه (قول الشارح) لا بغيره من العلوم أي فالخصر اضافي بالنسبة لباقي العلوم فلا ينافي معرفة العرب لذلك بالسليقة وقال المعصام ان العارف عنا المراد به من يكتسب السليقة فالخصر حقيقي (قول المحشي) لا يفرح بشيء باطل يعني انه لم يفرح بذلك العلم فالفرح به يدعى ولا يبالي بمعنى كونه باطلا

لان المراد بكشف الاستار معرفة انه معجز ، لكونه في اعلى مراتب البلاغة ، لاشتماله على الدقائق والاسرار والخواص الخارجة عن طوق البشر وهذه وسيلة الى تصديق النبي عليه الصلاة والسلام في جميع ما جاء به ليقننى اثره فيفاز بالسعادة الدنيوية والاخرية فيكون من اجل العلوم

لان دقائق العلوم العربية واسرارها متفاوتة فبعضها أدق من بعض ، ولا يلزم أن يكون جميع مسائله أدق وهذا معنى ما نقل عندهم ومعلوم أن دقائق العربية أدق أي بعضها من بعض لا أن جميع دقائقها أدق ولو ادعاء ، على ما وقع (قوله لان المراد الخ) أي بطريق الكناية ، فان كشف الاستار عن الشيء يستلزم معرفته (قوله لكونه) متعلق بالمعرفة ، أو بالاعجاز وتقييد المعرفة بذلك القيد إشارة الى أن معرفة الاعجاز . بطريق اللغوي مختص بهذا العلم فلا يرد أنها تحصل بالكلام أيضاً فلا يجمع الحصر لان تلك المعرفة بطريق الان (قوله لاشتماله على الدقائق الخ) والاسرار المتعلقة باللفظ العربي انما تعرف بهذا العلم كما مر .

أن دعوى أجليته من كل العلوم بطله في نسبة البطلان اليه تساهل (قول المحشي) لان دقائق اللغة العربية الخ : بيان لأدق العلوم المترتب عليها أدق العلم الموصل اليه لان أدقية المعلوم تستلزم أدقية طريقه

(قول المحشي) ولا يلزم أن يكون الخ : بل يكفي في كونه أدق كون بعض مسائله أدق لكن لا بد من أن يكون الإدق بيانا للأدق من دقائق العربية أدق دقائق تعرف بغيرها من العلوم ما عدا دقائق تعرف بعلم من تلك الطائفة التي هو منها وليس المراد ان دقائق العربية بعضها أدق دقائق جميع العلوم على ما فهم اذ لم يدع أحد ذلك فتأمل (قول المحشي) على ما فهم أي في فهم كلام المصنف ان كان قوله أي الخ : من كلام الشارح أو في فهم ما نقل عن الشارح إن كان من كلام المحشي والظاهر الثاني واختار شيخنا الاول

(قول المحشي) لان كشف الاستار عن الشيء يستلزم معرفته وانما عين الكناية مع صحة أن يكون مجازاً مرسلان لان الكناية لا بد فيها من ارادة المعنى المكاني به لينقل منه الى المعنى الكينائي فيبين الثاني بين كلامي المصنف والسكاكي من حيث ان المصنف أثبت المعنى المكاني به لاجل الانتقال منه والسكاكي نفاه فيكون هناك تدافعان تدافع الحصرين وتدافع النفي والاثبات أما لو كان المراد به المعرفة مجازاً فلا تدافع بين الاثبات والنفي لان المثبت معناه المعرفة والنفي باق على حقيقته والحاصل أنه اذا أريد به المعرفة مجازاً يرد احد الاشكالين وهو تدافع الحصرين فقط واذا أريد به المعنى الاصل ورد الآخر فقط وهو التدافع بين الاثبات والنفي وذلك لأنه على الاول ليس في كلام المصنف الكشف بمعناه الحقيقي حتى يدفع نفيه في كلام السكاكي وعلى الثاني ليس في كلام المصنف الكشف بمعنى المعرفة حتى يدفع حصره في الذوق في كلام السكاكي أما اذا أريد به المعرفة بطريق الكناية فيرد التدافعان . ما تدافع الحصرين من جهة المعنى المراد وتدافع الاثبات والنفي من جهة المعنى المكاني به لانه مراد في الكناية الانتقال منه فليتأمل ثم هذا الكلام انما يظهر اذا كان المراد بوجود الاعجاز نفس الاعجاز واثبات الوجود تخييل أما ان كانت بمعنى مراتب البلاغة فيقال إن كشف الاستار عن طرق الشيء ، يستلزم معرفة ذلك الشيء . (قول المحشي) أو بالاعجاز أي والمعرفة مسلطة على المقيد مع قيده فيكون مؤداه . مؤدي ما قبله فصيح قوله بعد وتقييد المعرفة الخ : لانه راجع لكلا الوجهين

(قول المحشي) بطريق اللغوي أي البرهان اللغوي وهو ما يكون الحد الاوسط فيه غلة لحصول التصديق

ل  
قيل كيف  
وله  
يطلق على  
التي في  
المعروفات  
أي ما به  
في الذوق  
بالحكم  
معلولا  
ذهنا و  
الخارج  
بتعفن  
تعفن  
ومعرفة  
قواعد  
يان  
الماء  
أشرف  
مراد  
واند  
ولا  
الاس  
اذ

فائق

جميع

مبنى

البحر

المعرفة

رأى

من

أدوية

يكون

ه التي

عن

رسالة

كناكي

سرين

في باق

المعنى

لحقيق

كرام

والتي

العجاز

لشيء

التي

التي

التي

التي

التي

التي

التي

التي

لكون معلومه من أجل المعلومات وغايته من أشرف الغايات وجلالة العلم بجلالة المعلوم وغايته فان قيل كيف التوفيق بين ما ذكره هنا وبين ما ذكر في المفتاح من أن . مدرك الاعجاز هو الذوق ليس الا

ولذا أخر وجه الاجلية عن وجه الادقية ( قوله لكون معلومه من أجل المعلومات ) المعلوم يطلق على المسائل وقد يطلق على الموضوع كما وقع في شرح المواقف . ومحمولات مسائل هذا العلم الدقائق والاسرار التي تندرج فيها الدقائق والاسرار التي في القرآن وموضوعه اللفظ العربي من حيث مطابقته لمقتضى الحال المندرج فيه القرآن . فيكون معلومه من أجل المعلومات فاندفع تحير الناظرين في كون معلومه أجل . ومنشؤه حمل المعلوم على أن القرآن معجز ( قوله مدرك الاعجاز ) أي ما به يدرك لأن المدرك حقيقة هو النفس الناطقة ( قوله هو الذوق ليس الخ ) أي الا الذوق فقد حصر ما به يدرك الاعجاز في الذوق وهو كيفية النفس بها تدرك الخواص والمزايا التي في الكلام البالغ والمصنف .

بالحكم مع كونه علة أيضاً لثبوت ذلك الحكم في الخارج فان لم يكن علة لثبوت الحكم خارجاً برهان إني سواء كان الاوسط معلولاً لثبوت الحكم في الخارج أولاً وانما سمي بذلك وان لان العلية هي العلية والأنية هي الثبوت وبرهان لم يفيد علة الحكم ذهناً وخارجاً فسمي باسم لم الدال على العلية وبرهان إن انما يفيد علة الحكم ذهناً لا خارجاً فهو انما يفيد ثبوت الحكم في الخارج وانما أن علة ماذا فهو لا يفيد ذلك فسمي باسم إن الدال على الثبوت كذا في شرح التجر يد مثال الاول الاستدلال بتعفن الاخلاط على الحمي بأن قيل هذا متعفن الاخلاط وكل متعفن الاخلاط محموم ومثال الثاني الاستدلال بالحمي على تعفن الاخلاط بأن قيل هذا محموم وكل محموم متعفن الاخلاط فان الحمي ليست في الواقع علة التعفن بل الامر بالعكس ومعرفة الاعجاز بالبرهان اللهي على ما هو المختار من أن سبب الاعجاز كونه في أعلى مراتب البلاغة انما تحصل بمعرفة قواعد البلاغة فلا ينافي معرفة الاعجاز بالبرهان الانبي في علم الكلام حيث عللوا إعجازه بعدم القدرة على الاتيان بمثله ( قول المحشي ) ولذا أخر الخ : مأخوذ من الاطول وعبارته وانما قدم بيان كونه أدق العلوم سرّاً لان ما ذكره في بيان كونه أجل العلوم قدراً انما يكشف بما ذكره في بيان كونه أدق العلوم سرّاً

( قول الشارح ) لكون معلومه من أجل المعلومات راجع لقول المصنف اذ به يعرف دقائق العربية لان المعلوم هو المسائل وموضوعها هو اللفظ العربي من حيث المطابقة ومحمولها الدقائق والاسرار المرعية في اللغة العربية وقوله وغايته من أشرف الغايات راجع لعله ويكشف عن وجوه الاعجاز لان الكشف هو المعرفة التي هي وسيلة للتصديق الخ : تأمل ( قول المحشي ) ومحمولات هذه المسائل الدقائق والاسرار أي لان القرآن معجز كما فهم العصام والفكري أن ذلك مراد الشارح فاعتراضه عليه بان كون القرآن معجزاً ليس محمولاً في مسألة من مسائله وانما هو غايته ( قول المحشي ) فيكون معلومه أي مسائله من أجل المعلومات لاندراج دقائق القرآن وأسراره في محمولات مسائله واندراج لفظ القرآن في موضوعه

( قول المحشي ) ومنشؤه حمل المعلوم على أن القرآن معجز أي وكون القرآن معجزاً ليس بموضوع في مسألة من مسائله ولا محمولاً فيها فلا يكون معلومه ال غايته ومما لا ينبغي أن يعول عليه جواب الفكري بعد تقريره الاستكمال بأن كشف الاستار عن وجوه الاعجاز لا يكون الا بهذا العلم وذالاً يستدعي كون معلومه الذي هو مسائله من أجل المعلومات اذ ليس في هذا العلم مسألة حكم فيها على القرآن بخصوصه بعرض ذاتي بأن كلام الله أشرف التراكيب وقد تقرر

ونفس وجه الاعجاز لا يمكن كشف القناع عنها. قلنا معنى كلامه انه يدرك بالذوق ولا يمكن وصفه كالملاحاة

حصر ادراك الاعجاز باعتبار المعنى الكنتائي في هذا العلم (قوله ونفس وجه الاعجاز) أي نفس. مرتبة البلاغة التي توجب الاعجاز لقوله وجه الاعجاز أمر من جنس البلاغة. أو نفس الاعجاز على أن يكون الوجه تخيلاً فقد نفي إمكان كشف القناع عنه والمصنف أثبت كشف القناع عنه بهذا العلم باعتبار المعنى المكثي به فالتدافع بين الكلامين متحقق لوجهين (قوله قلنا معنى كلامه)

أن المعلوم اذا كان أشرف كان العلم بحاله أشرف فالعلم بحال القرآن أعني اعجازه مع قطع النظر عن الغير أشرف الى أن قال ثم المراد بالمعلوم في عبارة الشارح ما يعلم من هذا العلم لا المسائل كما توهم اه فان العلم بالاعجاز غاية هذا العلم كما صرح به العصام في أطوله فلا وجه لعطف قوله وغايته من أشرف الغايات على ما قبله وما قيل ان غاية ما ذكره أن بعض أفراد موضوعات مسائله وكذا بعض ماصدق عليه محمولات مسائله من أجل الاشياء والمعلومات والمطلوب كون مسائله من أجل الاشياء والمعلومات وهو غير لازم مما ذكره على أنهم حضروا جهات الشرف في ثلاثة شرف الموضوع وشرف المسائل لكونها يقينية وشرف الغاية فليس بشيء. لانه إن كان ما من مسألة من مسائله الا تصدق على لفظ وقع في القرآن وسرله فالامر ظاهر وان كان هذا هو الاغلب فيكني لشرف جميعه ان أغلب مسائله صادق على ما وقع في القرآن الا ترى أنهم ج لو علم الكلام أشرف العلوم لان موضوعه أشرف الموضوعات لتناوله ذاته تعالى وصفاته وأفعاله وان كان موضوعه أعم من ذلك وقد تقدم للحشي جعل هذا العلم أدق سرّاً لان بعض مسائله أدق وأما دعوى حصرهم جهات الشرف في الثلاثة المذكورة فباطلة فان المصرح به في شرح المواقف هو شرف العلم بشرف المعلوم وهو يشمل الموضوع والحمول ومثله قول الشارح وجلالة العلم بجلالة المعلوم وغايته نعم ان شرف الموضوع كاف في شرافة العلم هذا وبعض الناظرين لم يفهم مراد المحشي فقال مالا ينبغي أن يلتفت اليه

(قول المحشي) حصر ادراك الاعجاز أي حصر ما به الادراك في هذا العلم حيث قال به يكشف أو حصر نفس الادراك فيه بأن حكم بأنه لا يتسبب عن غيره ثم المراد بالاعجاز نفسه على ما هو ظاهر قول الشارح معرفة أنه معجز أو مرتبة الذي حصل بسببها (قول المحشي) باعتبار المعنى الكنتائي المعنى الكنتائي معرفة أنه معجز لانه معنى كنتائي لقوله ويكشف عن وجوه الاعجاز الخ: كما قال الشارح لان المراد بكشف الاستار الخ :

(قول المحشي) أي نفس مرتبة البلاغة الخ : فللبلاغة مراتب بعضها يوجب الاعجاز وبعضها لا واعلم أن للبلاغة وجوها وهي النكات التي تحصل بها البلاغة والاعجاز وجوها وهي المراتب التي توجب الاعجاز فوجوه البلاغة توجب مراتبها ومراتبها توجب الاعجاز وعبارة السكاكي ومدرک الاعجاز عندي هو الذوق ليس الا وطريق اكتساب الذوق طول خدمة هذين العلمين نعم للبلاغة وجوه متلفة ربما يتيسر اماطة اللثام عنها تتجلى عليك وأما نفس وجه الاعجاز فلا (قول المحشي) أو نفس الاعجاز على أن يكون الوجه تخيلاً أي في قوله ونفس وجه الاعجاز لا قوله وجه الاعجاز أمر الخ: لان نفس الاعجاز ليس من جنس البلاغة بل الذي من جنسها المرتبة التي بها الاعجاز باعتبار المعنى المكثي به هو كشف الاستار عن الوجوه وحاصل هذا الكلام ان الشارح وان صرح بأن المراد بالكشف المعرفة فالتدافع بين قول المصنف به يكشف وقول السكاكي لا يمكن كشف القناع وقوله هو الذوق ليس الا حاصل بوجهين أما باعتبار المعنى الكنتائي فظاهر فانه المعرفة وحصرها المصنف في العلم والسكاكي في الذوق وأما باعتبار المعنى المكثي به أي من حيث انه مكثي به فكذلك

وقد صرح بهذا ، وما ذكر ههنا لا يدل على انه يمكن وصفه ، بل على انه انما يدرك بهذا العلم .

أي مجموع كلامه المذكور سابقاً فقولہ مدرك الاعجاز الخ معناه انه يدرك بالذوق وقوله لا يمكن كشف القناع ، معناه لا يمكن وصفه وبيانه كالملاحه واستقامة الوزن ، وسائر الوجدانيات تدرك ولا يمكن بيانها بخصوصها (قوله وقد صرح بذلك) حيث قال شأن الاعجاز عجيب يدرك ولا يمكن وصفه (قوله بل على انه انما يدرك بهذا العلم) لأن نسبة الكشف الى العلم تدل على حصول العلم به لا على انه يمكن وصفه وبهذا اندفع التدافع بين اثبات الكشف وعدم امكانه بحمل الكشف على الادراك في الاثبات وعلى الوصف والبيان في النفي ،

لان المصنف اثبت على وجه الكناية به عن المعرفة والسكاكي فناه والظاهر انه فناه من جهة الكناية به عن المعرفة لان الظاهر ان المراد بالكشف المذكور في الكتابين في المقام الواحد واحد فيقع التنافي في أنه يعرف به وبتقرير الكلام على هذا الوجه يندفع ما قيل إن في تقرير الاعتراضين بهذا الوجه نوع رككة لان الاعتراضين متدافمان ظاهراً فان الاعتراض الاول مبني على أن يكون المراد بالكشف المعنى الكنائي أي المعرفة والثاني مبني على أن يكون المراد به المعنى المتبادر منه أعني التعريف والاظهار للغير فكيف يوردان معا وأجاب الفري بجوابين كلاهما مخالف للشارح كما يعرفه التأمل الفطن وحاصل جواب المحشي أن المراد بالكشف المعرفة حتى على الثاني وانما التنافي من جهة أن المعنى المكني به لا بد أن يكون مراداً لينقل منه الى المعنى الكنائي وقد اثبت المصنف ونفاه السكاكي

(قول المحشي) أو نفس الاعجاز على أن يكون الخ : أي حقيقة الاعجاز الذي هو صفة القرآن وحقيقته عند علماء البيان كما سيأتي للشارح والمحشي أن يرتقي الكلام في بلاغته الى أن يخرج عن طوق البشر وهي لا تعرف إلا بمعرفة أعلى مراتب البلاغة لأنها سببه وأعلى المراتب لا يعرف إلا بمعرفة الدقائق والاسرار والخواص الخارجة عن طوق البشر وانها لا يمكن أن تعرف فلا تعرف حقيقته حتى يتبين نعم يعرف بالذوق بأن تصل النفس الى ذات الاعجاز بواسطة الذوق المكتسب من كشف العلم عن الاعجاز ببيان وجهه لا كنهه فليتأمل ليجتمع ما هنا مع ما يأتي

(قول المحشي) أي مجموع كلامه رد لمن قال إنه بيان لمعنى كلامه في الاشكال الثاني أذنع فيه جواب الأول (قول المحشي) لا يمكن وصفه وبيانه لعدم ادراك حقيقته اذ الوجدان لا يتعلق بالشيء من جهة تصويره بحقيقته بل من جهة حصوله بنفسه فتعصف النفس به ولا تتصور حقيقته نه عليه السعد في شرح المقاصد قال المحشي في حاشية القطب اختاف في أن هذه القوة ما هي أهي من القوى المدركة المشهورة أم غيرها قال الامام كلا القولين محتمل ثم انه اذا كانت احداها فالظاهر انها الوهم فالمعاني الجزئية الجسمانية التي يكون ادراكها بمحصولها أنفسها تسمى وجدانيات والتي ادراكها بمثالها تسمى وهيات ومن الوجدانيات ما نجد بنفوسنا لا بالاننا كشعورنا بذواتنا وبأفعال ذواتنا اه ومعنى اتصاف النفس بالاعجاز وصول حقيقته اليها بلا واسطة صورة بقي أن كونه وجدانياً لا ينافي ما سيأتي عن المفتاح من امتناع ادراكه بحقيقته لامتناع الاحاطة بهذا العلم المتيد أنه على تقدير الاحاطة يدرك بحقيقته وكنهه لأنه لا مانع من أنه عند عدم الاحاطة يكون الموجود حالة ذوقية وعند الاحاطة يحصل ذاتياته فيدرك بالكنه

(قول المحشي) ولا يمكن بيانها بخصوصها احتراز به عن تعريف بعضهم نحو اللذة والالم فانه ليس بخصوصها

(قول المحشي) لان نسبة الكشف الى العلم الخ أي بخلاف نفي الكشف في ذاته فان المتبادر منه البيان

ولو بالذوق المكتسب منه لا يغيره من العلوم

وحمل وجه الاعجاز على مرتبة من البلاغة توجب الاعجاز ، وافراده نظراً الى نوع الاعجاز وجمعه نظراً الى افراده .  
أو على نفس الاعجاز وجعل الوجه تخيلاً ، وهو المطابق لمعبرة المفتاح ، وفرق السيد في شرحه بين وجه الاعجاز ونفس  
الاعجاز قتال يمكن كشف القناع عن وجه البلاغة أي الخواص والمزايا ولا يمكن عن وجه الاعجاز نفسه . وفيه حمل الوجه  
في قوله ونفس وجه الاعجاز الخ على التخييل وفي قوله أ كشف للقناع عن وجه الاعجاز الخ على الأمور المؤدية اليه (قوله ولو  
بالذوق المكتسب منه) إشارة الى دفع التدافع بين الحصرين فالسكاكي حصر الادراك بلا واسطة على الذوق والمصنف  
رحمه الله تعالى حصر الادراك بالواسطة على هذا العلم وقد صرح به السكاكي أيضاً حيث قال طريق اكتساب الذوق طول

( قول المحشي ) وحمل وجه الاعجاز على مرتبة الخ عطف على بحمل والواو بمعنى مع قيد به لانه لو اختلف معنى وجه  
الاعجاز لم يكن الجواب باختلاف معنى الكشف في الاثبات والذي بل يكون باختلاف معنى الوجهين كما صنع السيد ثم  
انه على جواب الشارح يلزم من كشف القناع عن المرتبة التي توجب الاعجاز كشف القناع عن نفس الاعجاز ومن عدمه  
سواء كان ذلك بالوجه أو الكنه

( قول المحشي ) وافراده أي افراد وجه الاعجاز في كلام السكاكي نظراً الى نوع الاعجاز فهو شيء واحد له وجه  
واحد وجمعه أي الوجه في عبارة المصنف نظراً الى افراده فان لكل فرد وجهاً  
( قول المحشي ) أو على نفس الاعجاز الخ أي وفي الجمع والافراد ما من

( قول المحشي ) وهو المطابق لمعبرة المفتاح حيث قال شأن الاعجاز عجيب يدرك ولا يمكن وصفه فان الضمير في  
وصفه راجع للاعجاز فدل على ان الوجه في قوله ونفس وجه الاعجاز تخييل

( قول المحشي ) وفرق السيد الخ مقابل لما قبله من كلام الشارح في الجواب وتوصل السيد بذلك الى دفع المناقاة  
بين كلامي المفتاح حيث في كشف القناع عن وجه الاعجاز هنا وأثبتته في قوله لا أ كشف للقناع عن وجه الاعجاز من  
هذين العلمين فأخذه العصام ودفع به المناقاة بين كلامي المصنف والسكاكي وقال ان الشارح لم يفرق بين وجه الاعجاز  
ونفس الاعجاز وفيه أن حمل الوجه في كل من الموضوعين على معنى خلاف الظاهر وان المتبادر من قوله نعم لا يمكن الخ  
انه متعلق بوجه الاعجاز المتقدم وانه لا معنى حينئذ للتعليل بامتناع الاحاطة بهذا العلم بعد معرفة جميع الوجوه الموجبة  
للاعجاز اذ لا شيء وراء هذا يتوقف عليه الاعجاز وان الكشف عن وجه الاعجاز مستلزم للكشف عن نفس الاعجاز  
وانه ان أراد الكشف عن الوجوه تفصيلاً فهو غير ممكن لعدم الاحاطة بها وان أراد ولو بوجه فهو ممكن في الاعجاز أيضاً  
فلا معنى للقول به فيها دونها ويدفع ما عدا الاولين بأن هذا جواب بتسليم كفاية العلمين باتمام بيان الوجوه التي بها يطابق  
اللفظ مقتضى الحال واتمام بيان ما يتوقف عليه النصيحة مع منع أنه يلزم من ذلك العلم بكنهه نفس الاعجاز لأن هذا العلم  
لا يعرف به على ذلك التقدير إلا ان هذه الحال تقتضي ذلك الاعتبار مثلاً وأما الاطلاع على كمية الاحوال وكيفيةها في  
الشدة والضعف ورعاية الاعتبارات بحسب المقامات التي يتوقف عليها الاتيان بكلام غير في الطرف الأعلى فأمر آخر  
لا تعلق له بعلم البلاغة ولا يستفاد منه وسيأتي هذا الجواب بعينه للشارح عند قول المصنف ولها طرفان الخ  
( قول المحشي ) وفيه الخ أي وهذا الحمل خلاف الظاهر والمتبادر كما سبق

وليس الحصر حقيقة حتى يرد الاعتراض عليه بأن العرب تعرف ذلك بحسب السايقة وقد أشير إلى  
هذا في مواضع من المفتاح كقوله في علم الاستدلال وجه الإعجاز أمر من جنس الفصاحة والبلاغة ، لا طريق  
إليه الاطول خدمة هذين العلمين وفي موضع آخر لا علم

خدمة هذين العلمين وكلمة الوصلية الدالة على أن تقيض الشرط أولى بالجزاء . بالنظر إلى الحصر المستفاد من كلمة  
انما ، لا بالنسبة إلى دفع التدافع حتى يرد أنه إذا لم يكن الإدراك بالذوق المكتسب لا يندفع التدافع فضلاً عن كونه  
أولى على هذا التقدير ( قوله وليس الحصر حقيقة ) ، بيان لفائدة اعتبار الحصر بالنسبة إلى العلوم ولا مدخل له في دفع  
التدافع ( قوله وقد أشير إلى هذا ) أي إلى أنه إنما يدرك بهذا العلم ، انما قال أشير لأن المصريح به أن وجه الإعجاز  
أي مرتبة البلاغة التي بها الإعجاز أمر من جنس البلاغة أي نوع منه . لا طريق إلى معرفته الاطول خدمة هذين العلمين  
لكنه يلزم منه أن تكون تلك الخدمة موجبة لمعرفة الإعجاز أيضاً . وكذا في قوله لا علم بعد علم الأصول الخ ( قوله لا  
طريق إليه الخ ) ظرف مستقر وقع خبراً أي لا طريق موصل إليه والاطول مرفوع على البداية من محل اسم لا

( قول المحشي ) وكلمة الوصلية أي الدالة على وصل ما بعدها بما انطوى تحتها أو بما قبلها فالوصلية هي المبالغية لا  
الزائدة كما نبه عليه ابن المحشي في حاشيته للتلويح

( قول المحشي ) بالنظر للحصر المستفاد الخ يعني أن المصنف حصر سببية الإدراك للإعجاز في هذا العلم وحصره فيه  
يصح بأحد أمرين إما أن يكون العلم نفسه هو السبب وإما أن يكون ما ينشأ عنه وهو الذوق هو السبب لكن الأول  
باطل لأنه يوجب التدافع وإن كان هو أولى بالحصر لأنه صريح عبارة المصنف مع كونه السبب الأصلي فقال الشارح  
أنه يكفي في الحصر في العلم الحصر فيه باعتبار ما ينشأ عنه وانما لم يجعلها بالنسبة لقول الشارح يدرك لأن الاشكال ليس  
في أصل الإدراك بل في حصره في العلم

( قول المحشي ) لا بالنسبة إلى دفع التدافع بأن يكون القصد من لو المبالغة في دفع التدافع لا الحصر فيكون المراد  
أن الإدراك بنفس العلم أولى في دفع التدافع لأن هذا محقق للتدافع لا دافع له  
( قول المحشي ) بيان لفائدة اعتبار الحصر الخ وهي دفع الاعتراض عليه بأن العرب الخ  
( قول المحشي ) لأن المصريح به الخ انما لم يحمل الوجه هنا على التخييل لأنه لا يصح أن الإعجاز وهو ارتقاء الكلام  
في بلاغته إلى أن يخرج عن طوق البشر من جنس الفصاحة والبلاغة

( قول المحشي ) لا طريق إلى معرفته أي بالذوق كما أن نفس الإعجاز كذلك وحصوله للنفس بالذوق لا ينافي عدم  
دخول كنه بلاغة القرآن تحت غير علم الله لأن المنفي حصول ذاتياته لا حصول نفسه من غير اطلاع على ذاتياته تأمل  
( قول المحشي ) وكذا في قوله لا علم الخ أي يقال انما قال أشير لأن المصريح به أنه لا علم اكتشف للقناع عن وجوه  
الإعجاز بمعنى مراتب البلاغة من هذين العلمين ويلزم منه أن لا يكون اكتشف منهما عن نفس الإعجاز وانما لم يجعل  
الوجود تخيلاً والمراد نفس الإعجاز لقوله بعد نعم لا يمكن الخ مع قول الشارح فلا يدخل كنه بلاغة القرآن الخ فإن المراد  
من وجوه الإعجاز ووجه الإعجاز واحد وقد فرع عليه عدم دخول البلاغة وإن است باعجاز وفيه أن ما فرعه الشارح أن  
كاز مفراً كذلك في المفتاح فالأمر ظاهر ويكون عذراً في حمل الوجه هنا على المرتبة فلا يرد عليه ما ورد على السيد

## بعد علم الاصول اكشف للقناع عن وجه الاعجاز من هذين العلمين

أو من الضمير في خبره أو ظرف لغو ، متعلق بالنفي ولا يجوز كونه لغواً متعلقاً بالنفي لأنه يجب النصب والتنوين حينئذ إلا أن يقال ان الحركة اعرابية وسقوط التنوين للتخفيف كما ذهب اليه السيرافي في لا رجل أو للتشبيه بالمضاف كما ذهب اليه ابن مالك ويجوز أن يكون لا المشبهة بليس فيكون لا طريق مرفوعاً واليه انوياً ، والاطول خبراً ( قوله بعد علم الاصول ) ليس هذا القيد صريحاً في المفتاح الا أنه مذکور ، مقدماً في المعطوف عليه بقوله ولا اكشف فالظاهر أن يكون قيداً في المعطوف لما سيجيء في بحث الفصل والوصل من أن القيد اذا كان مقدماً في المعطوف عليه فالظاهر تقييد المعطوف به كقولنا يوم الجمعة سرت وضربت زيداً ، وهو ظرف مستقر خبر لا أو متعلق بالنفي المستفاد من لا لا بالنفي لما عرفت ، نعم انه ليس بقطعي لكنه السابق الى الفهم في الخطايات والسيد الشريف في شرح المفتاح جعله قيداً للمعطوف عليه فقط

من حمله في كل موضع على معنى لأن ذلك لغير داع وإلا فلا مانع من حمله هنا على نفس الاعجاز والاحاطة بهذا العلم كما تقتضي معرفة حقيقة مرتبة الاعجاز كذلك تقتضي معرفة حقيقة الاعجاز فلعله أراد بالمصرح به المفهوم من اللفظ بلا تكلف ولا شك ان جعل الوجه تخيلاً تكلف

( قول الشارح ) أمر من جنس الفصاحة والبلاغة لم يجعل منه الاخبار عن المفيات لأن الكلام في الاعجاز المختص بلفظ القرآن والاعجاز عنها كما يكون بالقرآن يكون بغيره كما وقع في حديث النبي صلى الله عليه وسلم وقد اختلف في اعجاز القرآن على مذاهب ذكرها في المقاصد وغيرها وأطال فيها الشيخ السيوطي في الاثقان المختار منها عند علماء الأدب هو كونه في أعلى مراتب البلاغة والفصاحة

( قول المحشي ) أو من الضمير في خبره على رأي الأكثرين من جواز حذف المبدل منه في باب الاستثناء المفرغ ( قول المحشي ) متعلق بالنفي والى في اليه بمعنى باء النسبة ( قول المحشي ) متعلقاً بالنفي لما فيه من معنى الافضاء ( قول المحشي ) والاطول خبر فيكون إلا بمعنى غير ظهر اعرابها على ما بعدها ولا يصح أن يكون طول هو الخبر لأنه يشترط في عملها عدم انتقاض النفي

( قول المحشي ) متقدماً في المعطوف عليه عبارة المفتاح هكذا لا علم في باب التفسير بعد علم الاصول اقراء منهما على المرء بمراد الله تعالى من كلامه ولا أعون على تعاطي تأويل متشابهاته ولا أنفع في درك لطائف نكته وأسراره ولا اكشف للقناع عن وجود اعجازها واقراء من القراءة بمعنى التلاوة أي انهما يتلوان عليه مراد الله من كتابه أي يفهمانه اياه ومعنى كونه مقدماً في المعطوف عليه ذكره بجانبه لا انه متعلق به كما وهم

( قول المحشي ) وهو ظرف مستقر خبر لا أو متعلق الخ أي بناء على ذلك الظاهر من تعلقه بالجميع يكون ظرفاً مستقراً أو متعلق بالنفي قدم في الذكر أي اتنى العلم الاكشف منهما بعد حصول علم الاصول وكذا الباقي أما على خلاف الظاهر فيكون متعلقاً باقراء كما صنع السيد تدبر فقد ارتبك بعض الناظرين ( قول المحشي ) نعم انه ليس بقطعي رد على الفكري حيث قطع به



نعم لا يمكن بيان وجه الإعجاز وإدراكه بحقيقته لا متنازع الا حاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب فلا يدخل كنهه بلاغة القرآن إلا تحت علمه الشامل كما ذكر في المفتاح ،

أي لا علم كأن بعد حصول علم الاصول أي الكلام واللغة والصرف والتجوز كشف من هذين العلمين ، والبعدية زمانية فانه لا بد في كشف القناع عن وجه الإعجاز من فهم أصل المعنى ولا بد في حمل الايات المشعرة بالجهة والجسمية والمكان على المعنى المجازي أو الكينائي من العلم بامتاعها على ذاته تعالى فانه لولا امتناع الاستواء على الله تعالى لما حملنا قوله تعالى « الرحمن على العرش استوى » على انه كناية عن مالكية الملك من غير تصور استواء وجلس فاندفع توهم كون علم الاصول كشف منها لانه انما يلزم لو كان الظرف متعلقاً بالكشف ثم ان نفي الاكشافية عما سوى هذين العلمين ، كناية عن ثبوت الكشف الكامل لهما فلا يقتضى مشاركة علم آخر لهما في أصل الفعل انما يلزم ذلك لو كان المقصود المعنى الحقيقي فلا يرد أن ثبوت الكشف بغيرهما كما هو مقتضى التفضيل يتنافى الحصر المستفاد من قوله وجه الإعجاز أمر من جنس البلاغة الخ ( قوله نعم لا يمكن الخ ) ، تصديق لما قبله وتقرير لما بعده ودفع للسؤال الناشئ مما قبله وهو ان هذين العلمين اذا كانا موجبين لكمال الكشف ، كانا موجبين اكمال معرفة الاعجاز وكنه حقيقته وحاصل الدفع انهما .

( قول المحشي ) أي لا علم كأن هذا محل الرد

( قول المحشي ) والبعدية زمانية أي بالنسبة للكل ففيه رد على الغري حيث جعلها بالنسبة لعلم الكلام رتبة وما قيل انها بالنسبة اليه زمانية رتبة لانه أشرف من علم البلاغة ففيه انه لا دخل لعلوربته في كشف علم البلاغة فان المقصود من التقييد بالبعدية اشتراط الكشف بها تدبر

( قول المحشي ) كناية عن ثبوت الكشف الكامل لهما فانه يلزم من نفي الاكشافية عن غيرهما منهما عرفاً ان كشفهما لا اكمل منه فهو كشف كامل فكأنه قيل انهما يكشفان كشفاً كاملاً فيحتمل أن غيرهما لا يكشف أصلاً أو يكشف كشفاً ناقصاً والأول هو المراد بناء على ان القيد لبيان الواقع بدليل انه كمال المدح لهما وما قيل ان ثبوت كمال الكشف لهما يفهم منه ثبوت أصل الكشف لغيرهما بمفهوم الصفة ففيه ان ذلك احتمال عقلي لا مفهوم من الكلام فانه يحتمل أن الوصف مجموع أصل الكشف مع التمام ويحتمل انه التمام على ان مراد المحشي نفي الاقتضاء والاستلزام كما هو مصرح به لا أصل الفهم ( قول المحشي ) تصديق لما قبله الخ يعني ان نعم هنا للاستدراك لا للجواب فتفيد أن ما قبلها صحيح صادق لكن لا بجميع احتمالاته فبالنسبة لما بقي تكون تصديقاً له وبالنسبة لما خرج تكون تقريراً وإثباتاً لأنه لم يثبت إلا حينئذ بخلاف ما قبلها فانه خبر تقدم وقوله ودفع للسؤال أي بما بعدها تدبر

( قول المحشي ) كانا موجبين اكمال معرفة الاعجاز أي فيخالف ما سبق من عدم ادراك كنهه

( قول المحشي ) أيضاً كانا موجبين الخ لعل هذا الايجاب بالواسطة لأن المراد بوجه الاعجاز مرتبة من البلاغة توجب الاعجاز كما سبق للمحشي ان ذلك هو المراد هنا تأمل

( قول المحشي ) أيضاً كانا موجبين الخ اقتضاه على المعرفة يقتضي ان المراد بالبيان هو المعرفة وعطف الادراك للتفسير ويحتمل أنه إشارة الى أنه عطف سبب على مسبب وقوله وكنه حقيقته لعله بكنه حقيقته ومراد السائل انه اذا كان كذلك قدر على وصفه وبيانه للغير ولا يكون مقتصرأ على ادراكه الذاتي حتى لا يقدر على البيان وحاصل الجواب انه لا تمكن

وتشبيه وجوه الاعجاز في النفس بالاشياء المحتجبة تحت الاستار استمارة بالكناية واثبات الاستار لها استمارة تخيلية وذكر الوجوه

لا يوجبان ادراك الكنه ، لامتناع الاحاطة بهما لا نقصانها في الاكشفية قيل يستفاد من هذا الكلام وجه آخر ، لدفع التدافع وهو ان الكشف بهما حاصل على تقدير الاحاطة ولا يمكن الكشف بهما لامتناع الاحاطة وليس يقوى لأن توصيف العلم بوصف يحصل له على تقدير حصول أمر ممتنع لا يدل على شرفه ولا يوجب الترغيب فيه ولو قيل ان الكشف عن وجه الاعجاز حاصل بهما في الجملة وممتنع على سبيل الكنه لم يبعد ( قوله وتشبيه وجوه الاعجاز ) .

( قول الشارح ) واثبات الاستار لها استمارة تخيلية وهي أي الاستار ترشيح أيضاً للإيهام من حيث مناسبتها للمعنى القريب فان التورية وهي الإيهام منها مرشحة كما هنا ومنها مجردة وهي ما لا شيء . معها يجامع المعنى القريب قوله الاحاطة بالعلمين فلا يدرك نفس الاعجاز إلا بوجهه وادراكه بوجهه غير كاف في ادراك حقيقته وذاته فلا تدرك إلا بالذوق بأن يحصل من بيانه بوجهه ذوق تصل النفس به الى ذات الاعجاز فالكلام هنا في ادراكه بوجهه لا في ادراك وجهه تأمل ( قول المحشي ) لا يوجبان ادراك الكنه أي بل يوجبان ادراكه بوجه أي أمر يصدق على الاعجاز

( قول المحشي ) لامتناع الاحاطة بهما مبني على تسليم انه لو أحيط بهما لادركت حقيقة الاعجاز وسياتي للشارح منه عند قول المصنف ولها طرفان أعلى وهو حد الاعجاز بما حاصله ان هذين العلمين انما تكفلا بأن هذه الحال تقتضي ذلك الاعتبار وأما الاطلاع على كية الاحوال وكيفيتها ظهوراً وخفاء ورعاية الاعتبارات بحسب المقامات فامر آخر وانما لم يتكلم عليه هنا لانه ليس بصدد ذلك بل بصدد الاستدلال بكلام السكاكي وهذا القدر يكفي فيه ( قول المحشي ) لدفع التدافع بين أن هذا العلم يكشف وان وجه الاعجاز لا يمكن الكشف عنه

( قول المحشي ) ولو قيل ان الكشف الخ : أي لو قيل في دفع التدافع بين اثبات الكشف للعلمين ونفيه عنهما ان من اثبت الكشف سواء أراد المعرفة أو البيان للغير أراد الكشف في الجملة ومن نفيه سواء أراد المعرفة أو البيان للغير أراد نفيه عن الكنه وهذا غير ما سلكه الشارح في دفعه لانه حمل الكشف في الاثبات على المعرفة وفي النفي على البيان فما قيل انه هو ليس بشيء ، وأما توسط الذوق فلا بد منه على كل من الجوابين لان الكلام في ادراك ذات الاعجاز لا في ادراك وجهه فليتأمل غاية التأمل فانه لا مانع من أن يحصل من كشف العلم عن الاعجاز بوجهه ذوق تصل النفس به الى نفس الاعجاز بقى شيء ، وهو أنه اذا لم يدخل كنهه بلاغة القرآن تحت علم البشر سواء كان لمدم الاحاطة بالعلمين أو لمدم كفايتهما فما طريق ذلك الذوق الذي يعرف به الاعجاز بالوجه لا بالكنه ومثله يقال في أرباب السليقة قلت أرباب السليقة وخادمو العلمين يعرفون جنس البلاغة والتمصاححة ويعرفون جنس ارتفاع الكلام بهما بأن يحصل منهما للكلام لثبوت مخصوص كما في الغري على التلويح فيعرفون منه في أداء مراده شيئاً من ذلك الجنس يعرفون عن الاتيان بثله ولا يعرفون بأي وجه حصل اما لعدم الاطلاع على جميع مقتضيات الاحوال او لعدم الاطلاع على كميتهما وكيفيتهما ورعاية الاعتبارات بحسب المقامات ولا يخفى أن من ذلك رعاية مقامات الكلمات بعضها مع بعض ومقام خطاب الذكي وغيره والله در الامام السكاكي حيث أشار الى ذلك الطريق بقوله وجه الاعجاز من جنس الفصاحة والبلاغة فليتأمل واعلم أيضاً ان محل الاعجاز عند أرباب البلاغة هو النظم بمعنى جمع الكلمات مترتبة المعاني متناسقة الدلالات على حسب ما ينظمه

ترشيح  
على ا

للكلام  
الشارح

العلم  
يا اي  
أن تد

فانها

كما

وعلى

قبل

بمعنى

العلم

تعميم

شي

فلا

ذلا

لما

بمعنى

الم

ايهام أو تشبيه الاعجاز بالنصور الحسنة استعارة بالكناية وأثبت الوجوه استعارة تخيلية وذكر الاستار ترشيح وقد جرينا في هذا على اصطلاح المصنف ، والقرآن فعلان بمعنى مفعول جعل ، اسما للكلام المنزل على النبي عليه الصلاة والسلام ، ونظمه تأليف كلماته مترتبة المعاني ،

أي مراتب البلاغة الموجبة للاعجاز ( قوله ايهام ) وهو أن يذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد وبراد البعيد ( قوله اسما للكلام الخ ) ، أي هذا الكلام المعين المعلوم بهذا الوصف وليس المراد تعريف القرآن ليدخل فيه منسوخ التلاوة والقرآت الشاذة ( قوله تأليف كلماته ) ، أي ما يتكلم به ، مفرداً كان أو جملة ( قوله مترتبة المعاني ) ،

العقل لا النظم بمعنى الأسلوب المخالف لاساليب كلام العرب من كون المقاطع علي مثل يعلمون ويفعلون والمطالع على مثل يا ايها الناس ويا ايها المنزل والحاقة ما الخاقة وعم يتسائلون وأمثال ذلك وان ضمه بعضهم للاول في وجه الاعجاز وياك أن تدخل في وجه الاعجاز ما عدا المطابقة والخلوص عن التعقيد المعنوي فانه سيأتي للمحشي التنبيه على أنه لا مدخل لغيرهما فيه تدبر ( قول الشارح ) وذكر الاستار ترشيح أي للتخيلية والكشف أيضاً ترشيح على كل من الوجهين

( قول الشارح ) وقد جرينا في هذا أي الاستعارة بالكناية فانها عند المصنف التشبيه الضمر في النفس وكذلك التخيلية فانها عنده اثبات لازم المشبه به وسيمحي ، الكلام ان شاء الله في ذلك

( قول المحشي ) أي مراتب البلاغة الخ : قصرها على ذلك لقول الشارح وذكر الوجوه ايهام ( قول الشارح ) والقرآن فعلان في شرحه للكشاف انه بمعنى الجمع وفي التلويح انه بمعنى القراءة والاول قول ابي عبيدة كما يفهم من الفصاح والثاني قول الجوهري وسكت عنه هنا اشارة لصحة كل منهما فعلى الاول قوله بمعنى مفعول أي مجموع وعلى الثاني ، بمعنى مقروء ، وقوله جعل اسما أي بعد النقل كما هو صريح كلامه هنا وان قيل انه في شرح الكشاف جعله اسما قبل النقل للمقروء ، مبالغة مع عدم تعدد النقل من غير ضرورة فانه قد ورد التمييز والاستعارة من غير جعل التمييز أولاً بمعنى المميز والاستعارة بمعنى المستعار

( قول المحشي ) أي هذا الكلام المعين المعلوم الخ : يعني أن قوله الكلام المنزل الخ : ليس الغرض منه تعريف القرآن حتى يرد أنه يشمل منسوخ التلاوة والشاذ بل الغرض منه تعيين المراد بالقرآن الذي هو مناط الاعجاز ويكفي في تعيينه العهد المستفاد من لام الكلام لان المعهود من ذلك ما عدا منسوخ التلاوة والشاذ للنسخ وعدم التواتر وان كان المنزل في ذاته أعم وقوله المعلوم بهذا الوصف بيان لما به العهد لا معنى زائد وانما لم يكن تعريفاً مع الالهيدي لان التعريف للماهية فلا بد ان تكون الجنسية فقوله ليدخل الخ متعلق بالمنق لا بالنفي واللام فيه لام العاقبة أي لو كان تعريفاً لكان عاقبه ذلك وهو لا يصح

( قول المحشي ) أي ما يتكلم به فالكلمة مستعملة في معنى مجازي وهو ما يتكلم به وليس من استعمال المشترك في معنييه لما فيه من الخلاف ولان المجاز أولى منه

( قول المحشي ) مفرداً كان أو جملة اندفع به ما أورده العصام من أن النظم ليس مجرد تأليف الكلمات بل يكون بتأليف أجزائها أيضاً ولا يكون الا بتأليف جملة أيضاً إذ النظم كما يتعلق بكلام واحد يتعلق بكلامين وما قيل ان تأليف المركبات هو تأليف كلماتها وهم فان تأليف المركبات ناظر لمعناها التركيبي بخلاف المفردات

متناسقة الدلالات ، على حسب ما يقتضيه العقل لا تواليا في النطق وضم بعضها الى بعض كيف اتفق بخلاف نظم الحروف فانه تواليا في النطق من غير اعتبار معنى يقتضيه حتى لو قيل مكان ضرب ربيض لما أدى الى فساد وليس الاعجاز بمجرد الالفاظ وإلا لما كان للطائف العلماء مدخل فيه لانها لا تتعاق بنفس الالفاظ ، فلهذا اختار النظم على الالفاظ ولان فيه ، استعارة لطيفة وإشارة الى أن كلماته كالدرر ( ولما كان القسم الثالث من مفتاح العلوم الذي صنفه الفاضل البلامه ) سراج الملة والدين ( أبو يعقوب يوسف السكاكي تغمده الله تعالى بغفرانه ) أعظم ما صنف ( خبر كان ) فيه ( أي في علم البلاغة وتوابعها ) من الكتب المشهورة بيان لما ( نفعا ) ،

أي التواني إشارة الى علم المعاني ( قوله متناسقة الدلالات ) في الوضوح والخطا ، إشارة الى علم البيان ( قوله على حسب ما يقتضيه العقل ) في ذلك المقام متعلق بهما على التنازع ( قوله فلهذا ) ، أي فلكون نظم القرآن عبارة عما ذكر أولان الاعجاز ليس بنفس الالفاظ ( قوله فيه استعارة لطيفة ) بأن شبه التأليف المذكور بادخال التوالت في السلك ثم استعير لفظ النظم له ، أو شبه القرآن بعقد الدرر وأثبت له النظم ولا حتماله للوجهين ، وصفه باللطافة ويجوز أن يكون قوله وإشارة الخ بياناً للطافته وأن يكون صفة مادحة ( قوله بيان لما ) ،

( قول المحشي ) أي التواني خص المعاني بذلك وان كان لا بد من ترتب المعاني الاول أيضاً لأن الكلام في نظم القرآن أي النظم الخاص به الذي به الاعجاز وهو لا يكون الا من جهة المعاني التواني وتناسب الدلالات العقلية اذ الكلام ان لم يكن له معنى ثان فهو بمنزلة الساقط عن درجة الاعتبار وذلك المعنى الثاني اما أن يكون من جهة الدلالة بأن يكون منتزعا اليه أولاً بأن يكون هو المقصود من الكلام بدون انتقال وسيأتي في الشارح إشارة الى ذلك فلذلك أيضاً خص الدلالات بالمتنوعة وضوحاً وخفاء تدبر ليندفع عنك شبه الناظرين

( قول المحشي ) أي لكون نظم القرآن عبارة الخ يعني ان الإشارة اما الى معنى النظم أو الى عدم كون الاعجاز بمجرد الالفاظ هذا ولما كان الاعجاز متعلقاً بلفظ القرآن من حيث الافادة على حسب ما يقتضيه العقل لا من جهة المعنى من حيث هو كان لا بد من ذكر النظم أو اللفظ اذ لو قيل يكشف عن وجوه الاعجاز في القرآن لا يحتمل انه من جهة المعنى فاختار المصنف النظم لما بينه الشارح فظهر ان النكتة لاختيار النظم على اللفظ لا لترجيح ذكره على تركه بأن يقول عن وجوه الاعجاز في القرآن كما اعترض به الاطول على الشارح فتدبر

قول المحشي ( أو شبه القرآن بعقد الدرر عدل عن قول السمرقندي شبه الكلمات بالدرر لان المشبه لا بد أن يكون في المكينة مذكوراً والمذكور هنا القرآن لا الكلمات وكون القرآن مشتملاً عليهما لا يكفي ولا يخفى تفاوت المقصود على الاستعارتين فانه على المكينة يكون تشبيه القرآن بالمقدم مقصوداً أصلاً وعلى المصرح المقصود الاصيل تشبيه التأليف بادخال التوالت في السلك

( قول المحشي ) وصفه باللطافة فهي حينئذ صفة مقيدة وقوله وإشارة الخ فائدة زائدة وقوله بياناً للطافته فيكون وصف اللطافة أيضاً مقيداً وقوله وإشارة غير زائدة وقوله وان يكون صفة مادحة أي يكون صفة اللطافة لما في الاستعارة مطلقاً

تميز من اعظم (لكونه احسنها ترتيباً) أى لكون القسم الثالث احسن الكتب المشهورة من جهة الترتيب وهو ، وضع كل شيء في مرتبته فكل مسألة مثلاً مراتب بعضها اليق بها من بعض فوضعها فيه ، احسن وان شئت ان تعرف صدق

وفيه اشارة الى أن القسم الثالث كأنه الكتاب كله لكونه عمدة فيه (قوله تميز من أعظم) . أى من نسبة أعظم الى ضمير الفاعل لا الى ما صنف مزال عن الفاعل أى أعظم نفعه وقد مر مثله (قوله وضع كل شيء الخ) ، العموم المستفاد من كل يعتبر بعد ارجاع ضمير مرتبته الى شيء ، لئلا يرد الاعتراض المشهور (قوله احسن) فترتيب الكتب المشهورة من افادة المبالغة فيكون وصفاً مادحاً لا متيداً وقوله واشارة الخ فائدة زائدة كذا في السمرقندي والفنري وبعضهم غلط الفنري وامله لتحريف في نسخته

(قول المحشي) وفيه اشارة الخ لأن أعظم وصف للقسم الثالث وقد اضيف الى ما صنف فيكون بعضه ثم بين ما صنف بقوله من الكتب فيكون القسم الثالث كتاباً فجعله كتاباً لأنه العمدة فيه كأنه لا شيء سواه وبه يندفع الاعتراض بأنه بعض كتاب لا كتاب هذا ولم يجعله الشارح بياناً لفاعل صنف وان اختاره العصام لان البيان حال من المبين فيلزم مقارنة الاشتهار للتصنيف بخلاف كونه حالاً من ما يدرك بالتأمل

(قول المحشي) أى من نسبة أعظم الى ما صنف المراد بما صنف القسم الثالث لأنه بعض المصنفات وليس المراد ما صنف المذكور في المتن لأنه المفضل عليه وفي بعض النسخ تميز من نسبة أعظم الى ضمير الفاعل مزال عن الفاعل وفي السمرقندي من نسبة أعظم الى فاعله

(قول المحشي) العموم المستفاد الخ أى فيعتبر الحكم على شيء بوضعه في مرتبته قبل اعتبار العموم في الشيء ومرتبته ولا يمنع من ذلك اشتمال التركيب على كل لأنه أمر يتبع الملاحظة كما قالوا ومنهم الشريف في شرح المفتاح في قوله تعالى لا يحب كل مختال فخور انه من عموم النفي والسرفيه انه ان اعتبر قيد العموم في الكلام أولاً ثم دخول النفي عليه ثانياً كان النفي وارداً على المقيد نافياً لقيد بناء على ان النفي توجه للمقيد وان عكس كان النفي وارداً على النفي مقيداً لعموم نفيه والتعويل في تعيين أحد الاعتبارين على القرآن فهنا كأنه قيل وضع شيء في مرتبته أي شيء كان مع مرتبته وأجاب المحشي في حواشي التسمية بأنه ذكر الرضى في بحث المعرفة ان الضمير راجع الى النكرة المخصوصة بحكم سابق عليها معرفة لصيرورته معبوداً به فنختار أن الضمير راجع الى كل شيء والمعنى وضع كل شيء من الاشياء في مرتبة كل شيء يتعلق به الوضع ولا شك ان الاوضاع متعددة بحسب تعدد الاشياء إذ لكل واحد منها مرتبة مختصة به عند الوضع ليست لغيره فاندفع الحذور وأجاب بعضهم بأن لفظة كل من العام وهو في قوة قضايا متعددة فكأنه قيل وضع هذا في مرتبته ووضع هذا في مرتبته الخ فهو اجمال نصلات بعدد الاجزاء لكن هذا لا يفيد إذ ليس مدلولاً للفظ وانما المدلول خلافه

(قول المحشي) لئلا يرد الاعتراض المشهور هو ان الضمير اما أن يرجع الى كل أو الى شيء وعلى التقديرين يفسد المعنى اذ الترتيب ليس وضع كل شيء في مرتبة كل شيء ولا في مرتبة شيء ما

(قول المحشي) فترتيب الكتب الخ تفريع على ما فهم من أن لكل مسألة مراتب بعضها لائق وبعضها لائق

هذا المقال فعليك بكتب الشيخ عبد القاهر ، تراها كأنها عقد قد انقسم فتناثرت لآليه (و) لكونه (أتمها محرراً) وهو تهذيب الكلام (و) لكونه (أكثرها الأصول) والقواعد هو متعلق بحذف يفسر قوله (جمعا) لأن معمول المصدر لا يتقدم عليه لأنه عند العمل مؤول بأن مع الفعل وهو موصول ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول لكونه كتقدم جزء من الشيء المتراب الأجزاء عليه هذا والاظهر انه جائز اذا كان المعمول حسن وترتيب القسم الثالث أحسن (قوله هذا المقال) أي كونه أحسن ترتيباً (قوله تراها) ، أي بالنسبة إلى ترتيب القسم الثالث وفي كاف التشبيه إشارة إلى حسن ترتيب تلك الكتب فلا يرد ما قبل أنها لو كانت كعقد انقسم لا يكون فيها حسن ترتيب فلا يكون مصداً للمقال المذكور (قوله تهذيب الكلام) أي عن الزوائد وكره أتم بالنسبة إليها لا ينافي اشتماله على الحشو والتطويل في نفسه (قوله كتقدم جزء من الشيء الخ) أي مجموع الموصول والصلة كشيء واحد لا يصير أحدهما جزءاً من الكلام بدون الآخر فينبغي ترتيب لازم وهو أن تكون الصلة بعده بلا فصل فلا يجوز تقديم شيء من معمولاتها عليه وأما تقديم بعض معمولاتها على بعض فنيه .

( قول الشارح ) والاظهر الخ مقول من الرضى بتمامه لكن قال بعض محتجى المغاربة رأيت في كلام كثير من المتقدمين انه لا يستثنى الظرف وشبهه

( قول المحشي ) بالنسبة إلى ترتيب القسم الثالث قيد بذلك لأن الكلام في بيان احسن ترتيبه من ترتيبها فلا بد حينئذ أن يكون فيها حسن ترتيب . والا لم يكن هو أحسن . فأؤيد الشارح هذا المعنى بقوله كأنها الخ وتم تفريع المحشي بقوله في الخ لاستفادة النسبية منه وقوله كاف التشبيه الأولى كأن وقوله فلا يرد تفريع على قوله بالنسبة تأمل ( قول الشارح ) لأنه عند العمل مؤول الخ صريح في أن العامل بالفعل والذي في الجامي وبينه المحشي هناك أن العامل المصدر لمناسبة الفعل في اللفظ والمعنى الا انه عند العمل يعتبر فيه النسبة إلى الفاعل والمفعول بعد ان كان موضوعاً لماهية الحدث مع قطع النظر عن علامته كونه بمعنى الفعل صحة تقديمه بالفعل مع الحرف المصدرى تأمل لكن الرضى كالشارح ( قول الشارح ) مؤول بأن مع الفعل أي عند الجذور وقبل مؤول بالفعل فقط بدون ان وبعضهم قدره بأن حيث كان الفعل متعللاً بشيء مقدم أما اذا ابتدئ به فلا يحتاج لذكر أن لكونه أكثر كذا في البسيط ثم ان تأويله بأن مع الفعل انما هو لأجل أن يتضمن نسبة إلى المعمول ليصح تعلقه به وقولهم ان أن مع الفعل في تأويل مصدر انما هو من جهة الحلول محل المفرد فلا يلزم الدور تدبر

( قول المحشي ) لا يصير أحدهما جزءاً الخ بيان لكونه كشيء واحد والمراد انه لا يصير جزءاً أولاً ينحل إليه المركب أولاً والا فكل منهما جزء لكنه غير تام وقوله بينهما ترتيب لازم لعله ترتيب كما يدل له قوله وهو أن يكون الخ وفي نسخة ترتب وانما لازم ذلك الترتيب لأن الصلة بيان له وقوله بلا فصل خاص بالموصول الحرفي المنطوق به لا المتقدر كما هنا اذا لا يمكن فيه الفصل لأن الحروف الموصولة حروف مصدرية هي والجملة التي بعدها بتأويل المصدر فيطلب قربها من متضمن المصدر وكذلك الالف واللام الموصولة نعم يفصل بين ان وصلتها بلا النافية الأكثر دوراتها في الكلام أما الموصول الاسمي قد يفصل بينه وبين صائه بمعمولها نحو الذي اياه ضربت لان الفصل ليس بأجنبي مع عدم المانع المتقدم والوجه ان قوله بلا فصل يؤخذ على عمومه أي في الاسمي والحرفي والمعني بلا فصل بأجنبي بأن لا يكون فصل أصلاً أو فصل بغير أجنبي

ظرفاً أو شبهه قال الله تعالى ، فلما بلغ معه السعي ، ولا تأخذكم بهارأفة ، ومثل هذا كثير في الكلام والتقدير تكلف وليس كل مؤول بشيء حكمه حكم ما أول به مع ان الظرف مما يكفيه راتحة من الفعل لان له شأناً ليس لغيره لتنزله من الشيء منزلة نفسه لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه ولهذا اتسع في الظروف ما لا يتسع في غيرها (ولكن كان) القسم الثالث (غير مصون) أي غير محفوظ (عن الحشو) وهو الزائد المستغنى عنه (و) عن (التأويل) وهو الزائد على اصل المراد بلا فائدة ،

تفصيل مذكور في النحو (قوله ظرفاً) زماناً أو مكاناً وشبهه الجار والمجرور (قوله فلما بلغ معه السعي) ، فان المقصود ان اسمعيل لما بلغ الى السن الذي قدر فيه على السعي مع ابراهيم في قضاء حوائجه أمرناه بالذبح وهذا المعنى انما يحصل بتعلق مع السعي وكذا في قوله ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله ، نبي الرأفة المقيدة (قوله حكم ما أول به) ، أي لا يشاركه في جميع الاحكام لجواز أن يكون بعض أحكامه مختصة بصريح لفظه (قوله مع ان الظرف) أي الحقيقي ، ليم التقریب وشبه الشيء محمول عليه (قوله يكفيه راتحة الخ) ولذا يعمل الاسم الجامد فيه باعتبار لح المعنى المصدري ، فلا حاجة الى التأويل (قوله وهو الزائد المستغنى عنه) .

لأنجل أن يكون لقوله وأما تقديم الخ فائدة واعلم ان معنى الكلام حينئذ أن تقدم معمول الصلة لكونها معمولاً لها كجزء الموصول كتقدم جزء من جزئى كلمة عليها بسبب تقدمه عن مرتبته فلا يرد ما قيل ان الجزء لم يتقدم في المفروض على الشيء المرتب بل انما تقدم بعض الاجزاء على البعض ولا حاجة لما تكلفه الفري في دفعه من ان الضمير في عليه راجع الى لفظ جزء الخ ما قاله

(قول المحشي) تفصيل مذكور في النحو لم أجد بعد تصح ما حضرني من الكتب سوى ما قاله الفري من أنه يجوز الا اذا أدى الى الفصل بين الفعل والموصول الحرفي

(قول المحشي) فان المقصود الخ رد على وجود ذكرها الفري

(قول المحشي) الرأفة المقيدة أي بكونها بالزاني والزانية لا مطلق رأفة

(قول الشارح) والتقدير تكلف أي تقدير مصدر مقدماً يفسره المذكور

(قول المحشي) أي لا يشاركه في جميع الاحكام يريد أن إضافة حكمه وحكم ما أول به للجنس فلا يلزم من مشاركته له في العمل مشاركته في امتناع التقديم لجواز أن يكون الامتناع مختصاً بصريح اللفظ لظهور التقدم فيه على الموصول فاندفع ما في الفري من أن التأويل به انما هو للعمل فينبغي أن يساويه فيما يتمتع عمله فيه

(قول المحشي) انتم التقریب التقریب سوق الدليل على وجه يستلزم المدعى وبعبارة أخرى تطبيق الدليل على المطلوب قاله السيد في حواشي الشمسية وقوله لأن له شأناً الخ مختص بالظرف الحقيقي والدعوى عامة فلا بد أن يراد من الظرف الحقيقي ليكون سوق الدليل موافقاً للدعوى ثم يحمل الجار والمجرور عليه (قول المحشي) فلا حاجة الى التأويل فهذا الجواب يمنع التأويل وما قبله يسلمه (قول الشارح) ولهذا اتسع في الظروف أي في غير هذا الحكم

وسيجي الفرق بينهما في باب الاطناب (و) عن (التمقيد) ،

أي اللفظ الزائد في الكلام المستغني عنه في أداء أصل المراد ، سواء كان متعيناً أولاً كما في قوله كذبا ومينا ، والتطويل مصدر ، بمعنى المفعول والمراد به الكلام الزائد على أصل المراد بلا فائدة فانه اذا كان لفائدة يكون اطناباً وهو . قد يكون لاشتماله على الحشو وقد لا يكون ، وحملها على ذلك لموافقة قوله قابلاً للاختصار والتجريد فان الاختصار ايراد الكلام المطابق لأصل المراد بعبارة قليلة والتجريد تخليته عن ذلك الزائد ( قوله وسيجي الفرق بينهما ) أي الفرق المعتد به أي الاصطلاح وهو ان الحشو ،

( قول المحشي ) أي اللفظ الزائد الخ اعلم انه يعتبر في الحشو أن يصح الكلام بعد حذفه بدون تغيير في العبارة كما في كذبا ومينا وصداع الرأس فانه لو قال النبي قولها كذبا فقط أو مينا فقط لصح بدون تغيير في باقي الكلام أما التطويل فقد يكون كذلك وحينئذ يعني عنه الحشو وقد لا يكون كما اذا قلت رأيت غضنفرأ فانه لا يصح الكلام مع حذف غضنفر لكن يمكن ابداله بأسد وهو أقل وحينئذ لا ينفع فيه التجريد بل الاختصار وهو تغيير العبارة الطويلة بعبارة مختصرة فالمراد من التطويل هنا هو هذا القسم لأن الاول يعني عنه الحشو فتقوله وهو قد يكون الخ أي التطويل قد يكون لاشتمال الكلام على الحشو بأن يمكن حذف زيادته مع بقاء الكلام صحيحاً وحينئذ يعني عنه الحشو ويكفي فيه التجريد وقد لا يكون لاشتمال الكلام على الحشو بأن تكون الزيادة لا يمكن حذفها مع بقاء الكلام صحيحاً بأن تكون بزيادة حروف الكلمات كما في أسد وغضنفر وحينئذ لا يعني عنه الحشو ولا ينفع فيه التجريد بل الاختصار فلذا القسم زاد التطويل على الحشو والاختصار على التجريد فكل حشو تطويل ولا عكس هذا مراد المحشي فتأمل فان قلت غضنفر ليس زائداً على أصل المراد قلت المقصود به تمثيل الزيادة التي لا يمكن حذفها مع بقاء الكلام صحيحاً أما مثال ما نحن فيه فهو ما اذا لم يكن في البلد إلا أمير واحد فقلت جاء الذي ظلم العباد تريد الاخبار بمجيئ الأمير فقط لا من حيث عهد مخاطب له بانظلم فانه يكفي جاء الرجل في أداء أصل المراد وكما اذا تقدم ذكر أحد من الرجال صريحاً أو كناية فقلت جاء الذي فعل كذا ولا غرض في ذكر الصلة الا التعمين فانه يكفي الرجل فليتأمل

( قول المحشي ) سواء كان متعيناً كما في قوله فأورثني تكلمه صداع الرأس والقلبا فان الرأس متعين للزيادة أي وسواء كان لفائدة يستغني عنها كما في الامثلة والشواهد التي حذفها من القسم الثالث أولاً لفائدة وليس المراد بالفائدة نحو التأكد لدفع التجوز في مقام يقتضيه فان هذا لا يصح التجريد عنه لأنه مغل

( قول المحشي ) بمعنى المفعول أي الكلام المطول بزائد على أصل المراد

( قول المحشي ) وهو قد يكون الخ أي التطويل قد يوجد لاشتمال الكلام على الحشو بأن كان الحشو لا الفائدة مع امكان حذف الزائد فقط وإبقاء ما عداه بدون تغيير وقد لا يوجد لاشتماله على الحشو بأن كان الحشو لفائدة مطلقاً أو ليس لها لكن لا يمكن حذف الزائد الا مع التغيير وفيما اذا كان لفائدة يكون اطناباً سواء امكن حذف الزائد فقط وإبقاء ما عداه بلا تغيير أولاً كما سيأتي في بابه

( قول المحشي ) وحملها على ذلك الخ أي حمل الحشو على اللفظ الزائد في الكلام والتطويل على الكلام الذي اشتمل على زيادة على أصل المراد الشامل لتسمين مراد منهما أحدهما وهو ما لا يمكن حذفه مع بقاء الكلام صحيحاً كما عرفت



وهو كون الكلام مغلقاً يتوعد على الذهن تحصيل معناه (قابلاً) خبر بعد خبر أي كان قابلاً (للاختصار) لما فيه من التطويل (مفتقراً) خبر آخر أي كان محتاجاً (إلى الإيضاح) لما فيه من التقييد (و) إلى (التجريد) عما فيه من الحشو (الفت مختصراً) جواب لما أي كان ما تقدم سبباً لتأليف مختصر (يتضمن ما فيه) أي في القسم الثالث (من القواعد) جمع قاعدة وهي حكم كلي ينطبق على جزئياته لتستفاد أحكامها منه كقولنا كل حكم القية إلى المنكر

الزائد المعين ، والتطويل الزائد الغير المعين (قوله وهو كون الكلام الخ) سواء كان خلال في اللفظ أو في الانتقال (قوله الفت مختصراً) لم يقل اختصرته لما فيه سوى الاختصار من التجريد والإيضاح (قوله حكم كلي) أي على كلي ، فان كلية الحكم كون المحكوم عليه كلياً والضمير في ينطبق وجزئياته راجع إلى الكلي ،

لا على نفس الزيادة كما صنع في الحشو ليوافق قوله قابلاً الخ فان الاختصار للكلام إرادته بعبارة قليلة فالتحصر هو الكلام المشتمل على الزيادة بخلاف التجريد فانه تخلية الكلام عن الزائد وهو الحشو وما قيل ان ذلك مبني على ان اللام في قوله لما فيه من التطويل للتعدي لا للتعليل وهم فان قلت الحشو اذا كان لفائدة كيف يكون عيباً قلت قد يكون لفائدة لكنه مستغني عنها كما في الأمثلة والشواهد التي هي الحشو في القسم الثالث كما سيأتي ومن هنا تعلم انه جمع بين الاختصار والتجريد لفائدتين الأولى : ان الاختصار بترك ما لا فائدة فيه والتجريد بترك ما فيه فائدة مستغني عنها . الثانية : ان الاختصار بتغيير العبارة بعبارة قليلة لأن الاختصار يقع على الكلام كله لا على الزائد تقول اختصرت الكلام لا الزائد فيه والتجريد بحذف الزائد وإبقاء ما عداه

(قول الحشى) الزائد المعين أى مع انه عيب في الكلام تعين أولاً فلذا عيبه فيما مر  
(قول الحشى) والتطويل الزائد الغير المعين ولا يصح إرادته هنا لأنه يكفى فيه التجريد بل المراد بالكلام المشتمل على الزيادة وهو لا يكون إلا معيناً والحامل على هذا ما مر  
فان كلية الحكم إلى آخره توجيه لكون معنى حكم كلي حكم على كلي فحكم كلي تركيب توصيفي لا إضافي والا لما احتاج للتوجيه فاندفع ما قيل ان المعارف وصف المفهوم بالكلي والفرد بالجزئي لا الحكم  
(قول الحشى) فان كلية الحكم الخ يعني ان الحكم في الكلي والجزئي واحد اذ المراد المحكوم به كرفع في الفاعل مرفوع وزيد مرفوع فهو صالح للكلية والجزئية وانما نجى كليتته من كلية الموضوع فكلية كليتته والمراد كليتته من حيث هو حكم أي محكوم به وهذا لا ينافي ان لفظ مرفوع كلية في نفسه لكنها ليست من حيث انه حكم فليتناهل  
(قول الحشى) أيضاً فان كلية الحكم الخ قيل انه يبان للعلاقة المجوزة لاستعمال كلي في معنى على كلي وهو وم فبيع فانه لا يستعمل الاسم في معنى حرفي واسمي فان كان المراد ان مقامهما وأفادهما فهو ما قلنا من أنهما مفهومان منه ويكون ذلك بياناً لوجه الفهم وعلى كل فليس على كلي مقدراً في الكلام  
(قول الحشى) راجع إلى الكلي أي المفهوم من حكم كلي بالتوجيه المتقدم فالمنطبق هو الكلي لا الحكم كما توهم من ظاهر العبارة ولا استخدام على هذا بخلاف ما يأتي

ومعنى انطباق صدقه عليها وهو احتراز ، عن القضية الطبيعية واللام في قوله لتستفاد ، لام العاقبة ، وذكر هذا القيد لكونه مأخوذاً في مفهوم القاعدة وما قيل من أن المراد ، قضية كلية تشمل على أحكام جزئيات موضوعها ، إطلاقاً لاسم الجزء الأخير على الكل ، وحذف المضافين أو أن الكلام محمول على الاستخدام بأن يراد باللفظ الحكم ، معناه الحقيقي

( قول المحشي ) ومعنى انطباق صدقه أي حمله عليه وليس معنى الانطباق الاشتمال إذ الفاعل في الفاعل مرفوع ليس مشتملاً على الخصوصيات وإن صدق عليها لأن مدار الصدق على العموم فقط بخلاف الاشتمال ولذلك قال من جعله بمعنى الاشتمال أنه اشتمال بالقوة القرينة من الفعل تأمل

( قول المحشي ) عن القضية الطبيعية فإن الحكم فيها وإن كان حكماً على كلي لكن لا تنطبق لأن معنى الانطباق أن يمكن أن تصير كبرى لصغرى سهلة الحصول وذلك لا يمكن في الطبيعية لأن موضوعها هو المطلق من حيث هو مطلق بأن يؤخذ الاطلاق في العنوان دون المعنوي والا لما كان مطلقاً فلا يجري فيه إلا أحكام العموم فقط كالكلية والجنسية والنوعية ونحوها وبهذا اندفع ما قيل أن الانطباق على الجزئيات بمعنى الصدق لازم للكلية فلا حاجة لذكره قيل لو أريد بكلية الحكم تعلقه بكل فرد فكل منسوب إلى كل أي كل فرد من الأفراد لخرجت الطبيعية من أول الأمر وفيه أنه حينئذ لا تكون كلية الحكم كلية المحكوم عليه فإن كلية المحكوم عليه هي عدم منع تصوره من وقوع الشركة فيه وحينئذ لا يوجد دليل على المحكوم عليه حتى ترجع إليه الضمائر فيلزم أن يكون المنطبق هو الحكم ويكون هو التوجيه الثالث بعينه وقد استبعد المحشي لأن الانطباق بمعنى الاشتمال ولا يحتاجه إلى التشبيه وغير ذلك مما يأتي

( قول المحشي ) لام العاقبة أي عاقبة ذلك الانطباق الاستفادة وليست لتتميل لأن الاستفادة تعال بالانطباق لا العكس إذ الانطباق ذاتي والعارض لأجل الانطباق هو الاستفادة

( قول المحشي ) وذكر هذا القيد أي قوله لتستفاد الخ لكونه معتبراً في مفهوم القاعدة أي في مساهما فلا تسمى قاعدة إلا من حيث أنها تعرف منها جزئياتها أما من حيث وقوعها في الحجة فهي مقدمة ومن حيث أنها تطلب بالدليل فمطلوب ومن حيث تحصل به نتيجة ومن حيث تقع في العلم مسألة

( قول المحشي ) قضية كلية معنى كلية القضية أنه حكم فيها على كلي تشمل بالقوة القرينة من الفعل لأن المراد بالاشتمال وجودها فيها والحاصل بالفعل حكم واحد وليس المراد كونها بحيث يستخرج منها حتى يكون بالفعل فلا انطباق على هذا معناه الاشتمال لا الصدق وقوله على أحكام جزئيات موضوعها المراد بالأحكام الممولات الواردة على خصوصيات الجزئيات وكما اشتملت على الأحكام اشتملت على تلك الجزئيات أيضاً وإنما لم ينهوا عليه لأنه لازم مع كون الغرض الأصلي استفادة الأحكام

( قول المحشي ) إطلاقاً لاسم الجزء الأخير هو الحكم بمعنى المحكوم به كما يدل له كلامه في حاشية الشمسية وصرح به السيد الزاهد في حواشي الدواني وقد عرفت معنى عموم المراد هنا وهو عموم من حيث أنه محكوم به تدبر

( قول المحشي ) وحذف المضافين الأول لقرينة قوله لتستفاد أحكامها والثاني لقرينة أن ليس للقضية جزئيات تشمل عليها فضلاً عن أن يكون لها أحكام تتعرف منها

( قول المحشي ) معناه الحقيقي وكتبته كلية المحكوم عليه كما مر وقوله وبضمير ي ينطبق ومعنى الانطباق حينئذ الصدق كالاول

يجب توكيده فانه ينطبق على ان زبدا قائم وان عمراً راكب وغير ذلك مما يليق الى المنكر بأن يقال هذا كلام مع المنكر وكل كلام مع المنكر يجب ان يؤكد فيعلم انه يؤكد (ويشتمل على ما يحتاج اليه) لا على ما يستغنى عنه ليكون حشواً (من الامثلة) وهي الجزئيات التي تذكر لا يوضح القواعد وايصالها الى فهم المستفيد (والشواهد) وهي الجزئيات التي يستشهد بها في اثبات القواعد لكونها من التنزيل او من كلام العرب الموثوق بعربيتهم وتضميرها يتلوه جزئياته المعنى المجازي اعني المحكوم عليه او ان اطلاق الكلي والجزئي ، على حكم الأصل والفرع باعتبار التشبيه بالمعنى الكلي والجزئي من حيث الاشتمال والاندراج . فتكلمات لا تليق بمقام التعريف وان ذهب اليه الخ المفسر (قوله يجب توكيده) ، أي لا بد أن يكون مؤكداً (قوله بأن يقال الخ) متعلق ينطبق يعني أن ، معنى انطباقه عليها أنه يمكن أن يصير كبرى لصغرى ، سهولة الحصول (قوله لا ما يستغنى عنه) الحصر مستفاد من المقام حيث وصف القسم الثالث باشماله على الحشو وفيه اشارة الى أن الحشو في القسم الثالث بتكثير الأمثلة والشواهد ،

(قول المحشي) على حكم الأصل والفرع لم أجدها هذا التوجيه فيما رأيته من الكتب والذي قلته هو في حواشي القطب ان المراد بالجزئيات الفروع تشبيهاً لها بها في الاندراج وأحكامها الاحكام التي تشمل تلك الفروع عليها والمراد بالفروع المسائل التي حكم فيها على جزئي وأما الكلي فالمراد به القضية فاعلم الفرع عطف على حكم الأصل ويتكلف في اندراج المسائل المحكوم فيها على الجزئيات في حكم الأصل والا لزم أن يكون لفظ أحكامها في قوله لتستفاد أحكامها لغواً أو ان التضمير في أحكامها راجع للجزئيات بمعنى الفروع على وجه الاستخدام بقي توجيه اختياره المحشي في حاشية اشمسية وهو ان يبقى ما صنعه المحشي من أن الحكم على كلي ورجوع التضميرين له والانطباق بمعنى الصدق الا أن المعنى ينطبق عند تعرف أحكامها أي بعمل ذلك الكلي على جزئياته عند تعرف أحكامها وحينئذ يكون التعريف مشتملاً على بيان التفرع أيضاً ولا يكون ذكر الانطباق بعد ذكر الكلي محتاجاً الى التوجيه وتكون اللام في لتستفاد للوقت وبؤيده ما وقع في عباراتهم عند تعرف أحكامها وانما تركه المحشي ها لأن الكلام في تعريف القاعدة من حيث هي قاعدة ولا دخل في ذلك لبيان التفرع (قول المحشي) فتكلمات لا تليق الخ بخلاف ما ذهب اليه فليس فيه الا عود التضمير على معلوم علماً قوياً ولا ضرر فيه وما قيل انه يلزمه القول بالاستخدام رغم لأن التضمير عائد على معلوم من المقام لا على كلي المذكور الذي هو صفة الحكم (قول المحشي) أي لا بد أن يكون مؤكداً دفع لما يقال لفظ ان الذي في موضوع الصغرى اما أن يكون من الحكمي أو من الحكاية فان كان الأول فهو تمصيل الحاصل وان كان الثاني نافي قوله يلقى الى المنكر اذ لا يلقى اليه الخالي من التوكيد وحاصل الجواب ان المراد الأول ومعنى يجب توكيده لا بد أن يكون مؤكداً فهذا الاستدلال ليس على انه يؤكد بل على ان توكيده واجب وانما قال الشارح فيعلم انه يؤكد أي يجب توكيده أي ان نأكيده الواقع فيه واجب (قول المحشي) ومعنى انطباقه عليها أنه يمكن الخ هذا المعنى هو الذي خرجت به الطبيعة فيما تقدم فتقول الشارح بأن يقال الخ تصوير الصورة بالفعل لا للانطباق الذي معناه يمكن أن يصير الخ ولو حمل الانطباق على الحمل بالفعل عند تعرف الاحكام وتكون لام لتستفاد للوقت ولا يكون ذكر الانطباق محتاجاً الى التوجيه بل يكون ضرورياً لبيان التفرع الذي لا يمكن في الطبيعة لما احتج لهذا التكميل في تصوير الشارح فليتأمل (قول المحشي) سهولة الحصول لأنها من قبيل حمل الكلي على ما هو جزئي له

فهي اخص من الامثلة (ولم آل) من الأول وهو التقصير ( جهدا ) بالضم والفتح الاجتهاد وعن الفراء  
الجهد بالضم الطافة وبالفتح المشقة ،

التي لا يحتاج اليها ( قوله فهي اخص من الأمثلة ) . أي كل ما يصلح شاهداً يصلح مثالا من غير عكس كلي ، إذ  
لا يلزم للجزئي أن يكون مذكورا بعد الحكم الكلي فضلا عن كونه مثالا أو شاهداً ، فكونه مذكورا للإيضاح أو للاثبات  
عارض مفارق لا يمكن اعتباره في حقيقتهما ، ولو اعتبر ذلك فرما يتباينان وربما يتصادقان فيهما على هذا التقدير تبين  
جزئي وهذا حاصل ما نقل عن الشارح رحمه الله فتدبر فانه قد خفي على الناظرين ( قوله من الأول ) كالنصر أو العلو على  
ما في القاموس ( قوله وهو التقصير ) من قصر في الشيء تواني على مافي شمس العلوم ، لامن قصر عن الشيء بمعنى انتهى

( قول المحشي ) التي لا يحتاج اليها فهي في نفسها مفيدة لكن يستغنى عنها بغيرها  
( قول المحشي ) أي كلما يصلح الخ فالشاهد جزئي يصلح أن يذكر بعد القاعدة لاثباتها لكونه من كلام من يوثق به  
والمثال جزئي يصلح أن يذكر بعدها لإيضاحها والايضاح يحصل سواء كان من كلام من يوثق به أولا فلما أخذ في مفهوم  
الشاهد والمثال مجرد الصلاحية للذكر بعد الحكم الكلي للاثبات أو الايضاح لا الذكر بالفعل للاثبات أو للايضاح وعبرة  
الشارح المقولة عنه الأخصية بالنظر الى أنه يلزم في الشواهد أن تكون من كلام من يوثق به ولا يلزم ذلك في الأمثلة  
وأما كون الأمثلة للايضاح والشواهد للاثبات فأمر خارج حتى لو اعتبر ذلك فرما يكونان متباينين انتهى فقال الفري  
ان قوله وأما كون الأمثلة الخ فيه بحث فان كون الأمثلة للايضاح والشواهد للاثبات ليس خارجاً عن مفهومي الأمثلة  
والشواهد ودفعه المحشي بأن المأخوذ في المفهوم الصلاحية لا الايضاح بالفعل والاثبات بالفعل إذ لا يلزم للجزئي أن يذكر  
بعد الكلي حتى يكون ذكره بعده داخلا في مفهومه وفيه أنه ان أراد أنه لا يلزم للجزئي من حيث هو جزئي فلا كلام فيه  
وان أراد من حيث انه شاهد أو مثال فقد يمنع والحق ان هذا أمر مداره الاصطلاح فان وقع الاصطلاح على ان الشاهد  
والمثال ما يصلح أن يذكر ثبت ما قاله المحشي وان وقع على أنهما ما ذكر بالفعل للاثبات والايضاح لم يثبت قبل يزيد  
الأول صحة أن يقال لمن لم يذكر مثالا ولا شاهداً أذكر شاهداً أو مثالا وفيه أنه يمكن كونه من مجاز الأول

( قول المحشي ) إذ لا يلزم الخ لتعليل لكون الأخصية باعتبار الصلاحية حيث قال أي كلما يصلح الخ لا استدلال  
على أخصية الشاهد من المثال كما يتوهم من ظاهر العبارة

( قول المحشي ) فكونه مذكورا الخ أما الصلاحية لذلك فعارض لازم

( قول المحشي ) ولو اعتبر ذلك أي الايضاح في المثال بالفعل والاثبات في الشاهد بالفعل فرما يتباينان فيما اذا كان  
الشاهد للاثبات فقط والمثال للايضاح فقط وربما يتصادقان فيما اذا اعتبر في المثال مع الايضاح الاثبات وفي الشاهد مع  
الاثبات الايضاح فما قيل ان المذكور للايضاح والاثبات واسطة وهم لأنهما صورة التصادق ثم ان التباين والتصادق انما  
هو في الماصدق أما المفردان فتباينان قطعاً تأمل

( قول المحشي ) لا من قصر عن الشيء قصر بتشديد الصاد وقوله بمعنى انتهى أو عجز أي الاجتهاد فجهدا تمييز محول  
عن الفاعل عند هذا القائل وهو العصام وسيأتي الرد على كونه تمييزاً أو الرد هنا من جهة أنه عدى بني فيدل على أنه من  
قصر في الشيء بمعنى تواني ويكون المعنى على ما ذهب اليه العصام حينئذ ما تواني جهدي في تحقيقه هذا ولعل غير المشهور

وقد استعمل الأول في قولهم لا آلوك جهدا معدى الى مفعولين والمعنى لا امنعك جهدا وحذف هنا  
المفعول الاول لانه غير مقصود اى لم امنع أحداً اجتهداً

أو عجز على ما فهم لقوله في تحقيقه ( قوله وقد استعمل الاول متعدياً الخ ) في الكشف في تفسير قوله تعالى ( لا يألونكم  
خبالاً ) يقال الاى الا مر يألوا اذا قصر فيه ثم استعمل متعدياً الى مفعولين في قولهم لا آلوك نصحاً ولا آلوك جهداً ، على  
التضمن والمعنى لا امنعك جهداً ولا اتقصصك والشارح رحمه الله حمل عبارة المتن على الاستعمال المشهور رعاية الجزالة المعنى  
أى لم امنعك جهداً ولا اتقصصك في تحقيقه والقول بأنه لازم بمعنى التفسير وجهداً تميز أى من جهة الجهد أو منصوب بنزع  
الخافض أى في الجهد أو حال أى مجتهداً فباطل ، اذ لا ابهام في نسبة التفسير الى الفاعل ولا يصح جملة فاعلاً ، الا على  
اعتبار الاسناد المجازي ، والنصب بنزع الخافض كوقوع المصدر حالا ليس بقياسى الا فيما يكون المصدر نوناً من العامل  
نحو أناني سرعة وبلوا نص عليه الرضى في بحث المفعول به والحال واما جعله بمعنى أترك متعدياً الى مفعول واحد على ما في  
القاموس ما ألوت الشئ ، أى ما تركته وعلى هذا حمل السيد الشريف في خطبة المواقف وان كان صحيحاً ، ففيه أن الاستفادة

الذي كان يمكن اجراء المتن عليه وترك الجزالة المعنى أن الاول بمعنى التفسير أى التواني وجهداً معمول المجتهد محذوف فان  
هذا يفيد أنه لم يقصر مع اجتهاده اجتهاداً عظيماً ولا يفيد أنه بذل كل الجهد

( قول الحشي ) على التضمن اختلفوا فيه اما أن يراد المضمن باللفظ محذوف يدل عليه ذكر متعلقه واما أن يكون كلا  
المعنيين مراداً بلفظ واحد على سبيل الكناية واما أن اللفظ مستعمل في معناه الاصلى قصداً قصد بتبعيته معنى آخر يناسبه  
من غير أن يستعمل فيه أو يقدر له لفظ آخر فهو حقيقة قصد بمعناها معنى آخر يناسبه وعلى كل لا بد من قرينة لفظية وهي  
صلته المناسبة له دون غيره كما نص عليه الشارح ونقله الحشي عنه فيما سيأتى وحينئذ يكون في تحقيقه معذولاً لمقصراً لكن  
قول الحشي فيما يأتى في تحقيقه متعلق بلم ال لا يجهد ادم جزالة المعنى يقتضي صحة تعلقه بجهداً لولا عدم جزالة المعنى مع  
أنه حينئذ لا قرينة لفظية على التضمن الا أن يكون ترك بعض التعليل وكونه تضميناً نحوياً وهو اشراب لفظ معنى ليؤدى  
مؤدى كلمتين وتكون التعمدية وعدمها المعنى الطارىء كما ذكره ابن هشام في معنيه فيكون المعنى لم امنع أحداً جهداً في  
التحقيق وماءمه بسبب التفسير ايس مذهب الزنخشرى وغيره من علماء البيان

( قول الحشي ) اذ لا ابهام في نسبة التفسير الى الفاعل لان نسبة التفسير الى المتكلم لا ابهام فيها وتميز النسبة يستدعى  
نسبة مبهمة يحتاج لها السامع الى التعيين كما في ضرب زيد راساً يبناء ضرب للمجبول

( قول الحشي ) الا على اعتبار الاسناد المجازي لان التفسير حقيقة للشخص لا للاجتهد اللهم الا أن يكون المسند الى  
الجهد ما يلاقي التفسير في الاشتقاق وهو التصور كما قالوه في طار عمرو فرحاً أي طير الفرع عمراً لكنه غير قياسى وان نص  
عليه السكتاكي

( قول الحشي ) والنصب بنزع الخافض ليس بقياسى أى على المشهور وعند الجمهور ليس بقياسى الا فيما يكون المصدر الخ  
وكون هذا مسموعاً بخصوصه ينافيه قول الزنخشرى ثم استعمل متعدياً الخ فانه ظاهر في أنه استعمال مستحدث وكون ثم  
للترتيب بين المعنى الاصلى والاستعمال العربى الطارىء دون اثباته خرط التناد

( قول الحشي ) ففيه أن الاستفادة منه انه لم يترك الجهد أى بناء على ما هو الحق من الفرق بين اسم الجنس كالمصدر

( في تحقيقه ) أى المختصر يعنى في تحقيق ما ذكر فيه من الابحاث ( وتهذيبه ) أى تنقيحه ( ورتبته )  
 أى المختصر ( ترتيباً أقرب تناولاً ) أى اخذاً وهو فى الاصل مد اليد الى الشئ ، ليؤخذ ( من ترتيبه ) أى  
 ترتيب السكاكي أو القسم الثالث اضافة للمصدر الى الفاعل أو المفعول ( ولم ابالغ في اختصار لفظه ) أى المختصر  
 ( تقريباً ) مفعول له ، لما تضمنه معنى لم ابالغ كانه قال تركت المبالغة فى الاختصار تقريباً ( لتعاطيه ) أى تناوله  
 ( وطلباً لتسهيل فهمه على طالبيه )

انه لم يترك الجهد فى تحقيقه بل جهد فيه والمقصود انه بذل كل الجهد فى تحقيقه ( قوله فى تحقيقه ) متعلق بآل لا بجهداً ،  
 لعدم جزالة المعنى ( قوله لما تضمنه الخ )

هنا فانه موضوع للماهية والنكرة فانها للفرد الشائع فعدم ترك الجنس يتحقق بوجود فرد منه بخلاف عدم ترك الفرد الشائع  
 فانه لا يتحقق الا بوجود جميع الافراد ضرورة تحقيقه فى كل فرد فالحمل على بعض الافراد تحكم فما قيل ان ما حمل عليه  
 الشريف أيضاً يفيد بذل كل الجهد لانه نكرة فى سياق النفي فيعم منشأه سوء الفهم وعدم التأمل وهذا بخلاف لاأمنك  
 جهداً ولا اتقصك فان معناه لا أتقصك شيئاً من ماهية الجهد بل ابذل جميعها

( قول المحشي ) متعلق بلم آل أى بما تضمنه وهو مقصراً على أن يكون النفي للقيد والقيد جميعاً أى لم أمنك جهداً فى  
 كل شئ ، حال كونه غير مقصراً فى التحقيق وما معه نص عليه مع لزمه لانه المقصود الاعظم هذا هو الموافق لكونه تضييماً  
 وان كان بعيداً من قوله قبل والمقصود انه بذل كل الجهد فى تحقيقه لاحواجه الى تكلف قتأمل

( قول المحشي ) لعدم جزالة المعنى لأن نفي منع الجهد يكون قاصراً على التحقيق وما معه دون غيرها بخلاف ما اذا  
 تعلق بلم آل فان المراد لم آل فى وقت التحقيق جهداً والمراد بوقت التحقيق وقت التأليف الممتد فيفيد انه لم يمنع فى هذا  
 الوقت جهداً فى تحقيق أو غيره بخلاف ما لو قدر الوقت مع تأمله بجهداً فان تبادر تأمله بجهداً يمنع ملاحظة الوقت وكتب  
 شيخنا هنا ما يقتضي ان آل مستعمل فى المنع مجازاً لا تضييماً

( قول الشارح ) يعنى فى تحقيق ما ذكر فيه لما كان المختصر من الاختصار وهو يتعلق بالانفاظ والتحقيق انما هو للمعاني  
 قال بهنى الخ بخلاف التهذيب لانه حذف الزوائد كما مر ومثله ما معه تدبر

( قول الشارح ) مفعول له لما تضمنه معنى لم ابالغ اعلم ان لم ابالغ لك فيه ثلاث اعتبارات اما أن تعتبر النفي وحده  
 واما أن تعتبر الفعل من حيث النفي واما أن تعتبر الفعل وحده والقيد الذي هنا وهو المفعول له اما أن يكون متعلقاً بالنفي وهو  
 باطل لانه يصير المعنى انتفت مباغتني للتقريب واتقاء المبالغة ليس بفعل والمفعول له ما فعل له الفعل فالمانع باعتبار كون  
 القيد خصوص المفعول له هو ذلك لا كونه معنى حرفياً لا مكان أن يلاحظ مستقلاً اذ لم يؤخذ من حيث كونه من أحوال  
 غيره بل لوحظ باعتبار حاله فى نفسه واما أن يكون متعلقاً بالفعل وهو ابالغ لكن لا من حيث نفسه بل من حيث نفيه  
 وهو باطل أيضاً لانه وان كان فعلاً لكن القيد تعلق به من حيث النفي أى من حيث تعلق النفي به والنفي متى لوحظ متعلقاً  
 به كان مأخوذاً من حيث انه من أحوال غيره فلا يكون مستقلاً حتى يمكن تهيبه وهذا الوجه يمنع تعلق القيد بالفعل من حيث  
 النفي سواء كان مفعولاً له أولاً واما ان يكون متعلقاً بالفعل المنفي لامن حيث النفي بل من حيث ذاته بمعنى انه قيد بالفعل

## ولو لم يؤول الفعل المنفي بالثبت على ما ذكر ،

لا للنفي لان المفعول له ما فعل لاجله الفعل وعدم المبالغة ليس بفعل ، ولا المبالغة كما سيجي ، وأما قوله في اختصار لفظه فهو متعاقب بأبالمع كما هو الشائع في التقييدات ولذا لم يتعرض له الشارح رح ( قوله ولولم يؤول الخ ) الظاهر ولولم يؤول لم أبالمع بتركت المبالغة ، الا أنه قصد الإشارة الى عموم الحكم وأنه لابد في كل قيد .

أولاً ثم نفي وهو باطل لما ذكره الشارح والفرق بين المعاني الثلاثة انه على الاول يكون قيداً لاتقاء مبالغته وعلى الثاني يكون قيداً لنسبة الفعل اليه من حيث نفيه وعلى الثالث يكون قيداً للمبالغة المنفية وانما كان على الثاني قيداً لنسبة الفعل اليه لاختصاصها في مفهوم الفعل وهي باقية عند النفي الا أنه تكون النسبة اليه من حيث نفي الفعل وهذا الاعتبار ممكن سواء قلنا ان الحكم في السالبة بثبوت السلب أو بسلب الثبوت فانك لا تجد فرقاً بينهما اذا اعتبرت التقييد للفعل المنسوب من حيث نفيه فانه على الثاني معكوم عليه بذلك السلب ولا فرق بين قولك انا لم أبالمع ولم أبالمع انا الا باعتبار ان الاول يفيد التحقق لتكرر الاستناد بخلاف الثاني فيجب أن يكون المسند مرتبطاً بالمسند اليه بأن يتصور حصوله له سواء كانت مرفوعة بأن يكون الحكم بالسلب أو موضوعة بأن يكون بالايجاب وسيأتي ذلك في كلام المحشي قبيل متعلقات الفعل واذا ثبت هذا تعين ان يكون القيد متعلقاً بما تضمنته لم أبالمع وهو تركت وانما كان متضمناً له لان معناه أي معنى الفعل من حيث نفيه هو انتساب الفعل اليه من جهة نفيه وهو غير مقدور الا من جهة تركه اذ انتفاء الفعل أصلي ثابت له لا قدرة عليه الا باعتبار قدرته على ترك الفعل وحينئذ فمضى لم يفعل هو الترك بعينه الا أنه لوحظ في لم يفعل من جهة أنه من أحوال غيره وفي تركت من جهة أحواله في نفسه فما قيل انه بعد التأويل يكون المعنى اتنى فعلى كذا والمفعول له ما فعل له الفعل والانتفاء ليس بفعل منشأه سوء الفهم وعدم التأمل وما قيل انه بعد التأويل بتركت يحتمل أن يكون تقريباً متعلق بالمبالغة فيه أنه خلاف الشائع في التقييدات والمقام يدفعه ولذا لم يتعرض له المحشي فليتأمل في هذا التحقيق فانه من خواص هذا التعليق ( قول المحشي ) لا لاني لان المفعول له الخ : أي لا لاني وحده وهذا الوجه خاص بالمفعول له كما عرفت وأما النفي فيمكن أن يلاحظ مستقلاً لانه منظور اليه هنا من حيث ذاته فيعبر عنه بالثبوت مبالغتي

( قول المحشي ) ولا للمبالغة أي المبالغة من حيث ذاتها كما في الشارح لما في الشارح أو من حيث نفيها كما في الحاشية لما في الحاشية

( قول المحشي ) وأما قوله في اختصاره الخ : رد على العصام حيث جوز تعلقه بتركيب وحاصله أن الشائع هو التعلق

بالنفي الا لما منع كما في تقريباً

( قول المحشي ) الظاهر ولولم يؤول لم أبالمع بتركت أي لأنه المتقدم في كلامه

( قول المحشي ) الا انه قصد الخ : يعني ان العذر في ترك ذلك الظاهر هو قصد الإشارة الى عموم الحكم وهو لزوم

التأويل لكل قيد سواء كان مفعولاً له أولاً وسواء كان المنفي فعلاً كما هنا أو اسماً كما في قواك ما انا قائم لزيد اهانة له وتلك الإشارة انما تحصل بتعبيرة بالفعل المنفي لانه يفيد أن المانع هو التعلق بالفعل من حيث نفيه وهذا المانع موجود سواء كان القيد مفعولاً له أولاً وسواء كان المنفي فعلاً أولاً أما منع خصوص المفعول له من حيث انه مفعول له فليس الا من جهة خصوص النفي لانه ليس بفعل بخلاف الفعل من حيث نفيه فانه فعل لكن حيثية النفي التي التقييد من جهةها ! نذرها قبل التأويل مستقلة لانها ملحوظة من حيث تعلقها بالفعل فهي ملاحظة من جهة انها من أحوال غيرها لا من

## لكان المعنى ان المبالغة في الاختصار

تعلق بالمنفى من حيث النفي ، من التأويل بالثبت . لان النفي المستفاد منه مدلول حرى غير مستقل بالمفهومية لا يمكن للعقل تمبيده مالم يلاحظه قصداً ، وحينئذ يصير مدلولاً اسماً أو فعلاً مؤولاً بالثبت ( قوله لكان المعنى الخ ) أي لولم يؤول المنفى بالثبت لكان متعلقاً بمدخول النفي اعني ابانغ . لا متناع تعلقه بالنفى . لما عرفت من الوجهين

جهة أحواله في نفسها وقد صرح الشارح بتعميم الحكم لهذا المانع في شرحه للمفتاح ( قول المحشي ) تعلق بالمنفى من حيث النفي فتكون النسبة الى الفاعل موجودة والنفي مأخوذاً من حيث انه من أحوال الفعل لامن حيث النظر في أحواله هو كما في الوجه الأول فلا يمكن التعبير عنه بانتفت مبالغتي ( قول المحشي ) من التأويل بالثبت أي تأويل الفعل من حيث النفي بثبت بمعنى النفي والنسبة الى الفاعل المأخوذ من الفعل من حيث نفيه أو تأويل الاسم من حيث نفيه في صورة الاسم بأن يقال أنا تارك للقيام لزيد اهانة له وانما لم يؤول النفي فقط بأن يقال في المثالين التارك متى الخ لان التقيد لم يتعلق بالنفى بل بالفعل أو الاسم من حيث النفي ( قول المحشي ) لان النفي المستفاد منه أي من الذي تعلق به التقيد وهو المنفى من حيث النفي فالتأويل له من حيث النفي لانه فقط ولا للنفي فقط والمراد باستفادة النفي منه فهمه منه لانه ملاحظ من حيث النفي

( قول المحشي ) لا يمكن تمبيده مالم يلاحظ قصداً لان تمبيده يقتضى انه منظور اليه في نفسه وكونه غير مستقل لآخذ من أحوال الفعل يقتضى أن لا ينظر اليه في نفسه وذلك كما قالوا في لا تفعل وكنت عن الفعل ان المدلول واحد الا انه في الاول لوحظ من احوال غيره وفي الثاني لوحظ من حيث أحواله في نفسه ( قول المحشي ) وحينئذ يصير مدلولاً اسماً أو فعلاً مؤولاً بالثبت أي حين لوحظ النفي قصداً يصير ذلك المؤول وهو المنفى من حيث النفي مدلولاً اسماً ان كان الذي تعلق به التقيد من حيث نفيه اسماً أو فعلاً ان كان فعلاً مؤولاً بالثبت أي مرجعاً الى مثبت لا كما كان منفياً

( قول المحشي ) لا متناع تعلقه بالنفي أي من حيث ذاته كما في الوجه الاول أو من حيث عروضة للفعل كما في الوجه الثاني وانما قال بالنسبة للثاني بالنفي لانه وان كان متعلقاً بالمنفى الا أنه من حيث نفيه كما عرفت

( قول المحشي ) لما عرفت من الوجهين ههذين الوجهين اللازم منهما ما ذكره يدفع ما أورد من أن ما قاله الشارح موافقاً للدلائل مسلم لو كان التقيد ثابتاً قبل النفي ثم ورد النفي على المقيد وهو غير لازم بل يجوز أن يكون التقيد انما اعتبر ووجد بعد النفي فلا يتأتى توجه النفي اليه حتى يقتضى وجود المقيد لا بقيد اه لانه حينئذ إما أن يتعلق بالنفي وحده وقد عرفت رده أو بالنفي من حيث نفيه وقد عرفت رده فلم يبق الاتعلقه بالمنفى لامن حيث النفي وهو ما رده الشارح أو بالتضمن وهو تركت وهو ما قاله الشارح وكذا ما قيل ان توجهه الى التقيد اثبات قبله أغلبي لا كلي بل يجوز توجهه المقيد فقط وللتقيد فقط ولما ممّا فيجوز أن يكون عاملاً لا بالغ ويكون النفي المقيد فقط وان قلنا التقيد معتبر . ووجد قبل النفي اه فانه إن أراد بالمقيد المبالغة من حيث النفي فهو باطل لعدم الاستقلال كما مر وان أراد من حيث ذاتها كان المعنى انتفت المبالغة التي للتقريب وهو ما رده الشارح وكذا ما قاله العصام ان العامل في علة النفي كالعامل في علة المنفى الفعل المنفى والفرق بالنفي قبل التقيد أو بعده الا ترى ان العامل في المفعول به في لم أضرب زيداً على الوجهين أي اعتبار انفي قبل المفعول أو بعده



لم تكن للتقريب والتسهيل بل لامر آخر وهذا مبني على اصل ذكره الشيخ في دلائل الإعجاز وهو، ان من حكم النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد على وجه ما أن يتوجه الى ذلك التقييد وان يقع له خصوصاً مثلاً اذا قيل لم يأتك القوم اجمعون ، كان نفياً للاجتماع وهذا مما لا سبيل الى الشك فيه ولعمري لقد افراط المصنف في وصف القسم الثالث بان فيه حشواً وتطويلاً وتعقيداً تصرّحاً اولاً ، وتلويحاً ثانياً ،

فيكون النفي داخلاً على كلام فيه تقييد وكل كلام شأنه ذلك يكون النفي فيه متوجهاً الى التقييد مع بقاء أصل الفعل لما ذكره الشيخ فيكون المعنى ان المبالغة في الاختصار لم تكن الخ وإيس المقصود ذلك بل نفي المبالغة في الاختصار هذا خلاصة كلام الشارح رح ، وفيه دفع لشكوك الناظرين في هذا المقام لمن له فطنة ( قوله لم تكن للتقريب والتسهيل ) فيه اشارة الى أن كليهما مفعول له فلم يبالغ لعدم الفرق بينهما الا بأن التقريب اعتبر بالقياس الى التعاطي والتسهيل بالنسبة الى الفهم وإيساً متعاقبين بربطه ولم يبالغ على ترتيب ألف والنشر ( قوله ان من حكم النفي ) أي مقتضاه الاصل عند البلغاء فلا يرد انه قد يحوي النفي الداخل على كلام فيه تقييد لنفي التقييد والتقييد معاً نحو ، على لاجب لا يهتدي بمناره فانه استعمال على خلاف الاصل ، ولهذا قال الشيخ وهذا مما لا شك فيه ( قوله كان نفياً للاجتماع ) . لفظ اجمعون تأكيد لمعنى الكل الا أن فيه معنى الاجتماع بحسب أصل الوضع فكان نفياً للاجتماع بهذا الاعتبار ولذا قالت الحنفية ان الملائكة سجدوا لآدم مجتمعين لقوله تعالى ( فسجد الملائكة كلهم اجمعون ) على ما في البرزوى وغيره ( قوله وتلويحاً ) التلويح كناية

هو الفعل لا معنى النفي فما في الشارح انه يجب تأويل لم يبالغ بالفعل المثبت أي تركت المبالغة حتى لولم يؤول لكان المعنى على نفي التعليل سقيم عليل اه فانه ان أراد بأن العامل في علة النفي الفعل المنفي لا من حيث نفيه لزم ما رده الشارح وان أراد من حيث النفي لزم تقييد غير المستقل والفرق بالنفي قبل التقييد وبعده لا يجدي وقوله لا ترى الخ قياس مع الفارق فان زيدا لم يتعلق باخرب من حيث نفيه بأن يكون له مدخل في النفي بل متعلق باخرب فقط على التقديرين والكلام ليس في القيود مطلقاً بل في القيود المتعاقبة بالمنفي من حيث النفي كالمفعول لاجله هنا والحال في نحو قواك ما كتبت زيدا مسيئاً له تريد مسيئاً له بترك الكلام

( قول المحشي ) فيكون النفي داخلاً على كلام فيه تقييد أي يلزم أن يكون القيد لمتعلق النفي حيث لم يصح تعلقه بالنفي على الوجهين

( قول المحشي ) وفيه دفع لشكوك الناظرين قد حققنا لك كلامه وبيننا تلك الشبهة ووجه دفعها بما لا مزيد عليه لمن له فطنة ( قول المحشي ) على لاجب الخ: اللاجب بإحاطة المسئلة الطريق الواضح فالمعنى ان هذا الطريق واضح لا موار له فيبتدى به ( قول المحشي ) ولدفع هذا الخ : يعني ان قوله مما لا يشك فيه يفيد أن المراد بحكم النفي مقتضاه الاصل اذ لا يصح نفي الشك مع ارادة مطلق الحكم سواء كان أصلياً أو طارئاً ( قول الشارح ) وان يقع له خصوصاً أي لاله مع التقييد

( قول المحشي ) انظر اجمعون الخ : أي فهو تقييد بالنظر لما فيه من معنى الاجتماع وتأكيده بالنظر لمعنى الكل وهذا رد على التنزي حيث قال انما يظهر على نسخة اجمعين لا اجمعون اذ لو كان اجمعون تقييداً لكان تأسيساً لا تأكيداً وما قيل

على ما ذكرنا وتعميضا ثالثا حيث وصف مؤلفه بأنه مختصر منفتح سهل المأخذ أى لا تطويل فيه ولا حشو ولا تعقيد كما فى القسم الثالث (واضفت الى ذلك) المذكور من القواعد وغيرها (فوائد عثرت) أى اطلمت (فى بعض كتب القوم عليها) أى على الفوائد (وزوائد لم اظفر) أى لم افز (فى كلام احد) من القوم (بالتصريح بها) أى بالزوائد (ولا الاشارة اليها) بان يكون كلامهم على وجه يمكن تحصيلها منه بالتبعية وان لم يقصدوها يعنى لم يتعرضوا لها لانفيا ولا اثباتا كبعض اعتراضاته على المفتاح وغيره، ولقد اعجب فى جعل مناقطات كتب الأئمة فوائد ومخترعات خاطره زوائد (وسميته تلخيص المفتاح وانا أسأل الله تعالى)

تكون الوسائط فيه كثيرة من لوح اذا أشار من بعد (قوله على ما ذكرنا) . بقوله لا ما يستغنى عنه ليكون حشوا (قوله وتعميضا) التعريض ، كناية مسوقة لموصوف غير مذكور من عرض اذا أمال الكلام الى جانب (قوله ولقد أعجب) أى أتى بأمر عجيب ، يحتمل الوجهين المدح

ان ذكر اجمعون بعد كلهم فى الآية يعنى الاجتماع فى اجمعون بخلاف ما هنا فيه ان المدول عن كلهم لاجمعون يفيد ان المعنى الاصلى منظور اليه اسأ

(قول المحشى) يكون الوسائط فيها كثيرة كما هنا فانه انتقل من الاشتغال على ما يحتاج اليه الى عدم الاشتغال على ما يستغنى عنه وانتقل منه الى انه منفتح ومنه الى ان القسم الثالث غير منفتح

(قول المحشى) بقوله لا ما يستغنى عنه يقتضى ان قوله وتلويحاً اي ببعض ذلك تانياً وهو الوصف بالحشو فقط دون التطويل لانه ليس لفائدة وقد تقدم له حشى ان قوله لا ما يستغنى عنه اشارة الى ان ما فى القسم الثالث حشو من الامثلة والشواهد دون التعقيد ايضاً وما قيل انه صرح بقوله غير مصون الخ ولوح بقوله قابلاً للاختصار الخ فقيه ان قابلاً للاختصار ليس فيه وسائط فضلا عن كثرتها

(قول المحشى) كناية الخ كما يقال فى التعريض بمن يؤذى المسلمين المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده فانه كناية عن نفي الاسلام عن المؤذى وهو غير مذكور هذا وبين التلويح والتعريض على ما قاله عموم وخصوص وجهى يجتمعان فى كناية لموصوف غير مذكور كثرت وسائطها وينفرد التلويح فى كناية كثرت وسائطها للمذكور والتعريض فى كناية لغير مذكور قلت وسائطها كما هنا وهذا مختار السكاكي ومختار الزنجشيري ان مدلولها واحد ولم يحمل المحشى الشارح عليه لانه لا كبير فائدة فى تغيير العبارة وان حمله عليه الفري

(قول الشارح) بأنه مختصر اخذه من قوله الفت مختصرا وقوله ولم أبلغ وقوله منفتح مأخوذ من قوله وتهذيبه وسكت عن التحقيق لانه لم يذم المفتاح بتركه أولا فما قيل ان التحقيق راجع اليه ايضاً وهم وقوله سهل المأخذ مأخوذ من قوله تقريرا لتعاطيه وطلبا الخ وقوله لا تطويل فيه لف ونشر مرتب

(قول الشارح) أى المذكور من القواعد وغيرها أوله بالمفرد لافراد اسم الاشارة ولم يرجعه الى المختصر لاقضائه أن المضاف ليس منه

(قول المحشى) ويحتمل الوجهين المدح أى بالمبالغة فى كمالها حيث جعلها زوائد فى الفضل على فوائد القوم والذم

و  
يأتى لل  
السؤال  
اذ لا  
حيث  
(  
وهو ك  
هناك  
قبل مر  
وبواس  
فالفعل  
اذ لو كان  
تقديمه  
(  
هو أ  
وغيره  
تأكي  
أطولها  
أن ي  
أعدل  
ليان  
حكا  
حال  
وتأ

يه ولا  
(أى  
(من  
التبعية  
جمل

لا يعرف لتقديم المسند اليه هنا جهة حسن اذلا مقتضى للتخصيص ولا للتقوى ،

والذم ( قوله لا يعرف الخ ) ، يعنى أن تقديم المسند اليه على المسند الفعلي ، اذا لم يل حرف النفي قد يأتي للتخصيص وقد يأتي للتقوى على ما سيحى . وههنا ، لا يعرف شئ منهما وجه حسن اذلا حسن في قصر السؤال عليه ، بل الشركة في السؤال أحسن ليكون أقرب الى الاجابة لاجتماع القلوب وابعد عن التحجر في الدعاء ، ولا في تأكيد اسناد السؤال اليه ، اذلا انكار ولا تردد فيه للسامع ، قلت التأكيدههنا لاظهار الرغبة في المسؤول كما في قوله تعالى ( انا معكم )

حيث جعلها تواضعاً منه زوائد مستغنى عنها كذا في الاطول

( قول المحشى ) يعنى ان تقديم المسند اليه الخ أتى بالعناية لعدم تصريح الشارح بالمانع من التقديم وان اخذ من المقام وهو كونه على المسند الفعلي فان تقديم المسند اليه لآليه يكفى فيه انه الأصل ولا مقتضى العدول عنه بخلافه عليه فانه يكون هناك مقتضى للعدول عنه فان كون المسند في الجملة الفعلية هو العامل يقتضى العدول عن تقديم المسند اليه لان مرتبة العامل قبل مرتبة المفعول لما حققه الشارح فيما سيأتي من أن الفعل موضوع للحدث المقيد بالنسبة المخصوصة فلوحظ أولاً الحدث وبواسطته لوحظ النسبة وبواسطة ملاحظة النسبة ينتقل الذهن الى ملاحظة الفاعل فملاحظة الفاعل مسبق بملاحظة الفعل فالفعل مقدم فاذا قدم المسند اليه مع المسند الفعلي حقق ايراد المسند بعده متحملاً لضميره ان ذكره كان توطية وتقدمة اذ لو كان المقصود مجرد الاعلام بالنسبة كفى قام زيد مثلاً ولا حاجة لزيد قام ولغفلة العصام عن المقام قال انه يكفى أن تقديمه هو الاصل فأراد المحشى الرد عليه

( قول المحشى ) اذا لم يل حرف النفي أما اذا وليه فلا يكون الا للتخصيص كما سيأتي

( قول المحشى ) ولا يعرف شئ منهما وجه حسن ففي الشارح وجه الحسن عن التقديم لا تفاته عما يكون التقديم له ( قول المحشى ) بل الشركة في السؤال حسن لم يقل أحسن لئلا يثبت الحسن للقصر وقد نفاه والمراد بالشركة في السؤال هو أن يحصل منه ومن غيره فان هذا هو المستفاد بفيه من تقديم المسند اليه لا الاتيان بلفظ يدل على أن السائل هو وغيره اذ لا يناسبه قوله ليكون أقرب الى الاجابة الخ وقوله وابعد عن التحجر أي المأخوذ من نفي السؤال عن الغير ولا في تأكيد اسناد السؤال اليه اذلا انكار الخ يفيد أن فائدة التقوى هي رد الانكار أو التردد وسيأتي تصريح المحشى والعصام في أطوله بذلك فانكاره مكابرة ثم ان تأكيد اسناد السؤال بتكرير الاسناد لان المبتدأ يستدعى مسنداً اليه فاذا جاء بعده ما يصلح أن يسند اليه صرفه اليه فاذا كان متحملاً لضميره صرفه الضمير اليه ثانياً ثم ينشأ من التكرير التقوى للحكم بمعنى الثبوت ( قول المحشى ) اذلا انكار ولا تردد فيه للسامع لانه ان كان انشأ فدلوه يحصل به بلا احتمال وان كان خبراً فالمقام أعدل شاهد على صدقه

( قول المحشى ) قلت اتأكد الخ يعنى ان فائدة التقوى ليست قاصرة على رد الانكار والتردد الا اذا كان التأكيدي بيان حال المخاطب اما اذا كان لبيان حال المتكلم فقد يكون لاظهار الرغبة في الشئ كما في قوله تعالى انا معكم وقوله تعالى حكاية عن المؤمنين ربنا انا آمناء في شرح الكشف للعلامة التوكيد يكون لبيان حال المخاطب تارة وأخرى يكون لبيان حال المتكلم والخبر اما يورده المتكلم لنفسه أو للمخاطبه فان أورده للمخاطب فلا بد من أن يقصد به فائدة الخبر أو لازمها وتأكيده حينئذ لنفي الانكار أو الشك وان أورده لنفسه لا يلزمه احدى الفائدتين فيقصد به معان آخر اه فتولهم ان لم

حشوا  
(حب

معمون

على

دون

أمثلة

مصار

كناية

مان

نير

انه

ت

يأ

نه

م

## فكانه قصد جعل الواو للحال فأتى بالجملة الاسمية (من فضله)

ولاستبعاد السؤال ولذا الله بقوله انه ولي ذلك الانتفاع به مثل الانتفاع باصله لا لرد الانكار والتردد قال صاحب الكشف في تفسير قوله تعالى (الله نزل أحسن الحديث) في إيقاع اسم الله مبتداً وبناءً نزل عليه. تأكيد لاستداده الى الله وأنه من عنده (قوله فكانه الخ) يعني، قصد ان يجعل الجملة حالاً لتفيد مقارنة السؤال لجميع ما تقدم من التأليف والترتيب والاضافة والتسمية ولا يحصل هذا المعنى صريحاً، الا بإيراد الجملة الاسمية مع الواو، اذ لو اورد الفعلية بدون الواو كانت ظاهرة في الاستئناف ولو اورد مع الواو. كانت ظاهرة في العطف لكن هذا لا يدفع الاعتراض المذكور من أن التقديم، لا يكون الا لاحد الامرين ولا حسن لشيء منهما ههنا الا ان يقال

يل المسند اليه المقدم حرف النفي فقد يأتي للتخصيص رداً على المخاطب وقد يأتي لتقوية الحكم وتثريبه في ذهن السامع دفعاً لانكاره أو ترده انما هو في الخبر المتي للمخاطب لا فيما يورده المتكلم لنفسه ولذا قال السكاكي ومرجع كون الخبر مفيداً للمخاطب الى فائدة الخبر أو لازمه فتفيد بقوله للمخاطب تنبيهها على هذا وهو مستنبط من الكشف أيضاً (قول المحشي) ولاستبعاده السؤال لان السؤال بعيد اذ هو النفع المتأخر لغيره فأناسب تقويته يدل على استبعاده اثباته في التعليل بلفظ ذلك الموضوع للبعد

(قول المحشي) فيه تأكيد لاستداده أي بالاستناد الى التضمير ثانياً فيفيد تأكيد مضمونه ولذا عطف عليه قوله وأنه من عنده في الكشف عن ابن مسعود رضي الله عنه أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ملوا مائة فتالوا حدثنا فنزلت أي حصلت لهم سامة فطلبوا منه صلى الله عليه وسلم أن يصاحبهم ليرتاحوا بحديثه فنزلت الآية ارشاداً لهم الى ما يزيل ملهم وهو تلاوة القرآن واستماعه منه صلى الله عليه وسلم غصاً طرياً فسوق عبارة الكشف استدلال على أن فائدة التأكيد لا تنحصر فيما ذكر بل تكون شيئاً آخر كإظهار محبة سماع القرآن من النبي صلى الله عليه وسلم

(قول المحشي) قصد أن يجعل الجملة حالاً وحينئذ يجب ان يكون المراد بإرسال الخبر لا الانشاء لان الجملة التي خبرها انشاء انشائية كما نص عليه المحشي في حواشي العتائد والانشاء لا يقع حالاً

(قول المحشي) الا بإيراد الجملة الاسمية لأن الواو حينئذ لا تكون ظاهرة في العطف لاختلاف المتعاطفين اسمية وفعلية ولا في الاستئناف لقلته

(قول المحشي) اذ لو اوردت الفعلية الخ ومثلها الاسمية بدون الواو

(قول المحشي) كانت ظاهرة في العطف لتناسب المتعاطفين فعلية والاختلاف ما ضربية ومضارعية لا يضر اذا كان

لفرض وهو هنا قصد الاستمرار التجددى بواسطة المقام

(قول المحشي) لا يكون الا لاحد الامرين لما سيأتي في الشارح والحواشي ان المسند لا يكون جملة الا للتقوى او التخصيص او كونه سبباً واسمياً وفعلية لقصد الثبوت او التجدد فاذا كانت اسمية الخبر فيها جملة فعلية لزم ان تكون لاحد الامور الثلاثة مع افادة التجدد فقط على ما قاله الشارح فيما سيأتي او مع افادة الاسمية من حيث انها اسمية الثبوت بمعنى الحصول الغير المنافي للتجدد وافادة الجملة الصفري التجدد على ما اختاره المحشي فيما سيأتي ايضا فما قيل ان جواب الشارح يتم لان التقديم حاصل غير مقصود وانما لزم من قصد جعل الجملة حالاً للاغراض المتقدمة ليس بشئ

حال من (أن ينفع به) أى بهذا المختصر (كما نفع بأصله) وهو المفتاح أو القسم الثالث منه (أنه) أى الله تعالى (ولى ذلك) النفع (وهو حسبي) أى محسبي وكافى لا أسأل غيره فعلى هذا كان الانسب أن يقول والله تعالى أسأل بتقديم المفعول (ونعم الوكيل) عطف

أنه من تمة الاعتراض بيان لمنشأ اختياره الجملة الاسمية (قوله حال من أن ينفع به) لكونه مفعولاً ثانياً لا سأل وليس من فضله من معمولاته حتى يتمتع بتقديمه عليه (قوله أنه ولى ذلك) علة لقوله أسأل يعنى أنه متولى ذلك النفع فله أن يتصرف فيه كيف يشاء (قوله كان الانسب الخ) لتكون الجملة علتين للحكيم المستفادين من الله أسأل وإنما قال الانسب لأن ذلك إنما هو على تقدير عطفه على أنه ولى ذلك ، كما هو الظاهر ، ويجوز أن يكون معطوفاً على أنا أسأل أو جملة مستأنفة لجرد التثاء (قوله عطف)

(قول المحشى) أنه من تمة الاعتراض يعنى أنه قصد جعل الجملة حالا فوق من التقديم الذي لا وجه له فليس المراد منه الجواب عن المصنف بل بيان منشأ غلظه

(قول الشارح) فيه نظر لحصوله الخ أي بناء على أنه لا فرق بين الاسمية التي خبرها فعل وبين الفعلية في دلالتها على التجدد فتدل والاستمرار يكون من المضارع بمعونة المقام قال المحشى فيما سيأتي أن شاء الله تعالى أن الاستمرار لم يقصد من المضارع بل المضارع أفاد التجدد والحدوث واسمية الجملة دلت على الدوام إلا أنه لما كان الخبر فعلاً أفادت الاستمرار التجديدي والحق أحق بالاتباع انتهى ولعل مراده أن الاسمية تدل على الثبوت فإذا انضم إليه التجدد كان المدلول هو الاستمرار إذ لا فرق بين الثبوت على وجه التجدد والاستمرار التجديدي

(قول الشارح) فيه نظر لحصوله من المضارع يفيد أنه لو لم يحصل إلا من الاسمية التي خبرها مضارعية لكفى في دفع الاعتراض وإيس كذلك فلعل الشارح اقتصر عليه لكفايته في المنع

(قول المحشى) لكونه مفعولاً ثانياً الخ أي إنما كان حالاً من أن ينفع مع تقدمه عليه لكون أن ينفع معمولاً لاسأل فيكون أسأل هو العامل في الحال لأنه العامل في صاحبها وليس من فضله معمولاً لينفع حتى يتمتع تقدمه على الموصول الحرفي (قول المحشى) للحكيم أي النبي والاثبات المستفادين من المحصر كأنه قال أسأل الله لأنه ولى ذلك ولا أسأل غيره لأنه الكافي لا غيره أما على ما صنعه المصنف فليس في المعال ما يصلح وهو حسبي أن يكون تعليلاً لعدم المحصر فيه (قول المحشى) كما هو الظاهر فيكون وجه الانسبية الجري على الظاهر ووجه الظهور كونه عقبه

(قول المحشى) ويجوز أن يكون معطوفاً على أنا أسأل فيكون جملة خبرية ولم يجوز كون الواو للحال لأن الأصل العطف كما سيقول وعلى هذا يكون نعم الوكيل خبراً وقوله أو جملة مستأنفة الخ أي والواو اعتراضية وعلى هذا يكون نعم الوكيل انشأً وإنما جوز الاعتراض في وهو حسبي دون نعم الوكيل مع أن وهو حسبي آخر الكلام أيضاً إذ ليس في أثناء كلام ولا بين كلامين متصلين معنى لأن له نكتة جزيلة لا تمكن مع العطف وهي انشاء المدح بأنه كاف في كل الأمور فانه لو كان معطوفاً على أنا أسأل كان المقصود أنه كاف في التأليف والترتيب والاضافة والتسمية لأنه عند العطف على الحال يكون حالا والحال قيد في عاملها بخلافه عند الانشاء وذلك كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى ثم اتخذتم العجل من بعده وأنتم ظالمون أن قوله تعالى وأنتم ظالمون ان كان حالاً كان المعنى عبدتم العجل وأنتم واضعون العبادة في غير موضعها

اما على جملة هو حسي والمختصر محذوف كما في قوله تعالى نعم العبد

لأنه الأصل في الواو وأندم صحة الانشائية للحال وتقيد السؤال بها والاعتراض لكونه في آخر الكلام ، وعدم تقسيمه نكتة جزيلة ( قوله اما على جملة الخ ) انما انحصر في هذين لأن المذكور ثلاث جمل لا يصح العطف على الأولى منها ، لعدم الجامع وكونها حالاً ولا على الثانية لأنها معللة .

فيكون قيدا للعبادة لأن الحال قيد للعامل وان كان اعتراضاً كان معناه وأنتم قوم عادتمكم الظلم فلم يقيد ظلمهم بكونه في العبادة بل مطلقاً اه بخلاف نعم الوكيل فانه لو جعل معطوفاً على هو حسي كان هو حسي لانشاء المدح وواووه اعتراضية فيكون نعم الوكيل لانشاء تفويض الأمور كلها اليه مع بقاء العطف الذي هو الأصل فلا نكتة لترك العطف لأن المؤدي على الاعتراض والعطف واحد هذا وقد عرفت أنه عند عطف هو حسي على أسأل يكون خبراً اذ لا مانع من خبريته فيكون الجامع وهو الاتحاد في الخبرية موجوداً

( قول المحشي ) لأنه الأصل في الواو أي ليست الواو في ونعم الوكيل للحال بأن يكون متعلقاً بأسأل من أول الأمر لا عطفاً على هو حسي بل للعطف لأنه الأصل في الواو سواء كان المعطوف خبرياً أو انشائياً فلا يعدل عنه اللداع ولذا لم يميز في ما مر أن يكون واو وهو حسي للحال بل جملة للعطف على أسأل ولعدم صحة الانشائية فيما هنا للحال لأنها تكون حالا من فاعل أسأل فتكون قيدا في عامله وهي لا تصلح للتقيد لأن القيد أتى به ليعرف مخاطب المقيد به بمضمونه فوجب أن يكون معلوماً له حصوله قبل ذكر الدال عليه والانشاء انما يحصل مدلوله به فانه معنى غرض للمتكلم لا تقرر له في نفسه وما لا تقرر له في نفسه لا تقرر له لغيره

( قول المحشي ) وعدم تقسيمه نكتة جزيلة أي زيادة على ما يفيد الأصل وهو العطف وقد عرفت أنه عند العطف يمكن أن تفاد نكتة الاعتراض وهي انشاء المدح بالوكالة المطلقة بأن يكون معطوفاً على هو حسي وهو حسي جملة انشائية واووه الاعتراض لنكتة انشاء المدح بأنه كاف على الاطلاق التي لا تمكن عند عطفه على أنا أسأل وما قبل ان نكتة الاعتراض الايغال في المدح وتأكد السؤال نحو وهم مهتدون في قوله تعالى اتبعوا من لا يسألكم أجراً وهم مهتدون وأيضا هو تذييل لحسي أي تعقيب الجملة بجملة تضمن معناها لأن من معناه فأنكتي به وأتوكل عليه ومن معنى نعم الوكيل نعم الكافي فكانه قيل هو وكيلى ونعم الوكيل منشؤه سوء الفهم والفرح بالاعتراض لأن الايغال والتذييل يكونان مع العطف الذي هو الأصل كما سيأتي فلا حاجة للاعتراض ولا نكتة له أصلاً

( قول المحشي ) لعدم الجامع أي التوافق انشاء وخبراً كما يفيد كلامه في حاشية العقائد بخلاف وهو حسي فهو خبر يصح عطفه عليها وانكونها أي الأولى حالا والانشاء لا يقع حالا لما تقدم فلا يصح عطفه على الحال بخلاف وهو حسي فانه خبر يصح عطفه عليه ويكون حالا وما قبل انه على ما صنفه الشارح الاختلاف بالخبرية والانشائية ثابت وهم لأن مراد الشارح انه لا بد من التأويل وكذا ما قيل انه تقدم له تجوز عطف هو حسي على أسأل فيكون حالا وحينئذ يلزم عند عطف نعم الوكيل على هو حسي أن يكون حالا مع كونه انشاءً فانه غفلة عما سبقت الإشارة اليه من انه عند عطف نعم الوكيل على هو حسي حينئذ يكون نعم الوكيل مؤولا بالخبر والكلام هنا بالنظر لكونه انشاءً وهو مع الانشائية لا يصلح حالا وان صلح أن يكون معطوفاً على هو حسي ويكون هو حسي مؤولا بالانشاء فتدبر

فيكون من عطف الجملة الفعلية الانشائية على الاسمية الاخبارية واما على حسي أي وهو نعم الوكيل  
وحينئذ فالمختص هو الضمير المتقدم كما صرح به صاحب المفتاح وغيره في قوائمه زيد نعم الرجل

وهذه الجملة لاتصلح للتعليل، فتمين الثالثة فاما على تمامها أو على جزئها ( قوله فيكون من باب عطف الجملة الخ ) وهو  
مختلف فيه فمنهم من جوز عطف الفعلية على الاسمية والعكس ومنهم من منع ذلك وكذا عطف الانشاء على الاخبار ومنهم  
البيان وجوزوا النحاة وجوزوا الصفار كما فصله في معنى المليب فلا بد في جوازه عند الجمهور من تأويل احدى الجملتين  
فاما أن يقال ، المدح عليه أيضاً انشاء ، معنى لأن المقصود انشاء ، المدح بأنه كافت ، والواو اعتراضية أو يقال المدح  
فان

( قول المحشي ) وهذه الجملة لا تصلح للتعليل لأنها انشائية والانشاء مدلوله من حيث انه انشائي معنى عارض للتكلم  
لا يقرر له في نفسه فلا يكون منقراً لغيره حتى يكون دالة له وما قيل ان التعليل بالانشاء سائغ كسأل الله انه نعم الوكيل  
وفي الحديث أعوذ بك من الخيانة فانها بنيت البطانة فان أراد انه تعليل بلا تأويل فهو لما حققه الفاضل المحشي فيما  
سيأتي من ان الكلام الانشائي مدلوله ليس بثابت أي منقرر في نفسه أي مع قطع النظر عن التكلم لأنه معنى عارض  
له في كل ما لا يكون له تقرر في نفسه لا يكون منقراً لغيره حتى يكون دالة له فان النفي الصرف لا يكون دالة لشيء فان  
قلت له تقرر في نفس التكلم فيمكن التعليل به قلت الكلام في ان المعنى الانشائي لا يمكن التعليل به لا انه بعد ثبوته  
في نفس التكلم وحصوله له لا يمكن التعليل به فلا يقال سبحانه زيد لأنني طالب لضربه وان أراد انه تعليل بتأويل قلنا  
الكلام الآن فيما قبل التأويل وبعد التأويل يقول يمتنع أن يكون ما هنا دالة أيضاً لفساد التأويل بالخبر ها كما سيأتي  
( قول المحشي ) فتمين الثالثة فاما أن تكون خبرية والتأويل في الثانية واما أن تبقى الثانية على انشائها والتأويل في  
الأولى بنائها من الخبر بالانشاء وهذا التمين مبني على تعين كون واو ونعم الوكيل للمعطف وقد سبق بيانه فليتأمل في هذا  
المقام فانه وقع فيه خبط فاحش

( قول المحشي ) المدح عليه أيضاً انشائية هذا لا يدفع عطف الفعلية على الاسمية فيفيد ان الجمهور لا يمتنعونه أو  
ان المراد مع تقدير هو مقدماً

( قول المحشي ) والواو اعتراضية في نسخة أو بدل الواو وهو تحريف مضر لأنه يكون المعنى أو يقال الواو في ونعم  
الوكيل اعتراضية وهو خروج عن المطلوب من تصحيح المعطف بتأويل احدى الجملتين على ان كلامه الآن في تأويل  
الأولى وبصرح بأنه الواو لا أو كلامه في حاشية العقائد حيث قال في جواب سؤال قدمه أقول والله الهادي ليس معطوفاً  
على جملة فأموات بل هو جملة دوائية والواو فيه اعتراضية وقد عرفت وجه جواز الاعتراض بجملة هو حسبي دون نعم  
الوكيل فتدبر كل التدبر واعلم ان جعل المعطف عليه هنا انشائية مبني على خلاف الظاهر لأن الظاهر كما تقدم انه تعليل  
فان جعل رد الشارح لهذا المعطف هنا مبنياً على ما هو الظاهر لم يمكن الجواب عن هذا الاعتراض لأنه لا يمكن أن يكون  
التعليل انشاء والتأويل بمقول في حقه نعم الوكيل باطل أيضاً كما سيجي وبالنظر لهذا قل المحشي في حواشي العقائد انه  
لا يمكن جعل وهو حسبي في عبارة التلخيص انشاء أي بناء على ما هو الظاهر من أنه تعليل ولم يجيبوا عن المصنف بأنه من  
عطف حاصل مضمون احدى الجملتين على حاصل مضمون الأخرى من غير نظر الى اللفظ ولا اختلاف خبرية وانشائية  
بين الحاصلين لأن الانشاء والخبر من عوارض الألفاظ لأنه لا يقول به على ما نص عليه الشارح في الفصل والوصل

## نم عطف الجملة على المفرد وان صح ،

مؤول بهو مقول في حقه نعم الوكيل فتكون خبرية متعلق خبرها انشاء ( قوله ثم عطف الجملة ) مبتداً خبره الجملة الشرطية والواو زائدة لزيادة الربط كما في لا بد وان يكون والجزاء محذوف ، تدل عليه الجملة الاستدراكية أي عطف الجملة على المفرد ههنا وان صح باعتبار كذا لا يصح مطلقاً لكونه في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار ، فلا بد من التأويل

( قول المحشي ) مؤول بهو مقول في حقه نعم الوكيل قال في حواشي العقائد لا ينبغي عليك انه بعد تقدير المبتدا لو لم يؤول نعم الوكيل بمقول في حقه ذلك تكون الجملة أيضاً انشائية إذ الجملة الاسمية التي خبرها انشاء انشائية كما ان التي خبرها فعل فعلية بحسب المعنى كيف لا ولا فرق بين نعم الرجل زيد وزيد نعم الرجل في أن مدلول كل منهما نسبة غير محتملة للصدق والكذب انتهى وتحقيقه ان الخبرية والانشائية تابعة لكون الكلام حكاية عن غيره أولاً فان كان الاول خبر والا فانشاء والحكاية لا بد أن تكون حكاية عن شيء ثابت مغاير لها ولو اعتباراً ومدلول الانشاء ليس بثابت أي منقرر في نفسه بقطع النظر عن المتكلم بل هو معنى عارض له فكيف يكون مدلوله ثابتاً للمبتدا حتى يكون هو حكاية عنه فما قيل ان مدلول زيد نعم الرجل نسبة كون زيد ممدوحاً اليه وليس تحقق هذه النسبة متوقفاً على النطق بزيد نعم الرجل بل هو لحكايتها كلام لم يصدر عن روية إذ مدلول زيد نعم الرجل هو الحكم على زيد والاسناد له والاسناد أعم من الثبوت فانه متحقق في قولك اضرب زيداً من غير حصول طلب الضرب للمخاطب وكيف يكون المدلول تلك النسبة واحد طرفها هو المعنى الانشائي العارض وسيأتي تحقيق هذا المقام في كلام الشارح والحاشية في بحث الثبوت وقد بقي لهذا القائل أوهام باها على ما تقدم له رأينا الاعراض عنها خيراً من التعرض لها ولعل عذر هذا القائل أنه رأى ما في السمرقندي من الفرق بين ابن زيد وزيد نعم الرجل حيث قال ان الاستفهام في الأولى دخل على النسبة فكانت انشائية وأما الثانية فوقت الانشائية فيها خبراً فلا تقاس هذه بهذه وقد عرفت الحق فتأمل

( قول الشارح ) فيكون من عطف الجملة الفعلية يقتضى أن كلامه انما هو في عطف نعم الوكيل بدون تقدير هو اولا فتوبه والخصوص محذوف أي يقدر متأخراً ويكون خبر مبتدا محذوف على قول اما لو قدر مقدماً فلا خلاف في كونه مبتدا خبره نعم الوكيل فتكون اسمية وكذا لو قدر مؤخراً وهو مبتدا خبره ما قبله لكن لا يتم عند من يجمعه خبر مبتدا محذوف حينئذ وحينئذ فليس مراده رد هذا العطف بل بيان طريق صحته وهو أن يقدر الخصوص مقدماً فيكون مبتدا خبره نعم الوكيل والجملة انشائية عطف على مثلاً بأن تؤول الأولى بالانشائية ولزوم أن يكون الخبر انشاء لا يضر لانه مختار الشارح كما سيأتي في بحث الثبوت وسيأتي للمحشي اختياره أيضاً ورد ما للسيد

( قول الشارح ) وحينئذ فللخصوص هو الضمير المتقدم ويتعين حينئذ الابتدائية والعطف واقع بين جزئي الخبر ( قول المحشي ) يدل عليه الجملة الاستدراكية لانه لما استدرك على الصحة علم منه انه لا يصح مطلقاً أي من كل وجه حتى من جهة الانشائية والخبرية وقوله لكونه في الحقيقة بيان لانه بعد تقدير الجواب يكون الاستدراك تعليلًا فلا استدراك انما هو على الشرط قبل تقدير الجواب وما صنعه المحشي أولى مما نقله القزويني عن الشريف لاستدعائه تقدير شيء مستغنى عنه ( قول المحشي ) فلا بد من التأويل عند الجمهور يعني ان هذا هو مراد الشارح فيكون مراده بيان طريق صحة التركيب كما سينقله عنه فاندفع اعتراض السيد رحمه الله بأن الشارح استصعبه والامر هين ثم ان التأويل على هذا اما يجعل حسي



باعتبار تضمن المفرد معنى الفعل كما في قوله تعالى فالحق الاصبح وجعل الليل سكناً على رأى لكنه في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار وهذا أو ان الشروع ،

عند الجمهور والقول بجوازه فيما له محل من الاعراب بدون التأويل عند جمهورهم ممنوع لا بد له من شاهد وهذا معنى ما نقل عنه ان هذا تحقيق لوجه العطف وتبيين لطريق التركيب لا اعتراض انتهى ويؤيده انه لم يحكم بيطلاق العطف في شيء من الاحتمالين، وانه اختار هذه العبارة في خطبة شرح العقائد النسفية وغيره ( قوله باعتبار تضمن الخ )، اشارة الى عدم جواز هذا العطف بدون اعتبار التضمن نص عليه في الرضى والتسهيل حيث قال لا يجوز عطف الجملة على المفرد بشرط أن يتجانسا بالتأويل ( قوله على رأي ) وهو أن يكون جعل معطوفاً على فالتى وهو احتراز عن قول من جعله حالاً بتقدير قد أو معطوفاً على جملة فالتى بتقدير هو ، بناء على عدم تجويز عطف الجملة على المفرد ، وبما حررنا اندفع الاعتراضات الموردة هنا بالكيفية فتدبر ، ثم ان تقدير مقول في حقه ليس بصحيح لأنه يستلزم أن لا تكون أفعال المدح والذم مستعملة في معناها الحقيقي أعني انشاء المدح أو الذم العام ،

وحده انشاء أو بتقدير مقول في المعطوف ثم ان مراد الشارح انه لا بد من التأويل مع كون المعطوف نعم الوكيل فان اعتراض الشارح انما هو في عطف نعم الوكيل وبعد تقدير مقول كما صنع السيد لا يكون هو المعطوف تدبر

(قول السيد قدس سره) وسيأتيك انه الحق يريد أن خبر المبتدأ لا يكون انشاء فلا بد من تقدير مقول الخ وسيأتي ان الحق عند الشارح والمعشي خلافه لان مدار خبر المبتدأ على الاسناد وهو أعم من الثبوت وأما الثبوت بمعنى الوقوع أو النسبة الحكمية فالتما يجب في الخبر الذي هو جزء القضية دون مطلق الخبر

(قول المحشي) والقول الخ : رد لاعتراض السيد بقوله وأما قوله لكنه في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار فجوابه الخ وحاصل ما أراد السيد ان الجمل التي لها محل من الاعراب واقعة موقع المفردات لان نسبتها ليست مقصودة بالذات فلا تنفك الى اختلافها بالانشائية والاخبارية بل الجمل حينئذ في حكم المفردات التي وقعت موقعها فيجوز عطف بعضها على بعض كالمفردات

(قول الخشي) وأنه اختار هذه العبارة الخ: لكن قد عرفت الفرق بين الموضعين

(قول المحشي) اشارة الى عدم جواز هذا العطف بدون اعتبار التضمنية نص عليه في الرضى والتسهيل والقول بجوازه عند البيانين بدون اعتبار التضمنية لا بد له من شاهد ولم يثبت فما قيل ان الكلام في اصطلاح البيانين لا النحاة لا يفيد شيئاً حتى يقل عن البيانين وهذا رد لقول السيد ولا حاجة الى اعتبار تضمنه الخ

(قول المحشي) بنا على عدم تجويزه عطف الجملة على المفرد أي ولو مع التأويل مع تجويزه عطف الفعلية على الاسمية

(قول المحشي) وبما حررنا اندفع الاعتراضات الى آخره لعله من قوله عطف الي هنا وقد مرت الاشارة الى ذلك

(قول المحشي) ثم ان تقدير مقول الخ : يعنى ان التأويل الذي قصده الشارح في بيان طريق التركيب هو أن

يُقدر مُبتدا بخبر عنه بنعم الوكيل فتكون جملة انشائية معطوفة على جملة هو حسي المؤولة بالانشاء ايضاً وخبر المبتدا عند

الشواوح وجهود النخاة يصح أن يكون انشاء كما سيأتي فحتمية في بحث التقوى وأما السيد الشريف فإنه يمنع وقوع خبر المبتدا

انشاء كما سيأتي هناك تابعاً لابن الانباري والسكاكي متمسكاً بما لا طائل تحته كما سيأتي: يانه له مخني فلزمه في التاويل أن

في شيء من المواضع لأنه على هذا التقدير ، إخبار عن وقوع هذا القول في حقه ، ولأن مقولية القول المذكور فيه إنما تكون بطريق الحمل والإخبار عنه بنعم الوكيل ، فلا بد من تقدير مقول في حقه مرة أخرى ، ويلزم التقدير مرات غير متناهية ( قال السيد قدس سره فجوابه أن ذلك جائز الخ ) ، لم يوجد التصريح بالجواز في الكتب المتداولة بل في شرح التسهيل لابن مالك في بحث المفعول معه خلاف ذلك حيث قال لا يعطف جملة خبرية على استفهامية مع استقلال كل منهما ،

يقدر وهو مقول في حقه نعم الوكيل كما أشار إليه بقوله وسيأتيك أنه الحق فتكون جملة خبرية عطفت على مثلها وحينئذ يقال عليه أن تقدير مقول الخ : ليس بصحيح لما ذكر

( قول المحشي ) في شيء من المواضع أي التي هي مثل هذا الموضع في كون جملة نعم أو ينس خبراً عن غيرها أي بل يصير الإخبار بالمدح الخاص وهو أنه مقول في حقه نعم الوكيل وما قيل لأنسلم خروجها عن الانشاء إذ المعنى وهو مقول مني في حقه هذا اللفظ على وجه انشائي به المدح فالإنشاء حاصل بهذا القول ففيه أنه توجيه للكلام بما لا يرضى به قائله إذ يصير خبر المبتدأ انشاء ولا يرضى به السيد على أنه قد فات المدح العام تدبر

( قول المحشي ) إخبار عن وقوع هذا القول فلا بد من تقدمه وهذا أن كان مقول في حقه مستعمل في معناه أما أن كان المراد منه أنه مستحق لأن يقال فيه ذلك فيكون إخباراً عن الاستحقاق ولا يلزم تقدم القول المذكور لكن انشاء المدح أو الذم العام فائت على كل حال

( قول المحشي ) ولأن مقولية القول المذكور فيه أي في حقه فهو متعلق بمقولية القول

( قول المحشي ) إنما تكون بطريق الحمل والإخبار عنه أي بناء على مذهب من يجعل الخصوص مبتداً تقدم أو تأخر وعبرة الشارح في شرح المفاتيح تقدير القول بأباه المعنى في كثير من المواضع سيما في باب المدح والذم فيمن يجعل الخصوص مبتدأه فما قيل تبعاً لبعض الحواشي لأنسلم أن المقولية لا تكون إلا بطريق الحمل والإخبار بل تكون بغيره كنعم الوكيل الله بناء على أن الخصوص خبر مبتدأ محذوف ليس بشيء ، لأنه عند من يجعل الخصوص مبتدأ يلزم هذا المحذوف وهو كاف ( قول المحشي ) فلا بد من تقدير مقول في حقه مرة أخرى قد عرفت أن هذا إذا كان مقول مستعملاً في معناه أما لو كان معناه مستحق لأن يقال فيه فلا ولكنه يلزم تعدد ذلك القول فيه وحينئذ ما معنى الاستحقاق

( قول المحشي ) ويلزم التقدير مرات غير متناهية أي وعدم صدق هذا القول إذ لا يمكن أن يقال الله نعم الوكيل بلا تقدير ( قول المحشي ) لم يوجد التصريح بالجواز الخ : أي وأن كان له وجه وهو أن الجمل التي لما غل من الأعراب واقعة موقع المفردات ، لأن نسبها ليست مقصودة بالذات فلا تغات إلى اختلافها خبرية وإنشائية بل هي في حكم المفردات التي وقعت موقعها فتوجيهه له في حواشي العقائد بهذا الوجه لا يمنع توقفه على النقل وأعلم أن مقتضى هذا التوجيه مع تصحيح السيد به العطف أي عطف نعم الوكيل على حسبي الذي هو خبر المبتدأ اللازم له أن يكون نعم الوكيل خبراً عن المبتدأ أن يصح عند السيد زيد نعم الرجل لأن نعم الرجل له محل فيأتي فيه هذا التوجيه مع أنه يمنع ذلك إلا بالتأويل بمقول فيه نعم الرجل فلا بد أن يكون جوابه الثاني مبنيّاً على تسليم صحة خبرية الانشاء فكانه يقول أن صح كون الانشاء خبراً كما يقول به الشارح كان له محل ومتى كان له محل لا مانع من العطف وبدل على أن هذا مجازاة للشارح فقط قوله في الجواب الأول وسيأتيك أنه الحق ومثله يقال في قوله بعد فجوابه أن ذلك جائز الخ فهذا توجيهه وإن نفع في مثل مقول القول عند السيد

فإن لا يجوز ذلك مع عدم الاستقلال أولى (قال السيد قدس سره نص عليه العلامة الخ) عبارة الكشف فان قلت على م عطف قوله تعالى ولا تزد الظالمين قلت ، على قوله « رب انهم عصوني » على حكاية كلام نوح بعد قال وبعد الواو النابتة عنه ، ومعناه قال رب انهم عصوني ، وقال ولا تزد الظالمين إلا ضلالا أي قال هذين القولين وهما في محل النصب لانهما مفعولا قل كقولك قال زيد نودي للصلاة وصل في المسجد تحكي قوله معطوفا أحدهما على صاحبه انتهى وهو دليل على أنه لا يجوز عطف الانشاء على الاخبار فيما له محل من الاعراب لان ما قبل قوله تعالى ولا تزد الظالمين كلهما محل خبرية مقولة لعل معطوف بعضها على بعض قال الله تعالى ( قال نوح رب انهم عصوني واتبعوا من لم يزده ماله وولده الا خسارا ومكروا مكراً كباراً وقالوا لا تدرن آلتكم ) الى قوله ( ولا تزد الظالمين الا ضلالا ) فلو جوز عطف الانشاء على الاخبار لما تردد في عطف ولا تزد الظالمين ، بل جزم بعطفها على قوله تعالى عصوني كسائر الجمل السابقة فالسؤال عن عطفها والجواب بأنه معطوف على رب انهم عصوني لا عصوني ، بتقدير قال ليكون عطف الاخبار على الاخبار دليل على انه لا يجوز عطف الانشاء على الاخبار فيما له محل من الاعراب وكذا في المثال المصنوع عطف بتقدير قال وأما قوله أي قال هذين القولين ،

لا ينفع عنده في خبر المبتدا لان الخبر لا بد أن يكون ثابتا عنده للمبتدا والانشاء ليس كذلك فليتأمل (قول المحشي) فإن لا يجوز ذلك الخ أي فالتقول بعدم جواز العطف مع عدم الاستقلال بأن يكون لها محل كما هنا أولى لان الخبر والانشاء متافيان كل المافاة فلا يجوز الجمع بينهما بنحو الواو اذا لم يقد نحو الواو التشريك في الاعراب بأن لم يكن للجملة الاولى محل فكيف يجوز اذا أود التشريك في الاعراب فانه حينئذ جمع حقيقي بخلاف الاول فانه صوري وقوله فإن لا يجوز الخ يتعين انه من كلام شرح التسهيل والا فنع عطف الانشاء على الاخبار صرح به البيانون وجوبه العامة كما تقدم له فلا خصوصية لشرح التسهيل

(قول المحشي) على قوله رب انهم عصوني ان كان ضمير قوله راجعاً الى الله قدر مضاف واتقول بمعنى المقول أي على حكاية مقوله تعالى رب الخ والحكاية هي قوله قال نوح وان رجع الى نوح عليه السلام لم يحتاج اليه فيكون معنى قلت على قوله قلت على قال رب الخ وكلمة على بنائية أي بناء على حكاية كلام نوح بعد قال وبعد الواو بأن يكون المقصود حكايتين لمحكيين عطف احدي الحكايتين على الاخرى لاحكاية واحدة لمحكيين عطف احدهما على الآخر الزوم عطف الانشاء على الاخبار حينئذ

(قول المحشي) ومعناه قال الخ لم يقل تقديره لان قال ليست متدرة مع نيابة الواو عنها لان المقدر كالتأنيب وبعد ابرازه تكون الواو مجرد العطف

(قول المحشي) وقال ولا تزد الخ : الواو في ولا تزد ليست في الكشف فاعلمنا من زيادة الناصخ لانها من الحكاية فهو واو العطف التي جعلها فيما سبق نائبة

(قول المحشي) وصل في المسجد أي وقال صل بدليل قوله تحكي قوله الخ:

(قول المحشي) بل جزم بعطفها على قوله تعالى عصوني ويصير التقدير انهم لا تزد الظالمين الا ضلالا وثاية مافيه انه اظهر في مقام الاضمار تنويعا عنهم بوصف الظلم وقوله والجواب بأنه معطوف على رب انهم عصوني أي على قال رب الخ (قول المحشي) بتقدير قال متعلق بأنه معطوف على رب انهم عصوني وقوله ليكون علة للتقدير قال

في المقصود فنقول رتب المختصر على مقدمة وثلاثة فنون لان المذكور فيه إما أن يكون

فهو إشارة الى أنه مقول آخر وليس داخلاً في المقول الاول كالجمل السابقة وليس فيه دلالة على ان احد القولين معطوف على القول الآخر من غير تقدير وكذا قوله لانهما مفعولاً قال، وقوله تحكي قوله معطوفاً أحدهما على صاحبه لان المراد انهما كذلك في الظاهر قال السيد وكفاك حجة قاطعة قطعاً يابى بالخطايات، وهو الظهور فان كون الواو من المحكي يستلزم عطف الانشاء على الاخبار فيما لا محل له من الاعراب فيحتاج الى التأويل وعلى تقدير كونه من الحكاية يكون عطف احد القولين على الآخر اللذين في حكم المفردين من غير تكلف التأويل وفيه أنه انما يتم لو ثبت جواز عطف الانشاء على الاخبار فيما لا محل من الاعراب بشاهد ولم يثبت فعلي هذا التقدير أيضاً يحتاج الى التأويل بأنه معطوف بتقدير قال (قوله في المقصود).

(قول المحشي) فهو إشارة الى أنه مقول آخر أي محكي بحكاية أخرى ولم يقل أي قال كذا وقال كذا لتلا يتكرر مع ما قبله وقوله لانهما مفعولاً قال أي الذي عرفته وهو المذكور والثابتة عنه الواو ولولم يلاحظ ذلك لكان الكل مفعولاً واحداً فلا وجه للتثنية

(قول المحشي) وقوله تحكي قوله مبتدا خبره محذوف أي لادلالة فيه لانه وان كان قوله تحكي قوله الى آخره يقتضي أن الحكاية واحدة والمحكي متعدد الا أن ذلك نظراً للظاهر فقط بدليل كلامه السابق ويحتمل أن قوله وقوله عطف على قوله لانهما الخ والخبر كذا بناء على أن الظاهر من قال ما هو المذكور والثنية نظراً للاستقلال في الظاهر فتأمل ليندفع عنك ما قيل هنا (قال السيد) قدس سره فان هذه الواو من الحكاية دفع لثبوتهم أنه لم لا يجوز أن يكون مجموع الجملتين مقولاً قالوا بتمسك الواو بينهما بأن يكون المقول على سبيل الحكاية حسبنا الله ونعم الوكيل فلا يكون من عطف الانشاء على الاخبار فيما لا محل من الاعراب ووجه الدفع ان الواو من الحكاية أي من كلام الحاكي أي قالوا حسبنا الله نعم الوكيل ولا يجوز أن يكون من الكلام المحكي لانه لا يصح العطف حينئذ اذ يلزم عطف الانشاء على الاخبار فيما لا محل له من الاعراب الا بتأويل بعيد وهو أن يقال تقديره وقتنا نعم الوكيل ومثله لا يلتفت اليه لعدم انسياق الذهن اليه ولا دلالة للقرينة عليه مع أنه لا مناسبة بين مفهومى الجملتين على وجه يحسن العطف بالواو

(قال السيد) قدس سره وليس هذا الخ: أي حتى يشوه أن الجواز المذكور فيما اذا كان بعد القول بناء على أن مقول القول المقصود لفظه والنسبة بين الاجزاء ليست مقصودة أصلاً بخلاف ما اذا كانتا خبرين للمبتدا مثلاً فان النسبة مقصودة قطعاً غاية الامر انها ليست مقصودة بالذات وذلك لان مصحح العطف هو أنه اذا كان للجملة محل من الاعراب يكون بمنزلة المفرد الذي وقعت في موقعه وهو مشترك في جميع المواد كاللثال المذكور

(قول المحشي) وهو الظهور المراد بالظهور أن لا يكون هناك تأويل كما سيأتي في قوله من غير تكلف التأويل ولم يحمل القنوع على حقيقته لانه بعد تسليم كون الواو من الحكاية لا يدل على الجواز المذكور قطعاً لجواز أن يكون قالوا مقدراً في المنطوق بقرينة ذكره في المعطوف عليه فيكون من عطف الجملة الفعلية الخبرية على الجملة الفعلية الخبرية وأما ما قيل في نفي القطعية من أنه يجوز في الآية تقدير مبتدا والواو من المحكي ويكون مدخول الواو معطوفاً على ما قبله ويكون التقدير وقالوا حسبنا الله وهو نعم الوكيل ومن أنه يجوز أن لا يكون الواو من الحكاية بل من المحكي ونعم الوكيل عطف على حسبنا الذي هو خبر مقدم فيكون من عطف الجملة التي لها محل من الاعراب لانه خبر عطف على المفرد فعلي الاول يظل أصل

من قبيل المقاصد في هذا الفن أولاً الثاني المقدمة والاول ان كان الغرض منه الاحتراز عن الخطا في تأدية المراد فهو الفن الاول والا فان كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد المعنوي فهو الفن الثاني والا فهو ما يعرف به وجوه التحسين وهو الفن الثالث وعليه منع ظاهر يدفع بالاستقراء وقيل رتبة على مقدمة وثلاثة فنون وخاتمة لان الثاني ان توقف عليه المقصود فمقدمة والاخاتمة والحق ان الخاتمة انما هي من الفن الثالث كما يتبين هناك ان شاء الله تعالى ولما انجز كلامه في آخر المقدمة الى انحصار المقصود في الفنون الثلاثة صار كل منها موهودا فعرفه تعريف المهد بخلاف المقدمة فانه لم يقع منه ذكر لها ولا اشارة اليها

أي في مقصود الكتاب ليخرج الخطبة (قوله من قبيل المقاصد) والشواهد والأمثلة والاعتراضات على المفتاح من مكملات المقاصد فلا يرد التقصص على الحصر (قوله وعليه منع ظاهر) وهو منع انحصار ما لا يكون من المقاصد في المقدمة ومنع انحصار ما لا يكون الغرض منه الاحتراز في وجوه التحسين (قوله بالاستقراء) بأن يقال تبعتها المذكور في الكتاب فلم نجد غيرها (قوله ولما انجز الخ) لأنه انجز في آخر المقدمة الى أن علم البلاغة وتوابعها منحصر في علم المعاني والبيان والبديع وانها فنون أي ضروب مختلفة

لأنه يكون من عطف الانشاء على الاخبار فيما له محل وعلى الثاني لا يكون الواو من الحكاية فردود بأن معنى كونها قاطعة أنها ملزمة للتصميم إذ لا يمكنه الاعتراف بهذين التوجيهين اذ لو اعترف بهما لم يكن لاعتراضه موقع لجريانها في حسبي ونعم الوكيل قوله فلي هذا التقدير أيضاً أي تقدير أنها من الحكاية (قول المحشي) أي مقصود الكتاب ليخرج الخ أي لا مقصود العلم والا لخرجت المقدمة أيضاً فاندفع ايراد الخطبة على الحصر وإيراد أن المقدمة ليست من مقصود العلم

(قول الشارح) في تأدية المراد أي من حيث مطابقة مقتضى الحال فموضوع المعاني اللفظ العربي من حيث افادته المعاني الثواني كما نص عليه المحشي فيما سيأتي والعلامة في شرح المفتاح وهذه المعاني الثواني منها ما هو مقصود أصلي استعمال اللفظ فيه ومنها ما هو مستبعد لم يستعمل فيه اللفظ كالاختصار وتطهير اللسان وضيق المقام في مكان الحذف

(قول الشارح عن التعقيد المعنوي وهو بإيراد الواو المبيدة التي يسر الانتقال منها الى المراد فهو انما يحتز به عن الخطا في كيفية التأدية لا في نفس التأدية فموضوع البيان اللفظ العربي من حيث كيفية الدلالة على المعنى المراد كما نص عليه العلامة في شرح المفتاح فان قلت كون اللفظ كناية أو حقيقة أو مجازاً أحوال لفظ قد يقتضيها الحال كما نص عليه الشارح أول المعاني وليس مجزئاً عنها في علم البيان من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ ليس فيه ان الحال الغلاني تقتضي ايراد تشبيه أو استعارة أو كناية أو نحو ذلك ولا في علم المعاني أيضاً مع ان الشارح في شرح المفتاح قال بعد كلام طويل وبالجملة فقصص المعاني الى أن يكون نظم الكلام بعد صحة اعرابه وهيئات مفرداته في الدلالة على المعنى المراد كما ينبغي ونظر البيان في أن تكون تلك الدلالة فيما يناسب المقام من الوضوح والخفاء كما ينبغي انتهى قلت المستفاد من كلام الشيخ عبد القاهر ان كفيات الدلالة لم يجعلوها من مقتضى الحال المذكور في علم المعاني لأن البلاغة من صفات المعنى وكفيات الدلالة انما تعتبر لاداء المعنى وان زاد الكلام حسناً بمطابقة الكيفيات لمقتضى الحال هذا ما تيسر لي مع

لأن الأول ما يحتز به عن الخطأ في تأدية المراد والثاني ما يحتز به عن التعقيد المعنوي والثالث ما يعرف به وجوه التحسين ومعلوم مما تقدم من قوله فلما كان علم البلاغة وتوابعها إلى قوله الفت مختصراً الخ ، أن مقصود الكتاب منحصر في علم البلاغة وتوابعها فحصل لنا مقدمتان مقصود الكتاب منحصر في علم البلاغة وتوابعها وعلم البلاغة وتوابعها منحصر في علوم ثلاثة هي فنون ثلاثة ينتج أن مقصود الكتاب منحصر في الفنون الثلاثة ومعلوم أن الأمور الثلاثة المذكورة في الكتاب يكون واحد منها أول وآخر ثانياً وآخر ثالثاً فلم أن مقصود الكتاب فنون ثلاثة موصوفة بالاولية والثانية والثالثة وانها علم المعاني والبيان والبديع إلا أن النسبة بينها مجعولة ، إذ لم يعلم أن الفن الأول علم المعاني أو البيان أو البديع ، قتال لافادة النسبة الفن الأول أي من الفنون الثلاثة التي علم انحصار مقصود الكتاب فيها علم المعاني وكذا قوله الفن الثاني علم البيان والفن الثالث علم البديع فهذا التركيب ، من قبيل قولنا المنطلق زيد كما سيجي فتدبر فانه مازل فيه أقدام الناظرين ، فوقعوا في حيص بيص

الحافظة على ما قالوه مما نقلته وسيأتي في الحاشية ما يساعده

( قول المحشي ) لأن الاول الخ تعليل اعلم أنها ضروب مختلفة ففيه رد للفنري القائل ان ذلك علم بقرينة التعارف بين

أرباب التصانيف

( قول المحشي ) ومعلوم مما تقدم الخ احتاج اليه لأن الكلام في الفن الاول من مقصود الكتاب لا من علم البلاغة ( قول المحشي ) مقصود الكتاب منحصر الخ قيل الخبر في الحقيقة هو علم البلاغة فكأنه قال مقصود الكتاب علم البلاغة المنحصر فيه وكذا قوله علم البلاغة منحصر في فنون ثلاثة الخبر فنون فكأنه قيل وعلم البلاغة فنون ثلاثة محصور فيها فظهر ان المحمول في الصغرى موضوع في الكبرى كما هو ضابط الشكل الأول ولا حاجة اليه لأن المدار على التكرار حقيقة أو لزوماً كما نص عليه المحشي في حواشي القطب ويلزم من انحصار علم البلاغة وتوابعها في الفنون الثلاثة ان المنحصر في علم البلاغة وتوابعها منحصر في الفنون الثلاثة فالنتاج للزوم الحد الوسط للكبرى وما قيل ان شرط الشكل الاول كلية الكبرى فوهم لأن الشخصية تقوم مقام الكلية فيه كما في القطب وغيره فليس من الشكل الثاني كما وهم

( قول المحشي ) إذ لم يعلم ان الفن الأول علم المعاني لأن التقديم الذكري في بيان الانحصار لا يفيد التقديم في الترتيب ألا ترى ان الشارح قدم في بيان وجه الحصر ما كان من المقاصد على المقدمة مع تأخره في الترتيب

( قول المحشي ) فقال لافادة النسبة الخ قيل لا يظهر في البديع إذ الانتساب فيه معلوم بعد ذكر الأول والثاني وهو غفلة عن قوله أي من الفنون الثلاثة الخ فالمقصود افادة النسبة باعتبار كونها لواحد بعنوان أنه مما علم انحصار الكتاب فيه والمعلوم من الترتيب الخارجي هو الثالثة فقط

( قول المحشي ) من قبيل قولنا المنطلق زيد وهو أن تعرف ان هناك شخصاً ثبت له الانطلاق لا تعرف عينه ومسمى يزيد كذلك ولا تعرف اتحادهما فإذا قيل المنطلق زيد عرفته فكذا هنا تعرف ان هناك شيئاً ثبت له الفنية والاولية وشيئاً مسمى بعلم المعاني لا تعرف تفايرهما ولا اتحادهما فإذا قيل الأول علم المعاني عرفت اتحادهما فالهد من حيث الفنية ذكرى ومن حيث الاولية علمي وقس الباقي واعلم أنه اذا كان المنطلق معلوم الذات والصفة غير معلوم التسمية يزيد قيل المنطلق زيد وان عكس قيل زيد المنطلق وان لم تعلم الذات فيهما كما هنا جاز الأمران

( قول المحشي ) فوقعوا في حيص بيص أي وقعوا في فتنة عظيمة بفتح الصادين والناء ان مكسورتان أو مفتوحتان والحيص

فلم يكن تعريفها معنى فنكرها وقال ( مقدمة ) أى هذه مقدمة في بيان معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة في علمى المعاني والبيان وما يتصل بذلك مما ينساق اليه الكلام ومحصولها أن يعرف على التحقيق والتفصيل غاية العلوم الثلاثة ووجه الاحتياج إليها ، والمقدمة مأخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منه من قدم بمعنى تقدم

( قوله فلم يكن تعريفها ) ، اذ لا يمكن هنا الا التعريف اللامبي وهو يقتضي تقدم الذكر صريحاً أو إشارة ، ( قوله فنكرها ) لأنه الاصل في الالام ، ولا مقتضى العدول ( قوله وما يتصل بذلك ) ، عطف على معنى الفصاحة كالسابق وهو بيان النسبة بين الفصاحة والبلاغة . وكونها صفة للفظ أو المعنى ، وبيان النسبة بين مقتضى الحال والاعتبار المناسب ، وبيان مرجع البلاغة ( قوله والمقدمة مأخوذة الخ ) لم يرد أنها ،

المهرب والبوص السبق والتقدم أى وقعوا في هرب وسبق بعضهم بعضاً لعظم الفتنة فقلبوا الواو ياء للازدواج وهو أولى من العكس لأن الياء أخف وقد يقال حوص بوص بقلب الياء واواً وقد ينون الجزآن مع كسر القائين وفتحها فيكونان معربين والثاني اتباع

( قول المحشى ) اذ لم يمكن هنا الا التعريف اللامبي رد على العصام حيث قال ان انتفاء مقتضى التعريف المهدى لا يوجب عدم مقتضى التعريف وحاصله ان التعريف هنا لا يكون الا لامياً بأن يقال هذه المقدمة أو المقدمة هذه اذ لم تعهد المقدمة بالصلة حتى يقال هذه التي هي كذا وليس لفظ مقدمة علماً

( قول المحشى ) فنكرها لانه الاصل في الالام ، يعنى ان علة التنكير ليس عدم تقدم الذكر حتى يرد ما قال العصام ان نكتة التنكير ليس انتفاء ، مقتضى التعريف بل لكل من التعريف والتنكير مقتضيات بل هي انه الاصل في الالام ، ولا مقتضى للعدول كما يفهم من قول الشارح بخلاف المقدمة فانه لم يقع الخ

( قول المحشى ) عطف على معنى الفصاحة رد على الفترى حيث قال عطف على بيان معنى الفصاحة ووجهه ظاهر ( قول المحشى ) بيان النسبة بين الفصاحة الخ وتلك النسبة مختلفة باعتبار التحقق فان البلاغة لا توجد في المفرد بخلاف الفصاحة وباعتبار المفهوم هي التباين تدبر

( قول المحشى ) وكونها صفة للفظ والمعنى أى كون البلاغة صفة للفظ والمعنى وسيأتى ذلك عند قوله وكثيراً ما يسمى ذلك فصاحة أيضاً لأنه سيأتى ان مراد المصنف بذلك الفصاحة بمعنى البلاغة وفي بعض النسخ وكونها صفة للفظ أو المعنى فيكون على التوزيع

( قول المحشى ) وبيان النسبة بين مقتضى الحال الخ وهي الاتحاد

( قول المحشى ) وبيان مرجع البلاغة وهو المعاني والبيان وغيرها مما ترجع اليه الفصاحة التي هي شرط في البلاغة ( قول الشارح ) وانحصار علم البلاغة الخ أى العلم الذى له مزيد اختصاص بالبلاغة لا الذى يتوقف عليه البلاغة لتوقفها على الفصاحة المتوقفة على النحو والصرف واللغة وادراك الحسن

( قول الشارح غاية العلوم الثلاثة هي تمييز البليغ من غيره وما فيه وجوه تورثه حسناً من غيره ووجه الاحتياج إليها الاحترار عن غير البليغ والالتيان بما يورث الحسن للكلام

منقولة عنها أو مستعارة لأنه لا معنى لنقل اللفظ المفرد عن المضاف واستعارته منه اذ لا بد من اتحاد اللفظ فيهما ،  
ولانه لم يبين معنى لفظ المقدمة حتى يقال انها بذلك المعنى منقولة أو مستعارة بل أراد ان لفظ المقدمة مأخوذة من مقدمة  
الجيش ، بالقطع عن الاضافة فمعناها المقدمة ، يعني يش شونده ، وانما لم يقل مأخوذة من قدم بمعنى تقدم ، لان التحقيق  
ان استعمال المشتق منه لا يكفي في أخذ المشتق ما لم يرد الاستعمال به ،

( قول المحشي ) منقولة أو مستعارة الخ لا بد في النقل والاستعارة من تغير المقول والمستعار منه والمقول والمستعار  
له وحينئذ فلا بد من تقييد المقدمة بالمضاف اليه حتى يحصل التباين فان المقدمة المتيدة بالجيش جماعة منه متقدمة نقلت  
أو استعيرت لطائفة من الكلام تقدمت على غيرها واذا كان كذلك لزم النقل أو الاستعارة للفظ مفرد من المضاف المتيد  
بالاضافة ولا معنى له لان المقول والمستعار لا بد أن يكون هو الاول بعينه غايته يتغير المعنى والحاصل أنه لا بد في النقل  
والاستعارة من المضاف من أن ينقل أو يستعار من حيث هو مضاف والا لم يكن هو المقول أو المستعار فان كان معنى  
الأخذ ان لفظ مقدمة اقتطع من مقدمة الجيش بخالص معناه وحده أي دون ما تقيده به من معنى المضاف اليه وهو شيء  
ما متقدم كان ذلك استعمالاً للفظ في معناه الموضوع له على حدته وليس نقلاً ولا استعارة وهو ما عناه المحشي بقوله بل  
أراد ان لفظ المقدمة الخ وبهذا ظهر فساد ما زعمه بعض الناظرين تحقيقاً وتصحيحاً للنقل والاستعارة ظناً منه ان المنقول  
عنه خاص بمقدمة الجيش والمقول اليه مطلق شيء متقدم فانه ان ترك في المقول منه التقييد بالاضافة لا يكون منقولاً لما  
من أن ذلك معناه في نفسه وان لم يتركه فلا نقل لعدم الاتحاد وكذا ما قيل لا نسلم ان كلاً من النقل والاستعارة يقتضي  
اتحاد اللفظ ولو سلم فالمقول والمستعار انما هو المقدمة بمعنى الجماعة المتقدمة والمضاف اليه خارج عن المقول عنه والمستعار  
منه وكل ذلك منشؤه سوء الفهم والفرح بالاعتراض فليتأمل

( قول المحشي ) ولانه لم يبين معنى لفظ المقدمة حتى يقال الخ وذلك أي عدم البيان مع قوله مأخوذة الخ يفيد أن  
المعنى قبل الاخذ وبمده واحد وذلك ليس إلا في المضاف لا من حيث انه مضاف

( قول المحشي ) بالقطع عن الاضافة أي بقطع النظر عن المضاف فليس ههنا نقل أو استعارة من معنى آخر بل كل  
منهما مستعمل في المعنى الاصلي وهو شيء متقدم سواء كان من الجيش أو من الكلام وبهذا ظهر أن معنى قول الزخشرى  
في الفائق المقدمة الجماعة التي تتقدم الجيش وقد استعير لأول كل شيء ، فليل مقدمة الكتاب اه انه اقتطع بمعناه لأول كل  
شيء ، اذ لا دليل على النقل والمجاز مع امكان المعنى الاصلي ويوافق ما ذكرنا قول المغرب قدم وتقدم بمعنى ومنه مقدمة  
الجيش ومقدمة الكتاب فتأمل

( قول المحشي ) يعني يش شونده معنى يش قدام وشونده حاصل أي معناها الحاصلة قدام سواء كانت جماعة ناس أو كلام  
( قول المحشي ) وانما لم يقل الخ: دفع لما يقال لاداعي الجمل الاخذ بمعنى الاقتطاع بل هو بمعنى الاشتقاق فكان ينبغي  
حينئذ أن يقول مأخوذة من قدم بمعنى تقدم

( قول المحشي ) لان التحقيق الخ: حاصله انه انما عدل عن ذلك الى ما ذكره للنص على ان المقدمة بهذا المعنى وهو  
شيء متقدم وقع استعماله في قولهم مقدمة الجيش كما سينقله عن الاساس ولو قال مأخوذ من قدم لافاد كفاية استعمال المشتق  
منه وهو خلاف التحقيق ومنه يعلم أن قول الشارح من قدم بمعنى تقدم حال من مقدمة الجيش لا من قوله والمقدمة على ما وهم



## يقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه مسائله

كما في لفظ الصلوة والزكاة وإطلاق المقدمة على مقدمة الجيش أيضاً باعتبار معناها الو. في ، والتاء لتأنيث الموصوف أعني الجماعة يدل عليه إيرادها في الأساس في الحقيقة حيث قال قدمته وأقدمته فقدم بمعنى تقدم ومنه مقدمة الجيش (قوله يقال مقدمة العلم) أي المقدمة إذا أضيفت إلى العلم تطلق على ما يتوقف عليه مسائله، شروعاً، أو تصوراً أو تصديقاً، فيعم المبادي أيضاً كما في شرح المفتاح، أو شروعاً فقط كما في المختصر أي يراد ذلك المعنى، بإطلاق العام أعني ما تقدم العلم على فرد منه (قول المحشي) كما في لفظ الصلاة والزكاة الظاهر تعلقه بالنفي يعني أنه وإن ورد لفظ الصلاة والزكاة لكنه لا يمكن في اشتقاق صلى وزكى ثلاثياً بمعنى فعل الصلاة والزكاة بل لا يقال الا صلى وزكى مزيداً وقيل متعلق بالنفي وعلى كل فالمراد بالاستثناء الأخذ لأن الصلاة والزكاة اسمان جامدان

(قول المحشي) والتاء لتأنيث الموصوف يعني أنها ليست للنقل كما قاله الفري يدل على أنها لتأنيث إيرادها في الأساس في الحقيقة إذ لو كانت للنقل لما كانت بمعنى مقدمة الجيش حقيقة لغوية بل عرفية نقل إليها عن المعنى اللغوي أعني الوصفية فلا وجه لإيرادها في الحقيقة اللغوية وما قيل أنها للنقل لأنه يقال هذا الكلام أو المعنى مقدمة بلا تأنيث الموصوف فإن كان باعتبار أن الكلام أو المعنى طائفة فلا يضر وإن كان مع انتفاء ذلك الاعتبار فلا بد من نقله عن يوثق به ودونه خطر القتاد (قول الشارح) يقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه مسائله كمعرفة حده الخ: يفيد أن مقدمة العلم هي الإدراكات الثلاثة ولا إشكال في ظرفية متعلق الإدراك كالحده وإنما جاء الإشكال من جهة أن مدلول المقدمة التي هي جزء الكتاب معان هي الحد وما معه وقد جعلت مطروقة في ذلك والحاصل أن مقدمة العلم في الواقع هي الإدراكات لكن لما كانت المعاني التي في المقدمة سبباً لحصول تلك الإدراكات قالوا أنها مقدمة العلم وحينئذ يشكل قولهم المقدمة في حد العلم الخ: فليتأمل (قول المحشي) أي المقدمة إذا أضيفت الخ يعني أنك عرفت أن المقدمة معناها شيء مما تقدم إلا أنها يعرض لها التخصيص من المضاف إليه

(قول المحشي) على ما يتوقف عليه مسائله شروعاً فمقدمة العلم مقدمة مسائله لأن حقيقة كل علم مسائله (قول المحشي) شروعاً هو وما بعده تمييز محمول عن الفاعل وما يتوقف عليه الشروع تصوره بمحده أو رسمه والتصديق بموضوعية موضوعه وبفائدته وهذه تسمى مقدمات ومبادي خارجة عن العلم (قول المحشي) أو تصوراً أو تصديقاً أي ما يتوقف عليه تصور المسائل أو التصديق بها كتصور الموضوع والاعراض الذاتية والتصديقات التي يتألف منها قياسات العلم نص عليه الشارح في شرح الشارح العضدي فإنه يتوقف على ذلك تصور المسائل والتصديق بها وهذه تسمى مبادي داخلية في العلم ومنه يعلم أن التصديق بموضوعية الموضوع من مقدمات الشروع وتصوره من المبادي كما بينه المحشي في حاشية المواضع

(قول المحشي) فيعم المبادي وهي كما عرفت التصورات والتصديقات التي تنبني عليها المسائل (قول المحشي) أو شروعاً فقط كما في المختصر وذلك تصوره بمحده أو رسمه والتصديق بموضوعية موضوعه وبفائدته فقط كما مر ومن هذا يعلم أن الكاف في قول الشارح كمعرفة الخ: تمثيلية على الأول استقصائية على الثاني فاندفع ما في الفري (قول المحشي) بإطلاق العام على فرد منه العام مقدمة العلم لأن معناها كل ما تقدم العلم سواء توقف عليه شروعاً أو

كمعرفة حده وغايته وموضوعه ومقدمة الكتاب لطائفة من الكلام قدمت أمام المقصود لارتباط له بها وانتفاع بها فيه سواء توقف عليها أم لا ولعدم فرق البعض بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب أشكل عليهم أمران احتاجوا في التصدي عنها إلى تكلف أحدهما بيان توقف مسائل العلوم الثلاثة على ما ذكر في هذه المقدمة وقد ذكره صاحب المفتاح في آخر المعاني والبيان والثاني ما وقع في بعض الكتب من أن المقدمة في بيان حد العلم والغرض منه وموضوعه زعماً منهم أن هذا عين المقدمة، واعلم أن للناس في تفسير الفصاحة والبلاغة أقوالاً شتى

لأنه نقل في الاصطلاح إلى هذا المعنى إذ لا داعي إليه، وللزوم النقل إلى معان كثيرة لأنه يقال مقدمة الدليل لما يتوقف عليه صحته ومقدمة القياس لما هو جزء منه ويؤيد ما قلناه قولهم المراد بالمقدمة ههنا ما يتوقف عليه الشروع في العلم دون أن يقولوا معنى المقدمة (قوله كمعرفة حده) أي رسمه وهذا بناء على زعم القوم فإن الشارح رحمه الله نى توقف الشروع على شيء منها، ومقدمة الشروع عنده التصور بوجه ما والتصديق بفائدة ما (قوله مقدمة الكتاب) أي يقال المقدمة

تصوراً أو تصديقاً أولاً أريد به فرد من ذلك وهو ما يتوقف عليه شروعا فقط أو تصوراً أو تصديقا فقط دون ما لا يتوقف عليه (قول المحشي) لا أنه نقل في الاصطلاح الخ أي لا أن لفظ المقدمة المضاف نقل اصطلاحاً من كل ما تقدم سواء توقف عليه الشروع أو التصور أو التصديق أولاً إلى هذا المعنى وهو ما يتوقف عليه ذلك إذ لا داعي إليه لا يمكن إرادة معناه الأصلي بأن يطلق على الفرد من حيث تحقق الكل في

(قول المحشي) وللزوم النقل إلى معان كثيرة لأنه يقال مقدمة الدليل الخ أي فلو قلنا بالنقل لكان مقدمة الدليل مقولة من كل ما يتقدم الدليل سواء توقف عليه صحته أولاً إلى ما يتقدمه مما يتوقف عليه صحته وهكذا يقال في مقدمة القياس وبهذا ظهر أن المنقول منه هو المعنى الإضافي أعني مطلق ما يتقدم العلم أو الدليل أو القياس والمنقول إليه إضافي أيضاً لكنه خاص ببعض الناظرين وهم فقههم أن المنقول منه مقدمة الجيش بمعنى أنه اقتطع لفظ المقدمة من التركيب الإضافي ونقل فقال ينقل معنى كل شيء مقدمة الدليل والقياس ولا يلزم النقل لمعان كثيرة وقد عرفت فساد ما سبق لأنه بعد الاقتطاع كلي لا وجه للمنقول بأنه ينقل لكل

(قول المحشي) أي رسمه فسر الحد بالرسم لأن الشروع في العلم إنما يتوقف على الرسم (قول المحشي) بناء على زعم القوم بناء على ما فيه الشارح في شرح الشمسية من كلامهم وقد أجاب السيد بما يفيد أن المتوقف عليه مطلق الشروع عندهم هو التصور بوجه ما والتصديق بفائدة ما أما التصور بالرسم والتصديق بفائدته في الواقع وبموضوعية الموضوع فانما يتوقف عليه الشروع على البصيرة

(قول الشارح) سواء توقف عليها أم لا أن كان المراد بما توقف عليها الثلاثة المتقدمة فهذا التعميم على رأي القوم أيضاً (قول المحشي) ومقدمة الشروع عنده الخ فهذان الأمران هما مقدمة الشروع عند الشارح لتوقف الشروع عليهما أما مقدمة العلم أي التي يتوقف عليها حصوله كتصور الموضوع والأعراض الذاتية والتصديقات التي يتألف منها قياسات العلم فلا نزاع لأحد فيها من حيث أنها مقدمات وإن وقع الخلاف بين العلامةين السيد والسيد فقال الأول أنها داخلية في العلم والثاني أنها خارجة عنه

(قول المحشي) التصور بوجه ما سواء كان بحد أو رسم أولاً وقوله والتصديق بفائدة ما سواء كانت فائدته في الواقع

المضافة الى الكتاب لطائفة من الكلام الخ ، ويطلق عليه اطلاق العام على بعض أفرادها كما يطلق الباب والفصل والمقصد والفن على بعض أجزائه وذلك لانهم يعنونون بعض أجزاء الكتاب التي لدولاتها ارتباط بالمقاصد وتقع فيها بالفظ المقدمة كما في هذا الكتاب ، ومعلوم أن أجزاء الكتاب هي الالفاظ فقد أطلقوا المقدمة على طائفة من الكلام الذي عنوانه بها كما أطلقوا الفن الاول والثاني والثالث على طائفة من الكلام الذي عنوانه بها فهذا الاطلاق ثابت فيا بينهم يتفرع عليه اندفاع الامرين لا انه اصطلاح جديد أحدثه الشارح وبني عليه الامرين كما قال السيد الشريف ، ثم ان اندفاع اشكال الظرفية يحصل بكون مقدمة الكتاب عبارة عن الالفاظ الدالة على المعاني المخصوصة فمقدمة الكتاب مظروفة لمعانيها كإسائر عنوانات مقاصد الكتاب واندفاع اشكال التقديم والتأخير بعدم اعتبار التوقف في مفهومها ، ولا مدخل في اندفاع شئ منهما ثبوت مقدمة العلم ، كيف والشارح رح ناف لكون مدلول مقدمة الكتاب مقدمة العلم وانما تعرض لها ههنا ، لبيان أن عدم

أولا وانما كان ذلك مقدمة الشروع لاستحالة التوجه للجهول المطلق وامتناع الترجيح بلا مرجح كما تقرر في الحكمة ( قول المحشي ) وتطلق عليه اطلاق العام على بعض أفرادها لأن مقدمة الكتاب هي أي كلام تقدم على مقاصد أي كتاب فاللحاقا على طائفة مخصوصة تقدمت مقاصد كتاب مخصوص اطلاق للعام على بعض أفرادها كما يطلق الباب وما معه على بعض أجزاء الكتاب المخصوص كذلك لأن الباب اسم لجملة مشتملة الخ وكذا الفصل والفن اسم لنوع من العلم أي نوع ومثله المقصد فاللحاق كل منها على شئ ، بخصوصه اطلاق للعام على بعض أفرادها ( قول المحشي ) ومعلوم أن أجزاء الكتاب هي الالفاظ لأن الكتاب هو المنظوم كتابة أي الالفاظ المصورة بالنقش كما تقدم قوله أول الكتاب وهذا من المحشي اخيار الاحتمال الأول من السبعة الآتية في كلام السيد بناء على انه هو الظاهر أما على غيره فلا يظهر لأن المقدمة جزء من الكتاب

( قول المحشي ) من الكلام الذي عنوانه بها فالكلام الذي عنوانه بها كلى يشمل ما في هذا الكتاب وغيره فاطلاقها على ما في هذا الكتاب اطلاق للعام على بعض أفرادها ( قول المحشي ) ثم ان اندفاع اشكال الظرفية الى آخره بيان لوجه تفرع اندفاع الأمرين على اثبات مقدمة الكتاب بهذا المعنى وان جهة التفرع مختلفة

( قول المحشي ) مظروفة لمعانيها أي ظرفية مجازية لأنه لما أراد المعاني أولاً ثم أورد الالفاظ على طبقها كأنه صب الانالاف في المعاني ولا حاجة الى جعل الظرف هو البيان كما صنعه السيد فيما سيأتى وسينبه المحشي عليه لأنه تقدير مستغنى عنه مع كونه ظرفاً مجازياً أيضاً باقامة الشمول العمومي بحسب الوجود مقام الشمول الظرفي ( قول المحشي ) ولا مدخل في اندفاع الخ أي خلافاً للسيد

( قول المحشي ) كيف والشارح ناف الخ أي بقوله في شرح الرسالة وأما ما يذهب اليه الشارحون من أن المراد بالمقدمة ما يتوقف عليه الشروع في العلم ففيه نظر لا مكان الشروع بدون هذه الأمور فليس ذلك عنده مقدمة علم بمعنى ما يتوقف عليه الشروع فيه وقوله في هذا الشرح يقال مقدمة العلم الخ : وقوله بعد سواء ، توقف عليها أم لا انما هو حكاية لما قاله غيره كما سبق وقوله ولعدم فرق البعض بينهما أي بين المراد بهما عند التماثل بهما

( قول المحشي ) لبيان أن عدم الفرق بينهما الخ يعني انهم لما زعموا اتحادهما أشكل عليهم ظرفية الحد وما مع المقدمة

الفرق بينهما منشأ لاشكال الامرين عليهم فما قال السيد، من أنه لم يثبت عنده الا مقدمة الكتاب فأشكل عليه أمر الظرفية ليس بشئ، قال قدس سره اثبت الخ، لم يثبت الشارح ح مقدمة العلم بل نقل ما قاله البعض . قال قدس سره وهي هنا أمور ثلاثة الضمير راجع الى ما يذكر والمذكور أصالة هو الالفاظ وبالتبع المعاني فالمراد بالمرجع . المعنى الاول كما صرح به في هذا الكتاب وبالراجع الثاني بطريق الاستخدام ، أ. المراد بهما الاول والكلام من قبيل اجراء حكم الدال على المدلول أو على حذف المضاف أي دوال أمور ثلاثة قال قدس سره ان ما جعله الخ . قد عرفت انه ناقل لا جاعل ، وان ما جعله في شرح الرسالة مقدمة الكتاب الالفاظ الدالة على الامور الثلاثة

لانها عين المقدمة وبيان توقف مسائل العلوم الثلاثة على مقدمة هذا الكتاب والحال أن السكاكي ذكر ما ذكر في هذه المقدمة في آخر علم المعاني والبيان وذلك يقتضي عدم التوقف اذ لو كان ذلك متوقفا عليه لذكر أولا فحمل الاشكال الثاني هو تأخير السكاكي لذلك مع التوقف عليه هذا ما يفيد المحشي والذي يظهر من الشارح أن قوله احدهما بيان توقف الخ : متضمن لاشكالين أحدهما ان ما في هذه المقدمة لا يتوقف عليه الشروع في مسائل العلمين لانه ليس فيها بيان الحد وما معه وثانيهما تأخير السكاكي له ويندفعان معا بأنها مقدمة كتاب لا يعتبر فيها التوقف وعلى ما قلنا تكون الواو في قول الشارح وقد للمعية ( قول المحشي ) من أنه لم يثبت عنده الا مقدمة الكتاب فأشكل الخ : حكاية لقول السيد فحينئذ لا يثبت الخ بالمعنى ( قول المحشي ) قال قدس سره اثبت النسخ هنا مختلفة الصحيح منها قال قدس سره اثبت الخ : لم يثبت الشارح مقدمة العلم بل نقل ما قاله الشارح يعني أن قول السيد ان الشارح اثبت مقدمة العلم هنا غير صحيح لانه انما نقل قول البعض وهو لا يقول به بل نقله لبيان الفرق بين المقدمتين على ذلك القول حتى يندفع الاشكال عنه

( قول المحشي ) قدس سره واذا جعل مقدمة العلم الخ : هذا الجعل في الشارح صحيح لكنه مبني على رأي من يثبت مقدمة العلم ( قول السيد ) قدس سره مع ان السكاكي الخ : جعل الواو في كلام الشارح بمعنى مع فحما اشكالان وقد صرح بذلك في قوله لم يحتج الى بيان التوقف وظهر صحة التقديم الخ وحاصل ما قاله انه يتوقف الشروع على ما في هذه المقدمة على وجه البصيرة

( قول المحشي ) المعنى الاول الخ : هو الالفاظ وقوله في هذا الكتاب أي المطول وقوله وبالراجع الثاني أي المعاني وقوله بطريق الاستخدام لانه ذكر اللفظ وهو ما ذكر بمعنى وهو الالفاظ واعاد الضمير عليه بمعنى المعاني ( قول المحشي ) أو المراد بهما الاول أي المراد بالراجع والمرجع هو ما ذكر أصالة والمراد به المعاني وحكم عليها بالذكر وجعلت مقدمة اجراء لحكم الدال وحكمه الذكر أصالة فيكون هو المقدمة على المدلول وهو المعاني بطريق التجوز فالمراد بما ذكر هو المعاني كما ان ذلك هو المراد بقوله وهي الخ ولا تعرض الالفاظ على هذا أصلا خلافا لمن وهم وقوله أو على حذف الخ عطف على قوله الضمير راجع الخ :

( قول المحشي ) قد عرفت الخ : أي من قوله فيما سبق لم يثبت ( قول المحشي ) وأن ما جعله في شرح الرسالة مقدمة الكتاب الالفاظ فلا يصح قول السيد إن ما جعله هنا مقدمة العلم وهو الحد والموضوع والغاية جعله هنا مقدمة العلم وهو الحد والموضوع والغاية جعله في شرح الرسالة مقدمة الكتاب لانه ما جعل هناك تلك المعاني مقدمة كتاب بل جعل الالفاظ الدالة عليها مقدمة كتاب ثم ان قوله وان ما جعله الخ : عرف

قال قدس سره قد تطلق الخ ، وقد تطلق على الملكة تركه لعدم مناسبتها للمقام قال قدس سره فان كان الخ ،

من قوله فيما سبق المذكور اصاله الالفاظ سواء الاحتمال الاول أو الثاني لانه علم من الثاني ان الذكر اصاله حكم الالفاظ فتكون هي المقدمة اجري ذلك على المدلول مجازاً واعلم أنه لابد من عناية في قول الشارح الاول بيان الحاجة فان البيان ليس هو المعاني وانما يكون بها فلا بد أن يكون البيان بمعنى المبين بالكسر ثم ان هذا انما يفيد في كلامه في شرح الرسالة فانه جعل فيه المقدمة عين الامور الثلاثة وفسرها ببيان الحاجة وبيان الماهية وبيان الموضوع وأما ما نقله في هذا الشرح وهو ما وقع في بعض الكتب من أن المقدمة في بيان حد العلم الخ : فلا ينفع فيه مع موافقة قول المحشي السابق ان مقدمة الكتاب لمعانيها الا أن لفظ البيان مقم وحد العلم في الحقيقة هو المعاني لا الالفاظ وانما زيد لفظ البيان لانه المتصود للتعليم وكيف وانه يلزم جعل آلة الشيء مظهروفا له ولا يوجد ذلك في كلامهم كما سيأتي للمحشي

( قول السيد ) قدس سره بالتفسير الذي ذكره ههنا وهو ما يذكر قبل الشروع في المقاصد لارتباطها به

( قول السيد ) قدس سره لان هذه الامور عين مقدمة الكتاب الخ قد عرفت أن مقدمة الكتاب هو المذكور وهو

الدال لا هذه الامور وكيف وقوله بالمعنى المذكور ينادي على فساد لان المذكور اصاله هو الالفاظ

( قول السيد ) قدس سره قد تطلق على معلومات مخصوصة أي حقيقة عرفية ومثله الثاني كما نص عليه المحشي في

حواشي القطب خلافاً لبعض حواشي الدواني وعلى الاول حقيقة كل علم مسائله وعلى الثاني حقيقة التصديقات والتصورات المتأمة بمسائله كما بينه السيد في حواشي القطب

( قول المحشي ) وقد تطلق على الملكة أي اطلاقاً مجازياً كما يؤخذ من حاشية المحشي للقطب

( قول المحشي ) لعدم مناسبتها للمقام أي لان الكلام في مقدمة العلم وليس هو الملكة لعدم توقفه عليها بل على تصويره

برسمه والتصديق بموضوعه وغايته وان كان ذلك مناسباً لنحو القسم الثالث في كذا مما انجز اليه الكلام

( قول السيد ) قدس سره عبارة عن مان مخصوصة تصديقية أو تصورية ذكر التصورية بناءً على جعل المبادي جزءاً

من العلم وهو مختار الشارح في حاشية المختصر والمختار عنده قدس سره كما صرح به في سائر تصانيفه انها خارجة عن العلم وانما تعد جزءاً تسامحاً لشدة ارتباط المسائل بها وليس العلم الا المعاني التصديقية

( قول السيد ) أيضاً عبارة الخ : ترك المعنى الثاني لاختذه من كلامه في الاول لانه اذا توقف ادراك تلك المعاني

على ادراك معان أخرى كان ادراك المعاني الأخرى مقدمة لادراك تلك المعاني تدبر

( قول السيد ) قدس سره على ادراك معان أخرى وذلك الادراك تصور العلم برسمه والتصديق بموضوعه

وبفائدة ماله وغير ذلك من تصورات وتصديقات يتوقف عليها البصيرة

( قول السيد ) قدس سره الكتاب المؤلف كالمفتاح مثلاً الخ : اعلم أن احتمال القروش انما جاء من حيث كون ذلك

كتاباً لانه المنظوم كتابة لكن انت خير بأن المنظوم كتابة هو الالفاظ فالقروش ليست بمعنى الكتاب لا وحدها ولا مع

غيرها كيف وذلك متعلق بقصد المصنفين ونظيرهم ومن البين أن قصدهم ونظيرهم لم يتعلق بالقروش فانحصر الاحتمال في

الثلاث الالفاظ أو المعاني أو المركب منها لكن لما كان المنظوم أولاً وبالذات هو الالفاظ وبالتبعية المعاني كان المختار

هو الاحتمال الاول

عليه أمر  
قدس سره  
الاول كما  
حكم الدال  
بجاء

في هذه  
قال الثاني  
ونف الخ :  
وما معه  
جودة المعية  
الخ بالمعنى  
ت الشارح  
بالبعض

ادلة العلم  
قد صرح  
المقدمة

ب المعاني

بالذكر  
راد بما  
مدف الخ

العلم  
ب لانه  
عرف

قد ظهر لك مما حررناه ان هذا هو مقصود الشارح قال قدس سره فكأنه قيل هذا الكلى منحصر في هذا الخ انما يصح هذا التوجيه اذا كان قولهم مقدمة في كذا أما اذا كان أما المقدمة ففي كذا اشارة الى المقدمة المعينة المذكورة سابقاً كما في رسالة الشمسية حيث قال ورتبته على مقدمة وثلاث مقالات وخاتمة ثم قال أما المقدمة ففي كذا فلا يصح في قوله القسم الثالث لأنه اشارة الى القسم الثالث من المفتاح المذكور سابقاً قال قدس سره ، بل معان يتوصل بها اليها جمل آله الشيء مظهراً له مما لا يوجد في كلام القوم ولا يقبله الطبع السليم قال قدس سره .

( قول المحشي ) قد ظهر لك مما حررناه عن هذا مقصود الشارح أي ظهر مما حررناه بدلا عن هذا مقصود الشارح وحاصل ما تقدم له أن مقصود الشارح أن مقدمة الكتاب هي الالفاظ وهي مظلوفة في معانيها على ما بيناه سابقاً ولا حاجة لتقدير لفظ بيان كما هو مراد السيد وانما زيدت فيما وقع في بعض الكتب من أن المقدمة في بيان حد العلم الخ : لان المقصود هو البيان للتعليم وما ذكره المحشي في الظرفية من شرح المفتاح للشارح حيث قال ظرفية الكلام للمعنى ظاهر حتى شاع ان الالفاظ قوالب المعاني وكذا ظرفية المعنى للفظ من جهة كونه حاصراً له آخذاً بجوانبه بحيث لا يخرج طرف من اللفظ من طرف من المعنى حتى شاع ان الكلام في معنى كذا والكتاب في علم كذا

( قول السيد ) قدس سره اذ معناه ان هذه الالفاظ الخ : مبني على كون العلم عبارة عن المعلومات أما اذا كان عبارة عن الملكة فالمعنى ان هذه الالفاظ أو القوش أو المركب منهما في تحصيل تلك الملكة وانما تركه لان الحاصل لها انما هو المعاني ولذا ذكره فيما سيأتي

( قول السيد ) قدس سره وانما استتمت الخ : قسمينها مقدمة مجاز من اطلاق اسم المدلول على الدال وقد عرفت أنه ليس بمجاز بل هو إطلاق حقيقي كإطلاق الباب والفصل على الالفاظ

( قول السيد ) قدس سره لا يحتاج الى اصطلاح كما يفيد قول الشارح يقال الخ : بل هو مجاز باقي الجازات ( قول السيد ) قدس سره فيما ذكر من الامور الثلاثة لا بد من الانغاض عن حيثية التعبير بالالفاظ في كل من الكلي والجزئي اذ التوقف على هذه الامور ليس من حيث انها مدلوله لتلك الالفاظ

( قول المحشي ) انما يصح هذا التوجيه الخ : أي واشكال الظرفية عام في المعرف والمنكر فلا يندفع في الكل الا بما سبق له لا بما سبق للسيد لما عرفت أنه لا حاجة الى زيادة لفظ البيان ولا بما قاله هنا لما مر

( قول السيد ) قدس سره وقد يوجد أيضاً الخ : هذا التوجيه مبني على أن المقدمة كالعلم في أن كلا علوم وما قبله مبني على انها معلومات وعلى كل المترجم بلفظ مقدمة في الكتب معاني فليتأمل ثم ان كون مقدمة العلم ملى الادراكات مأخوذ من قول الشارح أولاً يقال مقدمة العلم الخ :

( قول السيد ) قدس سره وكذا العلمان في الحقيقة الخ هذا هو مذهبه كما تقدم فالتصور ليس من أجزاء العلم عنده ( قول المحشي ) جمل آله الشيء الخ الآلة هي المعاني والشيء هو التحصيل

( قول السيد ) قدس سره نظائر قوله القسم الثالث أي فيما يكون المظروف فيه جزءاً والظرف كلا فخرج مثل المقدمة قم في مثل القسم الثالث ثلاث توجيهات وفي مثل المقدمة توجيهان وقد عرفت ان الموضوع ان المدلول المعاني

( قول السيد ) قدس سره من المعاني وغيرها قد عرفت انه لا وجه لادخال القوش وحدها أو مع غيرها ثم ههنا

هو الثاني المذكور بقوله وقد يوجه أيضاً يعني ظرفية تحصيل الادراكات للمعاني وغيرها وهذا أشنع من الثاني قال قدس سره وسقط الاول بالكلية الخ إذ المجموع ليس مفهوماً كلياً المذكور حتى يقال بأنحصار الكل في هذا الجزئي قال قدس سره لأن ظرف الالفاظ الخ ، الا ظهر ان الالفاظ مظلوفة المعاني بالنسبة الى المتكلم لانه يريد المعاني أولاً ثم يورد الالفاظ على طبقها فكأنه يصب الالفاظ في المعاني صب المظروف في الظروف والمعاني مظلوفة الالفاظ بالنسبة الى السامع لأنه يأخذها منها كما يؤخذ المظروف من الظروف قال قدس سره فلا يرد عليه الخ لا خفاء في أن البصيرة اذا لم تكن مضبوطة كيف يحكم بتوقفها على الامور الثلاثة وعدم حصولها بواحد منها أو باثنين .

احتمالات ثلاثة وتقدم في الاول ثلاثة وفي قوله وان كان عبارة عن المعاني واحد فتمت السبعة وأجاب عن الظرفية في كل منها الا أنه في سرد الاحتمالات أولاً قال وأما عن المعاني من حيث انها مدلولات لتلك العبارات والنقوش بالواو ثم قال وان كان عبارة عن المعاني من حيث انها مدلولات لتلك الالفاظ أو النقوش بأو فلعلمه تحريف ثم وجدت في نسخة صحيحة أو في الموضوعين وهو احتمال واحد مررد

( قول السيد ) قدس سره فالجواب هو الثاني هو قوله وقد يوجه أيضاً بأن مقدمة العلم الخ وحاصله أن يقال المركب من المعاني وغيرها مظلوف في تحصيل تلك الادراكات ويلزم فيه ما مر للمحشي

( قول المحشي ) هو الثاني المذكور وقد يوجه الخ لعل في النسخة تحريفاً وأصلها المذكور بقوله وقد يوجه أيضاً ويلزم ظرفية تحصيل الادراكات للمعاني وغيرها وهذا أشنع من الثاني اه وقوله أشنع بالنون من الشناعة وحاصله ان في الثاني المتقدم كان المثاروف في تحصيل الادراكات هو المعاني فقط وقد قال المحشي انه مما لا يوجد في كلام القوم ولا يقبله الطبع السليم فاذا كان المظروف في ذلك المعاني مع الالفاظ أو النقوش كان أشنع مما مر ثم رأيت في نسخة قوله قدس سره هو الثاني المذكور بقوله وقد يوجد أيضاً يعني ظرفية تحصيل الادراكات للمعاني وغيرها وهذا أشنع من الثاني وبعض الناظرين تكلف تصحيح النسخة أبتراً بما يقتضي ان الادراكات محصلة للمعاني والالفاظ والنقوش وقال انه أشنع بالياء من الاول وهذا أشنع من الكل بل باطل إذ لا معنى لتحصيل الادراكات للنقوش وهذه الادراكات انما تحصل بواسطة تلك المعاني فكيف يتوصل بها اليها ولا شيء هذا التوصل بعد حصول تلك الادراكات

( قول السيد ) قدس سره وكذا الاخير المختص الخ لأنه ليس بمجموع الالفاظ والمعاني والنقوش بعض العلمين وتقدم وجه اختصاصه بما عدا المقدمة

( قول السيد ) قدس سره فكأن البيان محيط الخ أي فهي ظرفية مجازية باقاة الشمول العمومي بحسب الوجود مقام الشمول الظرفي وانما كان بحسب الوجود أي التحقيق لا الصدق لأن البيان معنى مصدري لا يصدق على الالفاظ بحمل المواطة نعم ان كان البيان بمعنى المبين صمح لكن لا فائدة فيه وليس في كلامه

( قول المحشي ) الاظهر ان الالفاظ الخ أي وحينئذ لا حاجة لزيادة البيان وجعله ظرفاً وانما كان ذلك هو الظاهر ليكون ظرفية المعاني للالفاظ على نسق ظرفية الالفاظ للمعاني والاستغناء عن التقدير

( قول السيد ) قدس سره بأن له فائدة مطلوبة للشارع سواء كان ذلك التصديق مطابقاً أو لا جازماً أولاً وانما يشترط المطابقة والجزم لتلا يكون سمياً عتياً في العرف

لا فائدة في إيرادها إلا الاطّاب فالأولى أن تقتصر على تقرير ما ذكر في الكتاب فنقول (الفصاحة)

وان أريد أن البصيرة الحاصلة بكل واحد منها موقوفة عليه بل كل أمر ينضم إليها فالبصيرة الحاصلة منه لا تحصل بدونه ففيه أنه يلزم أن يكون كل مسألة من العلم مقدمة للشروع فيه لأنه يتوقف عليه الشروع فيه بالبصيرة التي لا تحصل إلا به قال قدس سره ثم إن الارتباط الخ فيه أن توقف الشيء على الشيء بمعنى امتناع حصوله بدونه، يقتضي كونه مضبوطاً وأما الارتباط والاعانة في حصول ذلك فلا يقتضي كونه مضبوطاً ولذا اختلف المقدمات في أوائل الكتب قال قدس سره على أن ما له ارتباط الخ فيه أن المعين في حصول شيء يستحسن تقديمه وليس يجب أن يكون موقوفاً عليه أو مفيداً للبصيرة كالأمور المبينة على السفر مع عدم توقفه عليها (قوله لا فائدة فيها إلا الاطّاب) وفي الإيضاح لم أجد فيها ما يصلح تعريفها. ولما كان ذلك خلاف الواقع وسوء الأدب غيره الشارح إلى ما ترى أي لا فائدة في نقل تلك الأقوال.

(قول المحشي) وتارة زادوا عليها رابعاً وهو معرفة أحوال الألفاظ من الوضع والدلالة والافراد والتركيب والاشتراك والترادف وغير ذلك

(قول السيد) قدس سره والمقصود توجيه ما صدروا به الكتب لعل مراده أنهم إنما صدروها بهذه الأشياء دون غيرها لأنها الأهم في البصيرة وإن كانت تزداد بغيرها وهذا مما لا شك فيه لأن تمايز العلوم الذاتي إنما هو من جهة الموضوع فلا بد من التصديق بموضوئته وعدم فتور اجتهاده إنما يكون إذا صدق بفائدة له والتمكّن من علم حال أي مسألة ترد عليه من ذلك العلم الذي هو المقصود من الاشتغال بالعلوم إنما يكون إذا عرفه بجده أو حاسة لازمة له وأما بيان مرتبة العلم فيما بين العلوم وشرفه وبيان واضحه وبيان وجه تسميته باسمه وبيان استمداده أي بيان أنه من أي علم يستمد ليرجع إليه عند روم التحقيق والاشارة إلى مسائله إجمالاً فليست بتلك المنزلة ولعل هذا يدفع اعتراض المحشي والشارح (قول المحشي) وإن أريد أن البصيرة الخ هذا هو المراد ولا يلزم ما ذكره لأن المراد البصيرة الأهم التي تحصل بالمقدمات الخارجة عن العلم

(قول المحشي) يقتضي كونه مضبوطاً فيه أن الأهم في البصيرة مضبوط بما ذكر وعدم انضباط مطلق البصيرة لا يضر واختلاف المقدمات في أول الكتب لا يمنع ذلك

(قول السيد) قدس سره من أن الأولى الخ إنما كان أولى لأن هذه العبارة أظهر وأسلم من المناقشة والمراد بما العلوم كما هو السابق إلى الفهم فلا يدخل المعلم والكتاب وقوله فراجع إليها أي إلى البصيرة لأن الاستعانة إنما تكون على أحد الوجهين أي مع البصيرة أولاً والاستعانة لا على وجه البصيرة لا لتوقف على تلك المقدمة فلزم أن يكون المراد بمقدمة العلم التي ذكروها ما يستعان به في الشروع على وجه البصيرة

(قول المحشي) وفي الإيضاح لم أجد فيها ما يصلح تعريفها اعتراضاً عليه خطيب مصر بأنه لا مدخل للرأي في تعيين مفهومات الألفاظ فكيف يصح منه تعريفها بما لم يجد في كلام الناس فأجاب المصنف بأنني أردت بالناس المهودين من صاحب المفتاح وعبد القاهر ونظائرهما كما سيأتي ذلك في الشارح ومعناه أنه وجد ذلك في كلام غير من أراد من الناس (قول المحشي) ولما كان ذلك خلاف الواقع أي كان ظاهر ذلك خلاف الواقع وسوء الأدب فإن ظاهره أنه ليس في كلام أحد ما يصلح تعريفها وإن كان في الواقع لا مخالفة لأن المراد المهودون وفي ذلك الظاهر سوء الأدب أيضاً



## وهي في الاصل تنبئ عن الابانة

إلا زيادة العبارات على ما هو المقصود أعني التفسير وإن كانت في كل قول فائدة فالأولى الاقتصار على تقرير ما في الكتاب لكفايته في التفسير وما قيل إن المراد بالاطناب ، التطويل ، والاستثناء ، التأكيد أي لا فائدة فيها أصلاً كما في قوله تعالى «لا يذوقون فيها الموت إلا الموتة الأولى» فمع كونه خلاف الواقع يأتي عنه قول الشارح فالأولى تركه لأن ترك التناول واجب (قوله وهي في الاصل أي أصل اللغة تنبئ عن الابانة) في دلائل الإعجاز الفصاحة الابانة وفي الأساس سقام لبناً فصيحاً وهو الذي أخذت ، رغوته وذهب لبائه وخلص منه ، وفصح اللبن وأفصح وفصح وأفصحت الشاة فصح لبنها ومن الجاز شربنا حتى أفصح الصبح وحتى بدا الصباح المنفصح وهذا يوم مفصح وفصح لا غيم فيه ، ولا قروا تنظر مفصح من شأننا أي نخرج ونفصل وجاء ، فصيح النصارى أي يوم بروزهم إلى معبدهم وهذا مفصحهم أي مكان بروزهم وأفصحوا عبيداً وأفصح العجمي ، تكلم بالعربية وفصح انطلق لسانه وخلصت لفته عن اللكنة وأفصح الصبي في منطقته فهم ما يقول في أول ما يتكلم ، تقول أفصح فلان ثم فصيح وأفصح عن كذا لخصه وأفصح لي إن كنت صادقاً أي بين انتهى فعمل ما سوى ذهاب الرغوة واللباء ، معاني مجازية وهو موافق لما في تاج البهقي من أن الفصاحة شيراز قان شدن وويرشدين شيراز كف وفي الصحاح والقاموس ، جعل جميع المعاني مستوية الأقدام في الاستعمال ولما لم يتبين عند الشارح رحمه الله اشتراك الفصاحة في تلك المعاني ولا كونها حقيقة ومجازاً قال تنبئ عن الابانة والظهور ، سواء كانت معنى حقيقياً لها أو مجازياً ،

(قول المحشي) إلا زيادة العبارات على ما هو المقصود أي لفائدة كما يفيد ما بعد فالاطناب باق على حقيقته وهو الزيادة لفائدة

(قول المحشي) التطويل أي الزيادة لا لفائدة وإنما عبر عنه بالاطناب رعاية للسمع مع قوله في الكتاب ، (قول المحشي) والاستثناء التأكيد فهو من تأكيد الهم بما يشبه المدح كما في قولهم فلان لا خير فيه إلا أنه يسيء من أحسن إليه ووجه التأكيد أنك تفيد أنك قتشت عن وجه خيره فلم نجد سوى هذا

(قول المحشي) رغوته أي زبدته واللبا اللبن الثخين

(قول المحشي) وفصح اللبن بضم الصاد وقوله وفصح بتشديد هاء أو تخفيفها مفتوحة وجد كل بضبط القلم

(قول المحشي) ولا برد في نسخة قر بضم القاف البرد

(قول المحشي) تكلم بالعربية أي جادت لفته ولم يلحن وهذا ما ذكره الشارح بقوله وجادت ولم يلحن فهو راجع لا فصيح وقوله وفصح انطلق لسانه إلى آخره هو ما ذكره الشارح أولاً فهو لف ونشر مرتب

(قول المحشي) تقول أفصح فلان إلخ مرتب على فصيح انطلق لسانه إلخ وأفصح الصبي إلخ يعني أنك إذا عرفت ما مر تقدم أولاً أفصح لأن معناه فهم ما يقوله في أول ما يتكلم فهو أول المراتب ثم فصيح لأنه بمعنى انطلاق اللسان وهو يكون بعد

(قول المحشي) جعل جميع المعاني مستوية الأقدام فيه رد على القنري حيث قال المفهوم من الصحاح عدم الجزم وفي الأطول يحتمل النقل لهذه المعاني فيكون قول الأساس ومن المجاز أي اللغوي

(قول المحشي) سواء كانت أي الابانة معنى حقيقياً وحينئذ لا بنا ظاهر أو مجازياً فهو ظاهر أيضاً للزوم المعنى المجازي للتحقيق وإن كان النقل عن المعنى الحقيقي

والظهور يقال فصيح والعجبي وافصح اذا انطلق لسانه وخلصت لفته من اللكنة وجادت فلم يلحن وافصح به أي صرح (يوصف بها المفرد) يقال كلمة فصيحة (والكلام) يقال كلام فصيح في النثر وقصيدة فصيحة في النظم (والتكلم) يقال كاتب فصيح وشاعر فصيح (والبلاغة) وهي

فان جميع معانيها مشعر عن الظهور وهو كاف للنسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي (قوله والظهور) تطف تفسيري للابانة فانها نجى لازماً ومتعدياً ولم يكتف بالظهور رعاية لعبارة دلالة العجاز . وجلاتها (قوله يقال الخ) . استشاد على الانباء المذكور وترك الاستشهاد بفصح اللحن مع كونه أصلاً بالاتفاق لأن فيما ذكره توصيفاً للتكلم والكلام بالفصاحة فهو أنسب بالمقول اليه (قوله وكلام فصيح) لم يقل رسالة فصيحة كما في الايضاح . تنبيهاً على ان لفظ الكلام شاع استعماله في النثر قول قدس سره المراد بالكلام هو المركب مطلقاً . أي تاماً كان أو غيره لانه قد يتصف المركب الغير التام بالفصاحة .

(قول المحشي) لأن جميع معانيها الخ فان كانت كلها حقيقية فالأمر ظاهر والاكتفى لزوم الابانة لجميع معانيها التي منها المعنى الحقيقي قطعاً فان ذلك يفيد المصنف وهو وجود المناسبة بين المعنى الاصلي والمقول اليه وبه يعلم رد ما في الحفيد من ان المراد بالأصل في كلام الشارح اللغة سواء كان معنى حقيقياً أو مجازياً

(قول المحشي) وجلالها أي اظهار معناها

(قول المحشي) استشاد على سائر المذكور أي استشاد صحيح سواء كان كل ما تقدم من المعاني حقيقياً أو مجازياً بعضه حقيقياً بعضه لأنه يكفي الانباء ولو بطريق اللزوم فان كان فصيح العجبي الخ معنى حقيقياً فالأمر ظاهر وان كان مجازياً فهو لازم للحقيقي قطعاً فهي منبئة عنه وفي بعض النسخ استشاد على الانباء المذكور

(قول المحشي) تنبيهاً الخ رد على العصام حيث قال الاولى رسالة فصيحة لأن الكلام ليس خاصاً بالنثر

(قول الشارح) يقال كلام فصيح في النثر هو ظاهر في الكلام التام بدليل مقابلته بالقصيدة وعبارة الشارح في المختصر قيل المراد بالكلام ما ليس بكلمة ايم المركب الاسنادي وغيره فانه قد يكون بيت من القصيدة غير مشتمل على اسناد يصح السكوت عليه مع انه يتصف بالفصاحة وفيه نظر لأنه انما يصح ذلك لو أطلقوا على مثل هذا المركب انه كلام فصيح ولم ينقل ذلك عنهم واتصافه بالفصاحة يجوز أن يكون باعتبار فصاحة المفردات على ان الحق انه داخل في المفرد لأنه يقال على ما يقابل المركب وعلى ما يقابل المثنى والمجموع وعلى ما يقابل الكلام ومقابلته بالكلام ههنا قرينة على انه أريد به المعنى الأخير أعني ما ليس بكلام اهـ

(قول السيد) قدس سره مجازاً الخ يقتضي انه يوصف بها المركب الناقص وانه يطلق عليه كلام فصيح وقد مر عن الشارح انه لم ينقل ذلك عنهم واطلاق الكلام عليه مجازاً لا ينفع في ذلك وسيأتي ذلك للمحشي

(قول المحشي) أي تاماً كان أو غيره لأنه قد يتصف المركب الغير التام الخ هذا تحقيق الكلام الخلفالي الذي نقله الشارح في المختصر بقوله قيل المراد بالكلام ما ليس بكلمة ايم المركب الى آخر ما تقدم نقله فان معنى قوله فيه فانه قد يكون بيت من القصيدة غير مشتمل على اسناد يصح السكوت عليه مع انه يتصف بالفصاحة انه لو لم يكن داخل في الكلام لا يكون تعريف فصاحة الكلام مانعاً فاما نقل السيد منه قوله المراد بالكلام الخ فانه المحشي بتعليل قائله وتحقيقه ثم تحقيق رد الشارح عليه لينين به بطلان تأييد السيد له بقوله والقول الخ كما سيبيته بقوله بمد هذا تحقيق ما ذكره الشارح في المختصر أي تحقيق القيل ورده بما

بالمعنى المذكور لفصاحة الكلام فلو لم يكن داخلًا في الكلام لا يكون تعريف فصاحة الكلام مانعًا ، لدخول فصاحة المركب الناقص فيه وفيه انا لا نسلم ان المركب الغير التام يتصف بالفصاحة ، في نفسه . بل اتصافه بها باعتبار ان مفرداته متصفة بها ، وأما باعتبار التركيب فلا لأنه لا استتمال له إلا بطريق الجزئية للمركب التام فخلوصه عن تناثر الكلمات وضعف التأليف والتعقيد خلوص المركب التام بخلاف الكلمة فان استعمالها وان كان بطريق الجزئية أيضاً إلا أن خلوصها غير خلوص الكلام ، ولو سلم أنه موصوف بالفصاحة في نفسه . لكن ادخاله في الكلام انما يصح لو أطلقوا عليه كلام فصيح كما يطلقون على الرسالة والتصيدة ولم ينقل ذلك عنهم

(قول المحشي) بالمعنى المذكور لفصاحة الكلام هو خلوصه من تناثر الكلمات وضعف التأليف والتعقيد مع فصاحة كلماته (قول المحشي) لدخول فصاحة المركب الناقص فيه أي في تعريف فصاحة الكلام لأنه إذا وجدت تلك الفصاحة في غير الكلام كان تمهيدهم بالكلام في قولهم فصاحة الكلام خلوصه الخ انما لأنه لا معنى للتخصيص به مع وجودها في غيره مع ان المقصود تعريف فصاحة الكلام فحينئذ لا يكون تعريف الفصاحة المقصودة مانعاً فما قيل ان اضافة الخلوص الى الكلام مخيرة لفصاحة المركب الناقص ليس بشيء.

( قول المحشي ) في نفسه أى من حيث التركيب مع قطع النظر عن المركب التام والمراد بالفصاحة ففصاحة الكلام لا المفرد لأنه لا قائل بأصافه من حيث التركيب بفصاحة المفرد وإنما النزاع في الأولى

(قول المحشي) بل اتصافه بها باعتبار أن مفرداته الخ هذا هو قول الشارح في المختصر واتصافه بالفصاحة يجوز الخ قدمه لانه جواب بالمنع وصوره بصورة الدعوى لقوته ففيه اشارة لاخلال الشارح في المختصر بالترتيب

(قول المحشي) وأما باعتبار التركيب فالالخ يعني أن المركب الناقص لما لم يكن من حيث التركيب مفيداً وإنما يفيد بانضمامه لما يتم به لم يعتبر خلوصه عن تناثر الكلمات وضعف التأليف والتعقيد فصاحة له اذ لا استعمال له والفصاحة إنما تكون بعد صحة الاستعمال فخلوصه من ذلك هو خلوص المركب التام لانه المستعمل فما قبل ان القول بأن اتصافه بالفصاحة باعتبار اتصاف مفرداته مكابرة لان من يصفه بها إنما يريد خلوصه من تناثر الكلمات الى آخر فصاحة الكلام فان ذلك يتحقق فيه نحو ، ان كان قرب قبر حرب قبر ، وان ضرب غلامها هذا ، وان تسكب عيناى الدموع لتجمدا ، ليس بشئ . لانا لا ننكر تحقق ذلك فيه وإنما ننكر كون الخلو عنه فصاحة له لان الفصاحة إنما تكون بعد صحة الاستعمال واستعماله وحده باطل واعلم أن التعاريف كلها مركبات ناقصة وهى مستعملة وحدها الا أن يقال بالحلل بين المعرف والتعريف

(قول الحاشي) إلا أن خلوصها غير خلوص الكلام يعني أن الكلمة وإن كان استعمالها وحدها أيضاً باطلاً لكن لما كان خلوصها غير خلوص الكلام اعتبر لها خلوص على حدتها سواء كانت مفردة أو مركبة

(قول المحشي) ولو سلم انه موصوف بالفصاحة في نفسه لكن الخجزاء محذوف يدل عليه الاستدراك أي لو سلم ذلك لم يتم من وجه آخر لان ادخاله الخ فالاستدراك بعد تقدير الجواب بمعنى لام التعليل وقد مر مثله للمحشي عند قول الشارح ثم عدل في الجملة على المفرد الخ وهذا التسليم جدلي المقصود منه منع ادخاله في الكلام فلا يرد ان اتصافه بالفصاحة يلزمه عدم ما نية تعريف فصاحة الكلام

(قول المحشي.) لكن ادخاله في الكلام انما يصح الخ وهذا لا ينفع فيه قول السيد انه يسمى كلاما مجازا لان تسميته

هذا تحقيق ما ذكره الشارح رحمه الله في المختصر وحينئذ ، لا ورود لما ذكره السيد ، بقوله والقول بأن الكلام محمول على حقيقته باطل الخ ثم ان ادخال المركب الناقص في الكلام ، يقتضي اتصافه بالبلاغة أيضاً . حقيقة وهو باطل . إذ لم يدونوا عوارضه التي يطابق بها مقتضى الحال كتدوينهم عوارض المركب التام ويؤيده انهم لم يدخلوه في موضوع النعوى . لعدم البحث عن عوارضه إلا نادراً وبما حررنا لك ، ظهر ان المفرد والكلام محمولان على معناهما الحقيقي وان المركب الناقص خارج عنهما لعدم اتصافه بالفصاحة والبلاغة في نفسه ، فقول الشارح رحمه الله في المختصر على ان الحق انه داخل في المفرد

به مجازاً لا تستلزم انهم قالوا فيه انه كلام فصيح

(قول المحشي) هذا تحقيق ما ذكره الشارح قد عرفت أن المشار اليه الدعوى مع تعليلها والرد مما

(قول المحشي) لا ورود لما ذكره السيد أي مؤيداً به الدعوى

(قول المحشي) بقوله والقول بأن الكلام محمول على حقيقته باطل الى آخره أي الى آخر ما كتبه السيد لا الى قوله فيحتاج فقط كما وهم ووجه عدم الورد انه اذا لم يكن خلوصه مما ذكر فصاحته له في ذاته لا يحتاج لادخاله في المفرد حتى يحتاج تفسير فصاحة المفرد الى قيود أخر حتى لا تصدق على ما هو خالص من تنافر الحروف والغرابة وبخلافه القياس لكنه غير خالص مما يخل فصاحة الكلام وانما ترك قول السيد وان المفرد يتناول سائر المركبات باطل لعدم صحة اندفاعه بما مر لان الكلام فيما مر ليس في ذلك والحاصل ان كلام السيد تضمن شيئين أحدهما ان حمل الكلام على حقيقته باطل لانه يحتاج لادخال فصاحة المركب الناقص في فصاحة المفرد فيحتاج في تفسير فصاحة المفرد الى قيود أخر وهذا مردود لانه انما يجوز لذلك لو كان خلوص المركب الناقص فصاحة وليس كذلك وهذا علم مما مروا به ، ما أن كون المفرد يتناول سائر المركبات الناقصة باطل لانه يجوز لما مر وهذا صحيح سلمه المحشي وسيأتي له تأييده فتأمل

(قول المحشي) أيضاً بقوله والقول الخ تضمن كلام السيد هذا انه يتصف بالفصاحة في نفسه وانه داخل في الكلام

فيظلل الاول بالجواب الاول والثاني بالثاني

(قول المحشي) يقتضي اتصافه بالبلاغة أيضاً لقول المصنف والبلاغة يوصف بها الاخيران والقول بأن فيه شبه استخدام

بأن ذكر الكلام أولاً بمعنى المركب مطلقاً وثانياً بمعنى التام بعيد في مثل هذا التقسيم

(قول المحشي) حقيقة أي باعتباره في ذاته لا من حيث جزئيته للمركب التام

(قول المحشي) إذ لم يدونوا عوارضه أي المركب الناقص كان يقولوا في التركيب الاضافي وأما كون الاضافة لمعظم

كبد السلطان فلتعظيم المضاف وأما كونها للضمير كبدى فلتعظيم المضاف اليه او يقولوا وأما كون التعريف بالجنس والفصل

فلقاوة السامع وأما كونه بالجنس والخاصة فلذلك كانه والمراد انهم لم يدونوا عوارضه باعتبار ذاته لا باعتبار كونه جزءاً للتام لانها

حينئذ عوارض للتام قبل عدم تدوينهم ذلك على ان مطابقته لمقتضى الحال ليست من البلاغة

(قول المحشي) لعدم البحث عن عوارضه الا نادراً كإفادة الاضافة فيه التعريف كغلام زيد او التخصيص كغلام رجل

(قول المحشي) ظهر لك أن المفرد والكلام الخ لانه ظهر مما مر أن المركب الناقص ليس خلوصه مما ذكر فصاحته له

في ذاته فلا يدخل في الكلام ولا في المفرد بالتأويل

(قول المحشي) فقول الشارح في المختصر الخ يعني أن كلام الخلفاء في اتصاف المركب الناقص من حيث ذاته

تنبئ، عن الوصول والانتها (يوصف بها الاخير ان) اى الكلام والمتكلم (فقط) دون المفرد يقال كلام  
بليغ ورجل بليغ

بقريته مقابلته بالكلام محل بحث ، اذ لو كان داخلا فيه لم يتم الاستشهاد بقوله يقال كلمة فصيحة، الا أن تحمل الكلمة على  
ما يعم المركب الناقص (قال قدس سره ومقابلته بالمفرد الخ) فيه بحث لانه جعل في حاشية شرح الشمسية ، مقابلة الجملة  
بالمفرد قريته لكون المراد بالمفرد ما ليس بجملة وهو المشهور بين القوم ( قال قدس سره بناء على ان المتبادر عند الاطلاق)  
أي عن القيد والتبادر علامة الحقيقة فيكون حقيقة فيما يقابل المركب فلا يصرف عنه بخلاف الكلام فانه تحقق فيه الصارف  
عن المعنى الحقيقي وهو تقدم المفرد وحمل المفرد على ما ليس بكلام بقريته مقابلة الكلام نزع للف قبل الوصول الى الماء.  
هذا غاية التوجيه وفيه بحث أما أولا فلانا لانسلم التبادر فان كل واحد من المعاني الاربعة للمفرد اصطلاحى ، نقل اليه  
المفرد من معناه اللغوي لاشتمال كل منها على معنى الافراد اما عن النسبة مطلقا أو التامة أو علامة الثنية والجمع واما ثانيا  
فلان القرينة الصارفة ، لا يلزم أن تكون متقدمة بل أن تكون موجودة لان الكلام في افادته موقوف على آخره فكون  
المتبادر عند الاطلاق ما يقابل المركب ، لا يقتضى حمله عليه عند مقابلته بالكلام ( قوله تنبئ، عن الوصول الخ) في التاج

بالفصاحة فتقول الشارح على ان الحق الخ يقتضى أنه من حيث فصاحته الذاتية داخل في المفرد وقد عرفت بطلانه وانه  
واسعة وقد يقال ان معنى كلام الشارح انه في الجوابين السابقين نظر في التأويل في الكلام بأنه لافصاحة له في ذاته  
وانهم لا يطلعون عليه كلام فصيح وظاهره انه لا دليل في كلام المصنف على منع التأويل في الاول فقال ان الحق انه في كلامه  
داخل في المفرد بقريته مقابلته بالكلام ومعلوم أن فصاحة المفرد لا تكون الا للكلمات ففي كلامه دليل على أنه لافصاحة  
له باعتبار تركيبه وحينئذ يندفع اعتراض العلامةين

(قول المحشي) اذ لو كان داخلا الخ وجه آخر لبطلان التناول غير ما مر  
(قول المحشي) الا أن تحمل الكلمة على ما يعم المركب الناقص قد يقال لم يسمع قولهم له كلمة فصيحة ولعل معنى كلامه  
ان هذا الحمل خلاف الظاهر

(قول المحشي) مقابلة الجملة بالمفرد قريته الخ انما كان قريته لأنه اذا أريد بالمفرد هناك ما ليس بمركب مطلقاً خرج  
البحث عن المركبات التقييدية عن التسمين مع أنه مبحوث عن التعريفات في القسم الاول وهو المفرد هكذا حتمته المحشي  
هناك وقد يقال جعل مقابلة الجملة قريته لهذا العذر لا يستلزم جماعاً قريته مطلقاً لان العذر هناك يمنع التبادر ولا عذر هنا  
(قول المحشي) من المعاني الاربعة هي ما قابل المركب وما قابل الجملة وما قابل المثني والجمع وما قابل المضاف والشبيه به  
(قول المحشي) اصطلاحى نقل اليه المفرد من معناه اللغوي يخالف ما في حاشية القطب من أن الاولين حقيقيان والاخيرين  
مجازيان ولا يمكن أن يكون ما هناك مسابرة للسيد لمخالفته لكلامه هنا لان ما هنا يفيد أن الاول فقط هو الحقيقي والمثنى اللغوي  
على ما في التاج كونه الشئ فرداً وقوله اما عن النسبة مطلقاً فيما قابل المركب وما قابل المضاف والشبيه به أو التامة فيما قابل الجملة  
أو علامة الثنية والجمع فيما قابل المثني والجمع ثم هذا البحث جواب يمنع التبادر مطلقاً وما بعده تسليم له لكن لا عند المقابلة كما هنا  
(قول المحشي) لا يلزم أن تكون متقدمة أى كما هو معنى قوله فانه تحقق فيه الصارف وهو تقدم المفرد  
(قول المحشي) لا يقتضى حمله عليه الخ بقى المبرج الجملة على ما ليس بكلام وقد قدمه حيث قال وهو المشهور بين القوم

ولم يسمع كلمة بليغة وقوله فقط من أسماء الأفعال بمعنى أنه وكثيراً ما تصدر بالفاء تزييناً للفظ وكأنه جزءاً  
شرط محذوف أي إذا وصفت بها الآخرين فقط أي فاته عن وصف الأول بها واعلم أنه لما كانت الفصاحة  
عندهم تقال لكون اللفظ جارياً

والقاموس بلغ الرجل بلاغة إذا كان يبلغ بعبارة كنه مراده من حد كرم وهي في اللغة تنبيء عن الوصول والانتها. لكونها  
وصولا مخصوصاً وفي الاصطلاح مطابقة الكلام لمقتضى الحال والمناسبة بين المعنيين ظاهرة ولم يقل في الأصل اكتفاء  
بما ذكره سابقاً وقيل لم يقل في الأصل لأن معناها لغة واصطلاحاً واحد وفيه أنه مع كونه خلاف الواقع يلزم أن يكون  
قوله تنبيء عن الوصول والانتها مستدركا لأن المقصود منه إبداء المناسبة بين المعنيين وعند اتحاد المعنى لا حاجة إليه  
(قوله ولم يسمع كلمة بليغة) أن أدخل المركب الناقص في المفرد كما هو رأي الشارح فلا يتم الاستشهاد إلا أن يراد بالكلمة  
أعم من الحقيقي والحكمي. كما في تعريف الكلام بما تضمن كلمتين بالاسناد فيشتمل المركب الناقص وإن أدخل في الكلام  
كما هو رأي السيد أو أخرج عنهما كما هو عندي فلا أشكال أصلاً (قوله تقال عندهم لكون اللفظ) أي تقال لما علامته  
هذا الكون لما في المفتاح أن الفصاحة هي أن تكون الكلمة عريضة أصلية وعلامة ذلك أن تكون الكلمة على السنة الفصحى.

(قول المحشي) فهي في اللغة تنبيء عن الوصول الخ أي مطلق الوصول والانتها. وقوله وصولا مخصوصاً أي بالمعجزة إلى كنه  
المراد وقوله ظاهرة أي مطلق الوصول في كل وقوله لأن معناها لغة واصطلاحاً واحد هو مطابقة الكلام لمقتضى الحال

(قول المحشي) أعم من الحقيقي والحكمي قد عرفت أن وصفه بالبلاغة حينئذ باعتبار مفرداته  
(قول المحشي) كما في تعريف الكلام بما تضمن كلمتين بالاسناد فإن المراد بالكلمتين ما يعم المركبين الناقصين كقولك  
إن قام زيد قام عمرو وقام زيد كلمة وقام عمرو كلمة وكل مركب ناقص بناء على أن الحكم بين المتقدم والتالي لا في التالي  
والمقدم ظرف

(قول الشارح) واعلم أنه لما كانت الفصاحة إلى آخره شروع في الجواب عن الاعتراض الوارد على المصنف من  
خطيب مصر كما سيوضح لك آخراً وقد ضمنه الاعتذار عن المصنف حيث خاف ما هو المشهور عندهم من أن علامة الفصاحة  
الجري على القوانين وكثرة الاستعمال وقد ترك هو كثرة الاستعمال وأتى بدلها بالخلوص من التنافر وما معه الذي عبر عنه  
الشارح بالسلمة من ذلك لنكتة تأتي وحاصل الاعتذار أنه لما علم بينهم أن الألفاظ الكثيرة الاستعمال هي التي تكون  
سالمة من التنافر وما معه لم يبال المصنف بالتعبير عن الكثرة بالخلوص المذكور للزومها له

(قول المحشي) عربياً أصلياً أي من كلام العرب الأصلي الذي لم يطرأ عليه تغيير وعبارة المفتاح وأما الفصاحة فهي  
قسمان راجع إلى المعنى وهو خلوص الكلام عن التعميد وراجع إلى اللفظ وهو أن تكون الكلمة عربية أصلية وعلامة ذلك  
أن تكون على السنة الفصحى من العرب الموثوق بعريتهم أدور واستعمالهم لها أكثر لا بما أحدثه المولدون ولا بما أخطأت فيه  
العامة وأن تكون أجرى على قوانين اللغة اه فقد جعل كلاماً من كثرة الاستعمال والجري على القوانين علامة على الفصاحة  
التي هي كون اللفظ عربياً أصلياً ولم يذكر المحشي الجري على القوانين في كلام المفتاح لأنه فهم فيه أن قوله وإن تكون  
أجرى الخ عطف لازم فالعلامة هي كثرة الاستعمال فقط ولذا حذف المصنف في الإيضاح قوله وإن تكون أجرى الخ وقال  
في الأطول أنه تطويل ينبغي عنه كثرة الاستعمال ثم إن قول المفتاح راجع إلى المعنى وهو خلوص الكلام عن التعميد وراجع

جزأ  
احة

ونها  
تقال

كون

يه

كلمة

لام

مه

حاء

كه

ك

لي

ن

ح

ن

ن

ن

ن

ن

ن

ن

ن

ن

ن

على القوانين المستنبطة من استقراء كلامهم كثير الاستعمال على السنة العرب الموثوق بعربيتهم، وقد علموا  
ان الالفاظ الكثيرة الدور فيما بينهم هي التي تكون جارية على اللسان سائلة من تنافر الحروف والكلمات ومن  
الموثوق بعربيتهم او ورود استعمالها اكثر، ولما في الايضاح ثم علامة كون الكلمة فصيحة ، أن يكون استعمال العرب الموثوق  
بعربيتهم لها اكثر لكون اللفظ كلمة كان أو كلاما ( قوله على القوانين ) أي الصرفية والنحوية ( قوله وقد علموا الخ ) لم  
يجعل الجريان على القوانين

الى اللفظ وهو ان تكون الكلمة عربية أصلية يقتضي أن الراجع الى المعنى حقيقته الخلوص عن التعقيد فكون الكلمة عربية  
أصلية انما هو الفصاحة الراجعة الى اللفظ إلا أن يقال فيه بالتساع أيضاً فتدبر

( قول الحشي ) ولما في الايضاح ثم علامة الخ قال ذلك بعد قوله فصاحة المفرد خلوصه من تنافر الحروف والغربة  
ومخالفة القياس اللغوي فجعل كثرة الاستعمال علامة على الخلوص من مخالفة القياس لكن لا شناعة فيه وان أوهه كلامه  
لأنه جعلها علامة للتأخرين والشناعة انما جاءت من الوساطة في الاستنباط وهو انه لا يكثر الاستعمال في كلامهم إلا لما كان  
متصفاً بتلك الأوصاف التي منها الجري على القانون فتدبر

( قول الحشي ) أن يكون استعمال العرب الخ هذا هو الذي أبدله المصنف بالخلوص للزومه له وذلك الخلوص هو الذي  
عبر عنه السارج بالسلامة فهو أيضاً علامة لانفس الفصاحة وانما أبدله المصنف بالخلوص لكونه في ذات الكلمة بخلاف  
كثرة الاستعمال فانها مفة للاستعمال ولتسهيل الأمر كما سيأتي أما الفصاحة فهي كون اللفظ عربياً أصلياً فتدبر

( قول الحشي ) كلمة كان أو كلاماً زاد الكلام لا سيأتي من شمول كلام الشارح لفصاحة الكلام حيث قال والتعقيد  
اللفظي والمعنوي وقال عن مخالفة القوانين الداخل فيه ضعف التأليف وكل ذلك انما هو في الكلام وكلام المصنف في  
الايضاح وان كان في المفرد لكن كلام السكاكي المتقدم عام

( قول الشارح ) من استقراء كلامهم أي العرب ومثله ضمير بينهم وانما أتى بالاسم الظاهر في قوله على السنة العرب  
لقوله الموثوق بعربيتهم

( قول الشارح ) وقد علموا أن الالفاظ الكثيرة الدور لم يقل الجارية على القياس لأنه لا حاجة لتوسط العلم في ذلك  
إذ لا فرق بين الجري على القياس والسلامة من مخالفته فانها عبارتان عن شي واحد بخلاف كثرة الاستعمال والسلامة  
من التنافر وما معه

( قول الشارح ) هي التي تكون جارية على اللسان أي سلسلة سهلة عليه وقوله سائلة الخ بيان لسبب الجريان  
( قول الشارح ) وقد علموا أي علم أهل هذا الفن ومنهم المصنف والمراد بهذا الكلام الاعتذار عن المصنف حيث  
جعل علامة الفصاحة السلامة من التنافر والغربة والتعقيد مع ان الذي جعله انتم علامة انما هو كثرة الاستعمال وقد وافقهم  
على ذلك في الايضاح وحاصل الاعتذار انه لما علم أن كثير الاستعمال هو السالم من التنافر وما معه عبر عن تلك العلامة  
بالسلامة من ذلك وهو الخلوص ويترتب على ذلك ان تعريف الفصاحة بما ذكره ايس من مخترعاته بل مأخوذ من كلام  
القوم واعتباراتهم فيندفع الاعتراض الآتي وانما اختار التعبير بهذه العلامة دون أن يبين حقيقة الفصاحة بأن يقول كون  
الكلمة عربية أممية تسليلاً لأنهم لما عرفوا أن معرفة كونها عربية أصلية تموج الى تتبع مفردات وتراكيب الاعراب

الغربة والتعقيد اللفظي والمعنوي جزم المصنف بأن اللفظ الفصيح ما يكون سالماً ،

متفرغاً على كثرة الاستعمال ، فتكون الفصاحة عبارة عن كون اللفظ كثيراً استعمالاً على السنتهم كما في المفتاح والايضاح لان القوانين مستنبطة من ، استقراء كلامهم فجعل ، الفصاحة ، المتقدمة عليها في الوجود . متفرعة على مطابقة تلك القوانين

الخاص وهو شاق هذا مراد الشارح على ما بينه المحشي وفيهم السيد أن التسامح من حيث التعبير عن الفصاحة التي هي نفس الجريان والكثرة بالخلوص ووافقه المحشي أولاً على ذلك راداً لاعتراضه عليه ثم بين ما هو مراد الشارح فعلم من هذا أن الفصاحة علامتين تجري على القوانين وكثرة الاستعمال وهذا ما اعتبره القوم علامة والثاني ما يلزم ذلك من السلامة من مخالفة القوانين والتنافر وما معه وهذا ما اعتبره معبراً عنه بالخلوص فتدبر

( قول الشارح ) ما يكون سالماً عن مخالفة القوانين الخ أخذ السلامة عن مخالفة القوانين من قوله أولاً جارياً على القوانين وما بعده من كون الكثيرة الدور هي التي تكون سالمة من تنافر الحروف الخ ثم انه انما عبر بالسلامة بدلاً عن قول المصنف بالخلوص لأن لفظ الخلوص يشعر بأنه كان في اللفظ شيء ، من ذلك ثم خلص منه وليس كذلك فالمراد بالخلوص في كلام المصنف السلامة من ذلك والتسامح الذي ذكره الشارح باق لأن السلامة من شيء ، عدمية كالخلوص ولو كانت الفصاحة حقيقة هي السلامة لم يكن في التعبير عنها بالخلوص تسهيل للأمر أصلاً فان ، وداهما واحد فتدبر

( قول المحشي ) متفرغاً على كثرة الاستعمال أي معلوماً منها بأن تكون علامة عليه كما انها علامة على السلامة من التنافر وما معه بأن يقول وقد علموا أن الألفاظ الكثيرة الدور هي التي تكون سالمة من تنافر الحروف والكلمات ومن الغربة والتعقيد اللفظي والمعنوي ومخالفة القياس وعلى هذا كان الشارح يقول أولاً لما كانت الفصاحة عندهم تقال لكون اللفظ كثير استعمال فقط ولا يذكر الجري على القوانين لأنه حينئذ معل لا علامة

( قول المحشي ) فتكون الفصاحة أي علامتها كما سبق وهو تفرع على الجعل المنفي

( قول المحشي ) عبارة عن كون اللفظ الخ أي فقط دون الجري على القوانين وقوله كما في المفتاح والايضاح أي كما اتفق عليه الكتابان فانهما اتفقا على ان كثرة الاستعمال علامة الفصاحة واما الجري على القوانين الذي يفيد ظاهر كلام السكاكي انه علامة فليس بعلامة مستقلة بل متفرع على كثرة الاستعمال ولذا تركه المصنف في الايضاح وقد تقدم ثم ان قوله كما في المفتاح الخ راجع لقوله يجعل الجريان الخ لان صاحب المتاح جملة متفرغاً لما عرفت وكذا صاحب الايضاح حيث عرف الفصاحة بما منه الجري على القوانين ثم قال وعلامتها كثرة الاستعمال لكن لا ترد عليهما البشاعة لان كثرة الاستعمال انما جعلت علامة للتأخيرين ووفرع القوانين عليها قبل جعلها علامة بخلاف كلام الشارح فانه في استنباط المصنف من كثرة الاستعمال كون الجري على القوانين من الفصاحة بسبب انهم لا يكثرون التكلم الا بما تحققت فيه هذه الامور فلو كان منها الجري على القوانين لزم البشاعة فتدبر

( قول المحشي ) من استقراء كلامهم أي كنه أو الكثير منه فان القانون لا يؤخذ من الاستعمال القليل

( قول المحشي ) فجعل الفصاحة أي علامتها وهو كون اللفظ كثير استعمال

( قول المحشي ) المتقدمة عليها في الوجود لانه لا بد من تقدم الاستعمال الكثير حتى يستنبط منه القانون

( قول المحشي ) متفرعة على مطابقة تلك القوانين لانه لو قال وقد علموا أن الألفاظ الكثيرة الدور هي التي تكون



عن مخالفة القوانين والتنافر والغرابة والتعقيد وقد تسامح في تفسير الفصاحة بالخلوص مما ذكر لكونه لازماً لها تسهلاً للأمر ثم لما كانت المخالفة في المفرد راجعة

بشيء ( قوله عن مخالفة القوانين ) الصرفية والنحوية يشمل ضعف التأليف ( قوله لكونه لازماً ) متعلق بتفسير وقوله تسهلاً بتسامح ( قال قدس سره لا يستلزم تصادق الخ ) لأن تصادق المشتقين مبناه اتحاد الذات المتصفة بمبدئها وهو لا يستلزم اتحاد المبدئين في الصدق ( قال قدس سره . الا أن يكون أحدهما بمنزلة الجنس للآخر ) أي أعم منه فإنه يكون مبدأ الأعم صادقاً على مبدأ الأخص فإذا قيد الأعم بقيد يتحقق التصادق بينهما ، وذلك لأن الذات المهمة المأخوذة مع النسبة

جارية على القوانين الخ لا فاد سببية الجريان لكثرة الدور لأن وجه العلم هو أنهم لا يكثر التكم إلا بما كان سالماً مما ذكر لغرضهم عن التكلم بغيره لسلامة طبعهم وأنه لا يصح لأن الجريان إنما يمكن بعد كثرة الدور المتوقف عليه استنباط القوانين وحاصل ما أراد المحشي أن مراد الشارح يجعل الجريان على القوانين أولاً إحدى العلامتين وعدم جعله متفرعاً على الكثرة كالسلامة كافي المفتاح ولايضاح الخروج عن البشارة التي تلزمه دونها لأن مراد الشارح بيان منشأ جعل المصنف الخلوص من التنافر وما يبعه تعريفاً للفصاحة بأنه لما علم أن كثرة الاستعمال هو الذي يكون خالصاً من التنافر وما معه عرفاً بالخلوص فلو أدرج الجري على القوانين في العلم بكثرة الاستعمال لزم أن يكون الجري على القوانين سابقاً على الكثرة كالخلوص من التنافر وما معه مع أن الجري على القوانين متأخر عن كثرة الاستعمال أما صاحب المفتاح والايضاح فلم يرتب هذا الترتيب الذي في الشارح لعدم حاجتهما له بل قالاً علامة الفصاحة كثرة الاستعمال وإذا أدرج فيه الجري على القوانين لا يلزم فيه شيء وإنما قال بشيء دون باطل لا يمكن أن يكون المراد بالقوانين ما يكون قانوناً بعد وهذا ظهر فساد ما قاله الفري لو أدرج الجريان على القوانين في كثرة الاستعمال لكان أنسب بقوله وقد علموا حيث اقتصر فيه على كثرة الاستعمال فتدبر

( قول المحشي ) الا أن يكون أحدهما أي أحد المشتقين بمنزلة الجنس وليس جنساً حقيقة لأن المتحرك ليس جنساً للماشي باعتبار الذات المهمة لأنها واحدة وإن كانت الحركة جنساً للمشي ولذا فسر به بقوله أي أعم منه

( قول المحشي ) وذلك الخ يعني أنه إنما كان إذا قيد الأعم بقيد يتحقق التصادق والاتحاد بين الذاتين المتصفين بمبدأ الاشتقاق مع أن المقيد في الحقيقة هو المبدأ فقط وقد كان العموم في مدلول المشتق جميعه دون المبدأ فقط لأن الذات المأخوذة مع النسبة في المشتق مبهمه فهي متحدة فيهما من حيث ذاتها وإنما كان العموم من جهة المبدأ وقد قيد وهذا توجيه لقول السيد فإنه يصح المشي حركة مخصوصة ولم يقل فإنه يصح الماشي متحرك حركة مخصوصة والكلام إنما هو فيما إذا كان أحد المشتقين بمنزلة الجنس فأفاد أنه إنما قال فإنه يصح المشي الخ لأن العموم إنما هو باعتبار المبدأ

( قول الشارح ) وقد تسامح في تفسير الفصاحة بالخلوص مما ذكر تسهلاً للأمر يعني أن الفصاحة يتصف بها اللفظ خارجاً فلا يصح أن تكون هي الخلوص لأن اللفظ إنما يتصف به في العقل لكن لما كان لازماً مساوياً لها فسر بها به تسهلاً للأمر لأن الفصاحة كبن اللفظ عربياً أصلياً أي من كلام الاعراب الخالص المتأصل في العربية بأن يكون مما نشأوا عليه ومعرفة أنه من كلامهم فتخرج الى تفتيش كثير يتبع كلامهم وهو شاق فضبطه بما يتيسر الاطّاع عليه ولو ضبطه بالجريان والكثرة لكان تسامحاً أيضاً لأن ذلك لازم للفصاحة لا عينها مع أنه لا تسهيل فيه لأن معرفة الكثرة فتخرج الى ما تقدم أيضاً فتدبر

متحدة في المشتقين فالعموم لا يكون الا باعتبار المبدأ (قال قدس سره ودعوى الادعاء الخ) التعريف باللازم الغير المحمول مشحون به كتب الادباء كتعريف السكاكي علم المعاني بالتبعية وتعريف عبد القاهر النظم بالتوخي على ما سيبي . فاما أن لا يشترطوا في التعريف الحمل بناء على ان المقصود افادة المعرفة وهي تحصل بغير المحمول أيضاً واما ان يدعوا المبالغة والتنبيه على انه لازم في المعرفة سبب لحصوله فكأنه هو ( قال قدس سره فلا أن كون الفصاحة الخ ) لو حمل الوجودي على ما يكون الاتصاف به بحسب الخارج كالفصاحة فان اللفظ متصف به في الخارج . والعدمي على ما يكون الاتصاف به بحسب اعتبار العقل كخلوص فانه سلب التنافر والغربة والتعميد عن اللفظ والاتصاف بالسلوب اعتباري محض كالامكان أو حملا على الوجود المضاف الى شيء . والعدم المضاف الى شيء . فان الفصاحة الكون المضاف الى الجريان والكثرة والخلوص العدم المضاف الى التنافر وغيره . ظهر عدم صحة الحمل بينهما واندفع الاعتراض فان مبناه كون المراد بهما . ما لا يدخل في مفهومه السلب . وما يدخل فيه ( قال قدس سره على ان كون الفصاحة الخ )

(قول المحشي) فاما انهم لا يشترطون في التعريف الحمل رد لقول السيد لا متناع تعريف الشيء . بما ليس بمحمول عليه وقوله واما انهم يدعون المبالغة الخ رد لقوله ودعوى الادعاء الخ

( قول المحشي ) ما يكون الاتصاف به بحسب الخارج كالفصاحة معنى كون الاتصاف بحسب الخارج ان الخارج ظرف لنفس الاتصاف لا لوجوده فانه يفرق بين كون الاتصاف في الخارج وبين كون الاتصاف متحققاً في الخارج فلا تصاف المتوحد في الخارج ما كان الخارج ظرفاً لتحقيقه والاتصاف في الخارج ما كان الخارج ظرفاً لنفسه وقوله كالفصاحة هي الكون كثير الاستعمال على ما فهم السيد وهذا الكون هو الوجود الرباطي والخارج ظرف لنفسه أيضاً لا لوجوده وانما كان ظرفاً لنفسه لوجود منشأ انتزاعه فيه واذا كان الاتصاف بحسب الخارج كان حقيقياً

(قول المحشي) ما يكون الاتصاف به بحسب اعتبار العقل يعني أنه لا اتصاف بالسلوب في الحقيقة اذ ليس فيها حقيقة الا سلب الوصف عن الموضوع لكن العقل اعتبر أنه اذا سلب عنه الوصف كان متصفاً بالسلب ولا اتصاف في نفس الامر والا لزم التسلسل في الاتصافات الثابتة في نفس الامر لدوام السلب وصفاً للموضوع وهذا معنى قوله والاتصاف بالسلوب اعتباري محض نبه عليه في حاشية المواقف فالاعتبارية والحقيقية راجعة لنفس الاتصاف لا للمتصف به اذ خلوص ليس اعتبارياً محضاً لتحقيقه للكلمة في نفس الامر وبهذا ظهر قوله كالامكان فانه مثال لما الاتصاف به اعتباري محض لانه سلب الضرورة عن جانبي الوجود والعدم وليس مثالا للاعتباري المحض لانه ثابت للوجود والعدم في نفس الامر بقطع النظر عن اعتبار معتبر نص على كل ذلك في حواشي المواقف أيضاً فليتأمل لتندفع شبه الناظرين

( قول المحشي ) ظهر عدم صحة الحمل بينهما لانه على الاول لم يتحد ظرف الاتصاف ولا لانه في صحة الحمل وايضاً لا اتصاف حقيقة في العدمي كما عرفت وعلى الثاني لا يمكن أن يكون وجود شيء . عدم شيء . اخر

( قول المحشي ) ما لا يدخل في مفهومه السلب راجع للوجودي وما بعده للعدمي فالوجودي عليه معناه الثبوتي فيهم الموجود وغيره

(قول المحشي) وما يدخل فيه أي ليس نفس السلب كما في الاول ولا العدم المضاف . كما في الثاني أي وما هنالك ما يدخل فيه السلب بل هو اما نفس السلب أو العدم المضاف ولا يصح الحمل في ذلك لما مر وانما صح الحمل فيما يدخل

الى اللغة وفي الكلام الى النحو وكانت الغرابة مختصة بالمفرد والتعقيد بالكلام حتى صارت فصاحة المفرد والكلام كأنهما حقيقتان مختلفتان وكذلك كانت البلاغة تقال عندهم لمعان محصولها كون الكلام على وفق مقتضى الحال وكان كل من الفصاحة والبلاغة يقع صفة للمتكلم بمعنى آخر بادر اولاً الى تقسيمهما باعتبار مايقعان وصفاً له ثم عرف كلا منهما على وجه يخصه ويليق به لتعذر جمع الحقائق المختلفة في تعريف واحد

قد عرفت ان الفصاحة يتصف بها اللفظ في الخارج فكيف يقال انها نفس الخلوص الذي يتصف به في العقل نعم ان هذا السلب لازم له فانه اذا اتصف اللفظ بالفصاحة في الخارج كان مسلوباً عنه الامور الثلاثة في العقل (قال قدس سره ربما يمنع الخ) ، قد عرفت اندفاعه بماحررنا لك في قوله يقال لكون اللفظ جارياً الخ من ان المراد انه علامة للفصاحة ولازم له فانها عبارة عن كون اللفظ عربياً أصلياً (قال قدس سره أو أكثر من استعمال الخ) فتكون موصوفة بالفصاحة الزائدة بالنسبة الى ما بمعناها فلا يرد أن هذا يقتضي أن لا يكون ما بمعناها فصيحاً مع كونه كثيراً لاستعمال فيما بينهم كما يدل عليه صيغة التفضيل (قوله الى اللغة) أي الصرف (قوله كأنهما حقيقتان الخ) لكثرة المخالفة بينهما (قوله وكذا الخ) عطف على قوله كانت المخالفة أي كما كانت المخالفة راجعة الى أمور متخالفة بسببها صارت الفصاحة في المفرد والفصاحة في الكلام كأنهما حقيقتان مختلفتان لكثرة المخالفة بينهما كانت البلاغة تقال لمعان مرجعها ومحصولها أمر واحد فصارت البلاغة حقيقة واحدة فيه السلب كما في العدول لأنه مفهوم ثبوتي واتصاف الذات به في الخارج لا يقتضي وجوده فيه لانه اتصاف انتزاعي الا يرى أن زبداً أعمى في الخارج وليس العمى موجوداً فيه لان الموجود في الخارج ما كان الخارج ظرفاً لوجوده لا ظرفاً لاتصاف شيء آخر به كما في المواقف فليتأمل

(قول المحشى) كان مسلوباً عنه الامور الثلاثة في العقل أي لاني نفسه بأن يكون السلب صفة له لما عرفت (قول المحشى) قد عرفت أن الفصاحة متصف بها اللفظ في الخارج لانه لا يخفى على من له قدم في صناعة العربية ان اللفظ اذا وصف بالفصاحة يراد أن فيه سلاسة وجرالة لا مجرد أنه ليس فيه قبيصة فلا يقال ان للسيد أن يمنع هذا تدبر (قول المحشى) قد عرفت اندفاعه الخ فكلامه مع السيد قبل هذا كان مجازة له والحاصل ان الفصاحة ان كانت نفس الجريان والكثرة على ما فهمه السيد فهي وجودية لا يصدق عليها العدمي وان كانت هي الكون عربياً أصلياً فكذلك وهذا مراد الشارح فعلى كل لا يثبت ما أراد السيد فليتأمل

(قول الشارح) ثم لما كانت المخالفة أي مخالفة القياس الصرفي في المفرد أو النحوي في الكلام بالنسبة لضمف التأليف أو مخالفة الاصل في القياس عند النحاة وان كان جارياً على قوانين بالنسبة للتعقيد اللفظي كما سيبيء أما التعقيد المعنوي فلايس تراجع للنحو

(قول الشارح) كأنهما حقيقتان نقل عنه انهما قلنا كأنهما حقيقتان لقطع بأنهما ليسا حقيقتين مختلفتين بل لهما حقيقة واحدة وهو كون اللفظ جارياً على السنة العرب الموثوق بعريتهم اه وهذا ربما أفسد ما قرره المحشي سابقاً من أن كثرة الاستعمال على السنة العرب الموثوق بعريتهم علامة للفصاحة لا نفس الفصاحة الا أن يقال هنا بمثل ما قاله المحشي فيما سبق (قول المحشى) عطف على قوله كانت المخالفة أي الخ لكن لا يساعده حله بعد ذلك بقوله أي كما كانت المخالفة تفسره الكلام على المخالفة دون الغرابة التعقيد مع إدخال الشارح لما في مبني كون الفصاحتين كأنهما حقيقتان

ولا يوجد قدر مشترك بينهما كالحیوان المشترك بين الانسان والفرس وغيرها لان اطلاق الفصاحة على الاقسام الثلاثة من قبيل اطلاق اللفظ المشترك على معانيه المختلفة نظرا الى الظاهر وكذا البلاغة ولا يخفى تعذر تعريف مطلق العين الشامل للشمس والذهب وغير ذلك فصح أن تفسیر الفصاحة والبلاغة على هذا الوجه مما لم يجده في كلام الناس لكنه أخذه من اطلاقهم واعتباراتهم وحينئذ ،

فالتشبيه بين الكونين باعتبار الرجوع إلا أن الرجوع في الأول الى المعاني المختلفة والرجوع في الثاني الى المعنى الواحد ، فالظاهر ترك لفظ كذا ( قوله ولا يوجد قدر مشترك ) باعتبار اطلاق اللفظ المشترك لا انه ليس بينهما معنى مشترك أصلاً ( قوله نظراً الى الظاهر ) ، وهو كثرة المخالفة بينهما لا بالنظر الى الحقيقة فانها مشتركة معنوي بينهما كما عرفت ( قوله على هذا الوجه )

( قول المحشى ) فالتشبيه بين الكونين باعتبار الرجوع أى فلما رجعت الفصاحة الى المعاني المختلفة باعتبار كونها صفة للفظ والبلاغة الى المعاني المتحدة باعتبار كونها صفة له أيضاً وكل منهما وقع صفة للتكلم بمعنى آخر بادر الى تقسيمهما باعتبار ما يقمان وصفاً له لانه كان فيه الاتحاد تارة والاختلاف أخرى فيما رجع الى أمور مختلفة وكان فيه الاطلاق على معنى آخر لكل منهما فلا بد من التمييز أولاً بحسب ما يضاف اليه ثم بعد ذلك يكون التعريف بقوله لما كانت الخ علة للمبادرة بالتقسيم ثم وقوع التعريف عقبه وقوله لتعذر الخ علة لمية ذلك الكون لتعريف كل بتعريف يخصه فتدبر .

( قول المحشى ) والظاهر ترك لفظ كذا لانه لا دخل له في المقصود وهو تقديم التقسيم على التعريف وبعض الناظرين ضم لقول الشارح ثقال عندهم لمعان الى آخر قوله وكان كل من الفصاحة والبلاغة الخ بمعنى فكما رجعت الفصاحة لمعان فكذلك البلاغة وفيه ان الكلام في فصاحة وبلاغة غير المتكلم ولو كان كما زعم اقدم الشارح فصاحة المتكلم وجعله لما يقتضى تعدد تعريف الفصاحة فتدبر

( قول الشارح ) بادر أولاً الى تقسيمهما ليتمكن تخصيص كل قسم بتعريفه

( قول الشارح ) ثم عرف كلاهما على وجه يخصه أى بحسب ما يضاف اليه وفي بعض النسخ منها بضمير الجمع أى الاقسام ( قول الشارح ) لتعذر جمع الحقائق المختلفة الخ أى فكذا ما هو بمنزلة التعريف مع أو التي للتقسيم في الحقيقة تعاريف متعددة بحسب تعدد أو ثم ان قوله لتعذر جمع الحقائق الخ أى ان نظر الى خصوصية كل قسم من تلك الاقسام

( قول الشارح ) ولا يوجد قدر مشترك بينهما أى بين تلك الاقسام أى أقسام الفصاحة وقسمي البلاغة وفي بعض النسخ بينهما أى بين أقسامهما يعنى ان لم تنظر لخصوصية كل قسم وأردنا تعريف القدر المشترك فجئنا على المعتاد من تقديم التعريف ثم التقسيم لا نجد قدراً مشتركاً أى لا نجد لفظاً يدل على قدر مشترك بين أقسام الفصاحة وقسمي البلاغة يعنى ان لفظ الفصاحة ولفظ البلاغة اطلاق كل منهما على معانيه اطلاق المشترك ومن المعلوم ان المشترك موضوع لكل معنى بوضع فلا يتناول الكل باطلاق واحد حتى يقال الفصاحة وصف يتبني معه الخلل مثلاً ومثله البلاغة اذ لم يوضع كل منهما لهذا المعنى حتى يحمل عليه يدل على هذا قول الشارح في التعليل لان اطلاق الفصاحة الخ وهذا كله نظراً الى الظاهر كما قاله الشارح والا فالفصاحة من قبيل المشترك المعنوي لانها كون اللفظ عربياً أصلياً كلمة كان أو كلاماً فما قاله السمرقندى من أن كلام الشارح يقتضى أنهما من المشترك اللفظي حقيقة ليس بشيء .

( قول المحشى ) وهو كثرة المخالفة بينهما الى قوله فانها مشتركة معنوي كلامه خاص بالفصاحة دون البلاغة وأيضاً

لا يتوجه الاعتراض على قوله لم أجد في كلام الناس ما يصلح لتعريفها به بأنه لا مدخل للرئي في تفسير الالفاظ ولا يحتاج الى أن يجاب عنه بأن المراد بالناس الناس المهودون كالشيخ والسكاكي ثم لما كانت معرفة البلاغة متوقفة على معرفة الفصاحة لكونها مأخوذة في تعريف البلاغة وجب تقديمها وانذا بعينه وجب تقديم فصاحة المفرد (فالفصاحة) الكائنة (في المفرد خلوصه من تنافر الحروف والغرابية ومخالفة القياس) اللغوي أي المستنبط من استقراء اللغة حتى لو وجد في الكلمة شيء من هذه الثلاثة لا تكون فصيحة (فالتنافر) وصف في الكلمة يوجب نقاها على اللسان وعسر النطق بها فنه ما يوجب التناهي فيه نحو المصنوع بخاء معجمة في قول اعرابي سئل عن ناقته تركنها ترى المصنوع ومنه ما دون ذلك (نحو) مستشزرات في قول امرئ القيس

أي تعريف كل من أقسامها بعبارة مضبوطة جامعة مائة (قوله لا يتوجه الاعتراض) المعارض، خطيب مصر أورده على المصنف رحمه الله حال حياته وقال المصنف رحمه الله في جوابه أردت بالناس الناس المهودين كالسكاكي وعبد القاهر وغيرهما من الميرة المشتهرين قال قدس سره،

فإنما يصح في قسمين من الفصاحة وهما فصاحة المفرد والكلام دون المتكلم فلا بد أن يكون قول الشارح نظراً الى الظاهر باعتبار المجموع اذ الفصاحة مشترك لفظي بين القسمين وبين فصاحة المتكلم قطعاً لا نظراً للظاهر ولا بد أيضاً أن يكون معنى قوله وكذا البلاغة ان اطلاقها من قبيل اطلاق المشترك لا نظراً الى الظاهر لاختلاف معنيها قطعاً فتدبر

(قول المحشي) خطيب مصر كذا في الاطول وفي القنري خطيب البين

(قول الشارح) لكنه أخذ من اطلاقهم واعتباراتهم أما فصاحة المتكلم وبلاغته فمن اطلاقهم كما يدل عليه قول الشارح وكان كل من الفصاحة والبلاغة يقع صفة للتكلم بمعنى آخر وكذا البلاغة للكلام من اطلاقهم أيضاً لقوله وكذا كانت البلاغة تقال عندهم الخ لان الاطلاق على ما انحصره ذلك اطلاق على ذاك المحسوس وأما فصاحة المفرد والكلام فمن اعتباراتهم حيث قلت لما علامته الجري على القوانين وكثرة الاستعمال وقد اعتبروا في كثير الدوران يكون سالماً من تنافر الحروف أي جعلوا الكثرة علامة على ذلك فاعتبروه بها وجعلوها علامة عليه

(قول الشارح) الكائنة في المفرد نقل عنه بيان للمعنى لا تقدير للاعراب بأن الظرف صفة بتقدير عامل معرف وكيف والظرف المستقر جملة في الاصح ولم ينقل عن التحويين جواز تقدير المعرفة باللام ولا وجه هنا سوى أن يجعل حالاً من المبتدأ على ما جوزه بعض النحاة في قولنا الكائنة تنبيه على أنه ليس ظرفاً لغواً متعلقاً بالفصاحة إذ لا معنى له وإشارة الى أن الحال الواقعة عن المبتدأ في معنى الصفة اذ لا فعل هنا يجعل قيداً له ويأينا لهيئة الفاعل أو المفعول به انتهى وقوله كيف والظرف الخ أي سواء كان خبراً أو صفة أو صلة أو حالاً كما في الرضى لان الفعل هو الاصل في العمل وحاصل كلامه أن الظرف متعلق بفعل محذوف حال أي الفصاحة تكون في المفرد الخ : وإنما قدر الكائنة للتنبيه على ان الحال من المبتدأ في معنى الصفة ودفع انه لغو وقوله ولم ينقل عن التحويين تقدير المعرفة باللام فان قلت جزالة المعنى تقتضي الحمل على باللام اذ هو وصف المعرفة بلام الحقيقة ولم ينقل عن التحويين تقدير المعرفة باللام فان قلت جزالة المعنى تقتضي الحمل على الصفتية وهي تقتضي المعرفة باللام فيكون تقديره لدليل فلا يمتنع قلت ان ثبت عن التحويين أن منع تقدير المعرفة بعدم

(غذاره) أي ذوائبه جمع غديرة والضمير راجع الى القرع في البيت السابق (مستشزرات) أي مرتفعات ان روى البيت بالكسر على لفظ اسم الفاعل أو مرفوعات ان روى بالفتح استشززه رفعه واستشز رأى ارتفع يتعدى ولا يتعدى (الى الملى تفضل المقاص في مثني ومرسل) تفضل أي تغيب والمقاص جمع عقيصة وهي الخصلة المجموعة من الشعر والمثني المفتول والمرسل خلاف المثني يعني ان ذوائبه مشدودة على الرأس بخيوط وان شعره منقسم الى عقاص ومثني ومرسل والاول ينيب في الآخريين والفرض بيان كثرة شعره وزعم بعضهم ان منشأ الثقل في مستشزرات

اسماً معروفاً لذلك ولا يلزم من ذلك حذف الموصول مع بعض صلته لان اسمى الفاعل والمفعول اذا لم يكونا بمعنى الحدث كان اللام فيهما حرف تعريف وهما كذلك قال قدس سره لرعاية جانب المعنى أقول ولرعاية سوق كلام المصنف رحمه الله فان مقتضاه ان اشتراك الفصاحة والبلاغة بين الاقسام المذكورة لفظي وجمله حالاً يوم الاشتراك المعنوي وان اختلافهما بحسب الأحوال قال قدس سره نحو القصة مما يفهم منه المعنى الحديث وان كان اسماً جامداً نحو اسد على وفي الحروف نعامة قال قدس سره تضمن معانيها الخ أي فهمه منها تبعاً للزومه لها. (قوله أي ذوائبه) موافق لما في الصحاح والقاموس

دلالة الظرف عليه كما قيل به مع انه ربما خالف قول الشارح ولم ينقل الخ فلا ينفع هنا لان الحال الواقعة عن المبتدا في معنى الصفة فالجزالة فيهما سواء وكان السيد رحمه الله لم يطلع على هذا

(قول السيد) قدس سره أو اسماً منكراً أي على خلاف الاصح كما علمت

(قول السيد) قدس سره وقدر تأمله الخ عطف سبب على مسبب

(قول المحشي) ايست بمعنى المصدر لان المراد بها صفة اللفظ

(قول السيد) قدس سره أو على تأويل بان يزول الفصاحة بما يسمى فصاحة

(قول السيد) قدس سره لا الفصاحة حال كونها في المفرد قد عرفت اتحاداً مما عموماً لان التقيد انما كان لمعنى الفعل ولا فعل هنا فبقي بيان الهيئة وهو واحد فيما نحن فيه سواء الحال والصفة والظاهر من كلام السيد أنه جعل التقيد للفصاحة ومن المعلوم أن الفصاحة صاحب الحال فيكون الظرف وصفاً لها لا قيداً اذ لم يقل أحد بان الحال قيد في صاحبها والحاصل ان الفرق بين الحال والصفة كما في الرضى وغيره ان الحال تبين هيئة صاحبها من حيث كونه فاعلاً أو مفعولاً والصفة تبينها لا من هذه الهيئة فاذا قلت جاء رجل كريم كانت الصفة مينة للهيئة لا من حيث انه فاعل بل مطلقاً بدليل أنك لو غيرت التركيب وقلت جاء رجل كريم جاء كان البيان بحاله وفيما نحن فيه قد اتفقت حيية الفاعلية والمفعولية فالحال والوصف متحدان لا أن الحال لها مفهوم آخر يزول الى الوصف فليتأمل

(قول السيد) قدس سره تضمن معانيها الحصول والكون أي فهمه منها للزومه لها كما قاله المحشي لانها أعراض لا تتحقق في زمن ما الا مع الحصول والكون اذ لا تبقى بعده زماناً آخر بخلاف الذوات فانها بعد زمن الحصول والكون متحققة بدونه فليس بلازم لها فاندفع قول الفري ان كان المراد بالتضمن الاتصاف ولو في نفس الامر لم يكف والا جاز اعمال زيد وعمره وان كان انضمامه منه باعتبار نسبته الى محله تلك النسبة اما بدلالة اللفظ بنفسه أو بحاله كإضافته أو باعتبار نفس الامر فقط



هو توسط الشين المعجمة التي هي من المهموسة الرخوة بين التاء التي هي من المهموسة الشديدة والزاي المعجمة التي هي من المجهورة ولو قال مستشرف زال ذلك الثقل وهو سهو لان الراء المهمة ايضا من المجهورة فيجب أن يكون مستشرف أيضاً متنافراً بل منشأ النقل هو اجتماع هذه الحروف المخصوصة قال ابن الاثير ليس التنافر بسبب بعد المخارج والانتقال من احدهما الى الآخر كالطفرة ولا بسبب قربها وان الانتقال من احدهما الى الآخر كالشي في القيد لما نجد غير متنافر من القريب المخرج كالجيش والشجي وفي التنزيل ألم اءهد

ان شعره مرتفع الى أعلى الرأس تفضل عقاصه في المثني والمرسل وان شعر مقدم رأسها مرتفع تغيب عقاصه في مثناه ومرسله وحال شعر ما سوى المقدم قد علم من قوله وفتح يزبن المتن الخ وعلى الثالث ان شعر وسط رأسه المنسدل المرتفع الى الأعلى تفضل عقاصه في مثناه ومرسله ولا يعلم حال شعر ناصيته من البيت لأنه معلوم أنه يكون مرتفعاً ، ومعنى قوله وفتح يزبن المتن عند ارساله وأما قول الشارح رح وان شعره ، أي شعر الرأس منقسم الخ فيقتضي أن يكون الشعر مطلقاً منقسماً الى ثلاثة أقسام أو ما عدا الذوائب فيكون أربعة ، وحينئذ يكون ، جملة قوله تفضل المقاص ابتدائية لا حالية من ضمير مستشررات ولا خبر بعد خبر لعدم العائد بخلاف الوجه السابقة ، فإن اللام عائد والقول بأن المقاص هي الذوائب فيكون من وضع المظهر موضع المضمير فيكون أقسام الشعر ثلاثة.

وان جرت في الضمير على الراجح خلاف الظاهر فكلام الشارح لا يناسب هذا الاحتمال وانما يناسب الثاني والثالث واقل ان الفرع اسم للشعر مطلقاً للرجال أو النساء والغدائر اسم للشعر مطلقاً بقيد كونه للنساء فمع احتياجه لثقل لا يصح هنا لان الكلام في الفرع الذي هو شعر المرأة

(قول المحشي) ان شعره أي الشخص وهو الحبيبة وقوله تفضل عقاصه أي المقاص من شعر الرأس وقوله وان شعر مقدم رأسها هذا هو الاحتمال الثاني وقوله تغيب عقاصه أي المقاص شعر المتقدم وقوله وحال شعر ما سوى المقدم راجع للاحتمال الثاني فقط وقوله ولا يعلم حال شعر ناصيته من البيت أي على الثالث وكذلك حال شعر غير الناصية من غير شعر الوسط (قول المحشي) ومعنى قوله وفتح الخ جواب عما يرد على الاول والثالث من انه اذا كان الشعر كله مرتفعاً فامعنى كونه يزبن المتن لكن عرفت انه بقي شعر غير الناصية من غير شعر الوسط الا أن ارادته بالفرع بعيدة

(قول المحشي) أي شعر الرأس ينقسم الخ ارجع الضمير للرأس لعدم صحة عوده على الذوائب فانه يلزم مع كون الاضافة بيانية وهي بعيدة استدراك قوله شعره فانه كان يكفي وانها تنقسم الخ

(قول المحشي) أن يكون الشعر مطلقاً أي غير خارج عنه الذوائب فتقوله أو ما عدا الذوائب مقابل للاطلاق

(قول المحشي) وحينئذ يكون قوله تفضل الخ راجع الاحتمالين

(قول المحشي) جملة مستأنفة أي لمدح الفرع مثل غدائره

(قول المحشي) فان اللام عائد أي هي العائد أو بدل عنه على الخلاف والمرجع الغدائر بأي معنى من المعاني فملى الاحتمال الاول يكون مطابق شعر الرأس منقسماً الى ثلاثة وعلى الثاني المنقسم اليها شعر مقدم الرأس وعلى الثالث شعر وسط الرأس (قول الشارح) كالطفرة هي خروج من حيز الى حيز بلا قطع وسائط



ومن البعيدة ما هو بخلافه كلعج بخلاف علم وليس ذلك بسبب ان الاخراج من الحلق الى الشفة ايسر من ادخاله من الشفة الى الحلق لما نجد من حسن غلب وبلغ وحلم وملح بل هذا امر ذوق فكل ما عده الذوق الصحيح ثقيلاً متمسراً للنطق فهو متنافر سواء كان من قرب الخارج أو بعدها أو غير ذلك ولهذا اكتفى المصنف بالتمثيل ولم يتعرض لتحقيقه وبيان سببه لاعتذر ضبطه

ففيه أنه مخالف لما فسره الشارح رح العقيصة بأنها الخصلة المجموعة كالرمانة ليصير مجعداً (قوله هو توسط الشين الخ) أي تضاد صفات الحروف المتجاورة في السكنة كما يدل عليه توصيف الحروف بالصفات المذكورة، والمهموسة ما يضعف الاعتماد على مخرجه يجمعها ستشحك خصفة، والمجهورة ما هو بخلافه فهي الحروف الباقية، والشديدة ما ينحصر جري صوتها عند سكونها في مخرجها ويجمعها اجدت طبقك، والرخوة ما هو بخلافه وهي ماعدا الحروف المذكورة، والحروف المذكورة التي بين بين وهي حروف لم يرونا (قوله ومن البعيدة) أي نجد من بعيد المخرج ما هو بخلاف غير المتنافر أي متافراً

(قول المحشي) ففيه أنه مخالف الخ لانه لا يوجد في اللغة الذوات بالمعنى الذي فسره الشارح العقيصة واعلم أنه على مختار الشارح يكون حال ما عدا الذوات معلوماً من قوله وفروع يزين المتن

(قول المحشي) ما يضعف الاعتماد على مخرجه ولضعف الاعتماد عليه لا يقوى على منع النفس فيجري معها فتعريفها بما لا يقوى على منع النفس عند التصويت تعريف بالاثر المترتب على الهمس فحقيقة الهمس ضعف الاعتماد على الحروف في موضعه قاله المحشي في حاشية القاضي

(قول المحشي) ستشحك خصفة التشعث الاخلاص في المسئلة وخصفة اسم امرأة قال جار الله في الحواشي معناه ستكدي عليك هذه المرأة وأصل ما يقال للسائل شحاذ وتبدل الذال ثاء فيقال شحات وليس لحناء خلافاً للقاموس

(قول المحشي) ما هو بخلافه أي ما يقوى الاعتماد على مخرجه فيمنع جري النفس مع تحركه فلا يخرج الابصوت قوي شديد من الجهر وهو الاعلان فالفرق بين الجهر والهمس جري النفس في الثاني دون الاول

(قول المحشي) ما ينحصر جري صوتها أي ما اذا نطقت بها لم يجر الصوت لانك تلفظ به في آن ثم يقطع وليس الشدة تأكيد الجهر لان الشدة انحصار جري الصوت عند الاسكان والجهر انحصار جري النفس مع تحركه فقد يجري النفس ولا يجري الصوت كاللثام والثاء وقد يجري الصوت ولا يجري النفس كالضاد والعين قاله المحشي في حواشي القاضي (قول المحشي) ما هو بخلافه أي ما ينحصر جري الصوت بها عند سكونها في مخرجها فالفرق بين الهمس والرخوة ان الجاري في الهمس النفس وفي الرخوة الصوت

(قول الشارح) وهو سهواً لاقتصار على التعليل بالجهر سهواً لوجوده في الراء وانما الموجب ان الراء والفاء من حروف الدلالة التي هي سرعة النطق وهي لامر آخر سوى الجهر وما معه تدبر

(قول المحشي) والحروف التي بين بين عطف على الحروف المذكورة أي الرخوة هي ما عدا الشديدة والتي بين بين أي ما غير هذين وقوله وهي حروف لم يرونا في الشهاب المتوسطة بين الشديدة والرخوة فيها خلاف بين النحاة والقراء فأكثر النحاة على انها ثمانية يجمعها لم يرونا أو ولنا عمر وأكثر القراء على انها خمسة وهي حروف لن عمر أي كن لنا يا عمر

الزاي

مجهورة

الانير

ال من

اعود

مناه

المرتفع

ي قوله

مطابقاً

لية من

وانب

ما قبل

الان

مقدم

حمال

لوسط

التي

كون

قال

أس

فالاولى ان يحال الى سلامة الذوق وقد سبق الى بعض الاوهام ان اجتماع الحروف المتقاربة المخرج سبب للثقل المخل بفصاحة الكلمة وانه لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة كما لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير عربية عن كونه عربياً فلا يخرج سورة فيها ألم أعهد عن الفصاحة وايداه بعضهم بان انتفاء وصف الجزء كفصاحة الكلمة مثلاً لا يوجب انتفاء وصف الكل وهذا غلط فاحش لان فصاحة الكلمات مأخوذة في تعريف فصاحة الكلام فكيف لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة وفصاحة الكلمات جزء من مفهوم فصاحة الكلام لا وصف لجزئها والقياس على وقوع مفرد غير عربي في الكلام العربي فاسد

فهو من عطف معمول على عامل واحد الا أنه قدم الجار والجرور في المطفوف . ثم الصواب أن يقال لانا نجد غير متنافر من قريب المخرج ومن البعيدة كعلم وعمل ولمع اذلا دخل في الرد لوجد ان البعيدة متنافران الزاعم قائل به وما قيل انه لا ثبات ان القرب ليس منشأ التنافر لوجد انه في البعيدة فليس بشي . لان الزاعم لم يزعم أن القرب فقط منشأ التنافر بل زعم ان القرب والبعد كلاهما سبب التنافر ( قوله لا يوجب انتفاء الكل ) قيل هذا هو الموجود في اكثر النسخ المتبعة ولا يخفى ان جعل الكلمة جزءاً من فصاحة الكلام وفصاحة الكلمة وصف الجزء بحيث لا ينبغي أن يغفل عن فساد أحد ولذا قالوا المعنى على حذف المضاف أي وصف الكل كما وقع في بعض النسخ ، لكنه يشكل حينئذ ما ذكره في الرد عليه من أن فصاحة الكلمة جزء من فصاحة الكلام لا وصف لجزئها ويمكن أن يقال محصل الرد ان فصاحة الكلمة جزء من فصاحة الكلام فيلزم من انتفاء الاولى انتفاء الثانية .

( قول المحشي ) فهو من المطف الخ هذا منقول عن الشارح فيما نهى عنه

( قول المحشي ) ثم الصواب الخ لو حمل الشارح على ان ما في كلام ابن الاثير قولان وجعل الرد على اللف والنشر المرتب بقوله لما نجد غير متنافر من القريب رد للقول بأنه بسبب بعد الخارج وقوله ومن البعيدة الخ رد للقول بأنه بسبب قربها لاستغنى عن التصويب ولا يخفى أن ابن الاثير جعل كلا سبباً مستقلاً ورد عليه وقد وجدت في حواشي المختصر انهما قولان وبه تعلم صحة القول الذي قال انه ليس بشي . فليتأمل

( قول الشارح ) فالاولى أن يحال الى سلامة الذوق قد مر أن مدرك الاعجاز هو الذوق ليس إلا واذا أقام الله به الحجة فلا معنى لقول من قال ان الرد اليه رد الى أمر غير معلوم ولا عبرة بعمادة المعاند

( قول المحشي ) ولا يخفى أن جعل الكلمة جزءاً من فصاحة الكلام الخ أي كما تفيده هذه العبارة لان الكل على هذه العبارة هو فصاحة الكلام والجزء هو الكلمة وفصاحتها وصفها والمطلوب عدم انتفاء ذلك الكل بانتفاء وصف جزئه ( قول المحشي ) لا ينبغي أن يغفل عن فساد إذ الكلمة ليست جزء فصاحة الكلام ولا فصاحتها جزء وصف فصاحة الكلام بل جزء فصاحة الكلام

( قول المحشي ) لكنه يشكل الخ لان الرد عليه بأن فصاحة الكلمة ليست وصفاً لجزئها أي جزء فصاحة الكلام يقتضي أن ذلك القائل يقول ان فصاحة الكلمة وصف لجزء فصاحة الكلام وفصاحة الكلمة انما هي وصف للكلمة فيقتضي انه

لا  
فصاحة  
بقوله  
فصاحة  
ثقف  
لا ان  
الجملة  
لما  
الكلام  
جمل  
الكلم  
لا  
جزء  
الك  
لا  
فص  
اعت  
الك  
لما  
وبه  
بار  
ردا

ج  
ج  
م  
ة  
ن  
ير

لا ان فصاحة الكلمة وصف لجزء فصاحة الكلام حتى يتم ما ادعيتم وليس صحة كلامه موقوفة على انهم قالوا بكون فصاحة الكلمة وصفا لجزئها انتهى وفيه بحث أما أولا فلان مقصود الشارح رح ، رد الزعم والتأييد كليهما ولذا صرح بقوله وفصاحة الكلمة جزء من فصاحة الكلام مع كونه معلوماً ، مما سبق في رد الزعم ، فلا بد من كون المؤيد قائلاً بأن فصاحة الكلمة وصف لجزء فصاحة الكلام حتى يصح الرد بقوله لا وصف لجزئها ، وأما ثانياً فلان تمامية ما ادعى الزاعم انما تتوقف على عدم كون فصاحة الكلمة معتبرة في فصاحة الكلام وليست موقوفة على كونها وصفاً لجزئها ، فلا يصح قوله لا ان فصاحة الكلمة وصف لجزء فصاحة الكلام حتى يتم ما ادعيتم وقيل ان الضمير في قوله لجزئها راجع الى الكلام بتأويل الجملة والمعنى انه لا وصف لجزء الكلام بحيث لا دخل لها في موصوفية الكلام بالفصاحة وفيه أنه تعرض لما لا يعني وترك لما يعني وأقول في توجيه كلام المؤيد على النسخة المتبعة ان قوله كفصاحة الكلمة مثال للجزء والكل عبارة عن فصاحة الكلام والامنى ان اتفاه وصف فصاحة الكلمة وهو الخلو عن التنافر فيما نحن فيه لا يوجب انتفاء فصاحة الكلام ،

جعل الكلمة جزء فصاحة الكلام فيعود الاشكال وأيضاً مقتضى تقدير المضاف ان المؤيد قائل بأن الكل الكلام والجزء الكلمة ومقتضى قوله في الرد عليه لا وصف لجزئها أن المؤيد قائل بأن الكل فصاحة الكلام والجزء الكلمة (قول المحشي) لا ان فصاحة الخ يعني ان ما ادعيتم انما يتم لو كان فصاحة الكلمة وصفاً لجزء فصاحة الكلام وانتم لا تقولون به فلا يتم

(قول المحشي) رد الزعم والتأييد كليهما أي والذي تضمنه هذا الجواب رد الزعم فقط كما يصرح به قوله حتى يتم ما ادعيتم (قول المحشي) مما سبق في رد الزعم هو قوله لان فصاحة الكلمات مأخوذة الخ (قول المحشي) فلا بد أن يكون المؤيد قائلاً الخ فبطل قول المجيب فيما مر ليس صحة كلامه موقوفة على انهم قالوا الخ (قول المحشي) فلان تمامية ما ادعى الزاعم الخ يعني ان قول المجيب في الجواب السابق لا ان فصاحة الكلمة وصف لجزء فصاحة الكلام حتى يتم الخ باطل لان تمام ما ادعى الزاعم انما يتوقف على عدم اعتبار فصاحة الكلمة في فصاحة الكلام فكان الواجب غير معتبرة في فصاحة الكلام حتى يتم ما ادعيتم وليست موقوفة على كونها وصفاً لجزئها حتى يقول لا ان فصاحة الكلمة وصف لجزء فصاحة الكلام (قول المحشي) فلا يصح قوله لا ان فصاحة الكلمة جزء لفصاحة الكلام كذا في نسخ وهو تحريف صوابه لا ان فصاحة الكلمة وصف لجزء فصاحة الكلام كما سبق

(قول المحشي) وفيه انه تعرض لما لا يعني وترك لما يعني وجه ذلك ان تمامية ما ادعى الزاعم انما تتوقف على عدم اعتبار فصاحة الكلمة في فصاحة الكلام لا على كونها وصفاً لجزء الكلام كما يدل عليه قول ذلك المجيب لا وصف لجزء الكلام بحيث لا دخل لها في موصوفية الكلام بالفصاحة فحل الجواب هو قوله بحيث لا دخل الخ فكان حق التعرض لما يعني أن يقال وفصاحة الكلمات جزء من مفهوم فصاحة الكلام فله دخل في موصوفية الكلام بالفصاحة وأما كونها وصفاً للجزء أولاً فلا دخل له في اثبات مدعى الزاعم كما نبه عليه المحشي قبل فلا وجه للتعرض لنفيه مع كون نفيه في نفسه باطلاً إذ فصاحة الكلمة وصف لجزء الكلام قطعاً وقيل معنى كونه تعرضاً لما لا يعني الخ ان المراد بهذا الكلام الاخير رد التأييد وعلى هذا الجواب يكون رد الزعم مع تقدم رده فتأمل

لانه ممنوع ولو سلم فالمعنى انه عربي النظم والاسلوب ولو سلم فباعتبار الاعم الاغلب ولم يشترط في الكلام العربي أن يكون كل كلمة منه عربية كما اشترط في فصاحة الكلام أن يكون كل كلمة منه فصيحة فاین هذا من ذلك وعلى تقدير تسليم انه لا يخرج السورة عن الفصاحة لكنه يلزم كونها مشتملة على كلام غير فصيح والقول باشمال القرآن على كلام غير فصيح بل على كلمة غير فصيحة

لجواز أن تكون الكلمة فصيحة مع التنافر لمجاورة كلمة أخرى أو لاقتضاء المقام كما سيجي في كلام الشارح رحمه الله عن قريب من قوله قد يعرض لاسباب الاخلال بالفصاحة ما يمنع السببة قالوا في قوله تعالى (وهو يدي ويبيد) ان يدي من باب الافعال غير مستعمل الا أنه صار فصيحاً بوقوعه مع يبيد وانما قلنا ان الخلووص وصف فصاحة الكلمة لما عرفت ان الفصاحة عبارة عن أمر وجودي والخلووص المذكور لازم لها، وحينئذ يندفع بحث الشارح رحمه الله لان فصاحة الكلمة وان كانت جزءاً من فصاحة الكلام لكن المتني فيما نحن فيه، وصف فصاحة الكلمة لانفسها (قوله لانه ممنوع الخ) توجيه المنوع الثلاثة اما لان لم وقع المفرد الغير العربي في الكلام العربي أي القرآن وما ذكره من لفظ السجيل والمشكوة والقسطاس يجوز أن يكون من اللغات المشتركة، ولو سلم ذلك الوقوع بناء على ماقرر من أن اعلام الانبياء عليهم السلام، سوى الستة

(قول الحشي) لجواز أن تكون الكلمة فصيحة مع التنافر بمجاورة الخ يعني ان انتفاء فصاحة المفرد في ذاته بوجود شيء من أسباب الاخلال لا يستلزم انتفاء فصاحته العارضة بواسطة التركيب أو المقام فانتفاء وصف الجزء لا يستلزم انتفاء الجزء، لوجود سبب آخر له واذا لم يستلزم انتفاء الجزء لم يستلزم انتفاء الكل وهو فصاحة الكلام نعم الفصاحة الموجودة في المفرد حينئذ ليست فصاحة المفرد في ذاته ولا يضر ذلك في المصنف والحاصل ان الخلووص من تنافر الحروف ومأمعه انما هو علامة فصاحة المفرد في ذاته أما فصاحته العارضة للتركيب أو المقام فليس ذلك علامة لها فلا تتقي بانتفائه كما سيأتي في كلامه (قول الحشي) وحينئذ يندفع بحث الشارح الخ فيه ان كلام هذا القائل وهو الزوزني كالصریح في خلاف ما حارله الحشي فانه قال اعجاز السورة من القرآن لا يتوقف إلا على بلاغتها المتوقفة على فصاحتها وفصاحتها لا تتوقف على فصاحة جميع كلماتها بل على فصاحة الاكثر بحيث يكون غير الفصح مغموراً فيه مستوراً على الذائقة بفصاحة الاكثر كما تستر الخلوة الشديدة المرارة القليلة وبعدم فصاحة كلمة لا يخرج الكلام عن الفصاحة كما ان الكلام العربي الخ فان قوله كما تستر الخ يفيد ان الكلمة لم يعرض لها فصاحة وانما استترت وكذا قياسه على الكلام العربي وأيضاً لا حاجة الى فصاحة الاكثر فيما حارله الحشي بل التناسب بين يدي ويبيد كاف وكذا بين سلاسله وأغلا لا قدبر

(قول الحشي) وصف فصاحة الكلمة أي في نفسها وحينئذ تتقي فصاحتها في نفسها لكن ذلك لا يضر في فصاحة الكلام لانها موقوفة على فصاحة الكلمة مطلقاً سواء كانت في نفسها أو لعارض والثانية موجودة وهي المراد بقوله لانفسها هذا هو الموافق لما يأتي له

(قول الحشي) ولو سلم ذلك الوقوع بنا الخ مةنفي اتوجيه المذكور انه لا يصح التسليم لاعمجية ما ذكره من لفظ السجيل وما معه مع ان كونها مما اتفق فيه اللغات بعيد لندرة مثله والاحتمالات البعيدة لاندفع الظهور كما في العنبد (قول الحشي) سوى الستة محمد وصالح وشعيب وهود ونوح ولوط عليهم الصلاة والسلام ووقع في الاخير بن خلاف قبل أعجميان صرفاً لخطهما

في  
حمة  
م  
عن  
ت  
حمة  
جيه  
س  
حمة  
عود  
نقاء  
في  
انما  
حمة  
الوله  
حمة  
لاوة  
الخ  
نثر  
حمة  
سها  
فظ  
ف

في  
حمة  
م  
عن  
ت  
حمة  
جيه  
س  
حمة  
عود  
نقاء  
في  
انما  
حمة  
الوله  
حمة  
لاوة  
الخ  
نثر  
حمة  
سها  
فظ  
ف

في  
حمة  
م  
عن  
ت  
حمة  
جيه  
س  
حمة  
عود  
نقاء  
في  
انما  
حمة  
الوله  
حمة  
لاوة  
الخ  
نثر  
حمة  
سها  
فظ  
ف

في  
حمة  
م  
عن  
ت  
حمة  
جيه  
س  
حمة  
عود  
نقاء  
في  
انما  
حمة  
الوله  
حمة  
لاوة  
الخ  
نثر  
حمة  
سها  
فظ  
ف

في  
حمة  
م  
عن  
ت  
حمة  
جيه  
س  
حمة  
عود  
نقاء  
في  
انما  
حمة  
الوله  
حمة  
لاوة  
الخ  
نثر  
حمة  
سها  
فظ  
ف

في  
حمة  
م  
عن  
ت  
حمة  
جيه  
س  
حمة  
عود  
نقاء  
في  
انما  
حمة  
الوله  
حمة  
لاوة  
الخ  
نثر  
حمة  
سها  
فظ  
ف

على المعنى ولا مأنوسة الاستعمال فنه ما يحتاج في معرفته الى أن ينظر ويبحث عنه في كتب اللغة المبسوبة  
كتكا كآثم وافر نقموا في قول عيسى بن عمر النحوى حين سقط عن الحمار واجتمع الناس عليه ما لكم تكا كآثم  
علي كتكا كآثم على ذى جنة افر نقموا عنى أى اجتمعتم تخموا عنى كذا ذكره الجوهري في الصحاح وذكر  
جار الله في الفائق انه قال الجاحظ مرأ أبو علقمة ببعض طرق البصرة وهاجت به مرة فوثب عليه قوم يعصرون  
ابهامه ويؤذنون في أذنه فأقلت من أيديهم وقال ما لكم تكا كآثم على كاتكا كأون على ذى جنة افر نقموا عنى

وقد يكون بالعكس كغريب القرآن والحديث فانه مأنوس الاستعمال فما قيل ان كل واحد منهما يستلزم الآخر والمقصود  
نصب علامتين على الغرابة ليس بشيء ولفظ غير ، بمعنى لا بقرينة عطف ولا مأنوسة الاستعمال ، فالتركيب من قيل قوله  
تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين ( قوله على المعنى ) أي الموضوع له فلا يرد التشابه والمجمل والمشكل لأنها غير  
ظاهرة الدلالة على المراد ( قوله ولا مأنوسة الاستعمال ) أي استعمال العرب العرباء فلا يرد غريب القرآن والحديث ،  
لكونه مستعملا عندهم كما سيحى ( قوله فنه ما يحتاج إلخ ) وهذا القسم من الغرابة يكون في الجوامد والمصادر والمشتقات  
باعتبار موادها والقسم الثاني يكون في المشتقات باعتبار هيئاتها ووجه الانحصار ان اللفظ بجوهره وهيئته يدل على المعنى  
فعدم ظهور دلالة إما باعتبار جوهره فيحتاج الى التقدير ، أو باعتبار هيئته فيحتاج الى التخرج ( قوله فهاجت به مرة ) أي

مأنوسة الاستعمال عندهم فانا نعرفه بعدم وجدانه كثيراً في كلامهم وقد جعل العصام قول الشارح فنه ما يحتاج إلخ تفسيراً  
لعدم ظهور المعنى فتدبر وبهذا ظهر ما جعله بينهما من العموم الوجهي وبطل ما قيل انه يلزم من كونه مأنوس الاستعمال  
ظهور المعنى فانه مبنى على ان المراد ظهوره عند الاعراب

( قول الحشي ) وقد يكون بالعكس أي مأنوس الاستعمال غير ظاهر الدلالة كأبا في قوله تعالى فأكبه وأباً والمراد انس  
الاستعمال وعدمه عند العرب كما به عليه بعد بخلاف ظهور الدلالة كما عرفت ومحصله ان الغرابة الخلقة بالفصاحة لا توجد  
الا اذا وجد العدمان فان قدما أو احدهما لم توجد وقوله كغريب القرآن والحديث فانه مأنوس الاستعمال عند العرب  
وتسميته غريباً باعتبار غيرهم فليست غرابته مخلة بالفصاحة

( قول الحشي ) بمعنى لا أي مستعملة في النبي لا في معناها الاصلي وهو معنى مغاير وانما لم يورل لاجتماع مغاير لانها  
انما تأتي بمعنى غير لا مغاير

( قول الحشي ) فالتركيب من قيل قوله تعالى إلخ أي في أن النبي متعلق بكل من المعطوفين لا المجموع من حيث هو  
( قول الحشي ) فلا يرد التشابه إلخ أي لا يرد ذلك على هذه العلامة لو نظر لها وحدها لا ذكر فلا حاجة لدفعه بأن  
الغريب ما اجتمع فيه العدمان معاً يعني انه مندفع من أصله قبل النظر لكون العلامة مجموع الامرين فاندفع ما قيل هذا  
لا يرد من أصله لان الغريب ما اجتمع فيه العدمان والتشابه وماعه مأنوس الاستعمال والتشابه مالا يصح الحل عليه مع  
وحدة معناه كالاستواء والمشكل ما احتمل معاني كأوائل السور

( قول الحشي ) لكونه مستعملا عندهم فلا يضر عدم ظهور معناه لان الخل اجتماع الامرين  
( قول الحشي ) واما باعتبار هيئته فيحتاج الى التخرج كسرج فان عدم ظهور المعنى باعتبار كونه على هذه الصيغة وأما

فقال بـ  
قول المعاجز  
أى كالسيف  
واللعمان ( وه  
ثارت السفرا  
أو ميت فافله  
( قوله أي كـ  
به وصيغة التثنية  
أو كالسراج  
كقوس الزوال  
والقول بأنه  
على وزنه وكذا  
المعنى الثاني حرب  
مادته وهى ا  
من الحشي ينف  
( قوله د  
( قول الخ  
أيضاً مع انه د  
اسم الفاعل كما  
( قوله الخ  
للمجمل لا للتشبيه  
التخرج على ان  
( قول الخ  
به فنيه انه د  
( قوله ا  
( قوله ا  
في الثلاثة ان  
( قوله ا  
( قوله الخ

فقال بعضهم دعوه فان شيطانه يتكلم بالهندية ومنه ما يحتاج الى أن يخرج له وجه بعيد (نحو) مسرج في قول العجاج ومقلة وحاجباً مزججاً أي مدقاً مطولاً (وفاحماً) أي شعراً أسود كالفحم (ومرسناً) أي أنفاً (مسرجاً أي كالسيف السريجي في الدقة والاستواء) وسريج اسم فین ينسب اليه السيوف (أو كاسراج في البريق واللمعان) وهذا قريب من قولهم سرج وجهه بالكسر أي حسن وسرج الله وجهه بهجته وحسنه

ثارت الصفراء به فأغنى عليه فوثب مجتبعين عليه قوم يعصرون إبهامه لينزل عنه ذلك ويأذنون في أذنه ، ليعلم انه حي أو ميت فأقلت من الافلات وهو الخروج (قوله أي شعراً أسود الخ) ففاحماً للنسبة كلابن وتأمر نسبة المشبه الى المشبه به (قوله أي كالسيف السريجي الخ) ، فعنى مسرجاً المفعول سريجاً أو سراجاً بدعوى الاتحاد بين المشبه والمشبه به وصيغة التفعيل للجعل كخرجته أو المنسوب اليهما نسبة المشبه الى المشبه به كتمته ، ولا يخفى بعدها وقبل أو الصائر كالسريجي أو كالسراج ، أو سريجاً أو سراجاً ، أو ذا سريجي أو ذا سراج على ان يكون صيغة التفعيل لصيرورة الفاعل كأصله كقوس الرجل أو أصله كعجزت المرأة أو ذا أصله كورق الشجر وفيه انه يجب أن يكون مسرجاً على صيغة اسم الفاعل والقول بأنه مصدر ميمي بمعنى اسم الفاعل ليس بشيء ، لأنه اذا لم يحيى منه صيغة اسم المفعول ، كيف يحيى المصدر منه على وزنه وكذا القول بأنه يجوز أن يكون هذا وجه البعد أيضاً لأنه حينئذ لا يكون صحيحاً لا بعيداً (قوله وهذا) أي المعنى الثاني قريب من هذا القول لان البريق واللمعان موجب للحسن مطرداً بخلاف الدقة والاستواء فانه قد يوجه وقد مادته وهى السراج أو السيف السريجي فظاهر والمراد بمادته ما بينه وبينه موافقة في الحروف الاصول واعلم ان هذا الكلام من المحشي يفيد أن سبب التنقيح والتخريج هو عدم ظهور المعنى لا عدم مانوسية الاستعمال

(قول المحشي) ليعلم أنه حي أو ميت هو ظاهر ان لم يكن له حركة ولا تنفس والا فالاولى لتزول جته (قول المحشي) ففاحماً للنسبة كلابن وتأمر نسبة المشبه الخ ولم يجعل هذا التخريج على وجه بعيد حتى يكون التمثيل بفاحماً أيضاً مع انه نص على بعده في مسرجاً كما سيأتي لان وجه البعد في مسرجاً انه لم يأت اسم المفعول في كلامهم للنسبة بخلاف اسم الفاعل كما نص عليه الرضى في الشافية وان أتى فعل مشدد العين لها كتم وفسق وبه يرد ما قاله السيد الصفوي هنا (قول المحشي) فعنى مسرجاً الخ بيان لوجه تفسير مسرجاً بقوله كالسيف السريجي مع ان فعل المشدد العين انما هو للجعل لا للتشبيه وحاصله ان هنا جعل ادعائي بدعوى الاتحاد بين المشبه والمشبه به كذا في الاطول فالجعل والنسبة هما التخريج على الوجه البعيد ووجه بعد النسبة مأمور ووجه بعد الجعل بناؤه على دعوى الاتحاد الغير المأخوذ من العبارة فتأمل (قول المحشي) ولا يخفى بعدها قد عرفت وجهه وما نقله العصام من أن وجه البعد عدم وجدان نسبة المشبه الى المشبه به ففيه انه موجود في فاحماً أيضاً كما عرفت مع عدم غرابته (قول المحشي) أو سريجاً أو سراجاً أي بدعوى المبالغة

(قول المحشي) أو ذا سريجي أو ذا سراج أي من حيث الدقة والاستواء أو من حيث البريق واللمعان ووجه البعد في الثلاثة أن مجيى ، فعل لهذه المعاني نادر خصوصاً وفي الاول تشبيه لا يفهم من اللفظ (قول المحشي) كاصله المراد بالاصل ما اخذ منه الفعل كالسريجي والسراج والقوس والمجوز (قول المحشي) كيف يجيى ، الخ لان هذه الصيغة ليست صيغة مصدر بل هي صيغة اسم المفعول واذا لم يشتق هذه

المبسوطة  
تكا كاتم  
اح وذكر  
يعصرون  
تقوعوا غنى  
والمقصود  
قيل قوله  
لأنها غير  
الحديث ،  
والمشتقات  
على المعنى  
مرة) أي  
الخ تفسير  
الاستعمال

راد انس  
ة لا توجد  
د العرب  
فاير لانها

حيث هو  
لدفعه بأن  
يل هذا  
عليه مع

يفته وأما

وانما لم يجعل اسم مفعول منه لاحتمال انهم لم يثروا على هذا الاستعمال

لا يوجب والمقصود ترجيح التخريج الثاني بأنه ، قريب من استعمال سرج بمعنى حسن بخلاف الأول ، وقيل معناه ان أخذ المخرج من السراج كأخذ سرج منه فهذا الوجه مؤيد بتحقق نظيره في كلامهم ، فحينئذ لا حاجة الى ما قاله الشارح رحمه الله تعالى وانما لم يجعل اسم مفعول منه الخ وفيه ان قوله سرج وجهه أي حسن يأتي عن هذا التوجيه ، فانه يدل على كونه معنى حقيقياً ، إذ لا يمكن تخريج سرج اثنائي على معنى انه كالسراج ( قوله وانما لم يجعل الخ ) يعني اذا كان سرج بمعنى حسن مستعملاً في كلامهم فلم لا يجعل مسرجاً مشتقاً منه من غير حاجة الى التخريج البعيد على الوجهين ( قوله لم يثروا ) أي لم يطلع الجاعلون مسرجاً غريباً على استعمال سرج بمعنى حسن ، وان كان متحققاً في كلام العرب العرباء والحكم بالغرابة انما هو لعدم الوجدان في الاستعمال .

الصفة لاسم المفعول بل مدلولها دائماً المصدر كيف جاء المصدر عليها تأمل .

( قول المحشي ) قريب من استعمال سرج بمعنى حسن وان كان الحسن في سرج من السراج لازماً للبريق واللمعان وفي سرج بمعنى حسن معنى وضعياً

( قول المحشي ) وقيل معناه الخ قائله العصام أي معنى قول الايضاح وهذا قريب الخ الذي نقله الشارح ان أخذ المخرج من السراج كأخذ سرج منه فهذا الوجه مؤيد بوجود نظيره في الأخذ من السراج فيكون سرج أيضاً غريباً لانه لم يشتهر بهذا المعنى أعني جعل الشيء سراجاً بدعوى الاتحاد بين المشبه والمشبّه به أو جعله منسوباً للسراج نسبة المشبه المشبه به وانما معناه الظاهر جعل الشيء ذا سراج حقيقة ومعنى كونه قريباً حينئذ ان سرج مستعمل في معنى مجازي وهو التحسين في التشديد والحسن في الخفف بخلاف مسرج لبقائه على المعنى الاصل أي أعني كالسراج ( قول المحشي ) فحينئذ لا حاجة الى ما قاله الشارح الخ أي لان سرج أيضاً من الغريب فلا حاجة الى القول بانهم لم يثروا على هذا الاستعمال لان أخذه منه لا يخرج عن الغرابة

( قول المحشي ) فانه يدل على كونه معنى حقيقياً أي فلا يكون مأخوذاً من السراج مستعملاً في التحسين مجازاً

( قول المحشي ) اذ لا يمكن تخريج سرج الثلاثي الخ يعني ان المتقول عن الايضاح فيه سرج بالكسر ولا يمكن تخرجه على معنى انه كالسراج لان فعل بالكسر موضوع للاتصاف بتبدئه من الاعراض كشمث وفرح والمبدأ هنا ليس عرضاً اذ هو السراج ولا يصح الاتصاف به على ان المقصود انه كالسراج ولا يصح أن يكون المعنى انه اتصف ببريق ولمعان كبير ولمعان السراج لان البريق واللمعان وان يبالغ فيه بأنه بريق ولمعان السراج فليس هو السراج الذي هو المبدأ المأخوذ منه فان ادعى ان البريق نفس السراج مبالغة كان المعنى انه قام به السراج المبالغ فيه والمقصود انه كالسراج لا انه قام به السراج وفرق بين هذا وبين كون سرج مشتقاً من السراج بمعنى حسن لان مدلوله الاتصاف بالحسن غاية الامر انه اشتق من السراج أي رد اليه للمناسبة والذي يدل على ان هذا الوزن للاتصاف بالمبدأ قول الرضي إن هذه الزنة لا تكون الا لازمة لانها لا تتعلق بغير من قامت به

( قول المحشي ) وان كان متحققاً على الغرضي حيث جعل قوله لاحتمال الى قوله على انه الخ وجهها واحداً وقوله وان يكون تعليلاً للأول ولا يبعد عدم اطلاع مثل المصنف على ذلك ووجوده في كتب اللغة كالدويان والتاج وغيرهما لا يبعده لجودها بعد المصنف



وأن يكون هذا مولداً مستحدثاً من السراج على انه لا يبعدان يقال ان سرج الله وجهه أيضاً من باب  
الغربة وأما صاحب مجمل اللغة فقد قال سرج الله وجهه أي حسنه وبهجه ثم أنشد هذا المصراع لا يقال  
الغربة كما يفهم من كتبهم كون الكلمة غير مشهورة الاستعمال

إذ لا طريق الى عدم وجوده الا عدم الوجدان ، فيكون غريباً عند من لم يجد ولم يكن غريباً عند الواحد ( قوله وان  
يكون هذا الخ ) أي لاحتال أن يكون سرج بمعنى حسن لفظاً أحدثه المولدون من السراج ، واستعملوه بمعنى التحسين  
ولا يكون في استعمال العرب العرباء ، فلا يمكن جعل ، مسرجاً في قول العجاج الذي هو من شعراء الجاهلية منه ( قوله على  
انه لا يبعد الخ ) يعني لا يبعد أن يكون سرج بمعنى حسن أيضاً غريباً بأن يكون معنى مجازياً له مستعملاً فيه لمناسبة بالمعنى  
الحقيقي لسرج على أحد التخريجين المذكورين ، فلا يكون جعل مسرجاً منه مخرجاً من الغربة يؤيد ذلك انه أورد سرج  
الله وجهه في الأساس من المجاز وانما قال لا يبعد لان قولهم سرج الله وجهه أي حسن ظاهر في انه معنى حقيقي له اشتق من  
السراج لمناسبة وجود البريق الموجب للحسن فيه ( قوله وأما صاحب مجمل اللغة الخ ) عطف على قوله وانما لم يجعل الخ يعني  
جعل صاحب المجمل مسرجاً من سرج بمعنى حسن فلا يحتاج عنده الى التخريج البعيد ، ولا يكون غريباً هذا ما عندي  
في حل هذه العبارة وللتأخرين كلمات لا ينبغي حالها بعد التدبر فيما حررناه ( قوله الغربة كما يفهم الخ ) ،

( قول المحشي ) اذ لا طريق الى عدم وجوده الخ رد على السمرقندي حيث قال فيه ان الحكم بالغربة بلا اطلاق  
على حقيقة الحال لا يحسن وحاصل الرد انه لا طريق الى عدم وجوده الا عدم الوجدان وقد حصل والحكم بناء على ذلك  
بالغربة ليس على الامتلاق بل بالنسبة لغير الواحد

( قول المحشي ) فيكون غريباً عند من لم يجد أي من القسم الثاني من الغربة لا الاول لان مثل هذا لا يحتاج في  
معرفة الى البحث عنه في كتب اللغة المنسوبة ولئن سلم فلا مانع من ثبوت الغرابتين له كما يؤخذ من كلامه في المختصر  
لكن الكلام هنا في القسم الثاني وان ترتب على الاول ثم ان القول بانه غريب عند من لم يجد انما هو للاعتذار عنه حيث  
حكم بالغربة لا انه من الغريب المختل لوجوده في كلام العرب العرباء نعم ان ثبت له القسم الاول من الغربة كان مثلاً  
( قول المحشي ) واستعملوه بمعنى التحسين أي حقيقة لا مجازاً

( قول المحشي ) فسرج مخرج الخ أي باعتبار معناه الحقيقي لان النظر اليه ضروري للانتقال منه للمعنى المجازي ولك أن  
تقول انه مخرج باعتبار معناه المجازي لتوقفه على التخريج في المعنى الحقيقي

( قول المحشي ) فلا يكون جعل مسرجاً منه مخرجاً من الغربة وليس هذا مثل ما رده سابقاً بقوله وفيه أن قوله سرج  
وجهه يابى عنه لان الرد هناك بسرج الثلاثي والكلام هنا في سرج الرباعي

( قول المحشي ) ولا يكون غريباً أي بالنسبة اليه وان كان غريباً بالنسبة لغيره وقد عرفت انها غريبة لا تغل على مامر  
( قول الشارح ) لا يقال الخ هذا التعليل للخالل اعترض به على المصنف في الايضاح وتبارة المصنف فيه والغربة  
أن تكون الكلمة وحشية لا يظهر معناها وحاصل الاعتراض كما يعلم بالتأمل في كلام الشارح والمحشي ان الغربة هي كون  
الكلمة غير مشهورة وتندم الشهرة انما هو بحسب قوم دون قوم فقد يكون غير المشهور عذبا فعدم الشهرة من حيث هو لا يخل  
وانما الخل هو الاشتغال على تركيب ينفر الطبع عنه وذلك معنى الوحشية لا الغربة واذا كان الخل هو الوحشي وهو أخص من

الكاف للتقييد لا للتشبيه كما في قوله تعالى « واذكروا الله كما هداكم » أي على ما هداكم . وإنما لم يتعرض لعدم ظهور المعنى مع كونه معتبراً في مفهوم الغرابة ، إذ لا مدخل له في بناء الاعتراض والفرق بين الغرابة والوحشية وحاصل الاعتراض ان تفسير الغرابة بكون الكلمة وحشية لا يحسن .

الغريب فلا يحسن الاتيان بالغريب وتفسيره بالوحشي وان كان الغريب بهذا التفسير مغلا بل لا يصح الاتيان به في تعريف فصاحة المفرد لان الاتيان به حينئذ ليس لذاته بل لانه متحقق في الخل وهو الوحشي فيكون نفي الغرابة نفيًا للوحشية للزوم الغرابة لها واذ كان كذلك كانت الوحشية أي نفيها مستفاداً باللازم ودلالة الالتزام مهجورة في التعاريف فقوله قيد زائد لفصاحة المفرد معناه انه خارج عن الغرابة ليس عينها ولا داخلها فيها وليس معناه انه زائد عليها بمعنى انه يعتبر زيادة عليها بان تكون هي أيضا قيداً لما عرفت انها عنده غير مخلة بذاتها ثم قال المعارض وان اريد بالوحشية غير ما ذكرنا الخ عطف على مقدر كانه قال ان اريد بها ما ذكرنا كانت الغرابة المفسرة بها مخلة وكان تفسير الغرابة بها لا يحسن بل لا يصح لما مر وان اريد بها غيره بان اريد بها معنى الغرابة الذي قدمناه أو غيره فلا نسلم ان الغرابة بذلك المعنى مخلة فاندفع قول الغزيري ان كلام المعارض مناقض لان قوله بل الوحشية قيد زائد الخ يقتضي ان الغرابة عنده مخلة وقوله وان اريد الخ يقتضي انها غير مخلة لانه بناء على ان المراد بقوله قيد زائد انه زائد على قيد الغرابة بان تكون الغرابة قيداً أيضاً وحاصل رد الشارح عليه ان قولك ان الوحشية أخص فلا يحسن التفسير باطل لان للوحشية اطلاقين أحدهما ما ذكرته والآخر بمعنى غير مانوسة الاستعمال فصح التفسير وقد أطلقوا الغريب بذلك المعنى وقولك وان اريد بالوحشية غير ما ذكرنا الخ باطل أيضاً لان غير ما ذكرت هو لا مانوس الاستعمال سواء كان ينفر عنه الطبع كالذي ذكرت أولاً كنت كما كنتم وافترقوا وقد أفاد ان ذلك هو المراد بالوحشي تفسيرنا للوحشية بقولنا غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال وحينئذ فمنع كونه مغلا بالفصاحة والاقتصار في الاخلال على ما ينفر عنه الطبع ظاهر الفساد قل عن الشارح يعني القول بانه على تقدير ان يراد بالوحشي غير ما يشتمل على تركيب ينفر الطبع عنه لا يخل بالفصاحة فاسد لانهم فسروا الوحشية بما لا تكون مانوسة الاستعمال وفسروا الفصاحة بأن يكون اللفظ جارياً على القوانين كثير الدوران على السنة العرب الموثوق بعريتهم اه أي فغير المانوس مطلقاً نفر عنه الطبع أولاً يكون مغلا بالفصاحة هذا هو تحقيق المقام والله سبحانه وتعالى اعلم

(قول المحشي) الكاف للتقييد أي الغرابة بقيد كونها مفهومة من كتبهم وقوله على ما هداكم أي اذكروه ذكرًا جارياً على الوجه الذي أرشدكم اليه فليست للتلميل كما هو المشهور

(قول المحشي) وإنما لم يتعرض لعدم ظهور المعنى بان يقول الغرابة كما يفهم من كتبهم كون الكلمة غير مشهورة الاستعمال وغير ظاهرة المعنى وقوله مع كونه معتبراً أي كما يفهم من كتبهم أيضاً وقد عرفت انه ليس مراد المعارض ان ذلك هو الغرابة المخلة بل المراد بيان ما يقال له الغرابة عندهم

(قول المحشي) إذ لا مدخل له في بناء الاعتراض والفرق قد علمت ان مراده بالاعتراض ان الخل انما هو ما ينفر الطبع عنه دون غيره فلم يجعل لظهور المعنى وعدمه مدخلا في الاخلال كما يصرح به قوله وان اريد بالوحشية غير ما ذكرنا فلا نسلم الخ فانه يفيد ان الغرابة المفسرة بالوحشية ان ما كان باثباتها ينفي الاخلال من جهة انتفاء ما ينفر الطبع عنه فقط فقوله إذ لا مدخل له في بناء الاعتراض أي بان تفسير الغرابة بكون الكلمة وحشية الذي به الاخلال عنده لا يحسن

وهي في مقابلة المعتادة فهي بحسب قوم دون قوم . والوحشية هي المشتعلة على تركيب يتنفر الطبع عنه  
وهي في مقابلة العذبة فالغريب يجوز ان يكون عذبة . فلا يحسن تفسيره بالوحشية بل الوحشية قيد زائد  
لفصاحة المفرد وان اريد بالوحشية غير ما ذكرنا

لكونه أخص منه تحقّقاً ومبايناً مفهوماً ( قوله وهي ) ، أي الكلمة الغير المشهورة في الاستعمال ( قوله والوحشية ) أي  
الكلمة الوحشية ( قوله المشتعلة على تركيب يتنفر عنه الطبع ) أي الذوق السليم ، من غير أن يكون فيه ثقل على اللسان وبهذا  
يعاين التنافر ( قوله فلا يحسن تفسيره ) أي الغريب بالوحشية ، لكونها أخص منه صدقا ، فكذا تعريف الغرابة بكون  
الكلمة وحشية لكونه أخص منها تحقّقاً ( قوله بل الوحشية الخ ) ، اضراب عن عدم حسن التفسير الى فساد تعريف الفصاحة  
بأن قيد الوحشية أمر زائد أي خارج عن الغرابة ليس عليها ولا داخلا فيها معتبر في فصاحة المفرد سلباً فلا بد من ذكر  
الخلوص عنها في التعريف ، وان كان سلب الغرابة مستلزما لسلبها لعمومها تحقّقاً لأن دلالة الالتزام مخبورة في التعريفات  
( قول المحشي ) لكونه أخص منه تحقّقاً أي لكون كون الكلمة وحشية أخص من الغرابة تحقّقاً فانه انما يتحقّق فيما ينفر

الطبع عنه بخلاف الغرابة وهي كون الكلمة غير مشهورة الاستعمال فانها توجد فيما ينفر عنه الطبع وغيره مما ليس بمعتاد  
( قول المحشي ) أي الكلمة الغير المشهورة فالضمير راجع للكلمة لا للغرابة

( قول الشارح ) فهي بحسب قوم دون قوم ذكر هذا لتعقيق الفرق بين الغرابة والوحشية بأن الغريب يكون بالنسبة  
لقوم لم يعتادوه دون قوم اعتادوه بخلاف الوحشي بالمعنى المذكور فانه ينفر عنه كل طبع سليم  
( قول المحشي ) من غير أن يكون فيه ثقل الخ به يندفع قول العصام ان الزائد معناه المستغني عنه لان ما يخرج به يخرج بالتنافر  
( قول المحشي ) لكونها أخص منه صدقا أي لكون الوحشية أخص من الغريب صدقا والصدق اتحاد الذاتين فلذا  
غير به في الغريب والوحشي ولما لم يمكن بين الغرابة والوحشية لتباين المفهومين غير هناك بالتحقق

( قول المحشي ) فكذا تعريف الغرابة يفيد ان قوله وهي في مقابلة المعتادة الى آخر قوله فلا يحسن كله تمهيد للاعتراض بأن  
تفسير الغرابة بكون الكلمة وحشية لا يحسن لكونها أخص منه تحقّقاً ومبايناً مفهوماً وليس حاصل تفسير الاعتراض انه لا يحسن  
تفسير الغريب بالوحشية والغرابة بكون الكلمة وحشية إذ ليس في كلام المصنف في الايضاح تفسير الغريب بالوحشية وان لزم  
من تفسير الغرابة بما ذكر ولذلك قال فيما مر وحاصل الاعتراض الخ وبهذا ظهر فساد قول السمرقندي ان الاعتراض بالامر ين  
( قول المحشي ) اضراب الخ رد على الفكري حيث قال انه تأييد لعدم حسن التفسير

( قول المحشي ) زائد أي خارج الخ يعني انه ليس المراد بكونه زائداً على الغرابة انه قيد زائد معتبر كما هي معتبرة  
بل المراد انه قيد خارج عن مفهومها لا يصح التعبير عنه بها بأن يكون هو المقصود منها وليست هي مرادة من حيث هي  
لأنه لا اخلال بها كما يفيد قوله الآتي وان اريد بالوحشية غير ما ذكرنا فلا نسلم الخ وقوله في الغرابة انها بحسب قوم دون  
قوم يعني انها ليست خلافاً في ذات الكلمة بل بحسب الاعتياد بخلاف ما ينفر الطبع عنه فاندفع اعتراض الفكري بالتناقض  
في كلام المعارض كما مر

( قول المحشي ) سلباً إشارة الى التسامح في عبارة الشارح وان القيد سلب الوحشية لا فيها

( قول المحشي ) وان كان سلب الغرابة مستلزماً الخ لأننا قد عرفنا ان المراد من ذكر الغرابة هو الوحشية يعني ان

فلا نسلم أن الغرابة بذلك المعنى تخل بالفصاحة لانا نقول هذا ايضاً اصطلاح مذكور في كتبهم حيث قالوا  
الوحشي منسوب الى الوحش الذي يسكن القفار استمرت للالفاظ التي لم يؤنس استعمالها، والوحشي قسمان  
غريب حسن وغريب قبيح فالغريب الحسن هو الذي لا يعاب استعماله على العرب لانه لم يكن وحشياً عندهم وذلك

ولذا ذكر التنافر ومخالفة القياس مع استلزام الخلو من الغرابة الخلو عنهما فاندفع الاعتراض بأننا لا نسلم وجوب  
ذكر قيد الوحشية في التعريف لأن الخلو عن العام يستلزم الخلو عن الخاص وقد تعسفوا في دفعه ( قوله فلا نسلم  
ان الغرابة الخ ) ، حتى يصح تفسير الغرابة الخلة بالفصاحة بالوحشية بذلك المعنى ( قوله هذا ) أي كون المراد بالوحشية  
غير ما ذكرنا اطلاقهم الغرابة عليه فقوله والوحشي قسمان عطف على مقول قالوا والمقول الاول لاثبات اطلاق الوحشية  
على غير ما ذكر والمقول الثاني لاثبات ، اطلاق الغرابة عليه ( قوله والوحشي ) أي في الجملة سواء كان عند العرب أو غيرهم  
( قوله الذي لا يعاب استعماله على العرب ) اعلم ان الالفاظ ثلاثة أقسام منها ما هي مستعملة مطلقاً كالارض والسماء فلا  
يعاب استعماله أصلاً ومنها ما هي مستعملة في العرب العرباء غير مستعملة في غيرهم فلا يعاب استعمالها عليهم ويعاب على  
غيرهم ومنه غريب القران والحديث ومنها ما هي غير مستعملة مطلقاً فيعاب استعمالها على الكل فنه ما هو كرهه على الذوق  
والسمع كجحيش ومنه ما هو غير مكروه كتكأ كآثم وافرقتعوا واليه أشار الشارح رحمه الله بقوله فيما سيأتي في وجه النظر  
من ان الجرشي إما من قبيل تكأ كآثم أو جحيش فعلم ما ذكرنا ان قوله والوحشي قسمان ،

الغرابة وان كانت عامة لكن المقصود من سلبها ليس ذاتها لما عرفت انها لا تخل من حيث هي بل المراد انها متى سلبت  
سلب الوحشية لتحقيقها فيها

( قول المحشي ) ولذا ذكر التنافر ومخالفة القياس مع استلزام الخلو عن الغرابة الخ فان قلت الغرابة تنتمي بأحد أمرين  
ظهور المعنى وشبهة الاستعمال فيجوز أن يكون سلبها لظهور المعنى فلا يلزم من انتفاء انتفاء التنافر ومخالفة القياس كما سيأتي  
له ذلك قريباً قات الكلام هنا في تحقيق اعتراض هذا القائل وقد زعم ان ذكر الغرابة هنا باعتبار شقها الآخر أعني شبهة  
الاستعمال فان الخلو عن الخلو عن الوحشي الذي هو الخلو وليس المراد ان الخلو عن استعمالها باعتبار أحد شقيها اياً كان  
خلو عن الوحشي الخلو فانه لم يعتبر عدم ظهور المعنى أصلاً حيث قال ان الوحشي هو ما اشتمل على تركيب ينفر عنه  
الطبع ثم قال وان أريد بالوحشية غير ما ذكرنا الخ فانه يدخل في غير ما ذكره عدم ظهور المعنى وبهذا ظهر فساد ما قيل  
ان كلام المحشي تناقض حيث نكر هنا الاستلزام وفيما سيأتي عند الكراهة في السمع عدمه لأن ما سيأتي في نفي الغرابة  
بمعناها عند الشارح وهو غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال وسيأتي ان شاء الله بيانه

( قول المحشي ) حتى يصح تفسير الغرابة الخلة بالفصاحة الخ يعني انه لا يخل إلا ما ينفر عنه الطبع أما عدم ظهور  
المعنى ولا مأنوسة الاستعمال من غير أن ينفر عنه الطبع فلا

( قول المحشي ) غير ما ذكر هو لا مأنوسة الاستعمال مطلقاً

( قول المحشي ) لا اطلاق الغرابة عليه أي الوحشية بمعنى غير مأنوسة الاستعمال حيث قال والوحشي أي غير مأنوس  
الاستعمال قسمان غريب الخ فانه يؤخذ منه اطلاق الغريب على الوحشي بهذا المعنى أي عدم مأنوسية الاستعمال وان لم  
يستوف أقسامه وقد بينها المحشي

مثل شربث واشمخر واقطر وهي في النظم احسن منها في النثر ومنه غريب القرآن والحديث والغريب القبيح يعاب استعماله مطلقا ويسمى الوحشي الغليظ وهو ان يكون مع كونه غريب الاستعمال ثقيلًا على السمع كرها على الذوق ويسمى المتوعر ايضا وذلك مثل جحيش للفريد واطلخم الامر وجفخت وامثال ذلك وقولنا غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال تفسير للوحشية ، فمنع كونه محلا بالفصاحة المتداولة فيما بينهم ظاهر الفساد وان اردت بالفصاحة معنى آخر وزعمت ان شيئا من التنافر والغرابة والمخالفة لا يخل بها فلا مشاحة (والمخالفة) ان تكون الكامة على خلاف القانون المستنبط من تتبع لغة العرب اعني مفردات الفاظهم الموضوع ، او ما هو في حكمها كوجوب الاعلال في نحو قام والادغام في نحو مد وغير ذلك مما يشتمل عليه علم التصريف وأما نحو أبي يابى وعور يعور واستحوذ وقطط شعره وآل وماء وما اشبه ذلك من الشواذ النابتة في اللغة فليست من المخالفة في شيء لانها كذلك ثبتت عن الواضع فهي في حكم المستثناة

ليس المقصود منه الحصر بل مجرد اطلاق الغريب على الوحشي ثم ، المعتبر في الفصاحة أن لا يكون اللفظ غريبا عند العرب العرباء كما سيثير اليه قول الشارح لانه لم يكن وحشياً عند استعمال غير العرب غير معتبر فيها لا وجوداً ولا عدماً فلا يدخل الغريب الحسن في تعريف الغرابة اذ المراد ولا مانوسة الاستعمال عند العرب العرباء (قوله) مثل شربث أي غليظ الكفين والرجلين ويراد به الاسد والنون فيه زائدة بدليل شرايث واشمخر ارفع واقطر تفرق واشند أوقر واجتمع (قوله) ثقيلًا على السمع الخ أي ، من غير أن يكون فيه تنافر يوجب الثقل على اللسان (قوله) وقولنا غير ظاهرة الخ عطف على قوله هذا أيضاً اصطلاح (قوله) فمنع كونه أي الوحشية والتذكير لكونه عبارة عن غير ظاهرة ، والحاصل ان القول بانه على تقدير أن يراد بالوحشية غير ما اشتمل على تركيب ينفر عنه الطبع لا يخل بالفصاحة فاسد لانهم فسروا الوحشية بما لا يكون مانوسة الاستعمال والفصاحة عندهم عبارة عن كون اللفظ جارياً على السنة العرب الموثوق بعريتهم وبما حررنا السؤال والجواب اندفع الشكوك العارضة للناظرين فبما كما لا يخفى على من تدبر وأنصف (قوله) وما في حكمها

(قول المحشي) ليس المقصود منه الحصر ولا الخرج ما يعاب استعماله عند الكل لكنه غير كره كنعاً كأنهم (قول المحشي) بل مجرد اطلاق الغريب على الوحشي أي بمعنى غير المأنوس الاستعمال من حيث هو كما عرفت (قول المحشي) ثم المعتبر في الفصاحة الخ رد على السمرقندي حيث تردد في غريب القرآن والحديث ويؤخذ من جعل غريب القرآن والحديث فصيحاً لاستعماله عندهم مع انفسه فيما مر على انه غير ظاهر المعنى ان المراد بعدم ظهور المعنى في تعريف الغرابة عدم ظهوره عندنا دون العرب لأنهم متى استعمالوه كان ظاهراً عندهم

(قول المحشي) وادف هكذا في النسخ والذي في السمرقندي وأفز وكتب في منبهاته يقال أفزته أي أفزعه (قول المحشي) من غير أن يكون تنافر فالخلوص عن التنافر لا يعني عن الخلوص عما ينفر الطبع عنه خلافاً للسمرقندي (قول المحشي) عطف على قوا الخ وهو رد لقوله وان أريد الخ (قول المحشي) والحاصل الخ قد قلناه لك سابقاً عن الشارح واعترضه السمرقندي بما يعلم فساد ما مر بقي شيء آخر وهو أن مقتضى كون الفصاحة هي كون الكلمة عربية أصالية وعلامتها كثرة الدوران على السنة الاعراب الخالص أن

فكانه قال القياس كذا الا في هذه الصور بل المخالفة ما لا يكون على وفق ما ثبت عن الواضع (نحو)

الاجل بلفك الادغام في قوله ( الحمد لله العلى الاجل ) والقياس الاجل

أي حكم المفردات الموضوعة كالمسبوق فانه ، يبحث عن أحواله في الصرف وليس بمفرد لكنه في حكم المفرد في كون ياء النسبة كالجزء منه ، وكونه بمنزلة المشتق وقيل المركبات الناقصة ليدخل نحو مسلمي فانه فصيح دون مسلموي وليس بشيء ، لان الادغام في الكلمتين والتقاء الساكنين فيها ، ليس من قواعد الصرف كما نص عليه الشيخ الرضى في شرح الشافية واتفقوا على ان الصرف يبحث عن أحوال الكلم الثلاث . بنا ، أو تغيراً من حيث الافراد فالبحث عن ادغام نحو مسلمي من قوانين النحو لكونه من حيث التركيب وكذا نحو من ابنك بحث عن أحوال الهمزة من حيث انها تسقط في الدرج دون الابتداء فهو أيضاً بحث عن تركيب كلمة مع أخرى وما قيل انه داخل في المفرد لان هذه الحالة غارضة لمجرد المركب من النون والهمزة لا لجمع المركب التام ، ففيه انه اعتراف بالبحث عن أحوال المهملات في الصرف (قوله) فكانه قال الخ فالقانون الصرفي هي القاعدة مع الاستثنا ( قوله ) نحو الاجل الخ قيل الاجل ليس بكلمة فانه ليس بموضوع بهذا الوزن

يكون نحو ودع ووذر غير فصيح فانه تقدم للحشي انه غير مأنوس الاستعمال لكنه ليس بغريب لظهور معناه اللهم إلا أن يكون كثرة الدوران على ألسنتهم علامة لا يلزم انعكاسها ويقوم مقامها عدم احتياج اللفظ الى تنقيح أو تخريج فليأمل ( قول المحشي ) يبحث عن أحواله في الصرف كحذف التاء في النسبة الى المؤنث نحو مكي وحذف علامتي التثنية والجمع ( قول المحشي ) وكونه بمنزلة المشتق لأنه ألقى بآخره ياء لتدل على النسبة الى المجرى عنها فهو بمنزلة المنسوب الى كذا ( قول المحشي ) لأن الادغام في الكلمتين نحو مسلمي والتقاء الساكنين نحو من ابنك

( قول المحشي ) ليس من قواعد الصرف لأنه علم باصول يعرف بها أحوال ابنية الكلم التي ليست باعراب والمراد بالبنية عدد حروف الكلمة المرتبة مع حركاتها وسكونها باعتبار الوضع مع اعتبار الحروف الزوائد من الاصول ولا يعتبر من الاحوال حال الحرف الأخير حركة أو سكوناً لأن الحرف الأخير بحركة الاعراب أو البناء وسكونهما وما قيل من أن عدم اعتبار حال الحرف الأخير في البناء لا يمنع من أنه حال البناء لأن حال جزء الشيء حال لذلك الشيء ، ففيه ان البحث في الصرف انما هو عن حال الكلمة من حيث الافراد وما نحن فيه من حيث التركيب

( قول المحشي ) بناء البناء هيئة الكلمة كما مر ما عدا حركة الحرف الأخير فرجل ورجلاً بناءً وهما واحد

( قول المحشي ) أو تغيراً بالقلب أو الحذف أو الادغام اذا كان في كلمة

( قول المحشي ) من قوانين النحو فنحو مسلموي ومن ابنك بسكون النون واثبات الهمزة عدم فصاحتها ليس لمخالفة القانون بل لضعف التأليف لأنه في تركيب كلمة مع أخرى فلا يتناولها المفرد ولا الكلمة في كلام الشارح لكن قد عرفت ان المركب الناقص نحو مسلموي لا فصاحة له في نفسه عند المحشي فخلوصه من ضعف التأليف خلوص للمركب التام عنده وخلوص له في نفسه عند السيد لا دخاله في الكلام وأما من أدخله في المفرد كالشارح على ما مر فهو فصيح فخلوصه عن تناثر الحروف والغرابة ومخالفة القياس الصرفي قد برئ ثم انه على هذا لا ينخص النحو بالبحث عن الاواخر من حيث الاعراب ( قول المحشي ) ففيه اعتراف بالبحث عن أحوال المهملات في الصرف أي مع انه لا يبحث إلا عن الموضوعات كما مر ( قول المحشي ) فالقانون الصرفي الخ وحينئذ فلا مخالفة للقانون أصلاً فالاعراب في كلام الشارح الانتقال فلا معنى

(قيل) فصاحة المفرد خاوصه مما ذكر (ومن الكراهة في السمع) بأن يتبرأ السمع من سماعه كما يتبرأ من سماع الاصوات المنكرة، فإن اللفظ من قبيل الاصوات والاصوات منها ما تستلذ النفس سماعه ومنها ما تستكرهه (نحو) الجرشي في قول أبي الطيب في مدح سيف الدولة أبي الحسن علي مبارك الاسم بموافقة اسمه اسم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه واللقب مشهور بين الناس والاغر من الخيل الأبيض الجبهة ثم استعير لكل واضح معروف (وفيه نظر)، لأنها داخله تحت الغرابة المفسرة بالوحشية

وفيه ان الاجال والاجل بناؤهما واحد، ووضعهما كسائر المشتقات نوعي فالقول بأنه ليس بموضوع لا معنى له، نعم ان هذا البناء بالاذغام مستعمل الفصحاء وبفكهما، وبفكهما، والضرورات الشعرية انما تجوز اذا كانت ثابتة في كلام العرب الموثوق بعربيتهم وفك الاذغام في كلمة ليس منها (قوله) قيل الخ قائله: بض معاصري المصنف رحمه الله (قوله) فانه من قبيل الاصوات الخ فيه ان، انقسام العام الى القسمين لا يستلزم انقسام الخاص اليهما فالصواب ترك هذا الاستدلال والاكتفاء على ما في المتن لكن ذكره متابعة للايضاح وتوطئة للوجه الذي للنظر (قوله) لانها داخله أي الكراهة في السمع داخله تحت الغرابة بمعنى ان الخلوص عنها يستلزم الخلوص عنها لا انها داخله في مفهومها، لبطالانه في نفسه،

لقول الفري وانما اضرب عن التفسير الاول لأنه لا يحتاج فيه الى استثناء الشواذ الثابتة في اللغة تأمل (قول المحشي) ووضعهما كسائر المشتقات نوعي قالة الوضع كلية تتناولها لأنه الواضع كأنه قال وضعت كل ما كان على اقل للدلالة على الزيادة (قول المحشي) نعم الخ جواب عما يقال حيث ثبت عن الواضع لا مخالفة وحاصله ان المراد بالمخالفة مخالفة الثابت عن الواضع المستعمل للفصحاء،

(قول المحشي) والضرورات الشعرية الخ جواب عما يقال ان الضرورة تمنع سببية المخالفة لعدم الفصاحة وحاصله ان الضرورة المانعة هي ما ثبت في كلام العرب الموثوق بعربيتهم وقوع الخلل لها وما هنا ليس كذلك وهذا يفيد أن الشاعر ليس منهم وان ما وقع للضرورة لا يخل بالفصاحة خلافا للفري في الأخير

(قول المحشي) قائله بض معاصري المصنف أي استدراكاً على ما عرف به المصنف فصاحة المفرد فدفعه المصنف بما ذكر فلا يرد ما قيل ان قول المصنف ذلك يقتضي انه مسبوق بالتعريف فلا يصح جواب الشارح المتقدم بل يتعين جواب المصنف (قول الشارح) بأن يتبرأ الخ كل ذلك من كلام القائل كما في الايضاح ويدل عليه قول الشارح الثاني الخ (قول المحشي) أي انقسام العام أي الصوت والخاص هو اللفظ لأنه الصوت المشتمل على بعض الخارج (قول المحشي) متابعة للايضاح أي لذكره له عن قائله

(قول المحشي) لبطالانه في نفسه إذ ليست كراهة السمع جزءاً من عدم الدلالة ومأنوسية الاستعمال نعم الكراهة في السمع تستلزم عدم أنس الاستعمال وانقضاء اللازم يستلزم انقضاء المألوم

لظهور ان الجرشي إما من قبيل تكا كآتم وافر نعموا او الجحيش واطلخهم وقد ذكر ههنا وجوه آخر ، الاول  
انها ان ادت الى الثقل فقد دخلت تحت التنافر والا فلا تخل بالفصاحة ، الثاني ان ما ذكره هذا القائل في بيان  
هذا الشرط ان اللفظ من قبيل الاصوات فاسد لان اللفظ ليس بصوت بل كيفية له كما عرف في موضعه

ولعدم مساعدة الدليل أعنى قوله لظهور الخ لذلك وما قبل ان الخلوص عن الغرابة يستلزم الخلوص عن التنافر ومخالفة  
القياس فلا حاجة الى ذكرهما أيضاً ، ففيه أن الاستلزام ممنوع لان مستشرزات وأجل ليسا بغريين لعدم احتياجهما الى  
التقير والتخريج مع التنافر في الاول ومخالفة القياس في الثاني على ان هذا الاعتراض غير موجه ، لان الاصل ذكر اسباب  
الاختلال صريحا وترك التصريح ببعضها ، يحتاج الى توجيه ، ولم يظهر وجه توصيف الغرابة بالمفسرة بالوحشية فانه ليس لها  
معنى سواها نعم للوحشية معنى سوى الغرابة كما مر ( قوله لظهور الخ ) يعنى أن الجرشي امان قبيل الغريب الذي لا يكون  
كرها على السمع ثقيل على الذوق أو من الغريب الكريه الثقيل وعلى التقديرين هو خارج عن تعريف الفصاحة بتيد  
الخلوص عن الغرابة ، وانما لم يحزم ههنا بكونه من القسم الثاني كما جزم فيما بعد لعدم الاحتياج اليه في توجيه النظر وفي المفتاح

( قول المحشى ) ولعدم مساعدة الدليل لأن كونها من قبيل تكا كآتم أو الجحيش انما يفيد انها غير مانوسة الاستعمال  
لا انها أى الكراهة جزء من عدم مانوسة الاستعمال

( قول المحشى ) ففيه ان الاستلزام ممنوع قد عرفت انه لا تناقض بين ما هنا وبين ما سبق لان الغرابة هناك كانت  
مذكورة لا لذاتها لأنها من حيث ذاتها ليست مغللة بل من حيث انه باثنتائها ينتفى الخلل وهو ما ينفر الطبع عنه لتحقيق  
الغرابة فيه أعني عدم الاشتهار لا عدم ظهور المعنى لقول المعترض هناك وان أريد بالوحشية غير ما ذكرنا فلا نسلم ان  
الغرابة بذلك المعنى تخل ومن جملة الغير غير ظاهر المعنى وحينئذ فباثنتاء الغرابة بذلك المعنى ينتفى ما ينفر عنه الطبع بخلاف  
ما هنا فان المراد بالغرابة عدم ظهور المعنى ولا مانوسة الاستعمال فباثنتاء لا مانوسة الاستعمال تنتفى الغرابة لانها مجموع  
الامرين ولا ينتفى التنافر أو مخالفة القياس

( قول المحشى ) لان الأصل ذكر جميع أسباب الاختلال صريحا ان قلت هذا يفيد أنه مخالف للأصل فقط مع السحبة  
مع انه من دلالة الالتزام وقد تقدم للمحشى انه لا يكتفى بدلالة الاستلزام في التعريف قلت قد أوضحت لك المراد بما تقدم  
وهو ان انتفاء الغرابة ليس من الفصاحة في شىء ، وانما ذكر لاستلزامه الانتفاء الذي هو من الفصاحة وهو انتفاء ما ينفر  
الطبع منه وبذكر الانتفاء الاول لا يعرف أى شىء ، ما باثنتائه توجد الفصاحة فان الغرابة كما تحقق فيما ينفر الطبع عنه  
تتحقق في غيره مما لا يخل كقديم الاشتهار بخلاف ما هنا فان الكريه في السمع وان لم يتعين من حيث كراهة السمع لكنه  
غريب يكفى نفية من حيث غرابته والغرابة مذكورة في الكلام فليتأمل فانه قد زل هنا أقدام الناظرين

( قول المحشى ) يحتاج الى توجيه اعل الوجه ما أثار له الشارح من ظهور دخول كريه السمع في الغريب  
( قول المحشى ) ولم يظهر الخ قال معاوية ان التوصيف للاشعار بوجه الحصر وهو انها مفسرة بالوحشية المتعبر فيها  
الثقل والكراهة

( قول المحشى ) يعنى ان الجرشي الخ بيان لحاصل الرد وترك معنى الظهور لظهوره  
( قول المحشى ) وانما لم يحزم الخ رد للسمرقندي حيث قال انه متعين أن يكون من القسم الثاني



وضعف هذين الوجهين ظاهر، الثالث ان الكراهة في السمع راجعة الى النغم فكمن من لفظ فصيح يستكره في السمع اذا ادى بنغم غير متناسبة وصوت منكر وكمن من لفظ غير فصيح يستلذ في السمع اذا ادى بنغم متناسبة وصوت طيب وليس بشي، لقطع باستكره الجرشي دون النفس سوا ادى بصوت حسن او غيره وكذا جفحت وملع دون نخرت وعلم، الرابع ان مثل ذلك واقم في التنزيل كلفظ ضيزى ودرس ونحو ذلك وفيه ايضاً بحث

ما يدل على أن الكراهة لازمة للغرابة حيث قال ولا تكون غريبة وحشية تستكره لكونها غير مألوقة وقال السيد قوله تستكره صفة كاشفة لكن الحق أن الغريب قد لا يكون مكروها وعدم الالفة لا يستلزم الكراهة كيف وقد قالوا في كل جديد لئذ (قوله) وضعف الخ أما الاول فلورود منع الملازمة على قوله والا فلا تخل بالفصاحة وأما الثاني فلان كون اللفظ من الاصوات مما اتفق عليه الادباء، وكون بعض الكلمات مكروهة على السمع مما لا شبهة فيه سواء كان اللفظ من قبيل الاصوات أولا

(قول الشارح) وضعف هذين الوجهين ظاهر نقل عنه أما الاول فلان عدم التأدي الى الثقل لا يوجب عدم الاخلال بالفصاحة لجواز أن يكون ذلك لأمر آخر بأن يكون الفصحى كما احترزوا عن الالفاظ الثقيلة على اللسان احترزوا عن الالفاظ الكريهة على السمع وهذا معنى مناسب للاخلال وأما الثاني فلانه قد أورد النظر في المتن والنظر يجب أن يكون على كلام ذكر ولم يذكر في المتن ان اللفظ من قبيل الاصوات ولو سلم فالقول بأن اللفظ صوت معتمد على مخارج الحروف مشهور عند الادباء على ان قوله من قبيل الاصوات لا يستلزم أن يكون صوتاً اه وقوله فلانه قد أورد النظر الخ فيه ان النظر في المتن باعتبار الحكم بفساد مبناه وقوله مشهور عند الادباء أي ولا يلتفتون للتدقيق الفلسفي قال السيد الشريف في شرح المواقف الحرف قد يطلق على الهيئة العارضة للصوت المسموع وقد يطلق على مجموع المعروض والعارض وهذا أنسب بمباحث العربية لأن أصحاب العلوم العربية يقولون الكلمة مركبة من الحروف ويقولون للكلم انه صوت فلو لم يكن الحرف مجموع العارض والمعرض بل عارض الصوت لما صح منهم ذلك والحاصل ان اطلاق الصوت على الكلمة المركبة من الحروف على تقدير كون الحرف نفس الهيئة العارضة للصوت مجاز من تسمية العارض باسم المعروض وعلى تقدير كون الحرف عبارة عن المجموع من تسمية الكل باسم الجزء ومن البين ان الثاني أنسب انتهى قال في شرح المقاسد وعند جمع من المحققين ان الحرف هو نفس الصوت المعروض لكن كونه المجموع أشبه بالحق وقوله لا يستلزم أن يكون صوتاً لجواز ان معنى كونه من قبيله انه يحصل به التميز في نفس الصوت المسموع بأن يختلف باختلافه ويتحد باتحاده ولا شك في مدخلية ذلك ان أوجب ثقلًا في استكره النفس له وان لم يكن مسموعاً

(قول الشارح) الثالث ان الكراهة في السمع الخ هذا التوجيه للتحالي ومناه كما في المختصر ان الكراهة في السمع وعدمها ترجعان الى طيب النغم وعدم الطيب لا الى نفس اللفظ فلا تكون مخلة إذ الخل هو ما يرجع الى نفس اللفظ وهذا منه مثل قوله في الغرابة انها غير مخلة لأنها بحسب قوم دون قوم لا بحسب اللفظ في ذاته وقد تقدم

(قول الحشي) وكون بعض الكلمات الخ عطف على كون اللفظ يعني لو سلم ما ذكره فلا يفيد أنه كلام على السند الأخص وهو لا يضر

(قول الحشي) فلا يضر ورود المنع عليه وهو أن يقال ان وقوعه في قوله تعالى ألم أعهد لا يدل على كونه ليس سبباً للاخلال لجواز أن يكون سبباً له لكن عرض له ما يمنع السببية كما قلت به هنا والفرق بين ألم أعهد وضيزي ودرس بأنه

لانه قد يمرض لاسباب الاخلال بالفصاحة ما يمنع السببية فيصير اللفظ فصيحاً فان مفردات الالفاظ تتفاوت باختلاف المقامات كما سيجيء في الخاتمة ولفظ ضيزى ودر كذا (و) الفصاحة (في الكلام خلوصه من ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها) حال من الضمير في خلوصه

(قوله) لانه قد يعرض الخ يعني أن وقوعه في القرآن لا يدل على عدم كون الكراهة في السمع من أسباب الاخلال لجواز أن يمنع من السببية ما منع فيكون ذلك فصيحاً مع سبب الاخلال وما قيل أنه ذكر سابقاً أن قرب الخارج ليس سبباً للتأخر لوقوعه في قوله تعالى ألم أعهد فجوابه أن ذكره هناك كان على وجه التأييد لا الإثبات فلا يضر ورود المنع عليه وكذا ما قيل انه لا يصير تعريف الفصاحة حينئذ جامعاً، لجواز أن يشتمل لفظ على أسباب الاخلال بالفصاحة مع عروض ما يمنع السببية كما وقع يدي في القرآن بمقابلة يعيد مع أنه لم يسمع ذلك، لان الكلام في فصاحة المفرد في ذاته وهي تنفي بوجود شيء من أسباب الاخلال وفيما ذكرتم الفصاحة عارضة بواطة التركيب فيجوز أن تكون الاسباب مغلطة حال الافراد دون التركيب تتحقق ما منع، وهو التركيب مثلاً (قوله) حال من الضمير الخ، ولا يجوز أن يكون صفة مصدر محذوف أي خلوصاً كأنها مع فصاحتها، ولا أن يكون مع بمعنى بعد كما في قوله تعالى ان مع العسر يسراً، لان مقارنة الخلوص لفصاحة الكلمات أو كونه بعدها، غير معتبرة في فصاحة الكلام، انما المعتبر أن يكون مقارناً

عرض فيهما ما يمنع السببية دون ألم أعهد في محل المنع

(قوله المحشي) كان على وجه التأييد لا الإثبات والمنع للتأييد لا يضر انما المضر منع الدليل ولم يمنع

(قول المحشي) لجواز أن يشتمل لفظ الخ فيكون خارجاً لعدم خلوصه مع أنه فصيح

(قول المحشي) مع أنه يمنع ذلك أي مع أن يعيد يمنع سببية الاخلال وفي بعض النسخ مع أنه لم يسمع أي لم يسمع

ييدي وهو الموافق لقول الفري انه لا يكاد يسمع وصرح بهذا الكلام أن ييدي غريب أي غير ظاهر المعنى ولا مأنوس الاستعمال ولا مانع منه لأنه يجوز الى التخرج على وجه بعيد لان له ثلاثي والهمزة الداخلة عليه لا بد لها من معنى كما في الرضى والقياس أن تكون للتعدية ولا يصح ذلك هنا لأن المراد به معنى الثلاثي بدليل مقابله ببعيد ووجه التخرج أن يقال ان افعل يجيء لجعل الشيء نفس أصله نحو أهديت الشيء أي جعلته هدية فيمكن أن يقال هنا انه بولغ في الشيء حتى جعل نفس البدء وفي بعض الحواشي انه سمع أبداً وأعاد وكان مبدءاً ومعيداً لكنه لا ينافي التخرج على الوجه البعيد فأنزل

(قول المحشي) لأن الكلام الخ علة لمعنى كذا أي فيجاب عنه أيضاً لأن الخ

(قول المحشي) وهو التركيب أي لأمر فيه كالتناسب بين ييدي ويعيد

(قول المحشي) ولا ان يكون بمعنى بعد أي مع كونه صفة مصدر محذوف على هذا الاحتمال أيضاً

(قول المحشي) لأن مقارنة الخلوص لفصاحة الكلمات أي الاستفادة تلك المتارنة من لفظة مع والمراد بعدم اعتبار

ذلك في فصاحة الكلام انه لا يعتبر حدوث الخلوص حال فصاحة الكلام ولا بعدها كما يفيد المصدر المؤكد للفعل

أما كون الخلوص الذي هو وصف الكلام مقيداً بكونه مع فصاحة الكلمات فلا بد منه كما سيأتي بعد في كلامه تأمل

(قول المحشي) غير معتبرة في فصاحة الكلام أي لم يجهلوا تلك المقارنة أو البعدية جزءاً من مفهوم فصاحة الكلام

(قول المحشي) انما المعتبر أن يكون مقارناً الخ أي المعتبر في فصاحة الكلام أن يكون الكلام حال ذلك الخلوص

أي خلاصه مما ذكر مع فصاحة كلماته واحترز به عن نحو زيد اجلال وشعره مستشعر وانفه مسرج ولا يجوز

لفصاحة كلماته . على أن القول بالحذف والمجاز لا يجوز مع ظهور الوجه الصحيح ولا يجوز أن يكون ظرفاً لغواً للخلوص ، لأنه يقتضي تعلق معنى الخلوص بها ومعيتها مع الفاعل أو المجرور فيه فيصير المعنى خلوص الكلام مع : فصاحة الكلمات مما ذكر أو خلوص الكلام مما ذكر ومن فصاحة الكلمات سواء اشترط في المفعول معه صحة اسناد الفعل اليه كما ذهب اليه الاخفش أو لم يشترط كما ذهب اليه كثير من النحاة وكلا المعنيين باطل كما لا يخفى ( قوله ) أي خلاصه الخ أشار بهذا التفسير الى أن المراد بالخلوص التبدع الفصاحة بناء على أن الحال قيد للعامل فإنه يرد ما توهم من أنه يلزم أن يكون يدي . الله الخلق بدون مقارناً لفصاحة كلماته ولا يلزم من ذلك حدوث الخلوص وقت تلك المقارنة كما في يدي بدون يمد فانه خالص قبل فصاحة الكلمات ولا بعدها أيضاً وهو ظاهر والخاص ان المعتبر في الخلوص الذي هو فصاحة الكلام هو مصاحبته لمقارنة الكلام لفصاحة كلماته لا حدوثه حال تلك المقارنة أو بعدها هذا هو الموافق لما يأتي في الحاشية التي عقب هذه فليتأمل

( قول المحشي ) على أن القول بالحذف أي حذف المصدر والمجاز كون مع بمعنى بعد

( قول المحشي ) لأنه يقتضي تعلق معنى الخلوص بها أي بفصاحة الكلمات وقوله ومعيتها معطوف على تعلق المفعول بيقضي . قوله مع الفاعل هو الضمير في خلوصه وقوله المجرور بمن هو قوله ضعف التأليف الخ وفي بعض النسخ أو المجرور فيه وعليه فهو تعلق بمعيتها والضمير عائد على الخلوص أي يقتضي معيته فصاحة الكلمات مع الفاعل الذي هو الكلام المدلول عليه بالضمير في الخلوص أو يقتضي معيتها لضعف التأليف وما ذكر معه في الخلوص وبيان ذلك انه ان أوقع معنى المصاحبة بين الكلام والفصاحة اقتضى الاول وان أوقع بين ضعف التأليف وماعه وبين الفصاحة اقتضى الثاني وذلك تضمن مع معنى المصاحبة ( قول المحشي ) سواء اشترط في المفعول معه الخ دفع لما يقال لا يصير المعنى ما ذكر وهو ان فصاحة الكلمات خالصة دائماً ذكر أو مغلوص منها إلا اذا جرينا على أن المفعول معه يشترط فيه صحة نسبة الفعل اليه فيكون المصريح فيه بالفظ مع مثل المفعول معه في تعلق الفعل به أما اذا جرينا على أنه لا يشترط صحة نسبة الفعل اليه كسرت والنيل فان النيل لا ينسب اليه السير بل الجريان واستوى الماء والخشبة فان الاستواء لا ينسب للخشبة بل المعنى وصل الماء الى الخشبة فيكون المصريح فيه بلفظ معه مثله لا يقتضي المشاركة في العامل فلا يصير المعنى ما ذكر بل المعنى ان الكلام انطلاس مما ذكر صاحب فصاحة الكلمات أو المخلوص منه وهو ضعف التأليف وما معه صاحبها فلا يستفاد كون فصاحة الكلمات خالصة أو مغلوصاً منها كما لا يستفاد كون النيل سائراً والخشبة مستوية وحاصل الدفع ان لفظ مع موضوع للمصاحبة في الفعل اتفاقاً كما في الرضى وغيره فتى تعلق بالخلوص لزم أن الفصاحة اما خالصة أو مغلوص منها بخلاف وإو المعية عند غير الاخفش

( قول المحشي ) وكلا المعنيين باطل لأنه على الاول يكون المعنى خلوص الكلام وفصاحته من ضعف التأليف وماعه ومعلوم أن الفصاحة لا ينسب اليها ذلك حتى تنال عنه وعلى الثاني يكون المعنى خلوص الكلام من فصاحة الكلمات وهو عكس المطلوب واعلم أنه لم يجعل الشارح مع ظرفاً لغواً متعلقاً بالنسبة التي بين المبتدا والخبر أي فصاحة الكلام خلاصه مع فصاحة كلماته أي مجموع فصاحة الكلام لأنه يلزم جعل فصاحة الكلمات جزء فصاحة الكلام مع تباينهما

( قول المحشي ) أشار بهذا التفسير الى أي بقوله خلاصه مع فصاحة كلماته فان مقتضى كون الظرف حالاً من الضمير ان يقول خلاصه مما ذكر حال كونه أي الكلام مع فصاحة كلماته فعدل الى هذه العبارة للإشارة الى ان الفصاحة الخلوص

يميد فصيحاً، فانه يصدق عليه انه خالص مما ذكر، حال كون كلماته فصيحة وهو حال انضمام يميد اليه لان الخلوص المقيد بانضمام يميد غير الخلوص حال عدمه فلا حاجة الى ما تكلفوا، من أن التلفظ حال الانضمام غير التلفظ حال عدم الانضمام فلا يكون الكلام واحداً بالشخص لانه تدقيق فلسفي لا يعبأ به عند الادباء، لانه يستلزم الخ بناء على توجه النفي المستفاد من الخلوص الى التنافر المقيد بمنع فصاحة الكلمات والشائع في ذلك توجهه الى القيد سواء كان المقيد باقياً أولاً (قوله) فافهم اشارة الى ما نقل عنه في الحاشية بقوله لا يقال هذا يعلم بالطريق الاولى لا بالقول، لوسلم، ففيما اذا كانت الكلمات متنافرة الحروف

المقيد بمع الفصاحة أي بمقارنة الكلام مع الفصاحة  
(قول المحشي) فانه يصدق عليه تعليل ليرد

(قول المحشي) حالة كون كلماته فصيحة هذا من تمام ما يصدق وعبرة المقيد قوله حال من الضمير يلزم أن يصير مثل يدي فصيحاً فانه يصدق عليه وحده انه خالص عما ذكر في حال فصاحة الكلمات كما يقال الكرم السخاوة حال المكنة فاذا استخى شخص حال المكنة ثم صار فقيراً يصدق عليه انه كريم وان لم يكن سخياً حال الفقر فخالص الاشكال حينئذ ان الفصاحة هي الخلوص مما ذكر حالة كون الكلمات فصيحة ويدي متصف بهذا الوصف لانه يصدق عليه انه خالص حال كون كلماته فصيحة وان لم يكن كلماته فصيحة الآن وحاصل الرد ان الذي في التعريف لفظة مع المفيدة للفصاحة وليست بمعنى حال كذا ولا عند كذا. وحينئذ فالفصاحة هي الخلوص المصاحب لفصاحة الكلمات فهي الخلوص المقيد بانضمام يميد وهو غير الخلوص الكائن حال عدم انضمامه فليس فصاحة فهو المحترز عنه

(قول المحشي) من أن اللفظ حال الانضمام الخ يعني ان مع بمعنى -ال فصاحة الكلمات لكن لا يصدق على يدي انه خالص مما ذكر حال فصاحة الكلمات لان يدي المنضم اليه يميد ليس هو يدي بدونه فليتأمل  
(قول المحشي) لانه يستلزم الخ أى بناء على احتمال توجه النفي الى التنافر المقيد لانه من جملة ما يصدق به خالص من تنافر الكلمات حال كونها فصيحة كما انه يصدق بانتهاء المقيد فقط بناء على توجه النفي الى المجموع  
(قول المحشي) والشائع في ذلك الخ فلذا قال الشارح متنافرة كانت أم لا وهذا رد على السمرقندي حيث قال ان الشائع في ذلك نفي القيد فقط

(قول المحشي) هذا يعلم بالطريق الاولى يعني ان التعريف اذا صدق بانتهاء المقيد فقط الذى هو المقصود وعلم منه ان التنافر مع وجود فصاحة الكلمات مثل علم بالطريق الاولى اخلال عدم فصاحة الكلمات متنافرة أولاً  
(قول المحشي) لو سلم الخ اشارة الى منع علمه بالاولى وحاصله لا نسلم تمامه بالاولى لان المقصود وهو انتهاء المقيد فقط غير متعين حتى يكون هذا أولى منه بل هو احتمال ضعيف ولو سلم فالعلم بالاولى في الصورتين معاً ممنوع وانما يظهر في الاولى فقط لاشتمالها على ما يعين التنافر وعدم الفصاحة بخلاف الثانية فليس فيها الامناع واحد وهو عدم الفصاحة ولو سلم علمها جميعاً بالاولى في الصورة الثانية انما يكون اذا كانت الكلمات متنافرة الحروف الخ فتأمل

(قول المحشي) ففيما اذا كانت الكلمات متنافرة الحروف أي لو سلم العلم بالاولى في الصورتين فبالنسبة للاولى الامر ظاهر لان فيها ما يعين عدم الفصاحة والتنافر وهما أولى بالاخلال من التنافر مع الفصاحة وأما بالنسبة للثانية فلا لانه قد اتفق فيها شرط ووجد فيها شرط ولا يعلم من اخلال الصورة المعلومة من التعريف وهي انتهاء التنافر مع وجود الفصاحة

ان يكون حالا من الكلمات في تنافر الكلمات لانه يستلزم ان يكون الكلام المشتغل على الكلمات الغير الفصيحة متنافرة كانت أم لا فديحا لانه صادق عليه انه خالص من تنافر الكلمات حال كونها فصيحة فافهم (فالضعف) أن يكون تأليف أجزاء الكلام على خلاف القانون النحوي المشتهر فيما بين معظم أصحابه حتى يمتنع عند الجمهور كالاضمار قبل الذكر لفظاً ومعنى (نحو ضرب غلامه زيداً) فانه غير فصيح وان كان مثل هذه الصورة أعني ما اتصل بالفاعل ضمير المفعول به مما اجازته الاخفش وتبعه ابن جني

مع أن مثله لم يقبل في التعريفات واما اذا كانت الكلمات غير فصيحة ولا تنافر في الحروف فيصدق التعريف وبالجملة اذا جعلها حالا من الكلمات بقي الحد خالياً عن اشتراط فصاحة الكلمات في فصاحة الكلام اه وصدق التعريف بناء على انه لا يعلم من كون التنافر المقيد بفصاحة الكلمات بخلاف أن يكون عدم التنافر مع عدم الفصاحة بخلاف وهو ظاهر فديبر فانه قد أطال الكلام بعض الناظرين في هذه الحاشية زاعماً انه تدقيق (قوله أن يكون النخ) فانه اذا كان التأليف مخالفاً للقانون المشتهر وغير المشتهر كان فاسداً لا ضعيفاً. (قوله لفظاً ومعنى) المشهور لفظاً ومعنى أو حكماً كما في المختصر فالمراد بالمعنى ما يعم الاختيار حكماً أيضاً (قوله أعني ما اتصل الخ)، احتراز عن صورة التنازع اذا طلب الاول الفاعل والثاني المفعول واعملت الثاني نحو ضربت بني وضربت زيداً فانه فصيح،

اخلال هذه لاحتمال الفرق نعم اذا كان عدم فصاحة الكلمات بتنافر الحروف لا الغرابة ومخالفة القياس علم ذلك لان تنافر الحروف من جنس تنافر الكلمات

(قول المحشي) مع أن مثله أي العلم بالاولى لا يقبل في التعريفات

(قول المحشي) غير فصيحة ولا تنافر في الحروف بأن كان عدم فصاحتها لا غرابة أو مخالفة القياس أو هما معاً. قوله خالياً عن اشتراط فصاحة الكلمات لما علمت انه بعد التسليم لا يعلم اخلال عدم الفصاحة مع عدم التنافر الا في بعض الصور وهو ما اذا كان عدم الفصاحة لتنافر الحروف واعلم أن هذا التعريف على الاختيار الاخير يمكن أن يكون من باب عموم السلب وأن يكون من باب سلب العموم وعلى الاول يصدق التعريف بتسعة أقسام وعلى الثاني بخمسة عشر فأنمل (قول المحشي) فانه اذا كان التأليف النخ، رد على الحفيد حيث قال لا يخفى انه يحصل الضعف بمخالفة القانون المعتبر عند الكل أيضاً الآن يقال انه يعلم بالاولى

(قول المحشي) لفظاً بأن يكون المرجع مذكوراً مقدماً تقدم من جهة المعنى أولاً والمعنوي أن يكون هناك ما يقتضي تقدمه كذكر الفعل المتضمن للرجع والحكمي أن يتأخر المرجع عن الضمير لفظاً ولا يكون هناك ما يقتضي تقدمه الا الضمير الموجب لتقدمه لكن خولف ذلك الاصل لنكتة اعتبرها الباعا كما في ضمير الشأن و باب نعم ولا يعتبر ما راعاه غيرهم في غير المواضع التي صرحوا فيها بجواز تقدم الضمير لانهم راعوا في تلك المواضع معنى لا يوجد في غيرها وهو أن المرجع المأتي به بعد الغرض منه تفسيره الضمير فلم يبق الإبهام أصلاً بخلاف المفعول في نحو ضرب غلامه زيداً فانه مأتي به للمفعولية لا للتفسير فيبقى الإبهام بخاله كذا في الرضى

(قول المحشي) احتراز الخ واحتراز أيضاً عما اذا كان الضمير متصلاً بغير الفاعل في غير التنازع نحو صاحبها في الدار

وصى المتعبد  
الانضمام  
الاستفاد من  
له فافهم  
نحو الحروف

أن يصير  
الى المذكرة  
حينئذ ان  
النس حال  
به واست  
ضمير بعيد

لي يبدى

تتناقض

قال ان

وعلم منه

مقدرة

الاولى

المعها

الى الامر

لا قد

الفصاحة

لشدة اقتضاء الفعل المفعول به كالفاعل واستشهد بقوله

جزى ربه عنى عدى بن حاتم جزاء الكلاب ماويات وقد فعل  
وقوله لما عصى اصحابه مصعباً ادى اليه الصل صاعاً بصاع  
ورد بأن الضمير للمصدر المدلول عليه بالفعل أى رب الجزاء وا محاب العصيان كقوله تعالى اعدلوا  
هو اقرب للتقوى اى العدل وأما قوله

جزى بنوه ابا الفيلان عن كبر وحسن فعل كما يجزى سنار  
وقوله الا ليت شرئى هل يلومن قومه زهيراً على ما ج من كل جانب  
فشاذ لا يقاس عليه (والتنافر) ان تكون الكلمات ثقيلة على السامع فنه ما هو متناه في الثقل (كقوله  
وليس قرب قبر حرب) اسم رجل (قبر) صدره، وقبر حرب بمكان فـ 'اى خال من الماء والكلاب (و) منه  
ما هو دون ذلك مثل (قوله) اى قول ابي تمام  
(كريم متى امدحه امدحه والورى معى) واذا ما لمتـه لمتـه وحـدى الورى مبتدأ خبره معى

بالاتفاق (قوله لشدة الخ) يعنى ان الفاعل والمفعول به متساويان في اقتضاء الفعل المتعدي لهما لدخول النسبة اليهما  
في مفهومه فكما جاز الاضمار قبل الذكر في صورة المفعول المتصل به ضمير الفاعل ا. آخر كذلك يجوز في صورة الفاعل المتصل  
به ضمير المفعول به المتأخر والجواب انهما وان تساويا في اقتضاء الفعل اياهما بالا اقتضاء الفاعل مقدم في الملاحظة العقلية  
على اقتضاء المفعول لأن نسبة الوقوع تلاحظ بعد نسبة الصدور فكان الفاعل مقدماً في الرتبة ، فلا يلزم الاضمار قبل  
الذكر ، مطلقاً ، بخلاف صورة المفعول وأما ما قيل من ان اقتضاءه الفاعل أشد .

أو كان متصلاً بالفاعل راجعاً الى غير المفعول نحو ضرب غلاماً عبداً هند فيمتنع لاجتماع نص عليه في المعنى ونقله المحشي  
في حواشي الجامى

(قول المحشي) بالاتفاق أي من الاخفش والجمهور وان منعه الكسائي وراء كما في الرضى وقال الكسائي يحذف  
الفاعل والفراء بتقديره مؤخرأ

(قول التارخ) لشدة اقتضاء الفعل الخ يعنى ان الفاعل والمفعول به في مر واحدة في شدة اقتضاء الفعل المتعدي  
اياهما فكما انه يجوز اتصال ضمير الفاعل بالمفعول المتقدم يجوز اتصال ضمير المفعول بالفاعل المتقدم والفرق تحكم واذا كانا  
في مرتبة واحدة فالمفعول في مرتبة الفاعل والفاعل متقدم على الضمير المضاف ، فيكون المفعول أيضاً مقدماً عليه رتبة  
فلا يلزم الاضمار قبل الذكر كذا في حواشي المحشي للجامى والجواب ما سيذكره المحشي

(قول المحشي) فلا يلزم الاضمار قبل الذكر أي فيما اذا تأخر الفاعل واتد بالمفعول ضميره

(قول المحشي) مطلقاً أي لفناً ومعنى وحكاماً لأنه بعد الذكر معنى لتقدم رتبة

(قول المحشي) بخلاف صورة المفعول أي صورة ما اذا اتصل بالفاعل ضمير المفعول المتأخر فانه اضمار قبل الذكر مطلقاً

والواو للتعالي اي لا يشاركني احد في ملامته لانه انما يستحق المدح دون الملامة وفي استعمال اذا والفعل الماضي هنا اعتبار لطيف وهو ايهام ثبوت الدعوي كأنه تحقق منه اليوم فلم يشاركه احد ، لكن مقابلة المدح باليوم دون الذم او اللجاء مما عابه صاحب قال المصنف فان في امدحه ثقلاً لما بين الحاء والهاء من القرب ولعله اراد ان فيه شيئاً من الثقل فاذا انضم اليه امدحه الثاني تضاعف ذلك الثقل وحصل التنافر المخل بالفصاحة ولم يرد ان مجرد امدحه غير فصيح فان مثله واقع في التنزيل نحو فسبحه والقول باشتغال القرآن

فلا يظهر وجهه ( قوله والواو للتعالي ) لانه المناسق الى الفهم ، ولموافقة قوله وحدي فانه حال ، ومشاركة الوري للشاعر مفهوم من النظرة معي ، مع احتياج العطف على الضمير المستتر في امدحه الثاني الى اعتبار تقدم العطف على اعتبار الجزائية لئلا يتعد الشرط والجزاء ، والى حمل معي ، على الاجتماع زماناً فان المشاركة في المدح مستفادة من العطف وكلاهما خلاف

( قول المحشي ) فلا يظهر وجهه أي بناء على ما يفهم من كلام الاخفش من ان النسبة الى المفعول داخلية في مفهوم الفعل كالنسبة الى الفاعل حيث قال اشدة اقتضاء الفعل المفعول به كالفعل فسوى بينهما والا فقد بين هو وجهه في حواشي الجامع تباعاً للبيدق اللاري بما حاصله ان النسبة الى الفاعل مقومة لمذلول الفعل لأن النسبة الى الفاعل المعين داخلية في مفهوم الفعل بخلاف نسبة الفعل المتعدي الى المفعول به فانه لازم خارج عن مدلوله يدل على ذلك جواز تنزيله منزلة اللازم وعدم جواز ذلك بالنسبة الى الفاعل وطرف النسبة الذي هو فاعل ههنا داخل في قوام النسبة أي مقوم لها في الوجود والتعلل فيكون حينئذ احتياج الفعل اليه أشد من المفعول به وسائر المفاعيل انتهى واعلم ان الشيخ عبد القاهر قد نصر مذهب الاخفش وواقفه ابن مالك في شرح التسهيل ولعله لوروده في كلام الفصحاء قال حسان رضي الله عنه

ولو ان مجدأ أخذ الدهر واحداً من الناس أبى مجدء الدهر مطعماً

وقال غيره ، كسا حلمه ذا الحلم أثواب سودد ، وقال غيرهما ، لما رأى طالبوه مضجاً دعروا ، وغير ذلك لكن هذا كله لا يخرج عن الشذوذ ومخالفة الجمهور

( قول المحشي ) ولموافقة وحدي أي في كونه حالاً من ضمير المتكلم وعلى تقدير العطف فان كان من عطف الجمل فلا حال أصلاً وان كان من عطف المفردات كما اقتصر عليه فهناك حال وهو معي لكنها ليست كوحدي في كونها من ضمير المتكلم بل هي حال من الوري فلا تحسن المقابلة

( قول المحشي ) ومشاركة الوري للشاعر أي فلا تفوت مع الحالية وما قيل ان معي لا يفيد المشاركة في المدح لاحتمال الحضور معه ففيه ان المقابلة بوحدي تدفعه لأنه لا مدح له في ذلك

( قول المحشي ) مع احتياج الخ وما قيل لا حاجة لذلك بناء على ان المراد من الجزاء المدح التام ففيه انه لا وجه لارتكابه مع وجود غيره مما ينساق اليه الفهم

( قول المحشي ) على الاجتماع زماناً ولا يخفى ضعفه مع مقابلة وحدي واعلم انه بناء على العطف على الضمير لا يضر رفع المضارع الذي للمتكلم الظاهر لأنه يعتذر في التابع كما في قوله تعالى اسكن أنت وزوجك

( قول الشارح ) كأنه تحقق منه اليوم وذلك لاشعار اذا بالقطع والماضي بتحقيقه وأما التحرز عن لومه فقد استفيد من اذا الاستبالية وايهام الواقع لم يخل بذلك لأنه عين التنزيه وغاية البراءة عن استعناق اليوم فتأمل فانه دقيق كذا نقل عنه

على كلام غير فصيح ممالا يجترى عليه المؤمن صرح بذلك ابن العميد وهو أول من عاب هذا البيت على أبي تمام حيث قال هذا التكرير في امدحه امدحه مع الجمع بين الحاء والهاء وهما من حروف الخلق خارج عن حد الاعتدال نافر كل التنافر ولو قال فان في تكرير امدحه نقلاً لكان أولى وبين المثاليين فرق آخر وهو ان منشأ النقل في الاول نفس اجتماع الكلمات وفي الثاني حروف منها وزعم بعضهم ان من التنافر جمع كلمة مع اخري غير متناسبة لها كجمع سطل مع قنديل ومسجد بالنسبة الى الحمى مثلاً وهو وهم لانه لا يوجب النقل على اللسان فهو انما يخل بالبلاغة دون الفصاحة (والتعقيد) أى كون الكلام معقداً على ان المصدر من المبنى للمفعول (ان لا يكون) الكلام (ظاهر الدلالة

الظاهر) (قوله على كلام غير فصيح الخ) لان سبجه جملة وهذا لا ينافي ما مر من ان اشتغال القرآن على كلمة مشتلة على سبب يخل بالفصاحة لا يضر فصاحتها لوجود ما يمنع السببية لانه في الكلمة دون الكلام حيث قالوا ولكل كلمة مع صاحبها مقام ليس له مع اخرى (قوله أي كون الكلام معقداً الخ) ، فسر بذلك ابصير صفة للكلام مخالفاً بفصاحته معتبراً خلوصه عنه كما ان كونه ظاهر الدلالة صفة له ، بخلاف المصدر المبنى للفاعل وأما الاعتراض ، بأن ما ذكره تفسير للتعقيد لا للتعقيد فغير مندفع لانه على تقدير كونه مصدراً مبنياً للمفعول يكون معناه المعقدية ، وهي عبارة عن مجعولية الكلام غير ظاهر الدلالة ، لا كونه غير ظاهر الدلالة فاما أن يقال ، ان المراد بالمصدر المبنى للمفعول الحاصل بالمصدر ، أعني الهيئة المترتبة عليه

(قول المحشي) فسر بذلك أي فسر بكون الكلام معقداً على ان المصدر من المبنى للمفعول والمعنى حينئذ فسر بمصدر المبنى للمفعول لانه هو الذي يكون صفة للكلام دون مصدر المبنى للفاعل وحينئذ فكون الكلام معقداً هو مجعولية الكلام معقداً المعبر عنه بالمعقدية كما سينبه عليه المحشي بعد تقدير

(قول المحشي) بخلاف مصدر المبنى للفاعل أي فليس صفة للكلام بل للتعقيد فهذا يدل على ان مراد الشارح بهذا التفسير أن يجعل صفة الكلام مصدر المبنى للمفعول (قول المحشي) بأن ما ذكره أي المصنف

(قول المحشي) وهي عبارة عن مجعولية الكلام الخ كما ان مصدر المبنى للفاعل عبارة عن جمل الكلام معقداً (قول المحشي) لا كونه غير ظاهر الدلالة فان هذا الكون مترتب على تلك المجعولية ويقال له الحاصل بالمصدر المجهول فكونه غير ظاهر الدلالة وكونه معقداً عبارتان عن أمرين مختلفين والحاصل ان هناك مصدراً مبنياً للفاعل وحاصلاً به والاول ما يعتبر فيه الاضافة الى الفاعل من حيث الصدور منه والثاني حالة قائمة بالفاعل بعد ذلك الصدور ومصدراً مبنياً للمفعول وحاصلاً به والاول ما يعتبر فيه الاضافة الى المفعول من حيث الوقوع والثاني حالة مترتبة بعد ذلك الوقوع حاصلة للمفعول وكل هذه اضافات ومعاني اعتبارية نبه عليه حواشي زاهد الدواني

(قول المحشي) ان المراد بالمصدر المبنى للمفعول الحاصل بالمصدر أي الحاصل بمصدر المبنى للمفعول ولما كان ذلك الحاصل مترتباً عليه دون مصدر المبنى للفاعل قلنا ان المصدر مبنى للمفعول (قول المحشي) أعني الهيئة المترتبة عليه أي كونه غير ظاهر الدلالة الخ



على ( المعنى ( المراد ) منه ( لخلل ) واقع ( إما في النظم )

أو يقال مبنى على التسامح بناءً ، على ظهور أن المراد جعله غير ظاهر الدلالة والأظهر أن يقال هذا تفسير للتعقيد الاصطلاحي فلا يحتاج إلى جعله مصدراً مبدئياً للمفعول ، ولا إلى تكلف في صحة الحمل ( قوله على المعنى المراد ) بقيد المراد ، يمتاز التعقيد عن الغرابة فأنها كون اللفظ غير ظاهر الدلالة على المعنى ( قوله لخلل الخ ) داخل في التعريف لاخراج التشابه والمحمل والمشكل فإن عدم ظهور دلالتها ليس لخلل في النظم أو لانتقال بل لارادة المتكلم إخفاء المراد منها لحكم ومصالح على ما نقرر في محله وكلمة اما ، لمنع الخلو ووجه انحصار موجب التعقيد في الخللين أن الكلام إما أن يراد معناه المطابق وعلى هذا لا يكون التعقيد إلا لخلل في النظم ، لأن فهم المعنى المطابق بعد العلم بوضع المفردات وهيتها التركيبية يكون ظاهراً أو يراد غيره فاما أن لا يكون بين المطابق وذلك المعنى لزوم وحينئذ لا يفهم منه المراد أصلاً فيكون فاسداً لا معقداً فإنه عبارة عن عدم الظهور لا عن عدم الدلالة ، وإما أن يكون اللزوم ظاهراً فإن كانت القرينة على عدم ارادة المعنى المطابق ظاهرة فلا تعقيد أصلاً وإن كانت خفية ، أو يكون اللزوم خفياً في نفسه أو لوجود واسطة يحصل التعقيد لخلل في الانتقال وما قيل أنه لو دخل قوله لخلل في النظم في التعريف يلزم أن يكون اجتماع أمور كل واحد منها شائع الاستعمال خلافاً

( قول المحشي ) أو يقال الخ عطف على إما أن يقال المبني على تقدير كونه مصدر المفعول فهو مبني عليه أيضاً

( قول المحشي ) على ظهور أن المراد جعله غير ظاهر الدلالة أي والمصدر الذي هو جعله غير ظاهر الدلالة من المبني للمفعول وهو مجعولية الكلام غير ظاهر الدلالة

( قول المحشي ) ولا إلى تكلف في صحة الحمل وهو أن المراد بمصدر المبني للجهول الحاصل به كما هو الوجه الأول أو يبقى على حاله ويراد من قوله أن لا يكون الخ جعله غير ظاهر الدلالة كما هو الوجه الثاني واعلم أن المحشي رحمه الله به في تقريره هذا على ما وقع للفنري هنا حيث جعل المصدر من المبني للمفعول نفس الحاصل بالمصدر فليتأمل فإنه قد وقع هنا خلط عظيم

( قول المحشي ) يمتاز التعقيد عن الغرابة أي فيما يتوهم اشتراكهما فيه وهو الدلالة على المعنى فما قيل ظاهره أن هذا معناه فقط وليس كذلك لأنه معتبر معه عدم انس الاستعمال وهم لأن عدم ذكره لكونه ليس من مثل الاشتباه

( قول المحشي ) لمنع الخلو فيجوز اجتماع التعقيد اللفظي والمعنوي

( قول المحشي ) لأن فهم المعنى أي معنى المفردات والتراكيب

( قول المحشي ) وأما أن يكون اللزوم ظاهراً أي موجوداً ظاهراً

( قول المحشي ) وإن كانت خفية أي ولو كان اللزوم ظاهراً إذ لا يعدل عن المعنى الأصلي لغير دليل

( قول المحشي ) أو يكون اللزوم خفياً في نفسه أي ولو كانت القرينة ظاهرة لأن خفاء يعارضها وكون خفا اللزوم وحده بدون وسائل سبيل للغال ليس في كلام الشارح لكن سيأتي في كلام المحشي ما يفيد أنه متى كان اللزوم قريباً أو بلا واسطة قلما يخفى وإنما ترك ذلك الشارح لما سيأتي له

( قول المحشي ) لا يقال الخ حاصله أن قوله لخلل ليس داخل في التعريف بل خارج عنه ذكره لاعتبار السبب الغالب أي وقد لا يكون لخلل كما في اجتماع هذه الأمور فإذا كان من التعريف يكون غير جامع للتعقيد باجتماع هذه

بان لا يكون ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعاني بسبب تقديم او تاخير او حذف او اضممار او غير ذلك نما يوجب صعوبة فهم المراد وان كان ثابتاً في الكلام جارياً على القوانين فان سبب التعقيد يجوز ان يكون اجتماع امور كل منها شائع الاستعمال في كلام العرب ويجوز ان يكون التعقيد حاصلًا ببعض منها لكنه مع اعتبار الجمع يكون اشد واقوى فذكر ضعف التأليف لا يكون مغنيا عن ذكر التعقيد اللفظي كما توهمه بعضهم (كقول الفرزدق في) مدح (خال هشام) بن عبد الملك وهو ابراهيم بن هشام بن اسماعيل الخزومي (وما مثله في الناس الا مملكا، ابو امه حتى ابوه يقاربه ،

في النظم فما لا يفوه به عاقل لان انحصار موجب التعقيد في الخللين يقتضي دخول الاجتماع المذكور في خلل النظم سواء كان قوله خلل داخلا في التعريف أولا (قوله بان لا يكون ترتيب الالفاظ الخ) اشارة الى ان المراد بالنظم ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعاني في الذهن لا ما ذكر سابقا من كون الالفاظ مرتبة المعاني متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل فان النظم حينئذ، شامل لرعاية علم المعاني والبيان والخلل فيه يشمل التعقيد المعنوي والخطا في تادية المعاني (قوله بسبب تقديم او تاخير) ذكرهما اشارة الى كون كل واحد منهما مستقلا بالاخلال وان كان كل منهما مستلزما للآخر (قوله) يجوز ان يكون الخ اي لكون كل واحد منها خلاف الاولى والاصل (قوله فذكر ضعف التأليف الخ) كما زعمه اخلل الخالي فان بينهما عموما من وجه فيوجد الضعف بدون التعقيد ، في نحو جاني أحمد بالتنوين ويوجد التعقيد بدون الضعف في صورة اجتماع أمور كل منها شائع الاستعمال ،

الامور بخلاف ما اذا كان خارجا عنه بيانا للسبب الغالب

(قول المحشي) لأن انحصار موجب التعقيد في الخللين قد يقال ان اجتماع هذه الامور ليست عند هذا القائل خللا في النظم بل الخلل ضعف التأليف فلا يفحص الموجب عنده فيهما (قول المحشي) شامل لرعاية الخ عبارة الاطول لرعاية ما يقتضيه علم المعاني والبيان (قول المحشي) وان كان كل واحد منهما مستلزما للآخر يعني انه متى حصل اخلال بالتقديم لزم أن يحصل اخلال بالتأخير وبالعكس لأن كلا قد خرج عن مرتبته وما قيل انه لا لزوم نظراً الى الكلمة الواحدة فان تقديمها عن محلها الاصل في تركيب لا يستلزم تأخيرها عن محلها الاصل لا فيه ولا في غيره فوهم لأن الكلام في الاخلال بفوات الترتيب ولا ترتيب بينهما وبين نفسها حتى يختل بتقديمها في تركيب وتأخيرها في آخر (قول المحشي) أي لكون كل منها تمايل ليحوز أن يكون ومعلوم ان التحويز بين الأصل وخلاف الأصل فصيح ان مرجع الاحتراز عن التعقيد علم النحو واندفع ما قاله الحفيد

(قول المحشي) في نحو جاني أحمد كذا في النسخ أحمد بالدال ولعله أحمر بالراء فانه وقع خلاف بين سيديويه والاختش فيما اذا كان مسمى به ثم نكر فقال سيديويه يمنع الصرف اعتباراً للوصفية التي كانت قبل العلمية بمعنى ان الوصف يجعل مع زواله كالثابت اكونه أصلياً وقال الاختش اذا نكر صرف لان المانع كان العلمية وقد زالت ولا معنى لعود الوصفية بعد زوالها وقد عرفت أن سيديويه لم يقل بالعود وعلى انها أحمد بالدال يكون المراد صرف ما لا ينصرف مطلقاً فانه لغة حكاهما الاشموني

غير  
زان  
لكنه  
هم  
ومي  
لنظم  
ب  
ب  
اني  
خر  
عه  
ن

لا  
ب  
ب  
ب

اي ( ليس مثله في الناس (حي يقاربه) اي احديشبهه في الفضائل ( الا مملك) اي رجل اعطى المال والمالك اعنى هشاما ( ابو امه ) اي ام ذلك المملك ( ابوه ) اي ابو ابراهيم المدوح والجملة صفة مملكا اي لا يماثله احد الا ابن اخته الذي هو هشام فقيه فصل بين المبتدا والخبر اعنى أبو أمه أبوه بالاجنبي الذي هو حي وبين الموصوف والصفة اعنى حي يقاربه بالاجنبي الذي هو ابوه وتقديم المستثنى اعنى مملكا على المستثنى منه اعنى حي ولهذا نصبه والا فالخيار البدل فهذا التقديم شائع الاستعمال لكنه أوجب زيادة في التعقيد قيل مثله مبتدا وحي خبره وما غير عامة على اللغة التيسيرية وقيل بالعكس وبطلان العمل لتقديم الخبر وكلا الوجهين يوجب قلنا في المعنى يظهر بالتأمل في قولنا ليس مماثله في الناس حيا يقاربه أو ليس حي يقاربه مماثلا له في الناس فالصحيح ان مثله اسم ما وفي الناس خبره وحي يقاربه

ويجتمعان كما في بيت الفرزدق ( قوله أي ليس مثله الخ ) يعنى ان ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعاني هكذا ( قوله إلا ابن اخته ) فمأثله المملك مع المدوح جاء من قبله بحكم ولد الحلال يتبع الخال ( قوله يظهر بالتأمل الخ ) نقل عنه لان الغرض نفي أن يماثله أحد ويقاربه وهذا يفيد نفي أن يكون المائل له حيا يقاربه أو بالعكس وهذا في الظاهر متدافع لاقتضائه وجود المائل والمقارب مع عدمه ويفتقر الى أن يقال هذا الساب بناء على عدم المحكوم عليه وكفى بهذا قلنا اه أي ما قيل يفيد على التوجيه الاول نفي المقارب عن المائل ونفي المائل عن المقارب على الثاني وذلك ليس بمقصود ولا مستلزم له وهذا المفاد متدافع لاقتضائه وجود المائل والمقارب بناء على ان مفاد كلمة

( قول الحشي ) ويجتمعان في بيت الفرزدق لان الفاعل بين الصفة والموصوف باجنبي وبين المبتدا والخبر والبدل والمبدل منه غير جائز عند الجمهور جائز عند البعض كما يؤخذ من قول الشارح فهذا التقديم شائع حيث خص الشيوع به ( قول الحشي ) لان الغرض أي المقصود من اليت وهذا الاعراب يفيد على التوجيه الأول نفي ان يكون المائل حيا يقاربه وعلى الثاني نفي أن يكون الحي المقارب مماثلا وليس هذا من المقصود في شيء

قوله وهذا في الظاهر متدافع أي هذا المفاد متدافع وهذا اعتراض آخر ( قول الحشي ) لاقتضا وجود المائل الخ أي لان الحكم في السالبة على ما ثبت عليه الحكم في الموجبة فقولنا ليس المائل مقاربا حكم بسلب المقارب عن المائل وكذا عكسه الاول على الاعراب الاول والثاني على الثاني

( قول الحشي ) ويفتقر الى أن يقال الخ أي بناء على ان السالبة تصدق بنفي الموضوع وتحققه ان الحكم في السالبة على ما حكم عليه في الموجبة لكن صدق الموجبة يقتضي صدق العنوان بخلاف السالبة فان صدقها قد يكون بانثقا صدق العنوان وفاق بين الحكم وصدقه توضيحه ان الساب رفع الايجاب فصدق قوائك السواد سواد يستدعي صدق السواد في نفس الامر على شيء اما اذا ورد حرف السلب عليه وقيل ليس السواد سوادا فصدقها قد يكون بانثقا صدق السواد على شيء من الاشياء فالحكم في الايجاب والساب كليهما على مفهوم واحد هو السواد لكن صدق الايجاب يقتضي تحققه بخلاف صدق الساب ولهذا اشتهر ان المعلوم يسلب عنه جميع المفهومات حتى نفسه وبهذا ظهر صحة صدق السالبة بنفي الموضوع ولو كان المقارب بمعنى المائل على ما سيأتي فتدبر ( قول الحشي ) وكفى بهذا قلنا حيث دعا الى ما هو نادر في الاستعمال غير متبادر في الخطايات بل قال الدواني

ما نفي الحكم لانني المحكوم عليه سواء كان انتفاؤه الموصوف والصفة معاً أو بانتفاء الموصوف واقتضائه عدم وجود المائل على التوجيه الاول لان الحكم بانتفاء المقارب يستلزم الحكم بانتفاء المائل بطريق الاولى وعدم وجود المقارب على التوجيه الثاني ليصح استثناء مملكا من يقاربه وليس مبنى التدافع كون المقاربة بمعنى المائلة كما ذهب اليه الناظرون فانه مع كونه غير صحيح في نفسه يابى عنه عبارة الشارح حيث عطف يقاربه على يماثله وعطف المقارب على المائل وما قيل انه لولم تكن المقاربة بمعنى المائلة لم يصح الاستثناء لانه يستلزم أن يكون المملك مائلا ومقارباً غير مماثل

القول بصدق السالبة بنفي الموضوع باطل وان كان مردوداً  
(قول المحشي) نفي الحكم أي الذي كان موجوداً في الموجبة أعني المائل حي مقارب أو المقارب حي مماثل وذلك الحكم ثبوت المحمول للموضوع

(قول المحشي) سواء كان انتفاؤه أي الحكم  
(قول المحشي) بانتفاء الموصوف والصفة معاً أي حي مقارب في الاول أو حي مماثل في الثاني هذا هو ظاهر صنيع المحشي حيث ذكر التعميم بقوله سواء الخ بعد الاحتمالين لكن الموافق للشارح حيث قال أي ليس حي يقاربه مماثلاً أن يكون هذا التعميم في الاحتمال الاول فقط  
(قول المحشي) بانتفاء الموصوف أي أحد ثبتت له الحياة

(قول المحشي) أو بانتفاء الموصوف أي مع ثبوت الصفة وهي المقاربة لاحد ميت وعلم من تعميم المحشي ان أحد في قول الشارح أي أحد يشبه المراد به أحد ثبتت له الحياة  
(قول المحشي) لان الحكم بانتفاء المقارب أي على جميع الاحتمالات حتى اذا كان انتفاء الحكم بانتفاء الموصوف فقط لانه اذا انتفت الحياة انتفت مقاربة الحي فمائلته بالاولى

(قول المحشي) بطريق الاولى لان المائلة المشابهة من جميع الوجوه والمقاربة المشابهة في البعض سواء شابه في الباقي أم لا واذا اتنى الأعم اتنى الاخص بالاولى وحينئذ يتدافع المنطوق مع المفهوم الاولوي  
(قول المحشي) وعدم وجود المقارب أي وان كان لا يلزم من انتفاء المائل انتفاؤه  
(قول المحشي) ليصح استثناء مملكا أي لما علم من أن المقصد نفي أن يماثله أحد ويقاربه الا ما استثنى وليس المقصود نفي أن يكون مقاربه مماثلاً الا ما استثنى تدبر

(قول المحشي) غير صحيح في نفسه لما عرفت من الفرق بينهما  
(قول المحشي) حيث عطف فان العطف يقتضى المغايرة  
(قول المحشي) وما قيل أي تأييداً لكون المقاربة بمعنى المائلة وان ذلك مبنى التدافع وقائله القنري والدمر قندي

(قول المحشي) يستلزم أن يكون الخ لان المستثنى حينئذ يكون مماثلاً مقارباً وكونه مقارباً يقتضى أن يكون غير مماثل لما عرفت من الفرق بينهما وان المقاربة اعم فان قيل اثبات الاعم لا ينافي اثبات الاخص قلنا ان اثبت من جهة العموم بأن اريد بالمقارب غير المائل ثبت المطلوب او من جهة الخصوص بأن كان المراد به المائل فلا وجه لذكره هذا وقد عرفت وجه صدق السالبة بنفي الموضوع بناء على ان المقارب بمعنى المائل حتي يأتي جواب الشارح على هذا القيل ثم ان

بدل من مثله فقيه فسل بين البدل والمبدل منه ( وإما في الانتقال ) أى لا يكون ظاهر الدلالة على المراد  
خلال في انتقال الذهن من المعنى الاول المفهوم بحسب اللغة الى الثانى المقصود وذلك الخلل يكون لا يراد

فانما يتجه لو كان مملكا مستثنى من الحكم استفاد من قوله وما مثله حيّ يقاربه أما اذا كان مستثنى من حيّ يقاربه  
فلا ( قوله بدل من مثله الخ ) ، بدل الكل أورده لافادة نفي المقاربة ، الذى هو أهم مدنى الماثلة ( قوله أى لا يكون  
ظاهر الدلالة الخ ) أى لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد عند السامع ، خلال حصل في انتقال ذهنه عن المعنى  
اللفوى الى مراد المتكلم ، بسبب ايراده اللوازم البعيدة على ما في المفتاح من أن التعميد المعنوى في الكلام هو أن يعسر  
صاحبه فكرك ، في تصرفه ، وبشك طريقك الى المعنى ، ويوعر مذهبك نحوه ،

مراد هذا القائل انه لو كان المقارب باقياً على معناه لم يكن الجواب بسبب الموضوع مصححاً من كل وجه لبقاء هذا الاستلزام فليتأمل  
( قول المحشي ) فانما يتجه لو كان مملكا الخ يعنى أن هذا الاستلزام لا يرد بعد الجواب بأن السالبة تصدق بنفي الموضوع  
الا لو كان مملكا مستثنى من الحكم بأن يكون المعنى لا مثل ولا مقارب الا المملك أولاً حيّ مقارب ولا مثل الا المملك أما  
لو كان الاستثناء من يقارب لان المعنى ليس المائل مقارباً بسبب انتفاء الماثلة الا المملك فانه مقارب مع انتفائها وليس  
الحى المقارب مائلاً لعدم وجود المقارب الا المملك وهو غير مماثل فلا يرد وانما ارتكبت هذا لانا لو لم نبن الكلام على سلب  
الموضوع لكان غير مستقيم لان المقارب في الاول لم ينف في ذاته حتى يستثنى منه المملك وانما نفي من حيث انه ووصف  
المائل وكذا في الثانى ليس منفياً بل المنفى وصفه وهو المائل أما على ما اختاره الشارح فلا يرد شي . لان الاستثناء من البدل  
هذا ما أمكن في توجيه هذا الكلام فليتأمل

( قول المحشي ) بدل كل الخ أورده وما قيل ان بدل الكل عين المبدل منه والمقاربة أعظم من الماثلة فوعم لانه لا يضر  
في بدل الكل اختلاف المفهوم نحو زيد أخوك بل هو ضروري اذ لو انحدا فيه لكان تأكيداً لا بدلاً هذا وقد عرفت  
أن الاستثناء انما هو من المبدل

( قول المحشي ) الذى هو أعم صفة للمقاربة لانقيها لما تقرر أن نفي الاعم أخص من نفي الاخص الا أن يقال معنى  
عمومه ان متعلقه أعم وفي بعض النسخ أهم

( قول المحشي ) خلال حصل في الانتقال أى من المعنى الاول الى الثانى وذلك خلال يوجب بقاء الانتقال منه اليه  
والانتقال توجه النفس من الاول الى الثانى لعلاقة بينهما فلم أن ظهور الدلالة سرعة الانتقال من اللفظ الى المعنى وعدمه  
ببقاء الانتقال منه اليه كما سيأتى للمحشي في البيان

( قول المحشي ) بسبب ايراده اللوازم البعيدة ، فالإيراد سبب للخلل وهو سبب اعدام ظهور الدلالة وما قيل ان عدم  
ظهور المعنى ، هو سبب الخلل لا العكس فوعم لان عدم الظهور انما يكون سبباً في عدم الفهم لاني الخلل في الانتقال

( قول المحشي ) في تصرفه أي ما تصرف فيه وهو المعاني التي ينتقل الذهن منها واليها  
( قول المحشي ) ويشبك طريقك أي يجعله ذا شوك قاله السيد في شرح المفتاح وذلك الطريق هو العلاقة التي بين  
المتنقل منه والمتنقل اليه

( قول المحشي ) ويوعر مذهبك أي يصعب ذهابك أو يحمله نحو المعنى المراد

واللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة على المقصود (كقول الآخر)  
وهو عباس بن الاحنف، (سأطلب بعد الدار

حتى يقسم فكرك ، ويشعب ظنك الى أن لا تدري من أين يتوصل وبأي طريق معناه يتحصل فافهم ولا تلتفت  
الى ارادة ذهن المتكلم ، وتأويل قوله وذلك الخلال يكون لا يراد الخ بأنه يظهر ذلك بإيراد اللوازم الخ (قوله اللوازم)  
أي جنس اللوازم واحداً كان أو متعدداً بناء على أن الجمع المعرف باللام . إذا استحال ارادة الاستغراق منه يحمل على  
الجنس مجازاً كما في قوله تعالى « لا يحمل لك النساء » وكذا في قوله الوسائط أي جنس الوسائط المتصفة بالكثرة بأن  
يكون ما فوق الواحد وإنما قيد اللوازم بالبعد والواسطة بالكثرة . لأن اللوازم القريب قلما يخفى لزومه ولهذا ذهب الامام الرازي  
الى ان كل لازم قريب بين وكذا اذا كان بواسطة واحدة فتخصيص اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط لأنه أغلب ،  
ولكون المثال المذكور من هذا القبيل ولهذا خص اللوازم البعيدة وإلا فقد يكون الخفاء بسبب إيراد الملزوم وإرادة اللوازم  
البعيد المفتقرة الى الوسائط والمراد باللوازم مصطلح علماء علم المعاني والبيان فإن كل شيء ، وجوده على سبيل التبعية لا آخر  
يكون لازماً للآخر عندهم ، وإن كان أخص منه كذا في شرح المفتاح للعلامة وإنما لم يقل لا يراد الملزومات ،

(قول المحشي) حتى يقسم فكرك أي يفرقه حتى لا تتوجه النفس الى شيء بعينه  
(قول المحشي) ويشعب ظنك أي يفعل بظنك فعل المشعبذ والشعبذة خفة اليد بأن يفعل فعلاً بسرعة بحيث لا تراه  
وإنما ترى أمراً لا تعرف طريقه وفي نسخ ويشعب  
(قول المحشي) وتأويل قوله الخ لآل إيراد اللوازم ليس سبباً للخلل الواقع للمتكلم بل الأمر بالعكس نعم إيراد  
اللوازم علامة له

(قول الشارح) البعيدة أي المفتقرة الى واسطة

(قول المحشي) إذا استحال ارادة الاستغراق منه أي والعهد أيضاً

(قول المحشي) لأن اللوازم القريب قلما يخفى لزومه أي فلا يكون مما الكلام فيه وهو ما فيه خفا اللزوم مع خفاء القرينة  
وليس المراد أنه بانتفاء خفاء اللزوم ينتفي الخلل ولو مع خفا القرينة لما فاتته ما كتبه على قوله لخلل الخ وقد مر توجيهه ثم  
(قول المحشي) ولكون المثال المذكور من هذا القبيل أي مما ذكر فيه اللوازم وهو الجود وأريد الملزوم وهو المسرة  
وإن كانت عبارة الايضاح بخلاف ذلك فإنه قال والثاني أي من سبب التعقيد ما يرجع الى المعنى وهو أن لا يكون انتقال  
الذهن من المعنى الاول الى المعنى الثاني الذي هو لازمه والمراد به ظاهراً كتقول العباس بن الاحنف الخ وإنما خالفه  
الشارح والمصنف لما سيأتي على الاثر

(قول المحشي) وجوده على سبيل التبعية لاخر بأن يكون وجوده تابعاً لوجوده

(قول المحشي) يكون لازماً للآخر عندهم أي يكون بينه وبينه علاقة هي تبعية له في الوجود الخارجى فهذا كاف عندهم

في أن ينتقل الذهن منه اليه في الجملة وإن لم يكن تلازم ذهني كقول التجاد اتباع وجوده لطول القائمة

(قول المحشي) وإن كان أخص منه كالضاحك بالتمهل للانسان والمثال المتقدم وبتفسير اللزوم بالتبعية في الوجود

لا يرد ان اللوازم اذا كان أخص والملزوم أعم لزم وجود الملزوم بدون اللوازم إذ العام يوجد بدون الخاص وهو متمنع وحاصل

عنكم لتقربوا، وتسكب) أى تصب بالرفع وهو الرواية الصحيحة المبني عليها كلام الشيخ في دلائل الإعجاز والنصب توهم (عيناي الدموع لتجمداً،) جعل سكب الدموع وهو البكا كناية عما يلزم فراق الأحبة من الكآبة والحزن واصاب لانه كثيراً ما يجعل دليلاً عليه يقال أبكاني وأضحكني أى أسأني وسرني قال الحماسي  
أبكاني الدهر وياربما أضحكني الدهر بما يرضى

ويكون المراد المزوم في الذهن كما ذهب اليه المصنف فيشمل جميع صور الانتقال ومن المزوم الى اللازم ومن اللازم الى المزوم، فان اللازم ما لم يكن ملزوماً في الذهن لا يمكن الانتقال منه، لأن الانتقال من المزوم الذهني الى اللازم الذهني، طريق واضح لا يكون فيه خفاء، (قوله عنكم) متعلق ببعده، لا بالدار، وإلا لقال منكم فالمرنى بعد داري عنكم وفيه إشارة الى انه لا يرضى بنسبة طلب البعد الى دار الحبوب فضلاً عن نفسه (قوله كناية عما يلزم الخ) أى جعل البكا، كناية عن الحزن لأن البكا،

الدفع ان الامتناع انما هو في اللزوم بمعنى عدم الانفكاك لا بمعنى التبعية في الوجود وعلى هذا التفسير فالمزوم عندهم هو المتبوع لغيره وان كان الغير أخص كالانسان المتبوع للضاحك بالفعل وطول القامة المتبوع لطول التجاذب

(قول المحشي) ويكون المراد المزوم في الذهن أي بحيث يلزم من حصوله فيه حصول اللازم على الفور أو بعد التأمل في القرائن ولو كان ذلك اللزوم الذهني في اعتقاد المخاطب اعرف عام أو خاص أو غيرها مما يجري مجرى العرف الخاص فهذا اللزوم انما يكون عند تلازمها وتساويهما وقولنا ولو كان ذلك اللزوم الخ لا فائدة التعميم في القرينة أي سواء كان اللزوم مبنيًا على قرينة قطعية أو ظنية كالعرف والمادة كما نه عليه المحشي في حاشية القطب وهو لا ينافي التساوي فليتأمل (قول المحشي) فان اللازم الخ تعليل لشمول الانتقال من اللازم الى المزوم وقوله ما لم يكن ملزوماً الخ وحينئذ يكون مساوياً (قول المحشي) لأن الانتقال من المزوم الذهني الخ تعليل للم يقل الخ

(قول المحشي) طريق واضح لأن اللازم ان كان ملزوماً ذهنيًا في ذاته بأن كان بينهما مساواة فالأمر ظاهر وإلا فلا بد في كونه ملزوماً ذهنيًا من قرينة دالة عليه بحيث يلزم من حصول الموضوع له في الذهن حصوله فيه بعد التأمل فيها هذا ما سيأتي للشارح بيانه وإذا كان بتلك الحثية كان طريقاً واضحاً لا خفاء فيه وحاصل المقام ان الشارح جرى هنا على طريق السكائي في الكناية خاصة من أن المزوم فيها هو المتبوع في الوجود واللازم هو التابع في الوجود ولو كان أخص لأن هذا هو الذي يتأتى فيه الخفاء دون ما ذهب اليه المصنف من أن المعتبر في المجاز والكناية اللزوم الذهني بالمعنى المتقدم ويدل على مخالفة الشارح تركه عبارة الايضاح المتقدمة مع صراحتهما في مذهب المصنف وما قيل ان اللازم الخارجي لا انتقال منه وانما ينتقل من اللازم الذهني ففيه انا لا تنفي اللزوم الذهني مطلقاً بل بالمعنى المتقدم والانتقال يكفيه التبعية في الوجود فليتأمل

(قول المحشي) لا بالدار بأن يكون متعلقاً بمحذوف صفة

(قول المحشي) وإلا لقال منكم أي بأن يكون من النسبة أي المنسوبة اليكم وفي نسخة متعلق ببعده لا باطلب (قول الشارح) وهم لأن نصبه إما عطف على تقرّبوا أو على بعد وكلاهما لا يصح أما الأول فلاقتضائه ان سكب الدموع الذي جعل كناية عن الحزن علة لطلب البعد وهو لا يصح بل علة القرب الذي يلزمه السرور وأما الثاني فلانه

ولكنه اخطا في الكناية عما يوجب دوام التلاقي والوصال من الفرح والسرور بجمود العين ( فان

يلزم الحزن عرفاً وعقلاً ، فان اصابة غير الملايم توجب ، توجه الروح الى القلب فيصعد منه بخار يصير ماء ، عند الوصول الى الدماغ ويمجري من طريق العين لا انه استعمل السكب في الفراق للالزمة بينهما وجعل الفراق كناية عن الحزن على ما قيل فانه ارتكاب لخلاف ما في العبارة من غير ضرورة ( قوله ولكنه اخطأ الخ ) في الايضاح أراد أن يكتفي عما يوجب دوام التلاقي من السرور بالجمود لظنه ان الجمود خلو العين من البكاء مطلقاً من غير اعتبار شيء آخر معه واخطأ لأن الجمود خلو العين من البكاء في حال ارادة البكاء منها فلا يكون كناية عن المسرة وانما يكون كناية عن البخل انتهى يستفاد منه ان هذه الكناية خطأ بناء على انه ظن معنى الجمود ما ليس معناه ، وانه بمعناه لا ينتقل منه الى المسرة أصلاً وانما ينتقل منه الى البخل فالييت ، مثال للخلل في الانتقال لا للتعقيد لأجله لأنه لا انتقال فيه الى المراد أصلاً ، لا انه غير ظاهر فالمراد بقول الشارح رحمه الله ولكنه اخطأ الخطأ في نفس الامر باعتقاد المصنف رحمه الله لا الخطأ في نظر البلغاء ، لاشتمالها على التعقيد على ما وهم ، اقدم مساعدة الدليل وعدم مطابقته لما في الايضاح ثم الشارح رحمه الله بعد نقل كلام المصنف رحمه الله ، على غره أورد عليه إنا لا نسلم انه لا انتقال فيه أصلاً حتى يكون خطأ لم لا يجوز أن يكون الجمود مستعمل في مطلق الخلو كناية عن المسرة لكونه تابعاً لها عادة وان كان ينفك عنها في بعض الاحيان ، وأجاب بأن هذا التوجيه يصحح الكلام ويخرجه عن بطلان ارادة المسرة عن الجمود ولا يخرج من التعقيد المعنوي لبقاء القرينة الدالة على انه مستعمل

يقضي ان السكب الذي جعل كناية عن الحزن مطلوب وحينئذ يقال ان كان الحزن حاصلًا فلا معنى لطلبه وان كان غير حاصل قلنا انه ليس عادة المحب كذا قيل وكلاهما غير سديد كما هو ظاهر

( قول المحشي ) يلزم الحزن أي تابع ورديف له وان كان أخص منه كما مر

( قول المحشي ) فان اصابة غير الملايم الخ وتلك الاصابة سبب الحزن

( قول المحشي ) توجه الروح لعل المراد به الحرارة الفريزية وقيل الدم

( قول المحشي ) هو خلو العين أي من البكاء كما في الايضاح وقوله منها أي العين وسيأتي ما يفيد ان الخلو ليس معنى

الجمود الاصل بل معنى ضد السيالان فقوله هو خلو العين أي في الاستعمال الطارئ

( قول المحشي ) وانه بمعناه عطف على ان هذه الكناية أو الواو للحال

( قول المحشي ) مثال للخلل في الانتقال أي خلل مبني على الخطأ بخلاف الخلل على كلام الشارح فانه خلل بايراد

الواو ازم البعيدة كما سيأتي

( قول المحشي ) لا انه غير ظاهر لكن يحتاج حينئذ لتأويل عبارة الايضاح التي قلناها سابقاً بأنها سالبة تصديق بني الموضوع

( قول المحشي ) لاشتمالها أي الكناية

( قول المحشي ) لعدم مساعدة الدليل أي قوله فان الانتقال الخ

( قول المحشي ) على غره بكسر العين المعجمة والراء المشددة أي عيبه

( قول المحشي ) لا نسلم انه لا انتقال فيه أصلاً فبطل جعله مثلاً للخلل في الانتقال

( قول المحشي ) وأجاب بأن هذا التوجيه الخ أي أجاب عما يتوهم من أنه اذا بطل جعله مثلاً للخلل خرج عن التعقيد



## الانتقال من جمود العين الى بخائها بالدموع ( حال ارادة البكاء وهي حالة الحزن على مفارقة الاحبة

في مطلق الخلو وخفاء الزوم بين مطلق الخلو والمسرة ، لتحقيق كل منهما بدون الآخر فاليست مثال للتعقيد المعنوي لخلل في الانتقال بايراد اللوازم البعيدة المفترقة الى الوسائط مع خفاء القرينة ، لأن الجود في الاصل ضد السيلان ، استعمل في خلو العين عن الدمع حال ارادة البكاء ثم استعمل في مطلق خلو العين ثم كنى به عن المسرة ، فقول المصنف كقول الآخر متعاقب بقوله واما في الانتقال على تقرير المصنف رحمه الله ومتعاقب بقوله وذلك الخلل يكون لا يراد اللوازم البعيدة على تحقيق الشارح رحمه الله هكذا ينبغي أن يضبط هذا الكلام ( من الفرح والسرور ) ، في تاج البيهقي السرور والمسرة والسرة شادمان كردن فالمراد ههنا الحاصل بالمصدر أعني شادماني ( قوله فان الانتقال الخ ) لما عرفت ان معناه خلو العين عن الدمع حال ارادة البكاء ، فان الانتقال منه الى البخل بالدمع لا الى ما قصده الشاعر من السرور لانه انما يصح لو كان معنى الجود مطلق الخلو فذكر ما ينتقل منه اليه لاظهار عدم الانتقال الى ما قصده لا لأن عدم الانتقال الى ما قصده مع وجود العلاقة لاجل ظهور الانتقال الى معنى آخر ولا للإشارة الى أن الخلل في الانتقال ربما يكون من ظهور معنى آخر يحول بين اللفظ والمقصود على ما اتفق عليه الناظرون . فانه يخالف لما في الايضاح ، ولما ذكره الشارح من ان ذلك الخلل يكون بايراد اللوازم البعيدة الخ ، ويرد عليه انه ان نصب القرينة الظاهرة على تعيين المراد فظهور معنى آخر لا يحول بين اللفظ والمقصود .

( قول المحشي ) لتحقيق كل منهما بدون الآخر أى يتحقق الخلو ولا مسرة والمسرة ولا خلو ولذا قيل دمة السرور باردة فلما تحقق كل بدون الآخر ضعفت التبعة بخلاف طول النجاد فانه وان تحقق طول القامة دونه لكنه لا يتحقق هو بدون طول القامة تدبر

( قول المحشي ) لأن الجود الخ بيان للوسائط رداً على البمرقندى حيث قال انها واسطة واحدة ( قول المحشي ) استعمل في خلو العين ولا شك ان عدم السيلان تابع لخلو العين عن الدمع وظن القترى ان المرتبة الاولى خلو العين عن الدمع حال ارادة البكاء والثانية مطلق خلو العين فقال ان المرتبة الاولى ايراد المزوم لا اللازم فلا يوافق ما الكلام فيه من ايراد اللازم البعيد نعم على ما فهمه المحشي في كلام الايضاح الواسطة واحدة لأنه انتقل من الجود الذي هو ضد السيلان الى خلو العين عن الدمع مطلقاً ثم انتقل منه الى المسرة ولكن ذلك لا يضر لأنه مثال للخلل في الانتقال لا للتعقيد لاجله بايراد اللوازم المفترقة الى الوسائط فتأمل

( قول المحشي ) لظهور ان الذهن الخ بين المحشي وجهه بخفاء القرائن وايراد اللوازم البعيدة المفترقة الى الوسائط ( قول المحشي ) فقول المصنف الخ ويرد على المصنف حينئذ انه لم يمثل لا للانتقال مع ايراد اللوازم البعيدة وهو ظاهر ولا للخلل الذي يكون به التعقيد لان ما ذكره خلل يؤدي للبطلان لا للتعقيد فتأمل

( قول المحشي ) واليه بقي لعله للبيهقي كما في بعض النسخ لان التاج للبيهقي وشادمان انبساط وكردن تحصيل فالعنى المصدرى تحصيل الانبساط والحاصل بالمصدر الانبساط المعبر عنه بشادمان

( قول المحشي ) فانه يخالف لما في الايضاح من أنه لا علاقة بين الجود والمسرة كما مر

( قول المحشي ) ولما ذكره الشارح أي من حصره سبب الخلل فيما ذكره

( قول المحشي ) ويرد عليه أي زيادة على ما مر

( لا الى ما قصده الشاعر من السرور ) الحاصل بملاقة الاصدقاء ومواصلة الاحبة ولهذا لا يصح ان يقال في الدعاء لا زالت عينك جامدة كما يقال لا أبكي الله عينك ويقال سنة جهاد لا مطر فيها وناقة جهاد لا لبن لها كأنهما يتخلان بالمطر واللبن قال الحماسي

الا ان عيننا لم تجد يوم واسط عليك بجاري دمعها لجود

فان قيل استعمل الجمود في مطلق خلو العين من الدمع مجازاً من باب استعمال المقيد في المطلق ثم كنى به عن المسرة لكونه لازماً لها عادة فلنا هذا انما يكفي لصحة الكلام واستقامته ولا يخرج به عن التعميد المعنوي لظهور ان الذهن لا ينتقل الى هذا بسهولة والكلام الخالي عن التعميد المعنوي ما يكون الانتقال فيه من معناه الاول الى الثاني ظاهراً حتى يخيل الى السامع ان فهمه من حاق اللفظ وأما الكلام الذي ليس له

وان لم ينصب كان عدم الانتقال بواسطة خفاء القرينة لا لظهور معنى آخر ( قوله لا الى ما قصده الخ ) قيل يتبعه عليه ان ما ذكره في صدر البيت من قصد الحزن بالسكب قرينة واضحة على المقصود فلا خلل في الانتقال وليس بشيء . لأن نصب القرينة يكون . بعد وجود العلاقة المصححة للانتقال ( قوله وأما الكلام الخ ) دفع لما يرد على قوله والكلام الخالي الخ من ان هذا يقتضي ان لا يكون الكلام الذي ليس له معنى ثان خالياً عن التعميد . بل معقداً مع ظهور دلالة

( قول المحشي ) وان لم ينصب كان الخ لدوران الانتقال مع القرينة وجوداً وعدمياً تدبر ( قول المحشي ) ان ما ذكره في صدر البيت . وهو تعليل طاب البعد بالقرب فيفيد أن علة سكب الدموع الجمود

بمعنى السرور

( قول المحشي ) لأن نصب القرينة الى آخره وفيه ابطال انه ليس فيه إلا واسطة واحدة ( قول المحشي ) بعد وجود العلاقة أي ولا علاقة هنا بخلافه على كلام الشارح فان العلاقة بين المطلق والمقيد كون المطلق جزء المقيد ثم كون المطلق تابعاً للمسرة

( قول الشارح ) لا يقال الخ تقل عنه إذ لو لم يعتبر ذلك لم يتصور الانتقال من الجمود الى ما قصده الشاعر أصلاً لان بين معناه الحقيقي وبين ما قصده الشاعر منه ثقبلاً وتضاداً ولا لزوم بينهما أصلاً ولا بد في الانتقال الذهني من أحد المعنيين الى الآخر من لزوم بينهما في الجملة ولو اعتباراً عادياً اه وهذا يؤيد ما فهمه المحشي في كلام المصنف من انه أورد البيت مثالا للخلل في الانتقال بناء على الخطأ فتأمل

( قول الشارح ) وأما الكلام الخ تقل عنه هذا جواب عن سؤال مقدر توجيهه أن يقال ان ما ذكرتم يدل على وجود الواسطة بين المعقد وغيره إذ المعقد على تفسيركم ما لا يسهل الانتقال من معناه الأول الى الثاني وغير المعقد ما يسهل فيه ذلك فهنا قسم ثالث وهو ما لا يكون له معنى ثان فأجاب عنه بأنه ساقط عن الخ

( قول المحشي ) بل معقداً فيه نظر لأن ذلك انما يقتضي أن يكون ذلك واسطة بين المعقد وغيره لا معقداً نعم يقتضي أن لا يكون فصيحاً لأنه ليس له الخلو عن التعميد المعنوي وكان المحشي فهم ان مقابل ما يكون الانتقال الى آخره ما لا يكون كذلك بأن لا يكون له معنى ثان أصلاً أو يكون ولا ينتقل اليه بسهولة فتدبر

معنى ثان فهو بمنزلة الساقط عن درجة الاعتبار عند البلاء كما ستعرفه في بحث بلاغة الكلام ومعنى البيت ان عادة الزمان والاخوان الاتيان بنقيض المطلوب والجريان على عكس المقصود وانى الى الآن كنت اطلب القرب والسرور فلم يحصل الا الحزن والفراق فبعد هذا اطلب البعد والفراق ليحصل القرب والوصال واطلب الحزن والكآبة ليحصل الفرح والسرور وهذا ان نصبت تسكب بتقدير ان عطفاً على بعد الدار وان رفعة كما هو الصواب فالمعنى أبكي وأحزن الآن ليحصل في المستقبل السرور والفرح بالقرب والوصال وحينئذ لا يدخل سكب الدموع تحت الطلب لكنه اكب عليه ولا زمه ملازمة الامر المطلوب ليظن الدهر انه مطلوبه فيأتى بعنده هذا هو المعنى المشهور فيما بين القوم ولا يخفى ما فيه من التكلف والتعسف ومنشأؤه عدم التعق في المعاني وقلة التصفح لكلام المارة من السالف والصحيح أنه أراد بطلب الفراق طيب النفس به وتوطئتها عليه حتى كأنه أمر مطلوب والمعنى انى اليوم أطيبت نفساً بالبعد والفراق وأوطئتها على مقاساة الاحزان والاشواق واتجرع غصصها وأتحمل لاجلها حزناً يفيض الدموع من عيني لا تسبب بذلك الى وصل يدوم ومسرة لا تزول

على المعنى الاول المراد منه ( قوله معنى ثان ) ، أراد به الاغراض التي يصاغ لها الكلام كنفى الشك والانكار والحصر لا المعنى الجازي والكنائي حتى يرد عليه انه يلزم من ذلك أن يكون الكلام المطابق لمقتضى الحال الذي ليس له معنى مجازي أو كنائي ساقطاً عن درجة الاعتبار على ما وهم ( قوله فبعد ) هذا اشارة الى ان السين للاستقبال ( قوله لا يدخل الخ ) فيكون تسكب معطوفاً على سأطلب ( قوله اكب عليه ) يدل عليه صيغة المضارع للاستمرار ( قوله ما فيه من التكلف والتعسف )

( قول المحشي ) أراد به الاغراض التي يصاغ لها الكلام أي التي يقصدها المتكلم من هذه الصياغة أي جعل الكلام مشتملاً على الخصوصيات ومحصلاً للاغراض التي يورد المتكلم الخصوصيات لاجلها والمعنى الأول هو ما يفهم من اللفظ بحسب التركيب وهو أصل المعنى مع الخصوصيات سواء كان معنى حقيقياً للتركيب أو مجازياً فلما كانت الخصوصية معتبرة في الحقيقة في المعنى الجازي والغرض منها وهو المعنى الثاني معتبر فيه أيضاً وهو أي الغرض هو المقصود بالاداء بالطريق الجازي أو الكنائي كما سيأتي التنبيه عليه في البيان كان المقصود بالانتقال اليه هو ذلك الغرض واذا وقع التعقيد فيما اعتبر هو فيه فقد وقع فيه تبعاً له فما قيل ان ما قرر به الشارح سابقاً انما يوافقه حمل المعاني الثانوية على المعاني الجازية والمكي عنها وهذا بخلافه ليس بشي، كيف والمعاني الجازية والمكي عنها بالنسبة لفن المعاني معاني أول لا تفاضل بها وان كانت ثواني بالنسبة للبيان لأن معنى كونها ثواني في البيان انها المقصود من التركيب وهذا لا ينافي انها أول في فن المعاني بالنظر للاغراض التي أفادتها فيها الخصوصيات وتلك الاغراض هي التي بها التفاضل كاسياني وبهذا التأم ما هنا وما سيأتي للمحشي على قول الشارح فهنا الفاظ ومعان أول الخ وما نقل عن الشارح هناك أيضاً فليتأمل

( قول المحشي ) لا المعنى الجازي والكنائي لأن ذلك ليس غرضاً يتفاضل به الكلام نعم يكون خصوصية أي مقتضى حال يترتب عليه الغرض كما في شرح المفتاح الشريفي  
( قول المحشي ) مطلقاً أي في كل حال ومن كل شخص

فان الصبر مفتاح الفرج ومع كل عسر يسراً ولكل بداية نهاية هذا هو المفهوم من دلائل الإعجاز وعلى هذا فالسين في ساطب لجرد التأكيد على ما ذكره صاحب الكشف في قوله تعالى سنكتب ما قالوا وغير ذلك (قيل) فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر (ومن كثرة التكرار) وهو ذكر الشيء مرة بعد أخرى وكثرته أن يكون ذلك فوق الواحد (وتتابع الاضافات) فكثرة التكرار (كقوله) أي أبي الطيب، وتسمدني في غمرة بعد غمرة، الغمر ما يغمرك من الماء والمراد الشدة (سبوح) فمول بمعنى فاعل من السبوح وهو شدة عدو الفرس يستوى فيه المذكر والمؤنث وأراد بها فرساً حسنة الجرى لا تتعب راكبها كأنها تجري في الماء (لها) صفة سبوح (منها) حال من شواهد (و) (عليها) متعلق بها (وشواهد) فاعل الظرف اعني لها لاعتقاده على الموصوف والضمائر كلها لسبوح يعني ان لها من نفسها علامات شاهدة على نجاحها (و) تتابع الاضافات مثل (قوله) أي ابن بابك، حمامة جرعاً حومة الجندل اسجى، فقيه اضافة حمامة الى جرعاً

حيث جعل عادة الزمان والاخوان ذلك وجعل سكب الدموع مطلوباً، يداوم عليه ليظن الدهر الخ، ومن أين هذا كذا نقل عنه (قوله وهو ذكر الشيء الخ) لأن الكر الرجوع والتكرار الارجاع فهو يحصل بذكر الشيء ثانياً وبذكره ثالثاً نحصل الكثرة المقابلة للوحدة ففي البيت كثرة التكرار بلاشبهة (قوله الشدة) بذكر الملزوم وارادة اللازم (قوله وأراد بها الخ) يريد ان السبح في الأصل العوم في القاموس سبج كنع سبجاً وسباحة عام استعمل في قولهم فرس سبوح سابع، بمعنى شدة العدو، وانبساطاً فيه فالمراد هنا، هو المعنى الثاني لكنه روعي فيه المعنى الاول لأن مقام المدح يقتضى ذلك ولأن الاسعاد، لا يتحقق بدونه، فالمراد حسن الجرى في العدو على ما في شمس العلوم فرس سابع تعدو به اليدين كأنها تجري في الماء.

(قول المحشي) يداوم عليه الخ أى بأداة الحصر لأنه انما يصح التعليل اذا كان كذلك (قول المحشي) ومن أين هذا بل قد تكون العلة أمراً آخر على انه لو سلم ذلك فالدهر والاخوان انما يأتیان بنقيض المطلوب في الواقع لا ما يظهر المراد انه مطلوب وليس كذلك إلا أن يقال انه من نظرات الشعراء المبنية على التخييل بل هو كذلك كما يفيد ما كتبه السيد هنا

(قول الشارح) واحتمل لأجلها حزناً عطف علة على معلول لأن توطين النفس باحتمال الحزن

(قول المحشي) بمعنى شدة العدو متعلق باستعمل

(قول المحشي) وانبساطاً فيه بأن يكون العدو بعد اليدين بلا ارتجاج

(قول المحشي) المعنى الثاني هو شدة العدو والمعنى الاول العوم في الماء كما استفيد من قول الشارح حسنة الجري الى آخره

(قول المحشي) لا يتحقق بدونه لأنه اذا لم يكن مع شدة العدو سلاسة كالسبح في الماء ربما هلك الراكب

(قول المحشي) فالمراد حسن الجري أي المراد بقول الشارح حسن الجري انه حسن الجري في العدو أي العدو

الشديد فاندفع قول الفنري المفهوم من كلام الشارح ان المراد بالسبح هنا حسن الجري لا شدة العدو والجري هو الهيئة التي يكون عليها العدو كمد اليدين كما يؤخذ مما بعده وفسره بعضهم بالحركة وهو قريب مما قبله

وهي أرض ذات رمل مستوية لا تثبت شيئاً تأنيث الا جرع قصرها للضرورة وإضافة جرعا الى حومة وهي معظم الشيء ، وإضافة حومة الى الجندل وهو أرض ذات حجارة ، والسجع هدير الحمام ونحوه وتماه ، فانت برأى من سعاد ومسمع ، أي بحيث تراكسعاد وتسمع صوتك يقال فلان برأى منى ومسمع أي بحيث أراه وأسمع قوله كذا في الصحاح ( وفيه نثر ) لان كلاما من كثرة التكرار وتتابع الإضافات ان نقل اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر والا فلا يخل بالفصاحة كيف وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم الكريم ابن الكريم

وهذه الرعاية كناية عن المعنى الإضافي في أبي لهب حال العمية والظاهر حسنة الجري لتحمله ضمير الفرس المؤنث السماعي ووجه التذكير ، تأويله بالخيل ( قوله وهو أرض الخ ) في الصحاح الجندل الحجارة والجندل بفتح النون ، وكسر الدال الموضع ذو الحجارة فما ذكره الشارح رحمه الله لا يوافق إلا أن يتكلف بأنه بيان المراد على التجوز بذكر الحال وإرادة المحل أو يقرأ بكسر الدال وتسكين النون لضرورة الشعر وما قال القائل الاسفرايني من أن الجندل بالفتح وكسر الدال وبضم الجيم وفتح النون وكسر الدال الموضع الذي يجتمع فيه الحجارة فيجب أن يجعل الجندل مكسور الدال لا مفتوحه وان اشتهر تصحيحه فقاط نشأ من تصريف عبارة القاموس حيث وقع فيه جندل كجعفر ما يقوله الرجل من الحجارة ويكسر الدال ، وكعابط الموضع الذي يجتمع فيه الحجارة فقرأ ذلك القائل بكسر ، صيغة المضارع بالباء الجارة وعطف كعابط عليه ، وجعل تفسيرها الموضع الذي يجتمع فيه الحجارة ( قوله كذا في الصحاح ) إشارة الى ان ما ذكره الزوزني ، من ان المعنى أنت بحيث ترين سعاد وتسمعين صوتها خلاف استعمال اللغة وفي المختصر انه غير صحيح عقلا ووجهه انه اذا كانت الحماة تسمع صوت سعاد كان الواجب عليها السكوت لا السجع فانه يغفل بالسمع اللهم إلا أن يجعل السجع مجازاً عن النشاط مع خفاء القرينة عليه ولا يمكن جملة كناية ، لامتناع الاستعمال في المعنى الحقيقي ( قوله لان كلاما من كثرة التكرار الخ ) الفرق بين هذا الوجه

( قول المحشي ) وهذه الرعاية كناية عن المعنى الإضافي الخ أي فهو من مستبعات التراكيب لا مستعمل فيه اللفظ وهذا هو المشار اليه بقوله كأنها تجري في الماء فاندفع قول السمرقندي وغيره انه إشارة الى التجوز باطلاقة على الفرس بطريق الاستعارة التبعية تشبها سيرها في البر بالسباحة ثم اشتقاق سبوح لها

( قول المحشي ) تأويله بالخيل في الغنيمي ان الخيل اسم جنس افرادي يقع على الذكر والمؤنث والقليل والكثير

( قول المحشي ) ويكسر الدال أي لغة في الجندل

( قول المحشي ) وكعابط عطف على كجعفر

( قول المحشي ) صيغة المضارع أي التي هي صيغة المضارع

( قول المحشي ) وجعل تفسيرها الموضع أي مع انه تفسير لما كعابط فقط واعلم انه لا يصح أن يكون مراد الاسفرايني بالفتح فتح الجيم أي مع سكوت النون للضرورة لأنه ذكره بعد ذلك ولم يرصه

( قول المحشي ) من ان المعنى أي الغنوى لا الكثافي بأن كنى عن كونها بحيث ترى سعاد وتسمعها بكونها بحيث

تراها سعاد وتسمعها إذ لا يصح رده بما بعد إلا أن يكون معنى الاستدلال ان عدم سماعه كذلك في لغة العرب يبعده

( قول المحشي ) لامتناع الاستعمال في المعنى الحقيقي أي لنصب المتكلم القرينة المانعة عن ارادته والحاصل ان الكناية

ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحاق بن ابراهيم قال الشيخ عبد القاهر قال الصاحب اياك  
والاضافات المتداخلة فانها لا تحسن وذكر انها تستعمل في الهجاء كقوله

يا علي بن حمزة بن عماره أنت والله ثلجة في خياره

ثم قال لا شك في ثقل ذلك في الأكثر لكنه اذا سلم من الاستكراه ملح ولطف كقوله

فظلت تدبر الكاس ايدي جاء ذر عتاق دنانير الوجوه سلاح

ومنه الاطراد المذكور في علم البديع كقوله بعيتية بن الحارث بن شهاب

والوجه الذي ذكره في بيان قوله وفيه نظر بقوله الاول انها ان أدت الى الثقل فقد دخلت تحت التنافر وإلا فلا تخل  
بالفصاحة ان الشرطية الثانية في ذلك الوجه مجرد دعوى غير مؤيد بخلافها في هذا الوجه ، فانه مؤيد بالوقوع في الحديث  
وبقول الشيخ عبد القاهر فلذا اختلفا رداً وقبولاً ( قوله قال الشيخ عبد القاهر الخ ) هذا القول توطئة للقول الثاني المورد  
لتأيد النظر ، وفيه اشارة الى مأخذ من شرط الخلو من نتائج الاضافات ( قوله قال الصاحب ) أي أبو اناسم اسماعيل  
ابن عباد الملقب بانصاحب استاذ الشيخ عبد القاهر ( قوله المتداخلة ) بعضها في حيز بعض ، متواصلة كانت أو متفصلة  
( قوله تستعمل في الهجاء ) إذ المتصور منه الذم فايراد الالفاظ القبيحة ادخل فيه لأنه يحصل الذم لفظاً ومعنى ( قوله في  
خياره ) روى بالخاء المعجمة المكسورة والياء المثناة من تحت ومعناها القثاء والكلام على القلب أي خياره في ثلجة وروى بالخاء  
المعجمة المفتوحة والباء الموحدة ومعناه الارض الرخوة والمتصور على التقديرين ذم علي بن حمزة بعدم النفع ( قوله من  
الاستكراه ) أي استكراه الذوق السليم ، بأن لا يكون مؤدياً الى الثقل ( قوله ومنه الاطراد ) وهو أن يوتي بأسماء المدوح

من حيث انها كناية مستعملة في المعنيين بأن يكون أحدهما وسيلة ليشغل به الى الآخر وحينئذ يلزم أن لا توجد قرينة  
مانعة عن ارادة المعنى الاصلي كما سيأتي ذلك له في بحث الكناية وما معنا ليس كذلك لقيام القرينة على عدم ارادته لانها  
اذا كانت تسمع صوت سعاد فاللائق طالب السكوت وبهذا اندفع ما يتوهم من ان امتناع ارادة الحقيقي لخصوصية الحل  
لا يضر كما في قوله تعالى بل يدها مبسوطتان

( قول المحشي ) فانه مؤيد الخ أي فيعلم بالوقوع في الكلام الفصيح انه لا جهة لاخلالهما إلا ثقل اللفظ بسببهما فان  
وجد أخلا وكان محترراً عنهما بالتنافر وإلا فلا بخلاف ما مر كما تقدم بيانه

( قول المحشي ) وفيه اشارة الخ أي في القول الاول

( قول الشارح ) المتداخلة أي المجتمعة

( قول المحشي ) متواصلة كانت كمثل المتن أو متفصلة كالحديث لأن لفظ ابن فيه صفة لا مضاف اليه وانما كانت

المتفصلة متداخلة لان الفاصل المضاف من تعلقات الاول والبيت مثل الحديث

( قول المحشي ) بأن لا يكون مؤدياً الى الثقل فليس المراد بالاستكراه الكراهة في السمع وإلا ورد هنا ما ورد على

الوجه الذي ذكره في بيان قوله وفيه نظر فتدبر

( قول الشارح ) عتاق دنانير الخ العتاق الكرام واصافته لما بعد اضافة لفظية أي كرام الوجوه الشبيهة بالدنانير

وما أورده المصنف في الايضاح من كلام الشيخ مشعر بأنه جعل تتابع الاضافات أعم من أن تكون مرتبة لا يقع بين المضافين شيء غير مضاف كما في البيت أو غير مرتبة كما في الحديث وأنه أورد الحديث مثالا لكثرة التكرار وتتابع الاضافات جميعاً وأنه أراد بتتابع الاضافات ما فوق الواحد لا يقال ان من اشترط ذلك أراد بتتابع الاضافات المترتبة وكثرة التكرار بالنسبة الى امر واحد كما في البيتين والحديث سالم عن هذا لانا نقول هما أيضاً ان أوجبا ثقباً أو بشاعة فذلك والا فلا جهة لا خلاصاً لها بالفصاحة كيف وقد وقع في التنزيل كقوله تعالى مثل دأب قوم نوح، وقوله تعالى، ذكر رحمت ربك عبده، وقوله تعالى، ونفس وما سواها فألهمها فجورها وتقواها، (و) الفصاحة (في المتكلمة) ونفى قسم من مقولة الكيف ورسم القدماء الكيف بانها هيئة قارة لا تقتضي فسممة ولا نسبة لذاته

قال  
ث

وغیره علی ترتیب الولادة من غير تكلف في السبك (قوله وما أورده المصنف رحمه الله الخ) تهديد للاعتراض الآتي أي ما أورده المصنف رحمه الله من كلام الشيخ وهو المذكور سابقاً بقوله قال الشيخ الى قوله ومنه الاطراد . من حيث انه أورده مشعر بأن المصنف رحمه الله جعل الخ وكذا الضمائر في المعطوفين الآتين راجع الى المصنف رحمه الله ووجه الاشعار ان المصنف رحمه الله أورد الكلام المنقول من الشيخ مستشهداً لوجه النظر في قوله يا علي بن حمزة بن عماره اضافان غير مترتبتين فيعلم انه أراد بتتابع الاضافات ما فوق الواحد أعم من أن يكون بينهما فصل أولاً ولا شك ان التابع بهذا المعنى متحقق في الحديث وكونه من قبيل التكرار ظاهر . فيكون مثلاً لها (قوله من اشترط ذلك) أي الخلو من كثرة التكرار وتتابع الاضافات (قوله كما في البيتين) المذكورين في المتن (قوله والحديث سالم عن هذا) فلا يصح التأيد به للشرطية الثانية (قوله هما أيضاً ان أوجبا الخ) يعني ان السؤال المذكور . كلام على السند الاخص فيجواب بوجود سند آخر للتأيد فيه كثرة التكرار بالنسبة الى شيء واحد وتتابع الاضافات المترتبة (قوله متقارباً المفهوم إلا أن الخ) هذه

رد  
يل  
بالة  
في  
لها  
من  
بح  
بنة  
نهما  
تل

(قول المحشي) وغيره أي غير المدح كاسماء أبائه في البيت  
(قول المحشي) من حيث انه أورده متعلق بمشعر وقوله وان عطف على ان الاولى أي فلما أورده مستشهداً به علم انه جعل تتابع الاضافة حينئذ أعم ويحتمل ان واو وان الثانية للعال  
(قول الشارح) وأنه أورد الحديث مثالا لكثرة التكرار وتتابع الاضافات المقصود هو تتابع الاضافات لانه الذي أشعر به إيراد المصنف كلام الشيخ أما كثرة التكرار فلا إذ ليس في كلام الشيخ ذلك حتى يكون إرادته مشعراً فتدبر  
(قول المحشي) فيكون مثلاً لها حينئذ يرد الاعتراض  
(قول الشارح) من مقولة الكيف المتقولة ما يقال على ما تحت في جواب ما هو قول الجنس وتحت أجناس  
(قول الشارح) ورسم القدماء الكيف عبر بالرسم لأنه لا يحد أصلاً لا تاماً ولا ناقصاً لوجوب ذكر الجنس فيهما ولا جنس له لأنه من الأجناس العالية ولو كان تحت غيره لم يكن منها وهو رسم أيضاً ناقص إذ لا فصل للأجناس العالية لان التركيب من الامرين المتساويين ليكون كل منهما فصلاً مجرد احتمال عقلي لا يعرف تحققه  
(قول المحشي) كلام على السند الاخص والكلام على السند لا يفيد إلا اذا كان مساوياً للتع والحديث أخص

ن  
ت  
لي

والهيئة والعرض متقاربا بالمفهوم الا أن العرض يقال باعتبار عروضة الهيئة باعتبار حصوله والمراد بالقارة الثابتة في المحل نخرج بالقييد الاول الحركة والزمان والفعل والانفعال وبالثاني الكم وبالثالث باقي الاعراض النسبية وقولهم لذاته ليدخل فيه الكيفيات المتقضية للقسمة او النسبة بواسطة اقتضاء عملها ذلك

العبارة متعارفة في محاورات العلماء وتوجيهه ان كلمة الاستثناء من مقدر تقديره لا فرق بينهما إلا بهذا الاعتبار . وليست استدراكية على ما وهم ( قوله باعتبار عروضة ) أي حصوله في شيء آخر ، والهيئة باعتبار حصوله في نفسه ( قوله الثابتة في المحل ) ، فيه انه يخرج الاصوات ، لانها إما آنية أو زمانية ( قوله لتدخل الخ ) بناء على ان القيد في حيز النبي . يفيد العموم ( قوله الكيفيات المتقضية للقسمة ) وهي الكيفيات ، المختصة بالكميات أو النسبة وهي الكيفيات العارضة للاعراض النسبية ( قوله بواسطة اقتضاء عملها ) ، أي معروضها يعني اقتضاءها للقسمة والنسبة

من المنع لان قوله وإلا فلا يخل حاصله منع كأنه قيل لا نسلم ان كثرة التكرار وتتابع الاضافات يخل وهذا صادق بما في الحديث وغيره فيكون ما في الحديث أخص فلا يتم دفعه وقول الشارح لأننا نقول الخ عدول الى سند آخر ( قول الشارح ) والهيئة والعرض متقاربا بالمفهوم أي هذان اللفظان متقارب ما يفهم منهما ( قول الشارح ) يقال باعتبار عروضة ولذا عرفوه بأنه ماهية اذا وجدت في الخارج كانت في موضوع ( قول المحشي ) وليست استدراكية على ما وهم لان ما بعد إلا لا يرفع شيئاً مما قبلها بل يحققه ( قول المحشي ) باعتبار حصوله في نفسه أي لا في موضوع وان كان حاصله فيه لكونه عرضاً ومعنى اعتبار حصوله في نفسه اعتبار وجوده وتحقيقه في ذاته

( قول المحشي ) فيه انه يخرج الاصوات أورده كذلك الشارح في شرح المقاصد فكان الاولى أن يضمه لما نقل عن الشارح هنا في وجه الاحسنية ولا يقال ان هذا الوجه يقتضي الفساد لان مذهب الافديمين جواز التعريف بالاخص ( قول المحشي ) لانها إما آنية كالصوت المتكيف بالحروف الصوامت وهي ما لا يمكن تمديدتها كالطاء الساكنة أو زمانية كالصوت المتكيف بالحروف غير الصوامت وهي ما يمكن تمديدتها كالفاء الساكنة

( قول المحشي ) يفيد العموم أي بناء على ما هو الشائع من توجيه النبي الى القيد سواء كان المقيد باقياً أولاً ( قول المحشي ) المختصة بالكميات أي التي لا تعرض للشيء إلا بواسطة الكمية كالثلث والتربيع والاستقامة والانحناء في الكميات المتصلة والزوجية والفردية في المنفصلة

( قول المحشي ) العارضة للاعراض النسبية كالسرعة والبطء العارضين للحركة التي هي قسم من الكون الذي هو من الاعراض النسبية وما قيل تمثيلاً لذلك كالعلم المتعلق بالابوة فوهم لان العلم لم يعرض للاضافة وانما عرض للعلم المتعلق بهاتدبر ( قول المحشي ) أي معروضها في شرح المواقف ان الكيفيات المختصة بالكميات عارضة أولاً وبالذات لكم ضرورة ان مناط عريضها هو الكمية بتبعيته لغيره فالجسم لا يتصف بهذه العوارض إلا باعتبار ما آتية من هذه الكميات وهو مبني على مذهب الحكماء من قيام العرض بالعرض بمعنى اختصاص الشيء بالشيء بحيث يصير نعتاً له وهو ممنوعاً به ويطلقون على الاول الحال والثاني المحل فالكم من قسم الواسطة في العروض وهو ما يكون شيئاً عارضاً للشيء ذاتاً وحقيقة ثم بواسطته يعرض لأمر آخر بنوع من العلاقة مجازاً كالحركة اللاحقة لجالس السفينة بواسطتها لا من قسم الواسطة في الثبوت بأن



والاحسن ما ذكره المتأخرون وهو انه عرض لا يتوقف تصوره على تصور غيره ولا يقتضي القسمة  
واللا قسمة في محله اقتضاء اولياء ثم الكيفية

بتبعية محلها لا لذاتها فاقضاءها هو اقتضاء المحل ، فما قيل انه لا اقتضاء لها بل قبول للقسمة والنسبة وهم ( قول  
والاحسن الخ ) وجه الحسن ما في انظر الهيئة والقارة من الخفاء ، وان النقطة والوحدة ، وارتدان على تعريف القدماء وان  
الحركة . ان جعلت من الكيفيات فلا وجه لاجراجها وان جعلت من الاين فقد خرجت بقوله لا تقتضي نسبة وان جعلت  
من الكم فهو خارج بقوله لا تقتضي قسمة وكذا الفعل والاشغال خارجان بقوله لا يقتضي نسبة وأيضاً يخرج الزمان بقوله  
لا تقتضي قسمة لأنه نوع من الكم كذا يقل عنه رحمه الله تعالى والخفاء في الهيئة والقارة بالنسبة الى لفظ العرض ،

يكون اتصاف الواسطة بتلك الصفة سبباً لاتصاف ذي الواسطة فتكون الصفة قائمة بهما حقيقة ولها وجودان باعتبار القيام  
بهما قالوا الكيفيات العارضة لكم انما تنفرد للمادة في الوجود دون التصور

( قول المحشي ) بتبعية محلها يعني ان هناك اقتضاء واحداً هو صفة للمحل بالذات وينسب اليها بالتبع باعتبار ان لها  
نوع علاقة بالمتقضي بالذات كالوصف بحال المتعلق لا ان هناك اقتضاء واحداً بالشخص يقوم بهما ولا ان هناك اقتضائين  
أحدهما بسبب الآخر فتدبر قاله المحشي في حواشي المواقف قال انهم غلطوا فيه كثيراً وقوله لا ان هناك اقتضاء واحداً  
بالشخص الخ لئلا يلزم قيام الواحد بالشخص بمحايين متغايرين ذاتاً وهو باطل

( قول المحشي ) فما قيل انه لا اقتضاء لما بل قبول الخ الحكم عليه بالوهم من جهة ان القائل فهم ان لها اقتضاء غير  
اقتضاء المحل حصل بواسطته فقال انها لا اقتضاء لها فردة المحشي بأنها لا تثبت لها في ذاتها اقتضاء بل الاقتضاء لمحلها وصفت  
به تبعاً كما نقلناه عنه قبل وحاصل التعريف حينئذ ان الكيف هو ما لا يقتضي قسمة ولا نسبة أصلاً ويكون اقتضاءها لها  
هو اقتضاء المحل فتدبر

( قول المحشي ) وان النقطة هي عند الحكماء عرض قائم بالخط الذي هو عرض قائم بالسطح بناء على تجويزهم قيام العرض  
بالعرض والوحدة كون الشيء بحيث لا ينقسم الى أمور مشاركة في الماهية فان قلت الخط طرف السطح الذي هو طرف  
الجسم فلا بد أن يكون مقابلها من الجسم غير منقسم فيثبت الجوهر المفرد قلت قالوا عن ذلك ان النقطة عرض غير  
سار في محله فلا يلزم من اتقسام محلها اتقسامها بل الاطراف كلها اعراض لكن الخط سار في محله في جهة واحدة فينقسم  
في هذه الجهة فقط والسطح سار في جهتين فينقسم فيهما فقط والنقطة لا سريان لها لانها انما تحل في الخط من حيث انها  
نهاية له لا سارية فيه والحق انه ضعيف واعلم ان قيام النقطة بالخط لا يمنع قيامها بالجسم لانه بواسطه الخط أو السطح  
( قول المحشي ) وارتدان على تعريف القدماء فهو غير مانع

( قول المحشي ) ان جعلت من الكيفيات الخ اختلفوا فيها هل هي مقولة برأسها والمحمود في العشر المذكورة هو  
الاجناس العالية وليست منها أو داخله في احدى المقولات وهل هي من مقولة الانفعال أو الاضافة أو الكيف أو انها من  
مقولة ما وقعت فيه كذا في المحشي على المواقف وفي شرح المقاصد الجمهور على ان الحركة في الأين من مقولة الأين وقيل  
من مولة ان يفعل وأما الحركة في الكيف والكم والوضع فظاهر انها ليست من الكيف أو الكم أو الوضع فتعين كونها من  
أن يفعل إلا أنه يشكل بأن الحركة الموجودة ربما يدعى كونها محسوسة وان يفعل اعتبارية ومن هنا ذهب البعض الى

لا ان فيه خفاء في نفسه وورود الوحدة والنقطة ، على تقدير كونهما موجودتين كما هو المشهور ، وعدم دخولهما في الكيف ، بناء على انهما ليستا داخليتين في شيء من اقسامه الاربعة واخراج الحركة بناء ، على تقدير عدم دخولها في شيء من المقولات كما هو مذهب البعض وخروج الفعل والانفعال والزمان بقيد مذکور بعد ، لا ينافي خروجها بقيد مقدم وانما المستحيل اخراج المخرج نعم .

ان الحركة ليست من المقولات اه فكان الاولى تتميم الاحتمالات الخارجة هي عليها والاین حصول الشيء في المكان والمتى حصوله في الزمان وقيل فيهما انه هيئة مترتبة على ذلك لكن في ثبوت أمر وراء الحصول تردد والوضع هيئة حاصلة للشيء . بسبب نسبة أجزائه بعضها الى بعض وإلى الامور الخارجة عنه كالقيام والقعود والاضافة هي النسبة المعقولة بالقياس الى أخرى تمثل تلك الأخرى بالقياس اليها وسموها النسبة المتكررة لوقوعها بازاء نسبة أخرى بحيث لا تعقل احدهما إلا مع الأخرى كالأبوة العارضة للاب بالقياس الى البنوة والملك هيئة تعرض للشيء بسبب ما يحيط به وينتقل بانتقاله كالتمصص والتعمم وان يفعل هيئة تعرض للشيء . حال تأثيره كالسخن ما دام يسخن وان يفعل حالة تعرض للشيء . حال تأثره عن غيره كالسخن ما دام يتسخن قال في شرح المقاصد ان يفعل هو أن ينتقل الفاعل باتصال الفعل على النسب التي له الى أجزاء ما يحدثه في المنفعل حين ما يفعل فالسخن حين ما يسخن له نسبة الى جزء جزء . من الحرارة التي تحدث فيما يتسخن ينتقل من نسبة الى جزء من الحرارة الى نسبة الى جزء آخر على الاتصال وأنواعه على عدد أنواع ان ينتقل فان كل تغير وحركة يقابله تغير وتحريك قال ابن سينا انما أثروا لفظ أن يفعل وان يفعل على الفعل والانفعال لانهما قد يقالان للحاصل بعد انقطاع الحركة وأما المقولة ما كان توجهاً الى غاية من وضع أو كيف أو غير ذلك غير مستقر من حيث هو كذلك ولفظ أن يفعل وان يفعل مخصص بذلك فلم أعلم أنهما حالتان متجددتان غير قاربتين فلذا أخرجهما أولاً بقارة

( قول المحشي ) لا ان فيه خفاء في نفسه فلا يكون مغلاً بل تركه أحسن فقط

( قول المحشي ) على تقدير كونهما موجودين أما على تقدير كونهما أمرين اعتبار بين فلا يردان لانهما ليسا عرضيين لان العرض قسم الموجود والهيئة قسم منه قال المحشي في حاشية المواقف مذهب المحققين من الحكماء ان الوحدة عدمية وكذا العدد وعده من الكم باعتبار تنزيله منزلة الموجود لكون مبدأ انتزاعه موجوداً كما قالوا بوجود الحركة بمعنى القطع والزمان بمعنى الامتداد لوجود مبدئيهما

( قول المحشي ) وعدم دخولهما في الكيف عطف على تقدير أما على تقدير دخولهما فيه كما صرح به في المباحث المشرقية فالتعريف جامع ولا يصح أن يزداد فيه واللاقسمة

( قول المحشي ) بناء على انهما ليستا داخليتين في شيء الخ أي وهذا البناء غير تام لانه على تقدير تمام عدم الدخول فيها انما يظل انحصاره في الاقسام الاربعة لا دخولها في الكيف

( قول المحشي ) من اقسامه الاربعة هي الكيفيات المعسوسة والفسانية والمختصة بالكليات والاستعدادية أي التهيؤ لقبول أثر ما بسهولة وحقيقتها وهن طبعي كاللاين

( قول المحشي ) على تقدير عدم دخولها الخ فلا يصح قوله فلا وجه لاجراجها وان جعلت الخ

( قول المحشي ) لا ينافي اخراجها بقيد متقدم لاختلاف جهة الاخراج انما الحال اخراج المخرج بأن يكون اخراجها

الاكتفاء بالاخير أولى ، وبهذا اتضح ان ما ذكره وجه الاحسنية لا وجه الحسن ( قوله لا يتوقف تصور الخ ) احتراز عن الاعراض النسبية فان تصورها ، يتوقف على تصور الغير والمراد بالغير الأمر الخارج لانه المتبادر الى الذهن لا لأن الجزء ليس عين الكل ولا غيره إذ هو اصطلاح بعض قدماء المتكلمين والتعريف للحكماء المتأخرين ومعنى التوقف انه لا يمكن التصور بدون أصل ، فلا ترد الكيفية المركبة لان تصورها يتوقف على تصور أجزائها لا على أمر خارج . وكذا الكيفية المكتسبة بالحد والرسم إذ لا توقف فيها ، بمعنى عدم امكان التصور بدونها ، لامكان حصولها بالبدئية لكن يرد عليه ان هذا انما يتم ، فيما سوى الاضافة على تقدير أن تكون النسبة .

من الجملة التي خرج منها لامتناع تحصيل الحاصل  
( قول المحشي ) إلا ان الاكتفاء بالاخير أولى لان المقصود الاخراج بأي وجه لا تعدده وانما خص الاخير لانه يخرج به مع هذه الثلاثة باقي الاعراض النسبية بخلاف المتقدم

( قول المحشي ) وبهذا اتضح الخ رد على القاري  
( قول المحشي ) يتوقف على تصور الغير أي فلا بد من تقدم تصور ذلك الغير أي المنسوب والمنسوب اليه لانه علة لتصورها بخلاف الكيفيات فانها قد يستلزم تصورها تصور غيرها كالادراك والعلم والقدرة والشهوة والغضب ونظائرهما فانها لا لتصور بدون متعلقاتها أعني المدرك والمعلوم مثلاً لكن ليس تصوراتها متوقفة على تصورات المتعلقات معلولة لها وانما هو استلزام واستعقاب بمعنى ان تصورهم يستلزم تصور متعلق له فاننا نقول العالم أولاً ثم نقول متعلقه فالمتعلق فيها التوقف الذي يقتضي التقدم لا الاستلزام

( قول المحشي ) لا لان عطف على لانه  
( قول المحشي ) فلا ترد الكيفية المركبة من الخلوة والحوضة وهذا تفريع على قوله والمراد بالغير الخ  
( قول المحشي ) وكذا الكيفية الخ مفرع على قوله ومعنى التوقف والكيفية النظرية كالياس المتوقف على تعريفه وهو لون مفرق للبصر وانما لم يكتف بالجواب الاول في دفع الكيفية النظرية بناء على ان التعريف عين المعرف لا فرق بينهما الا بالاجمال والتفصيل فالتوقف انما هو على تصور الاجزاء لان التباين بين الحد والمحدود بوجه ما ضروري والا لما كان مرآة للمحدود ولان الكيفية المكتسبة بالحد قد تكون بسيطة والحد ذو أجزاء قال الشيخ في التعليقات الحد له أجزاء والمحدود قد لا يكون له أجزاء وذلك اذا كان بسيطاً كالسواد حينئذ يختص العقل شيئاً يقوم تمام الجنس شيئاً يقوم مقام الفصل كاللون وقابض البصر فالاجزاء الحدية فرضية محضة والحد أيضاً فرض محض وقال الفارابي في تسمياته أيضاً البسائط لا فصل لها فلا فصل للون ولا غيره من البسائط وانما الفصل للمركبات

( قول المحشي ) بمعنى عدم امكان التصور بدونها وان كان هناك توقف بمعنى الترتب والحصول بهما  
( قول المحشي ) لامكان حصولهما بالبداية أي وبرسوم أخرى

( قول المحشي ) فيما سوى الاضافة انما هي خروجها عنه تام لانها محض النسبة وتصورها موقوف على تصور الطرفين هذا حالها بالنسبة لطرفيها أما بالنسبة للاضافة الاخرى كالبنوة فهي معقولة بالقياس اليها لكن لا بمعنى وجوب تقدمها عليها والالزام الدور لان كلا منهما معقول بالقياس الى آخر بل بمعنى أن يكون المعقول المحتاج الي تعقل الغير لا يقرر في الذهن

جزءاً من مفهومها وهو ممنوع قائمها في المشهور مقولات معروضة للنسبة، وتصور المعروض لا يتوقف على تصور المعارض قبل  
المعرض مأخوذ في تعريف الكيف وتصوره موقوف على تصور الغير إذ هو الموجود في موضوع وأجيب بأن الموقوف، مفهوم  
العرض والكيف. ما صدق عليه العرض وانما يلزم من توقفه توقفه. لو كان ذاتياً وقوله لا يقتضي القسمة أراد قبول القسمة الوهمية

ولا في الخارج الا لأجل وجود ذلك الغير بازائه بأن يكون معقولا معه والمراد فيما نحن فيه المعنى الاول كما ان المراد  
بالنسبة في التعريف الاول الاضافة الاخرى اذ هي المقنضة في الاضافة فليتلأ وفي شرح ملازاده على الهداية أن الاضافة  
حالة حاصلة بسبب النسبة كالابوة والبنوة فان تولد حيوان من نطفة حيوان آخر من نوعه نسبة بينهما بواسطة يعرض  
لاحدهما حالة نسبية هي الابوة وللآخر أخرى هي البنوة لكن الذي في المواقف وشرحه والمقاصد وشرحه وحاشية المحشي  
على المواقف الجزم بأن الاضافة نفس النسبة

(قول المحشي) جزءاً من مفهومها وهو ممنوع لانها الخ في شرح المقاصد انهم لا يعنون بالنسب ما تدخل النسبة  
في مفهومها سوى الاضافة والا لكانت النسبة جنساً لاقسامها السبعة أي لان المميزات حيثيات وعوارض تختلف باختلاف  
الاضافات والاعتبارات لا فصول اذ الاجناس العالية لا فصل لها وحينئذ لا تكون النسب مقولات متعددة على غير المشهور  
(قول المحشي) مقولات معروضة للنسبة يؤخذ ذلك من احتجاج ابن سينا على الحصر بأن العرض ان قبل القسمة  
لذاته فالكلم والا فان لم يقتض النسبة لذاته فالكيف وان اقتضاها فالنسبة اما الاجزاء بعضها الى بعض وهو الوضع أو المجموع  
الى امر خارج وهو ان كان عرضاً فاما كم غير قارفتي أو قار ينتقل بانتقاله فالملك أولاً فالأين واما نسبة فالمضاف واما  
كيف والنسبة اليه إما بأن يحصل منه غيره فان يفعل أو يحصل هو من غيره فان يفعل وان كان جوهرًا فهو لا يستحق  
النسبة له واليه إلا لعارض فيؤول الى النسبة الى العرض اذ وقال في موضع من شرح المقاصد الوضع هيئة نسبة بعض  
الاجزاء الى بعض ونسبة المجموع الى ما هو خارج اه ومثله يقال في الملك هيئة نسبة الجسم الى ما يحيط به وينتقل بانتقاله  
ولا فرق بين قول المحشي معروضة للنسبة وقول الشيخ انها مقنضة لتلك الاعراض لانها متى اقتضتها فقد عرضت لها

(قول المحشي) وتصور المعروض لا يتوقف على تصور المعارض أي لا يلزم تقدم تصور المعارض حتى يتصور وان  
استلزم تصور المعروض تصور المعارض فالمتوقف لا الاستلزام كذا يؤخذ من حواشي المحشي للمواقف وحينئذ فالعرض  
النسبي هو ما يكون معقولا بالقياس الى الغير أي لا يقرر معناه في الذهن إلا مع ملاحظة الغير لا ما يتوقف تصوره على  
تصور الغير كما في شرح المواقف

(قول المحشي) مفهوم العرض هو ما يعرض للموضوع

(قول المحشي) ما صدق عليه العرض أي صدقاً عرضياً

(قول المحشي) لو كان ذاتياً أي وليس كذلك وإلا لكان العرض جنساً لما تحته من المقولات والمفروض انها اجناس  
عالية في شرح المقاصد في الفرق بين الجوهر والعرض حيث كان الاول جنساً لما تحته دون الثاني ما نصه المعنى من الجوهر  
ذات الشيء وحقيقته فيكون ذاتياً بخلاف العرض فان معناه ما يعرض للموضوع وعروض الشيء للشيء انما يكون بعد تحقق  
حقيقته فلا يكون ذاتياً لما تحته من الافراد وان جاز أن يكون ذاتياً لما فيها من الحصاص كالملاشي لخصه المعارض للحيوانات  
(قول المحشي) أراد قبول القسمة لان الكم لا يقتضي نفس القسمة الفرضية اذ يجوز أن لا يفرضها المعارض

ليخرج الكم فانه يقتضي قبولها وقوله واللاقسة لتخرج الوحدة والنقطة لانهما، تقتضيان اللاقسة وقوله في محله ظرف مستقر حال من فاعل لا يقتضي والمعنى لا يقتضي القسة واللاقسة، حال كونه في محله وفائدة هذا القيد الاشارة الي أن عدم اقتضاء القسة واللاقسة ايس باعتبار التصور. كما هو حال التوقف بل باعتبار الوجود والالم يخرج الكم لعدم اقتضائه القسة واللاقسة في الذهن ضرورة أن تصوره، لا يستلزم تصور القسة واللاقسة وبهذا ظهر اندفاع ان قوله في محله، على هذا المعنى قيد لا طائل تحته وقوله اقتضاء، أولياً، أي ذاتياً. قيد لعدم اقتضاء اللاقسة صرح به في شرح الملخص قيد به ليدخل الكيف الذي يقتضي اللاقسة لكن لا لذاته كالمعالم بالبسيط الحقيق فانه يقتضي اللانقسام لكن لا لذاته، بل بسبب متعلقه وقيل انه قيد الاقتضاء، معالماً وفائدة في اقتضاء، القسة الاحتراز عن خروج الكيفيات المتقتضية للقسة ولا يتوهمها المتوهم وانما خص القسة بالوهية لان الكم لا يقتضي ولا يقبل القسة الفعلية اذ المتقضى والتقابل لا بد أن يبق مع المتقضى والمقبول وإلا لم يكن حين حصول القسة مقتضياً ولا قابلاً بل ممدداً فقط كذا في المحشي على المواقف وسواء في ذلك المتصل والمنفصل

(قول المحشي) ليخرج الوحدة والنقطة فليست من الكيف على هذا التعريف قيل وليست من العرض أيضاً لانهما عديمتان وقيل منه لكن ليست من الاجناس العالية وقيل من الكم قال في الشفا بعضهم يجمل المبدأ وذا المبدأ مقولة واحدة ويقول ان الوحدة من جملة الكم وان الواحد في المدد والمدد كم وكذا النقطة في الخط والخط كم لكن الحق انهما ليسا منه لان رسم الكمية لا يقال عليهما  
(قول المحشي) يقتضيان اللاقسة لبساطتهما

(قول المحشي) حال من فاعل يقتضي والمعنى الخ ظاهره ان هذه الفائدة في النقطة والوحدة أيضاً وهو في النقطة ظاهر لانها لا تقتضي اللاقسة في الذهن لانها لتصور بأنها طرف الخط ولا يلزم منه ملاحظة عدم الانقسام. وأما الوحدة فانها كون الشيء، بحيث لا ينقسم إلا أن يقال انها لتصور بما يساوي وجود الشيء، وقد يقال لا تعتبر هذه الفائدة فيهما وقيد بالحمل مراعاة للكم وان كانت الوحدة والنقطة تقتضيان اللاقسة في الذهن أيضاً وصنيع المحشي ينيل اليه فأنمل  
(قول المحشي) كما هو حال التوقف متعلق بالمنقضي يعني ان التوقف باعتبار التصور وعدم الاقتضاء باعتبار الوجود في المحل  
(قول المحشي) لا يستلزم تصور القسة واللاقسة لجواز أن يتصور بخاصة أخرى كقبول المساواة والزيادة والنقصان قال في حاشية المواقف انه يمكن تعقل كل واحدة من خواص الكم بدون الاخرى فانا نعقل الانقسام مع الغفلة عن اعتبار مساواة جز، لما هو أصغر منه وعدم مساواة المجموع لبعض وكذا نعقل المساواة والمناوئة مع الغفلة عن القسة وكذا نعقل وجودها فيه بالفعل أو القوة مع الغفلة عن الخاصتين المتقدمتين

(قول المحشي) على هذا المعنى أي كونه حالاً

(قول المحشي) أي ذاتياً في المواقف وشرحه اقتضاء، أولياً أي بالذات ومن غير واسطة فيفيد ان ما أدخله هذا القيد ما كان اقتضائه بالواسطة كما صرح به أيضاً في شرح المواقف بعد فهو اقتضاء آخر غير اقتضاء المحل حصل بواسطته  
(قول المحشي) قيد لعدم اقتضاء اللاقسة أي من حيث الاقتضاء. لا عدمه

(قول المحشي) بل بسبب متعلقه لانه لبساطته يقتضي اللاقسة والعالم مطابق له فيكون مقتضياً له بسبب تلك المطابقة

بسبب عروضه للكميات كالبياض القائم بالسطح أو بسبب عروض الكميات لها كالمعين المتعلقين بالمعومين فانهما يقتضيان القسمة لكن لا لذاتيهما بل بسبب الكميات العارضة أو المعروضة، وفيه انه لا اقتضاء ههنا وانما هو قبول القسمة بالتبعية، وأما ما قيل إن العلم الواحد أو المعين

اللازمة له اقتضاء ثانياً ومن العجائب ما وقع لبعضهم هنا حيث كتب على قوله لكن لا لذاته الخ فيه ان الكيف مطلقاً ما لم يقرن بكم يستلزم لذاته عدم قبول القسمة فان ما بالذات لا يزول بما بالغير

( قول المحشى ) بسبب عروضه للكميات أو للحال كالبياض القائم بالسطح أو النافذ في الجسم

( قول المحشى ) وفيه انه لا اقتضاء ههنا عبارته في حاشية شرح المواقف حيث قل واحترزنا بقولنا اقتضاء أولياً عن خروج العلم بمعومين فان العلم الاول يقتضي اللاقسمة لكن ليس اقتضاء أولياً بل بواسطة معلومه والعلم الثاني يقتضي القسمة كذلك نصها بل الكميات العارضة للكميات أو لحالها كالسواد القائم بالسطح أو الجسم أو المعروضة لها كلها خارجة بهذا التيد وفيه انه لا اقتضاء ههنا وانما هو قبول القسمة بالتبعية وأما مثل المتن أعني قوله والعلم المتعلق بالمعومين فلا اقتضاء ههنا لا بالادالة وهو ظاهر ولا بالتبعية إذ لا اقتضاء في المعومين للقسمة وان اتصفا بها بخلاف المعلوم البسيط فانه لبساطته يقتضي اللاقسمة والعلم مطابق له فيكون مقتضياً لها بالتبع اه وحاصله ان العلم بمعومين لم يتعلق بمقتضى للقسمة لان الذي يقتضيها هو الكم وهو لم يتعلق به بل بعروضه الذي قبل القسمة تبعاً لكم فيكون العلم أيضاً قابلاً لا مقتضياً بخلاف العلم بالبسيط فانه تعالى بمقتضى اللاقسمة والعلم عند الحكماء من مقولة الكيف ولذا عرفوه بالصورة الحاصلة في الذهن من الأمر الخارجي والصورة لا بد أن تطابق ذال الصورة فلاجل تلك المطابقة يكون العلم بالبسيط مقتضياً للقسمة اقتضاء ثانوياً وهذا هو الفرق بين العلم بالمعومين والعلم بالبسيط وأما الفرق بين الكميات العارضة لكم وبين العلم بالبسيط حيث كان اقتضاء تلك الكميات للقسمة هو اقتضاء المحل وهو الاقتضاء الأولي كما قرره سابقاً بخلاف العلم بالبسيط فان اقتضاءه لها اقتضاء ثانوي هو ان العلم بالبسيط لما كان صورة المعلوم لزم أن يكون بسيطاً وإلا لم يكن صورة له فليس اقتضاءه اقتضاء المحل ألا ترى ان علة اقتضاء المحل هي البساطة بخلاف علة اقتضاء العلم فانها كونه مطابقاً للبسيط وصورة له وصورية المعلوم من حقيقته بخلاف الكميات العارضة لكم فان الكم هو المفتضى لان تكون متكئة أما هي فليست صورة لكم حتى يثبت لها الاقتضاء الثاني التابع للاول وليس الحلول في الكم من حقيقتها وبهذا تعلم ان الحق سبحانه الله فرق بين قول الاقدمين لذاته وقول المتأخرين اقتضاء أولياً فان الاول يقابله الاقتضاء الثانوي بخلاف لا يقتضي لذته فان معناه انه يقتضي باقتضاء الغير لا باقتضاء آخر له وقد صرح بهذا الفرق في بحث المبصرات وبهذا ظهر انه لا تناقض بين حكمه فيما سبق على من قال ان الكميات العارضة للكميات لا اقتضاء لها وانما هو قبول للقسمة بالوهم وقوله هنا بأنها قابلة لا مقتضية لان الاعتراض عليه انما كان لاجل فهمه ان الشارح أثبت لها الاقتضاء الثاني كما سبقت الإشارة اليه وانه فرق بين المواضع الثلاثة فالعلم بالمعومين لا اقتضاء فيه أولياً وهو ظاهر ولا ثانوياً لما مر ولا يقال فيه أيضاً ان اقتضاءه اقتضاء المحل لان متعلقه لا اقتضاء له والعلم بالمعوم البسيط له الاقتضاء الثانوي لما مر أيضاً والكميات العارضة للكميات اقتضاءها اقتضاء المحل فليتأمل

( قول المحشى ) وأما ما قيل الخ القائل العصام وعبارته وقولهم اقتضاء أولياً للتلا يخرج العلم بمعلوم واحد فانه لعروض الوحدة له يقتضي اللاقسمة والعلم بالمعومين فانه لمتعلقه بالمتعدد يقتضي القسمة ولا يخفى انهما لا يقتضيان القسمة واللاقسمة

ان اختصت بذوات الانفس تسمى كيفية نفسانية وحينئذ ان كانت راسخة في موضوعها تسمى ملكة  
اولا تسمى حالا فالملكة كيفية راسخة في النفس فقوله ملكة ، اشعار بان الفصاحة من الهيئات الراسخة حتى  
لو عبر عن المقصود بلفظ فصيح من غير رسوخ ذلك فيه لا يسمى فصيحاً في الاصطلاح وقوله ( يقتدر  
بها على التعبير عن المقصود ) دون يعبر ، اشعار بأنه يسمى فصيحاً في حالي النطق وعدمه اي سواء كان ممن  
ينطق بمقصوده بلفظ فصيح في زمان من الازمنة اولا ينطق به قط ولكن له ملكة الاقتدار ولو قيل يعبر ،

لا يقتضيان التسمية واللاقسة في محلها اعني الذهن فع قوله في محله لا حاجة الى قوله اولاً فانما يرد لو كان قوله في  
محله متعلقاً بالتسمية واللاقسة ويكون المعنى لا يقتضي انقسام محله ولا عدم انقسامه وهو فاسد، والا لم تخرج النقطة مع أنه  
جعل وجه الاحسية ( قوله ان اختصت بذوات الانفس ) أي اختصت من بين الاجسام العنصرية بذوات الانفس مطلقاً  
ان قلنا بوجود الصحة والمرض في النبات أو الانفس الحيوانية ان قلنا بعد معناها فيه ( قوله اشعار بأن الخ ) لم يقل احتراز  
عن الفصاحة الغير الراسخة لعدم الدخول في شيء سابق على قوله ملكة ولأنه لو ترك لفظ ملكة لحصل الاحتراز عنها  
بقوله عن المقصود المعروف بلام الاستغراق اذ صاحب الفصاحة الغير الراسخة لا يقتدر على التعبير عن كل مقصود بلفظ  
فصيح ( قوله اشعار بأنه ) أي اشعار بهذه الفائدة، لا انه احتراز عن خروج من لا ينطق أصلاً فلا يرد أن قيد الاقتدار حينئذ  
للمحافظة عن خروج ما لا يكاد يوجد ( قوله أي سواء كان الخ ) أي ليس المراد ان يقتدر مشعر بأن المتكلم يسمى فصيحاً  
في الحالتين دون يعبر كما هو الظاهر فانه باطل لان معنى يعبر الاطلاق أي يعبر في زمان من الازمنة لا بشرط الوصف

في محلها بل في أنفسهما فع قوله في محله لا حاجة الى قوله اولاً  
( قول المحشي ) لا يقتضيان القسمة واللاقسة في محلها أعني الذهن هذا اذا كان الحلول غير سرياني أما اذا كان  
سريانياً فانهما يقتضيان ذلك فيه كما به عليه في حواشي المواقف  
( قول المحشي ) والا لم تخرج النقطة أي بقيد اللاقسة لانها لا تقتضي عدم انقسام محلها أعني الخط بل عدم انقسام  
نفسها كذا في حاشية المواقف فليتأمل في المقام حق التأمل

( قول المحشي ) أي اختصت من بين الاجسام العنصرية فيه اشارة الى دفع ما قيل انه يخرج بالتقييد بذوات الانفس  
الحياة والعلم والقدرة لا واجب على ان القائمين بثبوت هذه الصفات ونحوها للواجب لا يجهلون منها من جنس الاعراض وبه  
أيضاً يندفع الاعتراض عن قال الكيفيات النفسانية هي المختصة بذوات الانفس من الاجسام العنصرية كشرح المواقف  
وغيره بأنه يوهى عدم وجودها في غير الاجسام العنصرية وليس كذلك لوجود بعضها في الاجسام الفلكية أيضاً ككون حركاتها  
ارادية على ما قالوا وحاصل الدفع ان الاختصاص انما هو بالتقياس الى بعض الاجسام العنصرية تأمل

( قول الشارح ) تسمى ملكة من الملك بمعنى القوة

( قول الشارح ) حالا من التحول بمعنى التعبير

( قول المحشي ) لا انه احتراز الخ أي ليس ذلك مقصوداً وان كان حاصل

( قول المحشي ) في الحالتين أي حالي النطق والسكوت مع كون المتكلم واحداً

لاختص بمن ينطق بمقصوده في الجملة هكذا يجب ان يفهم هذا الكلام وقوله (بلفظ فصيح) ليم المفرد والركب وذلك ، لان اللام في المقصود للاستغراق ، اي كل ما وقع عليه قصد المتكلم وارا دته فلو قيل بكلام فصيح لوجب في فصاحة المتكلم ان يقتدر على التعبير عن كل مقصوده بكلام فصيح وهذا محال لان من المقاصد ما لا يمكن التعبير عنه الا بالمفرد كما اذا اردت ان تلقى على الحاسب اجناسا مختلفة ارفع حسبها فتقول دار غلام جارية ثوب بساط الى غير ذلك فلهذا قال بلفظ فصيح دون كلام فصيح وقول بعضهم دون كلام فصيح او لفظ بليغ

أي 'يعبر مادام يعبر فهو أيضاً مشعر بأنه يسمى فصيحاً في الحالتين بل المراد انه يسمى فصيحاً ، حالة كونه ممن ينطق في الجملة وحالة كونه ممن لا ينطق أصلاً فهو تعميم للتكلم باعتبار أفراد لا تعميم له باعتبار حالاته (قوله لاختص بمن ينطق بمقصوده في الجملة) وذلك اذ لا معنى لقولنا يعبر في وقت ما عن كل ما يتعلق به قصده بلفظ فصيح بل للجنس فلا يرد ما قيل انه لا يصدق على من ينطق بمقصوده فضلاً عن أن يختص به اذ لا يصدق عليه انه يعبر عن كل مقصود يرد عليه بلفظ فصيح (قوله لان اللام الخ) ، لانه لا يكون اللام في المقصود حينئذ للاستغراق ، أما لفظاً فلم يرد العهد الخارجي . وعدم قرينة البعضية المطلقة وعدم صحة الحكم على الجنس من حيث هو وأما معنى فلانه لولا الاستغراق يلزم أن يسمع اطلاق الفصيح على من له ملكة يقتدر بها على التعبير عن بعض المقاصد كالمدح ولا يقتدر على التعبير ببعض آخر كالذم (قوله أي كل ما وقع عليه

(قول المحشي) حالة كونه ممن ينطق الخ فهما شخصان

(قول المحشي) اذ لا معنى الخ لعدم امكان النطق بجميع مقصود في وقت واحد

(قول الشارح) هكذا يجب أن يفهم الكلام أي كلام الايضاح حيث قال وقيل يقتدر بها ولم يقل يعبر بها ليشمل حالتي النطق وعدمه فانه يفهم منه انه لو قيل يعبر لزم أن لا يكون من له الملكة فصيحاً حالة السكوت ولما لاح عليه أثر الضعف لما بينه المحشي حمل الشارح حالة النطق على كون ذلك الشخص ممن ينطق بمقصود في الجملة وحال عدمه على حال كون الشخص ممن لا ينطق بمقصود أصلاً ولم يلتفت الى ما أشعر به ظاهره من توارد الحالين على شخص واحد

(قول المحشي) لانه لا يكون اللام في المقصود حينئذ الخ يعني ان هذا لازم للاتيان بيمبر وان كان كونها للجنس فاسدا لصدقه على من يعبر عن بعض المقاصد في وقت مادون الباقي ولم يتعرض له لعلمه مما سبق ويأتي والمقصود بيان الخلل من جهة قصره على من عبر في الجملة تدبر

(قول المحشي) أما لفظاً فلم يرد الخ أي وأما المانع من جهة اللفظ في ذاته بقطع النظر عما نحن فيه فعدم العهد والقرينة وعدم صحة الحكم على الجنس فان هذا يمنع استعمال اللفظ في أي مقام وقوله وأما معنى أي أما المانع من جهة المعنى المقصود لنا في هذا المقام فلزوم عدم مانعية التعريف على عدم ارادة الاستغراق فما قيل أن عدم قرينة البعضية وعدم صحة الحكم على الجنس من المانع المعنوي وعم

(قول المحشي) وعدم قرينة البعضية المطلقة أي حتى تكون للعهد الذهني

(قول المحشي) وعدم صحة الحكم الخ أي حتى تكون للتحقيقة



سهو ظاهر فان قلت هذا التعريف غير مانع ، لصدقه على الادراك والحياة ونحوها مما يتوقف عليه  
الاقتدار المذكور قلنا ، لا نسلم ان هذه اسباب بل شروط ولو سلم فالمراد السبب القريب لانه السبب الحقيقي  
المتبادر الى الفهم مما يستعمل فيه الباء السببية (والبلاغة في الكلام مطابقتها لمقتضى الحال) المراد بالحال الامر الداعي  
الى التكلم على وجه مخصوص

قصد المتكلم ) ان اريد بالمقصود مقصود المتكلم فلاستغراق حقيقي ، وان أجرى على اطلاقه فهو عرفي اذ المتبادر من  
التعبير عن كل مقصود كل مقصود للمعبر كما في جمع الامير الصاغة وليس المراد بوقع الوقوع في الزمان الماضي بل وقوع  
القصد في أي زمان كان لما تقرر ان صيغ الافعال اذا ذكرت في التعريفات يراد بها الحدث المجرد عن الزمان صرح به  
الفاصل الاردي في حواشيه على الفوائد الضيائية ، في تعريف الكلمة فالمعنى ملكة يقتدر بها على التعبير ، عن كل ما يتعلق  
قصد به في وقت ما سواء كانت تلك الملكة خلقيا أو كسبيا ويعلم وجودها بطريق الحدس من التعبيرات المختلفة لواقعة  
منه ، من غير كلفة كما يعلم وجود سائر الملكات كذلك ( قوله سهو ظاهر الخ ) لان مثل هذا الكلام يقال في مقام بيان  
رجحان بعض اتيود على بعض والترجيح يقتضي صحة اتيان كل منهما ومعلوم أنه لا يصح أن يقال بلفظ بليغ لان البلاغة  
ليست بشرط في فصاحة التكلم ، وما قيل ان قولهم قال هذا لكذا يقتضي انحصار العلة فيه فيكون علة عدم القول بلفظ  
بليغ قصد الشمول فقط وليس كذلك فان عدم صحته مع فرض عدم الشمول أيضاً علة لتركه ففيه ان اقتضاه للاحتمار ممنوع  
والقول بأن الذوق السليم يقتضي ذلك مجرد دعوى ( قوله لصدقه على الادراك الخ ) أي اذا كانت هذه الصفات راسخة  
في معامها لانه يصدق على كل واحد منها انها ملكة يقتدر بها على التعبير المذكور ( قوله لا نسلم ان هذه اسباب ) فان السبب  
ما يكون مؤثراً في الشيء ( قوله مطابقتها لمقتضى الحال ) أي مطابقتها

( قول المحشي ) وان أجرى على اطلاقه أي لم يقيد بالتكلم وقوله فهو عرفي أي محمول بالقرينة على مقصود المتكلم  
فأله للعقبي

( قول المحشي ) في تعريف الكلمة صوابه في تعريف الاعراب بما اختلف آخره به  
( قول المحشي ) عن كل ما يتعلق قصده به في وقت ما أي سواء كان تعلق القصد به سابقاً أو يتعلق به بعد ولو قيل ان  
الماضي بالنسبة للتعبير لتناول المستقبل وغيره أيضاً لكن لا قرينة عليه  
( قول المحشي ) من غير كلفة في نسخة من غير ملبنة أي لبث وتأن  
( قول الشارح ) سهو ظاهر نقل عنه اذ ليس سبب العدول عن لفظ بليغ هو ارادة شمول المفرد والمركب كما يشعر به  
قولهم كذا ليدخل كذا أو يخرج لانا لو فرضنا عدم شمول المفرد والمركب لما صح أيضاً أن يقال بلفظ بليغ لأن الاقتدار على  
اللفظ البليغ ليس بشرط في الفصاحة هو قوله عدم شمول المفرد والمركب أي عدم ترتب ذلك الشمول على العدول وعدم قصده بالعدول  
( قول المحشي ) يقتضي صحة اتيان كل منهما يفيد انه يصح ابدال لفظ فصيح بكلام فصيح وهو ظاهر غايته أن لا  
تكون اللام للاستغراق بخلاف لفظ بليغ فانه باطل مطلقاً فالمراد صحة اتيان كل منهما لولا المرجح وهذا متنف في لفظ بليغ  
( قول المحشي ) وما قيل الخ الظاهر أن الممنوع الاقتضا لا الاشعار كما هو المنقول عن الشارح  
( قول الشارح ) والحياة نقل عنه صرحوا في الكتب الكلامية والحكمية بأن الحياة من الكميات النفسانية في المواقف

لجميع ما يقتضيه الحال ، بقدر الطاقة صرح به في التلويح وفيه انه يخرج عن التعريف بلاغة كلام الباري تعالى الآن يراد بقدر الطاقة طاقة المتكلم ، أو المخاطب ( قوله لمقتضى الحال ) وهو الخصوصيات التي يبحث عنها في علم المعاني كما يدل عليه بيان الشارح رحمه الله

وشرحه الحياة قوة تتبع اعتدال النوع أي مزاجه المخصوص به الذي يناسب الآثار والخواص المطلوب منه حتى اذا خرج من ذلك المزاج لم يبق ذلك النوع والمزاج كيفية متوسطة بين الكيفيات الأربع المشهورة وهي بالحقيقة من جنسها الا انها منكسرة ضعيفة بالنسبة اليها فأثرها وحكمها من جنس أحكام هذه الكيفيات الا انه أضعف من أحكامها وينبض من تلك القوة أعنى الحياة سائر القوى الحيوانية قال في القانون انه كما يتولد من تكاثف الاخلاط بحسب مزاج ما جوهر كثيف هو العضو أجزء من العضو فقد يتولد من بخارية الاخلاط ولطافتها جوهر لطيف هو الروح وكما ان الكبد معدن الاول كذلك القلب معدن الثاني وهذا الروح اذا حدث على مزاجه الذي ينبغي أن يكون له استمد لقبول قوة هي التي تمد الاعضاء كلها لقبول القوى الأخرى النفسانية وغيرها والقوى النفسانية لا تحدث في الروح والاعضاء الا بعد حدوث هذه القوة اه فهذه القوة هي الحياة

(قول الشارح لانسلم ان هذه أسباب) الفرق بين السبب والشرط ان السبب ما يكون مؤثراً في الشيء والشرط ما يتوقف عليه التأثير من غير مدخلية فيه كجفاف الحطب فانه شرط للاحراق من غير مدخلية فيه والفرق بين العلة والسبب أن العلة ما يترتب عليه المعلول والسبب ما يفضي الى المسبب لا ما يترتب عليه المسبب نبه عليه الشارح في شرح النوابع (قول المحشي) لجمع ما يقتضيه الحال أي كل ما يقتضيه سواء كان خصوصية أو أكثر ومن الخصوصيات عدم اشتماله على شيء عند اقتضاء المقام ذلك

(قول المحشي) بقدر الطاقة أي لا بحسب الواقع ونفس الامر وبعبارة التلويح ان روعيت الخصوصيات على ما ينبغي بقدر الطاقة صار بليغاً وان بلغ في ذلك حداً يتنع معارضة صار معجزاً قل محشيه خسرو ان قوله ان روعيت على ما ينبغي بقدر الطاقة صار بليغاً هذا بالنسبة لكلام البشر اذ لا اطلاع لهم على الواقع وأما البلاغة بالنسبة لكلام الله فهي مطابقتها لجميع ما يقتضيه الحال بحسب الواقع ونفس الامر أي وهو المتشابه اليه بقوله وان بلغ في ذلك الحد وسليه لا اشكال

(قول المحشي) أو المخاطب واشتماله بقدر طاقة المخاطب لا يتنافى اشتماله على مقتضى الحال بحسب الواقع لكن يلزم حينئذ أن الطرف الأعلى ليس من البلاغة وهو مناف لقول المصنف ولما طرفان أعلى وهو حد الاعجاز

(قول الشارح) والبلاغة في الكلام مطابقتها لحد العلم أن هناك أموراً ثلاثة لا بد من التمييز بينها الحال وهو الامر الداعي لاعتبار الخصوصية كالانكار ومقتضاه وهو الخصوصية كالتأكيد والغرض المقصود من الكلام وهو المعنى بالمعنى الثاني الذي يقع به التفاضل في الكلام كرد الانكار الذي هو أثر الخصوصية وهناك أمران أيضاً لا بد من التمييز بينهما نفس الجاز والكتاية وهذا لا يكون غرضاً وانما يكون خصوصية في الكلام والغرض منه افادة ذلك. المخاطب مثلاً كما في شرح المفتاح الشريف وكيفيات الدلالة أعنى الوضوح والخفاء كما صرح به الشارح في شرح المفتاح وهذه لا تكون خصوصية ومقتضى حال يجب مراعاته في تحصيل البلاغة لانها المبحوث عنها في علم البيان وهو علم يعرف به ايراد المعنى الواحد وهو المعنى الذي روعي فيه المطابقة لمقتضى الحال كما نصوا عليه جميعاً بطرق مختلفة الدلالة في الوضوح والخفاء على حسب ما يناسب المقام

فرعاية مراتب الدلالة في الوضوح والخفاء على المعنى إنما تكون بمدرعاية مطابقته لمقتضى الحال فكيف تكون هي مقتضى الحال فإذا اقتضى الحال كلاماً مؤدياً للمعنى بدلالات وضعية أي مطابقة غير مختلفة بالوضوح والخفاء فلا كيفيات هنا للدلالة حتى تعتبر على ما يناسب المقام لأن الدلالات الوضعية لا اختلاف فيها كما سيأتي وإن اقتضى الجواز أي من حيث هو مجاز بقطع النظر عن كيفية دلالاته أو خصوصية أخرى وأدى بدلالات عقلية مختلفة بالوضوح والخفاء وجبت مراعاة كيفيات الدلالة على ما يناسب المقام بأن يأتي بالواضح في المقام المقتضي الوضوح وبالأوضح في المقام المقتضي زيادة الوضوح لكن ليس ذلك لكونه مقتضى الحال لما عرفت بل لرعاية الواجب في صناعة البيان كما يعلم ذلك من كلام الشريف والحشي في أول البيان حيث قال إن الدلالة الوضعية لا اختلاف فيها بخلاف الدلالة العقلية فإن الاختلاف فيها وضوحاً وخفاءً باعتبار اختلاف اللزوم في كونه بيننا وغير بين وبواسطة وبلا واسطة فانه أمر منضبط للمتكلم فيمكن الاطلاع على مراتب علم المخاطب بذلك فيورد المعنى الواحد بالدلالات العقلية مراعيًا لمراتب الوضوح والخفاء وقد صرح به الشارح في شرح المفتاح أيضاً حيث قال بعد قول المفتاح علم البيان معرفة إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة بالزيادة في وضوح الدلالة عليه ليحترز بالوقوف على ذلك عن الخطأ في مطابقة الكلام لتمام المراد ما نصه إراد بالمراد من الكلام ما يسبق منه إلى الفهم من المعاني المترتبة المدلول عليها بالكلام الشتمل على الكيفيات والخصوصيات المناسبة التي يطلع على تفاصيلها علم المعاني وبتمام المراد ما يعتبر في دلالة الكلام على ذلك من مراتب الوضوح وزيادة وتقصاها التي تناسب المقام والحال على ما يتكفل به علم البيان مثلاً في تأدية معنى مضافية زيد بقولك هو مضاف انه لمضيف ما هو الا مضاف ما المضيف الا هو قد ضافه خلق كثير ونحو ذلك هو ثمرة علم المعاني وبه الاحتراز عن الخطأ في ذلك وجعل الدلالة على ذلك مختلفة بالوضوح وإبرازها في صورة قولك هو كثير الرماد أوجان الكلب أو مهزول الفصيل على وفق ما يناسب المقام والحال هو ثمرة علم البيان وبه الاحتراز عن الخطأ فيه حتى لو أدى المضافية في مقام ابتداء الاخبار بقوله انه لكثير الرماد لكان الخطأ فيه من جهة نظر المعاني دون البيان ولو اذاه في مقام زيادة الوضوح بقوله هو كثير الرماد كان الامر بالعكس وبالجملة فقصد المعاني إلى أن يكون نظم الكلام بعد صحة اعرابه وهيئات مفرداته في الدلالة على المعنى المراد كما ينبغي ونظر البيان في أن يكون تلك الدلالة فيما يناسب المقام من الوضوح والخفاء كما ينبغي وبهذا تبين ان ما يقصده صاحب المعاني سابق في الاعتبار وكأن في مقام ابتداء التطبيق لكلامه أو كلام غيره بالمعنى الذي ذكرناه وما يقصده صاحب البيان لاحق وبعد حصول المطابقة في الجملة اه فهو عند التأمل صريح في أن كيفيات الدلالة إنما تكون بعد اعتبار الخصوصيات التي يطابق بها اللفظ مقتضى الحال وليست هي من مقتضى الحال كيف ومقتضى الحال يؤدي بها ولا يتوهم مما ذكر انه لا دخل لها في البلاغة أصلاً بل المراد انها لا دخل لها في أصل البلاغة الا ترى قول الامام عبد القاهر تارة ليس النظم وهو تطبيق الكلام على مقتضى الحال الا أن تضع كلامك الموضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوائمه وتارة تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره هو توخي معاني النحو فيما بين الكلام على حسب الاغراض التي يصاغ لها الكلام أي المعاني التي يبحث عنها في النحو وهي الاحوال العارضة للكلم والجمل باعتبار تركيب بعضها مع بعض كالتمريف والتذكير والمعطف وتركه أعني الخصوصيات والكيفيات التي تراعى في المعاني الأصلية وتوحيها إيرادها على حسب الاغراض في كلام نفسه وحملها عليها في كلام الغير وقد نقل هذا الكلام المصنف في الايضاح ثم قال فالبلاغة صفة راجعة الى اللفظ باعتبار افادته المعنى وهو مراد الشيخ بقوله انها راجعة الى المعنى وإلى ما يدل عليه باللفظ اه فهذا صريح في أن كيفيات الدلالة ليست من مقتضى الحال الذي به أصل البلاغة ومما يصرح بذلك

دون كفايات دلالة اللفظ التي يتكفل بها علم البيان، اذ قد تتحقق البلاغة في الكلام بدون رعاية كفايات الدلالة بأن يكون الكلام المطابق لمقتضى الحال مؤدياً للمعنى بدلالات وضعية أي مطابقة غير مختلفة بالوضوح والخفاء.

تصريحاً لاشبهة معه ماسياني للعلامة الشيرازي من تقسيم مقتضى الحال الى مقتضى الحال بلاغة ومقتضى الحال دلالة ومقتضى الحال تحسناً وسيأتي بيانه وانما قلنا ان لكفايات الدلالة دخلاً في البلاغة وبها يحصل كمالها لاسياني عن المحشي من أن قول الشارح فيما سبق النظم عبارة عن ترتيب الالفاظ متناسبة المعاني الثواني متناسبة الدلالات وضوحاً وخفاءً على حسب ما يقتضيه العقل في ذلك المقام لا إيراد المعاني حيثما اتفق والدلالات وضوحاً وخفاءً حيثما اتفق انما هو في النظم الكامل الذي تحصل به البلاغة الكاملة فعلم من هذا ان أصل البلاغة بمطابقة مقتضى الحال وكالها برعاية كفايات الدلالة من جهة عدم التعميد ومناسبتها للمقام لكن ذلك ليس من مقتضى الحال في شيء، لتأخره عنه اذا عرفت هذا عرفت أن المجاز والكناية والتشبيه قد يكون مقتضى الحال كما صرح به الشارح أول المعاني وكذلك كفايات الدلالة الا أن ذلك ليس من البلاغة المعروفة بالمطابقة لمقتضى الحال بمعنى انه ليس يجب في البلاغة أن يكون الا دأ بكيفية من كفايات الدلالة التي تختلف بالوضوح والخفاء وان كان به كمال البلاغة ولما لم يكن ذلك واجباً في أصل البلاغة لم يقع البحث عنه لافي المعاني ولا في البيان من حيث ان به يطابق اللفظ مقتضى الحال قال الشارح في شرح قول المصنف فيما يأتي ثم الاسناد منه حقيقة عقلية الخ ذكر المصنف بحث الحقيقة والمجاز العقليين في علم المعاني لزعمه انه داخل في تعريف علم المعاني دون البيان وكأنه مبني على انه من الاحوال المذكورة في التعريف كالتأكيّد والتجريد وفيه نظر لان علم المعاني انما يبحث عن الاحوال المذكورة من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال وظاهر أن البحث في الحقيقة والمجاز العقليين ليس من هذه الحيشة فلا يكون داخل في علم المعاني والا فالحقيقة والمجاز اللغويان ايضاً من أحوال المسند اليه أو المسند اه قال المحشي هناك يعني مجرد كونهما من الاحوال المذكورة لا يكفي في ادخالهما في المعاني بل لا بد أن يكون البحث من حيشة المطابقة كما مر والبحث عنهما ليس من هذه الحيشة اذ لا يبحث عن الدواعي المتضمنة لإيراد الحقيقة والمجاز اه وقد قال الشارح في أول المعاني ان الحقيقة والمجاز وان كانت أحوالاً للفظ قد يقتضيها الحال لكن لا يبحث عنها في علم البيان من حيث ان بها يطابق اللفظ مقتضى الحال اه فلم أن كفايات الدلالة والمجاز ونحوه ليس من مقتضيات الاحوال أي ليس مما جملوه مقتضى حال وان كان قد يقتضيها الحال وذلك لانهم بصدور بيان ما يوجب أصل البلاغة وذلك يكون بإفادة مقتضى الحال اما كيفية افادته فمن كمال البلاغة وعرف السكاكي بلاغة المتكلم بقوله هي بلوغ المتكلم في تأدية المعاني حدّاه اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها وإيراد انواع التشبيه والمجاز والكنائية على وجهها لكن لما كانت ايراد انواع التشبيه والمجاز والكنائية على وجهها راجعاً لكفايات الدلالة وقد عرفت ان ذلك غير معتبر في أصل البلاغة بل في كمالها وانه متأخر عن مطابقة مقتضى الحال تركه المصنف رحمه الله لتحقيق البلاغة بدونها فليتأمل في هذا المنام فقد اخطأ فيه الاذكياء، نأياً منهم أن كفايات الدلالة من مقتضيات الحال بناء على انه قد يقتضيها فكيف اخرجها المحشي وتعمقوا بما لم يأتوا فيه بشيء

(قول المحشي) دون كفايات دلالة اللفظ الخ في شرح المفتاح للشارح البحث في البيان راجع الى احوال الدلالات وان هذه واضحة وتلك غير واضحة انتهى فهذا هو المراد بكفايات الدلالات لا المجاز من حيث هو مجاز والكنائية من حيث هي كناية على انك عرفت أن المجاز والكنائية ليسا من مقتضيات الاحوال التي بها أصل البلاغة

## الى ان يعتبر مع الكلام الذى يؤدي به اصل المعنى

نعم اذا أدى المعنى بدلالات عقلية مختلفة بالوضوح والخفاء لا بد فيه من رعاية كيفية الدلالة أيضاً كما ستعرفه ، فما قيل ليس مقتضى مخصوصاً كما يبحث عنه في علم المعاني كما يشعر به كلام الشارح رحمه الله بل أهم من الخصوصيات التي يطلع عليها في علم المعاني وكيفيات دلالة اللفظ التي يتكفل بها علم البيان ، فانه لا بد في البلاغة من رعايتها ليس بشئ ، كيف وانهم لا يطلقون مقتضى الحال على كيفيات دلالة اللفظ ( قوله الى أن يعتبر الخ ) أشار بهذا التفسير الى أن التكلم بدون الاعتبار والقصد غير معتبر عندهم والى انه ،

( قول المحشي ) إذ قد تتحقق البلاغة في الكلام الخ يعني ان كيفيات الدلالة أعنى وضوحها وخفاءها لو كانت مطابقتها من البلاغة لم تتحقق البلاغة بدونها كما انها لا تتحقق بدون خصوصية ما من الخصوصيات المذكورة في علم المعاني بأن يكون كل كلام بليغ هو ما أدى فيه الذي روعي فيه المطابقة لمقتضى الحال بدلالات مختلفة بالوضوح والخفاء مع رعاية ما يناسب المقام منها لأن ايراد المعنى بالطرق المختلفة انما يكون بعد رعاية مقتضى الحال كما سيأتي في الشارح أول المعاني والبيان وتقدم قوله عن شرح المفتاح فتكون رعاية كيفيات الدلالة لازمة كما لازم رعاية الخصوصيات الباقية فكما انه لا بد في تحقق البلاغة من اشتمال الكلام على خصوصية من الخصوصيات المذكورة في علم المعاني لاقتضاء الحال لها كذلك لا بد من اشتماله على كيفية من كيفيات الدلالة لاقتضاء الحال لها إذ لا فرق بينهما وليست كيفية الدلالة الوضعية منها إذ لا تختلف وضوحاً وخفاءً فلا يقال تتحقق كيفية الدلالة بكيفية الوضعية وحينئذ لا تتحقق البلاغة إلا اذا أدى المعنى بدلالات غير وضعية حتى يراعي فيها الوضوح والخفاء لكن البلاغة تتحقق بدونها بالمطابقة للخصوصيات المذكورة في علم المعاني بأن يكون الكلام المطابق لما يقتضيه الحال مؤدياً للمعنى بدلالات وضعية غير مختلفة بالوضوح والخفاء فانه حينئذ لا يعتبر الوضوح والخفاء من جملة ما يناسب المقام لعدم اقتضائه موضوعها أعنى الدلالات غير الوضعية فتأمل فقد زال في تقريره الاقدام ( قول المحشي ) نعم اذا أدى المعنى بدلالات عقلية الخ بأن اقتضى المقام الجاز أو الكناية أي اقتضى أداء المعنى الذي روعي فيه المطابقة لمقتضى الحال بذلك فلا بد حينئذ من رعاية كيفية الدلالة وهي وضوحها وخفاءها على ما يناسب المقام لكن ذلك ليس من رعاية مقتضى الحال لما علمت أن التطبيق لمقتضى الحال سابق على ذلك وهذا لا ينافي ان به كمال البلاغة لأن ما نحن فيه أعنى مطابقة مقتضى الحال أصل البلاغة كما سبق

( قول المحشي ) فما قيل الخ قائله السمرقندي مستدلاً بكلام شرح الشارح للمفتاح وقد عرفت غاطفه في الاستدلال تدبر ( قول المحشي ) فانه لا بد في البلاغة من رعايتها بأن يؤدي المعنى المطابق لمقتضى الحال بكيفية مناسبة للمقام من جهة الوضوح والخفاء وقد عرفت فساد تخلفه في الدلالة الوضعية الغير المختلفة وضوحاً وخفاءً نعم لذلك مدخل في كمال البلاغة عند اقتضاء الحال أما أصل البلاغة كما يفيد قوله لا بد في البلاغة فلا

( قول المحشي ) كيف وانهم لا يطلقون الخ وانما قالوا علم البيان معرفة ايراد المعنى الواحد الذي روعي فيه مقتضى الحال في طرق مختلفة الدلالة وضوحاً وخفاءً ليجتاز بالوقوف على ذلك عن الخطأ في مطابقة الكلام تمام المراد فكيفية الدلالة هي تمام المراد لا مقتضى الحال

( قول المحشي ) بدون الاعتبار والقصد الخ أي حكماً قال الشارح في شرح المفتاح لم يعتبر كونه أي المتكلم مراعيًا

ن

ال

بق

تمام

من

ك

به

س

نغة

س

نار

ردة

بها

اني

ال

نذه

نار

نال

كان

فمن

س

ناية

بقة

أن

ت

من

خصوصية ما وهو مقتضى الحال مثلاً كون المخاطب منكراً للحكم حال يقتضي تأكيده والتأكيد مقتضاها ومعنى مطابقته له ان الحال ان اقتضى التأكيد كان الكلام مؤكداً وان اقتضى الاطلاق كان عارياً عن التأكيد وهكذا ان اقتضى حذف المسند اليه حذف وان اقتضى ذكره ذكر الى غير ذلك من التفاصيل المشتمل عليها علم المعاني (مع فصاحته) أى فصاحة الكلام

لا يجب أن تكون الخصوصية من قبيل اللفظ ولذا أورد كلمة مع دون في الموضع الجزئية (قوله خصوصية) في القاموس خصه بالشيء، خصاً وخصوصاً وخصوصية ويفتح وخصيصي ويمد وخصبة وتخصبة فضله انتهى والمراد الأمر المختص جعله نفس المصدر مبالغة، فما ذكره الناظرين في تحقيقها كلها خرافات (قوله وهو مقتضى الحال) أى تلك الخصوصية والتذكير باعتبار الخبر ولما كان معرفة مقتضى الحال موقوفاً على معرفة الحال قدم تعريفها ثم بين المقتضى ثم بين معنى المطابقة، التي هي نسبة بينهما، وفيه إشارة الى أنه في الحقيقة هو الخصوصية كما يدل عليه قول المصنف فتمام كل من التأكيد والاطلاق الخ، وقولهم وأما ذكره فلكذا وحذفه لكذا وأما ما سيجي من أنه عبارة عن الكلام المؤكد المشتمل على الخصوصيات، فلغرض يدعو الى ذلك كما سيجي (قوله ومعنى مطابقته الخ)

لذلك لعدم الاطلاع عليه فيط الحكم بما يظهر على الناس وينبئ عنه ظاهراً وهو معرفته بالصياغة قال السيد في حواشي شرح المنهاج ان ما يعتبره غير البليغ لا يقال له خصوصية وليس من البلاغة في شيء.

(قول المحشي) لا يجب أن تكون الخ كالحذف والمساواة والتقديم والتأخير وترك التأكيد مثلاً عند اقتضاء المقام ذلك وكلامه ظاهر في أنها قد تكون لفظاً كانت المؤكدة لكن قال بعضهم الخصوصية هي كون الكلام مؤكداً أو معرفاً وهكذا وهو أوفق بقولهم ان الخصوصية تعتبر أولاً في المعنى وثانياً في اللفظ إذ المعتبر في المعنى هو كونه مؤكداً لا لفظاً ان مثلاً والأمر سهل

(قول المحشي) فما ذكره الناظرين أي الأمور التي ذكروها

(قول المحشي) التي هي نسبة بينهما أي بين الحال ومقتضاه وفيه إشارة الى أن نسبة المطابقة للكلام باعتبار اشتماله على ما فيه من الخصوصية

(قول المحشي) وقولهم عطف على قول المصنف

(قول المحشي) فيه إشارة الى أنه الخ لان المطابقة لم تتحقق إلا بتلك الخصوصية لأن تأثير الانكار مثلاً إنما هو في الخصوصية أما أصل الكلام فاقتضاه شيء آخر كالأعلام بالنسبة

(قول المحشي) في الحقيقة أي لا في الاصطلاح لأنه يقتضي بأن يكون مقتضى الحال الكلام المشتمل على الخصوصيات

(قول المحشي) من أنه عبارة عن المؤكد ومعنى مطابقة الكلام له كونه فرداً من أفرادها فليست المطابقة فيه أيضاً

مصطلح المنطقيين وهو الصدق وإلا لنسبت الى الكلى

(قول المحشي) فلغرض يدعو الى ذلك وهو ان موضوع المعاني اللفظ العربي من حيث افادته المعاني الثواني فلا

بد أن يكون موضوعات المسائل راجعة اليه والاحتمال ليست كذلك إذ التأكيد والذكر والحذف مثلاً ليس باللفظ عربي مفيد للمعنى الثاني وهو الغرض المقصود من الكلام إذ لا يفيد إلا مجموع أصل المعنى مع الخصوصيات لان الخصوصيات

فان البلاغة انما تتحقق عند تحقق الامرين ( وهو ) اى مقتضى الحال ( مختلف فان مقامات الكلام متفاوتة ) والحال والمقام متقاربا المفهوم والتغاير بينهما اعتبارى فان الامر الداعى مقام

يعني ان المراد بالمطابقة الاشتمال . لا مصطلح المنطقيين ( قوله فان البلاغة الخ ) يريد ان الفصاحة ، شرط لتحقيق البلاغة ، لا انه معتبر في مفهومه ، ولذا لم يعتبره السكاكي ، وقال البلاغة بلوغ المتكلم في تأدية المعنى حداً له اختصاص بتوفية خواص التركيب حقها ، وايراد أنواع التشبيه والمجاز والكتابة على وجهها ( قوله وهو اى مقتضى الحال الخ ) . المقصود من هذا الكلام بيان تعدد مراتب البلاغة ليتبين به ما سيجي ، من ان ارتفاع شأن الكلام بمطابقته للاعتبار المناسب وان له طرفين أعلى وأسفل ( قوله متفاوتة ) ،

معتبرة في أصل المعنى ولذا قال الشيخ فيما يأتي ثم نجد لذلك المعنى دلالة ثانية كما سيأتي بيانه فقولهم اما ذكره فلكذا معناه اما الكلام المذكور فيه المسند اليه فلكذا فهذا الغرض تابع الاصطلاح والحقيقة ما تقدم

( قول المحشي ) يعني ان المراد الخ فعنى مطابقته لمقتضى الحال اشتماله عليه ولا حاجة لما في الاطول من ان المعنى مطابقة صفته وهو الخصوصيات القائمة بالكلام لنفسها من حيث انها مقتضى الحال بناء على التغاير الاعتباري وان هذه المطابقة من باب مطابقة نسبة الكلام للواقع بمعنى انها هو حقيقة وغيره اعتباراً

( قول المحشي ) لا مصطلح المنطقيين وهو صدق الكل على جزئياته أي ولا مصطلح المعاني أيضاً بالمعنى الآتي وهو كونه فرداً من أفراد الكلام المؤكد مثلاً

( قول الشارح ) فان البلاغة الخ أي انما اعتبر في مفهومها كون مطابقته له حال كونه فصيحاً لان الخ كذا يقل عنه يعني ان المعبر في المفهوم هو كون المطابقة حال الفصاحة لا نفس الفصاحة

( قول المحشي ) شرط لتحقيق البلاغة لما علم ان كون المطابقة حال الفصاحة مأخوذ في مفهوم البلاغة ( قول المحشي ) لا انه معتبر في مفهومه بأن تكون البلاغة مجموع المطابقة والخلوص من ضعف التأليف والتمديد وتناثر الكلمات مع فصاحتها

( قول المحشي ) ولذا لم يعتبره السكاكي أي لم يعتبر الفصاحة في مفهوم بلاغة المتكلم المفهوم منها بلاغة الكلام فان السكاكي لم يعرف بلاغة الكلام لاخذها من بلاغة المتكلم

( قول المحشي ) وقال البلاغة الخ قال المحشي فيما سيأتي ولا مدخل في ذلك للفصاحة وهو الحق لان الفصاحة أمر خارج عن ماهية البلاغة شرط لتحقيقها كما أشار اليه الشارح في تعريف البلاغة اه أي بقوله هنا فان البلاغة انما تتحقق الخ لما عرفت انه يعتبر في مفهوم البلاغة كون المطابقة حال الفصاحة

( قول المحشي ) وايراد أنواع التشبيه الخ بأن يورد كل واحد من ذلك في المقام الذي يقتضيه فان ذلك من كمال البلاغة لكن لما كان الكلام فيما تتحقق به البلاغة تركه المصنف

( قول المحشي ) المقصود من هذا الكلام الخ هذا أولى مما قاله في الاطول فانظره

( قول المحشي ) من ان ارتفاع شأن الكلام سواء المرتبة الأولى وما بعدها فتأمل

( قول المحشي ) وان له أي لما ذكر من المطابقة

باعتبار توهم كونه محلاً لورود الكلام فيه على خصوصية ما وحال باعتبار توهم كونه زماناً وأيضاً المقام يعتبر اضافته الى المقتضى فيقال مقام التأكيـد والاطلاق والحذف والاثبات، والحال الى المقتضى فيقال حال الانكار وحال خلو الذهن وغير ذلك فمنذ تفاوت المقامات تختلف مقتضيات المقام ضرورة

أي بحسب الاقتضاء. لا من حيث الذات لئلا يرد عليه ان اختلاف المقتضى لا يستلزم اختلاف المقتضى إذ قد يقتضي أمور كثيرة شيئاً واحداً ولذا يذكر لخصوصية واحدة دواع متعددة ( قوله باعتبار توهم كونه الخ ) ، فهذا الاعتبار معتبر في مفهوم المقام وكذا التوهم الثاني في مفهوم الحال فعما متبايران بهذا الاعتبار متحدان في القدر المشترك وهو الامر الداعي الى اعتبار الخصوصية في الكلام فيكونان متقاربي المفهوم ، وليس هذا بياناً لوجه التسمية حتى يرد ان وجه التسمية غير داخل في المفهوم فلا يحصل التباين في المفهوم بسببها ووجه ذلك التوهم ، انطباق المقتضى بالامر الداعي انطباق الزماني والمتحرك بالزمان والمكان ( قوله وأيضاً المقام يعتبر اضافته الخ ) ولذا اختار المصنف رحمه الله المقامات على الاحوال ، فان تفاوتها ظاهر في تفاوت ما أضيفت اليه أعني المقتضى بخلاف تفاوت الاحوال وللتنبية على اتحاد المقام والحال ( قوله فمعد الخ ) تفرع على قوله فان مقامات الكلام متفاوتة ( قوله ضرورة الخ ) .

( قول المحشي ) أي بحسب الاقتضاء يعني انه ان نظر لاختلاف ذواتها فذلك لا يقتضي اختلاف المقتضى فان الافراد والنوعية والتحقير والتعظيم والتشكيك والتقليل كلها تقتضي التوهم وهو شيء واحد وان نظر لاختلاف اقتضاها اقتضى اختلاف المقتضى لان التأثيرات المختلفة لا تجتمع على أثر واحد والتوهم فيما تقدم يختلف بالاعتبار وليس المراد بالذات ذات المقتضى بالفتح كما وعم لمخالفته السياق كما هو ظاهر

( قول الشارح ) باعتبار توهم كونه محلاً لتقل عنه كان هذا مأخوذاً من قولهم هذا الكلام لم يقع في محله أو لم يكن مناسباً للوقت ( قول المحشي ) فهذا الاعتبار معتبر الخ يدل عليه قول الشارح في شرح المفتاح المراد بالحال الامر الداعي الى ايراد الكلام على كيفية وخصوصية مناسبة من حيث كونه بمنزلة وقت وزمان للكلام وان اعتبر من حيث كونه بمنزلة محل ومكان سمي مقاماً ولما كان الفصل هنا حيثية محضة حكم بتقارب المفهوم بخلاف الانسان والفرس وان اتحدنا في القدر المشترك فتدبر ( قول المحشي ) وليس هذا رد على العصام

( قول المحشي ) انطباق المقتضى بالامر الداعي أي كونه على قدره لا يزيد ولا ينقص عنه فان كان مثلاً الانكار ضعيفاً كان التأكيـد واحداً وان زاد زاد بقدره كما ان الحال في المكان أو الزمان على قدره فينزله الوهم بمنزلة المكان أو الزمان ( قول الشارح تعتبر اضافته الخ ) هذا أكثرني إذ قد يضاف الى المقتضى بالكسر كقوله ففسار المقام مقام أن يتردد المخاطب واطافة المقام الى المقتضى بالفتح لامية بخلاف اضافة الحال اليه فانها بيانية كما عرفت

( قول المحشي ) فان تفاوتها ظاهر قبل عبر في الدليل عن المقتضى بالكسر بالمقام دون الحال إذ المقام يضاف الى شيء. تفاوت ذلك الشيء. عند تفاوت المقام عين تفاوت المقتضى وهو المدعي ولا كذلك الحال فانه يضاف الى شيء. تفاوت ذلك الشيء. عند تفاوت الحال ليس عين تفاوت المقتضى الذي هو المدعي بل يحتاج الى وسط بأن يقال اذا تفاوت الحال تفاوت الانكار واذا تفاوت الانكار تفاوت التأكيـد مثلاً ضرورة تفاوت المقتضى بالفتح عند تفاوت المقتضى بالكسر وعلى هذا فالمراد بالحال ليس الأمر الداعي بل حال الانكار كناية عن طلب التأكيـد مثلاً فكلا الفريقين متعلق بالمعنى لكن



ان الاعتبار اللائق بهذا المقام غير الاعتبار اللائق بذلك واختلافها عين اختلاف مقتضيات الاحوال  
ثم شرع في تفصيل تفاوت المقامات مع اشارة اجمالية الى ضبط مقتضيات الاحوال وبيان ذلك ان مقتضى  
الحال كما سيجيء اعتبار مناسب للحال والمقام وهو

أي هذه المقدمة ضرورية ولذا لم يذكرها المصنف رحمه الله ( قوله ان الاعتبار الخ ) أي الأمر المعتبر اللائق وهو  
الخصوصية التي هي نفس مقتضى المقام ، إلا ان الحكم عليهما بالتغاير ، إذا لوحظ من حيث انه لائق بهذا المقام ضروري  
لا خفاء فيه بخلاف ما اذا لوحظ من حيث انه مقتضى المقام ( قوله واختلافها الخ ) معطوف على قوله فمعد تفاوت المقامات  
تختلف مقتضيات المقام ليحصل بانضمامه اليه المدعي أعني تفاوت مقتضيات الاحوال ( قوله ثم شرع الخ ) معطوف على  
مقدر ، مستفاد من قوله فان المقامات الخ أي أجل ذكر تفاوت المقامات ثم شرع في تفصيلها أو كلمة ثم زائدة وأما القول  
بأنه معطوف على متوهم فتوهم ، لا شاهد له ( قوله مقتضيات الاحوال ) أي أكثرها فان بعضها مما يتعلق بنفس الجملة  
كوقوع الخبر موقع الانشاء وبالعكس وبعضها يتعلق بكلمات الاستفهام التي ليست جزء الجملة كأكثر مباحث الانشاء  
( قوله ان مقتضى الحال الخ ) ، المقصود من هذه المقدمة التنبيه على ان مقتضى الحال معناه مناسب الحال لا موجه الذي  
يتمتع بتخلفه عنه ليعلم ان اضافة المقام الى التذكير وغيره معناه مقام يناسبه التذكير ، ليدخل فيه المحسنات وانما أطلق عليه المقتضى  
لأن المحسن كالمقتضى في نظر البليغ ( قوله كما سيجيء ) جملة مترضة بين المبتدأ والخبر في الرضى الكاف التي تدخل  
على ما لها معان ثلاثة أحدها تشبيه مضمون جملة بمضمون أخرى وليس لها حينئذ متعلق من الفعل أو شبهه لأنها لا تجري والمتعلق

ينافي هذا انه حينئذ لا يكون الفرق بالاعتبار كما هو صنيع الشارح بل بالذات فلعل ظهور التفاوت باعتبار الاضافة الى المقتضى  
بالفتح اضافة لامية بخلاف الحال فان اضافته لما بعده بيانية بلا تعرض للمقتضى فيكون هذا الفرق لفظياً والاول معنوياً فتأمل  
( قول المحشي ) أي هذه المقدمة ضرورية هي قوله ان الاعتبار الخ

( قول المحشي ) إلا أن الحكم الخ يريد ان التعليل معتبر فيه الالباقه بخلاف المعلل فليس من تعليل الشيء بنفسه كما  
زعم الفري بناء على ان الاعتبار بمعنى المعتبر  
( قول المحشي ) اذا لوحظ من حيث انه الخ لان للعنوان دخلا في البديهية والنظرية كما اذا قلنا العالم المتغير حادث  
فانه بديهي بخلاف العالم حادث

( قول المحشي ) مستفاد من قوله الخ أي من قول المصنف يعني ان كلام المصنف قرينة على تقديره في كلام الشارح  
فالعطف في كلام متكلم واحد تدبر

( قول المحشي ) لا شاهد له أي لا شاهد لصحة العطف على المتوهم في كلامهم وفيه رد على الفري

( قول المحشي ) المقصود من هذه المقدمة الخ فلا يغني عنها ما سبق

( قول المحشي ) ليدخل المستحسنات كالتأكيد الاستحساني

( قول المحشي ) الذي يدخل على ما أي الكفاية

( قول المحشي ) تشبيه مضمون جملة الخ كما في قوله عليه الصلاة والسلام كما تكونوا يولى عليكم شبه التولية عليهم المكروهة  
بكونهم المكروهة أي بحالهم المكروهة وكما في قوله تعالى اجعل لنا إلهاً كما لم آلهة كذا في الرضى وظاهر أن المشبه به في الآية

اما ان يكون مختصاً باجزاء الجملة او بالجملة فصاعداً أولاً يختص بشيء من ذلك اما الاول فيكون راجعاً إما الى نفس الاسناد ككونه عارياً عن التأكيد او مؤكداً استحساناً او وجوباً

انما يطلب اذا كانت جارة ، ويحتمل أن تكون للتعليق كما قال الاخفش في قوله تعالى « كما أرسلنا فيكم رسولاً ، أى لما أرسلنا فيكم » ( قوله إما أن يكون مختصاً بأجزاء الجملة ) . الاصل في الخصوص وان كان دخول الباء على المقصور عليه لكن الشائع في الاستعمال دخوله على المقصور فالمعنى أن لا يتجاوز أجزاء الجملة مثلاً عن ذلك الاعتبار فلا ينافي بتحقيق ذلك الاعتبار فيما سوى أجزاء الجملة فاندفع ما قيل ان أريد بالجزء الجزء المصطلح وهو الذى يعتبر في انعقاد الجملة خرج المفعول ونحوه وان أريد الأعم من ذلك لا ينحصر في الاسناد والمسند اليه والمسند لأننا نريد الأول والمقصود قصر الأجزاء على تلك الأحوال لا قصر الأحوال عليها على ان الأحوال الراجعة الى المفعول ونحوه أحوال للمسند أو المسند اليه ولو بواسطة وكذا . اندفع ما قيل ان الحذف والاثبات ليس خاصاً بأجزاء الجملة لما مر ( قوله إما الى نفس الاسناد ) كون الاسناد جزءاً من الجملة .

والله أعلم جملهم الالهة وليس مدلولها وان كان مأخوذاً من السياق فالمراد بالضمون شيء يفهم من الجملة كالتصنيف بالحي . هنا وهو كون مقتضى الحال الاعتبار المناسب المأخوذ من قول المصنف الآتي ومقتضى الحال هو الاعتبار المناسب وما قيل ان المراد بالمشبه بضمونها الجملة المفهومة من قوله سيحيى . وهى قول المصنف ومقتضى الحال هو الاعتبار المناسب لا جملة سيحيى لا يوافق ما نقلناه عن الرضى

( قول المحشى ) انما يطلب اذا كانت جارة لأن حروف الجر موضوعة لأن نفى الفعل القاصر عن المفعول به اليه والمفعول به لا بد له من فعل أو معناه فاذا لم تجر فلا مفعول هناك حتى تطلب فعلاً

( قول المحشى ) ويحتمل أن تكون للتعليق هذا احتمال خارج عن المعاني الثلاثة والاحتمالان الباقيان أن تكون الكاف بمعنى اعمل وأن تكون للقران أى قران الفعلين في الوجود فالاول كما في قول بعض العرب انتظرنى كما آتيتك أى علما آتيتك والثاني نحو قولك ادخل كما يسلم الامام وقولهم ودع كما سلم

( قول المحشى ) الاصل في الخصوص الى قوله لكن الشائع الخ عبارة الشارح في شرح الكشاف عند قوله تعالى إياك نعبد المعنى نخصك بالعبادة أى نجعلك منفرداً بها لا نعبد غيرك وهذا هو الاستعمال العربى ولو قال نخص العبادة لكان استعمالاً عرفياً اه وهو الموافق لقوله في الاساس خصه بكذا فاخص به ولقول الراغب في مفرداته التخصيص افراد بعض الشيء بما لا يشاركه فيه الجملة وعلى هذا لا حاجة لما ذكره هنا وان تبع فيه ما سيأتى عن السيد عند قول المصنف وأما الفصل فتخصيصه بالمسند وسيأتى للمحشى هناك توجيه الشارح بما لا يساعد ما نقلناه عنه هنا فليتأمل

( قول المحشى ) فاندفع ما قيل الى قوله وكذا اندفع ما قيل انما كرر الدفع وان كفى الاول عن الثاني لأنه إشارة لموضعين في الفرى

( قول الشارح ) إما الى نفس الاسناد الاسناد والنسبة عبارة عن الحاصل بالمصدر المبني للمفعول وهى الحالة أى الارتباط الذى بين الكلمتين ظاهراً وبين مدلوليهما حقيقة قاله في حاشية الجامى

( قول المحشى ) كون الاسناد جزءاً من الجملة هو الظاهر المراد بالاسناد هنا وهو النسبة بين المدلولين لكن في حاشية

تأكيداً واحداً أو أكثر أو إلى المسند إليه ككونه محذوفاً أو ثابتاً معرفاً أو منكراً مخصوصاً أو غير مخصوص  
مصحوباً بشي، من التوابع الخمسة أو غير مصحوب مقدماً أو مؤخراً مقصوداً على المسند إليه أو غير مقصود إلى  
غير ذلك أو إلى المسند كما ذكر مع زيادة كونه مفرداً فعلاً أو غيره أو جملة اسمية أو فعلية أو شرطية أو ظرفية

هو الظاهر وعد الجملة من أقسام اللفظ إما باعتبار أكثر أجزائها أو باعتبار أن الدال على الاسناد ملفوظ إما اتصالاً  
كالاعراب أو تبعاً ، كالمثنية الدالة عليه وبعضهم ، جعل الاسناد شرطاً للجملة فالمراد بأجزاء الجملة أعم من الأجزاء وما  
في حكمها مما لا تنتمد الجملة بدونها ( قوله تأكيداً واحداً الخ ) ، تفصيل لقوله وجوباً ( قوله مخصوصاً ) صفة لقوله منكراً  
( قوله مصحوباً ) خبر بعد خبر لقوله لكونه وكذا ما بعده ( قوله على المسند إليه ) أى الذى أسند اليه وهو المسند فضيعة  
المسند مسند إلى الضمير المستتر الراجع إلى الموصول لا إلى الظرف الذى بعده وإنما لم يقل على المسند مع أنه أظهر وأخصر  
لمحافظة قوله كما ذكر فإن المتبادر من هذه العبارة هو المذكور بعينه فلو قال المسند لا يصح إلا باعتبار تبديل لفظ المسند  
بالمسند إليه بخلاف ما إذا قال المسند إليه فإنه صحيح وإن كان لفظ المسند إليه في كل من المقامين بمعنى مغاير للآخر ( قوله  
كونه مفرداً ) الأفراد في المسند مقتضى الحال ،

للجامى أن الاسناد عند التماثل بجزئتيه من الكلام عبارة عن انضمام إحدى الكلمتين الأخرى وهو الهيئة الاجتماعية وكذلك  
عند من يقول أنه شرط أخير لحصول المجموع وإنما حملناه هنا على النسبة لأنها مرجع الأحوال المذكورة ولقول المحشي أو  
باعتبار أن الدال على الاسناد ملفوظ إلى أن قال أو تبعاً كالمثنية فإن مدلول الهيئة الاجتماعية هو الاسناد بمعنى النسبة كما  
صرح به في حاشية الجامى أيضاً ثم إن معنى كون الهيئة ملفوظة تبعاً لتعلق اللفظ بمحلها فأنصافاً به انصافاً بحال متعلقها فلا  
ينافي ما في حاشية الجامى من أن الهيئة ليست ملفوظة وإن كان مقتضى تمييزنا بين هيئة زيد قام وقام زيد أن تكون  
ملفوظة مسموعة فالتأمل

( قول المحشي ) هو الظاهر لأنه الجزء الصوري للقضية إذ لا تكون قضية إلا به

( قول المحشي ) كالاعراب أي في نحو قام زيد والهيئة أي في نحو جاء سيدي

( قول المحشي ) كالمثنية الدالة عليه أي هيئة التركيب القائمة باللفظ وهي انضمام بعضه لبعض فهذه ملفوظة تبعاً ومسموعة  
أيضاً كذلك بخلاف الهيئة التي هي الارتباط الحاصل بين الطرفين فإن ذلك ليس بمسموع ولا ملفوظ لا اتصالاً ولا تبعاً  
وبهذا اندفع ما يتوهم من التذافع بين كلاميه هنا وفي حاشية الجامى حيث جعل الهيئة هنا دالاً وهناك مدلولاً وكذا ما يتوهم  
من التذافع حيث وقع في كلام بعضهم كالمحشي أن الهيئة ملفوظة وفي كلام آخرين أنها غير ملفوظة ولا تبعاً

( قول المحشي ) جعل الاسناد شرطاً للجملة أي شرطاً لحصول الكلام خارجاً عنه لأنه صفة قائمة بالطرفين وفيه نظر  
لأن كونه قائماً بالطرفين لا ينافي جزئيته للكلام كالمثنية للسري

( قول المحشي ) تفصيل لقوله وجوباً لأن الاستحسان لا يكون إلا واحداً وذلك إذا كان المخاطب متردداً وإنما  
اقتصر فيه على الواحد لوجوب الاقتصار على قدر الحاجة كما سيأتي

( قول الشارح ) أو غير مخصوص شمل الفاعل والمبتدأ بناء على ماسياني للشارح تبعاً لابن الدهان والرضي من أن صحة  
الحكم تتبع الافادة فيجوز كون المحكوم عليه نكرة غير مخصصة إذا كان الحكم عليها مفيداً كما في قوله ، فيوم أنا ويوم علينا

مقيدا بمتعلق أو غير مقيّد على ما سيفصل وأما الثاني فكوصل الجملةين أو فصلهما وأما الثالث فكالمساواة والابحاز والاطناب على الوجود المذكورة في بابه وهذا حديث اجمالى يفصله علم المعانى واذا تمهد هذا فتقول مقام التنكير اى المقام الذى يناسبه تنكير المسند اليه أو المسند ببيان مقام تعريفه ومقام اطلاق الحكم

مع قطع النظر . عن كونه فعلا أو غيره بخلاف افراد المسند اليه فانه مما يتعلق به افادة أصل المعنى فلذا جعله الشارح رحمه الله زائداً على ما ذكر في المسند اليه يشهد على ذلك ابراهيم الافراد في مباحث المسند دون المسند اليه فما قبل المراد مفرداً ينقسم الى قسمين فلا يرد ان كونه مفرداً غير فعل يكون في المسند اليه أيضاً ليس بشئ . ( قوله . مقيداً بمتعلق ) المتعلق انما يكون للفعل وشبهه . بعد انتسابه الى الفاعل . ففي قولنا الضارب زيداً عمرو زيداً مفعول للضارب المسند الى الموصول والتقدير الذى ضرب زيداً عمرو ( قوله . تقييده بمؤكد أرادادة قصر ) ناظر الى الحكم والمتعلق أو تابع ناظر الى المسند اليه والمسند ومتعلقه أو شرط ان أريد به فعل الشرط فهو .

وارجاع هذا ونحوه لما ذكره من التخصصات تكلف ( قول الشارح ) معرفاً أو منكراً يصح ان يكونا صفتين لكل من المحذوف والثابت وأن يكون معرفاً خيراً آخر ومنكراً عطفاً عليه

( قول المحشي ) مع قطع النظر الخرد لما سيأتي من أن الاعتبار الزائد في المسند كونه مفرداً ينقسم الى قسمين لأن الاتقسام ليس مقتضى الحال أصلاً ( قول المحشي ) عن كونه فعلاً نحو مقت أو غيره نحو أنا قائم

( قول المحشي ) بخلاف افراد المسند اليه حاصله أن افراد المسند أي كونه غير جملة لا يتوقف عليه أصل المعنى وهو ما لا يتغير بتغير العبارات كما سيأتي وانما يكون لاقضاء الحال اياه بخلاف افراد المسند اليه فهو انما يؤدي به أصل المعنى ( قول المحشي ) بعد استاده الى الفاعل لما مر عنه في حواشي الجامى من أن النسبة الى الفاعل مقومة لمداول الفعل بخلاف نسبة المتعدي الى المفعول فانه لازم خارج لكن يرد عليه المسند اليه المصدر فان له متعلقاً من غير أن يسند الى شئ . نحو رغبته في الخير خير فالحق أنه خصه لأنهم لم يبحثوا الا عن متعلقاته قالة معاوية ويمكن أن يقال المصدر لا يعمل الا حال تأويله بالفعل عند الجمهور والكلام مبني على مذهبهم وان جوز الرضى عمله في الطرف وشبهه بلا تأويل ( قول المحشي ) ففي قولنا الخ يعني أن المتعلق في هذه الصورة هو المسند لا المسند اليه حتى لا يكون هذا زائداً على أحواله كما يتوهم

( قول الشارح ) ومقام اطلاق الحكم أي الاسناد بين المسند والمسند اليه نقل عنه في الكلام لف ونشر الا ان بعض ما ذكر مقدماً يتقيد بواحد مما ذكر مؤخراً وبعضه يتقيد باثنين فصاعداً وعلى العكس أي بعض ما ذكر مؤخراً يتقيد بواحد مما تقدم وبعضها يتقيد باثنين فصاعداً بيان ذلك ان الحكم المطلق كزيد قائم يتقيد بمؤكد كان زيداً قائم وكذلك التعاق المطلق كاضرب زيدا يتقيد بالمؤكد كاضرب زيدا وباداة القصر كلما اضرب زيدا والمسند اليه المطلق كضرب رجل فانه يتقيد بالتابع كضرب رجل قائم والمسند المطلق ان كان اسماً كزيد طيب فانه يتقيد بالتابع كزيد طيب ماضر وان كان فعلاً كأكرمت فانه يتقيد بالشرط نحو ان جئتني أكرمك وبالمفعول نحو أكرممت زيدا وان كان شبه الفعل

او التعلق او المسند اليه او المسند او متعلقه يبين مقام تقييده بمؤكد او اداة قصر او تابع او شرط او مفعول او ما يشبهه ومقام تقديم المسند اليه او المسند او متعلقاته يبين مقام تأخيريه وكذا مقام ذكره يبين مقام حذفه وهذا معنى قوله ( فقام كل من التشكيير والاطلاق والتقديم والذكر يبين مقام خلافه ) اي خلاف كل منها وانما فصل قوله ( ومقام الفصل يبين مقام الوصل ) لامرين احدهما التنبيه على انه باب عظيم الشأن رفيع القدر حتى حصر بعضهم البلاغة على معرفة الفصل والوصل والثاني انه من الاحوال المختصة باكثر من جملة وانما فصل قوله ( ومقام الايجاز يبين مقام خلافه ) اي الاطناب والمساواة لكونه غير مختص بجملة او جزئها ولانه باب عظيم كثير المباحث

ناظر الى الحكم نحو ان ضربت ضربت والى التعلق نحو ان ضربت زيدا ضربتك، وان اريد به اداة الشرط فهو ناظر الى المسند وقوله او مفعول ، يؤيد الاول ( قوله أي خلاف كل منها ) بعد وجود التخالف بينها فاندفع ما تحير فيه الناطرون من أنه يقتضي أن يبين مقام كل واحد من المذكورات لمقام خلاف كل واحد منها

نحو زيد ضارب فانه ينفيد بالمفعول نحو زيد ضارب عمراً والتعلق المطاق كضربت رجلاً ينفيد بالتابع كضربت رجلاً طويلاً وقوله وما أشبه ذلك يعني قد ينفيد المسند المشتق بالحال والتمييز والمستثنى المنصوب الى غير ذلك فيشمل اهـ

( قول الشارح ) او التعلق أي النسبة بين الفعل والمفعول

( قول الشارح ) مقام تقييده بمؤكد نقل عنه هذا في الحكم والتعلق

( قول الشارح ) او اداة قصر نقل عنه هذا في الحكم او التعلق

( قول الشارح ) أو تابع نقل عنه هذا في المسند اليه والمسند ومتعلقه

( قول المحشي ) ناظر الى الحكم مثال التاكيد في الحكم ان زيدا قائم ومثاله في التعلق اضرب زيدا كما مر ومثال القصر

فيهما انما قام زيد انما ضرب زيد عمراً ولا تنافي بين كون المثالين لتقييد الحكم أو التعلق بالقصر وكونهما لقصر الصفة كما وهم

( قول المحشي ) ناظر الى المسند اليه الخ تقدم تشبيهه فيما نقل عن الشارح

( قول المحشي ) ان اريد به فعل الشرط فهو ناظر الى الحكم الى آخره يعني ان الحكم الذي هو الثبوت لما كان لا يدخله

التعليق ومثله تعلق الفعل بالمفعول لم يمكن تقييده بالشرط بمعنى اداة لان مدلوله التعليق وانما ينفيد بالشرط بمعنى فعل

الشرط بمعنى ان ذلك الثبوت أو التعلق مقارن بمدلول فعل الشرط بخلاف المسند فان مدلوله الحصول بعد ان لم يكن

وهو المعلق فيكون قيد اداة الشرط الدالة على التعليق وكان ترديد المحشي هذا اشارة لدفع التنافي عن ماسياتي عند قول

المصنف وانما تقييده أي الفعل بالشرط فلا اعتبارات الخ حيث قال الشارح هناك وفي هذا الكلام تنبيه على ان الشرط

قيد للفعل مثل المفعول ونقل عنه بمحاشية ذلك الموضع على قوله قيد للفعل مانعه في عرف أهل العربية قيد للحكم الجزاء اهـ

وحاصل المعنى على الاول في نحو ان ضربني زيد ضربته الاخبار بثبوت ضرب المتكلم لزيد في وقت ثبوت ضرب زيد

له وعلى الثاني في ذلك الاخبار بان الضرب المعلق بضرب زيد ثابت للمتكلم فالثبوت مطلق تأمل

( قول المحشي ) يؤيد الاول لم أفهم للتأييد وجها فان المفعول انما هو قيد للمسند كما سبق في الشارح وسيأتي في المصنف

وقد اشار في المفتاح الى تفاوت مقام الایجاز والاطناب بقوله ولكل حد ينتهي اليه الكلام مقام فان لكل من الایجاز والاطناب لكونهما نسبين حدودا ومراتب متفاوتة ومقام كل يباين مقام الآخر ( وكذا خطاب الذكي مع خطاب النقي ) فان مقام الاول يباين مقام الثاني فان الذكي يناسبه من الاعتبارات اللطيفة والمعاني الدقيقة الخفية ما لا يناسب النقي

حتى قال بعضهم ان تصحيح هذه العبارة دونه خرق الفتاد وأما ما قبل ان الكلام على التوزيع فيه ان التوزيع لا يصح في الكل الافرادي وانما ذلك في الكل الجموعي الا أن يقدر المضاف اليه لفظ كل جمعاً معرّفاً أي مقام كل الامور المذكورة يباين مقام خلاف كلها فيصح التوزيع ويكون التعمين موكولاً الى السامع وكذا ما قيل ان المراد خلاف نفسه فانه لا يدفع الاشكال لرجوع ضمير نفسه الى كل ( قوله وقد أشار الخ ) المقصود من نقل هذا الكلام حله فانه قد اشبه على شراح المفتاح ( قوله فان مقام الاول الخ ) جعل الخطاب مقتضى المقام متابعة لما في المفتاح حيث قال وكذا مقام الكلام مع الذكي يباين مقام الكلام مع النقي فالمراد بالخطاب ما خوطب به سواء أريد به الخصوصيات أو الكلام المشتمل عليها والمقام الداعي اليها هو الذكاوة والعبادة يشير اليه قوله فان الذكي الخ فينبذ كلمة كذا

وما قيل وجه التأييد مناسبة المفعول للفعل دون الاداة فبعد عن التوجيه

( قول المصنف يباين مقام خلافه ) ان أريد بالخلاف مقابل كل المناسب له كالتعريف يقابل التنكير والتقييد يقابل الاطلاق وهكذا وعاد الضمير على كل أفاد ان مقام التنكير مثلاً يباين مقام خلاف كل واحد من هذه الامور فيباين مقام التعريف والتقييد وهكذا وان لم ينفذ مباينة مقام كل منها وهو فاسد لجواز أن يكون مقام يناسب التنكير وما يقابل ماعداء كالتقييد والتأخير والحذف وان عاد على الواحد المقدر بمد كل أفاد ان مقام التنكير مثلاً يباين مقام خلاف واحد مما تقدم أي واحد كان وهو فاسد أيضاً لما مر وان أريد بالخلاف المقابله أفاد ان مقام التنكير مثلاً يباين مقام مغاير كل واحد مما تقدم ان رجع ضمير خلافه لكل وهو فاسد للزوم مباينة مقام التنكير مثلاً لنفسه لانه مغاير للاطلاق مثلاً وان رجع للواحد صدق بمباينته لاي واحد من نفسه أو غيره وهو فاسد أيضاً كما هو ظاهر

( قول المحشي ) دخلت كل على الشئين بعد وجود التخالف الخ يعني ان لفظة كل انما تفيد الشمول فيما دخلت عليه وما دخلت عليه هنا محكوم فيه بالتخالف المعين فان حاصله قبل دخولها مقام التنكير يباين مقام خلافه ومقام الاطلاق يباين مقام خلافه وهكذا وبعد افادة الشمول لا يتغير هذا التعمين اذ لا مزيل له فمرجع الضمير هو كل واحد مما ذكر لكن لا مقابل كل واحد معين بعقد التخالف بينه وبين خلافه المعين أيضاً وحينئذ فالخلاف المراد به مقابل كل المناسب للمقابلة به اذ الخلاف انما عقد بينهما لا بين كل ومطلق مغاير له والضمير عائد على كل أو الواحد المعين بما سبق فتأمل

( قول المحشي ) حتى قال بعضهم الخ هو العصام لكنه بين الاشكال بانه يقتضي ان لنا مقاما هو بخلاف كل وليس كذلك يعني انه لما جعل المباينة بين التنكير ونحوه وبين مقام خلاف كل اقتضى ان خلاف كل له مقام يقتضيه وليس هنا مقتضى يقتضي خلاف كل بل المقتضى انما يقتضي واحد واحداً من خلاف كل اذ لكل مقتضى غير مقتضى الآخر وهو ايضاً مندفع بما حققه المحشي لان الخلاف انما هو في الحقيقة خلاف واحد منها وهو ما عقد بينه وبينه التخالف فليتأمل ( قول المحشي ) لا يصح في الكل الافرادي لعدم الاجتماع فيه حتى يوزع وما قيل ان العبارة في قوة قضايا متعددة

## وكان الانسب ان يذكر

اشارة الى الایجاز ولك أن نجعلها اشارة الى مقامه فيكون خطاب الذكي عبارة عن المقام والخطاب بمعناه ومقتضاه هي الخصوصيات او الكلام المشتمل عليها وهذا التوجيه اظهر نظراً الى السياق، فان الكلام في تفاوت المقامات والى أن مقتضى رعاية الاعتبارات، هو الخطاب مع الذكي لانفس الذكاء، وعلى التقديرين اضافة الخطاب اضافة المصدر الى مفعوله فتدبر وفصله عما تقدم، لكونه باعتبار قوة الادراك وغير مختص بجملة أو جزئها فان التنبية على غباوة السامع أو فطاته يحصل بجزء الجملة أينما كما سيبي. وما قيل فصله، لان هذا باعتبار الغير وما قبله، باعتبار نفس الكلام ففيه ان الاعتبارات في كليهما متحققة في نفس الكلام والمقامات أعني الدواعي الى رعايتها باعتبار الغير (قوله وكان الانسب الخ) انما قال الانسب لانه يستعمل كل منهما مقام الاخر شائعاً لا قرب بينهما وما قيل ان بينهما عموماً وخصوصاً فهو لتحقيق التباين بينهما فان

فلا يدفع الاشكال لعدم دلالة اللفظ عليه وانما يدل على خلافه وليس الكلام الا في ذلك وفرق بين ما هنا وبين ما قالوه في العام من أنه في قوة قضايانا لان ذلك في لفظ العام وما هنا في مرجع الضمير فتدبر

(قول الشارح) فان لكل الخ هذا من عند الشارح لا من كلام المفتاح وعبارته في شرح المفتاح بعد قوله ولكل حد ينهي اليه الكلام مقام يعني ان لحدود الكلام ونهاياته وانقطاعاته وانتهائه مراتب مختلفة لها مقامات متفاوتة فمن مقام يقتضي قدراً من الایجاز واخر أوجز واوجز وقدراً من الاطناب وآخر أكثر وأكثر وكذا لا تقطاع الكلام على جملة مفردة مقام ولا نظامها مع جملة أخرى أو أكثر وانقطاعه بهما مقام آخر

(قول المحشي) اشارة الى الایجاز والتشبيه به في تفاوت المقامات

قوله والخطاب بمعناه أي المعنى المصدري

(قول المحشي) فان الكلام في تفاوت المقامات أي المحدث عنه هو ذلك بخلافه على الاول فان المحدث عنه مقتضى

الحال وان كان وجه الشبه تفاوت المقامات

(قول المحشي) هو الخطاب مع الذكي أي كونه خطاب ذكي اذ مطلق الخطاب أو الذكاء لا اقتضاء له وما قيل ان ذكاء

المخاطب مقتضى رعاية الاعتبار كخطاب الذكي فوهم لما عرفت ان الذكاء، بقطع النظر عن كونه لمخاطب لا يقتضي رعاية الاعتبار

(قول المحشي) وعلى التقديرين اضافة الخطاب الخ لعله أراد بالمصدر ماله تعلق بالغير وبالمفعول المتعلق حتى يظهر

على الاحتمال الأول

(قول المحشي) لكونه باعتبار قوة الادراك هذا التعليل ينتج فصله عن جميع ما قبله وقوله وغير مختص الخ ينتج فصله

عما يختص بذلك كالتركيب وما معه والفصل والوصل ومن التعليل الثاني يعلم دخوله في القسم الاخير مما سبق وهو قوله أو

لا يختص بشي، من ذلك ومن تعليله بالتعليلين يعلم ان المراد بما قبله جميع ما قبله لا تمام الایجاز وخلافه فقط كما ان المراد

بما قبله في مقام الایجاز وخلافه جميع ما قبله أيضاً بديل قول الشارح لكونه غير مختص الخ تدبر

(قول المحشي) لان هذا باعتبار الغير أي غير الكلام وذلك الغير المخاطب

(قول المحشي) باعتبار نفس الكلام أي الاماظ وقوله باعتبار الغير أي غير نفس الكلام كخوف المتكلم على الفاعل

الداعي لحذفه ورد انكار المنكر الداعي لانا كيد وذكاء للمخاطب وغباوته وجعل احدي الجملتين بدلا من الاخرى أو بياناً لها

مع النبي الفطن لان الذكاء ، شدة قوة للنفس معدة لا كتساب الآراء وتسمى هذه القوة الذهن وجودة تهيئها لتصور ما يرد عليها من الغير الفطنة والنباوة عدم الفطنة عما من شأنه ان يكون فطنا فقابل النبي هو الفطن ( ولكل كلمة مع صاحبها ) اى ، مع كلمة اخرى صوحبت معها ( مقام ) ، ليس لها مع ما يشارك تلك المصاحبة فى اصل المعنى مثلا الفعل الذى قصد اقترانه

الذكاء بالنسبة الى اكتساب الآراء والافكار والفطنة بالقياس الى فهم كلام الغير ( قوله مع النبي ) ، فيه اشارة الى أنه فى موقعه لان الخطاب يتفاوت باعتبار فهم المخاطب ما يرد عليه وعدمه لا باعتبار اكتساب الافكار وعدمه ( قوله شدة قوة الخ ) وغايتها الحدس القويم ، فلا ينافى ما فى شرح الاشراق من أن الذكاء جودة الحدس وصفاء الذهن ( قوله مع صاحبها ) فى شرح المفتاح للشارح ان مع متعلق بالظرف الواقع خبرا مقدما عليه أعني لكل كلمة أو بمضاف محذوف أى لوضع كل كلمة مع صاحبها انتهى فهو على الوجه الاول ، متعلق بالحصول المتعلق بالكلمة كما انه فى الوجه الثانى متعلق بالوضع المتعلق بالكلمة وانما لم يجعله صفة كلمة أو حالا منها ، لان المقام ليس للكلمة الكائنة مع صاحبها أو حال كينونتها معها بل كأن للكلمة مع صاحبها فتدبر فانه دقيق ( قوله صوحبت معها ) أى جعلت الكلمة الاخرى مصاحبة معها بتضمين معنى الجمل اشارة الى ان الاعتبار المصاحبة القصدية دون المصاحبة الاتفاقية وذلك لان المصاحبة تتمدى الى مفعول واحد بنفسه نحو صاحب زيد أو مع نحو صاحب مع زيد ولا تتمدى الى مفعولين أحدهما بلا واسطة والثاني بالواسطة ( قوله ليس لها الخ ) هذا أو جواب سؤال نشأ منها ونحو ذلك بماسياتى ان شاء الله فى الوصل والفصل فان كل ذلك خارج عن نفس الكلام عارض له وهى دواعى البيان أو البدل أو الجواب فما قيل ان الدواعى للوصل والفصل ليست باعتبار الغير بل باعتبار الكلام وهم فتدبر ( قول الشارح ) فان الذكى يناسبه من الاعتبارات اللطيفة الخ كالتقصير بطريق التقديم دون ما والا وانما ( قول المحشي ) اشارة الى انه فى موقعه أى لا يصح أن يقال اما ان يذكر الفطن مع الغنى أو يقول وكذا خطاب الذكى مع خلافه لان الذكاء لا يناسب ما نحن فيه

( قول المحشي ) الحدس القويم الحدس سرعة الانتقال من المبادى الى المطالب ويقابله الفكر فانه حركة الذهن نحو المبادى ورجوعها عنها الى المطالب فلا بد فيه من حركتين حركة لتحصيل المبادى وحركة لترتيبها بخلاف الحدس اذ لا حركة فيه أصلا أى لا يلزم فيه حركة من الحركتين لجواز ان ترسخ المبادى والمطالب معا فى الذهن من غير تقدم تشوف ومطلب والانتقال فيه ليس بحركة لان الحركة تدريجية الوجود والانتقال فيه انى وحقيقته ان تسنح المبادى المرتبة للذهن فيحصل المطلوب فيه فانتفاء الحركة الثانية لازم فى الحدس سواء وجدت الحركة الاولى أولا

( قول المحشي ) فلا ينافى ما فى شرح الاشراق الخ لانه تفسير له بغايته وما هنا بحقيقته أو ما هنا بمبدئه وما هناك بحقيقته ( قول المحشي ) متعلق بالحصول المتعلق بالكلمة كما انه الخ فتكون المصاحبة مشاركة للكلمة فى تعلق الحصول أو الوضع بهما فيفيد ان المقام لهما جميعاً باعتبار ذلك الحصول أو الوضع وقوله متعلق بالحصول فيفيد ان قوله أولا متعلق بالظرف أى بمتعلقه وانما جعل الحصول متعلقاً بالكلمة دون كل لان فعل التعلق الكلمة وكل لجرد الاحاطة

( قول المحشي ) لأن المقام ليس للكلمة الخ لافادتهما جميعاً للمعنى فلا وجه لجعل المقام لاحداهما بشرط مصاحبة الاخرى اذا عرفت هذا عرفت ان قوله ولكل كلمة الخ ليس اعادة لما سبق من قوله فقام كل الخ لان المقام هناك للتعريف أو التذكير أو



بالشرط له مع كل من ادوات الشرط مقام ليس له مع الآخر ولكل من ادوات الشرط مثلاً مع الماضي مقام ليس له مع المضارع وكذا كلمات الاستفهام والمسند اليه كزيد مثلاً مع المسند المفرد اسماً او فعلاً ماضياً او مضارعاً مقام ومع الجملة الاسمية او الفعلية او الشرطية او الظرفية مقام آخر اذ المراد بالصاحبة الكلمة الحقيقية او ما هو في حكمها وايضاله مع المسند السببي مقام ومع الفعل مقام آخر الى غير ذلك هكذا ينبغي ان يتصور هذا المقام فجميع ما ذكر من التقديم والتأخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك اعتبارات مناسبة (وارتفاع شأن الكلام)

المحصر مستفاد من تقديم الخبر، مع كون محط الفائدة القيد أعني مع صاحبها كأنه قيل المقام مقصور على الكلمة مع صاحبها لا يتجاوز الى الكلمة مع غير صاحبها وانما قيده بالمشاركة لها في أصل المعنى لانه لو كان غير مشاركة لها فيه لم يكن إرادته لاقتضاء المقام بل لفائدة أصل المعنى والمراد بأصل المعنى التدرج المشترك بين الكلمتين كالشرط والاستفهام المشترك بين كليهما (قوله بالشرط) أي بفعل الشرط فالمراد بالفعل الذي قصد اقترانه بالجزء أو بأداة الشرط فالمراد منه الفعل الذي هو الشرط (قوله هكذا ينبغي الخ) فانه على ما ذكره من معنى كلام المصنف رحمه الله تعالى يكون جميع ما ذكر اعتبارات مناسبة فلا يكون قوله وكذا خطاب الذكي مع خطاب الغبي وقوله ولكل كلمة مع صاحبها في غير محله، بخلاف ما قيل ان الاول اشارة الى علم البيان لان خطاب الذكي يناسبه المجاز والكناية وخطاب الغبي يناسبه الحقيقة والثاني اشارة الى علم البديع فان اكثر الحسنات يحصل بذكر كلمة مع أخرى كالطباق والتجنيس والمقابلة والسجع فان ذكرهما لا يكون في محله لان الكلام في بيان تفاوت المقامات ومقتضياتها والفاء في قوله فجميع ما ذكر يحتمل أن تكون للتفريع وأن تكون للتعليل كالا ينبغي (قوله وارتفاع شأن الكلام الخ) معطوف على قوله وهو مختلف وقد مر ان الغرض منهما بيان تعدد مراتب البلاغة وكون بعضها أعلى من بعض ثم تعيين أعلام وأسفله في المفتاح ارتفاع شأن الكلام، أي الكلام البليغ في باب الحسن والقبول وانحطاطه

التقديم أو التأخير أو الاطلاق أو التقييد وهنا لمجموع الكلمتين فالخصوصية فيما تقدم نفس التعريف مثلاً وهنا مجموع الكلمتين (قول المحشي) مع كون محط الفائدة هو القيد أي فائدة الخبر فالحصر المستفاد بالتقديم راجع للقيد الذي هو محل الفائدة (قول المحشي) بخلاف ما قيل ان الاول الخ لان الذي من متعلقات علم البيان كيفية دلالة اللفظ على المعنى المراد قطع النظر عن اقتضاء الحال لذلك لما عرفت من ان ذلك كيفية إيراد المعنى الذي روعى فيه المطابقة لمقتضى الحال والكلام هنا من حيث اقتضاء الحال فتدبر

(قول المصنف) وارتفاع شأن الكلام الخ عبارة المفتاح وارتفاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة المقام لما ياتي به اه فاسقط المصنف قوله بحسب وقوله باب وزاد بعدهما فيفهم منه ان ارتفاع الكلام في نفسه في الحسن بالمطابقة وانحطاطه في نفسه فيه بعدم المطابقة ويرد عليه ان اصل المطابقة لا يحصل بها ارتفاع في الحسن بل أصل الحسن وان عدم المطابقة لا يحصل به انحطاط في الحسن بل عدمه وحينئذ لا بد أن يراد بالكلام ما يعم البليغ وغيره فاختلف الناس في الجواب عن المصنف

(قول المحشي) أي الكلام البليغ قيد بذلك العلامتان في شرحي المفتاح لجمعه الانحطاط بحسب مصادفة المقام

في ذلك بحسب مصادفة الكلام لما يليق به . وهو الذي نسميه مقتضى الحال أي كلما كانت المصادفة اتم وما صادفه اليق  
كان الكلام في مراتب الحسن في نفسه والقبول عند البليغ أرفع وأعلى وكلما كان انقص كان أشد انحطاطا وأدنى درجة .  
وأقل حسنا وقبولا فمعنى المتن على طبق ما في المفتاح ان كل ارتفاع للكلام بالقياس الى كلام آخر ، في باب الحسن سواء  
كان بأصل الحسن او الزائد والقبول عند البلغاء ، بقدر مطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه ، بقدر عدم المطابقة فالطرف  
الاسفل ارتفاعه علا عن الكلام الذي تحته وهو الملتحق بأصوات الحيوانات ، بقدر مطابقته للاعتبار المناسب وإيجابه

لما يليق بعدمها وسبأني توجيه المحشي ذلك

( قول المحشي ) وهو الذي نسميه أي ما يليق

( قول المحشي ) وأقل حسناً يقتضي ان فيه أصل الحسن فيكون فيه أصل البلاغة

( قول المحشي ) بالقياس الى كلام آخر أي لا بالقياس الى ارتفاع آخر له بل بالقياس الى كلام آخر ولو كان الكلام

الآخر ملحقاً بأصوات الحيوانات

( قول المحشي ) في باب الحسن أي حال كون ذلك الارتفاع كأنما في باب الحسن أي بالنسبة اليه لا بالنسبة الى

باب آخر كالترغيب والترهيب والارتفاع في باب الحسن هو الرقي بسبب الحسن سواء كان بأصله أو الزائد والانحطاط

فيه وبالنسبة اليه هو النزول بسبب عدمه سواء كان عدم أصله أو الزائد بخلاف ما اذا كان الارتفاع في نفس الحسن فانه

يستدعي ان يكون قبله حسن وما اذا كان الانحطاط فيه فانه يستدعي بقاء أصله

( قول المحشي ) بقدر مطابقته تفسير لقول المفتاح بحسب وإشارة لتقديره في كلام المصنف

( قول المحشي ) بقدر عدم المطابقة اي بقدر ما انعدم منه من المطابقة فيكون انحطاطه بعدم ذلك القدر منه كما صرح

به بعد وانما احتيج الى هذا في الانحطاط ليشمل كل انحطاط ولو قيل وانحطاطه بعدم المطابقة لم يشمل الا المرتبة الاخيرة

فيكون قولنا انحطاطه بعدم المطابقة أو بعدم ذلك القدر من المطابقة بالنسبة الى المرتبة الاخيرة مستويين نعم قولنا انحطاطه

بعدم المطابقة صادق بما مطابق وانعدمت مطابقته وبما لم يطابق أصلا والاخير غير مراد لان مرجع الضمير البليغ لا النصيح

بخلاف قولنا انحطاطه بعدم القدر الذي فيه من المطابقة فانه خاس بالبلوغ وبهذا يظهر ان قوله وانحطاطه بعدم ذلك القدر

أي الذي كان به بليغا إشارة الى دفع ما يقال انه اذا كان الانحطاط بعدم المطابقة كان التحط غير بليغ فكيف يعود ضمير

انحطاطه على البليغ وحاصل الدفع ان مرجع الضمير البليغ والمعنى انحطاط هذا الكلام البليغ أي الانحطاط الذي يتصور

فيه ويمكن حصوله له بعدم ما فيه من المطابقة بان يحذف عنه ما فيه من الخصوصيات الزائدة على أصل المعنى فليتأمل

( قول المحشي ) فالطرف الاسفل الخ لا يتيسر ادخال هذا في قول المفتاح وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة المقام

لما يليق به الا أن يكون المعنى بحسب مصادفة المقام لما يليق به وجودا وعندما وعلمه لذلك غير المصنف عبارة المفتاح وقد

عرفت انه كان الاولى ان يترك قوله فيما مر وأقل حسنا وقبولا لانه انما يناسب ظاهر عبارة المفتاح وعبرة الشارح في

شرح المفتاح وارتفاع شأن الكلام بعني الكلام الذي يمتد به في الجملة عند أرباب البلاغة ولا يلحق بأصوات الحيوانات

وانحطاطه في باب الحسن والقبول الذي يتعلق بنفس الكلام وبه يقع التفاضل والتنازل والارتفاع الى حد الإعجاز يكون

بقدر مصادفة المقام لما يليق به من الاعتبارات والخصوصيات بل من الكلام المشتمل عليها فكل ما كانت المصادفة اتم

بها لاصل الحسن وانحطاطه بعدم ذلك القدر والتحاقه بالاصوات وكذا الحال في الطرف الاوسط والاعلى فان ارتفاع كل واحد منهما بالنسبة الى ما تحته بقدر مطابقته للاعتبار المناسب واجبا له للحسن الزائد على ما تحته وانحطاط كل واحد منهما بعدم ذلك القدر من المطابقة وذلك التفاوت في المراتب ، اما باعتبار تفاوت الكلامين في الاشتمال على المقنضيات في القلة والكثرة ، واما باعتبار تفاوت اقتدار المنكلم في الرعاية فان المعبر في البلاغة مطابقة الكلام لجميع ما يقنضيه الحال بقدر الطاقة ، فاندفع ما قيل انه كيف يصور الارتفاع والانحطاط والمعبر في البلاغة مطابقة الكلام لجميع ما يقنضيه الحال وكذا اندفع ما قيل ان المطابقة سبب لاصل الحسن لا لارتفاعه وعدم المطابقة سبب لعدم الحسن لا لانحطاطه لان ذلك انما يرد . لو كان معنى المتن ان الارتفاع في الحسن بسبب المطابقة وانحطاطه فيه بسبب عدمها على انه لو سلم ان معناه ذلك ، فللمطابقة مراتب متفاوتة فيصح ان يقال كل ارتفاع للكلام في الحسن بسبب المطابقة وان كان نفس الحسن أيضاً بالمطابقة وكذا لعدم المطابقة مراتب متعددة بحسب تعدد مراتب المطابقة فيصح ان يقال كل انحطاط للكلام في الحسن بسبب عدم المطابقة وان كان انتفاء اصل الحسن أيضاً بعدم المطابقة

وأرى وما صادفه أوفق وأليق كان الكلام في مراتب الحسن في نفسه والقبول عند السامع البليغ أرفع وأعلى وكلما كانت نقص كان أشد انحطاطا وأدنى درجة وأقل حسنا وقبولا وبما ذكرنا ظهر انه لا حاجة الى أن يجعل الانحطاط بعدم ذلك بل لا صحة له اهـ وكان المحشي رحمه الله أراد التوفيق بين الكلامين ودفع قول الشارح رحمه الله . بل لا صحة له لكنه يحتاج الى ان المراد بأقلية الحسن ما يشمل انتفاءه ومع ذلك قول الشارح كلما كانت المصادفة أتم كان الكلام في مراتب الحسن أرفع وكلما كانت نقص كان أشد الى آخره انما يناسب اخراج المرتبة الاولى والاخيرة كما هو طريقة الشارح فكان الاولى أن لا ينقل شرحه لمبارة المفتاح فيما سبق ويقتصر على نقل عبارة المتن لاجل ان يأخذ منها تقدير اغظى باب وقد رتد بر (قول المحشي) والتحاق عطف على عدم

(قول المحشي) اما باعتبار تفاوت الكلامين في الاشتمال الخ أي على حسب ما اقتضاء المقام لا ان الناقص نقص عما اقتضاء والا كان غير بليغ

(قول المحشي) وإما باعتبار تفاوت اقتدار الخ فانه حينئذ وان نقص عما اقتضاء المقام يعد بليغا لعدم القدرة على الازيد فقوله فان المعبر الخ راجع للثاني

(قول المحشي) فاندفع الخ تفريع على قوله اما باعتبار الخ

(قول المحشي) لو كان معنى المتن ان الارتفاع الخ أي ارتفاع الكلام في نفسه الواقع ذلك الارتفاع في الحسن بسبب المطابقة وانحطاطه فيه أي في الحسن بان يكون حسنه أقل بسبب عدمها أي عدم نفس المطابقة لا ذلك القدر منها وقد عرفت من تقرير كلامه السابق خلاف هذا وان المراد ان ارتفاعه في باب الحسن سواء كان لاصل أو الزائد وانحطاطه في ذلك الباب في الحسن فتدبر

(قول المحشي) قاله طابقة مراتب يعني ان ذلك انما يرد لو كان معنى الارتفاع بسبب المطابقة أي أصلها والانحطاط بسبب عدمها أي عدم أصلها وليس ذلك بلازم بل المعنى ان ارتفاعه بمطابقته أي بمرتبة من مراتب المطابقة وانحطاطه بعدم تلك المرتبة وعلى الجواب الاول يكون الكلام شاملا للارتفاع باصل الحسن والانحطاط بعدمه بخلاف هذا وأمل تركهما على هذا الجواب أعلمهما بالاولى

في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه ( اي انحطاط شأنه ) (بعدمها) اي بعدم مطابقة الكلام للاعتبار المناسب والمراد بالاعتبار المناسب الامر الذي اعتبره المتكلم مناسبا بحسب السليقة او بحسب تتبع تراكيب البلفاء تقول اعتبرت الشيء اذا نظرت اليه وراعت حاله واعتبار هذا الامر في المعنى اولا وبالذات وفي اللفظ ثانيا وبالعرض

وقد يجاب بان المراد الكلام الفصيح وأصل الحسن فيه حاصل بالفصاحة عند المصنف رحمه الله تعالى فلا اشكال وفيه أنه مناف لما سيجي . من قوله واسفل وهو ما اذا غير الكلام عنه الى ما دونه التحق بأصوات الحيوانات الا أن يراد التحاقه بالأصوات من حيث انتفاء هذا الحسن فلا ينافي بقاء حسنه من حيث الفصاحة ( قوله في الحسن ) أي في باب الحسن وبهذا الوجه احتراز عن ارتفاعه في غير ذلك الباب، كالترغيب والترهيب فان ارتفاعه بهذا الوجه باعتبار كثرة التأثير وقلة وكالتصحيح فان ارتفاعه بهذا الوجه باشماله على كثرة النصائح وكالاتلام عما في الواقع فانه باعتبار الصدق الى غير ذلك من استنباط العقائد والاحكام وبيان أحوال الآخرة ( قوله وانحطاطه بعدمها ) جعل صاحب المفتاح الارتفاع والانحطاط كليهما بحسب مصادفة الكلام لما يليق به فقال الكاشي وعدهما مقدر في عبارته وقال الشارح رحمه الله تعالى لا حاجة اليه لان الارتفاع والانحطاط كل منهما بحسب المصادفة فتقول المصنف رحمه الله وانحطاطه بعدمها اما اشارة الى أن عبارة المفتاح تحتاج الى التقدير واما بيان وايضاح لمراده ( قوله والمراد الخ ) ، فالكلام من قبيل قولهم العلم حصول الصورة أي الصورة الحاصلة اخبر هذه العبارة للتنبيه على ان الاعتبار لازم في ذلك المناسب كانه نفس الاعتبار ( قوله واعتبار هذا الخ ) بيان لما يستفاد من قوله بمطابقته للاعتبار المناسب أي المعبر المناسب من كون الاعتبار حاصلا حال تعلق المطابقة وانه ليس

( قول المحشي ) وقد يجاب بان المراد الخ هذا جواب الشارح المشار اليه بقوله وأراد الخ ( قول المحشي ) كالترغيب الى آخره فان ذلك ليس من البلاغة اذ ليس من المعاني الثواني الزائدة على أصل المراد وان اقتضاه الحال فان مقضى الحال المراد هو ما أفاد معنى يعتبر أولا في المعنى وثانيا في اللفظ كما عرفت ( قول المحشي ) كل منهما بحسب المصادفة أي وجودا وعدما كما يفيد قوله واما بيان وايضاح للمراد لكن هذا لا يناسب قول الشارح في شرح المفتاح بل لا يصح وقوله في شرح قوله بحسب المصادفة فكلاما كانت المصادفة أتم وكلاما كانت أنقص فان المصادفة عليه باقية وان اختلفت بالهم والتقصان ولذا قال كلما كانت أنقص كان أقل حسنا وبالجملة كلام الشارح في شرح المفتاح انما يناسب الجواب الثاني في كلام المحشي وفي هذا الشارح أجاب بالثالث وفي حواشي شرح المفتاح الشريفي انه على كلام المصنف لا بد ان يراد بالكلام ما يشمل البليغ والفصيح فليتأمل ( قول المحشي ) فالكلام من قبيل قولهم العلم حصول الصورة الخ أي من حيث انه أطلق في كل ما تعلق بالشيء . وأريد ذلك الشيء ، فالن في الاعتبار عوض عن المضاف اليه أي اعتبار الامر المناسب وانما عبر بحصول الصورة لان الصورة انما تكون علما من حيث الحصول والقيام بالذهن أما من حيث هي فهي معلوم وإيكن الحصول علما لان العلم ينصف بالمطابقة واللا مطابقة وذلك انما هو للصورة دون الحصول

( قول المحشي ) على ان الاعتبار لازم حتى ان الحاصل بلا اعتبار لا تحصل به البلاغة ( قول المحشي ) لما يستفاد من قوله الخ لانه اذا عبرت عن شيء بما فيه معنى الوصفية وعلقت به معنى مصدريا

وأراد بالكلام الكلام الفصيح، لكونه إشارة الى ما سبق اذ لا ارتفاع لغير الفصيح وأراد بالحسن الحسن الذاتي

سبب هذا التعليق كما في جاءني الرجل الراكب على ما قالوا ان كون مفرد صفة لمعنى في تعريف الكلمة ، يقتضي كون الافراد حاصلًا للمعنى حال تعلق الوضع لا بسببه بمعنى ان هذا الامر يعتبر قبل اللفظ في المعنى الاول الذي يستوي فيه البليغ وغيره ثم يعتبر في اللفظ ثانياً ويتبع اعتباره في المعنى ، فالحذف والاثبات أيضاً ، يعتبر أولاً في المعنى الاصلى ثم يورد اللفظ على طبقه وذلك أن تلفظ البليغ على طبق المعنى المدبر في الذهن والباء في قوله وبالذات للابسة أي حال كونه ، متلبساً بذات المعنى لا بمعنى في لانه لا يصح في قوله وبالعرض (قوله واراد الخ) ، هذا اذا كان معنى المتن ان كل ارتفاع للكلام بسبب المطابقة وكل انحطاط في الحسن بعدمها وأما على ما حررناه على طبق مافى المفتاح فالمراد بالكلام البليغ وهو الظاهر لان سياق الكلام في البلاغة وبيان مراتبها (قوله لكونه إشارة الخ) نكتة مصححة للإرادة يعني ان الكلام المقيد بالفصاحة المذكور فيما سبق فيمكن حمل اللام هنا على العهد فلا يرد ما قيل أن المذكور صريحاً فيما سبق الكلام المطلق وفي ضمن التعريف الكلام الفصيح البليغ على .

اما في صيغة فعل أو غيرها فهم منه في عرف اللغة ان ذلك الشيء موصوف بتلك الصفة حال تعلق ذلك المعنى به لا بسببه وما ذهب اليه بعض الناظرين من ان القاعدة أن التعلق المذكور يفهم منه الاتصاف بمفهوم الصفة قبل تعلق الفعل فباطل لان قولنا جاني الرجل الراكب يفهم منه انه متصف بالركوب حال المجيء واما ان المجيء مقدم عليه زماناً أو ذاتاً فكلا قاله المحشي في حواشي الجامي

( قول المحشي ) يقتضي كون الافراد حاصلًا للمعنى الى آخره يعني انه لو جعل مفرد في قولهم الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد صفة للمعنى لفهم منه ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد والتركيب زمان تعلق الوضع لا بسببه وليس الامر كذلك فان اتصافه بهما بسبب الوضع واجب بان وجود الصارف عما اقتضته القاعدة في تعريف الكلمة ظاهر بحيث جعل مفادها أمراً وهمياً لا ينساق اليه الذهن

( قول المحشي ) فالحذف والاثبات الخ خصهما بالتمثيل رداً على السيد لان شرح المفتاح حيث قال لا ينبغي ان الحذف والاثبات من الكيفيات الراجعة الى اللفظ دون المعنى فن زعم ان مقتضى الحال على الاطلاق يعتبر أولاً في المعنى وثانياً في اللفظ فقد سها

( قول المحشي ) أيضاً أي كغيرهما من الخصوصيات

( قول المحشي ) يعتبر أولاً في المعنى الاصلى بان يعتبر أولاً الاخبار مثلاً على وجه يكون الخبر عنه غير ملفوظ به أو ملفوظاً به ثم يترك ذكره في اللفظ أو يذكر وفي الاطول رداً على السيد لان معنى المسند اليه يحكم عليه العقل من غير قصد احضاره بالذكر لتعينه لهذا الحكم فيطويه في مقام قصد افادة المعاني بذكر الالفاظ ويأتي باللفظ على طبقه أو يحكم عليه بعد قصد احضاره كذلك لعدم تعينه فيثبته فيما بين المعاني المقصودة بالافادة بذكر لفظه ويأتي باللفظ على طبقه

( قول المحشي ) متلبساً بذات المعنى أي لا يقتصر الى واسطة والمراد بالعرض التبعية فاعتباره في اللفظ بواسطة المعنى

( قول المحشي ) هذا اذا كان معنى المتن الخ أما اذا كان معناه ان كل ارتفاع للكلام بقدر ما فيه من المطابقة فلا

بد أن يكون المراد بالكلام البليغ

الداخل في البلاغة دون العرضي الخارج لان الكلام قد يرتفع بالمحسنات اللفظية أو المعنوية لكنها خارجة عن حد البلاغة (فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب) للحال والمقام كالتأكيد والاطلاق وغيرهما مما عددناه وبه يصرح لفظ المفتاح وستسمع لهذا زيادة تحقيق والفاء في قوله فمقتضى الحال تدل على انه تقرير على ما تقدم ونتيجة له وبيان ذلك انه قد علم مما تقدم ان ارتفاع شأن الكلام الفصيح

ان الكلام المقيد بالفصاحة مذكور صريحاً بخلاف البليغ فانه، مفهوم من التعريف (قوله اذ لا ارتفاع الخ)، علة للحكم الملل، وإشارة الى النكتة المرجحة (قوله الداخل في البلاغة) صفة كاشفة للحسن الذاتي، اذ المراد بالحسن الذاتي ما يكون موجبه داخلا في البلاغة أي غير خارج عنها وهو المطابقة لمقتضى الحال يفصح عما حررناه قوله لكنها أي المحسنات خارجة عن حد البلاغة أي تعريفها (قوله فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب) معناه على طبق ما في المفتاح حيث قال وهو أي ما يليق بالمقام الذي نسيه مقتضى الحال أن يقال مقتضى الحال، هو الاعتبار المناسب عندنا والفاء، للتراخي في الذكر لان مرتبة التفسير بعد ذكر الشيء، الا أن المصنف رحمه الله جعل الاعتبار المناسب خبراً لكون مقتضى الحال، معلوماً والمطلوب تفسير الاعتبار المناسب وفي المفتاح عكس ذلك فان ما يليق بالكلام معلوم سابقاً والمطلوب تفسير مقتضى الحال (قول المحشي) يعني ان الكلام المقيد الخ يريد ان المراد بما سبق الكلام المقيد بالفصاحة فالإشارة للكلام بعد

التقيد بها وان كان حين ما ذكر غير مقيد بها

(قول المحشي) مفهوم من التعريف حيث قال والبلاغة في الكلام فان ما فيه البلاغة بليغ  
(قول المحشي) علة للحكم الملل أي انما أراد الفصيح بواسطة انه اشارة الى ما سبق لانه لا ارتفاع لغير الفصيح  
(قول المحشي) وإشارة الى النكتة المرجحة أي على ارادة الكلام المطلق وانما كان ذلك بطريق الاشارة لان التعليل انما يساق لاثبات الدعوى

(قول المحشي) أي المراد بالحسن الذاتي الخ يفيد ان وصف الحسن الذاتي بالدخول في البلاغة باعتبار دخول موجبه فيها كما في القنري

(قول المحشي) هو الاعتبار المناسب عندنا أخذه من قوله نسميه ومقصود المفتاح والمصنف على هذا ليس بيان الاصطلاح والتسمية كما وهم بل التفسير كما قال

(قول المحشي) للتراخي في الذكر أي التأخير والتعقيب

(قول المحشي) لان مرتبة التفسير أي تفسير الاعتبار المناسب بانه مقتضى الحال فقوله فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب كله تفسير الاعتبار المناسب

(قول المحشي) معلوماً حيث عدده بقوله فقام كل من التنكير الخ

(قول المحشي) والمطلوب تفسير الاعتبار المناسب أي بحمله على مقتضى الحال المعلوم فلما كان هو المجهول المطلوب تفسيره جعل محمولا على المعلوم ليحصل بالحكم بالانحداد بيانه فقوله والمطلوب تفسير الاعتبار المناسب في قوة قوله والاعتبار المناسب هو المجهول وكذا ما بعده وحينئذ فقوله فمقتضى الحال الخ في قوة قوله فالاعتبار المناسب هو مقتضى الحال وانما كان التقديم لما قاله وبهذا يندفع ما قيل ان المناسب قلب العبارة لان المحدث عنه هو الاعتبار المناسب

بمطابقته للاعتبار المناسب لا غير لان اضافة المصدر تفيد الحصر كما يقال ضربى زيدا في الدار ومعلوم ان الكلام انما يرتفع بالبلاغة وهي مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال فحصل هنا مقدمتان احدهما ان ليس ارتفاعه الاعطافته للاعتبار المناسب والثانية ان ليس ارتفاعه الا بمطابقته لمقتضى الحال فيجب

وحينئذ لا حاجة الى التدقيق الذي ذكره الشارح رحمه الله مع عدم تماميته (قوله بمطابقته الخ) أي المطابقة سبب دائر معه الارتفاع وجودا وعدما لما نقلناه عن المفتاح ان ارتفاع شأن الكلام بحسب مصادفته لما يليق به وكذا المطابقة لمقتضى الحال لما في المفتاح ان مدار حسن الكلام وقبحه على انطباق تركيبه على مقتضى الحال والا انطباق، فهذان الحصران ليسا مثل لاصولة الا بظهور ولا صلوة الا بالنية فان المراد بهما حصر السببية، في الجملة، وليس الثاني بينهما موقوفا على كون كل منهما أي من المطابقتين سبباً قريباً على ما وهم (قوله لان اضافة المصدر الخ)

(قول المحشي) وحينئذ الى آخره أي حينئذ كان تفسيراً لما سبق لا حاجة الى جعله نتيجة وان الفاء للتفريع مع عدم تماميته بما قاله الشارح من النظر

(قول المحشي) فهذان الحصران الخ تفريع على كونهما سبباً يدور معه الارتفاع وجودا وعدماً فانه يقتضى ان الحصر حقيقي لا اجمالي

(قول المحشي) في الجملة أي بالنسبة لعدم الظهور وعدم النية فلا ينافي التوقف على الغير بخلاف ما نحن فيه فان المسبب حيث اتفنى بانقائه ووجد بوجوده علم أنه لا علة الا المدار فلولم يكن المراد بمقتضى الحال والاعتبار المناسب واحداً بالذات لبطل الحصران أو احدهما ان قلت ان الدوران على الاختار لا يفيد العلية اذ كما يجوز أن يكون المدار علة يجوز أن يكون ملازماً لها كالراحة المخصوصة الملازمة للسكر فانها تقدم في العصور قبل الاسكار وتوجد معه وتزول بزواله وسع ذلك فليست بعلة قلعاً ولا متحداً ذاتها مع الاسكار فغاية ما يلزم هنا تلازم مقتضى الحال والاعتبار المناسب اما اتحادها ذاتاً أو مفهوماً فكلا قلت هذا غلط لان ذاك انما هو في الاستدلال بالدوران على علية المدار وما نحن فيه ليس كذلك فان الاستدلال على العلية بكلام الشيخ الظاهر في علية المدار دون لزومه للعلة

(قول المحشي) وليس التنافي بينهما الخ من جملة التفريع على ما سبق اذ حصر المدارية في كل يقتضى التنافي عند اختلاف الذات سواء كان كل منهما سبباً قريباً أو بعيداً أو كانا مختلفين وحاصل هذا التوهم وهو للحفيد والسمرقندي انهما اذا كانا مختلفين ذاتاً وكان كل منهما سبباً قريباً كانا متنافيين فانه لا يتعدد السبب القريب بخلاف ما اذا كان أحدهما قريباً والآخر بعيداً فان الحصر في البعيد معناه لا بعيد الا هذا فلا ينافي وجود القريب وكذا الحصر في القريب والقريب ما يحصل تنقيبه المسبب بلا توقف على أمر آخر والبعيد ما يتوقف عليه الحصول بواسطة وعبرة السمرقندي التنافي مبني على ان المراد بالسبب القريب أعنى ما يحصل عقبه الشيء بلا توقف على أمر آخر فانه بهذا المعنى لا يجوز أن يكون متعدداً وأما السبب بمعنى ما يتوقف عليه حصول الشيء فيجوز أن يكون متعدداً أه وأنت خبير بانه على ما فهمه المحشي من الدوران لا يكون السبب الا قريباً بالمعنى المتقدم واعلم فهم ان القريب ملاقي المسبب بلا واسطة والبعيد ملاقيه بواسطة غير القريب بأن يكون للسبب طريقان أحدهما أسباب مترتبة والآخر سبب واحد ليس من تلك الأسباب فليتأمل فانه مع الدوران مع كل لا يمكن أن يكون هناك قريب وبعيد في طريق واحد لوجود التوقف بين البعيد والقريب

ان يكون المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحدا والا لبطل احد الحصرين او كلاهما وفيه نظر

لما في الرضى من أن اسم الجنس اعنى الذي يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد اذا استعمل ولم تكن قرينة تخصصه ببعض ما يصدق عليه فهو في الظاهر لاستغراق الجنس أخذنا من استقراء كلامهم فعنى التراب يابس والماء بارد ان كل ما فيه هاتان المائتان حاله كذا فلو قلت في قولهم النوم ينقض الطهارة ان النوم مع الجلوس لا ينقضها لكان مناقضا لظاهر ذلك اللفظ انتهى فلم ان الظاهر فيما نحن فيه استغراق جميع ما يصدق عليه الارتفاع فسقط ما قيل انه . يجوز أن يكون لاستغراق الانواع فلا ينافي وجود فرد من الارتفاع بغير مطابقة الاعتبار المناسب أو بغير مطابقة مقتضى الحال ( قوله أن يكون المراد الخ ) أي أن يكون ذاتهما واحدا سواء اختلفا مفهوما أولا ( قال قدس سره بطلانها الخ ) المراد بطلان الحصر بطلان الحكم السليبي منه كما هو المتبادر في صورة الثباين الكلي أو الجزئي على تقدير صدق الحصرين يبطل الحكم السليبي في كل منهما بسبب تحقق الحكم الثبوتي في الآخر وفي صورة العموم مطلقا يبطل الحكم السليبي للحصر في الاخص

( قول الشارح ) والا لبطل احد الحصرين او كلاهما تقل عنه أما بطلان أحد الحصرين فبما اذا كان بين مقتضى الحال والاعتبار المناسب عموم وخصوص مطلق فانه يبطل الحصر في الاخص ضرورة تحقق الارتفاع بالافراد الاخرى للاعم وأما بطلان كلا الحصرين فبما اذا كان بينهما تباين أو عموم من وجه فانه يصدق كل منهما بدون الاخر فيتحقق الارتفاع بمطابقة كل منهما بدون الآخر فلا يصح الحصر في أحدهما فيثبت انها متساويان أو مترادفان .

( قول الشارح ) وفيه نظر . تقل عنه وجه النظر أنه يمكن المناقشة في المقدمتين وعلى تقدير التسليم لا يفيدان المصنف لان حصر حكم في شيء لا يقتضي ثبوته لكل من أفرادة حتى يبطل بذلك حصره فيما هو أخص من ذلك مطلقا ومن وجه كقولنا ليس الضحك الا للانسان وليس الضحك الا للحيوان لكن أمثال هذه المقدمات تجمل متجة في الخطايات لامكان المناقشة في الحصرين ولان المقصود هو تفسير مقتضى الحال وما ذكر على تقدير تمامه لا يقتضي الا الملازمة بينهما وجميع الانظار التي لم يبين وجهها في هذا الكتاب مبنية على ضعف في المقدمات السابقة وامكان المناقشة أو على ارتكاب تحمل وتصف أو بقاء زيادة بحث في ذلك المقام اه وقد تضمن كل ذلك كلام الحاشي وقوله لا يقتضي الا الملازمة منسحق بجعل كل منهما مدارا الذي نقله الحاشي من المفتاح تدبر

( قول الحاشي ) لما في الرضى الخ هذا انما يفيد العموم وانما يفيد الحصر بواسطة انه لو خرج فرد لبطل العموم ( قول الحاشي ) يجوز أن يكون لاستغراق الانواع فلا ينافي الخ بمعنى أن كل نوع من أنواع الارتفاع انما يحصل بتمامه بمطابقة الاعتبار المناسب وهذا لا ينافي أن يكون لبعض افراده وحده علة أخرى هي مطابقة مقتضى الحال ومثله مطابقة مقتضى الحال وحاصله ان هناك علتين احدهما سبب في جميع افراد النوع والاخرى سبب في بعضها فيكون البعض علتان بناء على جواز تعدد الملل عند عدم الاجتماع كذا يؤخذ من السمرقندي

( قول الحاشي ) أن يكون ذاتهما الخ فهما على الاول متساويان وعلى الثاني مترادفان وانما اختار اتحاد الذات مع التعميم في المفهوم لكفايته في دفع البطلان وأشار لذلك الشارح بقوله أن يكون المراد دون أن يكون المعنى

( قول الحاشي ) بطلان الحكم السليبي منه كما هو المتبادر لان الجزء الايجابي في كل حصر مقرر عند القوم لانه المتعبر أولا في الحكم والمنظور اليه ابدا والمعرض للابطال هو الجزء السليبي كذا قيل والاولى بيان ذلك بانه لا تنافي بين الجزئين



بسبب الحكم الثبوتي للاعم فيما عدا الاخص فاندفع ما توهم من أنه في صورة العموم المطلق أيضا يعطل كلا الحصرين ولا ينعين بطلان الحصر في الاخص لبطلان الحكم السليبي من الحصر في الاخص والحكم الثبوتي من الحصر في الاعم قال قدس سره فوجهه ان الحصر الخ لا ينفى اندفاعه بما قررناه سابقا من أن كلا من المطابقين سبب يدور معه الارتفاع وجوداً وعدمه لانه اذا كان دائراً مع الاعم يجب تناوله لجميع أفراده تحقيقاً للدوران معه . قال قدس سره على تقدير صحة المقدمتين . فيمكن منع المقدمة الاولى بناء على ان المصدر المضاف ، ليس نصاً في الاستغراق والثانية ، بان المعلوم ان ارتفاع الكلام بمطابقته لمقتضى الحال لا انه لا ارتفاع الا به . قال قدس سره لا يلزم الا المساواة . أي ، على ما زعمت من أن الحصر في الاعم يوجب تناوله لجميع أفراده . قال قدس سره ليس صريحاً الخ . فان مثل هذا التركيب ، يجيىء للاتحاد بين المسند اليه والمسند ، ولقصر المسند على المسند اليه ، كما ذكره صاحب الكشف في قوله تعالى ﴿ اولئك هم المفلحون ﴾ وانما قال صريحاً لانه ظاهر في الاتحاد بناء على ما قالوا من أن الاضافة كاللام اذا لم تكن للعهد فان كان الحكم باعتبار التحقق ولم يكن قرينة البعضية فهي للاستغراق ، والا فلجنس فالظاهر فيما نحن فيه أن يكون الحكم على مفهوم مقتضى

الايجابيين على كل تقدير أصلاً وانما التنافي بين السليبي والايجابي فاذا قلت في مثال الثابت لا يباع الا الانسان ولا يباع الا الفرس لاتنافي بين بيع الانسان والفرس . وانما التنافي بين اثبات بيع الانسان والفرس وسلب كل واحد في مثال العموم من وجه لا يباع الا الحيوان ولا يباع الا الابيض لاتنافي بين بيع الحيوان والابيض وانما التنافي بين اثبات بيع الاسود من الحيوان والابيض من غيره وسلب كل واحد في مثال العموم المطلق لا يباع الا الحيوان ولا يباع الا الانسان لاتنافي بين بيع الحيوان والانسان وكذا لاتنافي بين سلب بيع ماعدا الحيوان وبيع الانسان وانما التنافي بين سلب بيع غير الانسان وبيع الحيوان فلما لم يقتض الاثبات التنافي في ذاته وكان هو الاصل الثابت والسلب طاري عليه توجه البطلان عند منافاة الثبوت السلب وبهذا بعينه كان تبادل بطلان الجزء السليبي من قولنا بطل الحصر وبهذا اندفع ما أطلال به الفكري وغيره

(قول المحشي) ليس نصاً في الاستغراق أي والظهور المتقدم عن الرضى معارض بجعل كل من المقدمتين قرينة على عدم الاستغراق في الاخرى

(قول المحشي) بان العلوم الخ أي بقطع النظر عما قدمه المحشي من كلام السكاكي

(قول المحشي) على ما زعمت أي على ما زعم وجه التفرع والاستنتاج بانها لو لم يكونا شيئاً واحداً لبطل الحصران أو أحدهما

(قول المحشي) يجيىء للاتحاد الخ أي وهو المطلوب في كلام المعارض

(قول المحشي) ولقصر المسند على المسند اليه وما هنا يحتمله فلا يكون للاتحاد

(قول المحشي) كما ذكره الكشف حيث قال الفلاح مقصور على المشار اليهم

(قول المحشي) باعتبار التحقق أي الوجود الخارجي في ضمن الافراد وهذا شرط لعلمة الاستغراق لانه انما يكون

للافراد كما ان عدم قرينة البعضية كذلك والا كان للعهد اما الذهني أو الخارجي

(قول المحشي) والا فلجنس أي ان لا يكن باعتبار التحقق فلجنس لان الاستغراق والبعضية انما هما باعتبار التحقق ففى

لم يكن الحكم باعتبار التحقق لا كلا ولا بعضاً بل كان باعتبار الماهية من حيث هي وما هنا من هذا القبيل فليكن مفيداً

وهذا اعني تطبيق الكلام لمقتضى الحال هو الذى يسميه الشيخ عبد القاهر بالنظم حيث يقول النظم هو توخي معاني النحو فيما بين الكلم على حسب الاغراض التى يصاغ لها الكلام

الحال من حيث هو فيفيد الاتحاد ، وكان القائل بان المطلوب هو الاتحاد في المفهوم بنى الكلام على الظاهر لا على انه نص فيه (قوله هذا واعني الخ) هذه الجملة وقعت من المصنف رحمه الله تعالى في الايضاح في البين لجرد افادة الاتحاد بين النظم والتطبيق ولا تعلق لما بالتفريع الآتى والشارح رحمه الله نقلها ايانها (قوله توخي معاني النحو الخ أى المعاني التى يبحث عنها في النحو وهى الاحوال المعارضة للكلم والجل ، باعتبار تركيب بعضها مع بعض كالتعريف والتكبير والمطف وتتركه أعني الخصوصية والكيفيات التى تراعى في المعاني الاصلية أو المعاني الاصلية من حيث اشتمالها على تلك الخصوصية. كما سيجي . في كلام الشيخ الاشارة الى الاحتمالين وقوله فيما بين الكلم متعلق بالتوخي ولم يقل في الكلم . اشارة الى أنها تعرض للكلم حال تركيب بعضها مع بعض دون حال الافراد وكذا قوله ، على حسب الاغراض أى المقتضيات والاحوال متعلق بالتوخي بتضمين معنى الوضع ووضعها بإيرادها على حسب الاغراض فى كلام نفسه وبحملها عليها فى كلام الغير وانما فسر النظم

للاتحاد في المفهوم

(قول المحشي) وكان القائل الخ جواب عن اعتراض السيد على هذا القائل

(قول الشارح) وهذا أعني تطبيق الخ التطبيق جمل الكلام مطابق له بإيراده كذلك أو حمله عليه

(قول المحشي) هذه الجملة وقعت الخ أى الى قوله يصاغ لها الكلام كما هو في الايضاح وبيانها بقول الشارح لانه قد كرر أن ليس للنظم الا أن تضع الى قوله وتعمل على قوانينه وحاصل ما بين به الشارح هو الحصر الذى ذكره كما بينه المحشي وقوله ولا تعلق له اى للاتحاد بين النظم والتطبيق وان كان تمام التفصيل الآتى له دخل في التفريع كما سيذكره المحشي فتأمل

(قول الشارح) توخي معاني النحو أصل التوخي الطلب والمراد به هنا الوضع

(قول المحشي) يبحث عنها في النحو البحث الحمل أى التى تحمل في النحو على الكلم . والجل باعتبار التركيب

(قول المحشي) باعتبار تركيب بعضها مع بعض مراده بالتركيب ما يشتمل ضم الجل بعضها الى بعض بالمطف وتتركه وقوله كالتعريف والتكبير مثال لما يعرض للكلم باعتبار تركيبها والمطف وتتركه مثال لما يعرض للجل أعني الوصل والفصل (قول المحشي) أو التركيب من حيث الخ بيان الاحتمالين في الخصوصية وتعمل التوخي على الاحتمال الثاني هو الحلية

أى توخي تلك التركيب من حيث خصوصياتها

(قول المحشي) كما سيجي . في كلام الشيخ لعله في موضع آخر سيأتي اما هنا فلا

(قول المحشي) اشارة الى انها تعرض الخ وجه الاشارة أن بين يقتضى انها في خلال الكلمات والجل بخلاف ما لو

قبل تعرض للكلمات والجل لاحتمال أن يكون بدون التركيب

(قول المحشي) على حسب الاغراض أى المقتضيات الخ الاغراض هى المترتبة على الخصوصية كدفع الانكار فقوله المقتضيات بالكسر لان المقتضى للتاكيد دفع الانكار وأما جمل المقتضى هو الانكار فنظر للسبب البعيد وكون الغرض وهو دفع الانكار علة باعثة لا بنافي كونه علة غائية للاختلاف بالاعتبار

(قول المحشي) بإيرادها الخ كل من الابراد والحمل ليس معنى مطابقة الكلام ولذا كان هذا الكلام مذكوراً في البين

وذلك لانه قد كرر في مواضع من كتابه ان ليس النظم الا، ان تضع كلامك الموضع الذي يقتضيه

## علم النحو

بالتوخي مع انه الوضع المترتب عليه اشارة الى ان الوضع الذي يكون بدون التوخي لا يعتبر والصوغ والصياغة زر كرى كردن  
يسيرايه ، راسبه تأليف الكلام على حسب الاغراض بصياغة الحلى للاشتراك في المعنى الاصلى والامتيار بالخصوصيات  
كالخواتيم المشتركة في أصل الفضة وامتيارها بالصورة الخصوصية ومعنى لها لاجلها ، لانها المقصودة من الكلام عند البلغاء ،  
(قوله وذلك لانه الخ) أى التطبيق ، عين النظم المفسر بالتوخي لانه حصر النظم على الوضع الخصوص فراده بالتوخي الوضع  
الخصوص لكونه مسببا عنه والا لم يصح الحصر ومعلوم أن الوضع الخصوص عين التطبيق فالتطبيق يتحد بالنظم المفسر  
بالتوخي لانه متحد بالنظم المفسر بالوضع المتحد بالنظم المفسر بالتوخي ، لان المتحد مع المتحد بالشيء متحد بذلك الشيء ،  
(قوله أن تضع كلامك الخ) أي كل واحد من مفرداته ومركباته ، في موضعه الذي يقتضيه الاحوال المبحوث عنها في علم

لمجرد بيان الاتحاد ولا دخل له في التفريع الآتي ولعل وجه الاشارة بهذا وان لم يتقدم أن البلاغة أعنى مطابقة الكلام  
لما يقتضى الحال أمر لاحد شقي التطبيق المذكور

(قول المحشي) شبه تأليف الكلام فالاستمارة أصلية بين المصدرين أي الصياغة والتأليف والجامع تعلق كل بأمر  
مشترك يحدث فيه صور مختلفة بذلك الفعل المتعلق به فقوله للاشتراك أي لتعلقه بمشترك في المعنى الاصلى حصل له امتياز  
بذلك المتعلق وقوله كالمخواتيم أي كصوغها ويمكن أن يكون قوله كالمخواتيم مثال للعلل المشتركة في المعنى الاصلى ويوضح  
ما هنا عبارة الايضاح حيث نقل عن الشيخ انه قل معلوم أن سبيل الكلام سبيل التصوير والصياغة وان سبيل المعنى الذي  
يعبر عنه سبيل الشيء الذي يقع التصوير فيه كالفضة والذهب يصاغ منهما خاتم أو سواراه فقوله المحشي للاشتراك في المعنى  
الاصلى أي اشتراك المواقف من الكلام في المعنى الاصلى وهو المعاني المتصورة على ماهي عليه في حد ذاتها مع قطع النظر  
عن تعبيرها بالامانط وهو الذي لا يختلف باختلاف العبارات كان زيدا قائم والقائم زيد وهكذا فليتأمل

(قول المحشي) لانها المقصود من الكلام أما اصل المعنى فليس لها بل لا مر آخر كقاعدة الحكم أو لازمه  
(قول المحشي) عين النظم المفسر بالتوخي فحل البيان هو اتحاد التطبيق بالنظم المفسر بهذا التفسير لاحتمال ان يكون  
النظم الذي هو التوخي ليس هو التطبيق بل التطبيق هو الوضع الخصوص فلما حصر النظم في الوضع علم أنه ذلك التوخي  
والا لم يصح حصره فيه لبقاء النظم بمعنى التوخي واذا صح الحصر وان التوخي هو الوضع والوضع هو التطبيق علم أن التطبيق  
هو التوخي فتدبر

(قول المحشي) لان المتحد وهو التطبيق مع المتحد وهو الوضع بالشيء هو التوخي

(قول المحشي) أي كل واحد من مفرداته فليس الوضع قاصراً على الجمل كما هو ظاهر الشارح

(قول المحشي) في موضعه الذي يقتضيه الاحوال المراد بالوضع المقام الداعي للخصوصية كالانكار والاحوال الخصوصية  
كالتاكيد فانه لكونه لدفع الانكار يقتضي أن لا يورد الا حال الانكار كما ان الانكار يقتضيه لاجل دفعه المبحوث عنها  
في علم النحو أي من حيث ذاتها وقوله باعتبار افادتها الاغراض أي المبحوث عن تلك الافادة في علم المعاني فليس المراد

وتعمل على قوانينه . مثل ان تنظر في الخبر مثلاً الى الوجوه التي تراها مثل زيد منطلق وزيد ينطلق وينطلق زيد وزيد المنطلق والمنطلق زيد وزيد هو المنطلق وزيد هو منطلق وكذا في الشرط والجزاء نحو ان تخرج اخرج وان خرجت خرجت وان تخرج فانا خارج الى غير ذلك وكذا في الحال مثل جاني زيد مسرعاً او يسرع او هو مسرع او هو يسرع او قد اسرع الى غير ذلك فتعرف لكل من ذلك موضعه ونجى . به حيث ما ينبغي له وتنظر الى الحروف التي تشترك في معنى ينفرد كل منها بخصوصية في ذلك المعنى فتضع كلاماً من ذلك في خاص معناه نحو أن تأتي بما في نبي الحال وبلن في نبي الاستقبال وبأن فيما يرجع بين أن يكون وبين أن لا يكون وبأذا فيما علم انه كائن

التحوي باعتبار افادتها الاغراض المطلوبة منها كما فصله في التمثيل وذلك الوضع قد يكون بالسليقة وقد يكون بخدمة علم المعاني (قوله وتعمل على قوانينه) أي يكون تركيب كلامك على طبقها وهو لا يتوقف على العلم بها وذلك بان لا يكون فيه ضعف التأليف والتعقيد اللفظي وانما لم يذكر الخلو عن التعقيد المعنوي لان المقصود تعريف النظم الذي يحصل به أصل البلاغة وهو يحصل بمجرد اشتماله على الخصوصيات والمزايا على حسب الاغراض المطلوبة منها . وان ادبت المرادات بدلالات مطابقة وما ذكره الشارح رحمه الله من ان النظم عبارة عن ترتيب الالفاظ مناسبة المعاني مناسقة الدلالات فتعرف ، للنظم الكامل الذي تحصل به البلاغة الكاملة (قوله مثل أن تنظر) أي تنظر الى اسميته وافراده وتنكيهه وتذكيره وجمليه وفعلية وتقديمه وتعريفه وكونه مع ضمير الفصل وكونه جملة اسمية (قوله في الخبر) أي خبر المبتدا بقرينة ان المذكور في الامثلة اخلاف الاخبار مع اتحاد المبتدا فذكر ينطلق زيد على أن يكون زيد مبتداً وينطلق خبراً مقدماً فهو مثال لتقديم الخبر وقيل ، على التغليب (قوله فتعرف الخ) عطف على قوله تنظر أي بعد النظر الى الوجوه المختلفة التي تذكر في التحوي تعرف أن لكل واحد منها موضعاً مخصوصاً عند تركيب الكلام باعتبار افادتها الاغراض المطلوبة منها اما بالسليقة أو بالملكة الحاصلة من تتبع علم المعاني ونجى . بكل واحد في موضع ينبغي له (قوله وتنظر في الحروف الخ) النظر في الخبر والشرط والجزاء

ان افادة تلك الاغراض يبحث عنها علم التحوي ولا ان الوضع في ذلك الموضع يقتضيه علم التحوي والقرينة على هذا الحمل ما ذكره الشيخ في موضع آخر والتفصيل الآتي في التمثيل حيث قال بعد ذكر الوجوه فتعرف لكل من ذلك موضعه فان ذلك بعلم المعاني أو السليقة لا بعلم التحوي وحينئذ لا حاجة الى ما قيل اراد الشيخ بعلم التحوي ما يشمل المعاني والبيان لانه انما يتم بهما (قول المحشي) قد يكون بالسليقة كما ان معرفة الاحوال التحوية كذلك

(قول المحشي) وذلك بأن لا يكون الخ يفيد أن العمل على قوانينه مغاير للوضع في الموضع الذي يقتضيه وهو أولى

من جعله للتفسير

(قول المحشي) وان ادبت المرادات بدلالات مطابقة بان لم يكن الحال مقتضياً للجواز أو الكناية

(قول المحشي) للنظم الكامل أي التطبيق الكامل الذي تحصل به المطابقة الكاملة

(قول المحشي) على التغليب أي تغليب الخبر على الفعل فسمى الكل خبراً

(قول المحشي) باعتبار متعلق بموضعاً يعني أن الموضع لا من حيث ذاته بل من حيث افادته الفرض المقصود منه

وتنذر في الجمل التي تسرد فتعرف موضع الفصل من موضع الوصل. وفي الوصل موضع الواو من الفاء والفاء من ثم الى غير ذلك وتصرف في التعريف والتشكيك والتقديم والتأخير والحذف والتكرار والظهار والاضمار فتصيب لكل من ذلك مكانه واستعماله على العسجة وعلى ما ينبغي له ثم ليس هذه الامور المذكورة من التعريف والتشكيك والتقديم والتأخير راجعة الى الالفاظ انفسها ومن حيث هي هي ولكن تعرض لها بسبب المعاني والاغراض التي يصاغ لها الكلام بحسب موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض

كان باعتبار ما يعرضها وهذا النظر في الحروف باعتبار نفس معانيها (قوله وتنظر في الجمل الخ) ، النظران السابقان كانا في المفرد والجمله وهذا النظر في الجمل أي تنظر في الجمل التي، تنسج باعتبار العوارض التي يبحث عنها في النحو من المعاني بالحروف المختلفة المعاني وتركه، فتعرف بالسليقة أو بعلم المعاني موضع كل واحد منها بحسب الاغراض المطلوبة منها فتجىء به في موضعه (قوله وتصرف في التعريف الخ) هذه عوارض ، غير مختصة بشي من المفردات فلذا فصله (قوله مكانه) أي مكانه الذي يقتضيه ، بحسب الاغراض كما بينه بقوله ثم ليس هذه الامور الخ (قوله بحسب الخ) متعلق بتعرض بعد اعتبار تعلقه بقوله بسبب لئلا يلزم تعلق حرفي جر بمعنى واحد بفعل واحد أي تعرض لها بسبب الاغراض بحسب وقوع بعضها من بعض متصلة به فمن اتصالية كما في قوله عليه السلام ، انت مني بمنزلة هارون من موسى فلا تعرض لها حال الافراد (قوله واستعمال بعضها الخ) ،

وقوله وتجيء أي بعد أن تعرف الموضع الذي ينبغي ان تضمه فيه

(قول المحشي) ما يعرض لها من الاحوال أي ما يطالبها منها

(قول المحشي) النظران السابقان أي بقوله أن تنظر وتنظروا كون الثاني في المفرد نحو زيد قائم فعروا وعمرؤا واثم عمرو

(قول المحشي) تنسج أي تساق وهو تفسير تسرد

(قول المحشي) فتعرف بالسليقة الخ كرر هذا اشارة الى ما سبق من أن هذا وظيفة المعاني لا النحو

(قول الشارح) فيما يرجح أي يتردد كذا نقل عنه

(قول المحشي) غير مختصة بشي أي كالخبر والحال بخلاف ما سبق فان الاحوال المذكورة في الخبر مثلا يختص بمجموعها

به اذلا تتأني في المبتدا مثلا

(قول المحشي) بحسب الاغراض أي لا بحسب قواعد النحو ككون الحال أو التمييز نكرة والمبتدا معرفة مثلا

(قول الشارح) بسبب المعاني والاغراض أي الراجعة لمعنى الكلام فهذه الخصوصيات تعتبر أولا في المعنى لتحصيل تلك

الاغراض فيه وبواسطة عروضها المعاني تعرض للالفاظ فتقوله بسبب المعاني أي بسبب قصد تحصيل تلك المعاني والاغراض

(قول المحشي) بمعنى واحد لان كلا منهما لاتعدية وليست الاولى للسببية اذ لا معنى لها مع التصريح بلفظ سبب

(قول المحشي) بحسب وقوع الخ هذا أقرب من جمل موقع بمعنى وقوع وجعل الوقوع بمعنى الاتصال ومن بمعنى الباء

كما صنفه بعضهم

(قول المحشي) أنت مني الخ أي أنت في الاتصال بي بهذه المنزلة

فرب تنكير مثلاً له مزية في لفظ وهو في لفظ آخر في غاية القبح بل وهذه اللفظة منكورة في بيت آخر قبيحة  
والى هذا أشار المصنف بقوله (فالبلاغة صفة راجعة الى اللفظ) لكن لا من حيث انه لفظ وصوت (بل  
باعتبار افادته المعنى) يعنى الغرض المصوغ له الكلام (بالتركيب) متعلق بافادته وذلك لما مر من انها عبارة  
عن مطابقة الكلام النصيح لمقتضى الحال وظاهر ان الكلام من حيث انه الفاظ مفردة وكلم مجردة من غير  
اعتبار افادته المعنى عند التركيب لا يتصف بكونه مطابقاً له او غير مطابق

اشارة الى أن لكل كلمة مع صاحبها مقاما (قوله والى هذا أشار المصنف رحمه الله تعالى الخ) . أي ما ذكرناه من  
تمام التفصيل اشارة اليه المصنف رحمه الله اجمالاً بقوله فالبلاغة الخ وليس اشارة اليه قوله ثم ليس هذه الامور المذكورة الخ  
كما وهم (قوله متعلق بافادته) لا بالمعنى الذي يقصده البلغ بالتركيب على ما قيل لانه يوم كونه مدله بالتركيب (قوله وذلك الخ)

(قول الشارح) من غير اعتبار افادته المعنى تفسير لمفردة ومجردة  
(قول الشارح) أو غير مطابق لان الشيء لا ينصف بكونه غير كذا الا اذا كان كذا من صفته  
(قول المحشي) اشارة الى أن لكل كلمة الخ فهو عطف مغاير لا تفسير كما وهم فالأغراض المشار اليها بقوله بحسب موقع  
بعضها من بعض مفادة بكلمة متصلة باخرى والمشار اليها بقوله واستعمال بعضها مع بعض مفادة بمجموع الكلمات كما تقدم  
للمحشي قول الشارح في غاية القبح لعدم وجود الغرض الداعي اليه بخلاف ما قبله  
(قول الشارح) بل وهذه اللفظة الخ انتقال لأعلى من الاول فإن ما قبل في لفظين وهذا في لفظ والواو لدفع انه  
ابطال لان الباطل لا يعطف عليه بل يترك

(قول الشارح) منكورة حال من اللفظة وخبر هذه محذوف تقديره حسنة في بيت وفي بيت آخر قبيحة واختلاف  
التكبيرين مما يدل على ان عروض الخصوصية بسبب المعنى  
(قول المحشي) أي ما ذكرنا من تمام التفصيل وهو من قوله مثل أن تنظر الى قول الشارح ثم ليس الخ فليس ذلك  
من المشار اليه اذ ليس تفصيلاً وانما هو وجه ليكون كلام المصنف اشارة الى ذلك التفصيل فان رجوع البلاغة الى الكلام  
باعتبار افادة المعنى انما هو بسبب كون هذه الخواص تعرض للالفاظ بسبب الاغراض المفهومة من وقوع بعضها متصلاً  
ببعض أو مع بعض وبه تعلم وجه حكم المحشي بالوهم على من جعل ثم ليس الى آخره مشاراً اليه كذا نقل عن الاساندة  
لكن لا يلائمه تعبير المحشي بتمام التفصيل فالاولى ادخاله في المشار اليه والمراد بالتفصيل البيان والحكم بالوهم على جعل المشار  
اليه ثم ليس الخ فقط تدبر

(قول الشارح) وصوت عطف أعم حكمته المبالغة في النبي كانه لا فرق بين حيثة اللفظية وحيثة الصوتية اذ الصوت  
جنس يتحقق به ويفصله أعني المعتمد على مقطع اللفظ فالمعنى كما ان حيثة الصوتية غير معتبرة كذلك حيثة اللفظية  
(قول الشارح) يعنى الغرض هو العلة الغائية التي هي سبب في الخصوصيات وهي مفادة من اللفظ افادة عقلية لا وضعية  
(قول المحشي) لانه يوم كونه بمدلولاً للتركيب أي وليس كذلك وانما هو مدلول لمقتضيات الاغراض لانها آثارها  
والآثار تدل على المؤثر فلا دخل للتركيب من حيث هو تركيب في تلك الدلالة لا وضعاً ولا عقلاً تأمل وعلى هذا فتقول

ضرورة ان هذا المعنى انما يتحقق عند تحقق المعاني والاغراض التي يصاغ لها الكلام ( وكثيرا ما ) نصب على الظرف لانه من صفة الاحيان وما التأكيد معنى الكثرة والعامل ما يليه على ما ذكر في الكشف في قوله تعالى : قليلا ما تشكرون

بيان لفرعه على ما تقدم من تعريف البلاغة (قوله ضرورة الخ) هذا انما يدل على تحقق الاغراض والاشتغال على مقتضياتها لازم في بلاغة الكلام، وأما افادته اياها فلانها مقتضيات الاغراض وآثار لها والآخر يدل على المؤثر (قوله لانه من صفة الاحيان ليس المراد ان موصوفه، الاحيان مقدر لان التانيث حينئذ واجب بل انه كان في الاصل. صفة الاحيان ثم اقيم مقامه وانصب نصبه . ولذا لم يجعل مستعملا معه شائما، والظاهر لان يقول لانه صفة الحين (قوله نصب على الظرفية) في الرضى . مما يلزمه الظرفية عند سيوبه صفة زمان اقيمت مقامه واما غير سيوبه فانهم اختاروا في الصفة المذكورة الظرفية

المصنف بالتركيب أي عنده كما سيأتي في كلام الشارح

(قول المحشي) لانه يوم الخ فان قلت الباء في بالتركيب بمعنى عند وحينئذ لا ايهام قلت المبادر أيضا من كون المعنى عند التركيب افادته اياه بخلاف افادة اللفظ له عند التركيب وهو ظاهر تدبر

(قول المحشي) بيان لفرعه أي لوجه فقوله لما صر الخ راجع لقوله الى اللفظ وقوله وظاهر الخ راجع لقوله باعتبار المعنى وانما لم يجعله دليلا للدعوى أي مضمون التفريع لانه لاشبهة فيه فالاستدلال عليه غير لائق

(قول المحشي) هذا انما يدل الخ أي والمعتبر في بلاغة الكلام انما هو افادته المعنى كما قال المصنف باعتبار افادته المعنى وانما لم يقل الشارح ضرورة ان هذا المعنى انما يتحقق عند تحقق افادة المعاني الخ للزوم المصادرة على المطلوب كما هو ظاهر . (قول المحشي) على مقتضياتها بفتح الضاد ومثله ما بعده وعبر عنها بالمقتضيات لانها آثار الاغراض كما قال وهذا لا ينافي أنها مقتضيات الاحوال لان الاحوال تقتضيها بواسطة تلك الاغراض

(قول المحشي) وأما افادته اياها فلان الخ أي فتم ان الكلام يفيد بها بواسطة اشتماله على المقتضيات التي هي آثار للاغراض والآثر يدل على المؤثر فدلالة الكلام عليها دلالة عقلية لا وضعية وانما كانت المقتضيات وهي الخصوصيات كالتأكيد آثارا للاغراض كدفع الانكار لانه لا قصد دفع الانكار لما كان التأكيد

(قول المحشي) الاحيان مقدر أي لفظ أحيانا مقدر

(قول المحشي) صفة للأحيان أي الجنس الاحيان وهو حيناً كذا قيل والظاهر ان المراد انه كان صفة الاحيان فكان واجبه التانيث لانه فاعل بمعنى فاعل ثم استعمل استعمال الاسماء فجرد عن التاء. لذهاب الوصفية

(قول المحشي) ولذا لم يجعله مستعملا معه سابقاً أي لم يذكر حيناً سابقاً على كثيراً موصوفاً به بان يقدره في المتن قبل كثيراً ويقول في الحل بعد ذلك أي في حين كثير وفي بعض النسخ ولذا لم يجعل مستعملا معه شائماً أي لخروجه عن الوصفية تدبر (قول المحشي) والظاهر أن يقول الخ أي يدل الأحيان

(قول المحشي) مما يلزمه الظرفية الخ في الرضى بعد ذلك انما وجب نصبها أو اختيار ايكون أدل على موصوفها الذي هو الظرف المنصوب فمعنى لزوم الظرفية أو اختيارها أن لا يخرج الى غير النصب على الظرفية وذلك الغير هو الجر بمن أو الرفع مع كونها صفة زمان اقيمت مقامه كما هو الموضوع فاختيار ارجح النصب على الظرفية على الرفع والجر مع كونها صفة زمان

اي في كثير من الاحيان (يسمى ذلك) الوصف المذكور (فصاحة ايضا) كما يسمى بلاغة وفي هذا اشارة الى دفع التناقض المتوهم من كلام الشيخ عبد القاهر في دلائل الإعجاز فانه ذكر في مواضع منه ان الفصاحة صفة راجعة الى المعنى والى ما يدل عليه باللفظ دون اللفظ نفسه وفي بعضها ان فضيلة الكلام للفظه لا لمعناه حتى ان المعاني مطروحة في الطريق يعرفها الاعجمي والعربي والقروي والبدوي ولا شك ان الفصاحة من صفاته الفاضلة فتكون راجعة الى اللفظ دون المعنى فوجه التوفيق بين الكلامين انه اراد بالفصاحة معنى البلاغة كما صرح به وحيث اثبت انها من صفات الالفاظ اراد انها من صفاتها باعتبار افادتها المعاني عند التركيب وحيث نفى ذلك اراد انها ليست من صفات الالفاظ المفردة والكلم المجردة من غير اعتبار التركيب ولم يوجبها انتهى فلذا اختار الشارح رحمه الله تعالى كونه منصوباً على الظرفية ولم يجعله صفة لمصدر محذوف ، أي اطلاقاً كثيراً لان التسمية هنا بمعنى الاطلاق (قوله أي في كثير من الاحيان) فيه اشارة الى انه صار بعد حذف الموصوف واقامته مقامه ، اسماً لذلك الا أن فيه ابهاماً يحتاج الى البيان (قوله وفي هذا) أي في قوله فالبلاغة صفة راجعة الى (قوله اراد الخ) أي اراد انها ليست من صفات الالفاظ من حيث هي هي (قوله وحينئذ لاتناقض) أي في النفي عن اللفظ والاثبات له .

لا يجاب سيبويه وترجيح غيره أما لو جعلت صفة مصدر محذوف فلم يتكلم فيه الرضى وليس في كلام سيبويه ولا غيره منه بعد جملة صفة للمصدر فالظاهر انه لا وجه لقوله ولم يجعله الخ فليتأمل (قول المحشي) أي اطلاقاً كثيراً لأن الخ دفع به ان التسمية وضع الاسم وهو هنا غير متعدد على انها مؤنثة لا توصف بالذكر (قول المحشي) فيه اشارة الى أنه صار الى آخره وجه الاشارة انه لو كان منصوباً على الظرفية تكون في مضممة للظرف فلما صرح بها علم انه ليس بظرف وانه لو كان باقياً على الوصفية لم يصح بيانه بالاحيان انها لذلك أي للاحيان لكنه مشترك بينه وبين الوصف فلذا احتاج الى البيان

(قول المحشي) أي اراد انها الى آخره هذه الكتابة على اراد الثانية في كلام الشارح وانما فسر بقوله أي اراد الخ لايهام كلام الشارح أنها من صفات الالفاظ المركبة وليس مراداً وانما المراد انها صفة للالفاظ من حيث افادة المعنى بان يكون افادة المعنى هي مرجع تلك الصفة ومنشأها فمعنى الشارح حينئذ انها ليست صفة للفظ من حيث هو هو بل من حيث افادته المعنى عند التركيب كما يدل عليه قول الشارح سابقاً لكن لا من حيث انه لفظ وصوت وقوله هنا اراد انها من صفاتها باعتبار الى آخره فقوله المعصام وجه التوفيق انه حيث اثبت انها من صفات الالفاظ اراد انها من صفاتها باعتبار افادتها المعنى بالتركيب وحيث نفى ذلك اراد انها ليست من صفات الالفاظ المفردة والكلم المجردة من غير اعتبار التركيب او ليست من صفات الالفاظ باعتبار انفسها لا باعتبار افادتها المعنى ليس على ما ينبغي وما في بعض نسخ المحشي من كلمة او بدل أي تحريف لانه عين ما يفيد الشارح كما عرفت وكيف ولا يصح ارادة المفرد في قول السكاكي دون اللفظ نفسه اذ معنى المفرد لا يكون بليغاً تدبر (قول الشارح) اراد بالفصاحة معنى البلاغة أي الفصاحة المذكورة في الموضعين ولو اريد معناها الحقيقي لم تأت التوفيق اذ لا تنفي عن الالفاظ المفردة وليست في الالفاظ باعتبار افادتها المعاني وهي الاغراض عند التركيب اذ لا يدخل لها



وحينئذ لا تناقض لتغاير محلى النفي والاثبات هذا خلاصة كلام المصنف فكانه لم يتصفح دلائل الإعجاز حتى يتصفح ليطلع على ما هو مقصود الشيخ فان محمول كلامه فيه هو ان الفصاحة يطلق على معنيين احدهما ماصر في صدر المقدمة ولا نزاع في رجوعها الى نفس اللفظ والثاني وصف في الكلام به يقع التفاضل ويثبت الإعجاز وعليه يطلق البلاغة والبراعة والبيان وما شاكل ذلك ولا نزاع ايضا في ان الموصوف بها عرفا هو وكذا لا تناقض في النفي عن المعنى والاثبات له لان المنفى كونها راجعة اليه نفسه والمثبت كونها راجعة اليه بالمدخلة ( قوله فكأنه لم يتصفح الخ ) وكذا لم يتصفح من قال حيث اثبت للفظ الفصاحة أراد منها ما مر في صدر المقدمة وحيث نفاها عنه أراد منها البلاغة ( قوله ولا نزاع في رجوعها الخ ) فان الخلوص من الصفات المذكورة منشأها اللفظ نفسه وان كان من التعقيد المعنوي بالقياس الى المعنى ويوصف به اللفظ أيضاً ( قوله هذه الفضيلة )

في افادة الاغراض تدبر

( قول المحشي ) وكذا لا تناقض الى آخره تنمى لما تركه الشارح والمصنف في الايضاح فان الشيخ اثبت رجوعها للمعنى تارة ونفاه أخرى أيضاً وحاصله تغاير محلى النفي والاثبات أيضاً  
( قول المحشي ) راجعة اليه في نفسه أي مع قطع النظر عن افادة اللفظ له بالتركيب  
( قول المحشي ) بالمدخلة فان الفصاحة ليست صفة للفظ من حيث ذاته بل صفة له باعتبار افادته المعنى فلمعنى مدخلة في ثبوتها للفظ ثم ان المراد بالمعنى على هذا التوجيه الغرض المدلول للكلام دلالة عقلية كما تقدم  
( قول المحشي ) وكذا لم يتصفح الى آخره لانه لا نزاع في ان الفصاحة بالمعنى المشهور راجعة الى نفس اللفظ ولا في ان الموصوف بالبلاغة عرفا هو اللفظ وانما النزاع في منشأ هذه الفضيلة كما ذكره الشارح  
( قول الشارح ) لم يتصفح دلائل الإعجاز أي لم ينظر جميع صفحاته او لم يتأمله  
( قول المحشي ) فان الخلوص من الصفات المذكورة منشأها اللفظ نفسه أي ليس المراد ان اللفظ يتصف بها وان لم يكن منشأها كالفصاحة بمعنى البلاغة بل اللفظ نفسه مرجعها ومنشأها لا معناه بمعنى ان هذه الخلوصات ثابتة لنفس اللفظ كما ان ما خلاص منه كالتألف والتمعيد عند ثبوته يكون في نفس اللفظ الا انه فيما عدا التعقيد المعنوي لا يكون منظوراً في الخلوص الى المعنى اصلاً وفيه يكون منظوراً اليه لكن ذلك لا يخرج اللفظ عن كونه منشأ اذ التعقيد انما نشأ من الدلالة بلفظ اللازم البعيد عني الملزوم ولو لم يدل بذلك اللفظ عليه لم يتصف المعنى بانه معقد فقله وان كان من التعقيد المعنوي بالقياس الى المعنى معناه ان الخلوص منه منشأ اللفظ نفسه وان ذلك الخلوص لا يعقل الا بالقياس الى المعنى وقوله ويوصف به اللفظ أيضاً أي كما ان اللفظ نفسه منشأ للخلوص من الصفات المذكورة كذلك يوصف به وليس كالمعنى في البلاغة حيث كان منشأها ولا يوصف بها وانما يوصف بها اللفظ والحاصل ان البلاغة لما كانت لأمر عرض المعنى ثم تبعه اللفظ كان منشأها المعنى ولكن انما يوصف بها اللفظ لما سيأتي بخلاف الخلوص مما ذكر فإن بعضه بالقياس الى نفس اللفظ وبعضه وان كان بالقياس الى معناه الا ان منشأ اللفظ اذ لم يعرض للمعنى او لا كما كان في البلاغة فتدبر  
( قول الشارح ) وما شاكل ذلك كالملاحة والاطافة  
( قول الشارح ) بها أي بذلك الوصف وانث لانه المعنى الثاني للفصاحة

اللفظ اذ يقال لفظ فصيح ولا يقال معنى فصيح وانما النزاع في ان منشأ هذه الفضيلة ومحلها هو اللفظ ام  
المعنى والشيخ ينكر على كلا الفريقين ويقول ان الكلام الذي يدق فيه النظر ويقع به التفاضل

اي الفضيلة التي يقع بها التفاضل ويثبت بها الاعجاز (قوله ان الكلام الذي يدق الخ) فالكلام الذي اسس له معنيان  
لا دقة فيه ولا فضيلة له بل هو ملحق بأصوات الحيوانات (قوله يدل) بصيغة المجهول ، يشعر بالقصد فان ما ليس بقصود  
ليس بتدلول عندهم (قوله على معناه اللغوي) أي معنى يستفاد من اللفظ. بالوضع اما من نفسه كالتعريف والتكثير فانه يدل  
عليهما اللام والتنوين أو من اعراجه كالفاعلية والمفعولية

(قول الشارح) عرفاً أي خاصاً وهو عرف علماء البلاغة اذ كون البلاغة عبارة عن كون اللفظ على وصف اذا كان  
عليه دل على تلك الفضيلة المخصوصة انما هو عرفهم وانما كان الموصوف بها عرفاً هو الكلام لما سيأتي آخر الشارح انها  
عبارة عن كون اللفظ الى آخر ما مر فيمنع ان يوصف بها المعنى اذ لا دلالة له

(قول الشارح) وانما النزاع في ان منشأ هذه الفضيلة الى آخره اذ لا يلزم من اتصاف اللفظ بها ان يكون منشأها  
(قول الشارح) ينكر على الفريقين أي على من يقول ان منشأها اللفظ لانها ليست وصفاً لللفظ في نفسه بل وصف  
له من أجل امر عارض في معناه وعلى من يقول ان منشأها المعنى لان مراده بالمعنى المعنى الثاني كما هو في كلام المصنف  
وليس هو منشأها وانما منشأها المعنى الاول او ترتيبه من حيث انه يفيد المعنى الثاني يدل على ذلك ما سيأتي في الشارح تدر  
(قول الشارح) ويقع به التفاضل اي من حيث اشتباهه على الخصوصية

(قول الشارح) على معناه اللغوي هو المعنى الاصل مع الخصوصية كالتأكيد او نفس الخصوصية على ما سيأتي  
والمراد بالمعنى اللغوي ما يستفاد من التركيب بالوضع اللغوي سواء نقل التركيب عن معناه اللغوي او لا وسيأتي بيانه  
(قول الشارح) ثم نجد لذلك المعنى أي المعنى التركيبي من حيث اشتباهه على الخصوصية او نفس الخصوصية على  
ما سبق واللام ان كانت صلة فالدال هو المعنى وسبب دلالاته ان الثاني وهو الغرض المقصود كدفع الانكار سبب في  
المعنى الاول فدلالته عليه دلالة السبب على السبب وان كانت لتعليل فدال هو اللفظ بتوسط المعنى وسبب الدلالة هو ما  
مر وعلى الثاني معنى كونها ثانية ظاهر فانها في نفسها ثانية لدلالة اللفظ الاول وعلى الاول معنى كونها ثانية انها في المرتبة  
الثانية أي تلاحظ بعد دلالة اللفظ

(قول الشارح) ومعان اول هي المدلول التركيبي من المعنى الاصل والخصوصية او نفس الخصوصية على ما سبق  
(قول الشارح) والشيخ يطلق على المعاني الاول اي المرتبة على حسب الاغراض وقوله بل على ترتيبها اضرب انتقالاً  
للتلقي فان المزية انما هي بسبب ذلك الترتيب واعلم ان تركب الكلمات وتحققها انما هو على وفق ترتيب المعاني في الذهن  
فلا بد من تصورها وحضورها في الذهن ثم ان تصور تلك المعاني على نحوين تصور متعلق بتلك المعاني على ما هي عليه  
في حد ذاتها مع قطع النظر عن تعبيرها بالالفاظ وهو الذي لا يختلف باختلاف العبارات وتصور متعلق بها من حيث التعبير  
عنها بالالفاظ ودلالاتها عليها دلالة اولية وهو يختلف باختلاف العبارات والتصور الاول مقدم على التصور الثاني مبدأ له كما  
ان التصور الثاني مبدأ لتكلم كذا في المعشي على الجامي في باب التنازع فقول الشارح على ترتيبها في النفس ثم ترتيب الى  
آخره مراده ان الذي اطلق عليه الشيخ ذلك هو الترتيب المعقب بترتيب الالفاظ وهو ترتيبها من حيث التعبير عنها بالالفاظ

لانه الذي يختلف باختلاف الالفاظ وينشأ منه الفضيلة للالفاظ وليس ترتيب الالفاظ من جملة المسمى بالنظم وما معه على ما وهم وانما اطلق النظم على المعاني او ترتيبها مع انه ترتيب الالفاظ لان المعاني او ترتيبها هو المنشأ للفضيلة كما مر (قول الشارح) ونحو ذلك كالخصوصيات والاعتبارات ومقتضيات الاحوال وقوله وان الفضيلة أي التي هي الوصف السابق فتحصل من كلام الشيخ ان منشأ تلك الفضيلة هو المعاني الاولى المرتبة او ترتيبها لا المعاني الثواني ولا الالفاظ وان كان الموصوف بها الالفاظ وان ليس محل النزاع هو ان الموصوف بها الالفاظ او المعاني كما فهم المصنف فانه لا نزاع في وصف الالفاظ بها وان ليس كون المعاني مرجعاً معناه المدخلة واعلم ان عبارة الايضاح هكذا قال بلاغة صفة راجعة الى اللفظ باعتبار افادته المعني عند التركيب وكثيراً ما يسمى ذلك فصاحة ايضاً وهو مراد الشيخ عبد القاهر بما يكرره في دلائل الاعجاز من ان الفصاحة صفة راجعة الى المعني دون اللفظ كقوله في اثناء فصل منه علمت ان الفصاحة والبلاغة وسائر ما يجري في طريقهما اوصاف راجعة الى المعاني او الى ما يدل عليه بالالفاظ دون الالفاظ انفسها وانما قلنا مراده ذلك لانه صرح في مواضع من دلائل الاعجاز بان فضيلة الكلام للفظ لا لمعناه منها انه حكى قول من ذهب الى عكس ذلك فقال فانت تراه لا يقدم شعراً حتى يكون قد اودعه حكمة او ادباً او اشتغل على تشبيه غريب ومعني نادر ثم قال اي الشيخ والامر بالشد اذا جئنا الى الحقائق وما عليه المحصولون لانا لا نرى متقدماً في علم البلاغة مبرزاً في شأوها الا وهو ينكر هذا الرأي ثم قل عن الجاحظ في ذلك كلاماً منه قوله والمعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجبي والعربي والقروي والبدوي وانما الشأن في اقامة الوزن وتخفيف اللفظ وسهولة الخرج وصحة الطبع وكثرة الماء وجودة السبك ثم قال اي الشيخ ومعلوم ان سبيل الكلام سبيل التصوير والصياغة وان سبيل المعني الذي يعبر عنه سبيل الشيء الذي يقع التصوير فيه كالفضة والذهب يصاغ منهما خاتم او سوار فكما انه محال اذا اردت النظر في صوغ الخاتم وجودة العمل ودرجته ان تنظر الى النضة الحاملة لتلك الصورة او الذهب الذي وقع فيه ذلك العمل كذلك محال اذا اردت ان تعرف مكان الفضل والمزية في الكلام ان تنظر في مجرد معناه وكما لو فضلتا خاتماً على خاتم بان يكون فضة هذا الخاتم أجود او فضة انفس لم يكن ذلك تفضيلاً له من حيث هو خاتم كذلك ينبغي اذا فضلتا بيتاً على بيت من اجل معناه ان لا يكون ذلك تفضيلاً له من حيث هو شعر وكلام انتهى لفظه وهو صريح في ان الكلام من حيث هو كلام لا يوصف بالفضيلة باعتبار شرف معناه ولا شك ان الفصاحة من صفاته الفاضلة فلا تكون راجعة الى المعني وقد صرح فيما سبق انها راجعة الى المعني دون اللفظ فالحج بينهما بما قدمناه بحمل كلامه حيث نفي انها من صفات الالفاظ على نفي انها من صفات المفردات من غير اعتبارا التركيب وحيث اثبت انها من صفاته على انها من صفاته باعتبار افادته المعني عند التركيب انتهى كلام الايضاح وحاصل ما جمع به المصنف ان البلاغة صفة للفظ لا من جهة شرف معناه بل من حيث افادته اياه والافادة راجعة للفظ لا المعني والمنفي هو وصفه بها باعتبار شرف المعني واعلم انه اشبه على المصنف كلام الشيخ فان كلامه فيما نقله المصنف انما هو في الفضيلة الراجعة الى الكلام من حيث هو كلام وما نحن فيه اعني البلاغة ليست راجعة اليه من حيث هو كلام بذلك على ما قلنا قوله ان لا يكون ذلك تفضيلاً له من حيث هو شعر وكلام وقد نبه الشارح على ما قلنا حيث قال ان محصول كلامه فيه هو ان الفصاحة تعلق على معنيين احدهما ما مر في صدر المقدمة ولا نزاع في رجوعها الى نفس اللفظ انتهى فان ما نقله المصنف عن الشيخ انما هو هذا لا حد ولا كلام فيه الآن بل قد صرح الشيخ بذلك حيث قال في ما يأتي فلم يعلموا اننا نعني الفصاحة التي تجب للفظ لا من اجل شيء يدخل في التعلق الى آخر ما نقله الشارح فلينأمل

## هو الذي يدل بلفظه على معناه اللغوي

والإضافة والحالية وغير ذلك وأما من الهيئة التركيبية كالتقديم والحذف اعلم أن في كلام الشيخ نوع اضطراب فإنه إن أريد بالمعاني الأول المعاني اللغوية أعني المدلولات التركيبية وهي أصل المعنى مع الخصوصيات على ما يدل عليه . الحاشية المنقولة عن الشارح رحمه الله تعالى في هذا المقام ينافية ما سيأتي من قوله لما فهم أنها صفات المعاني الأول المفهومة أعني الزيادات والكيفيات والخصوصيات حيث فسر المعاني الأول ، بنفس الخصوصيات لا بالمدلولات التركيبية وإن أريد بها تلك الخصوصيات ينافية قوله هو الذي يدل بلفظه على معناه اللغوي الخ فإنه يدل على أن المعاني الأول ، هي المدلولات التركيبية والوجه أن يقال إن المعاني الأول

( قول المحشي ) والإضافة والحالية المراد بالإضافة النسبة وبالحالية كونه حالاً فإف ذلك مستفاد من الجري في الأول

والنصب في الثاني

( قول المحشي ) كالتقديم والحذف التقديم هو الخصوصية فإنه يفيد الحصر كأن المفيدة للتأكيد والغرض منه رد اعتقاد الشركة مثلاً كما أن الغرض من أن دفع الإنكار وكذا الحذف فإن المقصود من عدم تعيين الفاعل مثلاً والغرض منه دفع الأذى عنه مثلاً فقوله كالتقديم والحذف مثال لما يستفاد من الهيئة على قياس ما تقدم في هيئة التركيب موضوعاً للدلالة على أن الخبر مقدم مثلاً أو المبتدأ مثلاً محذوف وليس يبعد تدبر

( قول المحشي ) الحاشية المنقولة هي قوله يريد بالمعاني الأول مدلولات التركيب والهيئات والمعاني الثواني الأغراض التي يصاغ لها الكلام مثلاً إذا قلنا هو أسد في صورة إنسان فالمعنى الأول هو مدلول هذا الكلام والمعنى الثاني أنه شجاع فالمعنى الثاني هو الذي يراد إبراده في طرق مختلفة والمفهوم من تلك الطرق هو المعنى الأول اهـ

( قول المحشي ) بنفس الخصوصيات وهي بعض المعاني التركيبية وإن أريد بها تلك الخصوصيات أي وتختلف الحاشية المنقولة

( قول المحشي ) هي المدلولات التركيبية أي أصل المعنى مع الخصوصيات

( قول المحشي ) والوجه أن يقال الخ يعني لنا أن نريد أن المعاني الأول هي المعاني التركيبية ونوافق الحاشية المنقولة

وقوله فيما سبق هو الذي يدل بلفظه على معناه اللغوي الخ وإنما فسرنا بالخصوصيات تنبيهاً على أن ما عداها في حكم المدم ولنا أن نريد الشق الثاني وهو أن المعاني الأول هي الخصوصيات وتمنع منافاة ما تقدم له بأن المراد بالمعنى اللغوي فيما تقدم هو الخصوصيات وإنما سماها معنى لغوياً لأنها تفهم من اللفظ بالنظر لمعناه اللغوي بمعنى أنه إذا نظر لما وضع له اللفظ لانه إنما يفهم من ذلك لعدم الاعتداد بما عداه

( قول المحشي ) أي الوصف إلى آخره يعني أن المراد بالفضيلة هو الوصف المتقدم أطلق عليه الفضيلة باعتبار أنه يقع

به تفاضل الكلام

( قول المحشي ) أفاد أن الكلام الخ أي من الحصر

( قول المحشي ) يشر بالقصد الخ تعليل لكونه على صيغة المجرول

( قول المحشي ) عديم أم عند غيرهم فليس القصد شرطاً في الدلالة ولا سيد في ذلك نزاع سيأتي

( قول المحشي ) على معناه اللغوي أي معنى يستفاد من اللفظ بالوضع يعني أن المراد من المعنى اللغوي هو ما استفيد

ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية على المعنى المقصود فهناك الفاظ ومعان أول ومعان ثوان فالشيخ يطاق على المعاني الأول

هي المدلولات التركيبية وانما فسرنا بنفس الخصوصيات تنبيها على ان اصل المعنى اعني ما يخرج به الكلام عن التعيق في حكم العدم عند البناء او يقال أراد بالمعاني الأول الخصوصيات وانما جعلها مدلولات لغوية لان اللفظ بحسب معناه اللغوي يفهم منه تلك الخصوصيات واصل المعنى غير منظور اليه عندهم (قوله ثم تجد لذلك المعنى الخ) ان كان الالام لاصلة فالدال هو المعنى والدلالة ثانية ، باعتبار انها في المرتبة الثانية وان كان للاجل فالدال هو اللفظ لكن بتوسط المعنى ، والدلالة في نفسها ثانية وهذه الدلالة ، عقلية ولو بالعرف والمادة ، والعلاقة التخيلية والادعائية (قوله على المعنى المقصود) اعني الاغراض التي يصاغ لها الكلام (قوله فهنا الفاظ ومعان أول الخ) وهو ما يفهم من اللفظ بحسب التركيب وهو أصل المعنى مع الخصوصيات من التعريف والتشكيك والتقديم والتأخير والحذف والاخصار والمعنى الثاني الاغراض التي بواسطة الوضع سواء كان لغويا او لا فان المعنى الاصل قد يكون مجازيا وقد يكون المجازي في الخصوصيات كما صرحوا به اول البيان فما قيل انه لا يشمل الكلام المحتوي على المعاني لاول الشرعية او العرفية وم

( قول الحاشي ) هي المدلولات التركيبية اي ودلالاتها على الاغراض بواسطة ما فيها من الخصوصيات لان اللفظ بحسب معناه اللغوي يفهم منه تلك الخصوصيات يعني انه انما سمي معنى لغويا لانه يفهم من اللفظ بحسب معناه اللغوي اي عند النظر الى المعنى الموضوع له اللفظ لغة انما يفهم منه هذه الخصوصيات واصل المعنى غير منظور اليه والدال على المعنى الثاني وهو الغرض هو تلك الخصوصيات فتأمل

( قول الحاشي ) باعتبار انها في المرتبة الثانية اي منظور اليها بعد النظر لدلالة اللفظ وليس المعنى انها دلالة ثانية للمعنى بان يكون للمعنى دلالتان

( قول الحاشي ) والدلالة في نفسها ثانية اي ثانية لدلالة اولى للفظ بان يكون للفظ دلالتان

( قول الحاشي ) عقلية اي لتلازم على بين الدال وهو الخصوصية والغرض ووجه ذلك التلازم سببية الغرض المدلول عليه للالتيان بالخصوصية كما مر ولما لم يكن ذلك التلازم عقليا بمعنى عدم الانفكاك قال ولو بالعرف والمادة فان المتعارف والمعتاد للبالغ ان لا يأتي بالخصوصية الا لداع وعبرة المفتاح واعني بخاصية التركيب ما يسبق منه الى الفهم عند سماع ذلك الترتيب جاريا مجري اللازم له لكونه صادرا عن البالغ لانفس ذلك التركيب من حيث هو هو قال السيد في شرحه اعني بخاصية التركيب المعنى الذي يسبق منه الى الفهم عند سماعه حال كون ذلك المعنى جاريا مجري اللازم لذلك التركيب بسبب صدوره عن البالغ وهذا هو الخواص الخطابية المبنية على المناسبات العرفية والعلاقات الظنية كما بين التاكيد ودفع الشك فهذه الخواص ليست لازمة لتركيبه من حيث هو بل جارية مجري اللازم له لصدوره عنه اذ البالغ يلزمه عرفا ان يقصد بتركيبه ما يناسبها

( قول الحاشي ) والعلاقة التخيلية والادعائية يعني ان هذه الدلالة قضي بها العقل بواسطة تخيل اللازم بين الخصوصية والغرض وادعائية لكونه صادرا عن البالغ فقوله والعلاقة الخ عطف على العرف اي اما ان يكون للعرف والمادة او التخيل والادعاء ( قول الحاشي ) ما يفهم من اللفظ بحسب التركيب وهو اصل المعنى مع الخصوصيات اي سواء كان ذلك المفهوم من التركيب معنى حقيقيا او مجازيا فقوله انه لكثير الرماد اصل المعنى فيه بالنسبة لعلم المعاني هو كونه كريما وهو المعنى المورد

بل على ترتيبها في النفس ثم على ترتيب الالفاظ في النطق على حذفها اسم النظم والصور والخواص والمزايا والكيفيات ونحو ذلك وبحكم قطعا بان الفصاحة من الاوصاف الراجعة اليها وان الفضيلة التي بها يستحق الكلام ان يوصف بالفصاحة والبلاغة والبراعة وماشا كل ذلك انما هي فيها لاني الالفاظ المنطوقة التي هي الاصوات والحروف ولا في المعاني الثواني التي هي الاغراض التي يريد المتكلم اثباتها او نفيها حيث ثبت انها من صفات الالفاظ او المعاني يريد بهما تلك المعاني الاول وحيث ينفي ان يكون من صفاتها ما يريد بالالفاظ الالفاظ المنطوقة وبالمعاني المعاني الثواني التي جعلت مطروحة في الطريق وسوى فيها بين الخاصة والعامة

يقصدها المتكلم من هذه الصياغة أي جعل الكلام مشتملا على تلك الخصوصيات من الاشارة الى معهود والتعظيم والحصر ودفع الانكار والشك وغير ذلك ومحضاها الاغراض التي يورد المتكلم هذه الخصوصيات لاجلها هذا بالنسبة الى علم المعاني وأما بالنسبة الى علم البيان فالمعاني الاول هي المدلولات المطابقة ، مع رعاية مقتضى الحال والمعاني الثواني هي المعاني المجازية والكنائية ( قوله بل على ترتيبها ) أي جعلها في مراتبها بحسب الاغراض المطلوبة منها ( قوله اثباتها أو نفيها ) ، ذكر النفي استطرادي والمقصود أنها محط الفائدة عند البليغ وذلك لان الاغراض ، مدلولات للمعاني الاول كما مر فكيف يقصد من ابرادها نفيها ( قوله فبيث الخ ) دفع للتناقض ، أي اذا علمت قول الشيخ فاعلم أنه حيث يثبت الخ ( قوله جعلت مطروحة الخ ) أي لا اختصاص لها بأحد يقصدها من يشاء ، انما المختص بالبلغاء تأديتها بالمعاني الاول

بالطريق المجازي اذ الخصوصية انما هي معتبرة فيه لاني كثرة الرماد وانما هي طريق للمعاني الثواني في علم البيان وهي المجازية والكنائية اول في علم المعاني فليتأمل حتي يندفع التنافي بين ما هنا وما سبق للمحشي

( قول المحشي ) مع رعاية مقتضى الحال لم يقل مع الخصوصيات كما سبق لان المعاني الاول في البيان هي ما وقع التجوز بها وهي المعاني المطابقة سواء كانت معاني ماعدا الخصوصية وهو الاكثر اذ ما يقع فيه التجوز في الاكثر هو المعاني الاصلية او نفس الخصوصية كما اذا قيد الفعل بالشرط وغيره عن ان بلو وعلى الاول لم تكن الخصوصية معني اوابا ولا ثانويا اذ لم يقع فيها التجوز وعلى الثاني تكون كذلك فلذا اتى بالعبرة الشاملة

( قول الشارح ) التي هي الاصوات اي عوارض الاصوات بناء على ان اللفظ كيفية تعرض للاصوات

( قول المحشي ) ذكر النفي استطرادي ذكر لمناسبة الاثبات

( قول المحشي ) مدلولات للمعاني الاول اي والكلام الآن في أن هناك معاني أول فلا يتاتي حينئذ في الاغراض والاختصار وتطهير اللسان وضيق المقام من اغراض الحذف مدلوله لمعان أول أعني الحذف المدلول عليه بهيئة التركيب كما سبق للمحشي وان قال السيد في شرح المفتاح انها من مستتبعات التركيب الا ان يريد انه لم يدل عليها بلفظ بل بالهيئة تدبر لكنه يخالف ما مر من ان الحذف مدلول للهيئة فتدبر

( قول المحشي ) أي اذا علمت الخ اشارة الا ان الغاء فصيح

( قول المحشي ) انما المختص بالبلغاء الخ والا فبعض الناس يدفع الانكار لكن لا بالمعاني الاول بالمعنى السابق بل

بصرح العبارة تدبر

ولست انا احمل كلامه على هذا بل هو يصرح به مراراً كما قال لما كانت المعاني تتبين بالالفاظ ولم يكن لترتيب المعاني سبيل الا بترتيب الالفاظ في النطق تجوزوا فعبروا عن ترتيب المعاني بترتيب الالفاظ ثم بالالفاظ بمخالف الترتيب واذا وصفوا اللفظ بما يدل على تفخيمه لم يريدوا اللفظ المنطوق ولكن معنى اللفظ الذي دل به على المعنى الثانى والسبب انهم لو جملوها أو صافوا للمعاني لما فهم انها صفات للمعاني الاول المفهومة اعنى الزيادات والكيفيات والخصوصيات فجعلوها كالواضحة فيما بينهم ان يقولوا اللفظ وهم يريدون الصورة التي حدثت في المعنى والخاصية التي تجددت فيه

(قوله ولست انا احمل كلامه الخ) كلمة انا تأكيد للضمير المتصل والمقصود مطلوب في التجوز والسهو والنسيان في نفي الحل عن نفسه وليس من قبيل ما انا قلت لنفي القصر، على ما وهم لكونه غير مطلوب وكذلك تقديم المسند اليه في قوله بل هو يصرح للتموي والمقصود انه صرح به البتة لا للتصريح (قوله لترتيب المعاني) أي لافادة ترتيبها (قوله لما فهم الخ) اذ لفظ المعاني مشترك بين المعاني الاول المفهومة من الالفاظ والمعاني الثانوي المقصودة منها ولكل منهما مدخل في البلاغة لكون الاول دوال والثاني مدلولات بخلاف الالفاظ فان لها خصوصية بالمعاني الاول لكونها مدلولات لها بالذات، ولا يذهب الذهن الى اتصاف الالفاظ المنطوقة بالبلاغة (قوله في المعنى) أي في أصل المعنى، الذي لا يتغير بتغير الاعتبارات

(قول الشارح) ولست انا احمل الخ أي ليس هذا البيان المتقدم الذي دفع به التنافي بين كلام الشيخ من عندي ومن مبتكراتي بل هو مصرح به مراراً حيث قال لما الخ وحاصل ذلك التوفيق هو قوله فحيث الخ واما توفيق المصنف لخاصه انه حيث اثبت انها من صفات اللفظ فالمراد انها من صفاته من حيث افادة المعنى وحيث نفي ذلك نفي انها من صفاته من حيث هو هو وحيث اثبت رجوعها الى المعنى اثبت رجوعها اليه بالمداخلية بمعنى ان له مدخلا في اتصاف اللفظ بها وحيث نفي رجوعها اليه نفي رجوعها اليه في نفسه وقد علمت انه لا نزاع في انها من صفات اللفظ وانما النزاع في منشأها وليس هو اللفظ المنطوق ولا المعنى الثانوي وانما هو المعنى الاول بل ترتيبه فقول الشارح فحيث يثبت انها من صفات الالفاظ بمعنى انها مرجعها ومثله قوله وحيث ينفي الخ

(قول المحشي) على ما وهم الوهم الهروى

(قول الشارح) ولم يكن لترتيب المعاني الى آخره أي لافادة ترتيبها للسامع فان ذلك لا يكون الا بترتيب الالفاظ في النطق اما ترتيبها في النفس فلا يتوقف على النطق وهل يتوقف على تخيل الالفاظ او لا خلاف بين العلامتين وبهذا اندفع ما يقال ان ترتيب المعاني مقدم على ترتيب الالفاظ كما اشار اليه سابقاً فكيف يكون الثانى سبيلا الى الاول فان ترتيب الالفاظ انما جعل سبيلا لافادة ترتيب المعاني لا لنفسه

(قول المحشي) ولا يذهب الذهن الى آخره اذ الالفاظ ليست مقصودة في البلاغة

(قول المحشي) انها وصف لها في نفسه بان يكون منشأها

(قول المحشي) الذي لا يتغير بتغير العبارات وهو اصل المعنى مع قطع النظر عن تعبيره بالالفاظ والخصوصية التي تجددت والصورة التي حدثت هي المعاني المأني بها للاغراض كالتاكيد لرد الانكار ومجموع اصل المعنى مع الخصوصيات

وقولنا صورة وتمثيل وقياس لما نذكره بمقولنا على ما نذكره بإبصارنا فكما ان تبين انسان من انسان يكون بخصوصية توجد في هذا دون ذلك كذلك توجد بين المعنى في بيت وبينه في بيت آخر فرق فعبّرنا عن ذلك الفرق بان قلنا للمعنى في هذا صورة غير صورته في ذلك وليس هذا من مبدعاتنا بل هو مشهور في كلامهم وكفاك قول الجاحظ وانما الشعر صياغة وضرب من التصوير وهذا نبذ مما ذكره الشيخ ثم انه شدد التذكير على من زعم ان الفصاحة من صفات الالفاظ المنطوقة وبلغ في ذلك كل مبلغ وقال سبب الفساد عدم التمييز بين ماهو وصف للشيء في نفسه وبين ماهو وصف له من اجل امر عرض في معناه فلم يعلموا انا نغنى بالفصاحة التي تجب للفظ لا من اجل شيء يدخل في النطق بل من اجل لطائف تدرك بالفهم بعد سلامته من اللحن في الاعراب والخطا في الالفاظ ثم انا لانكر ان يكون مذاقة الحروف وسلاستها مما توجب الفضيلة ويؤكد امر الاعجاز وانما ننكر ان يكون الاعجاز به ويكون هو الاصل والعمدة ومما اوقعهم في الشبهة انه لم يسمع من عاقل يقول معنى فصيح والجواب أن مرادنا ان الفضيلة التي بها يستحق اللفظ ان يوصف بالفصاحة إنما تكون في المعنى دون اللفظ والفصاحة عبارة عن كون اللفظ على وصف إذا كان عليه دل على تلك الفضيلة فيمتنع أن يوصف بها المعنى كما يمتنع أن يوصف بأنه دال (ولها) أي للبلاغة في الكلام (طرفان أعلى)

( قوله وقولنا صورة ) يعني ان اطلاق الصورة على الخصوصية بطريق التشبيه ( قوله عدم التمييز الخ ) حيث فهموا من اجرائها على اللفظ ، أنها وصف له من أجل أمر عرض في معناه أو المراد انهم لم يميزوا بين الفصاحة بالمعنى المشهور التي هي صفة للفظ في نفسه وبين الفصاحة بمعنى البلاغة وهذا اظهر بالنسبة الى قوله فلم يعلموا انا نغنى بالفصاحة الخ ( قوله مذاقة الحروف ) اي ملايتها بالطبع السليم وسلاستها اي سهولتها في النطق ( قوله بأنه دال ) اشار بمخدق متعلق بالدلالة الى أن المعنى لا يوصف بالدلالة مطلقا لانها عبارة عن كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى وبهذا ظهر ان قوله ثم لم تجد لذلك

وهو المعاني الاول اللغوية كما مر الان الظاهر من كلام الشارح هنا ان المعاني الاول هي نفس الخصوصيات لانها مفيدة للاغراض وقد مر توجيه المحشي لذلك فتدبر

( قول الشارح ) كون اللفظ دلي وصف الخ ذلك الوصف هو كونه مشتملا على الخصوصيات على حسب الاغراض فانه اذا كان مشتملا عليها استلزم تلك الفضيلة وهي كون معناه او ترتيبه في النفس دالا على الاغراض المطلوبة هكذا فينبغي ان يفهم فليتأمل فالمراد بالدلالة بالاستلزام بواسطة اشتماله على الخصوصيات ثم انه اذا كان عبارة عن كون اللفظ الخ فالمتصف بها هو اللفظ وان كان منشأ ذلك الانصاف هو المعنى فقوله والفصاحة الخ جواب عن السند المتقدم

( قول المحشي ) لا يوصف بالدلالة مطلقا أي وضعا او عقلا او عادة لان المراد بالدلالة المأخوذة في مفهوم الفصاحة بمعنى البلاغة وهي لا تكون اللفظية كما قال الشارح عبارة عن كون اللفظ على وصف الخ فتلك الدلالة إنما هي للفظ فما قيل ان التقريب بقوله لانها عبارة عن كون اللفظ الخ غير تام لان هذا في الدلالة اللفظية وهذه الدلالة عقلية كما سبق ليس بشيء لان كونها عقلية يعني انها بواسطة لزوم عقلي لاينافي انها وصف للفظ بواسطة أخذها في مفهوم البلاغة تدبر



اليه ينتهي البلاغة كذا في الايضاح (وهو حد الإعجاز) وهو ان يرتقى الكلام في بلاغته الى ان يخرج عن طوق البشر ويعجزهم عن معارضته فان قيل ليست البلاغة سوى المطابقة لمقتضى الحال مع الفصاحة

المعنى دلالة ثانية معناه تجدد في اللفظ لاجل ذلك المعنى دلالة ثانية (قوله اليه ينتهي البلاغة الخ) نقله، واحاله تمهيدا للاشكال الذي يأتي في عطف ما يقرب وإشارة الى ان الطرف الاعلى داخل في البلاغة لان انتهاء الشيء انما يكون بكماله (قوله وهو ان يرتقى الخ) أي الإعجاز عند علماء البيان ذلك والا فلا إعجاز، ان يخرج الكلام عن طوق البشر ولذا اختلف في وجه إعجاز القرآن والتقييد بالبشر، لانه المعتبر في مفهومه وان كان إعجاز القرآن ثبت بالنسبة الى الجن والانس بقوله تعالى (قل لئن اجتمعت الانس والجن على ان يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا) ولم يقل ان يخرج مقدار اقصر سورة منه عن طوق البشر مع انه المعجز، لان الكلام في بيان مراتب البلاغة في نفسها لا باعتبار ما يتحقق فيه (قوله فان قيل ليست البلاغة سوى المطابقة الخ) فكيف يمكن ارتقاء الكلام الى ان يخرج عن طوق البشر فالسؤال استفسار محض، كما يدل عليه قوله لم لا يجوز الخ وقوله ليست البلاغة الخ يبان لمنشأ الاستفسار وقيل انه،

(قول الشارح) كذا في الايضاح يعني ان كون الاعلى منتهى البلاغة على لاطلاق مذكور في كلام المصنف فلا يصح جعل ما يقرب من حد الإعجاز طرفاً اعلى كما توهمه البعض كذا نقل عنه

(قول المحشي) تمهيدا للاشكال الآتي لان مداره ان حد الإعجاز وما يقرب ليس نهاية حقيقية ولا نوعية كما سيأتي (قول المحشي) عند علماء البيان ذلك أي الارتقاء في خصوص البلاغة وسمى الارتقاء المذكور إعجازاً لانه سببه عند علماء البيان كالمخرج عن طوق البشر مطلقاً عند غيرهم فظهر ان المراد تمديد الإعجاز عند علماء البيان خلافاً للنظري (قول المحشي) ان يخرج الخ أي سواء كان بالارتقاء بالبلاغة او غيره كالاخبار عن المغيبات وصرفهم عن الايمان بمثله (قول المحشي) ولذا اختلف اي لكونه الخروج عن طوق البشر مطلقاً ولو كان الخروج بسبب الارتقاء في البلاغة فقط لم يثبت الاختلاف

(قول المحشي) لانه المعتبر في مفهومه لعله لانه المتصدي المعارضة

(قول المحشي) لان الكلام في بيان مراتب البلاغة الخ وقوله فيما مر ولذا اختلف الخ لانه فرد من جملة ما صدق عليه المعجز وان لم يتحقق الإعجاز في غيره

(قول المحشي) استفسار محض الاستفسار في الاغلب طلب بيان معنى اللفظ اذا كان فيه اجمال او غرابة وقد يكون استفهاماً عن نكتة ما فعل كما هنا وقوله محض أي خال عن شائبة المعارضة والمنع والنقض وقد عد البعض الاستفسار من جملة الاعتراضات وقال انه لا أهم منه فانه يرد على تقرير المدعى وعلى جميع المقدمات وجميع الأدلة ونال بعض الحقوقيين الاخرى ان لا يكون مؤاخذه والأوجه الاول لانه طعن في بيان معنى اللفظ في المقصود او بيان علمه فان بيان ذلك يلزم المستدل وجوابه يكون ببيان ظهور اللفظ في مقصوده فلا غرابة ولا اجمال وبيان علمه

(قول المحشي) كما يدل عليه قوله لم لا يجوز الخ أي واذا جاز فكيف يمكن الخ فهو سؤال عن الحال الذي وقع عليه إمكان الارتقاء مرتب على السؤال عن العلم

(قول المحشي) كما يدل عليه قوله لم لا يجوز الخ فان ذلك ليس منعا لمقدمة الدليل حتى يكون منعا حقيقياً اذ لا دليل

معارضة في كون الطرف الاعلى حد الاعجاز والدليل لم يذكر من احد الجانبين، لظهوره فصيح الجواب بالمنع وفيه ان قوله لم لا يجوز الخ بظاهره، يأتي عنه وان ما ذكره في السؤال انما يدل على عدم امكان حد الاعجاز لاعلى عدم كون الطرف الاعلى حد الاعجاز

هنا ولا للدعوى حتى يكون منعا مجازيا بمعنى طلب الدليل عليها اذ منها بعدم تسليمها ولا معارضة لانها مقابلة الدليل بدليل وحينئذ كان اللاتق ترك قوله لم لا يجوز الخ فان المعارض جازم الا ان يكون منعا ضميا للدعوى وقوله لم لا يجوز سنده وحاصله انا لا نسلم ان الاعلى حد الاعجاز وعلي هذا يحمل قول الغزالي ان حمل السؤال على منع تحقق الاعجاز الى آخر كلامه (قول المحشي) معارضة هي مقابلة الدليل بدليل آخر مانع الاول في ثبوت مقتضاه وهي تجري في الحكم بأن يقيم دليلا على تقيض الحكم المبطل للمعلل وفي علته بان يقيم دليلا على نفي شيء من مقدمات دليل المعلل بعد اثباته أي المعلل تلك المقدمة بالدليل والمراد هنا الاول ولذا قيد بقوله معارضته في كون الطرف الاعلى حد الاعجاز

(قول المحشي) والدليل لم يذكر من احد الجانبين أي جانب المصنف بخلاف جانب السائل فان دليله قوله وعلم البلاغة الخ (قول المحشي) لظهوره حاصله ان الطرف الاعلى مشتمل على احوال لا يحيط بها البشر وكل ما كان كذلك فهو معجز ثم ان التعليل بالظهور ظاهر في المعارضة في الحكم دون المعارضة في علته اذ لا يتجه منع دليل لم يذكر اعتمادا على انه الدليل لظهوره نعم قد يحدف من الدليل بعض مقدماته ولا يضر ذلك المانع والمعارض (قول المحشي) يأتي عنه لانه يدل على انه ليس جازما بالبطالان والمعارض لا بد ان يكون جازما لاقامة الدليل على البطلان لكن يعتمد ان يكون ذلك للتنازل مع الخصم وارتخاء العنان فلذا قال بظاهره يأتي عنه

(قول المحشي) فصيح الجواب بالمنع أي اذا كان معارضة مع الجواب عنها بالمنع لان المعارضة تدفع بالمنع والنقض فان وظيفة المعلل في مقابلة المعارضة ليست الا ترجيح دليله على دليل السائل ويكون بايراد المنع والنقض لا بايراد المعارضة لان حاصل المعارضة في مقابلة المعارضة تكثير الادلة ولا ترجيح بكثرة الادلة كما عرف في الاصول وهذا بخلاف ما اذا كان السؤال منعا للدعوى اعني ان الطرف الاعلى مطلقا معجز وسنده المنع قوله لم لا يجوز الخ واما قوله وعلم البلاغة كافل الخ فهو مبني السند ومنعه منع السند فكانه قيل لا نسلم ان الطرف الاعلى حد الاعجاز لم لا يجوز رعاية المطابقة مع الفصاحة لمن اتقن علم البلاغة المتكفل بهما فانه حينئذ لا يصح الجواب بالمنع لان منع المنع ومنع ما يؤيده او يبيني عليه لا يوجب اثبات المقدمة الممنوعة الذي يجب على المعلل عند منع المانع اذ غرض المانع طلب الدليل على المقدمة الممنوعة او على الدعوى ولا تندفع تلك المطالبة بمنع السند وانما تندفع باثبات المقدمة الممنوعة او الدعوى بالدليل ان كانت كسبية او التنبيه ان كانت ضرورية خفيت على المانع او ابطال سنده ان كان لازما للمنع بان يلزم من ثبوته وانقائه ثبوت المنع وانقائه اذ لو اتقن كفاة علم البلاغة خلفها معرفة ذلك بالسليقة كالعرب العرباء ثم ان المنع في المشهور هو طلب الدليل على المقدمة وقد يقال على رد مقدمة الدليل كلا او بعضا على التبيين بلا دليل كما في بعض شروح الآداب وما هنا من الاول ووارد في صورة الدعوى مبالغة في وروده واما ما قيل في وجه بطلان المنع انه منع مجرد وهو لا يفيد ففيه ان هذا انما هو في منع الدليل لا المقدمة وأيضاً فهو جار اذا كان السؤال معارضة تدبر فليتأمل

وعلم البلاغة كافل باتمام هذين الامرين فمن اتقنه واحاط به لم لايجوز ان يراعيهما حق الرعاية فيأتي بكلام هو في الطرف الاعلى من البلاغة ولو بتقدير اقصر سورة قلنا لايعرف بهذا العلم الا ان هذه الحال يقتضي ذلك الاعتبار مثلاً وأما الاطلاع على كمية الاحوال وكيفيةها ورعاية الاعتبارات بحسب المقامات فامر آخر ولو سلم فامكان الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب ممنوع كما مر وكثيراً من مهرة هذا الفن تراه لايقدر علي تأليف كلام لينغ فضلاً عما هو في الطرف الاعلى (وما يقرب منه) ظاهر هذه العبارة ان الطرف الاعلى هو حد الإعجاز وما يقرب من حد الإعجاز وهو فاد لان ما يقرب منه انما هو

الابض . مقدمة خارجية ( قوله وعلم البلاغة كافل الخ ) اي علم له مزيد اختصاص بالبلاغة اعني المعاني والبيان كافل باتيان هذين الامرين ، من حيث يتعلق بهما الارتقاء في البلاغة على وجه التمام كما في قوله تعالى ( واتموا الحج والعمرة لله ) وذلك لان علم المعاني كافل للمطابقة وعلم البيان كافل للخلوص عن التعقيد المعنوي وما عداه من الامور المتغيرة في الفصاحة لاتعلق له بالارتقاء في البلاغة ولايجوز تفسير علم البلاغة بعلم له تعلق بالبلاغة فيشمل اللغة والعرف والنحو لانه خلاف المعنى المتعارف وينافيه قوله لايعرف بهذا العلم فانه صريح في ان المراد به المعنى المتعارف ويرد عليه ان الخلوص عن التنافر ، لايتكفل له العلوم المذكورة فلا يصح ان علم البلاغة كافل باتمام هذين الامرين ، واكمله فلا ينافي توقف بعض هذين الامرين على علوم اخر والدوق السليم ، لانه لايصح تفريع قوله فمن اتقنه واحاط به كما لاينبغي ( قوله قلنا الخ ) منع للمقدمات التي ذكرها المستفسر على الترتيب فقوله لايعرف منع لكفالاته وقوله فامكان الاحاطة منع لحصول الاتقان والاحاطة للبشر وقوله وكثير من مهرة الخ منع لترتيب الرعاية على الاتقان فتدبر فانه قد غلط فيه الناظرون ( قوله واما الاطلاع الخ ) اي معرفة عدد الاحوال وكيفيةها في الشدة والضعف ورعاية الاعتبارات بحسب المقامات التي يتوقف عليها الاتيان بكلام هو في الطرف الاعلى فامر اخر لاتعلق له بعلم البلاغة ولايستفاد منه ( قوله ولو سلم ) اي كفالة هذا العلم للاطلاع المذكور ( قوله كما مر ) في قوله اذ به يكشف عن وجوه الاستعجاز في نظم القرآن استارها ( قوله ظاهر هذه

( قول المحشي ) الا بضم ضمنية خارجية بأن يقال واذا أتى بكلام في الطرف الأعلى فليس الأعلى حد الإعجاز

( قول المحشي ) من حيث يتعلق بهما الارتقاء في البلاغة خرج الخلوص عن التنافر فانه يتعلق به اصل البلاغة

( قول المحشي ) لا يتكفل به العلوم المذكورة وانما يتكفل به الدوق السليم

( قول المحشي ) واكمله أي المذكور من الامرين

( قول المحشي ) لانه لا يصح تفريع الخ لان الاتيان بما في الطرف الأعلى لا يكفي فيه اتقان العلمين حينئذ بل لا بد من اتقان غيرهما أيضاً وهو العلوم الآخر

( قول الشارح ) لا يعرف بهذا العلم الخ اي لا يعرف به الا ان هذا الحال كالانكار مثلاً يقتضي التأكيد اما كمية الاحوال الموجودة في المخاطب وكيفيةها قوة وضعفاً فلا يعلمها الا علام الغيوب

( قول المحشي ) منع لترتيب الرعاية على الاتقان اذ العلم لا يستلزم قدرة العمل ثم انك قد عرفت ان الاعتبار في البلاغة مراعاة الاحوال على قدر الطاقة كما مر فاندفع ما في الاطول فانظره

من المراتب العلية ولا جهة لجملة من الطرف الاعلى الذى تنهى اليه البلاغة إذ المناسب ان يؤخذ ذلك حقيقيا كانه نهاية أو نوعيا كالإعجاز فان قيل المراد ان الطرف الاعلى حد الإعجاز في كلام غير البشر وما يقرب منه في كلام البشر فالاول جد لا يمكن للبشر ان يعارضه والثاني حد لا يمكنه ان يجاوزه والمراد ان الاعلى هو نهاية الإعجاز (العبارة الخ) اقرب المعطوف عليه والمرجع ، ( قوله من المراتب العلية الخ ) ، بناء على ان الحد بمعنى المرتبة وما يقرب من مرتبة الإعجاز ليس داخلا فيها فلا يكون من الطرف الاعلى ( قوله ولا جهة الخ ) ، استئناف لدفع ان يقال انه وان كان من المراتب العلية بالنسبة الى ما فوقه فهو من الاعلى بالنسبة الى ما تحته فيجوز ادخاله في الطرف الاعلى وحاصل الدفع انه لا يجوز ادخاله في الطرف الاعلى المفسر بما ينهى اليه البلاغة لعدم كونه نهاية حقيقية ولا نوعية فان النهاية الحقيقية جزئي من جزئيات البلاغة لاجزئي فوقه والنهاية النوعية نوع لانواع فوقه وهو الإعجاز وما يقرب منه ليس شيئا منهما ( قوله ان الطرف الاعلى الخ ) ، يعنى ان المراد النهاية النوعية والحد بمعنى المرتبة ، الإعجاز متعنى نوعى للكلام مطلقا وما يقرب منه منتهى نوعى لكلام البشر ( قوله او المراد الخ ) ، يعنى ان الحد

( قول المحشي ) من المراتب العلية في بعض النسخ لفظ الخ ولا وجه له بعد جمل ولا جهة الخ استئناف ( قول المحشي ) بناء على ان الحد بمعنى المرتبة اذ لو كان بمعنى النهاية لكان هو القيل الثاني وكان من الإعجاز وكان الوارد عليه هو ماسياني من انه لا يكون الطرف متعدد وان الحق ان الحد بمعنى المرتبة بخلاف الوارد منها فانه عدم كونه من الطرف الاعلى ( قول المحشي ) استئناف لدفع الخ لم يجمله من تمام وجه الفساد لفساده فان وجه الفساد كون ذلك من العالى لا من الاعلى على الاطلاق وهذا تحتمى سواء اخذ الطرف الاعلى حقيقيا او نوعيا او لا فلا يصح قول الشارح حينئذ اذ المناسب الى آخره ولذا اقتصر في المختصر على قوله وفيه نظر لان القريب من حد الإعجاز لا يكون من الطرف الاعلى ولا وجه ايضا لجملة تعديلا ثانيا لفساد اذ لا يصح ايضا جملة من الاعلى على الاطلاق ولو لم يؤخذ حقيقيا ولا نوعيا بان جعل الاعلى مجموع الافراد التي فيها علو ولو نسبيا قلنا مل

( قول الشارح ) اذ المناسب ان يؤخذ الخ نقل عنه ان معني طرف الشيء حده ومنتهاه فيلزم ان يكون الطرف الاعلى للبلاغة جزئيا لاجزئي فوقه كانه نهاية الحقيقية او نوعا لا نوع فوقه كالاعجاز مثلا ليكون منتهى الانواع وأما الإعجاز وما يقرب منه جميعا فليس منتهى باعتبار الجزئيات ولا باعتبار الانواع وكذا نهاية الإعجاز وما يقرب منها ( قول الشارح ) والثاني حد لا يمكنه ان يجاوزه احتاج الى ذلك وان لم يحكم على ما قرب فان حد الإعجاز لانه طرف أعلى اليه تنهى البلاغة فمعني انتهاء البلاغة اليه ان بلاغة كلام البشر لا يمكن ان تجاوزه

( قول المحشي ) يعني ان المراد النهاية النوعية والحد بمعنى المرتبة اي المراد بكون الاعلى نهاية البلاغة انه نوع لانواع فوقه والمراد بانه حد الاعجاز انه مرتبة الاعجاز وبعبارة اخرى المراد بالنهاية النوعية نوع لانواع فوقه لان الاعجاز في كلام الله نوع لاجزئي اذ هو مختلف الافراد وكذا في كلام البشر وحينئذ فالحد بمعنى المرتبة لا النهاية اذ ليس ثم غيرهما في كلام الله وكلام البشر

( قول المحشي ) والاعجاز منتهى نوعي ترك لفظ حد لانه بمعنى المرتبة والاضافة للبيان ثم انه لا بد من حذف اي والبلاغة ذات الاعجاز منتهى نوعي لبلاغة الكلام مطلقا اذ الاعجاز ليس منتهى للبلاغة ولا للكلام لانه ارتقاء الكلام في البلاغة

وما يقرب من النهاية وكلاهما اعجاز قلنا اما الاول فشيء لا يفهم من اللفظ مع ان البحث في بلاغة الكلام من حيث هو من غير نظر الى كونه كلام بشر أو غيره وأما الثاني فلا يدفع الفساد على ان الحق هو ان حد الاعجاز بمعنى مرتبته أى مرتبة للبلاغة ودرجة هي الاعجاز والاضافة للبيان

بمعنى النهاية لا بمعنى المرتبة ونهاية الاعجاز وما يقرب منه مما لا يمكن معارضته كلاهما ، داخلان في الاعجاز الذى هو منتهى نوعي للبلاغة ( قوله فلا يدفع الفساد ) ، لان منتهى الشيء ، سواء اخذ حقيقيا او نوعيا ، لا يكون متعددا فلا يصح ان يقال ان الطرف الاعلى اى منتهى البلاغة امر ان ، نهاية الاعجاز وما يقرب منه او مجموعهما انما المنتهى نهاية الاعجاز

كما امر وانما كانت البلاغة ذات الاعجاز منتهى نوعيا لبلاغة الكلام مطلقا لانها منتهى لبلاغة كلام الله التي هي أعلى من بلاغة غيره فيصدق عليها انها نوع من البلاغة لا نوع فوقه من أنواع البلاغة مطلقا أي سوا بلاغة كلام الله او كلام البشر بخلاف ما يقرب من ذلك من بلاغة كلام البشر فانها منتهى نوعي لبلاغة كلام البشر فقط اذ فوقه أنواع من بلاغة كلام الله سبحانه وحاصل هذا الجواب ان الطرف الأعلى يختلف بالنسبة فاذا نسب للكلام مطلقا كان حد الاعجاز الواقع في كلام الله واذا نسب لكلام البشر فهو ما يقرب من حد الاعجاز فنهاية الكلام مطلقا واحدة كنهاية كلام البشر ولا يلزم حمل شيئين على نهاية واحدة بل هما نهايتان نوعيتان كل نهاية لشيء فالطرف الاعلى شيئين اخبر عن كل منهما بشيء ( قول الشارح ) على ان الحق هو ان الخ انما كان حقا لان الاعجاز اذ هاب قوة الفعل او اظهار العجز وارتقاء الكلام

في بلاغته الى ان يخرج عن طوق البشر وهو شيء واحد ليس له بداية ونهاية ( قول المحشي ) بمعنى النهاية لا بمعنى المرتبة الفرق انه اذا كان بمعنى النهاية كان للاعجاز فرد أو افراد غير تلك النهاية بخلاف ما اذا كان بمعنى المرتبة فانه لا يخرج عنها شيء

( قول المحشي ) داخلان في الاعجاز الذي هو منتهى نوعي للبلاغة يعني ان الاعجاز الذي هو منتهى نوعي لها كناية عنهما وان كان ظاهر العبارة يفيد أن المنتهى هو النوع الذي دخلا فيه ولو كان كذلك لم يرد الا ان النهاية بمعنى المرتبة وحاصل هذا الجواب ان الطرف الاعلى نوع واحد هو مجموع النهاية وما يقرب منها ثم ان التقييد بقوله مما لا يمكن معارضته مأخوذ من قول القائل وكلاهما اعجاز فالمراد بما يقرب كل جزئي من جزئيات الاعجاز اذ لا تمكن معارضة شيء منها ( قول الشارح ) اما الاول فشيء لا يفهم من اللفظ اذ لا قرينة عليه مع انه استعمال للمشارك في معنييه أي ولو فهم لكان دافعا للفساد خلافا لمن وهم

( قول المحشي ) لان منتهى الشيء الخ وحينئذ لا يصح كونه اعلى نسبيا فلا يندفع الفساد الذي حاصله انه من المراتب العلية لا من الطرف الأعلى تأمل

( قول المحشي ) لا يكون متعددا لانه ان اخذ حقيقيا كان جزئيا وان اخذ نوعيا كان نوعا والملاحظ في الطرية هو النوع من حيث هو نوع ولا تعدد فيه وإن تعددت افراده فإيتوهم من انه قد يكون الأعلى فردين من شيء أو افرادا من مرتبة واحدة فاسد لان جهة الفردية لا دخل لها فالأعلى هو نوع الافراد

( قول المحشي ) فلا يصح للزوم الاخبار بشيئين او بمجموع شيئين عن شيء معتبر فيه وحدته ( قول المحشي ) نهاية الاعجاز ان اخذ الطرف حقيقيا او القدر المشترك وهو النوع ان اخذ نوعيا وكل منهما لا يتيسر

او القدر المشترك بينهما وما قيل انه ، من قبيل اجراء حكم الكل على جزئياته واقامتها مقامه فانما يصح ، فيما اذا كان حكماً للكل بلا شرط شيء ، واما اذا كان حكماً له ، بشرط شيء ، او بشرط لاشي ، فلا ، كما فيما نحن فيه فان كونه منتهى حكم لمرتبة الاعجاز بشرط الوحدة النوعية وما قيل في وجه الفساد من ان ما يقرب منه لا يتناول جميع مراتب الاعجاز لان ما يقرب من نهاية الاعجاز ، هي المراتب التي هي قبل الوسط بل المرتبة المتصلة بالنهاية ليس بشيء ، لانه يرد على الملمهم أيضاً ، وان خصص فيه بما لا يمكن معارضته فيخصص ههنا أيضاً على ان الظاهر المتبادر ان المراد هو الفساد السابق وبما حينئذ لان النهاية الحقيقية هي الجزئي الذي لا جزئي فوقه وهذا انما هو أحد الفردين دون الآخر والنوع هو القدر المشترك دون كل منهما ودون مجموعهما

( قول المحشي ) من قبيل اجراء حكم الكل الحكم هو كونه اعلى اليه تنهيه البلاغة فانه يلزم من الاخبار عما تنهى اليه البلاغة بحد الاعجاز وما يقرب منه الحكم عليهما بانهما منتهى البلاغة ومثله يقال في قوله فان كونه منتهى حكم لمرتبة الاعجاز فانه لم يمكن بالاعلى الذي هو المنتهى بل حكم عليه

( قول المحشي ) فيما اذا كان حكماً للكل بلا شرط شيء كالجسمية فانها حكم للنوع بلا شرط فيصح ان تقام الافراد مقام النوع ويجرى عاينها حكمه بان يقال زيد وبكر الى آخر الافراد جسم لا بمعنى انه يصدق على كل منها الجسم بل المقصود الحكم على الانسان بانه جسم الا انه قيم افراده مقامه

( قول المحشي ) بشرط شيء كالنوعية والجنسية فانهما حكان لطبيعة الانسان المأخوذة من حيث انها شيء واحد بالوحدة الذهنية فانها حينئذ لا يصدق عليها ما يتعدى لافرادها كالكتابة اما اذا اخذت من حيث هي بلا زيادة تلك الحثية فانها تصاح لاحكام العموم والخصوص اذ ليس لها على هذا التقدير اعتبار زائد على اعتبار الطبيعة فلا يأتي العقل عن اسناد التعدد اليها فيصح الانسان كاتب والانسان نوع والاول الطبيعية والثاني المهمة وما هنا من القسم الاول لان الطرفية النوعية تستلزم الوحدة النوعية المنافية للكثرة اللازمة للافراد فالمحكوم عليه بانه الطرف الأعلى هو نوع الاعجاز من حيث هو نوع اذ لا معنى لكون افراده هي الطرف الأعلى اذ لا طرفية لها من حيث النوعية لانها ليست نوعاً ولا من حيث الشخصية اذ الطرفية الشخصية للفرد الأعلى منها دون غيره

( قول المحشي ) كما في ما نحن فيه راجع لقوله بشرط شيء

( قول المحشي ) هي المراتب التي قبل الوسط فاذا كانت المراتب سبعة لا تتناول الا السادس والخامس فانهما القريب من النهاية وهو السابع بخلاف الوسط وهو الرابع وما بعده وقوله بل المرتبة اضرب ابطالاً مبني على ان المراد القرب على الاطلاق لا النسبي

( قول المحشي ) لانه يرد على الملمهم أيضاً فان حاصله انا اخبرنا عن النهاية الحقيقية مع ما يقرب منها بانها مرتبة الاعجاز فيرد عليه ان مرتبة الاعجاز ليست قاصرة على النهاية مع ما يقرب منها بل جميع افراد الاعجاز من مرتبته بقي انه قد يقال ان في الملمهم دليلاً على التخصيص وهو الاخبار بحد الاعجاز بخلاف ما هنا فتأمل

( قول المحشي ) وان خصص فيه الخ أي قيد ما يقرب بما لا يمكن معارضته فيدخل جميع افراد الاعجاز فانه لا يمكن معارضة شيء منها فالمراد بالتخصيص التقييد لا المصطلح لان المقصود هنا التعميم ويمكن ان يبقى التخصيص على حاله فان القرب يحتمل ان يكون في المرتبة وان يكون في عدم امكان المعارضة فيخصص بالثاني

## ويؤيده قول صاحب الكشف في قوله تعالى (لوجدوا فيه اختلافا كثيرا) اي

حررنا من وجه الفساد ، ظهر فساد ما قيل في توجيه المتن من أن المراد بالطرف الاعلى مرتبة اعجاز الكلام للبشر بان يبلغ مرتبة لا يمكن للبشر الاتيان بمثله وما يقرب منه أي من حد الاعجاز أي الطرف الاعلى نوع تحته صنفان كلام معجز البشر عن الاتيان بمثله وقريب من حد الاعجاز بان لا يعجز الكلام البشر ولكن يعجز مقدار أقصر سورة عن الاتيان بمثله وكلاهما مندرج تحت الاعجاز، وكذا ما في بعض شروح الايضاح ان قوله وما يقرب منه عطف على الاعجاز والمراد بحد الاعجاز البلاغة في أقصر سورة وبما يقرب منه البلاغة في مقدار آية أو آيتين فكانه قال ولها طرفان أعلى وهو البلاغة النثرية وذلك لما مر أن الطرف الاعلى النهاية سواء اخذ حقيقة أو نوعياً لا يعمد (قوله ويؤيده) انما قال يؤيده دون يثبته لان كون الحد في عبارة الكشف ، بمعنى المرتبة لا يثبت كونه في عبارة المتن بمعناها لكن الظاهر الاتحاد ووجه التأييد أنه لو لم يكن الحد فيه بمعنى المرتبة لم تصح الملازمة اذ لا يلزم من كون بعضه من غير الله تعالى كون بعضه بالغاً نهاية الاعجاز وكون بعضه غير معجز بل كون بعضه بالغاً مرتبة الاعجاز وبعضه قاصراً عن تلك المرتبة وبما ذكرنا اندفع ما قيل

( قول المحشي ) ظهر فساد ما قيل الخ القائل العصام وحاصل ما قاله ان قوله وهو حد الاعجاز بالنظر الى المعجز بنفسه وهو مقدار أقصر سورة وقوله وما يقرب منه بالنظر الى المعجز بنفسه وان لم يكن بنفسه معجزاً كمقدار آية أو آيتين فان جنسه وهو مقدار أقصر سورة معجز فيكون كلاهما حد الاعجاز القرآني والتفاوت بينهما بالاعجاز بنفسه والاعجاز بجنسه لا يضري في ان اعجازهما نوع واحد أعنى حد الاعجاز المعتبر في الشرع وهو حد الاعجاز بأقصر سورة الا انه نبه على انه صنفان كلام يعجز بنفسه وهو مقدار سورة وكلام يعجز مقدار سورة من جنسه وهو مقدار آية أو آيتين ويرد عليه ان الطرية انما هي للذرع والتعبير بالافراد عنه واقامتها مقامه انما يكون في الاحكام الثابتة له بلا شرط شيء كما مر على ان البلاغة في مقدار آية أو آيتين ان اعتبرت باعتبار نفسها فليست من الطرف الاعلى الا ان جعل اعلى نسبياً وحينئذ تعدد النهاية وان اعتبرت باعتبار جنسها كفي عنها حد الاعجاز ولا وجه لذكرها والاخبار بها عن الطرف الاعلى فليتامل

( قول المحشي ) وكذا ما في بعض شروح الايضاح الخ الفرق بينه وبين ما قبله ان ما قبله كلا القسمين فيه مندرج تحت حد الاعجاز بخلاف هذا فانهما فيه مندرجان تحت البلاغة القرآنية لا الاعجاز ويرد عليه مثل ما مر من ان ما يقرب ليس من الاعلى فان جعل اعلى نسبياً تعددت النهاية وبهذا تعلم ما في الحاشية من الاجمال تدبر

( قول المحشي ) بمعنى مرتبته لانهاية لا حقيقة ولا نوعية

( قول المحشي ) اذ لا يلزم من كون بعضه الخ اقتصر على البعض لما سيأتي من ان المقصود من الآية اثبات ان اقران كله وبعضه من الله ولو قيل لو كان كله من غير الله الخ لم يلزم انتفاء كون البعض من غيره

( قول المحشي ) اذ لا يلزم من كون بعضه من غير الله الخ لان المقصود من الآية اثبات ان اقران كله وبعضه الخصوص وهو ما وقع به التحدي أعنى مقدار أقصر سورة منه من الله فاستدل على ذلك بانه لو كان بعضه أعنى البعض الخصوص من غير الله لكان البعض الذي من عند الله معجزاً لما علموه من التحدي والبعض الذي من عند غيره غير معجز لهم لم يقدروا على الاتيان بالمعجز ولا يلزم في الاستدلال ان يقال لكان البعض الذي من الله بالغاً نهاية الاعجاز بل لا يصح ذلك اذ الكون من عند الله انما يلزمه ان يكون معجزاً لا ان يكون بالغاً نهاية الاعجاز لكفاية

لكان الكثير منه مختلفاً قد تفاوت نظمه وبلاغته فكان بعضه بالغاً حد الإعجاز وبعضه قاصراً عنه يمكن معارضته ومما ألهمت بين النوم واليقظة أن قوله وما يقرب منه عطف على هو والضمير في منه عائد إلى الطرف الأعلى لا على حد الإعجاز أي الطرف الأعلى مع ما يقرب منه في البلاغة

من أن التأييد مبني على أن يكون الضمير في عنه راجعاً إلى الحد ، ويكون قوله يمكن الخ صفة كاشفة ، لم لا يجوز أن يكون راجعاً إلى الإعجاز والحد بمعنى النهاية وأن يكون قوله يمكن صفة مقيدة كما هو الأصل في الصفة ولا حاجة إلى الجواب بأن الأصل أرجاع الضمير إلى المضاف ، وحينئذ لا بد من القول بكون الصفة كاشفة (قوله لكان الكثير منه الخ) لما كان وجه الإعجاز عند علماء العربية كون القرآن في المرتبة الأعلى من البلاغة ، وكان المقصود من الآية إثبات أن القرآن ،

الإعجاز فيما هو المقصود من القرآن وقوله وكون بعضه غير معجز لفظ كون الثاني تأكيداً (قول المحشي) من أن التأييد مبني وجه التأييد على هذا أنه أثبت بمجرد القصور عن حد الإعجاز إمكان المعارضة فلو كان حد الإعجاز بمعنى نهايته لم يصح

(قول المحشي) ويكون قوله يمكن صفة كاشفة عطف على يكون قبله فالتأييد مبني على شيئين رجوع الضمير للحد وكون يمكن صفة كاشفة أي لازمة فمضى كان الضمير راجعاً للحد وكانت الصفة كاشفة لزم أن الحد بمعنى المرتبة إذاً لو كان بمعنى النهاية لكان البعض الآخر قاصراً عن النهاية وبمجرد القصور عنها لا يستلزم إمكان المعارضة

(قول المحشي) لم لا يجوز من تمام القيل منع الأول من الشئين المبني عليهما التأييد مع بقاء الثاني على حاله كما يدل عليه إعادة لفظ أن وإن دل كلام الفري على أن المنع لهما جميعاً وقوله وإن يكون الخ منع للثاني منهما مع بقاء الأول على حاله وحاصل المنع الأول لا نسلم أن الضمير للحد بل للإعجاز ومتى كان قاصراً عن الإعجاز أمكن معارضته وحينئذ لا يتعين كون الحد بمعنى المرتبة وحاصل الثاني سلمنا أن الضمير للحد لكن لا نسلم أن الصفة كاشفة ما المانع من كونها مقيدة بل هو الأصل وحينئذ لا يتعين أن الحد بمعنى المرتبة إذ المعنى فكان بعضه بالغاً نهاية الإعجاز وبعضه قاصراً عنها قصوراً مقيداً بإمكان المعارضة ووجه اندفاع جميع ذلك أن التأييد إنما هو بعدم صحة الملازمة المتقدمة وعدم الصحة لازم متى كان الحد بمعنى النهاية سواء رجع الضمير للحد أو الإعجاز كانت الصفة كاشفة أو مقيدة إنما يصح ذلك لو كان وجه التأييد ما قالوه من أنه أثبت بمجرد القصور إمكان المعارضة إلى آخر ما مر

(قول المحشي) بأن الأصل أرجاع إلى آخره جواب عن المنع الأول (قول المحشي) وحينئذ لا بد الخ جواب عن المنع الثاني قال بعض من كتب على الفري أي لاجل أن يتحقق استقصاء مراتب الاختلاف إذاً لو جمعت مقيدة لكان المحترز عنه وهو المعجز غير النهاية خارجاً مع أنه من جملة مراتب الاختلاف فلا يحصل استقصاء أفراد الاختلاف

(قول المحشي) لما كان وجه الإعجاز الخ وإذا كان هذا وجه الإعجاز الدال على أنه من عند الله فلا استدلال على أنه من عند غير الله إنما يكون بانقائه فالاختلاف اللازم إنما يكون ببلوغ بعضه حد الإعجاز دون بعض فلذا قصره عليه (قول الشارح) ومما ألهمت الخ يريد أنه معنى صحيح لاستناده إلى الإلهام قال الشيخ شمس الدين القاياني كان السعد بين النوم واليقظة فسمع شيخه الحلواني يقرر ذلك فظن أنه المهم وليس كما ظنه



كله أو بعضه من الله تعالى ولم يكن وصف الاختلاف بالكثرة لانه لا يكون الاختلاف ، حينئذ الا بأن يكون البعض منه معجزاً والبعض غير معجز وهو اختلاف واحد ولذا جعل صاحب الكشف وجدوا متعدياً الى مفعولين وقوله كثيراً مفعولاً أولاً واختلافاً بمعنى مختلفاً مفعولاً ثانياً فيصير المعنى لوجدوا الكثير منه مختلفاً وانما جعل اللازم على تقدير كونه من عند غير الله تعالى كون الكثير منه مختلفاً مع انه يلزم أن يكون الكل مختلفاً ، اقتصاراً على الأقل ( كما في قوله تعالى يصبكم بعض الذي يعدكم ) ، وبما حررنا اندفع ما أورد عليه من أن الكثرة صفة الاختلاف والاختلاف صفة الكل في نظم القرآن وقد جعل صاحب الكشف الاختلاف في النظم بل هما مفعولاً وجدوا وما أورد عليه من انه يفهم من قوله لكان بعضه بالغا حد الإعجاز ثبوت قدرة غيره تعالى على الكلام المعجز وهو باطل لانا لا نسلم ذلك فان المقصود ان القرآن كلاً وبعضاً من الله تعالى أي البعض الذي وقع به التحدي وهو مقداراً قصر سورة منه ولو كان بعض من الفاظه من غيره تعالى لوجدوا فيه الاختلاف المذكور ، وهو ان لا يكون بعضه حد الإعجاز

( قول المحشي ) وكان المقصود من الآية إثبات الخ وإذا كان هذا هو المقصود لم يكن هناك الا اختلاف واحد بين البعضين بالإعجاز وعدمه اذ به يستدل على انه من عند الله وبعدمه يستدل على انه ليس من عنده وهذه المقدمة والتي قبلها تمهيد لكون الاختلاف واحداً بالإعجاز وعدمه

( قول المحشي ) كله وبعضه نص على البعض مع دخوله في الكل لان المفهوم من الآية بناء على رجوع الضمير للبعض ذلك لا تتفاكون البعض من عند غير الله صراحة فينتفي كون الكل كذلك لزوماً تدبر

( قول المحشي ) حينئذ أي كان وجه الإعجاز ما ذكر وكان المقصود ذلك

( قول المحشي ) اقتصاراً على الأقل أي الأقل مما هو موجود اذ لا يمكن كون المختلف هو الكثير فقط

( قول المحشي ) كما في قوله تعالى يصبكم بعض الذي يعدكم أي مع ان اللازم على كونه صادقا ان يصيبهم جميع ما وعد

( قول المحشي ) وبما حررنا أي من المقدمات الدالة على ان الاختلاف واحد

( قول المحشي ) لا نسلم ان الكثرة صفة الاختلاف لانه اختلاف واحد

( قول المحشي ) وما أورد عطف على ما أورد الاول أي بما حررنا اندفع ما أورد أيضاً وما حرره في هذا هو كون

الضمير في كان راجعاً للبعض لا للكل لان المقصود من الآية إثبات ان القرآن كله وبعضه من عند الله ولا يتيسر ذلك الا برجوع الضمير للبعض حتى يثبت ان الكل من عند الله لان كون البعض معجزاً والبعض غير معجز باطل بالملاحظة ( قول المحشي ) أي البعض الذي وقع به التحدي لان الذي ينفي كونه من عند الله انما هو عدم كون ما وقع به التحدي معجزاً بخلاف ما لم يقع به ثم ان ما لم يقع به التحدي كآية أو آيتين اذا انضم الى غيره كان معجزاً فالمقصود بالاختلاف فيما به التحدي وهو اقصر سورة وانما كان ذلك هو المقصود لان المراد اثبات كون الكل والبعض من عند الله بما به الإعجاز فاندفع ما قيل ان الاختلاف بكون البعض معجزاً دون البعض واقع فان مقدار آية أو آيتين لا يجب ان يكون معجزاً بالاتفاق

( قول المحشي ) ولو كان مض من ابعاضه الى آخره هذا هو محط الجواب فإنه استفيد منه ان الضمير راجع للبعض

لا للكل بواسطة ان المقصود اثبات ان الكل والبعض من عند الله والمورد فهم ان الضمير راجع للكل

( قول المحشي ) وهو ان لا يكون بعضه بالغا حد الإعجاز أي معجزاً وبانضمام هذا البعض للبعض الذي من عند الله

يحصل الاختلاف الكثير أي يكون المختلف كثيراً واعلم ان عبارة الكشف هكذا لكان الكثير منه مختلفاً متناقضاً قد

مما لا يمكن معارضته وهو حد الاعجاز وهذا هو الموافق لما في المفتاح من أن البلاغة تزايد الى ان تبلغ حد الاعجاز وهو الطرف الاعلى وما يقرب منه اى من الطرف الاعلى فانه وما يقرب منه كلاهما حد الاعجاز

(قوله مما لا يمكن معارضته الخ) يعني ان الموصول في ما يقرب منه للمهدي ما يقرب منه المتعارف بينهم . وهو ما يصدق عليه انه لا يمكن معارضته ليشمل جميع مراتب الاعجاز ولا يدخل غيرها وليس مقصوده انه ملحوظ بهذا العنوان حتى برد ان الحكم على الطرف الاعلى مع ما لا يمكن معارضته بانه حد الاعجاز . لا فائدة فيه اذ ليس معنى الاعجاز سوى عدم امكان المعارضة (قوله أي من الطرف الاعلى الخ) نقل تفسير الشارح رحمه الله تعالى أيضاً لان عبارة المفتاح تحتل ان يكون ما يقرب منه عطفاً على هو فبصير المعنى ان احد الاعجاز وما يقرب منه الطرف الاعلى . موافقاً لما يستفاد من ظاهر المتن واورد عليه الاشكال المذكور لكنه خلاف الظاهر . لما في المفتاح (قوله أي الطرف الاعلى الخ) . اخذ الطرف حقيقياً وأشار بإيراد كلمة مع موقع الواو الى ان اعتبار المعطف مقدم على الاخبار ليصير الحكم عليه بحد الاعجاز . كليهما لا كل

تفاوت نظمه و بلاغته ومعانيه فكان بعضه بالغاً حد الاعجاز وبعضه قاصراً عنه يمكن معارضته وبعضه إخباراً بغير قد وافق الخبر عنه وبعضه إخباراً مخالفاً للمخبر عنه وبعضه دالاً على معنى صحيح عند علماء المعاني وبعضه دالاً على معنى فاسد غير ملتزم فلما تجاب كل بلاغة معجزة فائدة لقوى اللغة وتناصر صحة معان وصدق اخبار علم انه ليس الا من عند قادر على ما لا يقدر عليه غيره عالم بما لا يعلمه احد سواه انتهى فتراه لم يقصر الاختلاف على ما كان بالاعجاز وعدمه وحينئذ يلزم أيضاً عدم صحة عود الضمير على البعض اذ لا يلزم من كون البعض من عند غير الله ان يكون الاختلاف أو المتكلف كثيراً بهذا المعنى لاحتمال البعض لبعض واحد هو مقدار ثلاث آيات يكون غير معجز فقط مع موافقة الخبر عنه وصحة نظمه ودلالته على معنى صحيح عند علماء المعاني وعوده على الكل مشكل لازوم ان يكون لغيره تعالى قدرة على المعجز فلعل مراد المحشي انه لما كان وجه الاعجاز عند علماء العربية كون القرآن في المرتبة العليا من البلاغة جعل صاحب الكشف وجدوا متدياً الى مفعولين لكون الاختلاف واحداً وانما ذكر معه الاخبار بالغيب وغيره لانه مما يؤكد امر الاعجاز وان لم يكن الاعجاز به ولا هو الاصل والعمدة فيه فتدبر

(قول المحشي) وهو ما يصدق عليه أي في الواقع لا انه ملحوظ بهذا العنوان

(قول المحشي) لا فائدة فيه اما بالنسبة لما يقرب فظاهر واما بالنسبة للطرف الاعلى فبالاولى مما يقرب منه

(قول المحشي) موافقاً لما يستفاد الخ من تعدد اطراف في كل وان كان مخبراً عنه هنا وخبراً هناك

(قول المحشي) لما في المفتاح أي المنسوب له ولا يخالف الظاهر الا للضرورة كما هنا

(قول المحشي) اخذ الطرف حقيقياً بدليل ذكر ما يقرب منه

(قول المحشي) كليهما اي مجموعهما ان كان المراد بالصدق فيما يأتي الاشتمال كما يدل على ذلك قول الفاضل في

شرح المفتاح حد الاعجاز المرتبة التي يميز البشر عن الاتيان بمثلاً وهذه المرتبة تشتمل على شيئين الطرف الاعلى وما يقرب منه فالمجموع باق على حاله وان كان المراد بالصدق حقيقته اعني حمل الكسبي على جزئياته فلا بد ان يقال المراد بكليهما المجموع من حيث ما به المجموعية اعني مادة الاجتماع وهو نوعية الاعجاز وما قبل على قوله لان المقصود تعيين الخ اي المقصود بيان عين المسمى بمرتبة الاعجاز وعين مدلولها في الخارج ولا شك ان مدلولها في الخارج هو المجموع

لا هو وحده كذا في شرحه ولا يخفى ان بعض الآيات اعلى طبقة من البعض وان كان الجميع مشتركة في امتناع معارضته وفي نهاية الاجاز ان الطرف الاعلى وما يقرب منه كلاهما هو المعجز ( واسفل وهو ما )

واحد منهما كما صرح به شارح المفتاح لان المقصود تعيين مرتبة الاعجاز في نفسه لا بيان ما يصدق عليه وبهذا ظهر ان تقدير الخبر قوله ما يقرب منه وجعله من عطف الجملة على الجملة ، مفوت للمقصود ولذا لم يلتفت اليه الشارح رحمه الله تعالى وما اعترض عليه بان سوق الكلام يدل على أن مراده بقوله وهو حد الاعجاز بيان الطرف الاعلى كما ان قوله في الطرف الاسفل وهو ما اذا غير الخ لبيان الطرف الاسفل وعلى بيان الشارح رحمه الله ، يفوت هذا المقصود ، بل يتعين حد الاعجاز بانه الطرف الاعلى وما يقرب منه فجوابه ان الطرف الاعلى جزئي حقيقي لا حاجة له الى البيان ، لانه النهاية الحقيقية والمقصود تعيين حد الاعجاز بخلاف الاسفل فانه محتاج الى البيان ( قوله ولا يخفى ان بعض الآيات الخ ) دفع لما يرد من انه يلزم على هذا التوجيه كون الآيات متغاوتة في البلاغة مع بلوغها حد الاعجاز ، يعني ان بعض الآيات ، أي البعض المتخدي به اعلى طبقة من بعض بلاشبهة فلا ضير في هذا اللازم وذلك التفاوت ،

لا كل واحد لان كل واحد مصدوق وليس المقصود بيانه وكون مدلولها في الخارج هو المجموع لا يتأني نها اسم للقدر المشترك الصادق على كل من الفردين لان هذا هو مدلولها الذهني فكلام لا معنى له لان المسمى ان كان القدر المشترك الصادق على كل منهما وعليهما معا فلا يصح ان خصوص كل واحد هو المصدق بل المجموع ايضا كذلك وان كان المجموع فلا يصح الصدق بالمعنى المتعارف فتدبر

( قول المحشي ) مفوت للمقصود لانه يكون البيان لما صدق بالمعنى المتعارف او بمعنى ما اشتمل عليه

( قول المحشي ) سوق الكلام وهو بيان البلاغة فانه يقتضي بيان الطرفين

( قول المحشي ) يفوت هذا المقصود لانه لم يعلم الطرف الاعلى ما هو اذ الحكم بحد الاعجاز ليس عليه فقط بل

عليه مع ما يقرب منه فيستفاد ان مرتبة الاعجاز بمجموع هذين وليس كل واحد منهما مرتبة الاعجاز حتى يتبين بها ( قول المحشي ) بل يتعين حد الاعجاز بانه الاعلى وما يقرب منه فالاعلى وما يقرب منه وان كان مبهما في نفسه لكنه يبين حد الاعجاز لاحتماله غيرها

( قول المحشي ) لانه النهاية الحقيقية لوقوعه طرفا اعلى على الاطلاق وذلك انما يكون بعد تحقق البلاغة والنهاية الحقيقية آخر الشيء بخلاف الاسفل فليس نهاية بهذا المعنى لان أصل البلاغة انما يتحقق به فهو في الحقيقة مبدأ للبلاغة لانهاية لها ولذا قال في الايضاح واسفل منه تبدي البلاغة فلما كان الاعلى هو النهاية الحقيقية فهم منه عند اطلاقه الجزئي الذي لا جزئي فوقه فهو متعين بخلاف الاسفل فانه لم يكن نهاية لا يفهم منه جزئي لا جزئي تحته بل شيء اسفل من غيره فقط ولو مجموع مراتب فاحتجج الى بيان انه في التسفل كانهية في الارتفاع وبهذا ظهر فساد ما قيل ان الاسفل نهاية ايضا فانه المشتمل على مقتضى حال واحد وهو نهاية التسفل لانه لا دليل على ان المراد بالاسفل ما كان نهاية التسفل كما كان في الاعلى

( قول المحشي ) يعني ان بعض الآيات تفسير قول الشارح ولا يخفى الخ الدافع للاعتراض

( قول المحشي ) أي البعض المتخدي به تفسير الآيات فيكون المعنى أن بعض البعض المتخدي به والبعض المتجدي ،

مقدار أقصر سورة فيكون المعنى أن بعض ما يصدق عليه الامر الكلي وهو مفهوم مقدار سورة أعلى طبقة من بعض

اي طرف للبلاغة (اذا غير) الكلام (عنه الى مادونه) اي الى مرتبة هي ادنى منه وانزل (التحق) اي الكلام وان كان صحيح الاعراب (عند الباء باصوات الحيوانات) تصدر عن محالها بحسب ما يتفق من غير اعتبار اللطائف والخواص الزائدة على اصل المراد (وبينهما) اي بين الطرفين (مراتب كثيرة) متفاوتة بعضها اعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات والبعد من اسباب الاخلال بالفصاحة (وتبهما) اما بحسب تفاوت المقامات في البعضين كما وكيفا كيفاً وان كان كل منهما مطابقاً لجميع ما يقتضيه الحال، فان هذه المطابقة موجبة لتحقيق اصل البلاغة لما عرفت من ان البلاغة مطابقة الكلام ما يقتضيه الحال لا لتفاوت درجاتها، واما بحسب رعاية الاعتبارات لا لانه تعالى غير قادر بل لحكمة مثل ان يكون المخاطب عاجزاً عن فهمه فتدبر فانه مازل فيه الاقدام (قوله أي طرف الخ) التنصيص على كون ما عبارة عن الطرف، للتنبيه على كونه داخلياً في البلاغة كالتطرف الاعلى هذا حاصل ما نقل عنه (قوله الى مرتبة هي الخ) في القاموس دون بالضم تقيض فوق فمعنى الى ما دونه الى ما تحته، وهو ما يتصل به في جانب النزول فان غير المتصل تحت التحت، فيؤول المعنى الى ما ذكره الشارح رحمه الله تعالى ويكون النزول داخلياً في مفهوم دون وفي شمس العلوم هذا دونه أي اقرب منه وحينئذ يكون النزول مأخوذاً بقرينة التحق عند البلغاء باصوات الحيوانات وعلى التقديرين.

(قول المحشي) اما بحسب تفاوت المقامات في البعضين كما وذلك كما اذا كان لبعض عشر مقامات تقتضي عشر اعتبارات او لا آخر خمس مقامات تقتضي خمس اعتبارات وراعى المتكلم في كل بعض جميع اعتباراته (قول المحشي) وكيفاً وذلك كما اذا كان لبعض مقام يقتضي تأكيذاً شديداً بأن يأتي بتأكيدين أو ثلاثة كالانكار الشديد وبعض آخر مقام يقتضي تأكيذاً ضعيفاً كالتأكيد واحد كالانكار الضعيف وراعى كل ذلك المتكلم (قول المحشي) فان هذه المطابقة موجبة الخ فلا يثنى أن يقال في ناقص الاعتبارات انه غير مطابق لجميع ما يقتضيه الحال مع كونه بليغاً بناء على ان المطابقة للجميع موجبة لتفاوت درجات البلاغة بأن يكون مطابق الجميع في درجة من البلاغة عالية وما طابق البعض في درجة منها سافلة لان المطابقة للجميع موجبة لاصل البلاغة لا لتفاوت الدرجات فعوله لا لتفاوت عطف على لتحقيق فالمراد بالمطابقة المطابقة التي في الكامل والتي في الناقص تدبر

(قول المحشي) واما بحسب رعاية الاعتبارات أي مع اتحاد المقامات كان لكل من البعضين عشر مقامات لكن المتكلم راعى في احدهما بعض الاعتبارات اضعف السامع عن فهم الكل لا لمعجزه سبحانه عن الاثنيان بالبعض الآخر وفي الآخر جميعها لقوته على فهم الكل أو للإشارة الى تمام المعجز حيث لم يقدر المعارض على الاثنيان بنقل ما ترك فيه البعض (قول المحشي) للتنبيه على كونه داخلياً في البلاغة رداً على ما في نهاية الايجاز من أن الاسفل ليس من البلاغة في شيء. وانما ترك المحشي التنبيه على ذلك لاحتمال أن ما في نهاية الايجاز مبالغه في عدم الاعتداد به

(قول المحشي) بالضم أي ضم أوله

(قول المحشي) وهو ما يتصل به لانه المتبادر

(قول المحشي) فيؤول المعنى الخ لان مادون الدين أدنى وانزل من الدين بالنسبة لما فوق الدين

(قول المحشي) يكون النزول مأخوذاً أي متميماً أخذه والا فلا اقرب صادق به وأما الاتصال فمدلول الأقربة على

اي بلاغة الكلام (وجوه اخر) سوى المطابقة والفصاحة (تورث الكلام حسنا) تهديد لبنيان الاحتياج الى علم البديع  
لا يتوهم صدق التعريف على المرتبة العليا والوسطى (قوله سوى المطابقة الخ) قيل على هذا التفسير لا فائدة في  
توصيف الوجوه بالآخريه لانه معلوم من قوله وتنبها مع ايهاه ان المطابقة والفصاحة ايضا تنبعان البلاغة قلت الفائدة  
الاشارة الى ان الوجوه ليست تابعة للبلاغة في الوجود ولازمة،

هذا أيضاً وانما أخذ النزول لان ما يتصل بغير المرتبة العالية من جهة الصعود ليس المغير اليه ملتحقاً بالأصوات  
(قول المحشي) لا يتوهم صدق التعريف الخ لان الكلام اذا غير الى ما هو متصل بالعليا أو الوسطى من جهة  
النزول لا يلتحق بأصوات الحيوانات  
(قول الشارح) اذا غير عنه الى مادونه الخ أي بأن فرض أن لامقام يقتضي الزائد على الدون فانه يلتحق بما ذكر  
بأن يكون المغير مشتملاً على اعتبار واحد فدونه لا اعتبار فيه وبقولنا بأن فرض الخ اندفع ما يتوهم انه ان كان المقام باقياً  
فكل كلام تغير الى ما دونه مع بقاء مقامه يكون ملتحقاً وان لم يبق يكون خلوه اعتباراً فان المغير الى الخلو لمقام يقتضيه  
لا يكون دون الاصل تدبر

(قول الشارح) وان كان صحيح الاعراب لم يقل وان كان فصيحاً لان الضمير راجع الى الفصيح اذ التغير انما هو  
من جهة الاعتبارات دون الفصاحة ثم انه لم يدخل فيما التحق بالأصوات ما كان مشتملاً على الاعتبارات غير فصيح مع  
عدم بلاغته الا أن يقال لما كانت الفصاحة شرطاً لتحقيق البلاغة كانت الاعتبارات عند عدمها كعدمها تدبر  
(قول الشارح) بأصوات الحيوانات المهديّة والمعهود غير الانسان كما أفاد ذلك في المفتاح بتحقيرها حيث نكرها  
(قول المحشي) بحسب ما يتفق أي بحسب اتفاق صدورها ان كانت ماصدرية وضمير يتفق لمصدر يصدر أو بحسب  
ما يتفق من الاسباب ان كانت موصولة

(قول الشارح) من غير اعتبار اللطائف اقتصر عليها وان لم تدل على شيء اصلاً اشارة الى ان أصل المعنى غير معتبر  
(قول الشارح) بحسب تفاوت المقامات ككلام له عشر مقامات واخر له خمس روعي في كل جميع مقاماته وقوله  
ورعاية الاعتبارات ككلامين كل له عشر مقامات راعاها المتكلم كلها لقدرته وراعى اخر منها خمسة لعدم قدرته فالتفاوت  
بالرعاية فقط عند اتحاد المقامات وقد يجتمعان تدبر  
(قول الشارح) والبعد عن اسباب الاخلال فالكلام الخالي عن نحو فسبحه ابلغ مما اشتمل عليه وان منع المانع  
سببية الاخلال كما مر

(قول الشارح) والبعد عن اسباب الاخلال الى اخره من المعلوم ان البعد عن اسباب الاخلال قد يكون في بعض  
افراد الطرف الاسفل بان يكون بعض ما اشتمل على مقتضي واحد بعيداً عنها دون الآخر ولا يخرج بذلك عن الاسفل  
لصدق حده وهو ما اذا غير الى ما دونه التحق بالأصوات عليه لعدم اشتماله على اكثر من مقتضى واحد فلعل الارتفاع بالبعد  
في غير افراد الطرف الاسفل فتدبر

(قول الشارح) سوى المطابقة والفصاحة اخذ هذا التفسير من الايضاح حيث قال وتنبها وجوه اخر كثيرة غير  
راجعة الى مطابقة مقتضي الحال ولا الى الفصاحة

وفيه اشارة الى ان تحسين هذه الوجوه للكلام عرضي خارج عن حد البلاغة واغفل تتبعها اشعار بان هذه الوجوه انما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم لانها ليست مما تجعل المتكلم موصوفاً بصفة كالفصاحة والبلاغة بل هي من اوصاف الكلام خاصة (و) البلاغة (في المتكلم ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ فعلم) تفريع على ما تقدم وتمهيد

لما لكونها سوي الامر بين اللذين تحصل البلاغة بهما بل في الاعتبار بان تعتبر في الكلام بعد البلاغة ( قوله وفيه ) اي في هذا القول بتمامه اشارة الى ذلك ، لان العلم بتحسين هذه الوجوه انما يحصل بعد اجراء قوله تورث الكلام حسناً على وجوه بخلاف الاشعار الآتي فانه مستفاد من لفظ تتبعها واما نسبة كليهما الى قوله تتبعها في المختصر فلان المراد تتبعها الخ ( قوله ليست مما يجعل المتكلم الخ ) ، فلا يقال في عرفهم بعد ايراد المتكلم في الكلام السجع والطباق والتجنيس انه مسجع ومطبق ومجنس كما يقال بعد التطبيق وايراد الكلام الفصيح انه بليغ وفصيح ( قوله كلام بليغ ) اي كلام بليغ يقصده ، لان النكرة الموصوفة تم نحو أكرم رجلاً عالماً أي اي رجل عالم كان فتخرج عن التعريف ملكة الاقدار على تأليف نوع

( قول الشارح ) تفريع على ما تقدم اي من تعريف البلاغة والفصاحة ( قول المحشي ) لكونها سوي الامر بين فقوله آخر الذي معناه سوي كانه تعليل فكانه قال انما كانت غير لازمة لكونها سوي المطابقة والفصاحة لكن التعليل بذلك يقتضي ان المطابقة والفصاحة تابعان في الوجود ولا ضير فيه لان الوجود انما تعلق بالمجموع اولاً وبالذات وبالاجزاء من حيث هي اجزاء تبعاً لقول المعترض مع ايها ان المطابقة الخ مسلم الا ان وجه التبعية يختلف فتدبر

( قول المحشي ) اي اي كلام بليغ وان كانت مطابقة لمقتضى الحال بحسب طاقته فاعتبار الطاقة في عدد مقتضيات الاحوال لافي انواع الكلام وقوله يقصده احتراز عن دخول المعجز فانه لا يقصد للبشر

( قول المحشي ) بان تعتبر في الكلام بعد البلاغة بعدية البلاغة مستفادة من تتبعها والاعتبارية من قوله اخر ( قول المحشي ) لان العلم الخ تعليل لقوله بتمامه لان ايراد الحسن مأخوذ من تورث حسناً وكونه عرضياً مأخوذ من كون التبعية في الاعتبار وذلك مأخوذ من قوله تتبعها وجوه اخر بتفسيره المتقدم كما تقدم للمحشي فكلا جزئي الجملة اعني ان تحسين هذه الوجوه عرضي مقصود ها بخلاف قوله ان هذه الوجوه انما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة فان الحصر فيه محله بعدية رعاية المطابقة وهذا انما يفيد تتبعها ولا دخل لايراد الحسن فيه فاندفع ما قيل ان نظراً لتبعية فيهما وهو عرضي وبعد رعاية المطابقة كان كل من الاشارة والاشعار من لفظ تتبعها وان نظراً له مع المقيد وهو التحسين فيهما كان كل من الاشارة والاشعار من تمام الكلام وهذا والفرق بين ما اشار اليه تتبعها وجوه اخر من انها تابعة في الاعتبار وما اشعر به من انها انما تعد الخ ظاهر فان الاول يفيد انها اعتبارية والثاني يفيد ان هذا الاعتبار انما يكون بعد رعاية المطابقة تدبر

( قول المحشي ) فلا يقال في عرفهم الخ يعني ان كونها ليست مما يجعل المتكلم الخ انما هو بحسب العرف وان كانت اللغة حاكمة بان من قام به معنى يشق له منه صفة وهذا نقول عن الشارح

( قول المحشي ) لان النكرة الموصوفة تم اي الموصوفة بصفة عامة تم عند الحنفية لان عموم الصفة قريبة على ان

ليان انحصار علم البلاغة في المعاني والبيان وانحصار مقاصد الكتاب في الفنون الثلاثة وفيه تعريض لصاحب المفتاح حيث لم يجعل البلاغة مستازمة للفصاحة وحصر مرجعها في المعاني والبيان دون اللغة والصرف والنحو يعني علم مما تقدم أمران أحدهما (ان كل بليغ) كلاما كان او متكاملا (فصيح) لان الفصاحة مأخوذة في تعريف البلاغة على ما سبق (ولاعكس)

خاص كالمدح دون آخر كالذم (قوله لبيان انحصار الخ) لما انه انجز الكلام في بيان الامر الثاني بالآخرة اليه ولا يلزم من كون قوله فلم الخ تمهيدا لما ذكر ان يكون تمهيدا لجميع ما يستفاد منه فلا يرد ما قيل ان الامر الاول لا يدخل له في بيان الانحصار بل كالا ينبغي (قوله وانحصار مقاصد الخ) خلاصته ان مقاصد الكتاب منحصرة في علم البلاغة وتوابعها كما مر في الخطبة وعلم البلاغة وتوابعها منحصر في العلوم الثلاثة التي هي نفس الفنون (قوله حيث لم يجعل الخ) وذلك لانه فسر بلاغة المتكلم بتوفية خواص التراكيب حقها، وإيراد أنواع التشبيه والجاز والكناية على وجهها ولا مدخل في ذلك للفصاحة وهو الحق لان القصد منها الى مجرد الجنسية دون الوحدة قال في التلويح ان في التكرار معنى الوحدة والجنسية الا انه قد ينضم اليها قرينة دالة على ان القصد الى مجرد الجنسية دون الوحدة فلا يختص ببعض الافراد كما اذا وصفت بصفة عامة والحكم مما يصح تعاليقه بهذا الوصف فانه يعلم من ذلك تعلق الحكم بكل ما يوجد فيه الوصف قال السمرقندي مرادهم بعمومها استغراقها لجميع الافراد كما يدل عليه استدلالهم لذلك وحينئذ لا حاجة الى تاويل يقتدر بها على تاليف كلام بليغ بلا يعجز معها عن تاليف كلام بليغ فيكون العموم لوقوعها في سياق النفي كما فعل العصام (قول الشارح) لبيان انحصار علم البلاغة اي له علم مزيد اختصاص بها بان تكون هي المقصود منه فلا يدخل غير المعاني والبيان وسباني التنبيه في الشارح على الانحصارين (قول الشارح) وحصر مرجعها في المعاني والبيان أي مع أن مرجعها أكثر من ذلك كما سباني وأنا المنحصر فيهما علم البلاغة كما سباني

(قول المحشي) لما انه انجز تعليل لبيان الانحصار والامر الثاني ان البلاغة مرجعها الى آخره والاخرة بفتح الهذرة وانحاء آخر الامر وقوله بجميع ما يستفاد منه حتى يشمل الامر الاول بل يكفي في كونه تمهيدا الامر الثاني من التفریع وأنا ذكر الامر الاول لبيان النسبة بين البليغ والفصيح ردا على المفتاح حيث غلط فيه (قول المحشي) خلاصته ان مقاصد الكتاب الخ اندفع بهذه الضميمة هنا ان المصنف لم يبين انحصار مقاصد الكتاب في الفنون الثلاثة وحاصله انه حصر مقاصد الكتاب فيما سبق في علم البلاغة وتوابعها وحصر هنا علم البلاغة وتوابعها في الفنون الثلاثة فانحصار مقاصد الكتاب في الفنون الثلاثة وسباني ذلك في قول الشارح فظهر ان علم البلاغة الخ وقوله ولما كان هذا المختصر الخ

(قول المحشي) وإيراد أنواع الخ قيل خالف السكاكي فلم يشترط شيئا من فصاحة الكلام في بلاغته وليس رجوع البلاغة الى البيان لاشتراطها بالعلم عن التعقيد المعنوي بل لمعرفة أنواع الجاز والكناية وعلاقتها لئلا يخرج فيها عن اعتبارات اللغة وقيل إنه لا يشترط في البلاغة من الفصاحة سوى الخلو عن التعقيد المعنوي كذا في الاطول وكلام المحشي هذا يرد فانه مراده ان مراد السكاكي بيان ماهية البلاغة ولا دخل لشرط تحققها أي وجود ماهيتها في الكلام في

و  
ال  
ف  
ال  
ب  
م  
و  
ب  
م  
ذا  
س  
م  
ال  
د  
ب  
ال  
ف

أي ليس كل فصيح بليفاً وهو ظاهر (و) الثاني (ان البلاغة ) في الكلام (مرجعها)

الفصاحة أمر خارج عن ماهية البلاغة شرط لتحقيقها كما أشار إليه الشارح في تعريف البلاغة (قوله أي ليس كل الخ) يعني ان المراد بالعكس ، العكس اللغوي لا المنطقي ( قوله ان البلاغة في الكلام ) كذا في الايضاح وانما ، خص الامر الثاني ببلاغة

ماهيتها فماهيتها هي تلك التوفية والابراد وشرط تحقيقها في الكلام هو الفصاحة كالطهارة لتحقيق العبادة فالبلاغة هي الابراد والتوفية لكن لا مطلقا بل بشرط الفصاحة فكلام السكاكي هذا لا يدل على عدم الاشتراط بل على عدم الدخول في ماهيتها ثم ان كون رجوع البلاغة الى البيان لعدم الخروج عن اعتبارات اللغة غير مستقيم لان الراجع الى ذلك صحة العبارة لا البلاغة وحينئذ يقول السكاكي وابراد أنواع الخ ان اراد بابرادها على وجهها رعاية كفيات الدلالة وضوحا وخفاً على حسب ما يقتضيه المقام فلا شك انه من البلاغة لكن ليس من مقتضى الحال المذكور في علم المعاني كما تقدم إيضاحه وهذا هو الظاهر وان اراد بذلك الخلو عن التعميد المعنوي كان معنى قول المحشي ولا مدخل في ذلك للفصاحة انه لا فصاحة في ذلك لعدم تمام اجزائها وبما حررنا ظهر فساد ما قيل على المحشي فيه ان الفصاحة مأخوذة في تعريف البلاغة على ان كون الفصاحة شرطاً يكفي في الاستلزام وذلك لان أخذها في تعريفها ليس على أنها جزء من حقيقتها بل ليست مأخوذة في تعريفها أصلاً وإنما المأخوذ في تعريفها كون المطابقة حال الفصاحة كما نص عليه الشارح فيما نقل عنه عند قول المصنف مع فصاحته حيث كتب قوله فان البلاغة انما تحقق عند تحقق الامرين ما نصه أي انما اعتبر في مفهومها كون مطابقتها حال كونه فصيحاً لان البلاغة الخ وانما اشترط كون المطابقة حال الفصاحة لان المطابقة مع عدم الفصاحة تكون كتعليق اللألى في أعناق الخنازير فلا فضل لها ولا تعد بلاغة ومما يصرح بان الفصاحة خارجة عن ماهية البلاغة قول الشيخ عبد القاهر فيما نقل عنه سابقاً الغم هو توخي معاني النحو فيما بين الكلام على حسب الأغراض وقوله انا نعى الفصاحة اي البلاغة التي تجب للنظ لا من أجل شيء يدخل في النطق بل من أجل اللطائف التي تدرك بالفهم بعد سلامته من اللحن في الاعراب والخطا في الالفاظ هذا واما قول هذا القائل على أن كون الفصاحة شرطاً يكفي في الاستلزام فيه ان السكاكي لم ينازع في الاستلزام في التحقق الخارجي فانه جعل الفصاحة شرطاً في التحقق لان المانع من كونها فضيلة وهو الشبه بتعليق اللألى في رقاب الخنازير انما هو في التحقق الخارجي وانما نازعه في استلزام ماهية البلاغة لماهية الفصاحة وبهذا ظهر ان ما قاله الشارح من ان في كلام المصنف تعريفها بالسكاكي حيث لم يجعل البلاغة الخ يتم من حيث شمول قوله كل بليغ فصيح للتعلم لانه يمكن كونه بليفاً بان يكون فيه ملكة التوفية والابراد المذكورين فقط بدون ان يحقق ذلك في الكلام ومن حيث شموله لبلاغة الكلام أيضاً فان السكاكي يقول ان بلاغة الكلام من حيث هي هي في ذاتها هي التوفية والابراد فقط وانما الفصاحة شرط لتحقيقها وحصولها في الكلام وقد عرفت ان الحق مع السكاكي فليتأمل

( قول المحشي ) العكس اللغوي وعكس الموجبة الكلية لغة موجبة كلية وانما حمله على اللغوي لان المنطقي صحيح لان الموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية فيقال بعض الفصيح بليغ

( قول المحشي ) خص الامر الثاني أي كون مرجعها الخ بخلاف الاول وهو ان البليغ فصيح فقد عمه لبلاغة الكلام والمتكلم لان المقصود في الاول الحكم على كل بوصف وكلاهما موصوف استقلالاً بخلاف الثاني فان المقصود بيان المرجع وليس مرجعاً لبلاغة المتكلم الا بالواسطة



## وهو ما يجب ان يحصل

الكلام لان كونه مرجعاً لبلاغة المتكلم، بواسطة كونه مرجعاً لبلاغة الكلام، كما يشير اليه فيما سباني بقوله والافتقار عليها الخ (قوله وهو ما يجب الخ) يعني ان المرجع، اسم مكان أي محل الرجوع ولا يجوز كونه مصدراً ميمياً بمعنى المرجوع اليه، على الحذف والايصال، اذ لا يمكن استتار الضمير في المصدر وما قبل انه يأتي عنه كلمة الى لان المرجع نفس الاحتراز فليس بشي، لانه كما يصح ان مرجعها الاحتراز، باعتبار تحققه فيه يصح أن يقال ان مرجعها عائد اليه باعتبار التحقق وانما لم يجعله مصدراً ميمياً لخلوه عن الاشارة الى أن هذين الامرين يتوقف عليهما حصول البلاغة بخلاف المرجع، فانه مشير الى التوقف كما استشهد عليه بقولهم مرجع الصدق والكذب الخ، وبما ذكرنا ظهر ان القول بان المرجع في المتن بمعنى المصدر وضمير هو راجع الى المرجع بمعنى اسم المكان بطريق الاستخدام ليس بشي، اذ على تقدير كونه في المتن مصدراً لا حاجة الى بيان معنى المرجع بمعنى اسم المكان، وكذا ما قيل انه بيان لحاصل المعنى لان كلامه صريح في أنه تفسير للمرجع ولان

(قول الشارح) وهو ما يجب ان يحصل حتى يمكن حصولها يقتضي انه اذا لم يتعلم ما به الاحتراز والتمييز وأتي بكلام مطابق فصيح اتفاقاً لا يكون بليغاً وهو كذلك كما نص عليه السيد في شرح المفتاح وتقدم للمحشي ايضاً

(قول المحشي) بواسطة كونه مرجعاً لبلاغة الكلام وذلك لاختذ بلاغة الكلام في مفهوم بلاغة المتكلم

(قول المحشي) كما يشير الخ لانه جمل الافتقار على بلاغة الكلام متوقفاً على الاتصاف بالاحتراز والتمييز فيكون ملائمة

ذلك الافتقار التي هي بلاغة المتكلم متوقفة عليهما بواسطة توقف الافتقار بواسطة توقف البلاغة لانها مرجعها

(قول المحشي) اسم مكان أي مكان مجازي لتوقف البلاغة على هذين الامرين كتوقف الحاصل في المكان عليه قوله

على الحذف والايصال اصل التركيب وان البلاغة في الكلام الامر الذي رجعتها العرب اليه راجع الى هذين الامرين

ثم أريد التعبير باسم المفعول عما رجعت اليه فقيل المرجوع اليه ايها ثم حذف الجار فاستتر الضمير وهو في الحقيقة نائب

الفاعل واخبار انما هو لا يصال معنى الفعل اليه فقيل المرجوع ايها ثم عبر بالمصدر عن اسم المفعول فاستتر فيه الضمير كما

كان في اسم المفعول واضيف الى ضمير البلاغة

(قول المحشي) اذ لا يمكن استتار الضمير في المصدر لانه وان عبر به عن اسم المفعول لا يخرج عن كونه جامداً

اذ غايته لفظ جامد استعمال مجازاً بملاقة الجزئية مثلاً في معنى المشتق وهذا لا يصبره مشتقاً كما هو ظاهر نعم المصدر الموصول

باسم الفاعل او المفعول يتحمل الضمير كما في الرضى وشروح الالفة لكن التأويل غير ما نحن فيه وكذا المصدر القائم مقام

الفعل يتحمل الضمير لتقديره بأن والفعل بل قد يقال ان المتعمل هو ما قام مقامه

(قول المحشي) باعتبار تحققه فيه لان المرجع أمر كلي والاحتراز جزئي من جزئياته فكما صح حمله عليه باعتبار تحققه

فيه يصح انتهاءه اليه باعتبار تحققه فيه

(قول المحشي) فانه مشير الى التوقف لتوقف المتمكن باعتبار تمكنه على المكان

(قول المحشي) وبما ذكرنا أي من ان كونه مصدراً يفوت الاشارة المتقدمة

(قول المحشي) لا حاجة الى بيان الخ لعدم جدواه في فوات تلك الاشارة

(قول المحشي) وكذا ما قيل أي قيل انه مصدر وما بعده ليس تفسيراً له بل بيان لحاصل المعنى أي لمدنى مجموع الكلام

حتى يمكن حصولها كما قالوا مرجع الصدق والكذب الى طباق الحكم للواقع ولا طباقه أى مابه يتحققان  
وتحصلان (الى الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد) والا لربما أدى المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى  
الجمال فلا يكون بليغاً لما مر من تعريف البلاغة (والى تمييز) الكلام (الفصيح من غيره) والا لربما اورد الكلام  
بالمطابق لمقتضى الحال غير فصيح فلا يكون أيضاً بليغاً لما سبق من ان البلاغة عبارة عن المطابقة مع الفصاحة  
فلا يدخل في تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز الكلمات الفصيحة من غيرها لتوقفه عليها فان قلت قد يفسر  
مرجع البلاغة بالعلمة الثابتة لها والفرض منها فهل له وجه قلت لا بل هو فاسد لانه ان أريد بالبلاغة بلاغة  
الكلام على ما صرح به المصنف يؤول المعنى الى ان الفرض من كون الكلام مطابقاً لمقتضى الحال فصيحاً هو

هذا الحاصل يجب أن يذكر بعد تمام الكلام (قوله حتى يمكن) امكاناً وقوعاً فلا يرد ان الامكان لا يكون معللاً  
بالغير لانه الامكان الذاتي (قوله مرجع الصدق الخ) أي صدق الخبر لا الخبر لان صدقه عبارة عن كونه بحيث يطابق  
حكمه الواقع فلا يرد ان الطابق واللاطابق نفس الصدق والكذب لا مرجعهما (قوله الى طباق الخ) أي عائد اليهما عود  
الكلى الى جزئياته من حيث التحقق (قوله الاحتراز عن الخطأ الخ) ولا يدخل فيه الاحتراز عن التعقيد المعنوي لانه خطأ  
في كيفية التأدية فالاحتراز عنه احتراز عن الخطأ في كيفية التأدية لاني نفى (قوله المعنى المراد) وهى الاعراض التى يصاح  
لها الكلام أعنى الاحوال (قوله والا لربما الخ) أى

بحسب المآل لا مجرد المرجع فان مآل رجوع البلاغة الى الاحتراز انه أمر ضروري فيها كذا في الحفيد وفيه كما قل  
المحشي ان مثل هذا الحاصل بعد قوله الى الاحتراز والتميز لانه ليس حاصلًا للرجع بل لها باعتبار الرجوع اليهما  
(قول المحشي) لانه الامكان الذاتي لانه استوا نسبة الوجود والعدم بالنسبة الى الذات بخلاف الوقوعي فان الوقوع  
يحتاج لمرجع

(قول المحشي) أى صدق الخبر قال الزاهد في حواشي رسالة العلم للصدق في اللغة معنيان وصف القضية وهو مطابقتها  
للواقع ووصف القائل وهو بمعنى الاخبار عن قضية مطابقة للواقع اه والكون الذي ذكره المحشي لازم لصدق القائل اما  
صدق الخبر فهو نفس مطابقة الواقع كما سيأتى في التنبيه الاتى فما في بعض النسخ أي صدق الخبر والخبر تحريف والصواب  
لا الخبر كما في بعض آخر

(قول المحشي) ولا يدخل فيه الاحتراز الخ والا لم يصح قول المصنف وما يحتز به عن الاول علم المعاني ثم ان  
علم البيان يعرف به كيفية اراد المعاني التي روعي فيها المطابقة اعني المعاني التركيبية وانما قولوا ان المراد بالمعنى الواحد في  
تعريفه الخصوصية لمعنى اصل المعنى عن نظرهم كما سيأتى في البيان وحينئذ يكون التمسيد في المعنى التركيبى وان كان الجاز  
مفردا لجواز ان يكون بسبب ان بعض اجزاء ذلك الكلام اخنى دلالة على ما هو جزء من ذلك المعنى كما سيأتى ايضا  
في الشارح هناك

(قول المحشي) أي الاعراض علم المعاني يبحث فيه عن افادة التركيب للمعاني المشتملة على الخواص فيحتز به عن  
عدم افادة تلك المعاني لكن لما كان المقصود الخواص بل الاعراض كدفع الانكار قال ذلك الا ان في قوله أعني الاحوال

يتحققان

لمقتضى

د الكلام

لفصاحة

يد يفسر

نمة بلاغة

بيحا هو

ون معالا

ث يطابق

اليهما عود

لانه خطأ

التي يصاغ

فيه كما قال

هما

ن الوقوع

و مطابقتها

المقابل اما

والصواب

اني ثم ان

الواحد في

كان الجاز

ياتي ايضا

تترز به عن

في الاحوال

الاحتراز عن الخطا في اداء المقصود وتمييز الكلام النصيح من غيره وفساده واضح وكذا ان حمل كلامه على خلاف ما صرح به واريده بلاغة المتكلم لأن غاية ما علم مما تقدم هو ان بلاغة المتكلم تفيد هذين الامرين او تتوقف عليهما فلم يعلم انهما غرض منها وغاية لها فالرجوع الى الحق خير

ان لم يكن مرجع البلاغة الاحتراز المذكور جاز حصول البلاغة بدون الاحتراز أي مع الخطا في التأدية فلا يكون مطابقاً لمقتضى الحال فلا يكون بليغاً وقد فرضناه بليغاً هذا خلف وكذا العبارة الثانية فتدبر فانه قد زل فيه الاقدام (قوله وفساده واضح) لان الاحتراز مثلاً انما يصلح غرضاً للعلم بشئ، واما كونه غرضاً للمطابقة فلا معنى له وكذا التمييز وأيضاً كلاهما فعل المتكلم، فجعلهما غرضاً لكون الكلام مطابقاً لا معنى له، ولو قدر تأليف الكلام فهما أيضاً ليسا بفرضين من التأليف وانما الغرض افادة المعنى على ما ينبغي كذا نقل عنه (قوله تفيد هذين الامرين أو تتوقف عليهما) لانه يستفاد من التعريف أن بلاغة المتكلم، سبب لتأليف الكلام البليغ مفيدة له والتأليف يحصل بالاحتراز عن الخطا في تأدية المعنى خفاً ولعلها الاحوال المرادة للمتكلم

(قول المحشي) وان لم يكن مرجع البلاغة الاحتراز الخ يعني انه قد علم ان البلاغة هي مطابقة الكلام لمقتضى الحال فلم يكن الاحتراز مرجعاً لها لحاصات بدونها بان تحصل مع الخطا في التأدية واذا كان كذلك لا يكون مطابقاً وقد فرضناه مطابقاً فتقول الشارح فلا يكون بليغاً متفرع على قوله غير مطابق باعتبار ما علم مما سبق كما يدل عليه قوله لما مر وفي العبارة الثانية لما سبق لا على نفي كون الاحتراز مرجعاً اذ مع عدم كونه مرجعاً لها لا تكون متوقفة عليه فلا يتم الدليل تدبر وانما قال الشارح لربما ادى لانه لا يلزم من عدم كونه مرجعاً اتادية بغير المطابق وانما اللازم جواز ذلك (قول المحشي) زل فيه الاقدام اشارة للتحديد وغيره

(قول المحشي) لان الاحتراز مثلاً أي التفرز من الخلل في التأدية انما يصلح غرضاً للعلم بشئ كما يقال الغرض من المنطق الاحتراز عن الخطا في الفكر وانما كان كذلك لان العلم بشئ هو الذي يطلب به الاحتراز عن الخطا والتمييز واما لهما واما كونه غرضاً للمطابقة فلا معنى له اذ لا يطلب التحرز من ذلك بالمطابقة لعدم افادتها اياها اذ ليست علماً وانما هي وصف للكلام فلا يصح ان يقال طابق الكلام للاحتراز فهذا الرد الاول منظور فيه لكون الاحتراز غرضاً للفعل مسنداً للكلام وهو المطابقة مع قطع النظر عن كون الاحتراز وصفاً للمتكلم وقيل ان كونه لا معنى له لانه متقدم على المطابقة كما مر في الشارح وعليه السمع قندي وغيره لكنه خلاف ظاهر المحشي وتعليله اولا بقوله لان الخ تدبر

(قول المحشي) فجعلهما غرضاً الخ لان الغرض كما عرفت المطالب للفعل بفعله ومطابقة الكلام ليست فعلاً له وكذا العلة الغائية هي الباعثة له على فعله لتترتب عليه والمطابقة المذكورة ليست فعله قوله ولو قدر تأليف الكلام أي ليكون فعله (قول المحشي) سبب لتأليف الكلام البليغ أي والسبب لا بد أن يكون كافياً في المسبب مفيداً له فلا بد أن يكون مفيداً لما يتوقف عليه المسبب هذا ان ينظر لجرد السببية فان نظر الى انها ملكة كما هو الواقع كان المعلوم مما تقدم انها متوقفة على تحقق هذين الامرين ووجودهما الفعلي لتوقفها على الممارسة التي لا تكون الا بتحققها فنفى الكلام حينئذ انه لا يكون ملكة (قوله الحال) فاما أن ينظر الى السببية فتكون مفيدة لهما واما ان ينظر الى انها ملكة فتكون متوقفة عليهما وان كان الواقع انها متوقفة على سبباً مطابقاً بل باعتبار كونها ملكة كما سبق والاقدار عليها يتوقف الخ وانما أتى بالاحتمال الآخر تعميماً لنفي العلم بالموقف

فالحاصل ان البلاغة ترجع الى هذين الامرين والاقتدار عليها يتوقف على الاتصاف بهذين الوصفين وهو امر يتحصل ويكتسب من علوم متعددة بعد سلامة الحس فرجع البلاغة الى تلك العلوم جميعاً لا الى مجرد المعاني والبيان واما تحقيق قوله (والثاني) اي تمييز الفصيح من غيره يعني معرفة ان هذا الكلام فصيح وذلك غير فصيح فهو انه مركب اجزاؤه تميز السالم من الغرابة عن غيره أي معرفة ان هذا سالم من الغرابة دون ذلك ليحترز عن الغرابة وتميز السالم من المخالفة عن غيره وكذا جميع اسباب الاخلال بالفصاحة ثم تميز السالم من الغرابة عن غيره بين في علم متن اللغة

المراد من ذلك الكلام وتميز الفصيح عن غيره فتكون البلاغة مفيدة لما أيضاً وانها ملكة ومعلوم ان ملكة كل علم تحصل بمارسته ومزاوته اذا لم يكن جبلاً فلكة الاقتدار على التأليف تحصل بتكرار التأليف الموقوف على الامرين. وكلمة أو للحصر أي المعلوم مما تقدم منحصراً في الافادة والتوقف لا يتجاوز الى كونها علة غائية (قوله فالحاصل) من كلام المصنف رحمه الله ان البلاغة أي بلاغة الكلام (قوله والاقتدار الخ) لما عرفت ان الاقتدار يحصل بالممارسة فتكون بلاغة المتكلم أيضاً مرجعاً هذان الامران بالواسطة (قوله وهو) أي الاتصاف بهذين الوصفين (قوله فرجع البلاغة مطلقاً الى تلك العلوم) أما بلاغة الكلام فظاهرة وأما بلاغة المتكلم فتوقف الاقتدار على الاتصاف المتحصل من تلك العلوم (قوله يعني معرفة الخ) أي . ليس المراد التمييز الفعلي بين الفصيح وغيره . فان بلاغة الكلام لا تتوقف عليه . وان كانت متوقفة على فصاحته بل على المعرفة المذكورة (قوله فهو انه مركب) الضمير الاول راجع الى التحقيق والثاني الى التمييز والجملة أعني اجزاؤه تميز السالم

على كل تقدير وبمحتمل ان السببية منظور فيها لما بعد تحقق الملكة والتوقف منظور فيه لما قبل تحققها وبهذا ظهر فساد ما قيل ان التوقف على الامرين على الاحتمال الثاني ينافي افادتهما على الامل وكذا ما قيل ان افادتهما ان اريد بهما الفعلان والتوقف عليهما ان اريد بهما التمكن منهما لان المتوقف عليه ما بالفعل ولا يلزم على مجرد السببية ان تكون الافادة بالفعل وأما ما قيل ان بلاغة المتكلم لا تتوقف عليهما انما المتوقف بلاغة الكلام بدليل ان وقوع مستشرزات في كلام امرئ القيس لا يضر في بلاغته بل في بلاغة كلامه فلا ينبغي أن يتفوه به عاقل اذ الكلام في توقف الملكة على ممارسة الاحتراز والتمييز بمعنى انها لا تحصل الا بعده لا على أن لا يقع في كلامه غير الفصيح مثلاً اصلاً

(قول الشارح) واما تحقيق الخ احتاج له لجملة الثاني شيئاً واحداً ثم قال منه الخ

(قول المحشي) وكلمة أو للحصر أي عدم الخروج عن الاحتمالين وعلى الاحتمال الاول في بيان ما تقدم تكون مانعة

خلو وجمع وعلى الثاني تكون مانعة خلوق فقط لاستفادة كلا الامرين معاً فتدبر

(قول المحشي) ليس المراد التمييز الفعلي التمييز الفعلي هو أن يعرف الفصيح من غيره مع الاتيان به وترك غيره

(قول المحشي) فان بلاغة الكلام لا تتوقف عليه أي لا يجب أن يحصل حتى يمكن حصولها كما مر فان حصول بلاغة

الكلام لا يتوقف على الاتيان بالفصيح قبل الاتيان بذلك الكلام البليغ وانما المتوقف عليه المعرفة نعم بلاغة المتكلم لكونها

ملكة متوقفة على المزاولة تتوقف على الاتيان به في ضمن التأليف المتكرر وان كان التأليف انما يتوقف على المعرفة

(قول المحشي) وان كانت متوقفة على فصاحته أي وكونه فصيحاً يكفي فيه معرفة الفصيح من غيره ولا حاجة للاتيان

إذ به يعرف ان في تكا كاتم ومسرجا غرابة بخلاف ما اجتمعتم وكالسراج لان من تتبع الكتب المتداولة وأحاط بمعاني المفردات المانوسة علم ان ما عداها مما يفتقر الى تنقيح أو تخرج فهو غير سالم من الغرابة إذ بضدها تبين الاشياء وتميز السالم من مخالفة القياس عن غيره يبين في علم الصرف إذ به يعرف ان الاجل مخالف للقياس دون الاجل وقس على هذا البواقي فاتضح ان تميز الفصيح عن غيره (منه ما يبين) أي يوضح (في) علم (متن) اللغة (كالغرابة) اعني تميز السالم من الغرابة عن غيره وانما قال متن اللغة يعنى العلم باوضاع المفردات لان اللغة قد تطلق على جميع اقسام العربية (أو) في علم (التصريف) كمخالفة القياس (أو) في علم (النحو) كضعف التأليف والتعقيد اللفظي

عن غير صفة لمركب وانما كان مركبا لان تميز الفصيح عن غيره ، انما يتحقق بمجموع التميزات المذكورة لا بكل واحد منها ولا يصدق على شيء منها انه تميز الفصيح عن غيره لكونها اجزاء خارجية له (قوله إذ به يعرف الخ) فمعنى كون التميز المذكور مينا في علم متن اللغة انه يحصل ، بسبب أمر مبين فيه فاستاد يبين الى كلمة ما الذي هو عبارة عن التميز، اسناد مجازي والمعنى منه ما يبين سببه وبما ذكرنا اندفع ما قيل ان التميز عبارة عن المعرفة ولا معنى لتبينه في علم اللغة أو غيره (قوله منه ما يبين الخ)، أي بعض تميز الفصيح عن غيره تميزات يبين سببها في اللغة أو في الصرف أو في النحو أو يدرك بالذوق فكلمة مالف ومجل وما بعده نشر له والشائع في هذا النشر كلمة أو كما سيجي. فلا يرد ان الصواب ايراد الواو لانه مبين في جميع العلوم المذكورة لاني أحدها (قوله والتعقيد اللفظي) فانه يحصل.

به قبل وبهذا ظهر فساد ما قيل هنا

(قول المحشي) انما يتحقق بمجموع التميزات أي بالتميزات العارض لها هيئة اجتماعية بنا على تعدد العلم بتعدد المعلوم فيكون هو تلك التميزات مع الهيئة وحينئذ لا يكون كلياً لاجزائه بل كل لها ولا يصدق على شيء منها لكونها اجزاء خارجية بخلاف ذي الاجزاء الذهنية فانه يصدق عليها كما يقال الناطق انسان أو بعض الحيوان انسان لتحقق الكلي فيه دون الجزء الخارجي فتدبر

(قول المحشي) بسبب أمر مبين فيه وهو الالفاظ المينة في الكتب المتداولة فان كل ما فيها غير غريب فما لا يوجد فيها غريب (قول المحشي) اسناد مجازي من اسناد ما للسبب الى المسبب وقوله فالمعنى أي التجوز عنه وقوله ما يبين سببه وهو الالفاظ الغير الغريبة فانه متى أحاط بها علم ان ما عداها غريب وبأنه من الاسناد للمسبب اندفع قول الفنري انه كان المناسب على كلام الشارح أن يقول منه ما يستفاد من علم متن اللغة تدبر

(قول المحشي) ولا معنى لتبينه الخ لان المبين في العلوم ليس هو المعرفة بل عوارض الموضوعات

(قول المحشي) أي بعض تميز الخ اشار الى ان من مبتدا أو قائمة مقامه على الخلاف وانما صنع ذلك لانه لافائدة في الحكم على ما يبين بأنه بعض تميز الفصيح فانه ليس بمقصود اذ المراد بيان مواضع تلك التميزات لا الحكم على ما في تلك العلوم بأنه بعضها لانه ليس محدثا عنه وقوله كلمة أو وهي بمعنى الواو

(أو يدرك بالحس) كالتنافر إذ به يدرك أن مشتتاً متنافراً دون مرتفع وكذا تنافر الكلمات (وهو) أي ما يبين في هذه العلوم أو يدرك بالحس (ما عدا التعقيد المعنوي) إذ لا يعرف بتلك العلوم ولا بالحس تمييز السالم من التعقيد المعنوي عن غيره والفرض من هذا الكلام تعيين ما يبين في العلوم المذكورة أو يدرك بالحس ويحترز بها عما يجب أن يحترز عنه

أما لضعف التأليف أو لاجتماع أمور كل واحد منها خلاف الأصل وكل واحد منها يعلم بعلم النحو (قوله أو يدرك بالحس) أي تمييز يدرك متعلقه بالحس وهو التنافر وعدمه كما يدل عليه قوله إذ به يدرك الخ فلا يرد أن التمييز عبارة عن المعرفة ولا يدرك بالحس ذلك التمييز لأنه لا يحصل به العلم بالعلم ولا يحتاج إلى القول بأن يدرك بمعنى يحصل (قوله بالحس) أي بالذوق الصحيح، الذي هو كالحس في الإدراك (قوله أي تعيين ما يبين الخ) فالضمير راجع إلى ما المفسر بالتمييزات المذكورة، ليصح الحكم عليه بما عدا التعقيد المعنوي والمعنى على تقدير المضاف أي ما عدا تمييز التعقيد المعنوي (قوله من هذا الكلام) أي قوله وهو ما عدا التعقيد المعنوي (قوله ما يبين الخ) أي تعيين التمييزات كما يشعر به عبارة المتن، باعتبار أنها تبين في العلوم المذكورة أو تدرك بالحس، وباعتبار أنها يحترز بها عما يجب الاحتراز عنها من أسباب الاختلال بالفصاحة أي تعيين ما يحترز بها عنه ولا شك أن قوله، وهو ما عدا ذلك يفيد

(قول المحشي) أما لضعف التأليف الخ فالتعقيد اللفظي أعم من ضعف التأليف ثم أن كون السبب أحد الأمرين هو الغالب فلا ينافي أن التعقيد قد يحصل ببعض الأمور الشائعة استعمالها كترك ضمير الفصل في نحو زيد العالم من بني فلان فإنه مع الترك يحتمل الخبر والصفة وقد تقدم ذلك في الشرح

(قول المحشي) خلاف الأصل وإن كان شائع الاستعمال جازياً على القوانين وفيه رد على الفري

(قول المحشي) يدرك متعلقه بالحس وذلك الإدراك سبب التمييز

(قول المحشي) لا يحصل به العلم بالعلم وإنما يدرك به الأمور الخفية

(قول المحشي) الذي هو كالحس فقوله هنا يدرك بالحس لا ينافي ما سبق من أن التنافر يدرك بالذوق في شرح

المفتاح للشارح الذوق يطابق على القوة المدركة للعلوم من حيث كمالها في الإدراك بمنزلة الاحساس

(قول المحشي) في الإدراك أي إدراكه كامل كإدراك الحس

قوله ليصح الحكم الخ بخلاف ما إذا كان راجعاً لما يدرك بالحس فإنه أخص مما عدا التعقيد المعنوي ولو كان عنه للزم أن لا يحتاج لتعريف الحس من العلوم المذكورة وهو مناقض لما مر ولذا نقل عن الشارح من قال يرجوعه لما يدرك بالحس فقد سماها

(قول المحشي) أي قوله وهو ما عدا الخ رد على الفري حيث قل المراد بالكلام قوله والثاني منه ما يبين الخ

(قول المحشي) باعتبار أنها تبين الخ أي تعيينها باعتبار أن المبين في تلك العلوم هو تلك التمييزات دون تمييز التعقيد المعنوي

(قول المحشي) وباعتبار أنها يحترز بها الخ وتعيينها بهذا الاعتبار هو تعيين الاحتراز بها بتعيين ما يحترز عنه مما يجب

الاحتراز عنه ولذا قال أي تعيين ما يحترز بها عنه فهو راجع للثاني وأخذ هذين الاعتبارين من الصائتين فالتقصود ليس

بتعيين عين التمييزات في ذاتها بل من حيث أنها المينة في تلك العلوم دون غيرها ومن حيث ما يحترز بها عنه الخ

(قول المحشي) وهو ما عدا ذلك حكاية لكلام المصنف بالمعنى

تعيين تلك التميزات بأنها ماعدا تمييز التعقيد المعنوي، وتعيين ما يحتز بها عنه بأنه ما عدا التعقيد المعنوي ليرتب ، على ذلك العلم بأنه لم يبق مما ترجع اليه البلاغة الا الامران فدور لاجل ذينك الامرين علم البلاغة فقوله ويحتز عطف على يبين وضمير بها راجع الى مالكونها عبارة عن التميزات ، وهذا على قياس ما مر من قوله اجزاؤه تمييز السالم عن غيره النخ حيث رتب على كل تمييز احتراز عن سبب من الاسباب فتدبر فانه قد زل فيه الافدام وقيل ان قوله يحتز عطف على تعيين او على ما يبين بتأويل المصدر ، اما بتقدير ان او بدونه كما في قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه والمعنى ان الغرض من قوله وهو ما عدا التعقيد المعنوي ، تعيين التميزات التي تبين في العلوم المذكورة وتذكر بالحس ، والاحتراز بتلك العلوم عما يجب ان يحتز عنه من الغرابة ومخالفة القياس والضعف والتنافر والتعقيد اللفظي ليعلم من هذا التعيين والاحتراز انه لم يبق لنا مما يتوقف عليه البلاغة الا الاحتراز عن الخطأ في التأدية والاحتراز عن التعقيد المعنوي

( قول المحشي ) تعيين تلك التميزات أي من حيث انها المبينة في تلك العلوم دون غيرها  
( قول المحشي ) وتعيين ما يحتز بها عنه أي من اسباب الاختلال فالمعنى وتعيين ما يحتز بتلك التميزات عنه من اسباب الاختلال بأنه ماعدا التعقيد المعنوي وذلك بطريق اللزوم لان تمييز غير التعقيد لا يحتز به عن التعقيد  
( قول المحشي ) على ذلك أي تعيين التميزات وتعيين ما يحتز بها عنه من اسباب الاختلال بما مر وجه الترتيب انه لما أفاد المصنف بقوله وهو ماعدا التعقيد انه لم يبق من التميزات الا تمييز التعقيد المعنوي ولا من اسباب الاختلال سوى التعقيد اذ لم يخرج سواء ولم يذكر فيما ذكره ما يحتز به عن الخطأ في تأدية المراد فاذا ضم ما به ذلك الاحتراز الى ما به الاحتراز عن التعقيد المعنوي كان الباقي هو الامرين المذكورين فقول المصنف وهو ما عدا التعقيد في قوة ان يقال المبينة في علم متن اللغة هو تمييز الغريب من غيره فالمميز به هو الغرابة لا غير وهكذا الباقي فكانه قال هذه التميزات المبينة في تلك العلوم والمدركة بالحس غير تمييز التعقيد المعنوي فيحتز بها عن غيره وبقي التمييز الذي يحتز به عنه وتقدير عبارة الشارح على هذا الوجه هكذا الغرض من هذا الكلام تعيين التميزات التي تبين في العلوم المذكورة والتي يحتز بها عما يجب ان يحتز عنه

( قول المحشي ) وهذا على طبق الخ أي كون الاحتراز بالتميزات جار على طبق ما مر في الشرح بخلاف ما اذ قيل ان الاحتراز بالعلوم كما في التوجيه الثاني وفي نسخة قياس بدل طبق وحاصل هذا التوجيه ان ما عبارة عن التميزات ويحتز عطف على يبين وأنت ضمير بها رجوعه للتميزات والمراد تعيين التميزات بان المبين في العلوم المذكورة والمدرك بالحس هو هذه دون غيرها وتعيينها من حيث ما يحتز بها عنه بتعيينه بأنه ما عدا التعقيد المعنوي ليرتب ما ذكره

( قول المحشي ) اما بتقدير أن او بدونه لانه اذا قصد من الفعل المعنى المصدرى ، وط لا يحتاج الى سابق كما يؤخذ من المحشي في حاشية القاضي على انه ان عطف على تعيين كان من عطف الفعل على الاسم الشبيه به كما قال واعطف على اسم الخ  
( قول المحشي ) تعيين التميزات التي تبين على هذا يكون التعيين بجهة البيان في العلوم المذكورة أيضاً

( قول المحشي ) والاحتراز بتلك العلوم الخ أي وتعيين الاحتراز بتلك العلوم ان عطف على تعيين فهو عليه على تقدير مضاف لان الغرض يانه لانفسه وقوله بتلك العلوم فيه أن الاحتراز انما هو بالتميزات الحاصلة منها لابلها فلا معنى للعدول عنه ثم ان سياق المصنف على ما حل به الشارح ليس لبيان الاحتراز اذ المتقدم التميزات فقول المصنف وهو

ليعلم انه لم يبق لنا ما ترجع اليه البلاغة الا الاحتراز عن الخطاء في التأدية وتميز السالم من التعقيد عن غيره ليحترز عن التعقيد فست الحاجة الى علم به يحترز عن الخطاء وعلم به يحترز عن التعقيد المعنوي ليتم أمر البلاغة فوضعوا لذلك علمي المعاني والبيان وسموهما علم البلاغة لمكان مزيد اختصاص لهما بها والى هذا اشار بقوله ( وما يحترز به عن الاول ) يعنى الخطأ في التأدية ( علم المعاني ) فالمراد بالاول

وقيل انه يحتمل ان يكون ما كناية عن التميزات كما يشمر به عبارة المتن ويحترز عطف على ما يبين بتقدير ما وضمر بها راجع الى ما المقدره انث لكونه عبارة عن العلوم والحس وما في قوله عما يجب كناية عن الغرابة والمخالفة وغير ذلك وحينئذ يحتاج الى اعتبار مقدمة مطوية وهى معلوم لنا ان الامور التي يجب الاحتراز عنها كم هي ليتربى على ما ذكر ( قوله ليعلم ما عدا الخ معناه والتميزات المينة في العلوم ما عدا تميز التعقيد كما هو صريح الشرح فمن أين يكون الغرض منه تعيين الاحتراز وهو صريح في أن المقصود تعيين التميزات اذ ليس الكلام الا فيها وان كان تعيينها باعتبار الاحتراز يؤول الى تعيين ما يحترز عنه لكن هذا لا يخرج الكلام عن سياقه كما هو ظاهر ثم على هذا التوجيه أيضاً تعيين الاحتراز ببيان ما يحترز عنه الحاصل بقوله ما عدا الخ وحاصل الفرق بين هذا التوجيه وما قبله ان العطف على ما قبله على بين وضمر به التميزات والمبين هو التميزات والمبين به التبيين في العلوم وما يحترز عنه اما عليه فالعطف على تعيين أو ما يبين وضمر بها للعلوم والمبين في الثاني الاحتراز ثم ان هذا التوجيه لا يناسب أيضاً قول الشارح ليعلم أن الباقي هو التمييز ليحترز الخ فانه يفيد أن الكلام في تعيين التميزات قدبر

( قول الشارح ) مكان مزيد اختصاص نقل عنه هذا جواب سؤال مقدر هو ان علم البلاغة لا يختص بالمعاني والبيان بل يدخل تحته أمور كالم التعو والصرف وغير ذلك فلا وجه لاختصاص ذلك ومكان مصدر ميمي بمعنى الثبوت أو اسم مكان على انه من باب الكناية أي المراد لازمه وهو الكينونة ومزيد مصدر ميمي بمعنى الزيادة والمعنى لوجود زيادة اختصاص وقد يقال لانسلم أن لها زيادة اختصاص بالبلاغة لان المصنف جعل مرجع البلاغة أمرين الاحتراز عن الخطأ في التأدية وهو يفيد علم المعاني وتميز الفصيح عن غيره وهو يفيد علوم متعددة من جعلها علم البيان واجيب بان المقصود من علم البيان ذلك التمييز وأما غير علم البيان من تلك العلوم وان حصل به التمييز لكن بالتبعية لا بالقصد كما لا يخفى ( قول الشارح ) والمراد بالاول الخ نقل عنه الأقرب في توجيه عبارة المتن المصير الى حذف المضاف أي ما يحترز به عن متعلق الاول وهو الخطأ

( قول المحشي ) وقيل انه يحتمل الخ هذا الاحتمال الاول مبني على فهم ان المراد بقوله من هذا الكلام قول المصنف والثاني منه ما يبين الخ كما صنع الفري لاعلى ان المراد به قوله وهو ما عدا التعقيد كما صنع المحشي كما يدل عليه جعل ما كناية عن العلوم والحس اذ المبين به ذلك قوله منه ما يبين الخ لا قوله وهو ما عدا الخ اذ لا تعرض فيه لبيان العلوم والحس ولذا احتاج الى اعتبار المقدمة المطوية لانه لم تعرض لبيان الاسباب الخلة بخلاف التقريرين السابقين لكن فيه انه ان لم يضم قوله وهو ما عدا التعقيد الى ذلك لا تعيين اذ تعيين ما يبين في العلوم بأن يقل المبين هو كذا اما اذا قيل منه ما يبين في كذا فهذا تعيين للتميزات في ذاتها لا لما يبين وفيه أيضاً انه لا حاجة الى تلك المقدمة مع قوله وهو ما عدا التعقيد المعنوي فلم يضم الى ذلك الكلام حتى يستغنى عن تلك المقدمة وقد يقال ان الكلام على التردد أى يحتمل أن يكون المراد



أول الأمرين الباقيين اللذين احتيج إلى الاحتراز عنهما وأما الأول المقابل للثاني الذي هو تمييز النصيح عن غيره فانما هو الاحتراز عن الخطأ لأنفس الخطأ (وما يحترز به عن التعقيد المعنوي علم البيان) فظهر أن علم البلاغة منحصر في علمي المعاني والبيان وأن كانت البلاغة ترجع إلى غيرهما من العلوم أيضاً وعليك بالتأمل في هذا المقام فإنه من مزال الأقدام ثم احتاجوا لمعرفة توابع البلاغة إلى علم آخر فوضعوا علم البديع وإلى أشار بقوله (وما يعرف به وجوه التحسين علم البديع) ولما كان هذا المختصر في علم البلاغة وتوابعها انحصر مقصوده في الفنون الثلاثة (وكثير) من الناس (يسمى الجميع علم البيان وبعضهم يسمى الأول علم المعاني والاخيرين) يعني البيان والبديع (علم البيان والثلاثة علم البديع) ولا يخفى وجوه المناسبة والله أعلم

الخ) إذ بمجرد تعيين ما ذكر من غير اعتبار هذه المقدمة لم يعلم أن الباقي أي شيء، ويحتمل أن يكون ما كناية عن أسباب الإخلال التي تبين في العلوم أو تدرك بالحس وحينئذ ينبغي أن بقدر قبل قوله ويحترز كلمة ما كناية عن جميع أسباب الإخلال ويكون المعنى الغرض تعيين الأمور التي تبين في العلوم المذكورة أو تدرك بالحس وتعيين أمور يجب وينبغي أن يحترز عنها، في نفس الأمر ليعلم أن المبين كم وإن البقي كم لكن لا يلائم هذا التوجيه قوله مما ترجع إليه البلاغة بل الملايم أن يقول لم يبق من أسباب الإخلال إلا الخطأ والتعقيد وحينئذ لا يحتاج إلى اعتبار تلك المقدمة الطولية ولكن يحتاج إلى تقدير كلمة ما لأن كلمة ما في قوله ما يبين لا تشمل ما بقي من أسباب الإخلال وكلمة ما المقدرة ينبغي أن تشمل جميع الأسباب وإلى جعل عما يجب من وضع المظهر موضع المضمحل وإلى جعل ضميرها راجعاً إلى العلوم من غير اعتبار قيده أعني المذكورة معه وإلى الحس لأن ما بقي من أسباب الإخلال لا يحترز عنه بالعلوم المذكورة بل يحترز عنه بالمعاني والبيان (قوله أول الأمرين) والأولية باعتبار كونه مذكوراً في الأول المقابل للثاني (قوله فإنه من مزال الأقدام) إذ قد وقع فيه اغلاط كثيرة لانه قد فسر المرجع بالعلم الغائية ولم يعرف معنى قوله يبين في متن اللغة واعتراض بأنه ليس في علم متن اللغة أن بعض الألفاظ يحتاج في معرفته إلى أن يبحث عنه في الكتب المبسوطة أو يحتاج إلى تقييد وجعل كلمة هو في قوله وهو ما عدا التعقيد المعنوي راجعاً إلى ما يدرك بالحس وحمل الأول في قوله وما يحترز به عن الأول على الأول المقابل للثاني الذي هو تمييز النصيح

بهذا الكلام ما عدا قوله وهو ما عدا التعقيد المعنوي وحينئذ يكون المراد بما يجب الاحتراز عنه هو أسباب الإخلال المحترز عنها في هذه العلوم فقط ويحتمل أن يكون المراد به ما يعلم قوله وهو ما عدا التعقيد وحينئذ يكون ما الأولى كناية عن أسباب الإخلال المبينة في العلوم المذكورة وما المقدرة كناية عن جميع أسباب الإخلال

(قول المحشي) ويحتمل أن يكون كناية الخ هذا الاحتمال مبني على أن المراد بهذا الكلام قول المصنف مرجعها إلى الاحتراز إلى تمام قوله وهو ما عدا التعقيد المعنوي لأن بيان جميع الأسباب إنما هو في ذلك

(قول المحشي) في نفس الأمر وهي جميع الأسباب المحللة المبين بعضها في العلوم المذكورة وتوضيح ذلك أن الغرض بيان جميع أسباب الإخلال التي يجب الاحتراز عنها بالعلوم التي يحترز عنها بها وبيان خصوص ما يحترز عنه بهذه العلوم التي ذكرها لتمييز ما يحترز عنه بالعلوم المذكورة عما يحترز عنه بغيرها فيعلم أن الباقي من أسباب الإخلال كم

(قول الشارح) ولا يخفى وجوه المناسبة نقل عنه أما تسمية العلوم الثلاثة بالاسامي الثلاثة فلأن علم المعاني يبحث

عن الكيفيات والخصوصيات التي تعتبر في المعاني أولاً وبالذات وفي الالفاظ ثانياً وبالعرض فنبهوا على ان هذا العلم يتعلق بالمعاني وكيفياتها لا بالالفاظ أنفسها على ما سبق الى بعض الأوهام وعلم البيان يتعلق باظهار تمام المراد وبيانها بالطرق المختلفة بحيث لا يحتوي على تعقيد فيه وعلم البديع يتعلق بأمور مستبدعة في باب التحسين يصار اليها بعد تمام البلاغة برعاية المطابقة ووضوح الدلالة وأما تسمية الجميع بعلم البيان فلتعلقها بالبيان أعني المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير من حيث إنه كيف يوافق حتى يكون على ما ينبغي ويستحسن وأما تسمية الأخير بعلم البيان فعلى سبيل التغليب وتشبيه المحسنات البديعية بالمحسنات البيانية من أنواع التشبيهات والمجازات والكنايات وأما تسمية الجميع بعلم البديع فلتعلقها بما هو مستبدع بالنسبة الى الكلام المودى به أصل المعنى الذي يستوي فيه الخاصة والعامة اهـ

---

تم الجزء الاول بانتهاء الكلام على المقدمة التي بها يرتبط علم البلاغة وينتفع بها فيه. ويليه الجزء الثاني مبتدأ بفن المعاني الذي به الاستشراف على كون القرآن معجزاً لمعانيه، وصلى الله على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين. وعلى آله واصحابه الذين شادوا الدين.

